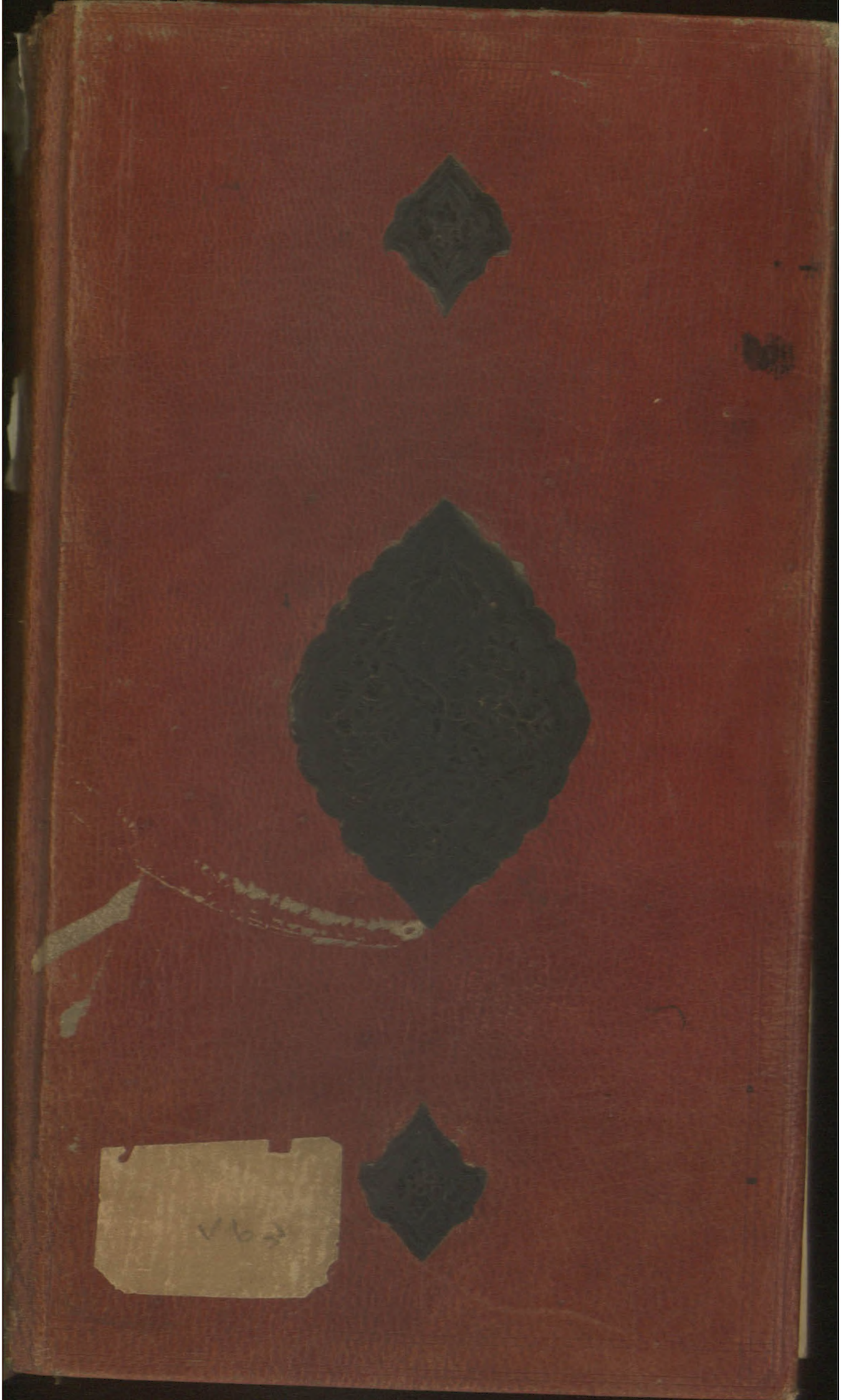

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب شرح الاشارات
مؤلف
جلد (۱۰۷۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۴۰۸۸
۳۱۷۸۴
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی اهدائی
۱۰۷۸
۱۰۷۸

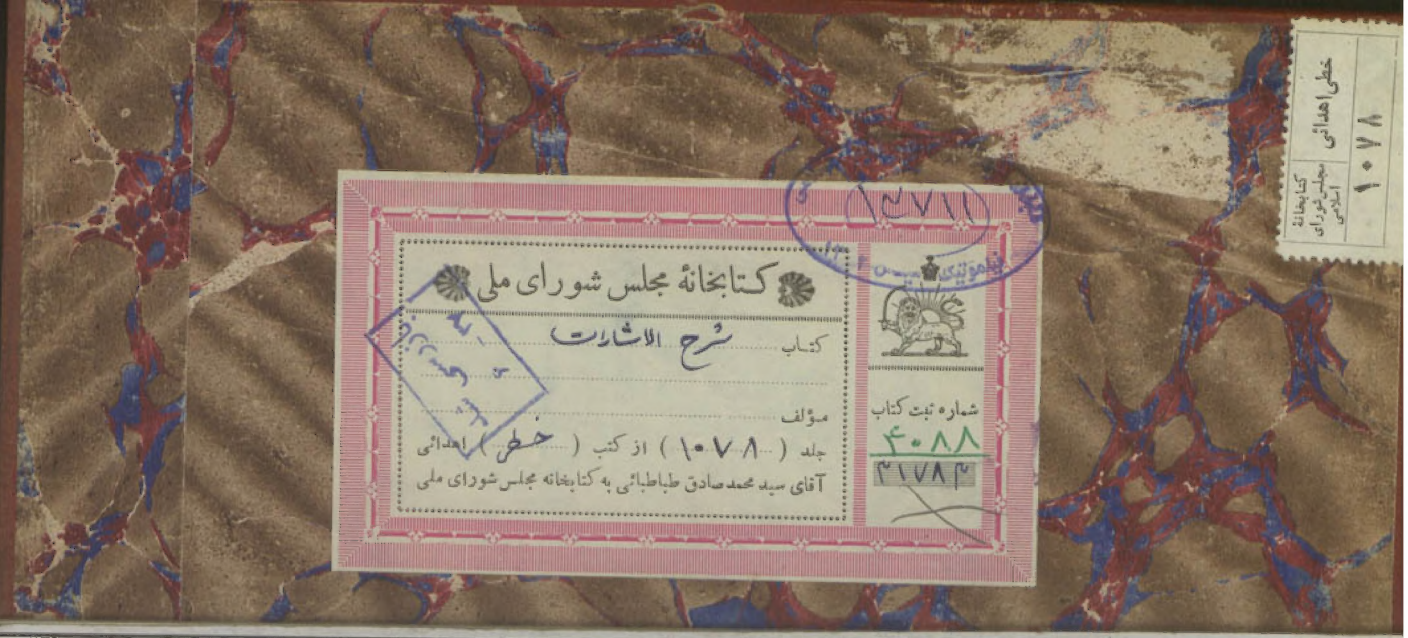
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
کتاب شرح الاشارات
مؤلف
جلد (۱۰۷۸) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
۴۰۸۸
۲۱۷۸۴
خطی اهدائی
۱۰۷۸
کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

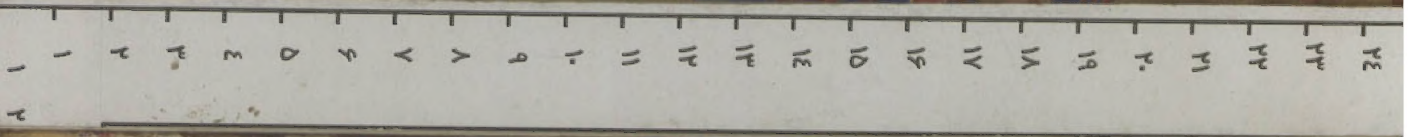

۱۰۷۸

۱۰۷۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب شرح الاشارات
مؤلف
جلد (۱۰۷۸) از کتب (خطی/اهدائی)
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب ۴۰۸۸
۴۱۷۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
خطی/اهدائی
۱۰۷۸

مجلس شورای ملی
کتابخانه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي وفقنا لافتتاح المقال بتحميده وبعدنا الى
الكلام بتمجيده والهمنا الاقرار بكلمة توحيده وبعثنا على اطلاع الخوض
وتمجيده وصلوته على المصطفين من عبيده خصوصا على محمد
المخصوصين بتاييده كما ان اكمل المعارف واجلها شانا
واصدقا لعلوم واد قها بيانا هو المعارف الحقيقية والعلوم
اليقينية كذلك اشرف ما ينسب الى الحقيقة واليقين من جلتها
واولاها بان وقف الهمم على اقتنائها هو معرفة اعيان الموجودات
المترتبة المتدرجة من موجدها ومبدعها والعلم باسبابها الكائنات
المتسلسلة المنتهية الى غاياتها وشتاتها وذلك هو الفلسفة
الحكمة النظرية التي تستعد بها نفوس البشر لان تكون
المتقدمون الفائزون بما تضمنوا عليه من بديع نظم بالتعديل
كذلك المتاخرون الخائضون فيما فاضوا حتى تقدمهم بالتفحص

والتجريد وكما ان المتاخرين مؤيدا بانظار الثاقبة والحدس الصائب
موفقا لتهذيب الكلام وتقريب المرام معتنيا بتمهيد القواعد
وتقييد الاوابد مجتهدا في تحرير الفوائد وتحبيرها عن زوايا تلك
كتاب الاشارات والتنبيهات من مصانيفه وكتبه كما وسمه هو بعض
على اشارات الى مطالب هي الامهات مشحون بتنبيهات على مباحث هي المهمات
مملوا بجواهر كلها كالنصوص محشو على كلمات بحري كالدرها بحري الغوص
متضمن لبيانات معجزة في عبارات موجزة وتلويحات دقيقة لكلام
سابقة قد استوفت الهمم العالية على الاكتناه لمعانيه واستفرغت
تلك الواقفة دون الاطلاع على فحاويه وقد شرحه فيمن شرح الفاضل
العلامة فخر الدين سلك المناظرين محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازي
جزاه الله خير الجهد في تقرير ما خفي من رموزه واجتهد في تحبيرها
البر فيه باحسن تعبير وسلك في تتبع ما قصد بعض طريقة الا تتبعها
وبلغ في التفتيش عما اودع فيه اقصى مدارج الاستقصاء الا انه
في الدقيق صاحب اشارة المقال وجاوز في نقض قواعده حد الاعتدال
فمن تلك المساعي المرذولة الافتتاحات التي لذلك سمى بعض الظرفاء شرحه
جرحا ومن سوء اثاره ان بدا للبصيرة لما قد اثاره من شره فقد
الاستطاعة وان يدنوا عما يكلفنا ايضاحه بما ذب به صاحب تلك
الصناعة ليكون اثارا يعين عينا فعينين ومقررين غير معترضين
اللهم الا اذا عنت لنا على شيء لا يمكن حمله على وجه صحيح تحتيد نتعين

تنبهوا عليه بعريض او تصريح ممتثلين بذيل العدل والانصاف
مجتنبين عن البغي والاعتساف فان الى الله الرجعى وهو احق
ان يخشى ولعمري بانه بعض الخلان من الاحبة المخلصان وهو المجلس
الرفيع ربيب الدولة وشهاب الملة قدوة الحكما والاطبا بقية
كبرا والفضلا بلغه الله ما يتمناه واحسن منقلبه ومثواه ان اقوه
ما تقرر عندي مع قلة البضاعة وادوره ما افتقر عليه مع قصور الباع
في الصناعة من معاني الكتاب المذكور ومقاصده وما يفتقر ايضاح
ما هو مبني على اساسه وقواعده مما تعلمته من المعلمين الماهرين والاذهان
او استفدته من الشرح المذكور وغيره من الكتب المشهورة او استنطقت
القاصرة وفكري الفاتر واثبته الى الحواشي بعضها اعتزى به الفاضل الشارح
مما ليس في مسايل الكتاب بقادح والقى ما توخيته عليها بالاعتراض
في ذلك شريطة الانصاف والتحقيق عما لا يجدي بطايله ولا يرجع الى
حاصل عزيز بل ترمي جميع ذلك حكاية القاطع كما امددته سايل مقتصرا
على ذكر المقاصد التي قصدها محافظة الاطناب المؤدي الى الاسهاب في
ينتج ان شا الله تعالى الامان او سمه هل شكلات الاشارات بعد ان اتممه
ارجو ان يغفر لي وفي حظيان يعذرني من يقرني على هفواتي فاني
للخطايا المقر وفي القصور والقصر المعترف ومن الله التوفيق واليه
الطريق صدر الكتاب قوله الشيخ رحمه الله تعالى احمدك اللهم على
توفيقه واسالك الهدى الى طريقه والعلم الحق بحقيقته اذا الفاضل الشارح

ان هذه المقالة يمكن ان يحمل على كل واحدة من سرايب التعقل الاتيتين
بحسب توسيطها النظرية والعملية بين حدي النقصان والكمال اما النظرية
فلان جودة الترقي من العقل الهيولاني الذي من شانه الاستعداد المحض
باستعمال الحواس الى العقل بالملكة الذي من شانه ادراك المعقولات الاولية
اعني البديهيات لا يكون الا بحسن توفيقه تعالى وجودة الايصال من
العقل بالملكة الى العقل بالفعل الذي من شانه ادراك المعقولات الثانية اعني
المكتسبة لا يتاتى الا بهدايته تعالى الى سواء الطريق دون ضلالها
وحصول العقل المستفاد اعني العقود اليقينية التي هي غاية السلوك
لا يمكن الا بالهام الحق بحقيقته فان جمع ما يتقدمها من المقدمات
غير مما لا يفعل النفس الا اعدادا لها لقبول ذلك الفيض من معطيه
واما العملية فلان تهذيب الظاهر باستعمال الشرايع للقوة والتواهي
لحمية انما يكون بحسن توفيقه وتزكية الباطن من الملكات الرديية يكون
بهدايته وتحلية السر بالصفات القدسية يكون بالهامه واقول الطالب
السالك برفاذ بدء سلوكه ان مطالبا انما يحصل بسعيه وكده وتوفي
الله اياه في ذلك وحصل الاسباب متوافقة في الشيء فمراة اذا امعن
في السلوك علم انه لا يقدر على السلوك الا بهدايته تعالى الى الطريق
المسوي واذا قارب المنتهى ظهر له انه ليس مما يحاول من الكمالات الا
ما يفيض عليه من الفاعل الاول ذكره فظهر انه رمى بكل حاله الى الالهام
الملكه ان لله تعالى في ذلك تاثيرا وليفته تاثيرا الا ان تاثيره في

من الثانية في الحالة الاولى اكثر منه في الثانية وفي الحالة الثانية
قريب منه وفي الحالة الثالثة اقل منه وانما يختلف اداؤه بحسب
قليلا قليلا اما بالتوفيق والهداية والالهام عن غاية ما يمكنه
الطالب من الله تعالى في الاحوال الثلثة مما تاه سببا لا يحتاج مزاولة
به المتعلم بما افتح به كتابه على آلة منفي له اذا دخل زمرة الطالبين ان
يحد الله تعالى على ما تيسر له من التوفيق للخوض في الطلب والسلوك
ما يرجو من الهداية والالهام ليتم له بهما الوصول الى المنتهى غاية الطالبين

قوله وان نصلي على المصطفين من عباده رسالة وخصوصا على
محمد وآله الخ يعني على تحقيق الحق اذ محمد اليك هذه الاسانيد
والتنبيهات اصولا وجملا من الحكمة ان اخذت الفطانة بيدك تحصل
تفريعها وتفصيلها الفروع لاصلها كالجزئيات لكلياتها شأنه زيد عمر
الانسان والتفصيل جدلية كالاخر اكلما مثاله نعم وشتر في الحيوة فا
لفرع عينه موجودة في الاصل بالفعل بخلاف التفصيل الموجود في الجملة
وان لم يكن مذكورا معه بالفعل واخراج الفروع الى الفعل يحتاج الى امر
زايد في الاصل وهو المسمى بالتفريع فذلك قاسعد عليك ما ريقال ظهره
بان لك فوقها قوله ومبتدى من علم المنطق منتقل عن العلم
الطبيعة وما قبله دين ما هو التوفيق والابتدا بالمنطق واجب لكونه آلة في
سايرا العلوم واما الطبيعة فهي المبدا الاول لحركة ما حي هيا هو الجسم
ولكونه بالذات والعلم المنسوب اليها هو العلم المسمى بالطبيعيات لا العلم

بالطبيعة نصفها فاتة احد مسائل العلم المنسوب الى ما قبلها وتباين
الطبيعة من المجردات اما ان يكون قبلها في نفس الامر قبلية بالذات
والعلية وبالشرف ويكون بعدها بالقبة اليها بعدية بالوضع فما
ندرك المحسوسات بحواسنا اولا هي المعقولات بعقولنا ثانيا فلذلك
قدم المعلم الاول الطبيعيات على العلم بما بعدها فالعلم بما في الطبيعة
وبما يجري مجراها من الامور العامة تدريسي علم ما قبل الطبيعة قيل
الاحتياج وعلم ما بعدها لتباينهما وهو الفلسفة الاولى وآلة
اخر علم الطبيعة وعينه من العلوم وذلك لكونه مشتملا على
اكثر مباديها الموضوعة فيها والعلم بالمبادي اتقن من العلم بما له
وانما عنى الشيخ بقوله وما قبل هذا العلم الذي سبق لان الضمير
عايد الى العلم لا الى الطبيعة والفلسفة الاولى لا يسمى علم ما قبل الطبيعة
بل يسمى علما قبل الطبيعة ولو كان الشيخ عنى الاعتبار الاول لقال
وما قبلها وما ذكره الفاضل الشارح من كون الالهي متاخرا عن
الطبيعي في التعليم بحسب الاغلب لا ان الشيخ اتى الالهي صفاة
بما لا يبنى على الطبيعيات فضلا الا على ما تقدم كما يدل هذا بان
ولا يخل ذلك بما قبل الطبيعة كلا منه يحصل المامور به من
اتيان الاول وصفاة وهذا الكتاب بما اتيها هو غية من الحكما
الالهيين في سايا الكتب وانما خالفهما في ترتيب المسايل واختارها
العلمين بالاخر حسب ما يقتضيه السياق التي اختارها

خطي اه

ه غرض المنطقي فقوله وغرض المنطقي وهو في بعض النسخ فضل في غرض
المنطقي لان الشيخ في قوله المراد من المنطق ان يكون عند الانسان
جمع فيه فائدتين الاولى بيان ماهية المنطق والثانية بيان الجهة اعني
الغرض منه ولما اسلف في الثانية الاولى من غير احكام خصها
لانها دليل على البيانين فالمنطق الآلة والغرض منه كما علمت
الاشارة قوله الثانية بعضهم مراعاة عن ان يسئل فيقال
هذا اسمه للمنطق وقد يختلف رسوم الشيء باختلاف الاعتبارات
فيها لما يكون بحسب ذاته مقيسا الى غيره كفعل او فاعل او غايته او
الحرف لا نرسم الكلمة بانها وضعت لكذا وكذا ومن ثم يجب
ذات صيانة الآلة يشرب فيها الماء وهو رسم بالقياس الى غايته وكذا في
لما بالاعتبارات والمنطق علم في نفسه وآلة بالقياس الى غيره من العلوم
ولذلك عد الشيخ عنه في موضع آخر بالعلم الآلي فيجب كل واحد من الا
عتبارين رسم لكن الخصم تعلقت بيان الغرض هو الذي باعتباره
قاسه الى غيره فرسمه بما هو بذلك الاعتبار والمتانع في هذا
علم لم ليس تماما يقع بين المتصلين لانه بالاتفاق صناعة متعلقة
بالنظر في المعقولات الثانية على وجه يقتضي تحصيل شيء مطلوب منها
حاصل عند ذلك فاذا ورد عن عليه ذلك والمعقولات الثانية هي العوارض
التي تلحق المعقولات الاولى التي هي حقائق الموجودات واحكامها
المعقولة منه علوم جملة خاصة ولا يمكن ان يكون علما بان ملكي داخلا تحت العلم

بالمعنى لان الاولى التي يتعلق بها بيان الموجودات اذ هو ايضا علم آخر
غاص ببيان ان للاول قائل فالقول بانه آلة للعلوم فلا يكون علما ان جعلها
ليس بشيء لانه ليس آلة لجميعها حتى الامامات بل لبعضها وكثير العلوم يكون
الذي يعنيها كالنحو للغة والحديث للفقه ولا يحكم الذي يعنيه وقد هذا
الموضع وهو ان يقال لو كان كل علم محتاجا الى المنطق لكان المنطق محتاجا
الى نفسه والى منطق آخر يتخلل به وذلك لتخصيص بعض العلوم بالحاجة
الى المنطق لا جميعها والمنطق يشمل الكثرة على اصطلاحات بينة عليها
واوليات يتذكر وتعد امورها ونظريات ليس من شانها ان يغلط فيها
كالهندسيات يرهن عليها وجميعها غنية محتاج الى المنطق قال الشيخ في
منه على سبيل التنزه الى قوانين منطقية فلا يكون ذلك لاحتياج الا
الصنيف الاول وانما تتعدد الاحتياج البتة واما قوله الآلية قانونية
فلان كلا منهما انما الفاعل في مفعول الفرق منه بتوسطه والقانون معرفة
روعي الاصل وهو كل صورة كلية يعرف منها احكام جزئياتها للقطع
لها والآلة القانونية عرض عام للمنطق وضع موضع الجنس وبالآلة الزم
خاصة له وكلا هما عارضان للمنطق بالقياس الى غيره وانما قالوا بهما
علما لان المنطقي قد يفصل اذا ما ارتاح المنطق واما قوله عنوان
بفتح فكسر فاصلا امتنا هو مقدار ما يوصل الى المطلوب وذلك يكون
اما باخذ سبب لما لا سبب له او بفقد السبب او باخذ غير السبب مكان
بما ليس له سبب قوله واعني بالفكر هنا اي قرنهم هذا العلم

لان الفكر قد يطلق على حركة النفس بالقوة التي انما مقدم البطن الا
وسط من التلاثة المسمى بالدقدقة اى حركة كانت واذا كانت تلك الحركة
في المعقولات واما اذا كانت في المحسوسات فقد يسمى تخيلا وقد يطلق
على معنى ثالث اخص من الاولين وهو حركة من جملة الحركات المذكورة
يتوجه النفس بها من المطالب متردده في المعاني الحاضرة عندها طالبة
مبادي تلك المطالب الموديه اليها الى ان تجدها فحينئذ يرجع منها الى
المطالب وقد يطلق على معنى ثالث وهو جزء من الثاني وهو الحركة
الاولى وحدها من غير ان يجعل الرجوع الى المطالب جزءا منه واذا كان
الغرض منها هو الرجوع الى المطالب والاول هو الفكر الذي يعد نحو
روح الانسان والثاني هو الفكر الذي يحتاج فيه وفي جزئيه جميعا
الى علم المنطق والثالث هو الفكر الذي يستعمل باذن الحدس على ما ذكره
في النمط الثالث مختصى الشيخ الفكر ههنا بالمعنى الثاني من المعاني
المذكورة قوله لما يكون عند الجماع الانسان يعني به الحركة
المبتدأة من المطالب الى المبادي والثانية المنتقلة فيها من المبادي الى
المطالب جميعا والاجماع هو الانضاج وهو تسليم الغير لمقدمة ان يقبل
عن انسه معاونة في ذهنه يعني به الحركة الثانية التي هي الرجوع من المبادي
الى المطالب وهذه الحركة وحدها من غير ان يسبقها الاولى تكون تخمينا
لا فانه يكون حركة بخوعاية غير مشعورة وقد يعرض على ذلك المعلم الاول
في باب الكتابة المقدمات من كتاب البرهان والحاصل انه عرف الحدس

جميعا بالثانية منها التي هي اشهر والفاضل الشارح قد غيّر تعريف
الفكر اولا وزيّفه بقوله ههنا ثانيا وفرق بين ما يكون عند
انتقال المذكور بين نفس الانسان ثالثا وحمله مرة على الاخير انتقالا
ومرة على الاثنين الاولين جعل الحركة الاولى مادية وسماها فكرا محتاجا
فيه الى المنطق والثانية طبيعية وسماها حدسا لا يحتاج الى شيء من
ذلك خبط يظهر بادنى تامل مع ضبط ما فرّقناه واما قوله ان الامور
الحاضرة لم يقل عن علوم وادراكات ردية الظنون بخوها فقد يكون
مبادي ايضا واما قوله اعني ما لم يقل عن امور اخر فلان المبادي
التي تنتقل منها الى المطالب انتقالا صناعيا انما يكون فوق ما
وعاجزا الاقوال الثلاثة المتقدمة على ما تبين قوله
مقصورة او مصدق بها فالمتقدم هو الحاضر المجرد عن الحكم والمصدق
به هو الحاضر مقارنا له وبقسميه جميع ما يحضر الذهن قوله
مقيدا عمليا او ظنيا او وضعا او تسليما الشك المحض الذي لا يجدان
معه لاحد طرفي النقيض على الاخر يستلزم عدم الحكم فلا يقارنه
يوجد الحكم فيه اعني المقيدين بل يقارنه ما يقابله وذلك هو الجهل
البسيط والحكم بالطرف الراجح اما ان يقارنه الحكم باستلزام المرجوح
او لا يقارنه بل يقارن بجوازه والاول هو الجازم والثاني هو المظنون
الصرف والجازم اما ان يعتبر مطابقته للخارج او لا يعتبر فان اعتبر
فاما ان يكون مطابقا او لا يكون والاول اما ان يمكن الحاكم ان يحكم

بخلاف ما لو يمكن فانه لا يمكن فيه ان يجتمع ذلك الشيء وهو
المطابقة والتباين وان امكن فيه الجامع المطابق عن الثابت والمباين
عن المطابق هو الجامع المركب وقد يطلق النطق بازاء ما يقابل به
المخلوق الغير الناطق حيث يقسم ما يعبر به عما في الضمير الى
وحي وانشاء لا يعتبر فيه ذلك وان كان لا يخلو من احد الطرفين فانه
ان يقارن سكوتا او انكارا او لا فالاول يقسم الى مسلم عليه مطابق
لمقتضى الحال وهو المحدود وتسمى خطابة فان فاتها بعض ما يعتبر فيه
او نازعه والثاني ان يبحث عنه ويثبت عليه الحكم ويسمى جدلا
وسنذكر ما يتعلق بالثاني الخالي وان كان مناقضا لما يعتقده ويثبته
مطلوبه وسنذكر ما يلزمه المجيب الجدلي ويذب عنه وسنذكر ما يقوله
ما القائل باللسان دون ان يعتقده كقول من يقول لا موجود الا الحركة
مثلا فان جميع ذلك يسمى لغوا وان كانت الاعتبارات مختلفة
وقد يكون حكما واحدا سلبيا باعتباره ومنفيا باعتبار آخر مثلما
يلتزمه المجيب بالقياس الى السائل اليه وقد تحرى التسليم عن الوضع
لا مثل ما لا مانع فيه من المسلمات او الوضع عن التسليم لا مثل
وضع ما بعض الاقيسة المركبة بالطلب الوضع باعتبار ما تحرك
فيقال لكل اي جدلي قائل او هو منه وهذا الاعتبار يكون اعم من
التسليم وعند ما ذهب اليه الفاضل الشارح ذهب اليه

الوضع ما يسلمه للخصم والتسليم ما يسلمه شخص واحد ليس
معتبرا في عند اصحاب الصناعة فاقسام التصديقات بالاعتبار
المذكور هي علمي وظني او وضعي وتسليمي لا غير وسبدا البرهان على
ما هو المجدد والخطابة والسفسطة حالا اقسام الباقية ما التي
لم يدخل ما دة عقد التصديق الا بالمجاز ولذلك لم تعرض
الشيخ لها وما بقي ان الشيخ عرف الصناعة بقوله علميا او ظنيا او وضعيا
اعلم ان الظن بالذات وبنا بينهما للوضع والتسليم بالاعتبار
باب تحرز الصناعة بقوله وضعا وتسليما لتشارك لها بعض الحاد
الفاضل الشارح انه تقدم الظن على الوضع والتسليم لعدم الحفظ
على الجدلي النفع قادح لتقدم الظن بالاقسام الثلثة الباقية
التي من مواد الصناعات لكنه الا ان عدد على الظن التعرض
واما قسم الشيخ التصديق باقسام ولم يقسم التصور لان اقسام
التصديق اليها انقسام طبيعي بخلاف التصور ولذلك عرض شيخنا
الاقسمة الواقعة منها بحسب الصناعات المذكورة واما التصور فانه
لا ينقسم الى اقسام كذلك بل ينقسم مثلا الى الذاتي والعرضي
والمفصل وغيرها اعتباريا عرضيا او بالقياس الى شيء فانه الذاتي
لشيء قد يكون عرضيا لغيره مثلا والمادة الخطابية التي لا يسبر
بها البتة وعليه الفاضل الشارح ذلك بان التصور لا يقبل القوة
والضعف والتصديق يقبلهما فانه لان التصور لم يقبلهما لكان

المتحد بالحد الحقيقي كما اعترف به الاستاذ وانما سقا
منطقه هذا من راسه الذي ذهب اليه المتاخرون اما انه يمكن ان يكون
قوله الماشر بعبارة اخرى فان المطلوب لا يكون معلوما وقد اطلب
بان المحاصل لا يستحيل فاذا قيل لكم فسروا الفكر بالحركة من المطالب الى
المبادي والعود اليها كيف تعرفون انه لا معنى لهذه الحركة وكيف اهتدوا
الى المطلب ان قدر كون معلوما اصلا اجيب بان المطلوب يكون معلوما
من جهة ومجهولا من جهة والجهتان متغايرتان فمن الجهة التي هو معلوم
يطلب ومن الجهة التي حضر تحركك عندما لا يعرف انه المطلوب اجزاء
او ترتيب ذلك اختلاف مراتب الادراك بالقوة والفعل والنقصان
والكمال فالمطلوب معلوم بوجه ما وذلك انما يتم مطلوب استكمالا لما
تصديقيا علم الى معلوم مطلوب الحكم عليها قوله وهذا الاتفاق
لا يخلو من ترتيب ينافي تعريف جيد وهيئة بين الاجزاء الكثيرة الى
المطلب بعد ذكرنا ان المبادي يكون مطلوبا انما تكون معرفة
واحدة ولا يحصل من الاشياء الكثيرة شيء واحد الا بعد تعقلها
على وحدة لان الشيء الذي لا ينقسم الواحد له وجود واحد والتاليف
هو جعل الاشياء الكثيرة شيئا يمكن ان يطلق عليها الواحد بوجه ما
فالمبادي التي للمطلب بالتاليف والتاليف المراد به في هذا الموضع كلها
يغاير من ان يكون لبعض اجزاء بعض وضع ما وذلك هو الترتيب
وبين ان يعرض لجميع الاجزاء صورة او حالة بسببها يقال لها واحد

ترتيب ساغرة بالتدارك عن الترتيب كما هو متاخر عن التاليف فاذن
لا يخلو هذا الانتقال من ترتيب وهيئة للمبادي التي ينتقل منها
الى المطالب وكذلك تكون المبادي بالقياس الى المطالب اما ترتيب
وهيئة على القياس المذكور قوله فذلك الترتيب والهيئة قد يقع
على وجه صواب وقد يقع لا على وجه صواب صواب الترتيب الاظهر
التالي مثلا ان يرجح الحسن او ثوابه بعينه بالفضل وصواب هيئته
ان يحصل للاجزاء صورة وحد انطباق جامعة المطلوب وصواب
الترتيب ثلاثة معتبرة القياس ان يكون المحدود الوضع والحال التي
ينبغي وصواب الهيئة ان يكون المرتبط بينها اسبق الاكمل والكيف والحجة
على ما ينبغي وصواب الترتيب في القياس ان يكون اوضح المقدمتين
فيه على ما ينبغي وصواب الهيئة ان يكون من ضرب منتج والغاية في
القياس ان يكون بحيث لا يفارقه الاصابة وعدمها الى
وعدمها من المواد لان المواد لا تدخل في جميع المطالب على السواء
والصور ان الساذجة لا يذهب الى الصواب والخطا لم يغاير حكمها
واستعمال المواد التي لا يناسب المطلوب لا ينفك عن سوء ترتيب
او هيئة ايما ساء في بعض الاجزاء الى بعض واما بقياسها الى المطلوب
فاما المواد الغريبة للاقيسة التي هي المقدمتان فقد يقع الفساد
بها فحسب وقد من الترتيب والهيئة الالتحقان بها وذلك ايضا
من الترتيب والهيئة بالقياس الى الاقيسة الاول قوله وكذلك

الوجه الذي ليس بصواب شبهاً بالصواب او منعها التشبيه به
اما باعتبار الحدود وحدها فالصواب هو القياس والشبيه به جدلا
ستقل لانه ابعد من جزئيات التي تحتها كما ان الحيوان اعم من كل
الى جزئياته والموهم انه شبيه هو القسيم لان ايراد الجزء والجزئية
القسيم لاشتراك الحكم المشترك بينهما كما ان الجزئيات له وذلك
حتى يظن انه استقراء واما باعتبار المواد وحدها اعني القريبة فان
المواد الاولى لا يوصف بالصواب ومنها الصواب كما مر بالصواب منها
حكم القضايا الواجب منها والشبيه به من وجه المسلمات الممكنة
والمظنونات من وجه آخر المشبهات بالاوليات والموهم انه مشتمل
المسلمات واما باعتبار تمامها فالصواب هو البرهان والشبيه الجدلي
والخطابي من وجه والمغلطة من وجه والموهم انه شبيه بالبرهان
فالصواب شبيه الجدلي كما ان المغلطة شبيه البرهان والشاعري والفاضل
قد يجادل والمخاطب قد يغلط فجعل الشبيه بالمغالطة والموهم
انه شبيه بالمشابهة ويلزم على ذلك ان يكون الجدلي من قبيل الشبيه
المشابهة بهم انما جعلهم قوله فالمنطق علم يعلم به من
الاحوال من اشارها ما يرد من الانسان الى امور يحصل بها
الى آخر الاشارة رسم للمنطق حيث دائما بالقياس الى غيره فالعلم
جنسه والباقي من قبيل الخواص والمراد الرسم الى هذا المنوع
لان هذه الخاصة اعني الاشتمال على بيان الاحوال المذكورة

لم يكن بينة فلما بانت عرفها وقوله معلوم فيه وفي بعض النسخ يعلم
منه مذهب الاشعاليين والاول يقتضي حمل التذهب على التذهب
الكلية التي هي كالعنوانين وبيانها المسائل المنطقية واذا كان يقتضي
حملها على جزئياتها المتعلقة بالمواد على ما هي مستعملة وسائر العلوم
وانما قال يعلم فيه مذهب الاشعاليين ولم يقل يعلم منه مذهب الاشعاليين
لان المقصود من المنطق بالقصد الاول ليس هو ان يعلم مذهب
اشعاليين بل المقصود هو الاحاطة بقوة الفكر كما تقدم والعلم بالمذهب
انما صار مقصودا بالقصد الثاني لان الاحاطة مفتقرة الى ذلك والفاضل
الشارح افاد انا قال المنطق علم يتعلم منه ضرب من الاشعاليين
علم يعرف منه احوال بين الانسان لان من الجزئيات التي يستعمل المنطق
بعضها كليات فاشعارها العلوم والجزئيات التي يستعمل البعض منها
ايضا كليات فاشعارها العلوم والجزئيات التي يستعمل البعض منها
جزئيات فاشعارها العلوم وقد يخص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات
قوله واحوال تلك الامور التي العلم بها هي تلك الامور معقولة
ابطة وباطنها اشعاليين ثانية وهي كونها ذاتية وعرضية ومحمولة
وموضوعة ومناسبة وغير مناسبة وما يجري مجراها فالعلم بتلك
معقولة يقصد بذلك لان ضرب الاشعاليين يعرف بذلك
قوله وعدد اصناف ما يرتب الاحوال فيه وهيئة جارية على
الاشعالية واصناف ما ذكر بذلك هي الاول هو المقرون بالصغرى
شاة البرهانية والجدلية والخطابية والثاني ما عداها فانها يشتمل

صعوبة ايراد قيود من الايضاح والتعريفات المستعملة في سائر الصناعات
وما لا يستعمل اصلا لغلو وفساده وانتجنب ان العاصل الثاني
عدة الجدد والخطابة السفسطة والاستقراء والتمثيل غير جاد والعمدة
في الخطابة التمثيل وفي الجدل الاستقراء على ما بينا من هذا قوله
وكل جمعيتين يتعلق بترتيبها الاشياء حتى يتأدى بها الى غرض جاعل بكل
ما ليف ذلك التحقيق يخرج المفردات التي يقع بها التأ
والتأليف كل جمعيتين اي كل تحصيل اثنتين فصاعدا على تأليف اقدم من الترتيب
بالذات كما مر والترتيب اخص من التأليف لانه يوجد تأليف من غير
ترتيب وضع شاعقلا او حسا من غير ترتيب فاذا ذلك لا يمكن بل ربما
لا يعتبر فيه الترتيب بل اذا الترتيب المعتبر يستلزم التأليف والتأليف المعتبر
المعين لا يستلزم الترتيب المعين بل يتأدى بترتيبات ما يمكن وهو معنى
قوله تلك الاجزاء شأن التأليف من اي وجه ممكن ان يقع عليها هذا الترتيب
ويمكن ان يقع على ترتيب بآخر او غيره ما يمكن والمراد من كل جمعيتين
يتعلق بترتيب بل كل تأليف فانه يخرج الى تعريف المفردات التي من شأنها
الترتيب والتأليف لان اختصاص الترتيب المعين بالتأدية الى المطلوب
دون اعداده ما يمكن وهو قد يتفاوت ما يكون من قبل تلك الاجزاء نفسها
وليس المراد من قوله بكل تأليف ما يفهم منه ان كل واحد منها موصوف
بالمتعلق بكل واحد من التأليف المتعددة غير المتحدة
بل المراد منه ان كل جمعيتين يتعلق بترتيب بل باي تأليف اتفق فانها

وكذا وانتباهك لذلك يعلم ان علة احتياجه الى تعريف المفردات ليست
بما ذكر بل اعم منه وهو التأليف قوله لا بين كل جمعيتين
الوجه الذي يصلح ان يتعلق بها اي لا من حيث هي معقولان اولية
لاعيان الموجودات بل من حيث هي معقولات ثانية وهذا كذلك مطلقا فان
الالف من المعقولات الثانية من حيث هي معقولات ثانية تتعلق بالالف
الاول من حيث ينتقل منها الى غيرها قوله ولذلك يخرج المتطفي
الذهن وامثاله لان حصول الامر من احوال المعاني المعرفة فرع لتعقل المعاني الحوال
التأليف تأليف ضربان اولي وثاني فالاولي يقع في الامور التي قد
وفي القضايا والجزاوة مفردات مذكر احوالها الصورية وليست عوارض
وقاطيغورياس والثاني يقع في الحجج والجزاوة قضايا اي مفردات القياس
اليها وملفات بالقياس الى ما قبلها وهذا ذكر لاحوالها الصورية في باري
ارميناس وتشتمل عليها النفس الثالث والرابع والخامس من هذا
الكتاب والمقولة التاسعة من التسعة اعني الجمس وتشتمل عليها النفس
التاسع قوله اشارة وبين اللفظ والمعنى علاقة ما
الشيء وجوده الاعيان ووجوده في الاذهان ووجوده في العبارة وهو
الكتابة والكتابة تدل على العبارة وهي على المعنى الذهني وبالعكس
وضعيتان يختلفان بالاختلاف الاوضاع والذهني على الخارجي لا
طبيعية لا يختلف اصلا بين اللفظ والمعنى على وجه طبيعة
فالعلاقة اما ان العلاقة الحقيقية هي التي بين المعنى العين في

وربما اثرت احوال الالفاظ احوال المعنى الاستلزامات الذهنية
تدعو بالفاظ دهنية وذلك لسوخ العلاقة المذكورة في الاذهان
فلهذا السبب ربما نادت الاحوال الخاصة بالالفاظ الى توهم امثالها
في المعاني وبتغير الحالتين بتغيرها والالفاظ التي يعرض فيها الكيف
مثل ما يحدث باشتراك الاسم مثلا امتاز فيها المعاني لا سيما
الالفاظ الذهنية عليها قوله فلذلك يلزم المطلق ايضا ان
جانب اللفظ المطلق من حيث هو كذلك غير مقيد بالتعريف مثلا
فتعرف في نظره الى المعاني اما ان يكون بالقصد الاول وهذا لا لفظا بالمعنى
الثاني ونظره الى الالفاظ من حيث ذلك غير مقيد بالجمع وهو معنى
حالة افرادها وتركيبها واشراكها وتشكيكها وما يراعى فيها ان
كدخول السلب على الربط المقتضى للسلب وعكسه المقتضى للعدول
وكذلك دخولها على الجمعية ودخول الجمعية عليها وبالجملة ما ان
يذكر من شرائط التقييد قوله الا بما يدل عليها بخصوص
التي يستعملها المطلق وتغير بحالة المعنى فاذا علمت ان حقه له
ذهبت عليه وذلك كدلالة لام التعريف لغة العرب على الحقائق
الجنسية وعهدها الخليقة وكدلالة تاء التانيث وعلامة
صيغة السلب الكلي على المعاني المتعارف الذي يجيء بيانه قوله اما العلم
فلان المجهول بانه لام المعلوم الجهل البسيط ساذج يقابل العلم
والملكة معه قد يحصل العلم بالجهل المركب فانه يقابل القصد

وتعه لا يمكن ان يحصل العلم بانه المجهول ضمنا المجهول بالجهل
البسيط وهتمه فتمه تقابله الى التعدد والتقابل فان الاضافة لا
يتمايز الا بالملكات ولا يتم الا باتفاقها فقوله وكما ان التي
قد يعلم تصورا ساذجا مثل علمنا بمعنى اسم المثلث وقد يعلم تصورا
معه تصديق بثبوته على عدم التصور والتصديق فان احدهما
يستدعي الاكثر بل العناوين حصار عديم الحكم مع التصور الذي عنيته
بقوله ساذجا وبين وجوده معه وانما قال بمعنى اسم المثلث ولم
يقل المثلث لان التصور قد يكون بحسب الاسم وقد يكون بحسب الذات
والاول قد تعرف بحدين والثاني لا يتعرى لانه نشأ عن العلم
بدليلية المختوم فلا يحسن التمثيل به في التصور الناضج قوله
مثل علمنا ان كل مثلث فان زواياه مساوية لقائمتين وصدق ذلك
يبرهن عليه في الشكل الثاني والثالث من المقالة الاولى من كتاب
الاصول لاقليدس قوله كذلك قد يجعل من طريق التصور فلا
حصر معناه المان يعرف مثلا في الاسماء والمفصل وغيرها
تعريفها يحتاج الى مقدمتين جوهرة بعقل لما كانت الاعداد امتا
يا لتعين الواحد والسه التي لبعضها الى بعض يكون رعاية
بحيث يعقد كلا من المنتسبين امتا احدهما او ثالث اقل منهما حتى
الواحد وهي النسبة العددية والمقادير التي نوعها احد هذه الخطوط
مثلا او المسطح فلها اما نسب عددية بعضي مثلا او كما او

الشكل

يختص بها وحرى ان يكون بحيث لا يساوى احدهما ولا يتبين
غيرهما وهى يقتضى تباينهما فانسب المقدارية التامة لها اعنى من
العددية والخط المساوى لضلع المربع حيطها به ولذلك يقال
انه قوى عليه فان المربع يتكون من ضرب ذلك الخط فى نفسه والمنطق
من المقادير ما يشارك مقدارا معترضا والاصم ما ليس فالخط
المنطق ذو الطول ما يشارك خطا معترضا اجنبيا فى القوة
فقط والقوة ما يشارك مربعا بها وكل منطق الطول منطق بالقوة
ولا ينعكس واذا تقرر هذا فنقول اذا وتر خطان متباينا الطول
ومنطقان فى القوة كخطين يكون نسبة احدهما الى الاخر كنسبة
العدد الى العدد مثلا فانه يسمى مجموعهما بذى الاسمين وفصل
على الاعتبار المنفصل الى احد عشر مرتبة فى المقالة العاشرة من
الاصول فقوله وقد يجعل من جهة المتدين الى ان يعلم
كون القطر على ضلع القاعة وترها الزاوية القاعة حتى كان
من الخط المساوى بين من وجه خطا مستقيما يصل بين
محيط الاستقامة ويسمى الخطان ضلعيها ويشبه الزاوية بضلعيها
بالقوس ولذلك يسمى كل خطا يلاقى معترضا يتصل بهما وترا بالقياس
اليهما ويسمى ارتفاع قطر الدائرة الذى هو محيطها
بالوتر ايا الثلث الحادة من الخطوط الثلثة وايضا لانه يختص بالنظر
المتعارف الاضلاع الذى يحيط به ضلعان هكذا

هذا القطر قوى على ضلعى القاعة التى وترها
القطر اى يساوى مربعه مربعيهما فان قوة المضلع
الذى يحيط بمكعب هذا اذا كان احد الضلعين
والاكثر ثلثة فالقطر يكون خمسة لان مربعه وهو خمسة وعشرون يساوى
مجموع مربعيهما وهما ستة عشر وتسعة وبرهان ذلك مذكور فى المكملة
المعروف بالعروس وهو التابع والاربعون من المقالة الاولى من
كتاب الاصول واعتمادنا فى التصور المجهول الى ان يتعرف وفى التصديق
المجهول الى ان يتعلم لان المعرفة والعلم كما يشاركان فى الكلى
فقد يشاركان فى الادراك الشوقى ايضا لعمومهما والى الاخير من الادراكين
لشئ واحد يختلفان بينهما عموما والى التجرد عن هذا الاعتبار او ذلك يوصف
الاله تعالى بالعارف وبوصف بالعالم وقد يشاركان فى البسيط المدرك
والا ذلك يقال عرفت الله ولا يقال علمته فلهذا الاعتبار الاخير يرجع
القصد بالسياطة بالقياس الى المتدين بالتعرف وحق المتدين تركيبه
بالعلم قوله فالسلوك الطلبى نافلة العلوم ونحوها اما ان تجه
الى التصور بحصول وامتا ان تجه الى تصديق يحصل وقد جرت العادة
بان يسمى الشئ الموصل الى التصور المطلوب قولا شارحا واصله حد ونحوه
رسم ونحوه وان يسمى الشئ الموصل الى التصديق المطلوب بحجته قياس
ودليله استقراء ونحوه تجربى بقوله ونحوها ساعد التصور التام والتعريف
من المقولات التاسعة والتسعون واعلم ان الحد يتالف من الذاتيات

والرسم من العرضيات واللحد في الحد المنع ويقال لغايرين بين السابين
حد هذا الشيء طرفه وانما سمي الطرف حدا لانه يمنع ان يدخل فيما
يلي او يخرج عنه داخل فاذا تبين هذا فالذاتيان هي امور داخلة في
حقيقة الشيء والعرضيات خارجة عنه ويدل على شيء اما ان يدل عليه
فقط فيسمى التعريف بذلك حدا وهو الذي رسمنا قوله ويتميز به عما يوافقه في
بعض الامور او يعرفها فقط وان سمي الموصل الى المقصود من جهة
ما فيه فياس ومنه استقراء القياس ما يقدم به الشيء على غيره اي اقوى
قياسا لقوة بالقاف والفاء ويقال بتغيير الحرف بالكلي للحكم الثابت للكلي
والاستقراء ضد القرى قريته فقريته يقال استقريت البلاد اذا تتبعتها
تعريف من الدارمي والمستقري تتبع الجزئيات جزئيا لتقرير الحكم
الكلي قوله وهو يريد به القياس وسميته الفقهاء قياسا به
الحاق فرع بجرد في امر في الحكم قوله فلا سبيل الى ذلك مطلب
يعني ان الامر قد يحاصل معلوم يتوصل بالحاصل المعلوم بنا على ذلك
المطلوب التي مر ذكرها قوله ولا سبيل ايضا الى ذلك يعني حاصل
المعلوم الا بالمنطق للجمع التي لا يحصل حاصلا موصلا الى المطلوب
يريد بالمنطق للجمع والاحظة الترتيب والهيئة المذكورين لان
المبادي وحدها لو كان كافيا كان العالم بالقضايا الواجب صدقها
عالما بجميع المعلوم وليس كذلك فعلم ان البكلام في هذا المثل
هذا مثل لا يحصر اراها عظيمة البحر فظيما جدا وذلك لعلم ان

والهيئة لا جلته وعليه يقاس في الصعود اشارة فالمنطق ناظر
قال الامور المتقدمة المناسبة لمطلوب مطلوب اقول لا يريد بذلك
المطالب الجزئية التي مع المواد كخدوب العالم بل المطالب الكلية
التصورية والتصديقية المجردة من المواد حقيقة كانت او غير حقيقة
والامور المتقدمة هي مبادي المناسبة لها على الوجه الكلي القانوني
ايم قوله وفي كيفية نادها بالمطالب الى المطلوب المجهول مضارع
امر المنطقي اذن ان يعرف مبادي العقل الناتج وكيفية نادها
فياسا كان او غيره اي ذهابا مناسبا لها والنقل المذكور والجهد
صرح بهذا الفصل اذ ذكر ان المنطقي ناظر الامور المتقدمة المناسبة
وان مضارع امره ان يعرف مبادي العقل الناتج والحجة بالحاء
الى المنطقي الحركة الاولى من حركتي الفكر وما يتلوها من اتى كذا
بالاحتياج اليه في الحركة الثانية وذلك يوكد ما قلنا اولا قوله
واول ما يقتضيه منه فانما يقتضي من الاشياء المعرفة التي يالفها
الحد والقياس وما يجري مجراهما فليقتض الان يريد بما تاين كذا
اباعوجي قوله وتنبه بعرف كيفية دلالة اللفظ على
فتنبه اما هو ابتداء من المشهود الاول من المنطقي لاحلال المقصود اليه
اخر الامر اشارة الى دلالة اللفظ على المعنى اللفظ يدل على المعنى
له لما عليه بسبيل المطابقة بان يكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك
وبانه بسبيل دلالة المتكلم على التكلم المحيط بمثله اصلع ما قبل

بالضم حدا كان او غيره والظاهر
مبادي التجهز وكيفيته منه

التضمن بان كون المعنى جزءا من المعنى الذى يطابقه مسماه وذلك الشئ
هو الشكل لا على انه اسم الشكل بل على انه اسم لمعنى جزء الشكل وانما
على سبيل الاستتباع والالتزام بان كون اللفظ دالا بالمطابقة على
معنى وكون ذلك المعنى بانه معنى جزء كالرجل الحاصل لا يكاد يخفى
انه بل هو صاحب بدلالة مسماه لا لان لفظ الستقف على الغايط
والانسان على قابل صنعة الكتابة بالمطابقة وضعية بعرف ودلالة
التضمن والالتزام باشتراك الوضع والعقل بشرط بينهما ان يكون
الاسم دالا بالاشتراك على المعنى وعلى جزءه كالممكن على الغايط الجالس
او عليه وعلى لازمه كالتمر على الجرم والتوريل كمون بانقياد عقلى
احدهما الى الاخر فقوله فى الالتزام وملزوم لا لفظ الستقف على
الغايط والانسان على قابل صنعة الكتابة ذكر لهما لان احدهما لا يدل
بحسب على الملزوم به والثانى لا يدل لا يحمل ما تقدم لا قابل صنعة الكتابة
ولم يقل الكاتب لان الاول يلزم الانسان والثانى لا يلزمه فتدبر
الفاضل الشارح الى ان دلالة الالتزام مجحودة فى العلوم واستدل
عليه بان الدلالة على جميع اللوازم محال اذ هى جزء مسماه على انه
منقوض باطلاق الاين الذى عند بعض ليس بشئ لعدم تحقق
لان سوق عليه اقول وهذا بعينه يقدح فى المطابقة ايضا لان
الوضع بالنسبة الى الالفاظ هو مختلف والحق فى بيان الالتزام ان يقال
ما هو ملاحظة بحيث الحد والتام لا يجوز ان يجعل جزءا من

واما فى سائر المواضع فقد يعتبر فيها اعتباره ليستعمل الحد والرسم
سوى النقائض الخالية عن الاجناس واذ قد عرفت ما يدل على ماهيات المحدودات
الا بالالتزام كما يتبين اشارة الى المحمول اذا قلنا ان الشكل محمول
على المثلث فليس معناه ان حقيقة المثلث هى حقيقة الشكل او يكون
معناه ان الشئ الذى يقال له مثلث فهو بعينه يقال له انه شكل
سواء كان له نفسه معنى ثالثا او كان فى نفسه احدهما فهذا البحث
يرد بقدر مباحث الالفاظ ولهذا التجوز افرده ها هنا ان اطلاق
على المعنى ليس بمجاز الحمل الذى بينه وبين الفصل هو حمل هو هو المبنى
بحمل المواطاة وحمناه كما ان الشئ الذى يقال له مثلث هو بعينه
يقال له انه شكل سواء كان ذلك الشئ فى نفسه معنى بالمعنى الثالث
والشكل او كان فى نفسه هو المثلث بعينه او الشكل بعينه فهذا
الحمل يستند هو الى اتحاد المحمول والموضوع بوجه ويغاير معهما بوجه
وما به الاتحاد غير ما به التغاير فما به الاتحاد شئ واحد وهو الذى
عنه التعبير بالشئ وما به التغاير قد يمكن ان يكون شيئين متغايرين
مضافين كل واحد منهما الى ما به الاتحاد كالضحك والناطق المضافين
الى الانسان الذى هو عبارة عنهما بالمضاهيك والناطق وحينئذ ان
جعلا موضوعا ومحمولا كان ما به الاتحاد شيئا ثالثا مغايرا لهما وذلك
معنى قولهم كان فى نفسه معنى ثالثا وقد يكون ان يكون شيئا واحدا
بسيطا فما به الاتحاد كالمثلثية المضافة الى الشكل الذى يعبر عن

المجموع بالمثلث وحينئذ ان جعلت ذلك المجموع موضوعا كان المحمول
عليه الاتحاد وحدة مجردة عما به الاتحاد كما يقال المثلث شكل وان جعل
محمولا كان الموضوع ما به الاتحاد وحده كما يقال مثلا الشكل مثلث وذلك
معنى قولهم اذا كان ذو هيئة احد ما وضع آخر من الجسم يسمى حينئذ الاول
وهو جملة ذو هيئة كالبناء من على الجسم المحمول بذلك الحمل لا يعول وحده على
الموضوع بالمواطاة بل يحمل مع لفظة ذو كما يقال الجسم ذو بناء فالمحمول
اسم كالابيض يحمل بالمواطاة عليه كما يقال الجسم ابيض والمحمول بالاشتقاق
هو الاتم اشارة الى اللفظ المفرد والمركب اعلم ان اللفظ قد يكون مفردا
وقد يكون مركبا واللفظ المفرد هو الذى لا يراد بالجزء من دلالة اشارة
هو جزؤه بل استقلت انسانا بعبد الله فانك حين تنظر الى
لا تعلم كونه من عبد الله فلست ترى بعبد الله عبد بشيا اصلا
فكيف اذا استقلت بعبد على موضع آخر قد حمل عبد الله وهو
بشيا لحيث قد يكون عبد الله مثلا اسما وهو مركب لا مفرد وكذلك
ما يخالف المفرد ويبقى قولا ناقصا فهو تام وهو الذى كل جزء منه
تام الدلالة اسم او فعل وهو الذى يسميه المنطقيون كلمة وهو
يدل على معنى موجود لشئ حين معين ذهنا او عينا من الازمنة الثلاثة
وذلك مثل قولك حيوان ناطق فمنه قد نا يحق مثل قولك ذو الدار
وقولك لا انسان فان الجزء من انا وهذه لا يراد بالكلمة الا ان احدهما
بين اداة لا يتم معقولهما الا بقرينة مثل قولك لا ذو فان القائل لا

او زيد لا يكون قد دل على كما انا يدل عليه دلالة بالمطابقة التامة
او ربما ان كان زيد اما ان ليستا كالاسماء والافعال فيقال ان المعلم
الاول ان المفرد هو الذى ليس لجزئه دلالة اصلا وافترض عليه بعض المتاخرين
حزين بعبد الله واما اذا جعل علما لشخص فانه مفرد مع ان جزأه
دلالة ما لم يستدرك بجعل المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك
ذلك الان تلك الهيئة من جانبه مجعل اللفظ انما ان لا يدل جزؤه
على شئ اصلا وهو المفرد او يدل على شئ مخبر جزء معناه وهو المركب ان
جزء معناه وهو الموانف والسبب وذلك سوا العلم وقبل الاعتبار
لما يعرض ان يفهم وبعبر عنه بذلك ان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كما
سلفت بارادة المتلفظ للدلالة على ما قرن الوضع فما يتلفظ به مريدا
معنى ما ويفهم سند ذلك المعنى يقال له انه دال على ذلك المعنى وبما
ذلك المعنى تاما يحقق ارادة المتلفظ وان كان ذلك اللفظ او جزء
سند بحسب تلك اللغة او لغة اخرى بارادة اخرى يصلح لان يدل عليه
فلا يقال له انه دال عليه واذا ثبت هذا فمفرد اللفظ الذى لا يدل
دلالة على جزء معناه رمخالفا بان يراد بجزئه دلالة على شئ اخر ان اراده
وعلى التقدير الاول لا يكون ذلك الجزء سند لذلك المعنى فيكون جزء اللفظ
الا تاما بل يحمد ذلك الجزء بذلك الاعتبار لفظا بإزاء لفظا اخر
اخر بارادة اخرى وليس كلامنا فيه فاولى ان لا يكون جزء اللفظ التام
من حيث خبر جزءه دلالة اصلا وذلك هو المقدار بان يعنى بحصل من ذلك

ان اللفظ الذى لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه لا يدل عليه على ما
اصطلح عليه المتأخرون المحدثون للفرد من اسماء الاعيان
من غير تعرض وحضور وغيبة وتأنيث وتصغير وغير ذلك
عبد الله اذا كان علما وبين لفظ انسان فانه وان كان المعنى
فان كليهما يصلحان لان يدل بهما على آخر على ما سيأتى الا ان
مفعولا بين لفت والمعنى فيه مفعول له فاذا رجع الى معانى الالفاظ لا
يتغير بها لحال الاسم لا دلالة فظهر من ذلك ان الاسم المفرد
التقسيم الاول صحيح وان المفرد على واحد وكذلك ما سلف
سواء سمى مركبا او مؤلفا ترجع الى تتبع الفاظ الكتاب خلوا قال
القسم المفرد هو الذى لا يراد بجزء منه دلالة اصلا ثم قال القسم الثانى
ذكر الارادة بينا على ان المرجع فى دلالة اللفظ هو ارادة المتلفظ
وقال حين عرفه ليعلم ان الجزء من حيث هو جزء لا يدل على شئ
آخر فان دل بارادة اخرى عليه لا يكون من حيث هو جزء وهو
ما قصدناه وجعل معانى المفرد كما فان الفرق بين المركب والمؤلف
على الاصطلاح الجديد لا فائدة لهذا العلم تولد منه فيه
تام وهو الذى كل جزء منه لفظا لم يدل دلالة اصلا على ما
تحكى الى ثلثة اشياء اسماء افعال وحروف وتبرك او معانيها وهى
كهذا الفاظه مفردة دالة على معانيها بالوضع واما قولهم فالمعنى الجنس
لجنس الاربعة جنسها وفرق اولا بفصل بين سماه لانها ضبطها اربعة

غيرها وذلك لانه كما ان من الموجودات ما ليس بفعل هو الجوهر فما
يقابله هو العرض ومن المفعول ما مفعول به هو الذات ومفعول لغيره
هو الصفة كذلك من الالفاظ ما الى نفسه وهو الاسم والى غيره وهو الحرف
وهو الاداة والاول اجنس يقسمه فصلان اخران سماه الفعل زمانا
مقترن من الاربعة الثلثة والخروج من ذلك والاخير هو الاسم وقول
هو الفعل وسببه المنطقيون كلمة والفعل عندهم انما هو عند
المنطقيين ما يتم سيموت الكلمات المؤلفات مع الخطاب كقولنا
ابن يذهب مفعولا لان الفعل لا يكون وصفا الا سم والحرف اما ان
والاعلام بعرف المكان من غيره اكان من ذلك اقتصر المصنف
هذا الفصل اذ هو جنس له لحقيقتها بالفعل فقال لاحقة هو الذى يدل على
موجود لشئ غير موقت او زمان معين من الاربعة الثلثة الفعل لا
بعد الامور الخمسة اعنى الاربعة المشتركة والاستقلال الذى لا
بينه وبين الاسم عن شيئين احدهما كون معناه موجود الغير
لغاية وذلك الغير هو الفاعل وهو قد يكون شيئا وقد لا يكون
او عدمه لا يخلو اما بفعل ما هو منوط به واما ان يقتضى الاحتياج
الى الغير لا صله لان الغير بشرط ان يكون لا بعينه فائدة بينهما فارقا كثيرا
وهو المراد من قوله من موجود لشئ غير معين وقد بدا كما الاسماء
بلا مثال كما ضاعف والمفعول والصفة وهذا والذى حصوله زمانا
معين فان من الاسماء شاهد على نقض الزمان كالوقت وبهما مايدل

على الزمان كالصبوح ومنها ما يدل على معنى ابتداء الجملة وذلك
لا يعم جميع الاسماء المستقبل بالاخلاء وجميعها عرضة عن الزمان
الحقيقي الذي يحصل المعنى فيه اما بقرينة وذلك يجب حصول المعنى
من الفعل لا محالة والمراد من قولنا بقرينة معينة من لفظه او الحاله
الدالة الشخ ناصيف يزيد سنا ولجميع الثلاثي لا سيما الفعل الذي
يميزه عن الحرف الا بالالتزام والحد التام للفعل التام ان يقال الفعل
مقرونا بدلالة الوضع على معنى مستقل بنفسه دون بقية ما يعينه
من الالسنة الثلاثة بعينه ذلك المعنى بالاقتران الى احد الازمنة
فيدل الكلمة في نفس المعنى يحتاج الخبر بدا عليه كقولنا كان زيد قائما
وهي التي يسميها المنطقيون كلمات وجودية وقد يطلق بعضهم الفعل
البسيط اعني المجرد عن الاسم الذي يسميه المنطقيون كلمة وجودية
لغة العرب لا تساعد اكثر الافعال على القسمة وهو ظن فاسد تحققه
الشاهد فان قولنا قام زيد خال عن الضمير وان كان مسندا الى
ضمير عكسه والكلمة في الفعلين كانت تدل بانفرادها على
ما الحال وسيجيء بيانه ثم تصرف الى الماضي او المستقبل بادوات الشرط
تقترن بها فظهر بهذا الفصل ان الاسم لفظ مفرد دل بالوضع على
معنى مستقل بنفسه ولا يقتضي وقوعه في جزء كلام مفرد لغيره
بالوضع على معنى غير معنى ما الفه ان دل على ذلك فيكون على
الوجه الثاني سمة تامة وبحسب النحو وهي ما تألف من اسمين او من اسم

وفعل سند احدهما الى الآخر كقولنا زيد قائم او قام زيد وقول
الشيخ ان القول التام هو الذي كل جزء منه لفظ تام الكلام اسم فعل
يرد عليه ان التام منها ما لم يكن الا من لفظين من غير ان يرجح
كل واحد منهما الى الاسم فيرجع التام الى القسمين الاخيرين الا ان
قوله الثاني يحوج ان نلتزم بدا على ان المولف من الموصوف والصفة
يعد من الاقوال التامة وحينئذ يكون ما ذهب اليه الشيخ اخص لكنه
اشد لان التام عندهم لا يقع موقع المفرد وهذا يقع قوله
ذا القول التام حق الا ان احد الجزئين اداة لا يتم مفهومها الا بغيرها
لما كانت الاداة لا يدل الا على معنى ذو غيره احتاجت في الدلالة
الى غيرها فتوقع مدلولها بوهو المراد بالقرينة فالاداة المراد فطانة
على كما يزيد على شكلها كقولنا الانسان والفاعلة ايا ما كانت
بينها لا يكون بد على كما يزيد على شكلها كقولنا زيد لا يدل
تالف ناصيف لان قوة مفرد والثاني ليس تالف الا بعد الانضمام
الى القرينة اشارة الى اللفظ الجزوي واللفظ الكلي اللفظ
يكون جزئيا وقد يكون كليا والجزوي هو الذي يمنع نفس تصوره معناه ان يقع
نفس الشركة فيه فان امتنع امتنع لسبب من خارج موضوعيه بعضه يكون مشتركا
بالفعل وان لم يمتنع بل امكن بعضه مشتركا فيه بالقوة والامكان سلب الشركة

الكرة المحيطة باثنى عشر ناعدة مخمسات وبعضها ليس مع غيرها شكل
بكلها تطبق والا مكان ليس بغير مقوس مقعرهم مثل الشمس عند من
يجوز وجود شمس اخرى مثلا الجزئى مزيد هذه الكرة المحيطة بذلك
هذه الشمس مثلا الكلى الانسان والكرة المحيطة بها مصلقة الشمس
الجزئى والذى رسمه هو الحقيقى والاضافة هو كل الحيوان يقع تحت احد ان
كان كليا بالمعنى الاول كالانسان تحت الحيوان وقسمها لهما الكلى
وقسم مقسموا الكلى الى اقسام ستة وان قالوا انما ان يوجد فى كثيرين
غير متناهيين او فى واحد فقط او لا يوجد اصلا والاخيران انما ان يمكن
وجوده مثلا كثيرين او لا يمكن لسبب غير المفهوم واسلبها الانسان
والكواكب والشمس عند من يجوز تعددها والكرة المذكورة وشريك
الالة وبهذا ذكره النحو كفاية ولما فى الكتاب ظاهر اشارة الى
والعرضى الاعم فى المفارق فقد يكون من المحمولين محمولا فى ذاته
وعرضيا لاعم وعرضيا مفارقا وقبلا بقرب الذاتية اعلم ان
من المحمولات محمولا مقتضيا لموضوع الفا دلست اعنى بالمقتضى
المحمول الذى يفتقر الموضوع اليه فى تحقق وجوده كالكون الا فى
موضوعا او محققا او محلوقا وكالسواد عرضا بل المحمول الذى
يفتقر اليه الموضوع فى تحقق ماهيته ويكون داخلا جزءا منها مثل
الحيوانية للانسان او الجسمية للانسان وهذا لا يفتقر فى تصوره الى
الان ممتنع عن سلب المحمول عنه من حيث تصوره جسما وتفتقر

المقتضى شيئا الى ان ممتنع عن سلب الشجاعة عنه وان كان هذا
فى غير علم بل قد يكون بعض الذاتى غير المقومة جدا الصدق عليها
سبق عليك ذكره وهذا الموضع فى كل محمول من كل حيثى لا يكون
للحقيقى من حيث هو جزئى لا يحمل على غيره وكل كلى من محمول بالطبع على
ما هو تحته وربما يضاف لفظ مع والطبع كقولنا للجسم حيوان وجسما
قد اراد الشيخ بالمحمول من حاله ما حتى محمولا بالطبع مرئى لما ذا يتحمل عليه
ما تحته وقد يستعمل الذاتى بمعنى آخر كما يجئ ذكره يخصص هذا
باسم المقوم وعموما يالف منه الذات ويكون ذاتيا بالقياس الى الذات
والبسيط المطلق لا ذاتى له بهذا المعنى ولما لم يكن شئ من الذات فهو ذاتى
بالقياس الى جزئيات الذات المتكثرة بالعدد فقط وكلما يرى ما قد يحمل
على الذات بعد تقومها فهو عرضى والجمهور يجعلون الذاتى هو المقسم
الاول وقد يكون الثانى لكون الذاتى عندهم منسوبا الى الذات
والذات لا ينسب الى شئ احد بالجملة لا يخلو تعريف الذاتى من عسر ما
والمقدمة قد ذكر لها ثلث خاصيات احدها انه لا يمكن ان يتقوم الشئ
الا بما يتقوم له اعنى ذاتى له اولا وثانيا انه المقوم لا يحتاج الى شئ
بما هو ذاتى له الى شئ غاية لذاته فان السواد هو الذى لذا ما لا يحتاج فى
يجعل لونا فان ما يجعل سوادا يجعل لونا اولا وثالثها ان الذاتى يمتنع
رفعه عما هو ذاتى له وجودا او توهما وهذه الخاصيات اثبتها بوعد
عند الخطاء بما لم يتم الذى هو ذاتى له ومن الغاير الغير

اى ما لم يتم الخ اى بعد ما عرف الذاتى
بما عرف الذاتى لم يتم تعريف الذاتى
بعد لكل ما عرف الذاتى بها بل
تعريف بعضها وبعضها تعريف
بعضها وبعضها تعريف بكلها
بعضها تعريف بعضها وبعضها
بكلها تعريف بعضها وبعضها
بكلها تعريف بكلها

ما يشارك الثانية في الخاصية المميزة بين قارن الاشارين
شلا لا يحتاج ذو اقتصاده بالرقي حتى على غير ذاته وربما يمكن رفع
الزجيه عنه في الوجود وربما تم الآن الثاني يبقى الشيء الذي
هو ذاته له قبل ذاته فاته من علل ماهيته او نفس ماهيته والعرض
يلحقه بعد ذاته فاته من معلولاته وعلل الماهيه جزء علل الوجود
وقد اشار الشيخ بهذا الفصل الى الفرق بينهما فقال ولنسم عنى
بالمقوم المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في تحقق وجوده فكون
سان موجودا او معلوما او محدثا قد يكون الشواد عرضا بل المحمول الذي
يفتقر الموضوع اليه في ماهيته فقد يكون داخلا في ماهيته جزء
منها من الكليه كالناطق والجسميه للانسان وربما يعم المقوم الاول
من الثاني وهو الناطق عند الجمهور وقد يقال له جزء الماهيه بالجملة
فان لجزء الحيوان لا يحمل عليه كله بالمواطاة والناطق يحمل على الماهيه بل ايتا
يكون اللفظ الدال عليه جزء من حيثما منوب به الجزء ولذلك قد
اضطر الى اطلاق الجزء عليه ليجوز العبارة عنه ثم ان الفرق بين علل
الماهيه وعلل الوجود بالخاصية المذكورة فانها موجودة
لعلل الماهيه غير موجودة لعلل الوجود وقد اخذ الامتزاج صفة
الجسم حيثما الآن فمنع عن سلب المخلوطين عنه من حيث تصور
جسما وتفترق صفة المثلث شكلا الآن فمنع عن سلب الكاتب
عنه فالفاصل الثالث الامتناع عن السلب يلزمه القطع الايجاب

الآن الامتناع عن السلب يستلزم الخطار الثاني بالايجاب الذي
هو شرط فان بطل الخاصية المذكورة انقطع بالايجاب لا يستلزمه
لانه قد يكون بالفعل وقد يكون بالقوة المقرونة بالفعل فانه لذلك عنده
لا يكون الثاني مخيلا بالمال بل يكون الموضوع خاليا عن الشيء
اليه ولذلك عدل عن ذكر القطع بالايجاب بالعبارة عنه بالامتناع
عن السلب اقول وهذا فيه ضعف لان الامتناع عن السلب
القطع بالايجاب ملازمان وحكم هذا استلزام الخطا بالثاني
اذا كانا بالفعل وقد تقدم استلزامه اذا كانا بالقوة بلحد قوله
من حيث يصور جسما فائدة هذا التقييد ان امتياز الماهية عن الوجود
لا يكون الا في الذهن فقط لامتيازهما عن الوجود الا هناك قوله
وان كان هذا قاعدة عامة بل قد يكون بعض الامور اللازمة غير المبينة
ايتم جدة الحقيقة علينا سيلي عليك تكملة هذا الموضع وقد ليس
وقد بين الذاتيات وبين جميع العرضيات فان بعض العرضيات ربما
فيه كما تقدم بل هو فرق خاص بين الذاتيات وبين لوازم الوجود التي
تلزم الماهية بعد ان تفرق بين المثلث والدائرة بان المثلث
بخلاف الدائرة فان التثليث والدائرة يلزم المثلث وهو بعد
الفرق لهذا الموضع المطلوب اشارة الى الثاني المقوم اعلم
كل شيء له ماهية فانما ان تحقق موجودة في الاعيان او تحقق
في الاذهان بان يكون امرا وهميا فالماهية مشتركة معنى

ثم يجاب عن الثاني بما هو الحق من ان كل شيء له ماهية مركبة وهي
الانسانية وبداهة تصوره لا تنافي خفاء البسائط المركبات لانتزاعها
العقل لامتيازها الذاتي التي يعرف بالحد فقوله فاذا كان
له حقيقة غير كونه موجودا الخ الوجود في غير المتقومة هو معنى
الخارجي والذهني وقد يكون حقيقة هو الوجود المطلق بحيث
واجب الوجود بذاته فذلك يكون وهو شاء اراده فكونه اذا اخذ موجودا
كان الوجود معنى انه من حيث هو كذلك فقوله فالوجود معنى
الحقيقة لانه اما غير لازم الوجود اللازم هو انه يتم وجوده
وغير اللازم فلا يدوم فقوله واما ان يوجد اي يصير موجودا
ماهية مثل الانسانية فاذا لم يصر حقيقة ما وماهية ليس انه
موجودة في الاعيان او موجودة في الاذهان صورة لها اصلا انتهى
ولو كان ذلك ممتنعا لاستحال ان يتعلق معناها اذ التصور
جزؤها الممتنع فاستحال ان يحصل ايضا في الاعيان فالوجود
يقع الشك انه اهل لها الاعيان ويوجد ام ليس لها وجود اصلا
سوى ان لا يقع وجوده شك لا بسبب معدومه بل بسبب لا يجب
يجز ثباته فلك ان تجعل شاء لغرضين من معان اخر اما بالوجوه
حالة الفاعل والغاية والموضوع واما بالماهية هو الجنس الاعتباري من
الوجود العقل والمادة والصورة من حيث الوجود في الخارج قوله
تجميع معقولات الماهية الخ الماهية المتصورة لا تحضر بالبال

صفة المركبات التي لا يوجد لاجزاءها تمايز فلا يسبق احدها
الى ان يميز بين لمز الماء ويلاحظ كل واحد منها وحده منفردا عن
وذلك لعدم التميز فالقضية بالقصد الاول والى المتصور الاول
مشروطا بحضور الاجزاء معه بالقصد الثاني كما يجوز عليه الوجود
لا القضية بالقصد الاول الى صور الاجزاء المفصلة المتباينة المحاصل
بحسب حضرة في المتصور الاول وقد يكون الاول حاضرا بالفصل
اليه بالقصد الاول من دون ان يكون الثاني معه كذلك وان كان
الاول لا يتم الا ان يكون الثاني حاصلا معه بحيث يكون له حضورها
متى شاء وطفت اليها بقصد متأت وانتباه بجزم عن تجشم اكتساب
كالمعلومات الحاصلة التي لا يلتفت اليها الذهن وله ان يلتفت اليها
متى شاء قوله تجميع معقولات الماهية لا خلو الماهية في التصور
اشارة الى حضور المتصور الاول مع اجزائه كما ذكره اول الفصل ولكن
ان كل شيء له ماهية فانما يتصور مع حضور اجزائه وقد يوان
بحضرة بالبال مفصلا اشارة الى المتصور المفصل الثاني الذي ذكره ايضا
كما لا يخطر كثير من المعلومات بالبال لكنها اذا خطرت بالبال تنبهت
اشارة الى الثالث المذكور من المعلومات الحاصلة عن الملتفت اليها
وظهر معنى كلامه من غير تناقض بحسب المناظرين بحسب قوله
فالذاتيات للشيء بحسب عرض هذا الموضع من المنطق وهذا القول
اشارة الى الثاني المتعارف بين الجمهور لهذا الموضع فان الذا

يكتاب البرهان يطلق على ما هو اعم من الذاتى فلهذا قوله وكذلك
الطبيعة الانسية التى وقع الخلاف فيها الخ هذا يدل على ان الاشارة
بيد بيان القسم الثانى من الذاتى المذكور الذى لا يعبر عنه الا بجملة
فقوله مقدمة مقول المعانى التى لا تمنع مفهوم احداها وقوع الشركة
فيه وجودا من حيث هى هى لا من حيث انها واحدة او كثيرة او مرئية او كلية
موجودة او غير موجودة بل من حيث يصح ان يكون معروضا لهذه
المعانى ويصير بحسب كل منها واحدة او كثيرة او جزئية او كلية او موجودة
او غير ذلك وحينئذ يكون العارض والمعروض شيئين لا شيئا واحدا
فالحيوانية من حيث هى كذلك طابع او طابع اطباق الموجود او
مطابقها وهى التى يسمى بالكلى الجنسى ويسمى مدلولها الذكورى
انها هى كثيرة بالكلى المنطقى والمركب منها بالكلى العقلى فقوله
وكذلك الطبيعة الانسية اشارة الى تلك المعانى وقد يكون
غير محصلة بشىء يقترن بها وهى المعانى الجنسية التى تحصل بالفصول
وقد يكون محصلة بتكثر العدد فقط اى لا يكون اختلاف ما بين هذا
وبين غيره بما به الموادين المادة عن ماهيتها فهى المعانى النوعية هو الذى
لا يختلف فيها الا بالعدد وقد يختص بها القسم الثانى فقوله
مثل الانسانية فانها مقومة لشخص شخص منها اى الطبيعة الكلية
ايضا مقومة للاشخاص المختلفة العدد وكذلك هى وتلك الطبيعة
انما جاز ماهيته تلك الاشخاص فقوله وعرضا عليها الكثرة

بخواص اشارة الى ما ذكرنا من كونها مكثرة بالعوارض الخارجة عنها
فان هذا الانسان وذلك الانسان هو مختلفان من حيث الانية
التى هى ماهيتهما بل يختلفان بالاشارة الحسية والعوارض المشخصة من
المادة والاين والوضع وغيره ذلك وكلها خارجة عن الانسانية المجردة
لقوله منها بائنة ذاتية فهذا هو المقوم ٥ وذلك لوجود الصفات
المذكورة فيهما وهو المقصود اشارة الى الفرق بين الذاتى
غير المقوم وانما الذاتى غير المقوم يجوز اسم اللازم وان كان الاخص
ايضا هو منها الذى يصعب الماهية وهو يكون احد امريهما ٥ لازم الذى
الذى هو ما لا ينفك الشىء عنه وجودا ما داخل فيه او خارج عنه والاول
هو الذاتى المقوم والثانى هو المصاحب لما يفارق المصاحب عنه اما
اما منه ما يصاحب وقتا ما وسبب المصاحبة اما ان يكون بحيث
يمكن ان يعلم او لا يكون والاول يسبب الى اللزوم والعرفى والثانى
يسبب الى الاتفاق فان الانفكاك لا يخلو عن سبب اما الذاتى فلاستحالة
بسببه يعد الى الاتفاق فلا يوجد فرضا هو المحمول الخارج عن الموضوع
الذى لا ينفك الموضوع عنه حالا من الاحوال بسبب من شانه ان يكون
منفكا واما الذاتى ايضا فمحمول لا ينفك الموضوع عنه حالا من الاحوال
بسبب معلوم الا انه ليس خارجا عنه فهو داخل فيه وهو سبب اللزوم دون الاول
فصطلاح والشيخ عرف اللازم بانه الذى يصعب الماهية ولا يكون جزءا
منها وهذا التعريف بينا ولا يتم ما يصعبها من العرضيات لانها

أو بلا تفاوت لكن المراد التشخص المميز عن المثلية فهو غريب له بالقياس
إلى الذاتيات ولا إلى سائر العرضيات كما مر في الفرق بين الذاتيات
واللوازم الوجود قوله مثل كون المثلث مساويا لقائمين
هذا وأما الدين لواحق يلحق المثلث عند المقايسات نحو قائم واجب
المحمولان الخارجيان إما ان يلحق الموضوع لا بالقياس إلى شيء خارج عنه
بل بقياس بعض أجزائه إلى بعض كالمستقيم للحق او بقياس الموضوع
إلى ما هيته كالتشاكل والامكان للانسان فإنهما يحملان عليه بحسب
وجوده الضاحك والبياض وأما ان يلحقه بالقياس إلى شيء خارج عنه
كنصف الاثنين الذي يحمل على الواحد بقياسه إلى الاثنين فإنه
مما قيس إلى المثلث صار ذا نصفيته مثلثية ومساويا لقائمين فإنها
يتبين محمولا على المثلث فقد لحقه بقياس بعض أجزائه إلى ما هيتين هي
نوعان النصف الثاني جميع ذلك إما ان يلحق الموضوع لنحو واجبا
او ممكنا والاول هو اللازم والثاني ما عداه سواء لحقه إطلاقا او لجهة
نحو ما عنوانه المذكور فقد وهذا وأما الدين لواحق يلحق المثلث
عند المقايسات لحوقا واجبا قوله ولكن بعضها نقوم المثلث
صلاح الشكل اشارة الى كونها عرضية غير ذاتية لان الذاتية
يلحقه لحوقا واجبا وليس بعضها نقوم قوله ولو كانت الشكل
عدة معينات لكان المثلث مثلا يجري مجراه تركب من معينات
غير متناهية وذلك لان كون معاشره الكل واحد مما عداه

كما ان زوايا المثلث مساوية لقائمتين فهي مساوية لمضف اربع
قوائم وذلك ست قوائم وهلم جرا وقول الفاضل الشارح مشعرا بانه
جعل المحمولان اللتين ليست بالقياس الى امر يفارجد عن الموضوع جوهرا
ذا المفارج والتي بالقياس اليها موجودة ذا الذهن دون الخارج ليس كذلك
كون الصنف الثاني عينه منتاهية لو توقف الذهن عند حدها والحق ان
كون الشيء محمولا على شيء آخر امر عقلي سواء كان بالقياس الى امر خارج
عن ذا القياس الى شيء فان الموجود الموضوع ليس إلا البياض شيئا ما
كذا الموضوع ابيض ليس ذا خارج العقل امرا زائدا على البياض والموضوع
وبذلك كان الحمل الوضع من المعقولات الثانية واما كون بعض المحمولات
عينه منتاهية ممنوع بحسب القوة والامكان وليس يخرج بها الى الفعل
الا ما ينتاهى عدده كما هو الحال في سائر الاشياء التي توصف بالانتهاء
كالاعداد وغيرها وانما استشاع كون امثال هذه المحمولات نعوتا
لجهات الموجود بالفعل لا يمكن ان تتعقل بالجزاء لم يوجد إلا بالقوة
فان الجزء الذي يجب ان يكون حاضرا معلوما استحسنه الشارح ان
الجهة خارج الذهن لا يتعقل بالاجزاء الذهنية قوله واما الدين
ان كان لذاتها بغير واسطة كانت معلولته واجبة الدفع وكانت متنعة
الرفع لذاتها مع كونها غير معينة مطلقا الشخص ان ثبت وجود
بينة يمتنع رفعها الذهن مع وضع ملزومها فان قوما من المحققين
انكروا ان يكون هذا اللوازم مما يمتنع رفعه وقالوا كلها يمتنع رفعه الذهن

فهذه فائدة مهمة وبذلك لا تتم وجه هذا الحكم بعد ما ذكرنا انما
صارت الثلاث المذكورة بالذات فرائد الشيخ لاشتمالها على مطلوبه شيخه
حاذى بها اقسام العلوم الاربعة النقلية والمكتسبة البرهانية وذلك
انه مقال المحمول اللازم لا يخلو من ان يكون لازمه الموضوع بلا واسطة
في العروض او مع واسطة في العروض او المحمول لما هو هو يقتضي ذلك
او يكون بنحو من الانحاء المقتضية والمهتم الاول يقتضي ان
يكون الوقوف من ذلك الموضوع والمحمول لطبيعته لا بنحو من الحكم فيها
الا على تصورهما فقط فيكون من الاولويات والمهتم الثاني يقتضي
ان يكون الوقوف حينئذ مكتسبة من جملة القضايا التي يشتمل عليها البرهان
على انه اذا اريد بذلك بيان محاورات المطالب العلمية كان
مقتضاه الخوض عليها بل يكون اعراضا ذاتية لها كما ذكرنا صناعة
قوله واشار الى هذا ان كان لذكرها بغير بسط اشارة الى القسم
الاول وترتيلها كانت منتظمة اي معلولة من عزاكت اب واجزاء الوجود
لوجود السبب الموجب للزوم وكانت ممتنعة الرفع اذ مع تحققها
عنه معقولية ذلك سنا يحق لما ذهب اليه القوم المذكورون من
المنطقيين وهو مطلوب الشيخ واعلم ان الحكم بكون المحمول اللازم
لغيره بسط بينا للموضوع لا يحتاج الى البرهان الطويل الذي
اشار شيخنا على ذلك وربما حمل تلك الاشكال التي اوردها عليه
بعضهم على ما ذكرته وذلك لان اللزوم لما كان مغايرا بهم الملزوم

كان كلما يفرض شيئا بينه وبين الآخر فالشيء لا ينفك عنه سواء كان
ذا العقل او الخارج ولا معنى للزوم العقلي الا ان يعقل الملزوم لا ينفك
عن تعقل لازمه وذلك حاصل للذهن كذلك بينا له واما اللازم بسط
شيء آخر فانه لا ينفك عند حصول المتوسط وقد ينفك مع حينه
فلا يكون عند الانفكاك بينا فما قيل عليه لك من ان يقتضي
يكون الذهن منتقلا عن كل ملزوم الى لازمه فالذهن لا يرفع
ما لم يبلغ حتى يحصل الملوازم باسرها بل جميع المكتسبة وهذا لذة
فليس بواجب وذلك لان الملوازم المترتبة يكفي تعقل جميعها
ما حيثما بالاجمال الى غيرها فقد يمكن ان يستمر الانتقال بها ثم
بطرأ على الذهن ما يوجب اعراضه عن تلك المسلك زمان الانتقال
الى غيرها ولكنها تقتضي الوجود فضلا عن ان يكون غير محصورة
ما لها فرائض التي يوجد غير محصورة وهي التي يشتمل عليها اشكال
العلوم فاحتمالي التي يكون بحسب قياس الموضوع الى غيره وبحسب
يحصل عند تصور الامور التي اليها يقاس الموضوع وتصور تلك
الامور الذي هو شرط في حصولها ليس موجبا لحصول الترتيب الموجود
الى وجود تلك الملوازم المترتبة فاذن فبانضمام ذلك الاشكال
ترجع الى ما ذكرنا فيه قوله وان كان لها واسطة بين به اشارة
الى القسم الثاني وهو ان يكون اللازم بوسط كما تقع في العلوم المكتسبة
قوله فقد تحققت واجتنبه اشارة الى ان اللازم قد يكون بينا مطلقا

بل بنا كون بيانا لعين مضمون الوسط فقط فقوله واعني الوسط
يعود الى قوله الا ترى الخ فكانه اشارة الى ان الوسط هو الذي
يفيد بيانيته الامر المراد به يقوم البرهان على اثبات ذلك المحمول له فهو
قد ان الشيخ اراد ان يستدل بانتظام هذا الوسط الى ان لازم بين يتوقف
عليه اللازم من بينية اليه وقد بان ذلك على الدعاء ان الوسط ان البرهاني
على المطلوب اما ان يكون معنى الموضوع المطلوب او يكون عارضا له فان
كان معنى امتنع ان يكون محمول المطلوب معنى الوسط لان مفهوم
المفهوم مفهوم والمفهوم لا يكون محمولا بالاستقلال على الموضوع عليه
بل يجب ان يكون عارضا له البتة وان كان الوسط عارضا للموضوع جاز
ان يكون المحمول معنى الوسط وجاز ان يكون عارضا ايضا فهذا ان ما
يستدل به على استثناف البراهين ويحتمل الاول ساقطا اذ لا واسطة ان ما
ثانيا قوله وهذا الوسط ان كان معنى ما الخ يكون اللازم معنى
له ومن مفهوم المفهوم مفهوم بل كان لازما له ايضا اشارة الى الملازمة
وايضا لم يجز ان يكون اللازم مفهوم المفهوم لانا نرى اشياء لا يجوز
يكون ما خلا فاراد ان يقسم هذا الملازم الى حكمه بخاصة ضمنا اخرى
وجاز ان اللازم الاول اما ان يكون لزومه للوسط بوسط اخر يكون
وسطا ام لا بطل القسم الاول بان قال فان احتاج الى وسط اسئل
عن اللازم الثاني يكون وسطا اي يحتاج من وسط الى لزومه الى وسط اخر
ويتسلسل وهو باطل لكونه غير معقول الى ثبوت اللازم الاول المفروض

مع جواز ان يشتمل على الملازمة بين وجه اخر وهو كون الملزوم اعم
ليس بوسط بل جاز ان يسمى بينا من حيث ان ادراك الوسط وادراك
كلما فرق وبينا بوسط بلا وسط وهو المراد بقوله لم يحتج هنا الى وسط
والحفظة لم يكن ههنا اصل ام قوله وان لم يحتج هنا الى وسط الخ
الضمير بلا وسط اي فيما ابطل القسم الاول ثبت القسم الثاني وهو
ثم انتقل الى الماخذ الثاني بقوله وان كان الوسط لازما متقدما
اي ان كان الوسط المعروض اذ لا لازم الا وهو صحيح متقدما لزومه على
ضوء على لزومه للمحمول والقسمة المذكورة واعدده ههنا ايهم الاتاة
ثم فصلها اعادا بان لم يبطل القسم الاول واحتاج الى وسط
اخر ومفهوم منه ذلك الى لازم بلا وسط ايضا فيتسلسل الى
غير النهاية فاذا كان الوسط الاول لازما جاز ان كون هذا الوسط
الثاني معنى او لا زما ولذلك قال لازم اخر او معنى وباطل
هذا القسم بقي القسم الثاني الذي هو المطلوب فاشتمل من
جميع الاقسام مطلوبه بقوله فلا بد في كل برهان من لازم بلا
وسط ثم صرح بما اراده منه فقال فقد بان ان ينتهي الامر
الى بين اذ ما اراد بذلك سوا قسم المذكور بعينه فلا
اذ من قال ان كان كلما ليس بمعنى فقد ينتهي وقد لا ينتهي
ثم الكلام في قوله ومن سأل هذا كون كل عدد مساويا لاحد زوجا
له شكل اخر للاعداد بين وذلك لان المساواة والملاسة اما

هذا الكتاب ملك لمكتبة الجامعة

بين المكون ولا نزاع في انتفاء لحقها بشيء من جهتها الى هيولى بشرط ان يكون
من جنس واحد والفاضل الشارح انتقل من هذا البيان الى التطويل بلا
فائدة حيث قال لا حاجة الى العلم بما ذكر البرهان بل يطابقه الوجود الذي
اورده وادعى فيه القرب وعدم الاحتياج فيه الى الفكر السليم
وهو ان الماهية ان اقتضت من حيث هي هي شيئا من الوجود
هو لازمها بعينه بسيطا وان لم تقتض من حيث هي هي شيئا من ذلك
فهي لا تستلزم شيئا قد عرفت مستلزمة هذا خلف لانها كذلك
لان الهيئة ميتة لا تليق بمسيح فاذن من اقتضاها ايتم ان يقال انها
تقتضي لوازمها ولكن لا من حيث هي هي بل من حيث هي على
سبيل التقيد او التسليم او لا على سبيل احد هذين ما لم يدخل هذا القيد
لا يتم هذا اشارة الى العرض غير الالازم وانما المحمول الذي
ليس بمقوم ذلك لان جميع المحمولات التي يجوز ان يفارق الموضوع
لم تقل جميع المحمولات التي تفارق لان مقابل ما يتسع ان يفارق
اعني اللازم هو ما يجوز ان يفارق ويفهم الى ما يفارق والمفارق لا
يفارق وهو ما يريد مع صاحبه آنفا كالكون في البيت بالنسبة الى الانسان
قوله مفارقة قد سريعة او بطيئة سهلا او عسرة بشرط كون الانسان
ثابتا او شيخا او نائما او قائما يمكن ان يتركب الاعتبار ان فان تعتبر
الحجلة كانت تامة والسريعة السهلة كالمشي على الجبهة السهلة كالشاب
والعسرة كالمجنون اشارة وذلك المقوم يسمى ذاتيا فان كان

بمقوم لا بنفسه كان اعم فقد يسمى عرضيا ومنه ما يسمى عرضا
مسامحة قوله فهو لفرط ما يسمى عرضا يريد به العرض العام اشارة
الى الذاتي بمعنى اخذ ونقيضا قالوا في المسلك فان ذو عنه هذا الموضوع
وعنوانه غير هذا المعنى وذلك هو المحمول الذي يلحق الموضوع من حيث
هو الموضوع وماهيته يعني بغير هذا الموضع كما في البرهان فان الناطق
هناك ثابت هذا الانسان والاعراض الثانية وهي على ما ذكره كل ما يلحق
الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته فجوهر الشيء حقيقته سواء كان
او بسيطا او مركبا والماهية قد يقال بحسب كل ما يلحق الموضوع سواء
يلحقه لذاته هو داريا ان يلحقه لامر آخر وذلك الامر اما ان يباينه كالكون
اعم منه او اخص منه والاول وحده هو العرض الذاتي في القسم
الثاني اعني الذي يلحقه بسبب امر يساويه كالفصل او العرض الذاتي
الاول اما ان يلحقان الموضوع من جوهر الموضوع وماهيته الا ان
الاول يلحقه من غير واسطة والثاني يلحقه بواسطة فالمجموع هو العرض
الثاني بحسب الرتبة الذكر وهو المحمول الذي يوخذ الموضوع في حده الا
ان الاسطام يقتضي ان يطلق العرض على الذاتي كما في البرهان على ما
اتهم من ذلك والسبب عندي ان العلم بما هو بحسب ما يراد منه غالبا
والعرض في هذا المعنى قد يحمل على كل علم على موضوعه وقد يحمل على الذي
موضوعه قد يحمل على اعراضه الخاصة وقد يحمل على انواع الاعراض الاكثر
كالناطق في علم الحساب على العدد وعلى المثلث وعلى روح الوتر والمثلث

وقيل العدد

فالموضوع لا يكون ماخوذا في حد المحمول لانه لا يدل بل يكون المأخوذ فيه
الذاتي جنسه وفي الثالث معروضه وفي الرابع معروض جنسه فما كانت
المحمولات البرهانية اعراضا ذاتية كان جميع ذلك من الاعراض الذاتية
وحينئذ يكون رسمها ما يؤخذ في حد موضوعه او ما يقوم في حد
او معروض او معروض جنسه وبعبارة ما يقوم موضوعه بما يخرج عن العلم
الباحث عنه فان ما يؤخذ فيه حينئذ الموضوع الخارج عن ذلك العلم
لا يبقى عرضا ذاتيا وحينئذ يطابق العرض الذاتي على جميع ما ذكرنا
فحصل الامل حينئذ الا في ان ما عداه انما يلحق الموضوع لا بوجه ما
هذا اذا اريد بالموضوع موضوع المقتضية اما اذا اريد به موضوع العلم
يكفي فيه ان يقال ما يؤخذ في موضوع العلم في حد قوله سابقا
المقارن راجعا من المناسبة والمساواة والاعداد من الزوجية
العرضية والحيوان من الضحك والتعجب وهذا الفصل من الذاتيات يخص
باسم الاعراض الذاتية مثل ما يقال من ان الفطوسية للانف
المناسبة المقدارية بالمعنى الجزء الخارجي كما مر والمشترك فيه مطلقا
المطلقة وبحيث لهما فالمناسبة اذا اخذت على انها مطلقة كانت
عرضا ذاتيا لجنسها الذي هو الكيف لكنها لا يستحق علم المقابلة
ولا علم الاعداد لانها ليست عرضا ذاتيا لموضوعها كما ذكرناه
وكذلك المساواة ولذلك فالمحق المقدار راد جنسها قوله
وقد يمكن ان يرسم الذاتي برسم واحد جامع لجميعها فانه

يرسم وقد يجعل بحيث لان الامور المختلفة بالماهية لا يمكن ان يجمع حدها
لانها لا يشترك في الذاتيات المميزة لكنها يمكن ان يجمع رسمها لانها
وان لم يشترك في الذاتيات المميزة لكنها تشترك في امر عام هو ان يقال
في حد الموضوع او يؤخذ الموضوع في حده او الاقل معروضا له والثاني
الذاتية الاولية المذكورة اولا فان اريد ان يجمع جميع الاعراض
قيل لم يوجد في حد الموضوع في حده او ما يعرضه مما لا يخرج عن العلم
هذه حدة او معروضها كما مر واعلم ان احد المقومات في الحد الناقص
يأخذ الموضوع فيه اضطرارا حتى قالوا ان فاصل الجنس على تعريف الجوهر
الذاتي يأخذ الموضوع في حده وهذه عبارة المتقدمين واما الشيخ
في كتاب الشفاء وجمهور متقدمي المتأخرين وبعض المحققين
فقالوا ان الموضوع بماهيته وجوده متميزة عن ماهية العرض بحيث
يمكن ان يؤخذ في حده وايضا الاعراض غير متعلقة بماهيات ما يعرضها
بل تتعلق بها لغيريتها وهي من لوازمها وبالجملة ذلك عند الشيخ
من تلك العبارة في هذا الكتاب الى ما ذكر في رسم الجنس الجامع
عليه هو ما يحمل على الشيء بما هو هو او هو الذي يقتضيه الشيء بما هو
هو وذلك لان الماهية يقتضي المحمولات اقتضاء المعلول العلة
الاعراض الذاتية اقتضاء العلة المعلول واما قول ما ذكره الشيخ
المشرقي في هذا الموضع يجمع الامور الاعراض التي يعبر عنها بما يقتضي
تخصيصها بموضوعاتها تعريفا لها لعجب السابع الثاني يشمل

على اعتبار موضوعاتها واتاحتها اتفاقيا فانها كانت
غير مشتملة من حيث الماهيات على الموضوعات وان كانت محتاجة اليها
من حيث الوجود والحد التام يلتئم من مقومات الماهية دون مقومات
الوجود فما كانت من تلك الماهيات بسائط لا اجناس ولا فصول لها فلا
لها وما لها اجناس وفصول لم تحدد بها الا بشتمل عليها دون موضوعاتها
والمشتمل على موضوعاتها من التعريفات انما يجيء رسوما لا حدودا
وكل ذلك مما لا يقتضي وجود ذواتها التفاتا الى الموضوعات فلم تكن
يقتضي التفاتا اليها فانما يكون مقوما لماهية مركبة من حاقها
ومن اعتبار موضوعاتها وينبغي ان يعد باعتبار الموضوعات وذلك
لان التفات بالشيء في الوجود غير التفات به في المفهوم ولا يلزم
من التحد بداية المفهوم حد الحاصل كما مر التفات هذا البحث وكما
محاذاة التطويل لا نريد ذاه باتفاقه وظاهر ان الاخير من التي عدها
الشيخ وهذا الفصل من الاشارات مما لا يفهم من عبارة التفتازاني
عافاه ذلك لان المساواة اتفاقية وغير الكلية والمناسبة اتفاقية
تكون الكلية مضافة الى قولها والزوجية اعتباره بينا بين الفرد
على ما عرفها الشيخ في موضع آخر فان جردت هذه التعريفات عن
الموضوعات بقيت المساواة والمناسبة اتفاقا محضا وهو نوع من
الخاص والزوجية اتفاقا مساو بين فقط وهو نوع لا من الاعم
ولا يكون شيء من ذلك عرضا ذاتيا بالكلم والقدر ولا لغيرها كما كذ

ولا يتهادلت ادرى كيف جمع هذا الفاضل الذي لم يقلد احدا من المحققين
بين فيها اتحالف الجميع وجعلها اعراضا ذاتية امر يخالفهم في
بما عرفوها به مخترعا لها من عنده تعريفات اخر اما تحن سائر المعاصرين
فلما لم نفهم من هذه الاعراض بسيطة او مركبة ولا موضوعاتها كما ذكرنا في
تعريفاتها المتداولة للموضوعات كانت تلك التعريفات حدودا
او رسوما تامة او ناقصة بحسب التمييز او بحسب الماهية فلذا
نقول على ان نحدها عبر المتقدمين الى موضوعاتها ولا على ان نعرفها
الا كذلك ولا نافي من ان يجوز ان يكون الحد المأخوذ في الموضوع
الذي ذكره حدا ذاتيا حقيقيا بحسب الماهية وحدها على ما اشار اليه
الشيخ كثيرا ما يطلق اسم الحد على سائر التعريفات بالمجاز والتوسع هذا
ما عندي فيه واما الرسم الجامع الذي اورده الفاضل الشارح قدس
سره للمحمولات الاولية التي هي الجنس والفصل المقربان والاعم
الذاتية الاولية فقط تبع الشارح المحرر منه المقومات
كالاجناس والاجناس والفصول وفصولها وسائر الاعم من الذاتية
المساوية والبراهين والشارح معترف بذلك فاذن ليس بجامع
بالوجهين جميعا قوله والتي يخالف هذه الذاتيات ما
التي لاجل امر خارج عنها اعم منه مثل الحيوان المحرك بالارادة فانها
انما يخصه لا من حيث هو هو حتى اعم منه الحيوان مثل الحيوان المحرك
بالوجود فانما انما يخصه لا من حيث هو هو حتى اعم منه وكذلك

اشتراك الحيوان فانه ايضا يلحقه لانه انسان ثم قد ذكر منها ان الاولى
المذكورة ليست بلحق الشئ لاجل ما يساويه وهو من جملة الامور التي
المذكورة بالقرط المذكور كالضحك الذي يلحق الانسان للتعجب مما يرى
الدقا بالقائمين الذي يلحق الملك لوسايط بينهما ولعل الشيخ ذكره
لدخوله بنا ما ذا للاختصار وهذا ايضا خارج عما ذكره الشيخ للجواب الذي
ذكره الشارح قوله اشارة الى المعقول في جواب ما هو كما هو المتحقق
الظاهر فيه عند التحصيل عليهم لا يفرقون بين الذاتي وبين المعقول
في جواب ما هو هو لما سمعوا ان الجنس معقول في جواب ما هو حيوان
المعقول في جواب ما هو الجنس فلم يميزوا بين الجنس والمعقول كما حكي عنهم
امثالهم في كتاب الحدود فاورد عليهم او بنوا على تحقيق ما توهموا
اليه فلزمهم الفاسد مما عقلوا عنه وذلك بان يذكروا انتم جوابا
لذاتيات اجزاء الماهية فقط والجنس هو الماهية لزمهم ان لا يكون بين
الذاتي والمعقول في جواب ما هو عندهم فرق ولاجل ذلك قال الشيخ كاد
المحققون الظاهريون لا يميزون ولم يقل انهم يقولون كذا فلعله
تنبيه بعضهم للمقصود وراها وجدها غير مسالمة للجواب بما هو وذلك
ان من الذاتيات ما يسلم ان ذلك وبعضها مما لا يسلم وهو المعقول الذي
ما هو عالم يعني الجنس وخوا الحاد بقوله فان اشتركا يعني بعضهم او جميعهم
كان الذي ذكر اليه قوله هو ان المعقول في جواب ما هو من جملة الذاتيات
ما كان مع ذاتيته اهم قوله ثم تبين اذا حققت عليهم الحال

جواهم ليست اجناسا بل اشياء سموها فصولا اجناسا ثم عرفها
الامر اي اختلطت والمراد ان كلامهم مختلط اذا بنوا على ما تقرر
ذلك يراد فصول الاجناس كالحيواني للانسان فانها اذا بانت بكونها
مقومة للاجناس وعامة بكونها ما ينطبق الدلالة وغير ضائرة الجواب
ما هو بكونها فصولا فلما وضح النظر من حكايته مذهبهم ومقالتهم
وذلك فقال لكل الطالب ما هو انما يطلب الماهية وقد عرفت المراد
انما يتحقق بمجموع المقومات معنى بذلك ما سبق بيانه حين ذكر ان كل
ماهية انما تتحقق بان تكون اجزاء حاصلة معا فان لم يجب ان يكون الجواب
بلفظ مفرد على منهاجهم بقوله وفرق بين المعقول في جواب ما هو
الداخل في جواب ما هو والمعقول في طريق ما هو فان الداخل
الجواب والواقع في طريقه وذلك لان القوم لم يفرقوا بين نفس الجواب
عما هية وبين الذاتي الواقع في الجواب او الواقع في طريقه الذي هو الماهية بعينها
فاقتفى اثرهم الشارح والفرق بين الذاتي الداخل في جواب ما هو والمعقول في طريقه
هو ان الجواب اذا كان مذكورا بالمطابقة كان معقولا في طريق ما هو واذا كان
مذكورا بالتضمن كان داخلا في جواب ما هو ويمكن ان يجعل الاستثناء
الاول الواقع بين جواب ما هو وبين الذاتي اي ذان كان على عدم الفرق بين
نفس الجواب والداخل فيه فيكون الداخل هو الذاتي الذي هو جزء الماهية
فقط على ما يتحقق عندهم ويجعل الاستثناء الثاني الواقع بين الجواب والذاتي
الاعم على عدم الفرق بين نفس الجواب والمعقول في الطريق فيكون المعقول في طريق

ما هو هو الذات الاتم وحينئذ يكون الذاتي تمام المعنى الاتم من المعنى
الغريزي وبيانه ان التعريف بالجنس المشهور المشارك والفصل
على ما يتعارفه الظاهريون يكون مفيدا لغريزي ما هو وذلك عند تمام
يكون هو الذات الاتم فان الذات المساوية ايضا يكون عند حصولها
تعريف بالذات الاتم او ما تمامه بالمساوي حتى يحصل ما هو فاذن
الاتم تمام تعريف الغريزي واما المساوي فقد رفع عندا الوصول الى
الذي هو يحصل الماهية قوله واعلم ان سؤال التام بما هو يوجه
يوجه كل فهو هو انه ذاته او مفهوم اسمه وانت هو بهما جميعا
لما يتم وهو ما يخصه حتى يحصل ذاته المطلوب تحقيقها هذا
والاتم لا هو هو يته التي ولا مفهوم اسمه بالمطابقة ولكن
يقول انا نستعمل هذا اللفظ على ما عرف ثان ولكن عليهما ان بدلها
المفهوم المستعار ويا تردده الى ما تم وانا بين على ما اصطلحنا
عند النقل كما هو عادتهم وانت ستعلم عن قريب ان لهم عن الحدود
عن الظاهرية الغريزي حيث اشير ان ذلك لمباحث اهلية وهو جاز
بالالفاظ الا بما هو عن كما مر لذا اخلقت بما يجب ان يحمل الالفاظ عليها
مفهوما لما حسب عرف اللغة ما دام يطرأ عليها اهل اصطلاح حتى لما كان
عن مفهوم ما هو لا بين حيث هو حقيقة بل بخاصة بجميع البحث
الاسباب بين الذاتيات مردودا الا ما عن حقيقة الذات او عن مفهوم الاسم
بالمطابقة كما يبين في باب المطالب ثم بين ان المعنى الذي يحصل الفهم

بالذات ليس هو احدهما لان حقيقة الذات اثنتان يحصل باجتماع ما يجمع
بين الجنس الغريب وما خصه يعني الفصل والاتم الاتم الذي هو بين
اليد ليس هو ما به الشيء هو هو بحقيقته ولا هو ايضا مفهوم اسمه المطابق
فاذن ليس هذا الاحلال بحسب العرف اللغوي فان ذهبوا الى اصطلاح
طارئ عليه وادعوه فلهم ذلك ولكن عليهم ان تبين المفهوم الذي اصطلحوا
عليه والسبب الموجب للنقل من العرف اللغوي الى الاصطلاحي حتى
ينسوا ذلك الى القدماء فان طريقتهم في هذه الصناعة مبنى البرهان
العقلي ومع ذلك فيه ديدنهم عليها على ما شعرت كتبهم بروسين
ذلك مع انهم مستغنون عن هذا التعسف على ما سبقته
الماصنان المقولة جوابا لما هو اعلم ان اصنان الدال على ما هو من قبل
العرف ثلثة يعني بالعرف اللغوي المذكور وجه الحصر قال المسؤل
عنه بما هو اما ان يكون شيئا واحدا او اشياء كثيرة والاول اما ان يكون
كليا او يكون جزئيا والثاني اما ان يكون تلك الاشياء مختلفة الحقائق
او يكون متفقة الحقيقة وهذه اربعة اصناف والجواب عن ثلثة اصناف
لان الجواب عن صنف فيها واحد بعد ذلك لان المسؤل عنه ان كان
واحدا وكان كليا يجاب بالجنس وحده وربما يجاب بذلك اذا سأل كيف
مية السؤال فيكون جوابا لخاص المخصوصية المطلوبة وان كان كليا
مختلف الحقائق يجاب بتمام الماهية المشتركة بينها ولا يجاب بذلك
الخصوص السؤال بما واحد منها من جواب ذاتي المشتركة المطلقة وان كان

شيئا واحدا حقيقيا اما خيالا كثيرة متفقة كان للحيوانات الخاصة بين هو
ماهيته ذلك الشيء او تلك الاشياء فهو جواب لما الحقيقية المشتركة في
جميعه معا وقد ظهر من ذلك ان احسن المحدود الذي حوالدال عليها
ذلك هو ما يفيد ويفتقر ان اتاح جملة المطلوب لا الصنف الذي
بالخصوصية ماهيته بشخص واحد وعشرة بما ذا قيل ان ما هو هو
فانه من الصنف الثالث كما ذكره في الكتاب قوله احدها المختصة
المطلقة مثل دلالة الحد على ماهية الاسم كدلالة الحيوان الناطق على
انسان فالحد قد يكون بحسب الاسم دون ما هو طالب تبيان الاسم
وقد يكون بحسب الحقيقة دون ما هو طالب الحقيقة وقد ما يجتمع
الامران في واحد باعتبارين وعلى هذا فقس دلالة الحد على ماهية المحدود
تضمن احدهما اذا قيل على ماهية الاسم لنا وهو قوله والثاني
الشركة المطلقة مثل ما يجب ان يقال لمن يسأل عن جماعة بعضهم
من بعض اشياء ان هذه وتلك اشياء ما يجب ان يقال لمن يسأل عن
انسان ما هو انه لا يجب اي ان ينبغي فلانة تمام الماهية المشتركة ولنا ان نحسن
فلانة فاعرفه لحيوان بد لها كان الحد مشتملا على ما يجب لمكنة
هو حسن فانه لا حاجة الى ذلك التفصيل قوله فاما الاعم من الجسم
كالجسم فليس هو لنا ماهية مشتركة بل جزء من الماهية المشتركة واما
نبات والفرس ونحوهما فانها تحصل تلك الماهية هذا
شرح هذا بيان ذلك بان المدرهان كان عين الحيوان فانا اذا حددنا الجسم

الحس بنفسه او مساويا له وابطل الجميع وذلك ظاهر الى قوله واما الحد
المساوي فاما مثل الضاحك والمتحرك بالارادة طبعا فان اتى انهما
حقيقتان مساويتان لتلك الجملة معا بالتركيب فليسا بمركبتين على الماهية
واما على ذلك لا يتم عند الجمهور فصلان مساويان يقومان الجنس
والتحقيق يقتضي ان الفصل الذي يحصل به الجنس لا يكون نوعا واحدا
لامة الواحد ان لم يحصل به الجنس لا يكون فصلا وان يحصل به كان اعداد
فصلا فلا يكون فصلا الا ان يكون الفصول ما حدوده من جملة
مختلفة وحينئذ يكون الفصل الحقيقي مجموعها وكل واحد منها هو جزء
ربما يكون الفصل الحقيقي شيئا لا يدل على اية الا عرض ذاتي له
له الاسم من ذلك العرض كالدال المشتق من الخط الدال على ما فصل
فان وجد له عرض لازم يشبه ان يقدم احدهما على الآخر قد يشتق له من كل
واحد منهما اسم وحينئذ ربما يظن ان المفهوم من الاسمين فصلان
مختلفان بتغاير معنييهما كالضاحك والمتحرك بالارادة هذا الموضع من هذا
الفصل فان مبدا الفصل الحقيقي هو النفس الحيوانية التي هي عرفته
الحس والحركة فاشتق له اللقب منهما ولما لم يكن هذا التحقيق مخلصا
الغرض الذي نحن بسبيله عرض بان ذلك ليحاذي التحقيق بقوله وان كانت
انتما موجودان اي ان فرضنا قوله وذلك لان المفهوم من الحساس
المحرك بالارادة فاشتقاق ذلك بحسب المطابقة هو بجزء ما شيء له قوة
حس وحركة وكذلك مفهوم الآخر هو شيء ما ذو نفس فانا نفهم

التى فيه واخذ مفهوم هذه الالفاظ الا على طريق الالتزام ويوجد
من خارج انه لا يمكن ان يكون شئ من هذه الاشياء الا جسما ثم ان
الفصل والعرضيات كلها لا بد لها من اصل الماهية التى يدل عليها الجنس لا
بالالتزام وذلك بين لان الفصول اجزاء الماهية والعرضيات تحقق لها
تحصيلها فاما الشئ الذى يحصل لها او يكون موضوعا لها فخارج
عن مفهوم لفظ الذى لو كانت يشتمل عليه لكان فيه الاشتراك والجدل
وما به الامتياز او الاشياء الداخلية في الحادثة هذا خلف قوله
واذا قلنا لفظه كذا يدل على كذا فاما ان نعنى بطريق المطابقة او التضمن
فعلى طريق الالتزام يريد بهذه الدلالة الدلالة على الماهية او على مفهوم
الاسم بهذه الدلالة المطلقة كما فهما الشارح واراد به ذلك لان هذه
دلالة الا لالتزام مشتركة بين جميع المواضع والعلة اذا اخصها بالمطابقة
والمقصود بهذه الدلالة ان لفظة ما اذا يقصد بها القصد الاول لما
المسؤل عنه دون ما عداه فهو قولنا باجزائه بالقصد الثانى لكون المسؤل
غير مستقلا بالهوية بما فيه من اللوازم غير مقصودة مطلقا قوله
كيف والمدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود اعنى للفظ الذى يقصد
اشياء محدودة اذ ما دل على الماهية او على مفهوم الاسم بنا على ما ان
فيها فقد دخل على اشياء محدودة لا يخلو ان يكون مقصودة له قوله
وايضا لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبرا لكان ما ليس موجودا
للدلالة على ما هو مثل العنقاء فانه من طريق الالتزام يدل على الجبل

الذى فيه واخذ مفهوم هذه الالفاظ الا على طريق الالتزام ويوجد
من خارج انه لا يمكن ان يكون شئ من هذه الاشياء الا جسما ثم ان
الفصل والعرضيات كلها لا بد لها من اصل الماهية التى يدل عليها الجنس لا
بالالتزام وذلك بين لان الفصول اجزاء الماهية والعرضيات تحقق لها
تحصيلها فاما الشئ الذى يحصل لها او يكون موضوعا لها فخارج
عن مفهوم لفظ الذى لو كانت يشتمل عليه لكان فيه الاشتراك والجدل
وما به الامتياز او الاشياء الداخلية في الحادثة هذا خلف قوله
واذا قلنا لفظه كذا يدل على كذا فاما ان نعنى بطريق المطابقة او التضمن
فعلى طريق الالتزام يريد بهذه الدلالة الدلالة على الماهية او على مفهوم
الاسم بهذه الدلالة المطلقة كما فهما الشارح واراد به ذلك لان هذه
دلالة الالتزام مشتركة بين جميع المواضع والعلة اذا اخصها بالمطابقة
والمقصود بهذه الدلالة ان لفظة ما اذا يقصد بها القصد الاول لما
المسؤل عنه دون ما عداه فهو قولنا باجزائه بالقصد الثانى لكون المسؤل
غير مستقلا بالهوية بما فيه من اللوازم غير مقصودة مطلقا قوله
كيف والمدلول عليه بطريق الالتزام غير محدود اعنى للفظ الذى يقصد
اشياء محدودة اذ ما دل على الماهية او على مفهوم الاسم بنا على ما ان
فيها فقد دخل على اشياء محدودة لا يخلو ان يكون مقصودة له قوله
وايضا لو كان المدلول عليه بطريق الالتزام معتبرا لكان ما ليس موجودا
للدلالة على ما هو مثل العنقاء فانه من طريق الالتزام يدل على الجبل

انا طين لكن قد تقرر الجميع على ان مثل هذا لا يصلح جوابا بما هو فهو
بان انه الذى يصلح ان يعنى عن جزء ان يكون جوابا عما هو وهو ان يقول
الحاصة انما جوابا ان ما شرحه به تعبير الدلالة المذكورة بهذا التعبير
لان ما الذين بمعنى الخواص فقد يكون صالحا للدلالة بالالتزام لان
المواضع بالالكات الرسوم انما تحصل على الاجمال وكذلك
الحدود الناقصة التى يخلو كل من الاجناس وابعد الفصل قد يخلو عن ذلك
والتقاضى الفصل الذى هم هنا لكل ما تحته من الحدود فقال ان
هم الدال على الماهية الى الجنس والنوع ما هو عبارة والخاص كذلك
على ما يدل على الحيوان الانسان بالتزام فليس حينئذ انما المراد بالدلالة
عليها ما يدل بالمطابقة او التضمن وهذا ايضا نص صريح على التخصيص
بهذا الموضع قوله ونجد اسم الحيوان موضوعا بازاء احد ما جزء ما
فيه من المشتركات المفيدة بنفسها دون التى تحتها وما لا حكم لها
شاملا اعنى عما تحته كل واحد منها يريد انا اذا بطلت الاقسام
بأسرها تعين الحيوان للجواب فانه هو الذى يشتمل جميع الذاتيات
المشتركة التى يحيق هذه المختلفات المسؤل عنها وتخلو عن فصل كل واحد
منها قوله هذا واما الثالث منها فلا يكون بشركة وخصوصية
محال لما اذا سئل عن جماعة منهم زيد وعمرو وخالد ما اسم كان الذى
يصح ان يجاب به على الشرط المذكور انهم ناس اى من جهة العرف اللغوى
قوله واذا سئل عن زيد وحده ما هو لم يقل انه من هو كان الذى يصح

ان تعلم بماذا يمتاز الانسان عن الفرس مثلا ومن فان الاول ذكر بانه فرس والثاني انما يطلب بالفصول المنوعة ويكون جوابه زيد ناطق
بخلاف قوله لان الذي يحصل به زيد على الانسانية اعراض ولوازم
لاسباب مادية التي منها فاعل وفي رجحانه وعند ذلك عرض له
ويكاد يفرق بين الاشياء التي يدخل على معنى كالحيوان ويجعله
اشياء مختلفة الحقايق كالانسان والفرس بين الاشياء التي يدل
على معنى آخر كالانسان ويجعله اشياء متفقة الحقايق كزيد وعمرو
ولقد بنيا ذلك مقدمة حتى ان بعضهم ان الكليات انما توجد
معناه فقط شرط ان يكون ذلك المعنى مجردا كما سيأتي بيانه
عليه ولا يكون معناه الا مقترنا على ذلك المجموع بل قد يتصور معناه
ما يتصور معناه لا بشرط ان يكون ذلك المعنى مجردا بل مع جواز مقارنة
غيره وان لا مقارنة ويكون معناه مقولا على المجموع حال المقارنة
وهذا الاخير قد يكون غير متحصل بنفسه بل يكون مبهما محتملا لان يقال
على اشياء مختلفة الحقايق وانما يتحصل بما يضاف اليه متحصلا وحينئذ
بحيث قد تلك الاشياء وقد يكون متحصلا بنفسه وانما يتحصل
الى المعنى المذكور لا يكون مبهما ولا محتملا لان يقال على اشياء مختلفة
الحقايق بل يقال حينئذ على اشياء لا تختلف الا بالعدد ويسمى حينئذ
شخصا كما ان المعنى الاول يقال على الماضي بعد لكون الفرس الان
الآخر مع قطع النظر عن ذلك المعنى الذي يسمى فصلا كما

يجد المفهوم من الصورة الانسانية ويسمى عارضا فالكل سوى الاعتبار
الاول مادة وبالاعتبار الثاني جنسا وبالاعتبار الثالث نوعا مثلا
الحيوان اذا اخذ بشرط ان لا يكون معه شيء فان اقترن به الناطق
مثلا صار المجموع مركبا من الحيوان والناطق ولا يقال له انه حيوان
كان مادة واذا اخذ لا بشرط ان يكون معه شيء بل من حيث انه
انسان او فرس او غير ذلك مما يقتضي ان الناطق يحصل انسانا ويقال له انه حيوان
كان جنسا واذا اخذ بشرط ان يكون مع الناطق مختصا ومتحصلا به كما
يوجد فالحيوان الاول جزء والانسان وبعده تقدم الجزء في الوجود
والحيوان الثاني ليس بجزء لان الجزء لا يحمل على الكل بل هو مقوم من حيث
من حيث هو كذلك الا في العقل وبعده في العقل بالطبع لكنه في الخارج
متأخر عنه وان الانسان ما لم يوجد فيه يعقل له شيء فقد وجد
ويحصله وجسم هو هو بعينه والحيوان الثالث هو الانسان نفسه لا
ماخوذ مع الناطق والاشياء التي يضاف اليه بعد تحصله لا بعضه اختلافا
في الماهية بل ربما يجعل مختلفا بالنوع كالانسان الابيض والانسان
الاسود وكذا الانسان وذلك الانسان فتظهر الفرق بين الاشياء التي
يدخل على معنى ويجعله اشياء مختلفة الحقايق وبين الاشياء التي يدخل
عليه ويجعله اشياء متفقة الحقيقة واذا تقرر ذلك فقول لما كان الا
انسان فردا كما هنا كان متحصل الوجود فكان كليا يضاف اليه ما يقترن
به ما يجعله مختلفا بالعدد فهو جزء مقوم اياه بل عارض له مجلا في الحيوان

وبذلك كانت ماهيته الاشخاص هي شيء واحد وهو الذي بين قوله
الذي مختص بذهن على انسانيته اعراض ولعارضة لها بسبب في مادة الهيولى
بخلاف قوله لا يخفى علينا ان تقدير هذه اضداد هذا انه
يكون وكون هو هو بعينه انسانا الى ان العوارض والالوان مما تتبع
بعد محتملة فلا يعد الحقيقة بتلك العوارض مثلا نبد الاجزاء
فرضنا ما سوده فرضنا انسانيته قوله وليس كذلك لان الانسان
اليه فكما نسبة الهيولى بانه الى الانسانية والفرسية وذلك لان الهيولى الاولى
كان يكون انسانا اذا تم كونه فما يكون منه فيكون انسانا وفرسا
ان لا يتم كونه فلا يكون لا ذلك الحيوان ولا ذلك الانسان هو يكون
الماهية لا يمكن ان يكون كذلك لانها ان بقيت ارتفع حتى الذي
ماهيته قوله وليس يجعل المقدر بالمذكور بل انه في الحقيقة لا
جعله انسانا اعني انه طبقه بالحقيقة اضداده فما او بحيث انها تبقى
الا ناطبيته او الصاليه لكان يكون حيوانا غير انسان هو بقي من
مثلا وهو ذلك انها ماهية بعينها بقي يكون بعد كونه فرسا هو ذلك انها
الفرق اكمل قبل ان يكون انسانا وما دام ان ذلك الانسان ما يحتمل
الماهية اعني الفصل لا يحتمل التبدل ايضا مع بقاء الماهية قوله
بل انما يجعله حيوانا ما غايرته بجعله انسانا اشارة الى تقدم وجود
الانسان باعتبار الماهية على الحيوان الذي هو الجنس وان كان وجود الجنس
في الخارج متقدما على وجود النوع قوله فاذا كان على ما جوز من الاستدارة

ح

موجبا عن هذا الحكم وليس ذلك على المطلق اذ ان كانت هذه القضايا
المذكورة التي فرضناها عوارض فصول ذلك نفس الامر كانت التي فرضنا
فصولا عوارض فموجبا عن هذا الحكم ولكن ليس على المنطقي ان يتعرض لهذا
بل عليه ان يبين ان الاشياء التي يختلف بالحقايق والتي لم يختلف اي اشياء
كانت اذا سيل عنها ما هو كيف يجاب عن كل واحد منها النجاة اشارة
بالالفاظ المفردة والمقدرة والرسم اشارة الى المعرف فجوابا
ما هو الذي هو الجنس والمعتمد في جواب ما هو الذي هو النوع كل محمول
كلي يقال على ما تحته في جواب ما هو فاما ان يكون حقايق ما تحته مختلفة
ليس بالعدد فقط واما ان يكون بالعدد فقط مختلفة فاما ما يقوم
من الذاتيان فيتشخص مختلفين اصلا والا ان يبقى جنسا لما تحته والثاني
يسمى مقابلا من عاد تهم ايضا ان يبقى كل واحد من مختلفات الحقايق
عند القسم الاول فمثاله ما يقال في جواب هو وهو ظاهر قوله
على ان اسم النوع عند التحقيق انما يقال على الموضوعين على معنيين مختلفين
النوع المضاف الى الجنس يستلزم اعتبارين احدهما نسبته الى ما فوقه
الذي هو الجنس والثاني نسبته الى ما تحته اشخاصا كانت او انواعا
التي لو لم تكن النوع كليا والنوع الحقيقي يستلزم اعتبارا واحدا هو
نسبته الى الاشخاص او النوع تحته والا فقد يتبين ان الانواع العالية
والمتوسطة والسافلة التي يختص باسم نوع الانواع تحتها والجنس فوقها
والكل قد يشارك نوع الانواع وحده في موضوعاته وبيانه باعتبار

احق التنبيه الى ما فوقه وقد بيانه فالموضوع ايضا اذا اخذ مركبا من جنس
كالحيوان والناطق والانسان فالموضوعان يختلفان في المعنى بتلك الشيء
احدهما اخص فالموضوع احق بالتنبيه الى ما فوقه ولا يجوز ذلك يجب تركه
من جنس وفصل وانما الاكثر فلا يجب فيه ذلك وان كان جائزا لكن
المذكور في الموضوع وثانيها جواز مباينة الاجناس تحقيق الموضوع
حين كون نوعا عاليا او متوسطا من حيث وقوعه مختلفا بالحقيقة
وثالثها جواز مباينة المحقق للاشياء الذي هو الموضوع حين لا يكون
جنس قوله وهو الذي ذهب اليه المحققون خلافهم ان النوع في الموضوع
له دلالة واحدة وتختلف بالعموم والخصوص وهو ظاهر فان الاول يوهم ان يكون لهم
الاول ان النوع الموضوع له دلالة واحدة والثاني يفهم ان له
مختلفة بالعموم والخصوص ويلزم على الاول ان يكون كل نوع
جنس فانه لا يختلف الا بالعدد حتى لا يكون تحت جنس الا نوع واحد
وليس كذلك بما ذهب اليه احد وهذا الذي ذهب اليه المحققون
نوع الانواع لا جنس لها لان الجنس له دلالة واحدة تختلفه بالعموم
والخصوص لكونها مختلفة في احد الامرين وحده بما سبق
شيء من ذلك الموضع الاكثر اشارة الى ترتيب الجنس والنوع قوله
فان الاجناس قد يترتب متصاعدة والانواع يترتب متسافلة
اي وربما يترتب لان ترتيبه ليس بواجب في جميع الموارد قوله وان يختلف

وذلك اذا لم يتم في الصاعد تركيب المعنى الواجب من مقومها
لا يتناهى فيتوقف نقوذه على المطلوب بوجه ما بالذات فاضل
الشارح وانما يجب ترتب الصاعد الى المعلوم الى غاية وذلك يكون
كل صاعد مقوما لما بعده من الجنس وهو محال على ما بين فالاولى
وقوله في الثاني لما احتملت الاشخاص والانواع المحققة
اعني اعيان الموجودات التي يلزم من ارتفاعها ارتفاع الاجناس
لها قوله واما الى ما يتهي اليه الصاعد فالثاني ذلك من المعان
الواقع عليها المحمولية والموجبة وما المحقق بان المقولين بين المقولين بهما
بالذات على المتفق فان تحققه كذلك مشروط بما يجب عليه ان يعلم
ان جنسا ما اولا او اخيرا غاية في جنسيته وكذا نوعا ما اولا او اخيرا
غاية في نوعيته وشيء ما سلسلة في جنسيته وكذا نوعا ما اولا او اخيرا
وان لكل واحد منها مرتبة خاصة به بيان معرفة مواد الاجناس
نوع باعيانها اثبت من هذا العلم لانها من المقولات الاولى بعد العلم
بحث عن المعقولات الثانية والمنطقي من حيث هو منطقي لا ينظر فيها
واما ان لكل واحد منها مرتبة خاصة فلان الجنس له دلالة واحدة
لان العلوم الجزئية انما تبحث عن تلك الخواص وهي لا تعلق لها
المذكورة قوله فاما ان يتفاوت في التقرر كمية الاجناس
جزئيا دون المتوسطات والسافل كان ذلك تتميما لغير تام
خارج عن الواجب وكيف ما الامر فالاجناس ذنيفا عن الجامدة غير من عل

على ما ذكر المنطقيون فان مقدمتهم الاولى هو المعلوم الاول فتح عليه
بذكر المقولات العشر التي هي اجناس الاجناس وما شاكلها مما يخص هذا
على الوجه المقصود الذي ليس بالمتيسر لكل احد بل للمتبحرين كما يظهر
ويتضح لك بمشاهدة هذا العلم الاجمالية وتتمة الكلام في ذلك
بزيادة بيان ما يحتاج اليه هذا فاقول ان النظر في ذلك ليس من شأن
المنطقية لان الحكم بان النظر فيها يجري مجرى النظر في الاجناس المشتركة
فانما يفيد كونه منها ولا يميزه عن سائر اخواته فليس خروجه عن الاضافة في
المنطق ليحتاج الى استمداد فيه لان ما من الحدود والكتب المعتبرة
في ذلك لا تخلو عن ان تعده وكل واحد من حدوده
اي حيوان من الاجناس العالية مع جميع ما تحته
المرتبة الا ان الجهل بكون التي يتركب منها التعريفات ذاتية او عرضية
الصدفات يجب الاخذ بكل منهما ما امكن المتوسط منها والله
التي لا يحضرني الان تعريفا فاستغني عن ايرادها لاستعمال الفاظ المعدة
عليها وقد يشبه ذلك ان الطبيب من حيث هو طبيب يجب ان لا يقصر
الا على ما يدرك الانسان من حيث يصح ويمرض ليحفظ الصحة ويزيل المرض
فان نظر من حيث هو طبيب لا ما هو انسان اكتفى بما يعلمها انه
اعني معدة او بيتا او حيوانا ومفاد فان جزاء وقد يحصل لها
معنى جزئي وشرائط حفظها ما يجري مجرى ما ذكرنا في جميع ما ذكر
بل اليه ما يمكن ان يكون تعريفا تاما على ذلك التقدير

بعضهم فخروج عرضا واجب الا انه لما احتمل ان يكون الاحتياج الى اضافة
استعمال قرائنه الحافظة للسيف او المزيل للرمح اضافة النظر يحتاج الى
سكان الى جليه بل جعله جزءا من جليه وهذا دأب اصحاب سائر الصنائع
عاد العليه فانهم يضيفون الى صناعاتهم ما يحتاجون اليه
تمرين تلك الصناعات وان كان خارجا عنها ليتم بذلك الوثوق
الى غاياتها اشار الى الفصل وانه الذاتي الذي ليس يصلح ان يقال
على الكثير الذي كليته بالقياس اليها قولا في جواب ما هو فلا شك انه
يصلح للتمييز الذاتي لها عما يشاركها في الجنس القريب وحينئذ
ان يكون مقولا في جواب ما هو بالقياس اليها هو فلا لعدم ان يكون والشأ
اما ان يكون داخلا فيما يقال في جواب ما هو او يكون خارجا عنه والثاني
المقول في جواب ما هو على الكثير اما تمام ماهيتها مطلقا او تمام ما
المشتركة بينها وبين الذات الخارج عما يقال في جواب ما هو على هو الاول القسم
الاخير يكون هو ما يختص ببعض تلك الكثرة بالضرورة وما اختص بالبعض
مقوما له فهو ما نعنيه بالاعتبار الاول انه خاص بشاركه فهو صالح للتمييز الذاتي
لذلك البعض والداخل في جواب ما هو ان كان مقولا في جواب ما هو
كثرة اخرى قبل الاول فحكمه حكم المقول في جواب ما هو وان لم يكن
مقولا فحكمه حكم الخارج المذكور فاذن كل ذاتي لا يصلح في جواب ما هو
فهو صالح للتمييز الذاتي وهو الفصل وقد يكون خاصا بالجنس كالناطق
لحساس الناهي شهوة فانه لا يوجد بغيره وقد لا يكون كالناطق للحيوان

ن يجعل معمولا ما عدا الجنس لانه لا يكون مقولا على اكثر من واحد
فان الجنس اذا اخذ مقولا مقوما به ما هو ذلك النوع اذا بيان ذلك
الفصل اما على التقدير الاول من كلامه اعني ان يكون الفصل
الذاتي من كلما يشاركه في الجنس مقسما فان الانسان لا يمتاز بالناطق
من جميع ما في الوجود اذ لا يمتاز منه من الملائكة بل مما يشاركه في الجوهر
مقسما وهو المراد بقوله عما يشاركه في الوجود او في جنس ما وقد ذهب
الشارح وجماعة ممن سبقه الى ان الذاتي الذي لا يسلم الحمل بما هو
جعز ان يكون اعم الذاتيات مفهوما مشتملا على الخصوصية والمشاركة
له هو ما يسلم التمييز عما يشاركه في الوجود والا لم يتحقق به هو ما
يسلم التمييز عما يشاركه في الجنس الذي يقسمانه وذلك لما مر من
تجويز تركب اعم الذاتيات الذي هو الجنس العالي من امرين متساويين
له ليسا ولا واحد منهما بجنس بل يكونان فصلين وذلك غير مطابق
للوجود ولا لاصولهم التي ينزلونها وقد عرفت اليه بقي ان قوله
هذه التعليلات قوله ولذلك يصح ان يكون معمولا لجواب
اي شيء هو فان اي شيء اذا طلب به التمييز الحقيقي عن المشاركة
في معنى الشيئية فما وهذا هو المسمى بالفصل بقي ان الفصل
هو المعمول في جواب اي شيء هو فقد بين ان هذا الاطلاق سابق على
الاطلاق الذي هو كما بين في جواب ما هو بقوله فان اي شيء اذا طلب به التمييز المطلق
بمعنى السؤال اي شيء ذو طلب به التمييز العام في جميع الاشياء وذلك

اذا اضيف الى شيء اما يجري مجراه فيقال اي شيء هو فقد يطلب به
التمييز الخاص عن بعض ما هو تحته من الانواع المطلقة وذلك اذا
اضيف الى جمع محصور نحو قولنا اي حيوان هو غير الناطق او الى
ما في حكم الجمع نحو قولنا اي انسان هو غير الكاتب
والذي ههنا تعميم الاشياء التي يطلب التمييز عنها من غير حاجة
الى الوجوه والنسب عارضين للماهيات عليما فهم الفاضل
فائدة لا غاية لان ذلك ههنا قوله وقد يكون فصلا للنوع الاخير
كالناطق مثلا للانسان وقد يكون فصلا للنوع المتوسط كالحيوان
مثلا لجنس النوع الاخير بل للمشاب فان فصل الحيوان وفصل
الانسان وليس جنسا للانسان بان كان ذاتيا اعم منه لما فرغ
من بيان ما هية الفصل شرع في الاشارة الى فصلية الفصول
واحد من الذاتيات التي لا تصلح لجواب ما هو بالقياس الى ما تحته
يكون وعنده وصوله الى فصل الجنس اشار الى ما ذكر مجملا من قضاء
الفائلين بمغايرة المعقول لجواب ما هو الا ان الاعم بالحالة
الى هذا الموضع بقوله فعلم من هذا انه ليس كل ذاتي اعم جنسا له
معمولا لجواب ما هو قوله وكل فصل فانه بالقياس الى النوع الذي
هو فصله معنى به والى جنس ذلك النوع معنى به زيادة الفصل
الذي يحصل بالجنس نوعا ما اذ لو كان له اعتبار ان لصار بالقياس
الى الفرس المحصل به والانسان بقياسه الى النوع المحصل منه والا يكون
هو التقسيم فان الناطق يقسم الحيوان الى الانسان وغيره والناهق

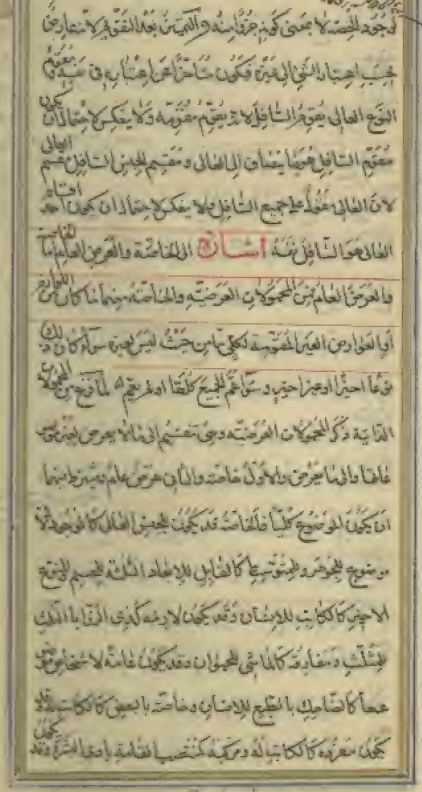

والذاتية اما سؤله عن جواب ما هو على مختلفات الحقيقة وهو الجنس
او على متفقاتها وهي النوع والمثالية بسؤله وبها الفصل والعرضية
اما مختصة بموضوعاتها وهي الخاصة او غير مختصة وهي العرض العام
هذه الجملة وما يجري مجراها يخرج المحدود وحده مختصة ولما اذا
اريد الاضافة تعود مثلا الكليات تنقسم الى ممكن الوقوع وهي
ما هو والا فلا يمكن وقوعها فيه وممكنة الوقوع اذا ترتبت فالعموم
والخصوص فالعام جنس للخاص والخاص نوع له وما لا يمكن ان يقع
لجواب ما هو ينقسم الى ذاتية وهو الفصل والعرضي وهو اما الخاصة او
العرضي العام وهذا القسم بالقوة مشتمل على قسم آخر وهو ما يمكن
ان يقع في جواب ما هو ولا يترتب اولا على ترتيب تحت عام وهو النوع
الحقيقي فيكون بالقوة مشتركة ولا يحيص عن ذلك في كل قسم
يجري مجراها في المزاج الاضافة **اشارة** الرسوم الاقسام المحدودة
فالجنس يرسم بانه كلي يحمل على اشياء مختلفة الحقائق في جواب ما هو
والفصل يرسم بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره
النوع يرسم بالحد الجنس انه كلي يحمل على اشياء لا يختلفون الا بالعدد
في جواب ما هو ويرسم بالجنس انه كلي يحمل عليه وعلى غيره
خاصة اولا في الخاصة يرسم بانها كلية مقارنة على ما تحت حقيقة واحدة
فقط فلا يعم ذاتين والعرض العام يرسم بانه كلي يقال على ما تحت
حقيقة واحدة وعلى غيرها قولا عن ذاتها ٥ الكلي هو الجنس المحسنة بذلك وهو

لذاته اول يسوغ ان يشارك على طبايع الموجودات وحدها
وهو الطبيعي وعلى العموم الذي اذا الحق بها اشتركت الجزئيات فيها
وهو المنطق وعلى الفرق مع الاخص وهو العقلي وتحديدها قال
الجنس هو المنطقي لا غير وانما قلنا ذلك لان تسمية الفصل بجنس او شيء
من جوهره لان الخاصة ايضا قد يجعل جواب اي شيء هو وانما انما
فصل قيدنا اخر منها لانا نريد بجوهرها ما قلناه ونسمي النوع الاضافي الجنس
جعل عليه حدا ذاتيا اوليا لان الجنس البعيد يجعل عليه ايضا حدا ذاتيا
لكنه لا يكون اوليا وهو لا يكون نوعا الا بالنسبة الى ما تحته والى الغريب والى
الاطراف وانما اجملنا هذه الاقوال سوى الاخيرة لان الجنس على الشيء
امر عارض لماهيته الكليات عن مقولها لانها فان الجنس عرض فيه هو الكل
الذات المقوم لمختلفات الحقيقة بالاشتراك سواء حمل عليها بالتمام
واما حمل عليها كوكبا سألها لان يحمل فيما يعرض له بعد تقومه وكذلك
الحالة واعنا اردنا النوع رسوما فقد حددناها لا قبل الاستقصاء
ليأتي الغرض لمقدمة **اشارة** الحد القول الذي دال على ماهية
الشيء هذا احد الحد وقد يرسم بانه قول يعلم علم الاسم المطابق في الدلالة
على الغايات والخاصة تلك يشتمل على جميع المقومات كقولنا الانسان
حيوان ناطق وحده ناطق يشتمل على بعضها اذا كان مساويا للمحدود كقولنا
الجسم او جوهر ناطق والناطق لا يكون الا ناطقا واما الحد فهو الذي
تكون بعضها يفصل على بعض بالقوة او الاجزاء وانما يكون ذلك

(٦)

وبينه لما يكون بحسب الماهية كالناطق والمائت فانهما اعم من الحد بحسب الماهية
واسم الحد يقع على التام والناقص بالاشتراك لان التام والناقص اعم من الماهية
بالمطابقة كالاسم الا ان الاسم مفرد والحد مؤلف والناقص والرسم
لا يطابقان بالا لزام ويقع على الحد والرسم بالقضية بالتشكيك لان
المشتمل على الجزء اكمل اولى بهذا الاسم من المشتمل على الجزاء اذا
اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحمل على التام الذى هو الحد الحقيقى
واياه عنى الشيخ بهذا الفصل قوله ولا شك ان يكون مشتملا
على ما هيته اجمع ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله لان مقومات
المشترك هو جنسه والمختص الحاصل فصله اشارة الى ما سبق من ان
على الماهية اما ان يكون مشتملا على جميع المقومات وهو المعنى الذى
يراد بتعريفه يكون ايا بسيطا واما تركيبا واذا تركيب اما ان يكون ذا وضع
فقط واما ان يكون ذا فصل وخارجه والفصل المحض هو المركب من الجنس
والفصل ويخص ان يكون كل واحد من المركب واجبا مقولا على ما تحته
على الماهية وان تركيب الخارجى قد يكون من اشياء ملتصقة بنا
كالاعداد في العدد وكالهيولى والصورة في الجسم او غير ملتصقة بنا
كالسواد والحرارة في البلقة او من شئ لونا مع شئ لونا كالجسم السواد
الاسود او من شئ ما مأخوذ لا بشرط شئ والا لم يكن مقولا
على الماهية وعنى بذلك بما يطلق ذكره على مركب خارج الفصل من المقول
ولا يكون كل قسم من هذه الاقسام غير بسيط

بالجملة وبين ما ارتسم وما يجرى مجراها واما المركبات العقلية فهى التى
تحد بالحد وهو الثامن المذكور وهى ذاتات الماهيات على ما صلح
المذكور قبل واما المركبات الباقية فحدودها سؤلفة من حدود ما
ان كانت ذاتات حدودها والا فمن رسومها فعلى هذا التخصيص الذى دل على ان ماهية
التى يدل على تخصيص الحد بذاتات الماهيات التى هى المركبات العقلية
ولا يجوز ذلك فانه يكون معنى الحد لا محالة مركبا من جنسه وفصله اذا
ثبت هذا سقط الشك الذى يورده عليه بعض قولهم ليس كل جزء مركب
من جنسه وفصل قوله وما لم يجتمع فليس بمركب ما هو مشترك وما خاص
لم يجتمع للشئ حقيقة المركبة يريد بالمركب العقلى الصرف فان ما
المركبات لا يجب ان يكون مشتملا على مشترك وخاص قوله وسائر
الشئ تركيب حقيقته يريد على ما يعقله سيما العقل الذى يكون حدا
فان حقيقة البسيط قد تدل عليها بعقل وكما لا يدل عليها بعقل يكون
حدا بل بعقل يكون رسما وان لم يكن ذلك العقل فى بعض الصور ما
من الطريقة افاده تصورنا بالطلب بتصور وذلك اذا كان تصورا
فاوفر يجتمعا مقالا الذى عنها الحقيقة بكنوهها كما هو فان ذلك
العقل يفهم مفهوم الحد واما دون العرض قوله كل محدود
ذو معنى حتى مع بانه ربما التركيب العقلى قوله ويجب ان يعلم
ان العرض من التحديد ليس هو التمييز كيف اتفق وانما يشترط ان يكون
بين الذاتيات من جهة ما دون الجهات الاخر بان تحد بالمعنى كما هو

موقوف عليه لم يحصل عليه فان ذلك
يحصل بالحكم ايضا وان لم يحصل الا بالحكم
حصل الذاتيات ما لم يكن الذاتى الا بالحكم
الا ان كان الذاتى يحصل بالحكم واحدا فاذا كان
الموقوف عليه الحكم ان يتصور كذلك فاذا
ذلك انما يحصل بالحكم صح ذلك
D

الظاهر بعدة أن الفرق من التحديد وهو التميز بحسب ذلك
يجعلون كل قول يطرد وينعكس على الشيء حدا له فمن ثم تبعه بعضهم
والغرض ان جعل التميز الذاتي كيف ما كان حدا وتعريفا عليهم حسنا
وأبان أن الفرق من التحديد تصور المعنى كما هو فان من لم يعرف
الانسان لا يقف ذهنه وتعلم ان طالب التميز الكلي بالبصداقة لا يتصور
لا يحضر غرضه الا بعد أن يعرف الشيء الذي يميز عنه أو قرائنه
الشيء المتناهية الذي يريد التميز عنها ثانيا واما طالب تصور المعنى
هو فقد تحصل له التميز العقلي بما تصوره بالصفة الثانية قوله
واذا فرضنا ان شيئا من الاشياء له بعد جسمي فصلاني نام وكما
كما قد يظن ان للحيوان له بعد كوني جسما ذا نفس فصلاني نام كالحساس
والمتحرك بالارادة فاذا اردنا حد احدهما حددنا ذا الحد الذي يراد به
التميز الذاتي وهو كيف ما الحد الذي يطلب فيه ان عرف ذات الشيء
بحقيقته كما هو فدخل الكلام في كيفية اتمام الشيء على فصلين
متساويين فلا يرد عليه المنطوق من جهة بعد فلان عليه
يحكم بوجوب اتمام الصفة جميعا حتى يتم المعنى قوله
ولو كان الفرق من الحد التميز بالذاتيات كيف اتفق لكان قولنا
الانسان جسم نام حساس حد آخر تصح به على القوم فانهم
مع قولهم بأن الفرق من الحد هو المميز بالذاتيات اعترفوا بأن
هذا ليس حدا تاما وهو أقوى لقولهم والمائيت عندهم فصل الفرق الذاتي

فان الانسان يشارك الافلاك والملائكة في تجسمهم لكونه
جسما ناطقا ويمتاز عنها بالمائيت والحيوان الجسم النامي يقع عليها
بمعنيين وهو كمر وتبيه اذا كانت الاشياء التي يحتاج الى ذكر
ذاتها محدودة وهي موجودات الشيء لم يحتمل التحديد بالنوع فيها
من العبارة التي يجمع المعنيان على ترتيبها اجمع ولم يمكن ان يوجد
ان يطول لان اياها الجنس الاقرب يغني عن تحديد واحد واما كون
المشترك اسم الجنس يدل على جميعها دلالة التضمن ثم انه
باعتبار الصفة قد علمت انه اذا زادت الصفة على واحد لم يحن
يجان والحد فاذا كان الغرض التحديد تصور كنه الشيء كما هو لذلك
يتبعه التمييز ايضا ثم قد يقتصد او نها ساه اد نى فان اسم الجنس
بدله يجد لجنس لم يقل خرج عن ان يكون حدا لمقتطرين صنعة
تطويل الحد فلذلك الايجاز محمود كل ذلك الحد وهذا الذي
من رسوم كل ذلك المنع ان لحفظ عند الحاجب والجمع والتنبيه
وهذا الفصل هو فلسفة جاهية من المحققين عند بالحدود وذلك انهم
الحد قول دال على حقيقة المعاني التي يشتمل عليها مدلوم الاسم
يعرف بحراه والتنبيه على اصل ذلك بما ذكره في شرح الشمسية
اذا احتيط عند الحاجب من الجمع والترتيب فائدة وهي ان الحد لا تم
المعنيان لم يجب مع ذلك ان ترتب فهمهم الاجناس ثم الفصول
ليتحصل سهولة للحد قوله وكثيرا ما ينفع هذا الرسوم زيادة

على الكفاية للمتعين وسقط الوجوب عن قرينه بذلك الا
على من ستبدا الايجاد فان زيادة ذكر بعض الاقاويل لما ليس
الميزة فيه بما لا يضاح وسقوط الاطلاع على حقيقة الحكم
قوله ثم قول القائل ان المد مقدار جزء كذا وكذا يتعين بانا نعلم
اضافة مجهول لان الوجز غير محدود فربما كان الوجز مجهولا للناس
الذي هو بالنسبة الى غيره باستعمال امثاله وعدة بما سيعينه
اضافة حظ فائدة ذكره له كتبهم فيذكرونه في المواضع الجدلية
المعلقة بالحدود فان منها ما شتمل على تحطية مقدار بعينه
فائدة كمن يحد الدار بانها الخفاء الاجسام والطعم او العلم الرائحة
يضاف الى الحد قوله الآن اضافة عارضة له ليست داخلة في ما
ومن جعل الوجز جزء بين حدي جعلها داخلة في ماهيته
الا الرسم ما تا اذا عرف الشيء بقول مؤلف من امور اعم منه ومساوية له
فصل جملتا بالاجتماع فقد عرف ذلك الشيء برسم ما ذكر الرسم
رسم فرسم وحده ان تقال هو قول مؤلف من محمولات يكون فائتة
باجتماعها لا يكون على تركيبها الواجب اياه معرفة الشيء والرسم
تام يعنون به التعبير عن كلما بانا المرسوم وبينه نا قص يعنون به التعبير عن
بعض ما بانا به فرسم التام هو الذي يشتمل على الذاتيات والعرضيات
والناقص ما اقتصر فيه على العرضيات او اتى منه حد ما والذي
يكون ابين منه وبه ردئ وهو ما يعانده من شرائط المعرف

الرسم للا لباسنا وذا ما ليس بينة او يحتاج عما هو بينة ورتما ركبوا
كل واحد من العرضيات مساويا ما اجتمع سمي ما يكون مساويا فيه
رسما كما يقال مثلثة رسم لقضايا ان الطبايا ولو قوله الخ الى
يختص جليا بالاجتماع اشارة الى هذا المعنى فلا اشكال الذي اورده الفا
ضل الشارح وهو ان مساواة اللازم الواقع في المرسوم للمرسوم لما يعرف
الا بعد معرفة الملزوم فيكون معرفة الملزوم دورا لا يخفى ما في حله
وهو قوله بعتبر اللوازم غير المساوية بعض حتى يتركب منها
ما يكون مساويا وبعرفه لا يلزم الدور فان الاشكال لزكيته
معرفة كون المجموع مساويا محاله وحله ان جهالة المساواة وان
هو غير العلم بالمساواة والشرط في انتقال الذهن عن اللازم الى
الملزوم هو المساواة دون العلم بها فاذا انظر الباحث
الذي يفاكشفه من لوازمه وعرايضه مساوية كانت لو جزء منها
مفردة او مركبة واوصله بعضها الى ذلك الشيء علم بعد ذلك كونه
مساويا له دون ان يلزم الدور ثم انه يعرف غيره بما يعرف مساويه لا
يحتاج ذلك الغير ايضا الى تقدم العلم بالمساواة واعلم ان اللازم
الواحد وان كان مساويا فانه لا يكون من حيث هو لازم صادرا عما كان
الفصل وحده لا يكون حدا ناقصا لذلك لان الواجب بينا لا يدل
على الشيء المطلوب بالمطابقة والا لكان ارسمه بل امتاز بدلالة
وهو مشتمل على وبينة معتبر بعتبر لفقد الذهن من اللازم الى الملزوم

وذلك العربية ان يستعمل فيها لفظا آخر بازائها فكان الذي
بالحقيقة سببا لان الاسباب واسما فيها هذا السبب بعد المحدود والرسم
حدود المفردات الالفاظ وايضا فان استعمال الذهن من شيء الى شيء
على سبيل اللزوم امر يوجد في كل الصناعات فليس مدخل في الاستدلال
الحدود والرسوم الى المطالب صناعي وانما يختص بالصناعة من بين
معرفتها لا عين فيه لان يكون الاولى قوله واجود الرسوم
ما يوضع فيه الجنس له بعد ذاتي الذي سأله ما يقال للاسم
انه حيوان يمشي على قدميه عريض الاظفار يحاكي بالطبع ويتكلم
بالمشكل الذي له ذنب وذلك يأتي الكلام والعوائد الجنس
بل الصواب ان يقال بوضع الاعلى شيء تأتي استعمالها ويختص بها دائما
ذلك الشيء فانه مجموعه فلا يدخل فيه الا بالاستعمال الاول
وضع الجنس له على اصل الذات ثم تجرب بالمعاني اللوازم الجوهرية
قوله ويجب ان يكون الرسم بخواص واعراض بينة للشيء فان
المشكل بأنه الكل الذي دفاياه مساوية لقامتين لم يكن ذلك
رسما لانه لا يعرف هذا شرط آخر جودة الرسم قد سبق وذكر
هناك ان هذا الذي من البيان والخفاء مختلفا وربما كان البين عند
شخص خفيا عند آخر يكون بعض الامور اشهر عند عقل عند آخر
هذا آخر ما نقلوه من اخلاق الفصل وهو ان رسم الشيء بحاله لا
لا يكون الا بجميع ما يتصور انه لا يكون الحد بين ابناء الجنس

الاسم دون الماهية فان المهندس ما لم يعرف حقيقة المثلث لم يمكن
ان يعرف حاد دفاياه دكما كان من الحدود حدود شاذة للاسم دون
دالة على الماهية فكذلك الرسوم اشارة الى امور من الخارج
يعرض له تعريف الاشياء بالحدود والرسوم اذا عرفت نفعت ما يضطر
على اشكال لها وغيرها مهذبة اصول نقلها اما يقال في الحدود والرسوم
من كتاب الجدل ويستحي ما شاكلها ذلك الكتاب بالمواضع في
كل حكم يشتغل من احكام اخر يمكن ان يحصل كل واحد منها مفترقة من
هذه الاصول ما يحاكي بالالفاظ مرتجلا ما يحاكي بالمعاني وتعلم
المنطقية قوله بما انتهى ان يستعمل الحدود الالفاظ المجازية
والمستعارة والعربية الوحشية بل ان يستعمل ايضا الالفاظ المتداولة
المعتادة ويجرد الحدود الاحوال الشاذة مطلقا والتقط الجاري
والمستعار مما يطابق على حيزها وضع له لغرض يقتضي اعدوذلك
الغرض من شبه او منتهم او امر غير ذلك ويقابلها الحقيقة
فان ذلك الاطلاق ذا المجاز يكون مستهجنا ربما لا يلاحظ الحقيقة
عند الاستعارة يكون مستبعدا ويلاحظ كون ذلك الاطلاق
ليس بحقيقي فالمجاز ذا المعربات كالاطلاق المقرر على الجدار يقرط
الحكم في المركبات كقوله تعالى واسأل القرية والمستعار في المعربات
كقتل الزمان على التشبيه لا تؤدي في المركبات كقوله تعالى ليحق حق
والالفاظ الغريبة حتى التي لا يكون استعمالها مهجورا يكون يجب

وبقابلها المعتادة والوحشية هي التي يشتمل عليها تركيب غير الشائع
عنه وبقابلها الغريبة واذا اجتمعت الغرابة والوحشة فالغرابة
فقد صح جدا فاستعمال اسامي الاعلام الالفاظ ذات الغرابة فتتبع لانها
محتاجة الى كشف وبيان فلزم احتياج العوام الى مراجعة
شارح لهن الالفاظ الخاصة بهن التي يعتبر من المعتاد منها
دون المتوحش والمعتاد هي المعتادة المعتدلة اي بين الركاكة الغاية
المفرطة التي حدد بالذهن عن تزيل المعنى الى النفرة الفظة قوله
فاني اعلق انه لا يوجد للمعنى لفظ مناسب متداول فيحترج له لفظ من
الالفاظ مناسبة ولو دل على ما اريد بقرينة تستعمل فقد يتفق ذلك
المعدوم وقد يتفق ذلك المركبات وذلك بين انا نظن المعاني ربما
اتيا لم نر لها كما واضع لغة او بعض له تركيب يحتاج اليه ولم يضع
لغته فلم نضع لها ايضا ويحتاج الناظر الى ان يعبر عنها بمضطر اليه
وضع الفاظ لانا لها وانما اشترطها المناسبة وبلاغة الانتقال من الملزوم
الى مثله الى غير ما سبب المناسبة كالمجاز والاستعارة والتشبيه
وغير خاطرين بسلوك في جميع اللغات فما تخترع لفظا لمعنى هذا الذي
لا يكون خارجا عن مذهب اللغة وبذلك المخترعات في المعرفات اصل
والنقص في المكتبات البتاني والاستعراني قوله وقد يعرفون
بتعريفهم فربما عرفوا الشيء بما هو اشد في المعرفة بالمعادلة كما يعرفون

الروح بانه الجوهر الذي ليس بجرم وربما تخطوا ذلك فعرفوا الشيء بما
هو اخفى منه كقول بعضهم ان الشاهد هو الاسطقس الذي يدرك بالمشترك
النفس لحسن من الشاهد وقد يعرفون ذلك بتعريف جنبه فقالوا
ان الحركة هي انتقال وان الانسان هو الحيوان البشري وربما تعذر
عليهم الشيء بما لا يعرف الا بالشيء اذا سمعوا به وضموا الى الصحيح
فيظن توهمهم ان الكيفية ما يقع المشابهة بخلافها فلا يمكنهم
ان يعرفوا المشابهة الا بانها اتفاق في الكيفية فاذا اتفقا اتفاقا تاما
المساواة والمشاكلة بانها اتفاق في الكيفية لا الكيفية والروح
وذلك وانما المضمر ضمنوا ان يكون المعرف بحيث يحتاج تعريفه الى ان
يعرف الشيء وان لم يكن ذلك فاذا الامر مثل قولهم ان الاثنين نصف الاربعة
فيعرفون الزوج بانه عدد منقسم بمتساويين ثم يعرفون المتساوي
بانهما شيئان كل واحد منهما يطابق الاخر مثلا ثم يعرفون الشيئين
بانهما اثنان ولا يعبرون بهما الا لفظ الاثنين وهذا الشيئين من حيث
هما شيئان هذه هي المواضع المعنوية ومنها تعريف الشيء بما يباينه
المعرفة للمعادلة فربما عرفوا الشيء منه ثم بشيء ثم ربما لا يعودون الا
اعم بمرتبة واحدة وهو موقف ظاهر اعراب وهو مدخل خفي وجميع ذلك
يدق على الذي ذكرته فاعتبر بالمدون في ردي لانه لا يفيد
المطلوب وبالاخفى ادى منه لانه ابعد عن الافادة وبنفس الشيء
ادى منه لان الاخفى يمكن ان يصير اعم فتم معرفة وفي بعض النسخ

به ولا يصح ذلك في بعض الشيء والدور فاسد في بينة لان الآلة
يقتضي ان يكون الشيء على نعت به تقدم واحد بالذات ينتهي الى ما يكون
له تقدم بالذات دون واجبة والدور الظاهر اشنع والخفي انما هو في
الحقيقة والامثلة مذكورة في المتن وقد حددت ونبذا التعريف
تعريف الزوج بانه ليس بفرد والزوج نقابل الفرد نقابل الضاد
الظهرة ونقابل المذكر والذكر بحسب الحقيقة فتعريفه تعريف
بحسب الظهرة وهو مراد النحاة وتعريف ذو قد يجب الحقيقة لان
العدم يعرف بالملكة تعريف المذكر بما يقتضي هذا قوله
وقد يقال هو المعرف فيكون الشيء في الدار حيث لا حاجة اليه
وكلا مرة وذكر اعني الصورة التي تعرض في تحديد بعض المركبات والا
فيان وعلينا ان نتكلم على هذا الموضع وبيان هذا اللفظ او لهم ان له
كثرة بحيث من احاد والحقيقة من الاحاد ما اكثر بعينها او مثل
نقول ان الانسان حيوان جسماني ناطق والحيوان ساوق في حده
الجسم بعين ما اخذ الجسم في حد الجسماني بالاداة فيكون
قد كثر بالذكر وقد يقع للتحديد وفي الحد قد يقع للحد فقد يقع
بعض اجزائه وايضا قد يقع بحسب الحاجة اليه وقد يقع بحسب الحقيقة
وقد يقع بحسبهما والرد في ما يشتمل على ذكر الاحاد كره مردود
فيه مثل انا نكرر الحد ونقول في الحد ان يقال الانسان حيوان ناطق
ومثال ما تكرر الحد وقع اجزاء ما ذكره الشيخ في تعريف الدائرة

سابق والنكار بحسب الحاجة كما يكون في الجواب عن سؤال يشتمل
على نكرار كمن يسأل عن حد الانسان الحيوان مثلا فيحتاج الحد
في جوابه الى ايراد حديهما فيقع فيه نكرار بحسب الحاجة وهو غير قبيح
بالنظر الى السؤال الصحيح كذلك السؤال بحسب الضرورة كما يقع في حد
بعض المركبات والاضافيات والمركبان التي يقع في حد بعضها نكرار
لما يتركب من الشيء وعن عرضي ذاتي له فقع الشيء مرة في حده
ومرة في حد عرضه الذاتي الذي يشتمل حده على ذكر معروضه مرة
كما مر والمثال المتقدم هنا الانف الافطس فان الافطس لا يمكن
ان يعد الا مع ذكر الانف لان الانطوسة تقعير يختص الانف لا اني
تقعير يعتني به الافطس هاهنا غير الافطس الذي يقال في صفة
الانسان حين يقال الرجل الافطس لان هذا عرض فان بخلاف ذلك
وقد قيل لا تقدير الافطس هنا اما انف ذو تقعير الانف يطلق
الا قد يكون حدنا انف افطس شتملا على نكرار لافادة ان
انف هو انف تقعير دعا الذي لا يجوز ان يكون الانف ذا تقعير
بل اذا يسمى صاحب الانف افطس لا قد دون تقعير فالانف وحينئذ
يكون معناه انف هو تحقق ذو تقعير الانف وكلا ما غير صحيح
والصحيح ان تقدير الافطس هو ذو تقعير لا يكون الا للانف حينئذ
لا يمكن ان يكون صاحب الانف افطس لانه لا يكون

ذلك الشيء له ويكون معنى انه اخص انه هو وتعريف الشيء بما يكون الا
للانسان واما النكارة فلا ما فان فسيجيء بيانه قوله وهذان
المثالان فد نبا سببان جعلنا سلف تما سبقنا به الانسان وكذا
الاعتبار مختلف ٥ بتعلق ما سلف هو تعريف الشيء بقدر ما لا
يعرفه الا هم والمناسبة هو وقوع النكرة فيهما وذلك لان تعريف
الشيء بقدر ما يحتاج اليه يكون للمحدود في الحد وفي
هذين المثالين يكون للحد او بعض اجزائه ولكن الاعتبار مختلف
لان المحدود من جهة تعريف الشيء بما يقتضي تقدم معرفة على
ما لم يكن من جهة تكرار لا يحتاج اليه ولا ضرورة فيه قوله
واعلم ان الذين يعرفون الشيء بما لا يعرف الا بالشيء نحو قولك الكيف
ما يحصل به وكل يعرفونه للخطاب انما تعريف بالمجهول والنكرة ما
وذلك لان القايل الكيفية انما يقع لمن شاهده كما يقع للكيفية
لما به يقع اتفاق والكيفية هنا النكرة المجهولة والمراد بنا
المناسبة من الجانبين وهم وتنبيه واعلم قد يتفق بعض الناس
انه اذا كان المتضايفان معلوم كل واحد منهما مع الاخر وجب فيه ذلك
ان معلوم كل واحد منهما بالاخر من حيث هو كل واحد منهما لا بعد بالاخر
جهلا بالعرض بين ما لا يعلم الشيء الا مع ما لا يعلم الشيء الا
وما لا يعلم الشيء الا مع كيف لا يحاله مجهولا مع كون الشيء مجهولا
ومعلوما مع كونه معلوما وما لا يعلم الشيء الا به يجب ان يكون معلوما

قبل الشيء مع الشيء وبرهانه التعريض انه لو كان ابنا لا يعلم
ما الابن وما الاب ضاد ما الاب فيقال هو الذي له ابن فيقول كيف
اعلم الابن ما احتجنا الى معلوم الاب لو كان اعلم هما احد المعرفين
هذا جل همنا فاعرف بن اللطف ٥ ان يقال ما الاب حيوان
بن فلان من جهة بنوته من جهة كذلك فليرجع جميع اجزاء هذا
القول شيء بيان الابن ولا يدخل هذا المقتضيان كما ان شيئا
اعقل فتعريف احدهما بالآخر تعريف الشيء بما هو اعرف منه يجب ان يعرف
كل واحد منهما بايراد السبب الذي يتحقق كونه منها متناسبين
بحيث لا اعقل من يحقق البيان بالذي يراد تعريفه بهما وهذا ما
لطفا وشاله لما ذكره في معنى الاب انه حيوان فقد اخرج من قوله
بن فلان من جهة كذلك فالحيوان هو الاب والاخر من
هو الابن لكنهما اخذا مجردين عن الاضافة وقوله من فلان جهة
الاضافة دون حيث هو كذلك كان ضروريا معنى هو الذي
يضيف معنى الاضافة الى الحيوان الذي هو الاب ويحوج البيان بالابن
الاب ايضا كون معنى الابن من اجزاء الحيثية قوله
ولا تلتفت الى ما يقوله صاحب كتاب ايساغوجي وتابعيه من المحشين
بالفتح وقد تكلم على ذلك في كتاب المقتضا وهذا هو الآن ما اردنا ان
بين الاشارة الى تعريف التركيب الموجه نحو المقتضي ونحن نطلب
الى تعريف التركيب الموجه نحو المقتضي ٥ تم بحمد الله الملك الاول

بإذا المقول على كثيرين مختلفين بالنوع تجاريا ما هو وقسم النوع بما
المقول عليه وعلى غيره في الجنس بجواب ما هو فنوع قد تحقق ظاهرا لانه
يحكى في جواب ما هو وليس صاحب هذا القول يعني على ان المضاف اخر من لما كان
ماهيته كل واحد منها بالقياس الى الآخر يجب ان يوجد كل منها مع
الآخر والغاء النوع في المضاف الذي ليس هو شيء بل بنيادة شك
بتعبيره في جميع المضايفات فورين ان لما كان بازاء لفظ النوع
في اللغة اليونانية كان في الوضع الاول يدل على صورة الشيء وحقيقته
ثم نقل بحسب الاصطلاح الى الجنس الخاص والنوع المستعمل في المنطق
بالمعنى الاول المعروف انما هو الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين
بالحقيقة في جواب ما هو من النوع المصطلح بالجنس لكن قد
النوع هذا التركيب الخبري **اسناد** الى المضاف والمضاف
هذا الصنف من التركيب الذي نحن بصدده على ان نذكر ما هو كالنوع
للخبري نحو الذي يقال لمن يسأله اتصادق بما قاله او كاذب فيه
عليه الصدق والكذب لا يمكن ان يعرف الا بالخبر المطابق بين
المطابق معرفين للخبر بهما تعريف مورد والصدق والكذب
من الاعراض التي تأتي للخبر فتعريفه بهما تعريف رسمي اورد تعريفا
خيرا المضاف من بين سائر التركيبات وكما يجوز ان ذلك معدا
الشرح الواضح حسب ما يحتمله ولما كون ملتبسا بعض الواضح جوزه
يكون ما يشتمل عليه من الاعراض الذاتية الغنية عن التعريف نوعا

ما يعرف بها مادة من الالتباس فاراده في الاشارة الى تعيين ذلك
الشيء فاتيا بما يقطعه ويجرده عن الالتباس واتيا يكون وجودا لو كان من
الاعراض التي ليست مفتقرة الى البيان بذلك الشيء وهنا اتى احتاج الى
تعريف حقيقي واحد من اصناف التركيبات وهنا اشياء لا تتعرف
بعد لبيوع الصدق والكذب الشياء فيمكن ان نعقد انا نعني بالخبر
التركيب الذي يتصل احد الصدق والكذب عليه كما لو وقع شيئا
عن الجبان شالا فيمكن ان نعقد انا نعني بما يقع به تعريف
الانسان نوع من الجنس ولا يكون دونا قوله واما ما هو كالنوع
والالتباس والتمني والترجي والتعجب وغير ذلك فلا يقال انهما
كاذبان الا بامر من حيث قد يجرح بذلك عن الخبرية وفي بعض
النسخ من حيث قد يعرض بذلك عن الخبر وهذا تأكيد لما ذهبنا اليه
سمع ما ان الصدق والكذب يعرضان التركيب واحد هو الخبر ولا يعرضان
لغيره من التركيبات الا بعد ما يقدر بها خبرا بالقوة والتعريف بالاستفهام
عن الخبر كما يقال انست قلت كذا واريد بانك قلت كذا بالاستفهام
كما قالا تفضل بكذا واريد به ائت واريد تفضلك به وكذلك ذا ما
قوله واصناف التركيب الخبري ثلثة وذلك لان التركيب اما
ان يكون اول تركيب يقع عن مفردات اوناف فوقها او لا يكون بل يكون
حاصلا تركيب ثانية او مرارا واما المفردات فالتركيب المشتمل على الحكم بها
لا يكون الا بحمل البعض على البعض او تسليبه عنه وهو الجزم واما التركيب

بالتركيب الاول المذكور وما بعده فالتركيب المشترط على الحكم اذا دل
عليها لم يكن ان يجعل بعضها محمولا على البعض فان بعض الامور الذاتية
لا يكون البعض الآخر فاذن لابد من ان تعلق بعضها ببعض او وجود
بسبب او لا وجودها بينها والسنة يقتضي اما اتصالا او انفصالا فالذي
يعتبر فيه وجود اتصال او لا وجوده هو المتصل والذي يعتبر فيه
انفصال او لا وجوده هو المنفصل فاذن التركيب لغير ذلك ليس الا
اصناف التركيب المخبري ولم يقل انا نمر نظرا الى الموارد بل لانا
ان علمنا طلوع الشمس مثلا لم يوجد النهار او علمنا ان كان الشمس
فالنهار موجود لم يتغير ماهية المخبر عنه عن حيثية التعليق
وقد غير التركيب بالحمل والوضع فاذن حرره الامور لا مدخل لها ان تحصل
لماهيات الاخبار المتعلقة فليت شعري لاي اخر ترجعها
بحسبنا يقتضيه المحل الخارجي بعد تحصيل خبريتها فيصير شرطا
واما اذا نظرنا الى القصد فلا شك ان للحملي والشرطي فرقا تعرف
للخبر ذلك المتصل والمنفصل عن الشرطي وحينئذ ينبغي ان يجعل
الاصناف في قوله على الوضع الاولى وعلى الاصطلاح هي قوله
او هما الذي يسمى الحملي وهذا الذي يحكم فيه بان معنى محمولا على
او ليس بمحمول عليه شاملة قولنا ان الانسان حيوان او الانسان ليس
بحيوان فالانسان وما يجري مجراه واشار بهذا المثال الى ان
موضوع ما هو في الحيوان هنا هو المسمى بالمحمول لا ليس هو في نفسه

ما يعدم الحمل فيراعى ثانية بسبب ايهم حملا لان الاحكام تتعلق
بالمدلولات لا بعض احكامها قوله والثاني والثالث يسميها
الشرطي اما المتصل فاحقاقا ان يسمى شرطيا بحسب اللغة العربية
ظاهرا واما المنفصل فمختص بلا ريب باكله فالتركيب وايم حقيقة
الشرطي حيثما شرطين احد المكانين بالآخر وهو سر جودة كليهما على السوا
فاذا لك حيثما شرطين قوله وهنا يكون التاليف بين امرين
تراجع كل منهما عن خبريته الى جزء قضية بينهما لا على السبيل
بمعنى ان احدهما هو الآخر كما كان في الحملي على سبيل ان احدهما بعض
الآخر وبيانه هو ذلك لا يستطاع تعلق الصدق والكذب بما لم
تتم ماهيته من شرطي وجود قلنا بالموقت قوله وهذا
يسمى المتصل وانما يعني على سبيل ان احدهما عين الآخر وبيانه
وهذا يسمى المتصل شان الشرطي المتصل اذا وقع خطا على
خلاف ما ينبغي كانت المناقضة من قبل التالية المقابلة لمقدمه
واذا كانت لكان واحد من القولين حينئذ بغيه شان الشرطي
المنفصل قلنا انما ان يكون هذه التقييدات جادة او منفرجة او كما
واذا اخذت انما واذا كانت هذه قضايا فوق واحدة فانما يسمى المتصل
وضعيا لانه يحتمل على وضع المقدم المستلزم للتالي فان الشرطية
الشكيك هذه المقدم كما ذهب اليه وهم بل يقتضي تعلق الحكم بوضعه
فتكون دلالة المتصل على الشرط اشارة الى الايجاب والسلب الايجاب

المحمول هو قولنا الانسان حيوان ومعناه ان الشيء الذي تفرضه
فاذا تحقق انسانا كان موجودا ذا الاعيان او عينه موجود يجب ان
يكون حيوانا ويحكم عليه بانه حيوان من غير زيادة شيء وذاك حاصل مما
يتم الحرقت والمعتبر وبمقابلهما والسلب المحمولي مثل قولنا الانسان
ليس بحجر وهذا لانه تلك الحالة ليس من شرط موضوع القضية ان يكون موجودا
في الاعيان فانا نحكم على موضوعات ليست بموجودة في الاعيان احكاما
ايجابية نصدق من اثباتية كما يحكم على الكاذب عند تقديره بحكم به
جودها كلا ان لا يحكم بموجودة في الاعيان فانا نحكم ايضا على موضوعات
موجودة كالعالم بما فيه بل من شرطه ان يكون متالفا اذ تقرر
معرفتنا بالبعض فقط لم يرد الحكم عليه بانه كذا او ليس كذا لما لم نعلم
انسانا بالبعض فقط لم يرد الحكم عليه بانه كذا او ليس كذا لما لم نعلم
انه هذا الحكم حاصل له وقت ما معين او عين معين او جميع الاوقات
والاعيان حاصل من حيث لا يعتبر فيه توقيت اصلا حتى لو اردنا ان
نوقته كنا قد خالفنا مقتضى ذلك الحكم ولا نريد بالموضوع
او قيد شيئا بشرط كونه انسانا او عين ذلك والا فحاصل من حيث
لا يعتبر فيه شرط اصلا حتى لو اردنا ان نقيده كنا قد خالفنا مقتضى
ذلك الحكم بل نريد ان الحكم حاصل مطلقا من حيث يعقل امر انه
بالتوقيت والاطلاق والتقييد والاطلاق ومنا ان نعلم ان شيئا
من ذلك غير سبب ايتا يختص بموضوع عنه ذلك الاستعمال

العام بجميعها اما تبوا الايجاب فمن جرد عن جميع ذلك فهذا مجرد موضوع
الحكم بالايجاب كانا او بالسلب قوله والايجاب المتصل مثل قولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او اذا وعرض لاقد يتبين
بحرف الشرط ويسمى المقدم لزم انا فان المقترن بحرف الجزاء يسمى التالي
او جعله من عينه زيادة وهي انه جعل والسلب المتصل هو ايضا سلب هذا
اللزوم او الصحبة مثل قولنا ليس انا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
والايجاب المنفصل مثل قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا
وهو الذي وجب الاعتماد والعناد والسلب المنفصل هو الحاصل
الانفصال والعناد مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد
زوجا واما ان يكون منقسما بمتساويين والاشارة ان يكون بالزوم
كما اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه يكون بالاتفاق
كقولنا ان طلعت الشمس فالجماد يتحرك ويشملهما المطلقة
فالايجاب والمنفصل هو الحكم بوجود لزوم التالي للمقدم او صحبته
اياه او ذكر الملزوم معقودا به والانفصال سواء كان بين احد المتعاندين
والذاتي موجودا ثابتا بين نقيضيه او لا تقييد او قيدت كما
توقيت والسلب بهما هو الحكم بلا وجود هذا اللزوم او الصحبة كذلك
والايجاب والمنفصل هو الحكم بوجود الانفصال والعناد بين احدهما
والسلب هو الحكم بلا وجوده سواء كان اجزاؤها موجبة او
او مختلطة منها ما جزآ المنفصل لا يصح ان يبنى مقدما مثاليا

من الكلى وقد يسبق الى بعض الاوهام ان تخصيص البعض الحكم يدل
على كون الباقى بخلافه وليس كذلك فائدة التخصيص وذلك نحو من يجب ان
يحكم على اشياء بانها الواجب ان يحكم على ما يدل الكل وعليه بالقطع
دون ما يعتقده والحاصل ان صحة المحصورة الجزئية بدل على الحكم
الجزوى بالقطع مع الاحتمال الكلى ان لم يخرج الباقى مع عدم احتماله
ان خرج وذكر ان اباق جلاوزة قوله وانما نابذة كقولنا
بعض الناس بكاتب او ليس كل انسان بكاتب فان نقيضها وانما نابذة
ذا التسليم اما قوله ليس بعض الناس بكاتب فنقيضها صادقة للسلب الجزوى
صحته لانه صدق منعا السلب الكلى كما تقرر وانما قولنا ليس كل انسان
بكاتب فمنوع منعه للسلب الكلى لا للسلب الكلى ولا للسلب الجزوى
اعنى انه يدل على سلب الكتابة من جميع الناس لا من كل واحد منهم
ولا من بعضهم ويحتمل ان يصدق معه اثبات السلب الكلى او الجزوى
فلا يمكن ان يجاب صحيحا عما ذكر لان مركب اذا صدق السلب الكلى
صدق الجزوى وان عنى بكل ما صدق معه واما دون الكل فلا
اذ هذه الصفة يستلزم السلب الجزوى قطعا ويحتمل معها السلب
الكلى كما كانت الصفة الاولى من غير تفاوت فهذا معنى قولهم قالوا
نخصوصا واحد وليا يتمان نوا السلب وتحوى الكلام وهنا يوجبه
على سبيل القطع زيادة على ما وضع او بالعقل قوله واعلم ان
وان كان ذو لفظ العرب قد يريد بالالف واللام على العموم فانه قد

فان حيث كانت عبارة عن ذلك لا هنا خرجت معتبرة بالتقييم او لا هنا
صحة تقديم لها اتفق ولا هنا يجب ان يكون من الباب فلذلك
ذكر نتيجة التسمية بها في المتصلة دون المنفصلة اشارة
لها المخصوص والابطال والحصر اذا كانت القضايا حرفية وسورها
شيء حرفي حيث مخصوصة اما موجبة او سالبة مثل قولنا زيد
كاتب وزيد ليس بكاتب واذا كان موضوعها كليا وهو حينئذ
الحكم اعني الكلية والجزئية بل اهمل فهو بعد على انه عام جميع ما تحت
الموضوع او عين عالم حيث معهد مثل قولنا الانسان خاسر الا
الذين خسروا فان كان اداة الاستغراق الالف واللام وجب تقييما وتركيبا
واذ خلا التنوين يوجب التخصيص فلا يصح لذة اخرى فاجلب
ذلك لذة اخرى واما الخوض في ذلك فليس صناعة النحو فلا تتعلقها
فيها واما كان موضوعها كليا وبين فيه الحكم وكيفه سورها
فان العينية يسمى محصورة فان كان بين ان الحكم عام حيث
كليه وسميا موجبه كقولنا كل انسان حيوان واما سالبة كقولنا
ليس كل انسان حيوانا من الناس يخرج جميع ذلك ظاهر قوله وان كان
اتيا بين الحكم ان بعض لم يخرج من باب الاولى فان
جزئية اما موجبة كقولنا بعض الناس كاتب يفيد الحكم على البعض
لا بنفي الحكم على الكل فان بعض الناس حيوان كما ان كلهم حيوان
بل الحكم الكلى يصدق معه الجزئى ولا يمكن هذا لك كان الجزئى

هذا الموضع من الصفحة الاولى من الجزء الثاني من النسخة التي
عليها خط المؤلف رحمه الله تعالى وقد نقلت منه
على ما ترى بحمد الله تعالى

ة العالم فان القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع اشارة
الحصر الشرطيات واحوالها الثلثة ايضا قد وجدنا احوالا وحصرا فانك
اذا قلت كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت دائما او ليس
البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود او قلت ليس البتة او ليس
الشمس طالعة دائما او كلما او ليس البتة او ليس دائما فالنهار موجود
فاذا قلت قد يكون اذا طلعت الشمس فالنهار موجود او قلت قد يكون
ان يكون اذا لم تطلع الشمس فالنهار موجود او قلت قد يكون ان لا يكون
اذا طلعت الشمس فالنهار موجود فقد حصرت الحصر الجزئي
الموجب واذا قلت ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت
ليس دائما او ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت
قد يكون اذا لم تكن الشمس طالعة فالنهار موجود او قلت قد يكون ان
لا يكون اذا طلعت الشمس فالنهار موجود فقد حصرت الحصر الجزئي
السالب فقد حصرت الشرطيات واحوالها لا يبقى بعد الجزاف في الحصر والاحوال
الا بقاء ولا بفضل فان الحكم بتعميم جزئيتها او تخصيص كلية الحكم
المجرد من غير بيان تعميم او تخصيص يقتضي الاهمال وتقييد الحكم عالما
لا يقبل الشركة يقتضي الحصر ولما المخصوص بذلك على ما اعتقد فان كلية
كلية الحكم الايجابي المتصل الذي سيتبين ليست بكثير من الاوضاع بحيث
المثال عند وضع المقدم مع جميع اتفاقات الوضع وذلك بعشرة وعند رفع
الاحوال التي يمكن فيها مع وضع المقدم فانك اذا قلت كلما كان زيد
فهو يحرك فانك تعلم في الآن عند الصحة ان يحصل من غير
عدد يزيد بل تعلم ان يحصل في جميع الوقت كما يزيد ولا يختص عليها

بل يدرج فيه ذلك ان كل حال يمكن ان يقترن مع كونه كما سبق كونه قاعدا
او قاعدا او كون الشمس طالعة او كائنا في الحمام او غير ذلك مما له
بها مع فان حكمه انه يصلح مع الكلية في جميع تلك الاحوال بشرط كون
تلك الاحوال ممكنة مع وضع الكلية واذا كانت كلية هذه محتملة ان يكون
بعض الاحوال الذي غير مقترن بها قد يشاهد ما يخص جميع الاحوال فلا
يكون اذا كان هذا حالها فهو ان ان فان ذلك يلزم ان لا يكون
سائر الاحوال دائما اعني لازمة السلب لازمة الذهن مجانبة لذلك
وبين ان لازمة الذهن فان لا يكون الذهن لا يجابي اما الكلي او
صادقا بل الصادق اما ايجابي غير لزومي لسلب يجب بما يقتضيه المقابل
واما كلية الحكم لا يجابي ان لا اتفاق فهي جميع لو فان صدق اتفاق
المقدم فقط لا اتفاق من غير لزوم السلب الحقيقي بجزئيتها
وكلية الحكم السلبي اعني اتفاق السلب لا سلب لا اتفاق فهو ان
فاوضع المقدم فيجب ان لا اتفاق اتفاق من غير لزوم وجزئيتها قبالها
ومن سلب لا اتفاق على سلب الذهن واما الاهمال في جميع ذلك فقول
المتعلم بالتخصيص والخصوص على قياسه والعلم ان وجه الحكم الكلي
اتفاقيان متعذرة واما كلية الحكم الايجابي المتصل فوجوده اتفاقا
في جميع الاوضاع والاحوال ذلك اما يكون اتفاقا شاذا والذي
وجوده يكون اتفاقا غير شاذ بعض الاحوال لا كما يكون شاذا بين الزايل
واتفاق غير شاذ لا يكون للتساوي وجوده دون سائر الاحوال واما الاهمال

وذلك وانما سلب الفساد فقد يقتضي اما صدق الاجزاء معا او كذبها
معا او صدق بعضها وكذب البعض من غير ان يقتضي صدق هذا كذب
ذاك ولا كذب ذاك صدق هذا فهذا ما يقتضيه النظر في مفرداته
مفردا حاويه كل واحد منها على ما ذكرنا في كتاب البرهان **اشارة** التركيب
الشرطيان من الحمليات يجب ان يعلم ان الشرطيات كلها تحلل الى الحمليات
ولا يخلو اما ان يكون الامر في اجزائها بسيطة واما الحمليات منها التي تحلل الى
البسائط اما لقوة البسائط اذ كانت اجزاء لها والحملية لما ان يكون جزءا
بسيطا من كقولنا الانسان متنفس او في قوة البسيط كقولنا الجوهر اما في
الليل او ليس بنهار او في قوة البسيط لانه
به شيء واحد ذاته او معنى يمكن ان يدل عليه بلفظ واحد وقد ذكرنا
المركبات من المفردات في الحمليات والمركبات بها التركيب الذي ذكرنا
في الشرطيات يجب ان يحلل الشرطيات الى المركبات الا مدرجة الى البسائط
الى المفردات واما الحمليات فانها يحلل الى المفردات لا غير والفاظها الكلية
عند عن التشخص **اشارة** الدلالة وهي التضمن وقد كان التركيب
حرف سلب مع عبرة كمن يعقل زيدا موصوفا بصيرورة لما كانت الدلالة لا تكون
على الامور التي تتبع وتتوسط على غير الشريعة كانت الواجب ان تصدق
الدلالة على الامور بحسب ثبوتها ان ما ورد الالفاظ الثبوتية وبعد ما
يدفع السلب الى تلك الامور التي هي غير موجودة فان كان من حق تلك
الامور ان يدل عليها بالفاظ مركبة كالاقوال المضيفة اداه السلب الى تلك

الاقوال كما ترى الفتى يا التالية والموجبة وان كان حقها ان تدل
عليها بالفاظ مفردة فالتركيب اداه السلب مع المفردات التي تلتقي
مقابلها كقولنا لا بصير للاعمى بازاء البصير فان الاسماء صحيحة
تدل الا نعدام وتكون حكم تلك المركبات حكم المفردات وهي التي تسمى معدولة
وبمقابلاتها الخالية عن حرف السلب بازائها محصلة وبسيطة فلما
كان الفاضل استعمل هذا التركيب ندر عنه تركيبان ايهم كان لا اعمى
على ما يأتي البتة قوله وعني بغير البصير الاعمى او معنى اعم منه
قد كانت بعض الاعدام المقابلة للملكات اسما محصلة في اللغات
كالاعمى والسكوت والسكون دون بعض وكان الجمع والحاجة الى
العبارة منها استاوى به واصطلح بعضهم على اطلاق تلك الالفاظ اعني
المعدولة لهذه الدلالة على الاعدام واجلاها بعضهم على ما يقتضيه الاعتبار
العقلي من اطلاقها على ما يقابل المحصل مطلقا وكان غير البصير يدل
على الاعمى عند الطائفة الاولى وعلى كل ما ليس ببصير اي شيء كان
الاخير واتفق بعض المتعلقين هذا المنازع موضع بحث لهذا العلم
قوله وبالجملة ان يجعل الغير مع البصير بمعنى كشيء واحد تعبر عنه
او بسلبه فيكون الموجود بالجملة هو السلب جزأ من المحمول فان كان
المجموع كذا اثباتا وان سلبا كان سلبا كما تقول زيد ليس هو غير بصير
برهان اللفظ المعدول لما كان ما ان زاء اللفظ المفرد كان حكمه
حكمه في التركيب وكما كان ايجاب الشرطية وسلبها بحسب ثبوت الاتصال او انفصاله

ونفيها لا يجب كون احدهما محكوما عليه كذلك هما محكوما عليه
ايجابية اذا كانت حاكية بثبوت المحمول المعتد للموضوع وسلبية
اذا كانت حاكية بنفيه عنه قوله ويجب ان يعلم ان حق كل قضية
حملية ان يكون طبع معنى المحمول داخلا تحت نوع معنى الموضوع بيانه
ثالث حينئذ واذا اردت حق ان يطابق اللفظ المعنى جعلته احق هذا
الثالث ثالث يدل عليه وقد يحذف ذلك كما يحذف تارة لفظة
العرب اصلا كقولنا زيد كاتب وحقه ان يقال زيد هو كاتب وقد يحذف
حذفا بعض اللغات كما في الفارسية الاصلية اذ تقول زيد
وهذه اللفظة يسمى رابطة اشير بذلك الى تعيين ما يربط اجزاء القضية بعضها
ببعض فان الايجاب والسلب متعلقان بثبوت الارتباط ونفيه ليتحقق
بذلك الفرق بين السلب والعدول واعلم ان الشرائط في المعنى
اداة لان منافاتها اياه يحصل باجزاء القضية الا المادة فيتبرع بها
تارة بصيغة اسم كما يقال زيد هو كاتب وقد يتبرع بها تارة بصيغة
كلمة بجهة كما يقال زيد يوجد او يكون كاتبا وقد يحذف تارة في بعض اللغات
كما يقال زيد كاتب واكثر الكلمات قد يستعمل عليها لذلك تربط لفظا
بغيرها كما مر فلا يحتاج معها الى رابطة اخرى كما في قولنا زيد يمشي
كقولك الانسان المشتق عنها اذا وضعت موضعها فانها تفيد
معنى اتابا يطبع او بالحذف ثالثة والمستعمل عليها مغايرة للموضوع
المحمول ثلاثة وقد افاض الشارح اعتراض على الشيخ بانه قال الكاتب

يقتضي الارتباط بغيره لغاية الوضوح اذ ليس الاحد المشتقة قوله وحقه
ان يقال زيد هو كاتب ليس بصحيح بل اتى بصحيح وذلك لان الاسماء الجامدة
وضعها وقد سلمه هذا الا يعترض لان الصلة اخبار بنسبة على
ما مر ما ذكره والفاعل لا يقع الفعل الا مرتبطا لذاته بل
يتقدمه وطالبا من الاحوال كالابتداء وغيره فاذن يحتاج ان يرتبط
بالمبتدا مثلا اذا اطلق بالرابطة اخرى غير التي تشتمل عليها الصلة
وكيف وهو يقع هناك موقع اسم جامد فلو كان بعد قوله زيد كاتب
ويكتب شيئا حتى يكون المحمول الفعل فقط لكان ايضا من حقه ان يقال
زيد هو يكتب لان اسناد يكتب المذيل المتقدم عليه ليس اسناد الفعل
الى فاعله الذي يرتبط لذاته بل هو اسناد الخبر الى المبتدا والفعل
جميعا مع فاعله جملة له خبر مقدر مرتبط على مبتدا بواسطة عينها
ارتبط الفعل بفاعله قوله فاذا دخل حرف السلب على الرابطة
فقيل مثلا زيد ليس هو بكاتب فقد دخل النفي على الايجاب ونفسه بل
ادخلت الرابطة على حرف السلب جملته جزءا من المحمول كما كانت
ايجابا مثل قولنا زيد هو غير كاتب وقد ينتقض عليه ايضا في مثل قولك زيد
ليس هو غير كاتب فانه كان الاولى داخلة على الرابطة للسلب الواقع
داخلة عليها الرابطة جاعلة اياها جزءا من المحمول والقضية التي
محمولها كذلك ستجيء معدولة وغير محصلة اذ ان الرابطة
اذا اعتبرت سهل الفرق بين الثالثة والمعدولة لان اداة السلب

(صحي)

عدمت او فقدت رفع الربط ضامت القضية سالبة وان تاخرت
جملتها الربط جزءا من المحمول فصارت معدولة وان صاحبت حذف
الربط بينها صارت سالبة معدولة لما في ادخاله فيها
اتيانا بالرابطة وبالاصطلاح ان رفع على ثمانية الاذهان كالمختص
ليس بالسلب وعين بالعدول قولنا وبنفي معدولة اقلب وهم
يسمي هذه القضية معدولة سنشير الى الحق في ذلك الذهن
قوله وقد تصير ذلك بحسب الموضوع ايضا وذلك كما
عند البصير اعمى لان القضية المعدولة اذا طلقت ثم صارت معدولة
المحمول وهي اذا اضيفت الى موضوع قد تنقل الجهة وهذا الصنف يعم
السلبة بالسالبة على الاحد قوله فاما ان المعدولة بدل
على العدم المقابل للملكة او على عدم حتى يكون عين بصير اما بدل على
عمى مطلقا او على كل فاقد البصر من الحيوان ولو كان طبعا او ما هو
من ذلك فليس بيانه على المطلق بل على المعنوي بحسب لغة تدل
لفلان ذا ان المعدول كغير البصير يطلق على عدم الملكة كالاعمى او على
ما ليس بصيرا في شيء كان وكان فالاطلاق اعدام الملكات على ما
ايضا جلان بعدا لا يتفاوتان على تغير الحكم بتغير موضوع من غير ان
يتوقف بذلك الشيخ فذهب بعضهم الى ان الموضوع المذكور حيث
موضوع تحقيقي والا عموا لا يطلق الا على من كان من شانه ان يكون بصيرا
بين انحاء الحيوان ذهب هم الى انه موضوع تقديري حتى ان

يطلق مع ذلك على الانسان الذي ليس من شان شخصه ان يكون
بصيرا لكن من شان نوعه ذلك وعلى فاقد البصر من الحيوانات طبعا
كالحشرات والخلايا الذي ليس من شان نوعها ان يكون بصير لكن
من شان جنسها ذلك فالذين يحملون المعدول على عدم الملكة يطلقونه
على احد هذه المعاني واما الذين يحملونه على ما يقابل المحصل فيطلقونه
عليها وعلى ما هو اعم منها كالجماد اذ من شانه ان يحمل عليه الذين يسلبون
والشيخ بين ان هذا البحث لا يتاتى بالمطلق بل موجبة لغوي يكون
ان يختلف بحسب الغات والاصطلاحات قوله وانما يتاتى
المطلق ان يعرف ان عدم السلب اذا تاخر عن الرابطة او كان
لها كيف كان فالقضية اثبات صادقة كانت او كاذبة وان الاثبات
لا يمكن الا على ثابت يتمثل او جعل او من هو فيثبت عليه الحكم بحسب
واما الذي مفهوم ايهم من غير ان ثابت كان كونه غير ثابت واجبا كان
او ممتنعا فواجب ان يريد بيان ما يليق المطلق بهذا الموضع وهو ان الفرق
بين العدول والسلب بحسب الصحة بحسب الحمل الجب الفرق
فيصح تقدم الرابطة على السلب دائما ولا يصح عنه كما مر وعدا شاذ بحوله او كان
مرتبطا بها كيف كان ان الاعتبار العقلي انما هو بارتباط حرف السلب
بالرابطة على الموضع سواء تاخر الحرف عن الرابطة كما في الفرق
عليها كما في قولهم زيد ليس بابيض والجب المعنى في
موضوع الموجبة معدولة كانت او محصلة يجب ان يكون شيئا ما

(مطلق)

ذا الصواب محمد ضرب خرجوا ان الجم
والجود ضرب من الفعل مع الجواد

عند من يحكم بالاعتبار عليه وموضوع الثانية لا يجب ان يكون كذلك
وذلك لان عين الثاني لا يصح ان يثبت له شيء وصح ان يحكم عليه
كزيد المعدوم فانه لا يصح ان يقال انه حق وصح ان يقال انه
ليس بحق لانه ليس بموجود فلا يكون حيا وذلك الثبوت لا يجب ان يكون
خارجيا فقط او ذهنيا فقط كما مر بل يكون بحسب ما يناسبه المحمول
الثبوت عن خاص بحسب ما يقتضيه موضوع الثانية بحيث انه يكفي
ويجب ان يكون عدميا سواء كان ممكن الثبوت او ممتنعه فانك اذا قلت
شريك الباري ليس بموجود فلا شك ان هذا صحيح وان كان موضوعه
ممتنع الثبوت لان الموجبة المعدولة اذا اتت كذلك الا يجاب كذلك الثانية
المعدولة من الموجبة البسيطة والا يمتنع ان يحمل عدمها الفعلي
الثابت على ذلك الممكن وهذه احدى البيان بل كانت معاندة
وصحيحا بينه على اصول عنه بقرة وكان الاشتغال بها مما يدعى الى
الاطناب ولا يقتضي مزيد فائدة اعرضنا عنها اشارة الى القضايا
الشرطية اعلم ان المتصلات والمنفصلات من الشرطيات قد تكون
مؤلفة من حمليتين ومن شرطيتين ومن خليط لما كانت الشرطيات
مؤلفة من قضايا لا من مفردات وكانت القضايا بانقسامها حملية
وشرطية امتاز كل شرطية عما يناسبها بشرط ان يكون المتصل اضافة
بشرط ان يكون المتصل اضافة ما ان جزئي ايتها يمكن ان يقع على بينه
لوجود لك شرطية متصلة الاجزاء وهي اما ان يكون من حمليتين او من شرطيتين

او من منفصلتين او من خليطة فالاجزاء وهي اما ان يكون من حمليتين
او من حملية ومنفصلة او من حملية وشرطية وكل واحد من هذه الاقسام
يقع في المتصلة وحدها على وجهين سواء كان بين الجزئين علاقة
جزء ما للكل او لا يكون لتاليف المتصلة بسبعة اوجه ولتاليف المنفصلة
اوجه اما المتصلات من حمليتين كقولنا اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومن منفصلتين كقولنا اذا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومن حمليتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود ومن منفصلتين كقولنا اذا كان هذا العدد اما زوجا
او فردا فهو اما ان يكون زوجا او فردا ومن حملية ومنفصلة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن حملية ومنفصلة
كقولنا ان كان الشيء فاعدمه منحازا فهو اما زوج او فرد ومن حملية
ومنفصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن حملية
ومنفصلة كقولنا اذا كانت الشمس طالعة فاما ان يكون النهار
موجودا ولا يكون ليلا او يكون ليلا ولا يكون نهارا ومن حملية
ومنفصلة كقولنا ان كان هذا العدد اما زوجا او فردا فهو اما ان يكون زوجا
او فردا ومن حملية وشرطية كقولنا ان كان هذا العدد اما زوجا او فردا
فهو اما ان يكون زوجا او فردا ومن حملية وشرطية كقولنا اما ان يكون
الشمس طالعة فالنهار واما ان يكون اذا طلعت الشمس فالنهار موجود ومن

حملية ومنفصلة كقولنا اما ان يكون الشيء انسانا واما ان يكون ذا عمود
ذو ريش واما ذو رجلين منفصلة كقولنا اما ان يكون اذا كان العدد زوجا فهو
قد ينقسم بمتساويين واما ان يكون العدد اما زوجا واما فردا وهذه الاخيرة
مولفة من اشتراطية وقد يكون شخصيات وبعضها موجبات وبعضها
سالبة بعضها سور بعض وبكل وجه التالين ولما كانت الشرطيان
مولفة بعد التالين الاقل فهي كيف كانت مولفة اما تاليفا شرطيا اي من حمليتين
او شرطيا اي من شرطيتين او مولفة من حملية وشرطية من
قوله قائلك اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فاما ان
يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فقد ركبت منفصلة
منفصلة من شرطيتين واذا قلت اما ان يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود واما ان لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فقد ركبت
المنفصلة من شرطيتين واذا كان هذا عددها فاما ان تنوح واما
وقد تركب المنفصلة من حملية ومنفصلة وعليك ان تقدر من نفسك
مثاله بانك قلت اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فرديا
فرديا اما منفصلة مولفة من منفصلة وحملية او منفصلة مولفة من شرطيتين
او من حمليتين او من شرطية وحملية وعلى هذا القياس
كلها موجبات وقد الفاضل الشارح ستة اقسام ان التالي الاول فيها

كلما كانت الشمس طالعة فاما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون
النهار موجودا يجب ان يكون منفصلة مولفة من التي ولا نفرغ فيه وهي
يكون لمانعة الخلو فان التي لو ارتفع مع ارتفاع لا يرتفع بمقتضى الذات
يرتفع معه بمقتضيه لا يرتفع النقيضان معا وهو محال ولا يكون لمانعة الجمع
ان كان لا يرتفع النقيض اعم من الجزء ويكون لمانعة الخلو ان كان لا يرتفع
واما يجب ان يكون تالي المثال الاول هذه المنفصلة دون غيرها لان
المقدم يقتضي استلزام طلوع الشمس لوجود النهار والحال لا يخلو
طلوع الشمس اما لوجودها فاذن يوجد من لا طلوع الشمس يوجد النهار
اللازم بطلوعها فاذن التردد بين المقدم ونقيضه الذي هو انتفاء
استلزام التردد بين نقيض المقدم والامر في عينه الذي هو لا يخلو
المذكور كما لا يخفى والحاصل ان وجود الشمس مولفة من التي وبدونه
لا في موقت من طلوع الشمس لا وجود النهار وليس لا وجود النهار
للا طلوع الشمس لان رفع التالي لا يرفع المقدم بل الامر بالعكس
فاذن هو معها او دونه الخ نظرا الى المادة فان المقدم والتالي في
مثالنا دائما وبصدق الا بفرضا اعم اي جزئية اتفق مع نقيض الامر هذا
لما اورده الفاضل الشارح عليه وهو انه يمكن ان يعارض مادة هذا المثال
ان يكون منفصلة مولفة من التي ونقيض لازمه على ما اورده الشيخ فانا
يجب ان تكون التالي المذكور هذه المنفصلة لان المقدم يقتضي استلزام
طلوع الشمس لوجود النهار وبمنع اجتماع طلوع الشمس مع لا طلوعها

انتفى منع الاطلاق فاورد يتبع اجتماع طلاقها مع لا يجوز انتهى المسلم
بالاطلاق فاورد بين المقدم وشقيضه الذى هو افضل الاحتمالين المسلم
الترديد بين المقدم ومسلزم نقيضه الذى هو الافضل المذكور الذى
اورده الشارح محلصا من التى ولا دفع نقضه وما امكنا الاجمال
فاورد هو سهو اورده الشارح نظرا الى المادة والحاصل من هذا المقطوع
انه اذا اضاف الى مقدم الشرطية الاولى منفصلة تتبعها وتبع منفصلة
حاصلة من مقدم ذلك المقدم ونقيضه وخبر من باضافة منفصلة اليها
وتبع المنفصلة الحقيقية المذكورة وهو معنى الشارح بتبع الاولى
الاخيرة من غير عجلان لتحقيق ذلك ان المنفصلة الاولى يلزمها منفصلة
مانعة الجمع دون الخلو بين المقدم ونقيض التالى وهى التى اوردها
الشيخ ومنفصلة مانعة الخلو دون الجمع بين نقيض المقدم وبين التالى وهى
التى اوردها الفاضل الشارح ولا يلزمها منفصلة حقيقية بحسب النظر
يتبين ذلك اذا جعل الاول اعم من المذكور كما ذكر لكنه
فلا يرد على الشيخ ايراد احد الامرين دون الاخر كما ذكره الشارح
لما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان لا يكون ان كانت
الشمس طالعة فالليل معدوم ويجعل كلا من الشيخ واما ان يكون ابتدا
من سعوان يجيب قوله والمنفصلات منها حقيقية وهى التى
يراد بها اما انه لا يخلو الامر من احد الامرين البتة بل يجب انتفاء
احدهما وهى التى منع الجمع والخلو معا من الطرفين الذى هو

(ذان)

ذان انتفيتين حاما المذكوران لما يجتمعان ولا يرتفعان وكلما بان
موجبة احداهما وفيتين اوكليهما سالبة معنى الناقضة منهما كما
الموجبة اما ذيح واما فوقه وربما كان الانفصال الحقيقى
الاكثر وربما كان عبارة اخرى للخلو اما ما ينفصل الا جزئين فقد تقدم
واما ما ينفصل الاكثر فمثاله ينبغى ان يعد الاجزاء التى ينفصل الا
الاخرا كقولنا كل عدد اما ان لم واما ان يزيد عليها فقط وهو عشرة فمن
اذ اما ان لم او جزء لم وغير ذلك اما ان لم او اكثر وكذلك اذا انفصل
ما ينفصل الا اجزاء اخر ويلزم كلما ذكرت ان يكون حاصرة لما
فيه الخلو فيكون اصل الانقسام الاكثر من اثنين الى ما لا نهاية
الفاضل الشارح فراعى ان الذى يكون اجزاء الانفصال غير متناهية
مع ذلك يكون محصورا فى غير موجود واما اقول ليس لهذا معنى وجيه
فان الاكثر المحصورة ثلاثة واربعة والكثيات الى حسنه ونعم التتبع الذى وقعت
الى الان شرحا جيدا وليكشف من لم ير الشرح واما ما كان عبارة اخرى
للخلو فكقولنا المصنفات المستطرفة اما ان تكون او ربع او خمس وكذلك
الى ما لا يتناهى قوله وربما غير حقيقية مثل الذى يراد منها اما
معنى منع الجمع فقط ومنع الخلو فقط عن الاقسام مثل قولك وجاب
فيقول ان هذا الشئ حيوان فجر انه ان يكون حيوانا واما ان يكون
فجرا لانك ترى جميع ما تشبهه وبعضها لم يرد منها اما ان تمنع الخلو فقط
فانها كان يجب ان يجعل احدهما وهو جميع ما يكون فجرا ويؤدى الى معرفة

قوله او ان اجزاء ان ينفصل الشئ فيه الى اجزاء
اعلم ان الاكثر من العاشر ثم عشرة فقول المصنف

الارتفاع الحقيقي وايراد لا رفيه بدله او المراد بكل مساواة له مثل قولهم
اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق اي واما ان لا يكون في البحر
ان لا يغرق واما المثال الاول فقد كان المورد فيه اما ان يمكن الجمع بين
قولنا يغرق الغيض وكان ممنوع الجمع ولا ممنوع الخلو وهذا يمنع الخلو لا
يمنع الجمع او اجزء احد شقي الارتفاع الحقيقي وارد بدله ما لا ينبغي
بل يكون اما احق منه او اهم حذفت مقتضيات خبر حقيقية ما او الجمع
وحده او الخلو وحده اما الاول فلان الكلي او اجتمع مع ما هو احق
من نقيضه لم يمنع منه اجتماع النقيضين فان ما هو احق من الغيض
الغيض ولما احتمل ان يصدق نقيضه لا يصدق نقيض ما هو احق منه
احتمل ان يرتفعا واما الثاني فلان الشيء قد يرتفع مع ما هو اهم من نقيضه
لم يمنع منه ارتفاع النقيضين فان الغيض قد يرتفع ايضا وارتفاع ما هو اهم
منه وهذا احتمل ان يصدق ما هو اهم من نقيضه ولا يصدق نقيض الغيض
احتمل ان يجتمعا مثاله لا يبعد ان يقول هذا الشيء اما حيوان او ليس
بحيوان والحجر احق من الحيوان فيورد بدله ويقول هذا الشيء
اما حجر او ليس بحجر والحيوان الحق من الا حجر فيورد بدله فيصدق
قولنا هذا الشيء اما حيوان واما حجر اما الجمع فحذف لقولنا لا
يكون شيء واحد حيوانا وحجرا معا ويمكن ان يكون عندها كالجماد
يكون قد اورد نقيض ما يمكن معه ويستلزمه لا ما يجب معه ويمكن
بان الخلو يمكن ان يكون مع العالم ويستلزمه لا يجب ان يكون معه

مثال الثاني ان يقول زيد اما في البحر واما ليس بغريق فلم يعرق اعم من قولنا
ليس في البحر فيورد بدله او يقول زيد اما غرق او لم يغرق والبحر اعم
من قولنا غرق فيورد بدله جسم اما متحرك واما ساكن والبحر اما ان يكون
ساكنا فالخلو موجود والجمع لا يتحقق لان ليس بالبحر قد يغرق ويمكن ان يكون
في البحر ولم يغرق وحينئذ يكون قد اورد ما لا يلزم النقيض وجب به
فان العالم يلزم الخالق ويجب معه واعلم ان استعمال المحقق كثيرا من
يحسن عما ذكرناه الاخران فقد يستعمل ان موضع ايهما من يتعذر هذا التحرز
معاندة بان يتحد عليه قولنا اما بزيد يا الصديق ومنافقا اما
حجر او حجرا اما هذا صادق او ذاك واما بزيد يا الكذب ومنافقا
اما ان لا يكون حجرا اما ان لا يكون حجرا اي اما هذا كاذب او ذاك
ويكون الاتحاد بانفراده لنا فعا للجمع والمانع للخلو وحصل من كل
منهما استماع اجتماع الوصفين ولذلك الشيء ويمكن الى ما سلمه
ذلك القائل استماع خلوه عنهما يجتمع من ذلك معنى منفصلة حقيقية
واعلم ان كل واحدة من هذه المنفصلات قد تائفة الفاظ من
جزئين كقولنا العدد اما ان زوج واما فرد وهذا الشيء اما حجر او
هذا الموجود اما اما او الوجود واما ممكن الوجود ومن سالبتين كقولنا
العدد اما ليس بزوج واما ليس بفرد وهذا الموجود اما ليس بواجب
واما ليس بممكن الوجود وهذا الشيء اما ان لا يكون حجرا واما ان يكون
حجرا ومن موجبة وسالبة كقولنا العدد اما ان يتم مساويين

يختص وهذا انما الانسان اذ ليس حيوان وهذا انما حيوان اذ ليس
فذا من حيث اللفظ وانما من حيث المعنى فالحقيقة لا يمكن
ان تالف من موجبة وسالبة لانها مع الجمع يمكن ان تالف
ويمكن ان تالف من موجبتين وذلك ظاهر ولا يمكن ان تالف
سالبتين لان الموجبة للحقيقة لا يستدعيها سالبة حقيقة بعينها
للقلو يمكن ان تالف بنفسها ومكن ان تالف من سالبتين لانها
يمكن ان كمذا لا بنة طوجبة ولا يمكن ان تالف من موجبتين لانها
علما تشتمل على الحقيقة وزيادة قوله وقد تكون المعنى
امتان احدهما فذا هما كما يذكر بعد ذلك وقوله
فيها حرف الفاء ولا يلزم سمع الجمع والخلق شاذ يقول ذات الولد انا
عمرا حين تشك في رجلها وقول العامة انا ان جيدا هو وانا ان زيد
الناس اي غالب الحال هذان الفصلان وهذا ما يتعلق باللفظ
قوله ويجب عليك ان تجري امر المتصل المنفصل والاهمال والتقييد
والتكرير مجرى الحمليات على ان يكون المتقدم كالموضوع والثاني كالمحمول
هذا بيان كلي يتعلق بالمتصلات وهو الاحالة على الحمليات فان حكمها
في جميع ذلك واحد وقد مر من الحصر والاهمال من ذلك ويجيء بيان التقييد
والتكرير وهو ضمن ان شاء الله تعالى وقوله الشروع امر المتصل والمنفصل
فاما المنفصلة ذات الجزئين يجري مجراها الحمليات في جميع ذلك الا في التكرير
التكرير يتعلق بهم اسناد الجزاء بالشرط انسان الا يكون

القضايا ويجعل لها احكاما خاصة لو لخصره وقوله الا ان يراد التي
يحق الحياة بالقضايا الا ان المتكلم لما كان نظره بالقضايا لا قبل
له الفاظ اشار الى الحيات دون الاداة وقوله انه قد يزاد في
الحمليات لفظة امتا فقال انما يكون الانسان حيوانا وانما يكون
الناس كاتبا ينبغي بعد ذلك زيادة ذا المعنى لكن يقتضيه ترك هذه
الزيادة يجعل الحمل الان هذه الزيادة يجعل الحمل زمانيا خاصا بالموضوع
وذلك انك قد تقول ان الانسان هو الضحاك بالامكان والدوام الدوام
فقد علم ان المحمول مساو للموضوع وذلك يقول ليس امتا يكون الا
حيوانا وقد يقول ليس الانسان هو الضحاك وقد علم سلب الدوام
لا الامكان فالمحمول قد يكون اعم من موضوعه كالحيوان والاعراض
العامة وقد يكون خاصا كالمعقول والخواص المادية وقد يكون اخص
منه كالخواص غير المادية فلفظة امتا اذا دخلت على القضية ولت
علما ان المحمول هو الخاص وهو حق فوله يجعل الحمل مساويا او خاصا
بالموضوع وليس اذا دل على شيء دل على ما تحته والعموم
قوله وتقول ليس الانسان الا الناطق وهم منه احد معنيين
احدهما انه ليس معنى الانسان الا معنى الناطق وليس تحقق الانسان
ليته شيء آخر والثاني انه ليس يوجد انسان جزئي ناطق بل كل انسان
يريد ان هذه الصفة يشبه انها المساواة في المعنى كما بين الانسان
الناطق وانما المساواة في الدلالة كما بين الفاصل والناطق قوله

وتقول ذه الشرطيات ايضا ما كان التنافي فيها جزئيا كانت الشخصية طالبة
وهذا يقتضي مع ايجاب الاولى بتسليم المقدم ووضعه ليستلزم وضع
التالي لما جاء انه اي ثانيا ولقطة لما جاء يدع الدلالة على السلام
التالي لدلالة على ان وجود المتقدم مسلم موضوع لا يحتاج الى اثباته
قوله وكذلك تقول ايضا ليس يكون التنافي موجودا الا والشخصية طالبة
تدبر بكلها كان التنافي موجودا فالشخصية طالبة فيفيد هذا القول حصول
ذ الخصوصية بزيادة المقدمة بها بين الادائين بخلاف ما مر فيفيد قوله
ويقول ايضا لا يكون التنافي موجودا او يكون الشخصية طالبة وهو قريب من ذلك
حدة والتي قبلها من القضايا التي يستثنى محرمة وجوبا يعلم من ادوات
الايصال والعناد ويكون ذ قوة الشرطيات ومعناها لا يكون التنافي
موجودا ويكون الشخصية الفردية من المتصلات ذ قوة قولنا اما ان
التنافي موجودا كانت الشخصية طالبة ومن المنفصلات ذ قوة قولنا اما ان
يكون التنافي موجودا واما ان يكون الشخصية طالبة قيل والاحسن ان يقال
لا يخلو اجزاؤها قوله ويقول ايضا لا يكون هذا العدد ذ المربع
وهو ذ هذا ذ قوة قولك اما ان لا يكون هذا العدد ذ المربع
ان لا يكون ذا اه وهذه ايضا من المحرمات فان كل مربع مزوج المربع كما
يكون مفجا وليس كلما هو مفج مزوج لان كثيرا من المفاجيع كالمضاعف
كعشرة مثلا يكون مزوجا فانها اذا جاءت لا تكون حاصل اضعاف
ان يكون اذا جاءت كذلك فقول الاخاذ ومزوجا فانها فيه

ذ قوة مفصولة مانعة الخلو هي اما ان لا يكون ذ مربع المربع واما ان لا يكون
مزوجا وذلك لان الشيء الواحد لا يكون ذ مربع المربع ومزوجا معا ثم يكون
لا هذا ولا ذاك مثاله قولك اما ان يكون هذا العدد مربعا او يكون مزوجا
ذ قوة قولنا اما ان لا يكون مربعا واما ان لا يكون مزوجا وهو كاذب ايضا
وكاذب اليد هاهنا يمكن ان يكون غير كاذبة وهو خبرك اليد كاذبة
التي تشاء اشارة الى شروط القضايا يجب ان يراعى ذ الجواب
والا يفصل الحال الا حينما يسئل اذ اجتماع هو والله فليراجع ان ذكر ذلك
الوقت والمكان والشرط جاز اذا قيل كان تحركك ستغير طبيعي ما دام محركا
وكذلك يراعى حال الحر والكل والحال القوة والفعل فانه اذا قيل الخمر مسكر
فليراجع بالقوة امر الفعل والخمر الكثير والمسكر الكثير فان الجواب
ما قد وقع غلطا كثيرا وبالجملة الموقت قد يذكر هذا الفصل فما بين ان يعمل
لها ذا القضايا الاربعة او بعضها شاملها وحينئذ الاول والحال الاضافة
وقد ذكرناه فاما في هذا الوقت كالقمر محسوف فليراجع اذ قد يقع
من الاوقات هو فيها حتى يوقت توسط الاجرام بينه وبين الشمس فان
حال المكان كما يقال الشمس بنا يعمل الشقراء فليراجع اذ انه كان هو قد
انه لا يعمل ذ الصدق بالرأي حال الشرط مقدار وقد مثاله وهو كل خبر
ستغير الخامس حال الحر والكل السادس حال القوة والفعل وقد ذكر
مثالها بعدة الشرط قد ذكر باب الاتفاق وضابطه ان غير طبيعي اجزاء
كما يجيء ان شاء الله تعالى النمط الرابع ذ ما ذ القضايا وما

اشارة الى ما اورد القضايا الا يخلو المحمول فيها اما ان يكون
ذهنيا كما قال الشيخ الرئيس ان ما يشبه المحمول في القضية هو الذي يكون
محمولا بالذات في القضية الشرطية كالمحمول في القضية الحملية واما ان
لا يكون كذلك فان كان ذهنيا فالقضية الحملية اما ان يكون
الايجاب والامكان اذا كانت لا محالة بمعنى الامر ممتنعا وليس ايهما اعتبرنا
الامر بينا على ما عتبرنا للعلم بان ما بالذات كان الشيء لا
تفارقه بشهادة الضرورة والامكان بمعنى سلب الضرورة
ان يقال ما يشبه المحمول هو الوصف الذي يوصف الموضوع به دون ما
فارق شبه المحمول من حيث كونه وصفا للموضوع وبيانه ان المحمول
محمول عليه وهو وصف موضوعه كذلك لا بمعنى نسبة الامر الموضوع
كالمحمول بحيث لا تفارقه بحسب الامكان كون واجبة او ممكنة
بل بمعنى نظر الحاكم الى المحمول من حيث هو امر ما فان القضايا على ما تعرف
اضافة اما بالمعنى الاعم او بالمعنى المختلط كما يجيء بيانه والعلم
ان نسبة المحمول الى الموضوع غير نسبة الموضوع اليه والاولى ان يتعلق
بالحكم دون الثانية وبذلك اختصت بالنظر فيها فقوله سواء
كانت ضرورية او سائرة من ان يكون نسبته الى الموضوع نسبة الضروري
الوجود غير لائق بمثل المحيوان في قولنا الانسان حيوان فان الانسان
ليس بحيوان لوجود الضروري العام كالجوهر في هذا الانسان جوهر
بل نسبة ما ليس بضروري الوجود كالكاتب في قولنا

كاتب او ليس بكاتب جميع ما اورد القضايا ان يجعل مادة واجبة ومادة
ممكنة مادة ممتنعة فيشير الى الاحوال الثلثة المتساوية بالوجوب والامكان
الامتناع وقوله اعني بالمادة هو الاحوال الثلثة
التي يصدق عليها الايجاب والسلب هذه الالفاظ الثلثة ليخرج بها
قولنا وفوق بالمادة من الحالة التي للحيوان بالنسبة الى الانسان اذ
الامر الذي يصدق عليها لفظ الوجوب سواء فقولنا الانسان حيوان
وقولنا الانسان ليس بحيوان فانا نعلم بيقين ان تلك النسبة لا تتغير
الايجاب والسلب حتى لو تغير عنها الوجوب الى الامتناع
وفي بعض النسخ يصدق عليها الايجاب هذه الالفاظ الثلثة ليخرج بها
قوله بمعنى ان الوجوب يصدق على قولنا الانسان حيوان حالة الايجاب
فانه حالة السلب يصير ممتنعا وكذلك الامتناع حالة السلب
وبخروجه الالفاظ يصدق عليها حالة الايجاب دون السلب والله اعلم
ان المادة غير الجهة والفرق بينهما ان المادة هي تلك النسبة من غير
الامر والجهة هي ما يعتبر عند النظر تلك النسبة من جهة
تحملها الى الموضوع اعني الفاظها فلم تتلفظ بها فلم تتلفظ وسواء اتت المادة لم
يطابق وذلك لانا اذا وجدنا قضية حيوانية مثلا كل حمار يمشي
بالفعل فانا نعلم ونتصور منه ان نسبة ب الى ج هي نسبة الممشي بالامكان
بالامكان العام المتساوي للوجوب والامكان الخاص على ما يجيء ذكره
وليس تلك النسبة من الامر شيئا سنا ولا للوجود والامكان

بل هي اعمّ منها بالصّرورة فانّ ظهر الفرق بين تلك القضيّة وهذا امر
اتى من جهة المادّة وبيّنا ما يفهم به تصوّره بحسب ما يحيط به العبارة
واما القضيّة الّذي هو الجمهور اشارة الى الجامع القضايا بالفرق بين
المطلقة والصّرورية كل قضيّة فانها مطلقة عامّة الا طلاق وهي التي
بين فيها حكم بين طرفيها امّا بالفعل او بالقوّة بنحو ذلك بين كل شيئين من
الامكان او على سبيل الامكان العامّ الا طلاق في القضيّة تستعمل الترجيحية عامّة
الدوام فالمذكورة قد يعمّ المطلقة والرجحان كما بيّنا السابق المحمّلات
فالمطلقة هي التي بين فيها حكم ايجابيّ او سلبيّ فقط من غير بيان شيء
من ضرورة او دوام او ما يقابلهما والامكان مقابل الضرورة والكون
في بعض الاوقات مقابل الدوام اذا اعتبرت قيّدت فالعبرة باعتبار السرمدي
هي ضرورة الايجاب ضرورة السلب ولا يعبر عنها باعتبار انها
دوام الايجاب دوام السلب ولا دوامها فالضرورة والدوام سواء
الاوّل والثاني من الاقسام لانهما شركان فيهما وفترقان بالعموم
والسلب وبقي الثالث فعايدلهما وقد ابقى المطلقة العامّة هي التي
بين فيها حكم بين طرفيها امّا بالامكان او دوام الا دوام موجبة
عمّ الاربعة ليس كذلك فالقياس حينئذ بين فيها حكم امّا بالامكان
مشتملة على حكم وحصل بالضرورة لانها ما لم تكن مشتملة على حكم حتى
الاقسام لا تكون قابل المطلقة من حيث الاعتبار وان نظر فيها
من حيث العموم قوله واما ان يكون قد كون بين فيها حتى

لم يحصل الا بالقوة بى الامر الممكنة
من حيث هي ممكنة وما ذكر النسخ وهنا

من ذلك امّا ضرورة وامّا دوام من غير ضرورة وامّا وجود من غير دوام
ضرورة هذه هي الاسماء التي يمكن ان تقيد بها القضيّة التي بين
فيها حكم والمطلقة العامّة امّا بتنا وطا هي عامّ من حيث العموم وطلق
الامكان معها لانه بنا في ما بين الحكم فيها حاصلا بالفعل فتوفي بالطلاق
من حيث العموم والاحتياج فيها والضرورة لعين من الدوام لا الاوّل
وانّما ذات الضرورة ما حصل لا يمكن ان من المحتمل ان يدوم حتى انها
من غير ضرورة فلذلك لما ذكر الضرورة ذكر بعدها الدوام وبيّنه بالدوام
لما يكن الضرورة ويبقى الحال عنها بالوجود فانه لا يبقى بعدها الا الوجود
فقط والعبرة حاصرة لان الحاصل امّا ضرورة او غير ضروري في
الضروري امّا دائم او غير دائم قوله والضرورة قد تكون على الاوّل
كقولنا الله عالم الخ وقد يكون حملية بشرط ما الشرط امّا ما دام الذات
مثل قولنا الانسان بالضرورة جسم ناطق دلّنا على ان ليس شيء من انسان
بناطق جسما ما فيما فان هذا كاذب على كل شخص انسان بل معنى انسان ما دام
الذات انسانا فهو جسم ناطق وكذلك الحال في كل سلب بهذا الحال
واما دام كذا الموضوع موصوفا بما وضع معه مثل قولنا كل متحرك
فالبيّن منه على الاطلاق لكلما دام موجودا الذات بل ما دام ذلك المتحرك
متحركا فرق بين هذا وبين الشرط الاوّل لان الاوّل وضع فيه الذات
وهذا الاسناد وهنا وضع فيه الذات بصفة تطبق الذات وهو المتحرك فانه
المتحرك له ذات وجوهر بهذه الصفة متحرك وغير متحرك وليس الانسان

كذلك او شرط محمول او وقت سيان كالكسوف او عدد معين كالاستقبال
لما نوع من بيان الاطلاق وما يقابله شرح ذلك بان اقسام القضية منحصرة
الى مطلقة ومشروطة والمطلقة هي التي يكون الحكم فيها غير مقيد بشرط
من هذا الشيء بشرط ما اذا قيد القضية بالدوام بكونه من لوازمها كما
قسم المشروطة الى ما يكون الحكم فيها مشروطا اما بدوام الوصف
او بدوام موضوعه الذي وصف بذلك ما بدوام كون المحمول محمولا
الذاته هي المشروطة بما يتعلق بالقضية والمطلق وقت معين واما
حين وقت جزء معين وهذان مشروطان لا يخرج عن القضية بكلا
طرفيها اما داخل في القضية واما خارج عنها والداخل اما ان يكون
موضوعا واما ان يكون محمولا والخارج عنها اما ان يكون متعلقا
بهما والمتعلق بالمحمول اما جزء لا تام وصف وليس له ذات بائن فان
الموضوع والخارج اما ان يجب وقت عينه او لا يعينه فجميع اقسام المشروطة
بثلثة واجرة مطلقة وحسنة مشروطة واعتبار هذه الاحتمالات جائي
الايجاب والسلب واحد فيختلف الا شرط المحمول فانك اذا قلت
زيد ليس بكاتب ما دام متحركا بالارادة صح وان قلت ما دام ليس
بكاتب وحينئذ صيرت السالبة جزء ابن المحمول امكان القضية من
لا سالبة والفاظ الكتاب ظاهرة والموضوع قد يعرى عن الوصف كالا
شارة وقد يقارنه كالمتحرك والمحمول الذي يجعل بشرط الوصف مرة
يعتبر ان يكون مقيدا ايضا ما دام الذات موجودة ولا يلزم ان لا يكون

ضرورية او عرفية او لا ولا داخل هنا المشروطة بحسب الذات فلا تغفل
واذا اراد هنا بالمشروطة الموصوف مطلقا يشمل الضرورية بشرط الذات
وان قصد بها ضرورية الدائمة اختص بالهيئة الثانية وحدها وعلى الاول
هي بالمشروطة بحسب الوصف فقط فتأمل فانه يكون بالضرورية حين
حال كونه حيا هي ضرورية سائرة عن الوجود لاجله وسائر القضية
سابقة عليه الوجود موجبة اياه واسم الضرورية يقع عليها بالنظر
الى الغالب واعتبار هذه الضرورة ان حكم ان القضية غاية تحت
الضرورات مع كونها بعدية فولسه والضرورة بالنسبة الاتية
وان كانت لا اعتبار بها الضرورة المطلقة التي لا يلتفت بها فان
قلت شركان ايصلة معنى اشتراك الاخص والاتم اما اشتراك احدهما
فحسب اتم اذ الشرط والمشروطة ان لا يكون للذات وجود ما ما ومنا
جنبه هو المراد فهو لم يقع عليه ضرورية الضرورة بالشرط الاتي اي
بشرط وجود الذات يقع عليها يكون للذات وجود ما ما وعليها لا يكون
للذات وجود ما ما والا فما معنى الضرورة المطلقة في الدائمة
وان كان ضروريا له بالاعتبار فان المشروطة بان شرط كان يقع
المطلقة بالاعتبار وما تباينا وبان لان الحكم فيها حصل لذات
ما ما دام الذات متصفا بالوصف الذي له والاعتبار جميعا المشروطة
بالشرط الاتي ان فرض بعد بلا دوام الذات بل تركت كما هي سابقة
ليعتبرها وحينئذ المطلقة تحتهما شركان معنى اشتراك الاخص

والضرورة بشرط المحمول لا يحكم عليها
فتفطن بفطنة ايدك فانك اذا

ما اعم وذلك المعنى هو ثبوت الحكم لجميع افراد ان وجد الآن فانه
هذا المطلقة التي يتم والقاء الاعم هو الشرط المذكورة المحمولة لدوام
الذات فلا يلزم ما ان قدمت بلا دوام الذات كانت هي المطلقة
بلس كان دستفي ذلك حيث ما اتم بينها اشتراك الاخص من حيث تم
ما المعنى المشترك هنا الذي هو ما تم بينها هو الشرط المحمولة لدوام
الذات فلا يلزم ما يتا كحمد ذلك اذا الشرط المشروطة ان يكون
للذات وجود ما بالفعل على التقدير في جميع ما ليس كان هذا المعنى
الذي بحسب الذات مطلقا هو المراد من قولهم قضية مقدرة وهي التي
يقابل الامكان الذات ويوجد في بعض النسخ بدلا من الشرط هذا
الشرط هو المشروطة وهذا هو الظاهر بحسب تقدير ذلك
بيانا بان الاعم الذي يقدر هنا الاخص فائدة والاخصار فائدة اخرى
قوله واما تسميته ما فيه شرط الضرورة والذي هو فيه ضرورية
فهذا اصطلاح المطلق الخاص الضروري سمي الاعتبار الاول
من الضرورية بان وهي المشروطة بشرط وصفها الموضوع على الوجه الذي
لا يستحق الضرورة الذاتي وبشرط المحمول وبشرط الوقت المخصوص
الوقت هذا الحين متوسع الذاتي هنا الضروري اعم المطلق
الضروري وظاهر ان هذه الضرورية لا يشمل الدوام المطلق لان
يكون بحسب الذات بكون ذلك الدوام شاملا للضروري
فالمطلق العام الضروري ما فيه اتباع ضرورة من غير دوام بالذات دائم

هذه ضرورية وهذا المطلق اخص من المطلق العام بالضروري الذاتي
لان سبب هذه مطلقة كونه تعدد ذكر في التقسيم الاول الشيء اما ان
مطلقة او ضرورية او ممكنة وهذه القضية قد يكون على احد هذين
الوجهين اذ يقال القضية اما مطلقة واما موجهة اما ضرورية او
ممكنة وعلى هذا يكون المطلقة هي العامة والذاتي اذ يقال القضية اما
يكون الحكم فيها بالفعل او بالقوة وهي الامكان وما بالفعل يكون اما
بالضرورة او بالوجوب الحالي عنها ويكون المطلقة بحسب هذه القسمة
الوجوبية من غير ضرورة فاشتراك المطلقتين في التقسيم الاول كانت شاملة
لكل واحد من الاعتبارين فلاجل هذين الاعتبارين اختلفا صحا
العلم الاول بهذه القضية المطلقة فاوجب طائفة منا وسطين ومن
بعضها حملوها على العامة الشاملة للضرورية والامكنة الاول وهي
من بنى حملوها على الخاصة الخالية عنها قوله واما الذاتي
هو الذي هو فيه شرط فيكون ان يتعين الشخص من الاشخاص الجاري عليه
الوصف ما دام موجودا او في جميع تلك الشخص كما ان قد يصدق
ان بعض الناس اعمى الشرع ما دام موجودا الذات وان كان ليس بعمى
الجهود بين المطلقين لا يغرن بين الضروري والذاتي لان كل
كان ضروريا فان سلامة ذلك الشيء هو ان اتفق وهو ان يكون
ان يوجد وقد بينا ان كل ضروري ما دام ذاتيا فالضروري والدوام بالذات

والكليان ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه والاول ان
الذي يمنع ان يكون بسرة ابيض البشرة من خبز صندرة والدليل على
عدم التصور وغيره والعلوم انما يحصل عن الكليات دون الجزئيات
فلذلك لم يصر قولنا جزئيا اضافة الى الفرق والشيخ عدد في منطقه
والمحاكاة يتعلق بالمنطق فالمنطقي من حيث هو منطقي يلزمه اعتبار كل
واحد منهما من حيث سماهما المختلفان حواه ساديا ذو منطق تمام

اي كل مسادي قوله ومن ظن ان لا وجود للكليات حمار مزيد
فقد لخطأ فاحش جدا نحن لا نجد في الكليات ما يلزمنه كل يحتج به اذا كان
طالما الخاص كبيرا يجب ان يكون ثم منا ما هو منا الكلي كالبياض في
الثوب وبياض في الجسم وكالكون اذ قلنا الكون جزء من السكون
انما هو من الموجود المشخص ما يعرض نحو اما قولنا الحكم
الانتقاء الخاص عن الضرورة لا يكون كليا كما ان كل حكم كلي ليس
بضروري بين الضروري الذاتي غير مطلق ضرورية اذا كان الخصم
عليهم بالوقتين فانها ليست بضرورية الا في وقت ما قوله
وانما الغضاضة التي بها مندفعة بشرط غير الذات فقد يحصل اسم الكلية
وقد يبقى باسم الجوهر كما حصل في الطاير وان كان لا انتاج ولا
شيء له هذه هي الاقسام الاربعة المذكورة وهما المركب الذاتية
غير المتعددة معا وقد ذكرنا ما هما بالوجه لان اشتمل على جهة
من جهة متعددة فالمطلق الخاص اذا اشتمل على الذاتية غير المتعددة

تكون امتنعا انما لا تقبل بها ويجوز ان لا تقبل من هذا الاعتبار
اشارة الى حد الامكان الامكان انما ان يعني به ما يلزم من فرضه
العدم وهذا لا يشمل على ما هو موضوع له او نوع الامكان وهذا لك
لما ليس بممكن ممتنع والواجب محمول على هذا الامكان وانما ان يعني
لما يلزم من فرضه العدم او الوجود جميعا على ما هو موضوع
الشق الخامس حتى يكون هذا النحو سدس في الامكان الاول ان يعني
جميعا حتى يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان لا يكون اي غير ممتنع ان يكون
وغير ممتنع ان لا يكون فكان الامكان بالمعنى الاول يصدق ذاتا
حيث صحت الخاص باسم الامكان بضاد الواجب لا يطلق عليه
الاخير يجب اما ممكنة وانما واجبة وانما ممتنعة وكانت يجب المعنى
الاول انما ممكنة وانما ممتنعة فيكون غير الحكم يجب هذا المعنى
اي الثاني الخاص بمعنى غير ما ليس بضروري فيكون الواجب ليس بممكن
هذا المعنى له الامكان وضع او لا بازاء سلب الاستلزام فالحكم
بذلك المعنى يكون ما قاطع الواجب وعلى ما ليس بواجب لا يمتنع
ولا يقع على الممتنع الذي يقابله وذلك اذا اعتبرناه لواجب
الايجاب فيلزم اذا اعتبرنا جانب السلب ان يقع اسم على الممتنع وعلى
ما ليس بواجب ولا ممتنع وعلى غير الواجب فيصير حينئذ الامكان
خلافا لكل احد من مذهبي الجانبين وما لازم وهو غير على ما ليس
لا ممتنع وما ليس جميعا نقل اسمه اليه فكان الاول امكانا عاما والثاني

تسموا الماهية وانما هو خاصا اذ خاصا منسوبا الى الخاصة وكذا
هذا الامكان مفاد اذ ليس فرد من حيثما فالامكان نفسه ليس هو نفس
سلب الضرورة بل معنى يلازمه وذلك لقيام معقوليتهما وانما الامر
على الشيخ بانه قال الامكان الاعم انه ما يلازم سلب ضرورة الوجود
الامتناع وان كان الواجب ان يقول ما يلازم سلب ضرورة احد
الجانبين فليس يعنيه وذلك لانه عنى بالمعنى الذي وضع الامكان
بازائه اولا الا المعنى الذي يقع الممكن عليه وجميع نصاريفه وقد ذلك
الوضع وانهم الامكان معنى من شانه ان يدخل اما على الايجاب او
على السلب فمنشاه من حيث هو معرفة ما يلازمه سلب الامتناع دون
ذلك المعنى ان دخل على الايجاب صار الممكن ان يكون فيه منتفيا
وهو طبيعة سلب الضرورة وان دخل على السلب صار الممكن ان لا
يكون فيه منتفيا وهو طبيعة سلب ضرورة الايجاب فيكون ملازما لسلب ضرورة
احدهما بحسب ما يخصه اذ ليس سلب الايجاب والسلب واما هو
الانتفاء فاذا سلب الامتناع فقط قوله وهذا الممكن
هذا الموجود الذي لا دوام ضرورة لوجوده وان كانت له ضرورة
لما دام وقت ما كالكسوف لزيد فان الامكان الخاص لما كان بازاء
سلب الضرورة الذاتية من الجانبين كان ما تحقق على سائر الضرورات ان
المشروطة قوله وقد يجاء الممكن ويفهم منه معنى ثالث
وكلا المعنيين من الوجوه المذكورة وهو ان يكون الحكم غير مقيد

البتة ولا وقت كالكسوف ولا اوصاف كالتغير المتحرك بل يكون مثل الكاتب
للانسان هذا معنى ثالث بالامكان وانما كثرت وجوه استعماله لكثرة
وجوه استعمال ما يقابل هذه الضرورة هذا الامكان ما يقابل جميع
الضرورات والوقتية والوصفية وهو الحق من هذا الاسم من المذكورات
قيل الامكان الاعم هذا المعنى اقرب الى الخاص الوسط بين طرفي الايجاب
والسلب وقد مثل به الكاتب للانسان لان القضية الانسانية
متساوية النسبة الى وجود الكتابة له اوله ووجودها مقترنة بشرط
المحمول وان كانت مقارنة الامكان بالاعتبار دون ما يشاركه فالمراد
بكونها يوصف بتلك الضرورة من حيث الوجود ويوصف بالامكان
من حيث الماهية لكن الوجود وانتفاء الكتابة لهما حق من الوجهين
وهو الحق من الوجهين لان الاحق والاهم هما اللذان يدور
واجب ويختلفان بان احدهما اقل تناولا من الآخر فاذا ادار الاحد
على الحق لم يدر عليه الآخر باشتراك الفريقين فلا يقال له انه احق
من الآخر الا بالمجاز وذلك كما يشتمل احد الوطنين ثلاثة
فلا يقال ان الاسود يقع عليه وعلى صنفيه بالخصوص والعموم والممكن
هنا يقع على المعاني المذكورة بل على الاخير لجميع المعاني بالاشتراك
فلذلك فالكاتب احق قوله فيكون حينئذ الاعتبار ان
واجب ومتسع وجوده ضرورة لما دام ثم لا ضرورة له البتة
يقتضي ان يقال الاعتبار ان حتمه لان ماله ضرورة ما دام ثابت

الثاني وانما يثبت لاجتماع الامكان الاستقبالي الذي هو احد الامكانين بخصوصه الامكان مطلقا فضلا عما فوقه وذلك لانه ينافي العدم الذي تعلم اذا اطلقت خلفا وقد احاط بكيف ينافي الامكان الذي هو اعم من الوجوب اليه وانما لم يدخل عنه لامكان الاول وهو ليس بصدد عليه لان الكلام انما هو في وجوب الذاتي فلا فائدة ان يجعل الامكان عليه ان كان صادقا عليه ويدخل وان اعتبر يدخل مع غيره تحت اسم الامكان لعدم راجحية ذلك لا لقصد من ذا وجه وكما الغاية الثانية فلان الذاتي والامكان وان تقابلا بحسب الاعتبار فلا يمنعان يجب ان يتواردا على المادة فالوجوب الذاتي مع الامكان الاول هو الوجوب بالغير مع الكثير الآن ويحمل عليه بهذه الرواية قوله والموجود حال ايجاد العدم وان الحال سيأتي سقطه عن الاول قوله واعلم ان الدائمة فيما الضرورة في فان الكتابة قد يسلب عن شخص ما دائما في حال وجوده فضلا عن حال عدمه وليس ذلك السلب بضروري وهذا اضعف مما تقدم مما لم يرتض سلبي وكان الوجه قبل ما لا يجري الغايات في هذا ظاهر قوله واعلم ان الثالثة الضرورية غير ما بعد الضرورية والثالثة الامكان والثالثة الوجودية التي بلا دوام غير ما بعد الوجود بلا دوام فضلا عن الاشياء وتفاصيل معنويات الممكن قد يحل لها القطن فكذا بينهما الغلط في القضية الموجهة يحتاج بما يجب وضع الجهة عوضا عن الرابطة لاختلافهما ان سبقها كان موضع

السلب ايضا ما يقابلها لا ما يقتضي رفعها فالسلب والجهة اذا قارنا لم يحل اما ان يكون الجهة مقدمة على السلب كما في الضرورة ليس دائما ان يكون دائما عنه كما في قولنا ليس بالضرورة دائما فقد يقتضي ان يكون القضية دائمة وانما ليست بدائمة بل تلك الجهة فالدائمة الضرورية هي التي يلازم المتبوعة والضرورة ان سلبت ضرورة سلبيته فهي تلازم الممكنة العامة السلبية وان سلبت ضرورة سلبيته فهي تلازم الممكنة العامة الايجابية وان سلبتهما معا فهي تلازم الممكنة الخاصة والممكنة ان كانت عامة اشتركت مع الممكنة الخاصة والمتبوعة وان كانت خاصة كانت مع جهتها ملازمة ستركة كما يجوز كون وسائر الامكان فان سلبت العام فهي التي يلازم الضرورة المقابلة للممكن بذلك الامكان وان سلبت الخاص فهي يلازم ما يتردد بين ضرورة الطرفين والثالثة الوجودية التي بلا دوام ملازمة مشتركة في جهتها وثالثة الوجود بلا دوام فهي التي يلازم ما يتردد بين دوام الطرفين واما ان كان الوجود بلا ضرورة فالثالثة الضرورية لا يلازم ترجيحا بل يتعادل دوام الطرفين الخالي عن الضرورة وثالثة الوجود الدائم يلازم ما يتردد بين ضرورة الايجاب ودوام السلب وثالثة الاجود السلب يلازم ما يتردد بين ضرورة السلب ودوام الايجاب اشارة

المحقق الكلية الموجبة المحصورة اعلم انا اذا قلنا كل ج ب فلنا
معنى به ان كلية ج ب او الجسم الكلي هو ب بل معنى به ان كل واحد مما
يوصف بج كان موصوفا بجزء الغرض الذي هو اون او وجوه المحاذي
وكان موصوفا بذلك دائما او غالبا على اختلاف بين المحققين
من الخوض بايقع من احزائها وهو يتم الدائما على ما حقق بالموضع والدائما
على ما حقق بالمحمود وقد كان الشيخ في المنهم الاول بنية احكام البيان
وارشاد اياه والتبيان بنا الا معنى بقولنا كل ج كلية ج وهو الجسم
الكل اي الكلي المطلق فان الكلية هي العموم وكما العقول ما ان المدرك
الكلي الطبيعي كلية قد يكون موضوعا وقد لا وقد يكون
جزءا من الموضوع وذلك في المحصورتين وقد لا فان من
سمع لا جسم شخصي شخصي كما في قولنا هذا الانسان كان موضوعا
لمحصورة وان اخذ مع لا جسم بمعنى عمومه وهو قولنا على الكثرة فلا يخفى
ان ينظر الى تلك الطبيعة من حيث يقع على الكثرة او ينظر الى الكثرة
من حيث تلك الطبيعة معقولة عليها فالاول هو الكلي المطلق والثاني
ان كان حاصل الجميع ناجيا معقولة عليها اي يكون المراد كل فرد فرد واحدا
بعد واحد فهو كلي موجبا او لا جزئيا سالبا او كان حاصل الجميع
الشائع منهم من الكلية معنى الكل فاندفع الفرق بين الكلي الكلي قيل
من ان الكل يعم بالاجزاء فيه محمولا عليها والكلي معهم الجزئيات
محمولا عليها وان الاجزاء محصورة والجزئيات غير فافهم ذلك فانه

مذكورة في مواضعهم واوقد الفرق بين الكل والكلي واحد بان الاول لا يكون في
اقل من عشرة والثاني عشرة فلفظ من لا هذا المثال لا يفيد التعميم في
كل واحد من تلك العشرة بعيد التبادر هذا المثال لا يشمل على الطبيعة
اعتبار الا بهم وذلك لان الصحيح ان غالب مثاله ان كل واحد من اثنين
شخص واحد وليس كل اثنين شخصا واحدا وانما الاحكام الايجابية قد تكون
ان شيئا كل ج كل ب بمقالة ما وهو صفة كما هو طبيعة ج حتى كان
المحمول من ذلك الان لفظ كل لا يصلح ان يفيد ما حذاك وانما ان يفيد
ج كل واحد مما يوصف ج بالفعل لا بالقوة وخالف الحكيم في هذا الاصل
الفارابي ذلك فانه ذهب الى ان المراد بها كلما يصح ان يوصف ج كان
موصوفا بالفعل او لم يكن الا بالقوة وهو مخالف لا عرف والتحقيق ذلك الذي
الذي يصح ان يكون ايانا كان ملحوظا وبغالب له انه ان وقتا ما
صح ان يوصف ج بالفعل على واحد من المعروض الذي هو الموضوع
ولا يشترط في الصحيح ان يحد بما فانا نحكم على كل واحد من الصنفين احكاما
ايجابية وخالف جماعة من المنطقيين في ذلك وهم الذين يوضع
بعض الخارج نقطا على ما سيأتي ذكره ورابعها انا نعني بالموضوعات
ثم سواء وصف بها او عدم اي عدم ايهم بها وهذا الاطلاق الذي
بنا على الدوام والاستمرار وهو جزء وصف الموضوع بالمدة التي
التي اشرنا اليها اذ صار الصحيح قدرة الاحكام للموضوع ما دامت الاحكام
بالمحمولات منها ما اختلف المرجحان بحسبه قوله هذا الذي

موصوف بانه ثابت من غير زيادة انه موصوف به فانه ثابت كذا او ساكن
كذا او دائما فان جميع هذا الحق من كونه موصوفا به مطلقا اقول المفهوم
من قولنا كل ثابت من غير زيادة يحتمل هذين المعنيين وهذا المفهوم
يسمى حملا فاما مع حضوره فيشير الى مفهوم الاطلاق العام وهو
الكلي وهو ظاهر قوله فان ذاته ما هو فقد حققناه وبقيد
على مقابل المتوجه والاطلاق بحسب الاعتبار قوله وبذلك
يمثل ان نعتقد بالفعلية كل ثابت حتى كهذا كاتبا قلنا كل واحد منها
بوصف ثابتا او غير دائم وهذا احد الوضوح وكذا هذا الشرط
يخالف شرط الفعلية تنبيها على الفرق بين الجهتين التي بوصف
بالنسبة الى الذات وبين الجهة المحمولة بالبينة الموضوح قوله
فانه ما دام موجودا لذات موصوف بالفعلية هذا بيان لجعل الغيبة
قوله وان لم يكن مثلا دائم فيخالف شرطه انه بالفعلية ما دام
موصوفا بانه ثابت احترز بذلك عن ان الحكم الفعلي قد يكون
بحسب ما ان الموضوح كما يجب وصفه فانا اذا قلنا الكاتب بالفعلية
انسان كائن عينا ما دام موجود الذات انسان حال كونه كاتبا فانها
كونه غير كاتب قوله وبذلك ان نعتقد كل ثابت دائما حتى كهذا كاتبا قلنا
كل واحد واحد من هذا البيان الذهني كذا وهو ذات ما ما دام
موجود الذات من غير ضرورة واما ان نجعل بعيدا فهذا المحمل المركب
ذو كل حال او كهذا دائم الكذب اي انه هل يمكن ان كون ثابتا غير ساكن

دائما وكل واحد او مسلوبا دائما عن كل واحد او لا يمكن هذا بل يجب ان
لما ليس بضروري ذهنا بل يمكن ان يعقل لا محالة وبين بعض المحالة فاعلم ان
المطلق ان يتعرض فيه لشيء من قيود بيان ان الدائم غير الضروري وهو ظاهر
وفيه تعريض بان الدوام في الكليات لا يفارق الضرورة هو قوله وليس
شرط الفعلية فان ينظر فيها المطلق ان يكون ضاحكا فقد يطرد فيها
بحمل الاكثر فيها ربما ان المطلق اذا طلب فحوى الكلام وقرينة الحال
المادة اي في الصادق والكاذب فحسب فلا اصدق نابع لاكثرية الوجود
فلا الكاذب ضائع قوله وبذلك ان نعتقد كل واحد دائما غالبا على
المذكور وانه يقال له ثابت لما دام موجود الذات بالبينة كالكاتب
او بغير بينة كالمتنفس للانسان او لما لا كون معقولا له ثابت وهو ظاهر
على قولنا كل محترق ينعدم هذه اصناف الوجودية ما لبيان الذي
هو بيان لما المراد بوضوح وقوله لما لا كونه معقولا له ثابت وهو ظاهر الا بقية
الدائم كون الحكم فيه دائما ما دام الموضوح موصوفا لما فتح معه وبين
دائم ما دام الذات وفرق بين المقيد بحسب الوصف وبين الدائم
الوصفي وقد اضاف ان تاريخ سمي لا فتراقها والثاني عرفي سمي اتصالا
مبتدأ للفعلية والدوام بحسب الذات عاما وغير المتناول لهما خاصا
وفي بعض الحكام بحسب تفصيل الفعلية والدوام الثابتين ثقيل
ذلك كلام لا يمكن ايراده هنا والشرح لا يغير الفرق بينهما فاكرر الوا
بيح وذريك الشروط بالمحمل هنا لان الموصوف بت وثابت بعينه او بعين

مسلوب عن آحاد الموضوع باسرها لفظيا متعددا بالاول يقتضي تعلق
فرورة السلب بكل واحد بقرين بالبعض يقتضي صفة السلب الكلي
بالقوة لاجل الحكم على الكل واحد بقرين يقتضي الحكم الكلي والثاني يقتضي
تعلق فرورة السلب بالكل بالبعض يتعلق بكل واحد بقرين فعلما بالبعض
لاستحالة الحكم الكلي على آحاد واحد بقرين والمراد ان الاسرتادي
دلالة تتمامل جميع المواضع لولا مخالفة القرين ذو الصفة المذكورة والفاصل
الشايع قال الشالث المطلق بعدم الدقايم فخذ وا بالموجب هذا القرين
اقتاطهرة المطلقة دلم يظهر ذا الخصوصية اذا المتعدد لا يحمل الا مع
اقول لو كان كذلك لكانت الممكنة كالمطلقة اذ حي معقول لا مع القيام
وليت كذلك بل هي طحنة بالقرينة فظهر ان الفارق هو القرينة

وجد في بعض النسخ عما زيادة وهي فصل آخر هو هذا

علم من اضع خلاف دفاق بين اعتبار الجهة والحمل اعلم ان اطلاق
الجهة بقادق اطلاق الجزء المعنى وفي القرشي فانه قد يصدق احدهما
دون الآخر مثلا اذا كان وقت يعين انه لا يكون هذا انسان الا متحركا
فيه كل انسان اين بحكم الجهة دون حكم الجزء وذلك كما كان الجهة
ابدية فانه اذا فرض وقت ما لا يكون فيه انسان لا يكون قولنا الانسان
او عينه من الحيوان لا محالة مطلقا صادقا حينئذ بالاطلاق ان كل انسان
او شيء آخر بالاطلاق للجهة وقيل كان بالامكان الخاص كما كل انسان
بالامكان الخاص بل هما الوان للجهة لا يكون بالضرورة كذلك قولنا الانسان

مكتب قوله يصدق هذا الامكان
اذا قرن بالجزء لعله يريد حج

بين الحيوان بالقوة انسان صادق فيجب اطلاق الجهة ان كان حيوان
انسان بالقوة بالامكان والمرجح بالامكان اذا جعل للجهة مركب
والحق الفصل ان هذه الزيادة كانت ملحقة بالاصل بعطف التفسير
او علم المراد من هذا الفصل باعتبار الجهة هو ان يجعل الموضوع
كلما هو شيء بالفعل ما دام الحال او الماهي على استعمال المذهب التحقيق
المذكور والمذهب المتابع منه كما مر من اعتبار الحال ان يجعل الموضوع
اعم من ذلك وهو كلما هو شيء بالوجود او عند العقل على ما يقتضيه
التحقيق وذلك ان بين المذهبين اختلافا ظاهرا في المعنى والاسم
اما في الكلام والقرائن فقد يتفقان وقد يختلفان واما مواضع الاختلاف
فكما في بعض الاحكام الجزئية من المحصورات واما مواضع الاختلاف فقد
اورده بيانا في هذا الفصل الاول وهو ان قولنا وقت ما بوجود
هذا انسان اعم كل انسان بعض مطلقا مصدق بالاعتبار الاول لان
انسان موجود في ذلك الحال بعض لا يصدق بالاعتبار الثاني لان بعض
الموجود في العقل اذا لم يوجد في نفس الامر ليس بعض ما هو كذا
الحكم في المثال الثاني وهو قولنا كل لون بياض الا ان مادة المثال
ممكنة ومادة هذا المثال ضرورية فان سلب الاعم عن الاخص ممكن
وسلب الاخص عن الاعم لا لان كان كذلك ضروري ولذلك جعل ذلك
مثالا لاختلاف دلالة الكلي المكني بالاعتبار من غاية قرار الوقت القرين
بصدق قولنا يمكن ان يكون كلما هو لون بياضا اي في ذلك الوقت من الشدة

ولا يصدق قولنا بالامكان العام كلما حرمت ذاته العقل جوازا في الزمن
الماضي كان استاده ممتنع ان يكون بالفعل في الزمان الثاني وهو قولنا كل جسم
انسان كالمثال الثاني بينه وبانا الفتردية فيكون امرا بين بين هذين
المثالين لا تردية ذلك الوقت صدق قولنا كل جسم انسان موجود في الحال
فحاصلها ان بالفتردية من حيث الحال فان الجسم انسان موجود هذا الوقت
يكون ذا كل الامكان انسانا ولا يصدق قولنا كل جسم انسان بحسب الزمن
الماضي بالامكنة فظاهر ان الذاتي الحاصل الفرق المذكور بين الجميع
وبينه واظن ان هذا الفصل ايضا حاصل في الاكثر من قولنا بالذات
لم يورده الفاضل الشارح ومرجع الى الكتاب اشارة الى جواز
من ذلك الجانب وانت تعرف حال الخربين من الكلتين وتعلم احدهما
ظاهر قوله نقول بعض ج ب يصدق دائما كان ذلك البعض موضوعا
ب و دفعا للايراد وكذلك نقول ان كل بعض اذا كان هذه الصفة صدق
ذلك كل بعض واذا صدق الايجاب كل بعض صدق كل واحد من هذا
يعلم ان ليس من شرط الايجاب المطلق عموم كل واحد كل بعض ب
اذ يتم المدعى الايجاب حتى ان الحكم الكلي بمعنى المقارنة يجب ان يوجد
مناسبة ذلك بان الحكم على البعض لا يوهم ذلك بالامكان العام
مناسبة هذا الباب فاذن اذا كان الحكم على كل بعض يجب ان يكون
عليه مفتقر للدوام المذكور ويكون مع ذلك كليا فالشرط ان يكون الحكم
كليا هو عموم العلة لا حصول الا وقات قوله كذلك وجانب السلب

هذا ما وجدته في بعض النسخ المصححة

واعلم انه ليس اذا صدق بعض ج ب بالفتردية يجب ان يمنع ذلك صدق
قولنا بعض ج ب بالاطلاق العام بالفتردية بل قد يصدق بالامكان لا بالعكس
فانك تقول بعض الاجسام بالفتردية محترق اي ما دامت ذات ذلك
البعض موجودا بعضها محترق بوجوه عديدة بعضها بالامكان
صدق قولك زيد حساس ما دام حيا لا مطلقا والعالم والتدبر فان من غلب عليه
ما يقتضيه العرف ربما ظن ان ذلك الاعتبار ليس بصحيح والدليل على
ما ذكره والايجاب بينه وبين قولنا اشارة الى ما تقدم
الجهة انكم ان قولنا بالفتردية يكون قوة قولنا لا يمكن ان لا يكون
كذا في العالم الذي هو قوة قولنا ممتنع ان لا يكون فقولنا بالفتردية
لا يكون قوة قولنا ليس يمكن ان يكون بالامكان العام الذي هو قوة
قولنا ممتنع ان يكون وهذا بين بنفسه فلا يكون كل واحد منهما
مقام البعض فرأينا الممكن الخاص لما لا يتحقق فانتهى الامر الى ان مسألتنا
لها من باب الفتردية بل لها قدر من دقائق الجهة اعلم ان هذا
اذ ليس يجب ان يكون كل لازم مسلما فان قولنا بالفتردية يكون بان
انه ممكن انه يكون بالامكان العام ولا يمكن عليه فانه ليس فيما كان يمكن
ان يكون ممتنعا ان يكون بالفتردية يكون بل ربما كان يمكن انه لا يكون
وقولنا بالفتردية لا يكون بل انه ممكن ان لا يكون بالامكان العام
بين هذين بالتكاذب ويبين ذلك فما علم ان قولنا ممكن ان يكون بالامكان العام
بالاخص او بالعموم ممكن ان لا يكون من بابه وما امكن بخصوصه

هذا ما وجدته في بعض النسخ المصححة

ان يكون ٥٠

فلا مقرنة ما نيابه بل انما هو محمر به مثل ممكن العالم ه ممكن ان لا يكون
العالم وليس بواجب ان يجهد وليس بواجب ان لا يكون وليس بممتنع ان يكون
وليس بممتنع ان لا يكون وهذا الجزء ليس بضد بل ان يكون وان لا يكون
الموجبان بخلافهما يكاد ومفرد بخلافهما بل مغايرتهما بين غيرهما كما بين ان لا يكون
طبقان ثم الموجب والامكان الخاص طبقان تحت هذين الطبقين

وتحت طبقة الموجب ما نقابله

بالضرورة يكون — ليس بالضرورة يكون
لا يمكن ان لا يكون — يمكن ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون — لا يمتنع ان لا يكون

طبقة الامتناع وما يقابله

بالضرورة لا يكون — ليس بالضرورة لا يكون
لا يمكن ان يكون — يمكن ان يكون
ممتنع ان يكون — لا يمتنع ان يكون

طبقة الامكان الخاص وما تقابله

يمكن ان يكون — لا يمكن ان يكون
يمكن ان لا يكون — لا يمكن ان لا يكون

والامكان ذو طبقتي الموجب والامتناع بالمعنى العام دون الباقيين بالمعنى
الخاص والصابط ان الواحدة كل طبقة يكذب نقيضه وكذلك الواحدة وما
وما يقابله كل طبقة يلزم كل واحدة من الطبقتين الاخيرتين من هذه الكيفية

١٤٩

الكل

الكتاب فيه تحقيق التشريح وهو كتاب النواة الذي يحيل به تمام هذه

ان الواجب ان كان ممكنا ان يكون والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فا
لواجب اذن ممكن ان لا يكون وان كان الواجب ممكن ان يكون
ليس بممكن ان يكون هذا ممتنع ان يكون فالواجب اذن ممتنع ان يكون ليس
المشكل الحاصل كله فانا الواجب ممكن بالمعنى العام ولا يلزم ذلك الممكن
ان يكون الممكن ان لا يكون وليس بممكن بالمعنى الخاص ولا يلزم من كون
بممكن بهذا المعنى ان يكون ممتنعا الا حتى ليس بممكن بهذا المعنى هذا ايراد
ربما اورد بسبب وهو كلام مع تنبيه على هذا الشك وقد توهم ان ياتم حله
بعيد وهن فيغلط وكلما صح لهم ذهب الى ان ليس بممكن او وضعه كذلك

يكون بالضرورة ليس هو بينا على ذلك ويتاد وان الغلط لا تهم فيه ذلك وا
ان ليس هو ما ليس بممكن بالمعنى الخاص ولا احفل انه بالضرورة ليس وقتا
كان بالضرورة ليس وكذلك قد يغلط كثيرا ويظنون انه اذا لم يكن
انه ليس بضرورة ان يكون فيه انه ممكن حتى يفكر الى ممكن ان لا يكون
وليس كذلك وقد علمت ذلك بما هنالك بيان النواة التي ذكرتها
استعطه فتم من المغلطتين وهو مغالطة بانتزاك الاسم وقد غلط
باسم الامر الممكن فان العالم والخاص تمام الاخص وتباين كثيرة
فقد ذلك بانقاح التشريح الى اصلاح الخلل فيه وبيان خطئهم بما قدمته كما ينبغي
ظاهر بختم الكلام وهذا النحو احسن الوجوه التي يحاصمت
وحوالتاه وهو ردد المغلطة العامة الضرورية المغلطة المذكورة

الا لازم التصوري هو الثانية الشاملة لها المشروطة بوضع الموضوع
على الوجه العام وهذا الوجه الخاص المشروطة بالمحمول والتي تجب بقيد
معين والتي يجب وقت جزء معين والدليل المحتمل للخرزة والدلالة
الالهية هذه تغير والمخلقة للفاعة اعني الوجودية باعتبار الاقدرة واعتبار
الالزام الحكمة العامة والخاصة والتي يحترز بها الاستحالة الملكية
بحسب الصور المصورة بحيث والممكن بحيث والمطلقة العرفية على العام
العام وعلى الوجه الخاص وتلوا ادبيح الخامس تناقض القضايا الخمس
الخامسة تناقض القضايا وعكسها الاستاذ الكلام كلي في التناقض
التناقض خواختلاف قضيتين بالايجاب والسلب على وجه يقتضي
لذاتها ان يكون احدهما بعينها او بغير عينها صادقة والاخرى كاذبة
حتى لا يخرج الصدق والكذب بهما وانما قيدنا بقيد الخاص عند جمهور القوم اختلاف القضيتين قد يكون لاختلاف
بهما وقد يكون لاختلاف والحكم بهما اما بالايجاب والسلب بالكلية
والجزئية واما بالجهة واما بشيء آخر من سائر الوجوه والاختلاف
الحقيقي بينهما هو الذي بالايجاب والسلب فان الصدق والاثبات مما
لذاتهما لا يجتمعان وكذا سائر الاختلاف فانه لذاتهما
لانهما اما ان يكون اختلافا فامن حيث لا يكون الحكم في احديهما اما عليا
يكون في الاخرى او بما يكون بينهما او على الوجه الذي يكون بينهما فلا
فلا اختلاف اصلا والاختلاف بالايجاب والسلب ايضا قد يقع على

لا يقتضي ارتفاع التصديق والتكذيب وقد يقع على وجه يقتضيه والاول
كما اذا قرن احد اجزاء هذا الاسم بما يسوءه فانهما لا يفترقان بهما بل يتصادقان
معا ويتكاذبان معا والثاني قد يقع على وجه يقتضيه الاختلاف
فيه والا فقد كان يقتضيه هذا ايضا ان هذا ليس بانسان فانهما انما افترقا
التصديق والتكذيب بشاهد الانسان والناطق بذاته لا لاختلاف
اختلافين والا فقد كان يقتضيه هذا ايضا ذاته هذا ليس بانسان فانهما افترقا بهذا الاختلاف
والسلب على وجه يقتضي لذاتها ان يكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة والصدق والكذب قد يتعاقبان كما في مادة الوجود والاتصال
وقد يتعاقبان كما في مادة الامكان والاستقبال فان الاتصال
في الماضي والحال قد يتعين طرف وقوعه وجودا كان احدهما والكاذبة
والكاذب بحسب المطابقة وقد يهما متعينين وان كان بالقياس الينا
لجهلنا به غير متعينين واما الاستقبالي فهي غير تعين احد طرفيه نظرا
كذلك لا لخبر الامر بالقياس الينا وجمهور القوم يخلونه كذلك في
الامر والتحقيق بانا لا نسلم الحادث انه اقترانها الا يجب بها وضع
وضعها وانتفاء تلك العلة الى علة اخرى يجب لذاتها كما تبين في العلل الكلية
فلا التعين من شرط التناقض ولا عدمه بل من شرطه الا يقتضي
كان ولذلك قال الشيخ بعينه او بغير عينه لما كان يقول حتى لا يخرج
الصدق والكذب بهما فانا نقول بقوله وان لم يتعين في عقل الكاتب
عند جمهور القوم الى آخر ما ذكروه من دلائلهم غير قولنا فانا نجد

يذكر هذا الاختلاف للاولى آخر
فانا نقص هذا اختلاف ضعيف

التقابل بالايجاب والسلب اما كان السالب بيّنا يسلب الموجب كما
اوجب فانه اذا اوجب شيئا وكان لا يصدق فان معنى انه لا يصدق
هو انه ليس كما اوجب وبالعكس اذا سلب شيئا فمعرفة صدق قضاياه
مخالفة الايجاب كاذب لكنه قد يتفق ان يتبع الاخران من ساعاة
الناقض لموجب الاخر او من ساعاة التقابل وساعاة المقابل ان تتفق
بكل واحدة من المقتضيتين ما تراعيه الاخرى حتى كما لم يتحقق
بكل واحدة منهما ما تحققت في الاخرى وعليها والاخرى حتى كما لم يتحقق
الموضوع وما يتبعهما والشرط والاضافة والجزء والكل والقوة والفعل
والمكان والزمان وغير ذلك مما عددناه في تحرير [illegible]
المذكورة هذا شأن الناقض الذي لذاته يقتضي اختلاف الصدق والكذب
وهي تقابل السلب والايجاب وحده في المخصوصتين مع شرط آخر في
المحصورتين وهو ان معنى القابل دائما ان الصدق والكذب يتعلقان
على الناقض ثم شرح لبيان شرائط التقابل بين القضايا الايجابية
سالبة واحدة دليل تام في كل واحدة من اخواتها حتى كما لم يتحقق
المقتضيتين محرزة بالتفصيل شرائط كثيرة منها الثمانية المذكورة
في بيان سبب الاختلاف الموضوع والمحمول او بينهما اعني المهملة الجزئية
وسبب الاختلاف الشرط الثانية المذكورة آخرا يعني الثالث والرابع
في الشرط في الاضافة في الجزء والكل وفي القوة ان يعتبر في المكان

قوله وغير ذلك قاعدة ذلك ثم ان التمام والجهة والاين اذا كانا
متباينين والاضافة بحسبها فان الاختلاف انما يكون بالجهتين فيختلف
بحسب من انتقال المرأة قال الفاضل الشارح ان هذه الثمانية ترجع الى
اتفاق الموضوع والمحمول فان الاختلاف انما يكون بالشرط كما في قولنا الانسان ضاحك
بالفعل اي مع التواطؤ وليس بضاحك اي لا مع التواطؤ وفي الجزء والكل كما في
قولنا الزنجي اسود اي بشرته وليس اسود اي ثوبه راجع الى الاول
والموضوع والاختلاف في الاضافة كما في قولنا ابن اخو زيد اي اخو ابي زيد
اي ليس اخا له والقوة والفعل كما في قولنا النطفة قاطع اي بالقوة وليس
بقاطع اي بالفعل وفي المكان كما في قولنا زيد جالس اي في الدار وليس
جالسا اي في السوق وفي الزمان كما في قولنا زيد موجود اي الآن وليس
بموجود اي فيما مضى والضمير راجع الى المحمول وقد اتفق ان وقع بحسب تعلق
بالمفردات وحينئذ يتعلق اما بالموضوع وحده او بالمحمول وحده كما ذكر
الا ان المفردات التي تختلف باختلاف هذه الامور يصلح لان
يصلح لان يحمل بتخصيص البعض احدهما دون الآخر مما لا يوجد له
يقع بحيث يتعلق بالحكم شيء من غير تخصص احد جزئيه مثلا
اذا قلنا الشمس تخسف القمر الذي اي ان لم يكن لها بد من
الاولا يجعفة ان كان لا بد لها من ان يكون عدم بعدة الهواجر من الشمس
هي الموضوع ولا من محل اجتماع الوقت الذي هو المحمول ان كان
خطأ ذهب الحكم بعضه فان قيل الشمس مع بعدة الهواجر هي

هذا التمس مع عدم البرودة او قبلها عجفنا الثوب مع البرودة حتى
مع عدمها حتى يصير الثوب جزاء من احدهما كان نقضاه بالجملة كان
غذاء الكل من الاسود مع الكاذ وكذا مع السواد فان هذين الطرفين
يتفقان في الاسود وحده ولذلك قلنا القطن ينبت في بلادنا
وليس معناه ان بلاد الترك لم يكن الكون تلك البلاد جزاء من
القطن بل لان المهيل بن مختلف الحكم بحسبهما والخاصل انا اعتبرنا
حدة الاسود من حيث يتعلق به الحكم فيما اعتبرناها من حيث نظرنا
باجزائه والمراد هنا اعتبار تعلقها بالحكم حتى كنا اعتبرناها
بسبب الاعتبار واجزاء القضية قوله فان لم يكن القضية محققة
احتج بان المادة تختلف القضيتان في الكلية والجزئية
كما اختلفتا في الكيف فوجد الايجاب والسلب والكلية الكلية
يقتضيان الصدق والكذب بل كل واحد منهما مثل الكليتين في مادة
الامكان مثل قولنا كل انسان كاتب وليس لواحد من الناس كاتب
او بصدقان معا مثل الجزئيتين في مادة الامكان ايضا مثل قولنا بعض الناس
كاتب بعض الناس ليس كاتب بل الناقضة المحصورتان انما تجتمعان بعد الشرائط
المذكورة بان يكون احد القضيتين كلية والاخرى جزئية مثل قولنا
الانسان كاتب وليس الانسان كاتب وحصول
الشرائط الثانية لا تنافي الاجتماع شرط آخر وهو الاختلاف في الكيف
وذلك لان المتفقتين منهما قد يصدقان معا كالجزئيتين في مادة

الامكان وقد يكذبان معا كالكليتين فيها ايضا فذلك الاختلاف
يمنع التوافق وان كان مقتضيا للصدق والكذب في مواد اقتضيا
الوجوب والامتناع لكنه لا يقتضي الامتناع لذاته وان كان ممتنعا
لجميع الموانع قوله ثم تلك الشرائط قد يعرج فيما ذكر الى
الشرائط المحققة هاهنا وبيانه ان باب الجهة مفتقر الى شرائط اخر
تزيد على ما ذكر البتة على المحققة قوله فلكل الموجبة الكلية
والسالبة الجزئية الصادقتان معا قولنا كل انسان حيوان ليس بعض
الناس بحيوان كل انسان كاتب ليس بعض الناس بكاتب كل انسان
ليس بعض الناس بحجر وجدنا احد القضيتين صادقة والاخرى كاذبة
واذا كان الصادق هو الواجب عينا في الاخريين وليكن الصادق
هي الكلية فيجب كذلك فقولنا ليس لا واحد من الناس بحجر
يعني الناس حيوان ليس لا واحد من الناس بحجر ليس لا واحد من الناس
بكاتب يعني الناس كاتب وجدنا الايتام حاصلا واعني بالصادق
والكاذب لمادة هو ما يتحقق المحمولان المتناقضان
في المواد الثلثة فاذن كل واحد منهما وكان الصادق هو الموجبة
في مادة الوجوب والسالبة في مادة الامتناع والجزئية في مادة
الامكان والكاذب ما يقابلها قوله والناس في
الباقية في مختلفات الكيفية والكمية جرينا العادة بان نوضع

بعض الناس تجر

كذا

(٨)

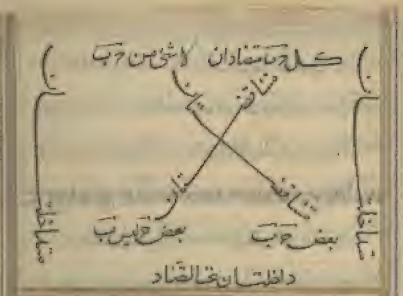

داخلتان تحت التضاد

فمختلفتا الكيفية متضادتا الكلية اذ كانتا كليتين موجبة وسالبة متضادتين بحيث اذا اجتمعتا على الكذب في مادة الصدق وهو مادة الامكان امكن ان كانتا جزئيتين موجبة وسالبة داخلتين تحت التضاد بحيث يمكن اجتماعهما على الصدق دون الكذب كما في تلك المادة بعينها وان كانتا مختلفتا الكيفية مختلفتا الكلية وهما الجزئيتان فهما المتداخلتان بحيث لا يمكن اجتماعهما على الكذب في مادة ما اصلا وان كانتا مختلفتا الكيفية متفقتا الكلية وهما الجزئيتان فهما المتقاطعتان بحيث يمكن اجتماعهما على الصدق والكذب في شئ من المواد اما الاولى فلانه اذا صح قولنا بعض ج ب بالايجاب الاعم صدق قولنا ليس بعض ج ب بالسلب الاخص وهو ظاهر واما الثانية فلانه اذا صح قولنا كل ج ب بالايجاب الاعم صدق قولنا لا شئ من ج ب بالسلب الاخص وهو ظاهر واما الثالثة فلانه اذا صح قولنا بعض ج ب بالايجاب الاعم صدق قولنا بعض ج ليس ب بالسلب الاخص وهو ظاهر واما الرابعة فلانه اذا صح قولنا لا شئ من ج ب بالسلب الاخص صدق قولنا بعض ج ليس ب بالسلب الاعم وهو ظاهر

ذلك لم يجب ان يكون قولنا كل ج ب نقيضا لقولنا ليس بعض ج ب بل يكذب اذا صدق ذلك ويصدق اذا كذب ذلك بل يكون كل واحد منهما مضادا للآخر فان التضاد هو ان لا يصدق معا ويصدق كذبا اعني ان الكذب لكفى فارقا للايجاب على كل واحد من المتضادين وان لم يشترط كل وقت جاز ان يصدق معا الكذب عن كل واحد من البعض اذا كان في وقت ما وتعلم بهذا ان المتضادين ان اجتمعا فقد يجتمعان على الكذب وان افترقا فقد يفترقان على الصدق وان اجتمعا على الصدق فقد يجتمعان على الكذب وان افترقا فقد يفترقان على الكذب ايضا وان اجتمعا على احدهما على الصدق فقد يجتمعان على الصدق ايضا وان اجتمعا على احدهما على الكذب فقد يجتمعان على الكذب ايضا وان كانت مطلقة وذلك اذا كانت المادة ممكنة عامة وذلك ان الحكم عليها بالايجاب مطلقا وبالسلب مطلقا كقولنا كل انسان كاتب وبعضهم او كلهم ليس بكاتب بل يجب ان يكون قولنا بعض ج ليس ب نقيضا لقولنا كل ج ب بالايجاب الاعم وقولنا لا شئ من ج ب نقيضا لقولنا بعض ج ب بالسلب الاخص الذي يعني كل ج في جميع ازمنة الدائمة وقولنا بعض ج ب هو ما يصدق بالايجاب الاعم في بعض ازمنة العمر دون بعض ازمنة الدائمة والمعدودة وبعض ج ليس ب نقيض قولنا كل ج ب بهذا الاطلاق هو قولنا لا شئ من ج ب بالسلب الاخص وهو ظاهر مما سلف عند ذكر التناقض بين الكليين الكيفية

ومن الاحكام العقلية حكمها بوجوب ايجاب سلب ما كان الدليل على سلبه دائما
سلبا مطلقا كان او لم يكن وانما يوجد خلاف هذا الحكم في المطلقة العامة
الايجابية تشتمل على الاولى والثانية وتحمل على الثانية فتشتمل
على الثالثة والرابعة وتحمل على المطلقة الايجابية على الثانية الثالثة
والمشكلة على الثالثة الموجبة كذا المطلقة العامة على الدائمة
المخالفة والكيف وكلا يجوزان يكون احدهما صادقة عند كاذبة
عند ان كانتا دائمة ايجابية او سلبية صادقة عند كاذبة عند ان كانتا
اما المطلقة العامة فانها يكذب لان المادة دائمة صادقة عند ان كانتا
فلان الضرورية اخص او خص الموصوفات الاربع بالعموم والخصوص
كليتين وبين ادلة نقيضيهما القايستان للخلف تباين وقد مات عرفت
بين حكم الدائمة الضرورية بمعنى سلب الدائمة فانها ونقيضها واما
ذلك لان العرفية جميعا اعم من ظاهرها فاذا نقيض قولنا بعض ج
هذا الاطلاق هو قولنا كل ج دايما ليس بسلب عنه ب وهو ظاهر
في السلب الكلي وهو لا يحتمل من حيث سبب الدلالة الا قولنا كل
ج دايما هو ب وبيانه نظرا وهو ان الدائمة الكلية من المطلقة
العرفية انما يتبادر في اعتياد الدوام والاستمرار الحكم الضرورة والدوام
وبهذا الفارق ذان الحكم واحدها يجب الدوام وفي الاخرى يجب الدوام
فاذن ليس بظاهر متبادر على الاطلاق ولو كان ظاهرا متبادرا لكان
المطلقة العامة نقيضا لنقيض المطلقة العرفية اذا خالفتا وليس كذلك على

بيانه قوله واما المطلقة التي هي اخص وهي التي حكم فيها بالدوام
او الضرورة فقد كنا ان الوجودي منهما اربعة اللادائمة والدائمة
اللادوام والمطلق العام انما يفصل على الاخيرة بالضرورة الذاتية
والدوام الخمسة الغير الضرورية فنقيضها اعني نقيض المطلق العام بعضا ما الا
تخلي ان هذه ما هو دايما او لا دايما اعني نقيض الوجود في الاولى
ايتا حققت ما بقي واما اعني نقيض الوجود في الاولى
وما في واحدا منها فاعلم ان الحكم في المتباينة اذا وقعت في حيز نفي
او حصر كان نفيا او حصرا كما وقعت هنا فالوجه ان يوضع موضع
واحد منها وجه لا يعلم الحكم بضدها عن احدى تلك الوجهان ليكون قوله
هذا انما يتحقق كل ج اي على الوجه الذي ذكرناه كان نقيضه ليس بعض
كل ج ب اي على انها بالضرورة من حيث ج ب او ليس بعض ج
دايما ب او بعض ج ليس دايما ب اي على الوجه الذي ذكرناه كذلك
والبعض دايما ايجابا او بعض ج ليس دايما ب اي على الوجه الذي ذكرناه
مساويا لها كذلك والصحيح ان هذه الحيثية وحدها لا تفيد الوجود فالاولى
والاولى بتفيد احد الوجوه بين بان هو نقيض الحكم الحاصل
الشعاعي ادخل من اثنين وتأييد ذلك ان الذي هو الاحيز ان قد
لا تناسب الحكم بالوجود ان حاكم الطرفين لا محذور تما قوله
واما اذا ما ايجابا ليس ج ب اي على الوجه الذي ذكرناه كان
المقابل له ما يعنيهم من هذا بعض ج دايما له ايجاب ب لبداهة
اذا سبق الحكم ان كل ج يجب عنه ب وقتا ما دايما فانا اذا حكمنا

المطلقة اخص بما يوجب نفس الايجاب او السلب المطلقين وذلك لجواز
كون الحكم الموجب المطلق هو الذي ليس انما الحكم به دائما فقط
بل وقد يكون بحيث يكون الموضوع موصوفا بما وصف به وضع معه على ما يجب
ان يفهم من المتعارف العامة وعند الكاتبي حتى يكون قولنا كل ج
ب بالصدق اذا كان كل واحد من ج ب وذ كل زمان له ذ وكل وقت حتى
اذا كان ذ وقت ما موصوفا بانه ج بالضرورة او بغير الضرورة ذ ذلك الوقت
لا بوصف ب كان هذا العقل كاذبا كما يفهم من اللفظ المتعارف ذ
الكاتبي ايضا على هذا ان العلم لا قل وعيه قد يستعملون القياسات
المطلقة تتابع بعض المطلقات على اقتضاء ذلك حكم لجوهرها
تنقاض قولنا بطلان التالي اراد ان يحصل لذلك محذور بحسب اولهما
حمل المطلقة على الفعلية وهو ان يكون الحكم دائما بدوام وصف الموضوع
وحينئذ يكون هذا المطلق اخص من المطلق العام والمطلقة العامة
المطلق الخاص يختلفان بالعموم فانه تشتمل الضرورة وغيرها والدائمة بخلافه
المطلق الخاص والمطلق الخاص يشمل الدائم والموجب الوصفي بخلافه
قوله فاذا اقتضاء على هذا كان قولنا ليس بعض ج ب على الاطلاق
نقيضا لقولنا كل ج ب وقولنا بعض ج ب على الاطلاق نقيضا لذلك
الكلية هذا موضع بحث ونظر لانه ان اراد بان المطلقتان تغاير
متناقضتا كان اطلاق فان دوام الايجاب بحسب الوصف لا يناقض
دوام السلب بحسب الاتصاف كما ان دوام الايجاب ايجابا او السلب

قولنا دائما ليس بعض ج ب بعينه قضية وقد عرفت فيما مر انها
لا تدل على اكثر من القضية الشخصية فيجاب بان
السلب لا يتحقق الا عند تحقق الايجاب فالمراد بعض ج ب
المختلفين فقط وقيل هذا الموضع ان الحكم ما دمت ج ب ذلك الجهة
قوله وعليه بعض ج ب هذا الوجه لا شيء من ج ب ليس لا ج ب الوجه
بل انا كل ج ب دائما ليس لا ج ب دائما ونقيض قولنا ليس بعض
ج ب اي ليست هذه الذات هي قولنا كل ج ليست دائما ب دائما
ذلك ظاهر فاعلم ان قولنا كل ج دائما ليست ب دائما لا تصدق
مواضع احدها ان يكون الجانب ب على كل ج دائما والثاني ان يكون
كل ج دائما ما لذلك ان يكون ب بعينه او بعض ما يصدق عليه
قوله ولا تظنن ان قولنا ليس الاطلاق شيء من ج ب الذي
هو نقيض قولنا بالاطلاق شيء من ج هو بعض قولنا لا الاطلاق ليس
من ج ب لان الاول قد يصدق مع قولنا بالضرورة كل ج ب ولا يصدق
مع الاخر بيان سلب الاطلاق الذي هو نقيض الاطلاق ليس هو
الاطلاق السلب الذي هو احد شقي الاطلاق فان سلب الاطلاق العام
يقع على الضرورة الخاصة بوصف سلب الاطلاق الخاص يقع على الضرورة
جميعا واطلاق السلب لا يقع عليها وذلك بيان هذا امر اخر
والثانية الوجودية الذي بلا دوام ج ي بعض ب بالوجود بلا دوام قوله
فان لذة ان يجد المطلقة نقيضا من جنسها كانت الجزئية ان بعض

...أن المطلقة العرفية بإزائها المطلقة العامة أو الخاصة كان أظهر بالنظر
لا سيما بحسبان على الصيد إذا عند كون الحكم الأمر بحب الذي هو
المطلقة العرفية فإن المطلقة العرفية يصدق أنه كذلك ما يجب الذي
العامة والخاصة الخاصة يصدق أن أيضا كذلك ما يجب الذي
بل الحق فيه أن مسمى المطلقة العرفية هو مطلقة عامة وبحسب خاصة
وذلك بين كذلك وجودا ما العرف الوجودي مطلق عن صدق كما
ليه الا يكذب مع أنه بينا فيه جنسه وفرضه هو قيض العرف الخاص
مضافا الى الحقيقي الذي الخاص الذي قوله والعقم الذي يحل
لا يكذبهم أنهم وأخلاقهم أن يصاحبوا على هذا وبيان هذا قوله
زيد ان الجمع بين المطلقين لا يكذبهم المطلق ثم ذهبوا اليه وهو العقم
بحق المطلقات متناقض على الإطلاق وذلك لأنهم لا يكذبهم أن
المطلق المذكور التقييم الأول على ما ذهبنا اليه هنا لا جميع المانع
فإن من أصل التقييم الأول المطلقات كله كل رجيب مستغرقة كل زمان
مستغرقا منا يعرى عنها ما لا يمكن حمل على العرف وكذلك الإطلاق
زاده التقييم الأول قد أصل المطلق حيث لا يمكن إرسال العرفية
قوله وإذا كانت الجملة أيضا أن يجعل قولنا كل رجيب إنما خصصنا
خصصنا زمان بينه هذا هو الجملة الثانية لأن يجعل المطلقات بحث تناول
وحدان زيادة الحق صح لما يوجد بينه زمان بينه من ما هي إلى الحال
كما ذهب اليه فهم الذين للطلقين وقد ذكرناه قوله لا يعم كونها
قبل كل ما هو موجود ذلك الزمان وكذلك قولنا ليس في

اى من حيثيات زمان موجود حينئذ فاذا احتيط ذلك الزمان بحيث صار مما يجب ان يحتاط ما احتيط به صح التناقض وقد مضى هذا تمام الكلام فيما يرجع الى الشارح واما ما ذكره من ان هذا الاجتماع يقتضى جزئية الحكم ما مع التناقض بسبب هذا الاجتماع لا الحكم على جميع ازمنة ذلك الزمان حيث هو كان معها فليس بشئ فان ذلك الزمان بعينه ما لا يجتمعان على الصدق ولا على الكذب اصلا فهذا الشرط اى شرط آخر وهو كون ذلك الزمان مطلقا الحكم حتى يحتمل ان يتم الكلى ان يمنع الحكم بوجوده فيه بعينه ولا يرفع ما لا يرفع ذلك الزمان بعينه ويصدقان معا مثلا لانا نقول كل انسان موجود في هذا الجمعة حتى ضاحك في تلك النهار وقد يسلم حتى قولنا بعضهم ليس بضاحك في ذلك النهار وما ذاك الا لان كل انسان موجود في هذه الجمعة حتى يصدق عليه انه ضاحك في ذلك النهار فاية لا ينافض قولنا بعضهم ليس بضاحك فلا يمكن ان يجتمعا في صدق جزئيتين مختلفتين بالكيف على موضوع واحد بعينه وان يختلفا في الكم ايضا كما ذكره المطلقة العامة الا ان يقيد احد القرينين بالدوام كما كان في قوله

تعالى وقد حتى يقول الذين آمنوا متى نصر الله الا ان نصر الله قريب فان قيد احد القرينين بالدوام كما في قوله تعالى ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين لم يصح التناقض لان الدوام لا يجامع الوقوع في بعض الاوقات فلا يكون الاستمرار على عدم جميع المواضع حتى اذا اوقع

الشارح الكلية المطلقة وكان المادة قولنا الا واحد من الكتاب في جميع هذا الزمان بمالك الف وقد ذهب بعضهم الى قولنا الا واحد من الكتاب في هذا الزمان بمالك الف وقد ذهب بعضهم الى ان الموضوع في قولنا كل انسان ضاحك بالفعل هو الانسان الذي هو ضاحك بالفعل فلا يتم الموضوع على ما ذهب اليه الشارح ان اراد بهذا الزمان من يملك الف وقد ذهب اصلا مع ان هذا القضية يمكن ان تصدق بان يضحك واحد من الكتاب في هذا الزمان بمالك الف وقد ذهب ولا يمكن على تقدير ان يضحك كل واحد منهم في هذا الزمان بمالك الف وقد ذهب فظهر ان ما ذهبوا اليه لا يستقيم وانما اتوا من حيث لم يحتاجوا الى الاعتبار الذي ذكرناه مرارا كثيرة الفوائد في العلوم ومن ذلك كان اختيار الجمعات التي يكون بحسب استغراق الحكم فيها الموضوع اما موجبة واما سالبة وهم حين يجعلون الجمعات شاملة لاوقات مختلفة يغفلون عن هذا الاعتبار ايضا ومع اعتباره يتم الموضوع بالزمان المعين فان ذلك يجعل الحكم جزئيا يتعلق بعض ما يتعلق به هذا الموضوع اما اذا قيد الحكم بزمان بعينه وترك الموضوع مطلقا او اتى على كل ما يقال عليه كانت القضية مطلقة وقتية سالمة عن الفوضوية او قيد وعمم حتى يكون المتناقضان مطلقتين من جنس واحد فلا يقع التناقض المتناقضة مقتضيان تحقق الجمعة في وقتين وينبغي ان يكون الزمان كما وقتاه فلا يمكن ان يجتمعا على الصدق

اسئلة الاولى ان التناقض انما يرتفع ان لو كان الجمعة انما الزامية من القضيتين فقط وليس كذلك بل هي قيد في كل واحد منهما فلا يتحقق التناقض الذي يجب الحمل الاولى ويقرب منه فتعرف من ذلك ان قولنا الا واحد من العالم والدوام المحمول الضرورة المختلفين حقا فلا يتحقق جزء الدائم

مطلقة عامة فنقيضها ان الكيف ونقيض العامة الا مطلقة خاصة فذلك
ايضا هي مطلقة موافقة وقد بينا ان المطلقة التي جنب الحمل الاولية
اذا كانت عامة كان حينها مطلقة عامة وصفته مخالفة واذا كانت
وجودية كان حينها تلك ايضا مطلقة عامة فظهر ايضا
نقيض العامة كنقيض العرفية الا ان الاولى اذا اخذ ما جنب الذات
واذا الآخر جنب الوصف وهو المراد بقوله ويقرب منها قوله
واما قولنا بالضرورة كل حيوان ناطق بالضرورة كل حيوان ناطق بالامكان
العام دون الاخص والمساوي ان لا يكون بعض حيوان بالضرورة
ناطقا فهذا الامكان ذو هذا الموضع واما قولنا بالضرورة لا شيء من
حيوان بكاتب فنقيضه ليس بالضرورة لا شيء من حيوان اي بل يمكن ان يكون بعض حيوان
بذلك الامكان دون امكان اخص وقولنا بالضرورة بعض حيوان
على القياس المذكور يمكن ان لا يكون شيء من حيوان اي الامكان الاعم
بالضرورة ليس بعض حيوان ما هو على ذلك القياس ممكن ان يكون
كل حيوان اي الامكان الاعم وهذا الامكان لا يفارقه موجبته
موجبته لانه فاخر فيها هذا لا شتراكهما في الامرين وقولنا ممكن ان يكون كل
حيوان بالامكان الاعم يقابل سلب الضروري اي يمكن ان يكون كل حيوان
وبدنه بالضرورة ليس بعض حيوان وبهم انت من نفسك لما بانا له
على القياس الذي اشعدته وقولنا ممكن ان يكون كل حيوان بالامكان
العام ليس يمكن ان يكون كل حيوان وبدنه انه متنع ان كان

ذلك اكثر من ليفوته ما يجب من لا يلزمه من باب الضرورة حتى
فاحفظها هذا وقولنا ممكن ان لا يكون شيء من حيوان بهذا الامكان
نقيضه ليس يمكن ان لا يكون شيء من حيوان كاتب هذا القياس يختلف من
ان يكون شيء من حيوان ناطق بالضرورة بعض حيوان ليس
ليس بعض حيوان وليس يجمع هذين امر جامع يمكن ان اعتبر منه قولنا
عبارة اعانية حتى يكون نقيض انا نبه الممكنة موجبة قرأ الذي
لذلك ومن المعلوم ان قولنا ممكن ان لا يكون ذا الحقيقة اعاب بها
واما قولنا ممكن ان يكون بعض حيوان بهذا الامكان نقيضه قولنا
ليس يمكن ان يكون شيء من حيوان اي بل انا نبه ضرورة ان يكون ما
ان لا يكون وقولنا ممكن ان لا يكون بعض حيوان نقيضه قولنا ليس يمكن
ان لا يكون بعض حيوان اي بالضرورة يكون كل حيوان اي بالضرورة ممكن
لا شيء من حيوان فكذا يجب ان يعتبر هذا الباب فاعرفه وتفطن للحيلة
وبغرها قالوا هذه الاقسام يجب الضرورة ثلاثة ضرورة ايجاب
وضرورة سلب وامكان عام والامكان العام يبادل ايجاب الضرورة من
حيث الامكان العام والضرورة والممكنة العامة المختلفتان تقتضي
هذه نقيضه لذلك وذلك نقيضه لهذه والممكنة العامة بانفسها
مباينة بين الضرورتين والحال ذو جهتين مختلفتين واجزاء كالحال
في الدائم الذي مر ذكره والشرح ذكر في الاحكام في الخصوصيات
بالفاظه ظاهر الا ان في قوله في آخر الفصل وقولنا ممكن ان لا يكون بعض

مرتب بناء على انه يمكن ان لا يكون شيء مرتب اي بالضرورة كون كل
مرتب او بالضرورة يكون كل شيء من مرتب موضع نظر فان الصحيحان
هنا او بالضرورة بعض مرتب وبناء على ان يقال بالاجمال بالضرورة
كل مرتب مولانات واما ليس نرتب يدخل في الاقسام الثلثة كما عرفنا في الاقسام

اشارة الى عكس المطلقات العكس هو ان يصير المحمول موضوعا

والموضوع محمولا مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق او الكذب بحاله
هذا رسم العكس المستوي اللائق بالحمليات وانما يصير المحمول محكوما عليه
ويجعل الموضوع محكوما به صار رسما العكس المستوي مطلقا باعتبار
المحمول عنه في المثال المذكور هو قولنا لا شيء من اللابق في الوجه الذي
يعكس الى قولنا لا شيء من الوجه اللائق وما جرى مجراه ما لا يصل اليه
ظاهره والقيد الذي اورده الفاضل الشارح لا يجوز وهو قوله ان يجعل
بكليته موضوعا والموضوع بكليته محمولا لا حاجة اليه فان معنى المحمول
محمولا ومعنى الموضوع لا يكون موضوعا واشتراط حفظ الكيف والحث
العكس اصطلاحا يجب اشتراط بقاء الصدق ايضا والا لما كان العكس
لازما للقضية وليس المراد منه ان الاصل يجب ان يكون صادقا والعكس
له فيه بل المراد ان الاصل يجب ان يكون بحيث لو صدق لصدق العكس
اي يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس واما اشتراط الكذب ايضا
فتستدرك لان استلزام صدق الملزوم لصدق اللازم لا يستلزم كذب
كذب الملزوم لكذب اللازم فان استثنا نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي

الكاذبة فانه يصدق عكسها كقولنا كل حيوان انسان فانه كاذب وعكسه
وهو بعض الانسان حيوان صادق فزيادة او الكذب في الكتاب سهو من قلم
من الناسخين فان الكتب غالبه ضبطا وقد ثبت بعض نسخ هذا
الكتاب ايضا انها غير مذكور فيه وبيت من الناسخين لم يجدوا الكذب
في مصنفاتهم قوله وقد جرت العادة ان يبدأ بعكس السالبة الكلية
وبين انه انعكس مثل نفسها فالحق ان ليس بها عكس لا شيء
من الحيوان في نفيه فانه يمكن ان يسلب الضحاك سلبا بالفعل عن
كل واحد من الناس ويحصل انه يسلب الانسان عن شيء من الضحاكين
فربما كان شيء من الاشياء يسلب بالاطلاق عن شيء لا يكون سبب
ذلك سببا في الشيء منه فيقال ان السالبة الكلية المطلقة
عامة كانت او خاصة لا تنعكس الا اذا كانت بحسب الحين المذكور
وبين ذلك بان الشيء الذي له خاصة مفارقة قد يسلب عنه بالا
ونتبع سلبه عنها فانه لا يمكن ان يطرد في جميع المادة وهذا الحكم
من قولنا لا ينعكس وذكر الفاضل الشارح ان بعض الاعراض العامة
كذلك بالنسبة الى موضوعاتها كالمتحرك للانسان فلا فائدة في التخصيص بالخاصة
واقول مثل الشيخ انما خص البيان بالخاصة لكونها اوضح فان العامة
على الخاصة الذي هو المقابل للعكس المطلوب انما يكون كلياً وفي العامة
جزئيا والامتناع عن الجمع على الصدق في المتنافيين اوضح منه في
غيرهما قوله والحق الذي يجب ان يعلم الا ان يوجد المطلقة

على انحاء الوجوه الاحتمالية وأما ان تلك الحجة كيف هي فبيانه انا اذا اخذنا
ليس وكل شيء من ج ب فانه ان صدق ليس لا شيء من ج ب فالمطلقة
والا صدق نقيضها وهو بعض ج ب فالمطلقة مقترنة بذلك الممكن الخاص
حينئذ ويكون ج ب فيكون ج ب ما هو ج ب فيكون شيء ما هو ج ب ذلك
الشيء هو ا المعرى عن الا ان الممكن الخاص الموجب اذا لم يحكم
الممكن الخاص الموجب وعدكنا قولنا لا شيء ما هو ج ب هذا خلف
هذه جملة ما ذكروه في تقديم الحجة الاولى وأما من حيث الاعتراض عليها
فانه لما اسس على بيان الممكن الخاص الموجبة وجعلها الجزئية معولا في بيان
ان الممكن العام الكلية وذلك ممنوع بانا بينا ان الحكم الذي
بين حكمه اذا ذكر القياس الشرطية ثم اورد حجة اخرى على
ما ادعاه ان ذكرها وابداء من غير ان يبين ان هذه الحجة انما بنيت على الممكن
الموجبة الجزئية بل اتى بها مبتدأ بالاقتران كما ذكره الشيخ ولو كان بناؤها
على الممكن الموجبة الجزئية وكان ذلك البيان لازما له لكان الاقتران
لا بالبناء على الممكن الخاص الكلية لما كان مذهبا لكان سواء
من حيث هو مذهب والخلف وان كان موضع ذكر في القياس الشرطية
فمن قياس حيث هو ابتدأ بذكر عن المادة وذلك الموضع لكونه
احد تلك الامور التي لا بد منها عند اتيان الدليل ان اورد هناك وقيل على الا
فقد اخل بشرط من شرائط الكل حكما او هو حكم بعض ما هو حكم بعض
حكم والخلف ليس كذلك لان الدعوى ثبت بسبب انه ليس بعض

على انحاء الوجوه الاحتمالية وأما ان تلك الحجة كيف هي فبيانه انا اذا اخذنا
ليس وكل شيء من ج ب فانه ان صدق ليس لا شيء من ج ب فالمطلقة
والا صدق نقيضها وهو بعض ج ب فالمطلقة مقترنة بذلك الممكن الخاص
حينئذ ويكون ج ب فيكون ج ب ما هو ج ب فيكون شيء ما هو ج ب ذلك
الشيء هو ا المعرى عن الا ان الممكن الخاص الموجب اذا لم يحكم
الممكن الخاص الموجب وعدكنا قولنا لا شيء ما هو ج ب هذا خلف
هذه جملة ما ذكروه في تقديم الحجة الاولى وأما من حيث الاعتراض عليها
فانه لما اسس على بيان الممكن الخاص الموجبة وجعلها الجزئية معولا في بيان
ان الممكن العام الكلية وذلك ممنوع بانا بينا ان الحكم الذي
بين حكمه اذا ذكر القياس الشرطية ثم اورد حجة اخرى على
ما ادعاه ان ذكرها وابداء من غير ان يبين ان هذه الحجة انما بنيت على الممكن
الموجبة الجزئية بل اتى بها مبتدأ بالاقتران كما ذكره الشيخ ولو كان بناؤها
على الممكن الخاص الموجبة الجزئية وكان ذلك البيان لازما له لكان الاقتران
لا بالبناء على الممكن الخاص الكلية لما كان مذهبا لكان سواء
من حيث هو مذهب والخلف وان كان موضع ذكر في القياس الشرطية
فمن قياس حيث هو ابتدأ بذكر عن المادة وذلك الموضع لكونه
احد تلك الامور التي لا بد منها عند اتيان الدليل ان اورد هناك وقيل على الا
فقد اخل بشرط من شرائط الكل حكما او هو حكم بعض ما هو حكم بعض
حكم والخلف ليس كذلك لان الدعوى ثبت بسبب انه ليس بعض

ثم ما سبق لفظ الجملة ذا البعض فالبين الاحسن ان يكون ذلك
قد يخلو عن الاتصاف به والا لكان اتصافا بسلب بت يكون اعم منه
وكان لزوما هنا خلف فتلك الذات عند اتصافها بت يتبع ان يتصف
بج لا دائما وان كان ما دامت موصوفة بت وهو المطلوب واما احتمال العموم
فلان بت لما امكن ان يكون محمولا لا لايجاب على الذات الموصوفة بج
احتمل ان يكون الحكم بها كذلك شيء آخر يوصف بت ولا يحمل عليه تلك
الذات اصلا ولا محالة يكون تلك الذات غير مقيدة السلب عن ذلك الشيء
فلاجل ذلك لا يصح ان يسلب ج عن كلها بوصف بت بالوجوه الا
بعضه واما عن كله فبما شمل الوجود والفرضية وهو اعم العام واعلم
ان العرفي العام يصدق مع احتمالات كثيرة ككون الجملة ضرورية في الكل
او دائمة في الكل او وجودية حينية في الكل او غير ضرورية في البعض ودائمة
البعض او ضرورية في بعض بوجودية في بعض لدائمة في بعض
وجودية في بعض بوجودية دائمة وهلم الا اخر وهذا اعم العام يصدق
معه اربعة احتمالات منها بحيث ان يكون وجودية في الكل او في بعض
يصدق مع باقيها فاما على الوجه الثاني من الوجهين الاخيرين فتقرره
ان نقول قولنا الا شيء من ب بجائز ان لا يتحقق في تلك الزمان
تعكس الى قولنا لا شيء من ج بجائز ان لا يتحقق في تلك الزمان لان شرط
موجودة لا ضرورية ذلك الزمان فانه بها لا يكون شيء ما يوصف به بحيث
كما ذكرناه ومثلنا فيه بمالك الف وقد يجب بالوجه الذي صدق حكم الكل

او غير ضرورية

في ذلك الزمان وبينه بانه لو لم يكن ذلك حقا لكان بعض ب في ذلك
الزمان فيما لا يتصف بج يكون بعض ب في ذلك الزمان وقد كان كل ج
ب بحيث في ذلك الزمان ب هذا خلف والكلام على ما نقل الحلقا
على هذا الوجه وزيف ذلك الوجه لاجل ما قال "هو لسه وانا الجهة للحدوث
ثم زيف طريق الميانجية التي اخذت بعد المعلم الاول فلا يحتاج الى
ذكرها فانها وان اتعبت بها اذهانا مدة وقد بينا فسادها كذلك في
الجهة للحدوث التي اشرنا اليها آنفا اخذت بعد الاعتراض على الجهة الا
وقد استقصاها الحكيم الفاضل ابو ضريس ايدهم قال واما بين ب في
ب ايضا بين في فلا يخفى من به ادنى مدرك الفاضل القارح على
حدة الالفاظ وان قال قد يكون بين البين هو الشيء بعينه فلا يمتنع
يكون بينا وذلك لانه اذا جعل البين ب هو ج فالبين انه ج يكون
ب وقد يكون غيره وقد كان قولهم بين البين المضاف بفتح الياء
على انه اسم مفعول والمضاف اليه بالكسر على انه اسم الفاعل وان القاضل
القارح ظنهما بالكسر سهوا فاعترض عليهم بما ذكر ووجه ايراده
هذه الجملة ما ذكره الشيخ ذو الشفا وهو ان البين يقع بالاشتراك على
مختلفة كالبين بالمكان والبين بالحدود والبين بالسلب والمراد منها
البين بالسلب ويرجع قولهم ثم بين ب الى انه قد يسلب عنه ج وقولهم
وبين البين ب الى ان ما سلب عنه شيء قد يجب ان يكون مسلوبا عن ذلك
الشيء وهذا هو المطلوب عنه ملخصا وقوله وانا الجهة

الموجبة فانه لا يجب ان تعكس كليته فربما كان المحمول اعم من الموضوع
ولا يجب ايضا ان يعكس مطلقة عرفية بلا ضرورة فانه ربما كان المحمول
غير ملازم للموضوع والموضوع ضروري المحمولية الا في زمن لا يتسع
من الحيوان فانه وجودي اذ ربما لم يكن ولكنه ما دام موجودا الحيوان
دائما بالضرورة فان كل متحرك بالارادة حيوان فهو بالضرورة ربما يمكن
المطلقة مطلقة عامة جعل الضرورة ولكن الكلية الموجبة يعكس بعضها
موجبا لا محالة فانه اذا كان كل ج ب كان لنا ان نقدر شيئا ميتا هو
ج وب فيكون ذلك الشيء ب وذلك الباقي ولذلك الجزئية المعكوسة
شيء ما هو ب الكلية الموجبة من المطلقات لا ينعكس كلية لاحتمال ان يكون
المحمول اعم من الموضوع ولا مطلقة خاصة من الضرورة لاحتمال ان يكون
الموضوع مفروضا لمحمول ما كان للمحمول مفروضا له فهو غير مفروض
له يعكس جزئية لا محالة ومطلقة عامة لان موضوع الموجبة ربما يكون شاملا
على الوجه الذي مر والايجاب المطلق يقتضي ثبوت المحمول بالفعل للموضوع ما دام
فوا لعكس بسبب ذلك الوقت موضوعه مع المحمول وبسبب جهة المحمول
الذي ضاد سلبها ان العكس بالنسبة الى ذلك الآن وما جعله الذي كانت
لوصف الموضوع بالنسبة اليها في الاصل جعله العكس وكذلك ما ضاد
جعله العكس اسم مطلقة وما ذهب اليه العامة من ان كل
العكس كذلك فما على ذلك كذلك الفخر الرازي فليس بشيء وتحقيق ذلك
قوله فان كان الكلي والجزئي الموجبان من المطلقات ربما الذي لها

ينعكس بعضهن على انفسهن حتى يكون جزئية من طريق اولى ان لم يكن حقا ان بعض
ب ما هو فلا خفاء من بداهة ما قيل لعدم القيد لا عامة ولا خاصة فاعلم ما ذهب اليه
وذلك لان المحمولية عامة غير مختصة بالمطلقات التي لها ضرورة حينها احتيج الى ذلك
لان جميع المطلقات الموجبة تنعكس الى المطلقة العامة الجزئية الموجبة
بالاتفاق منهما وحوالة البداهة العامة الكلية وتنعكس ضروريا الى
بعض ما هو ب لا دائما وقيل ان هذا القيد لا فائدة له اصلا وقيل فائدة هذا التخصيص هي ان احكام
الدائمة يتبين بانعكاس الموجبة الجزئية المطلقة فيلزم الدور اقول
عند بداهة يمكن ان يتبين باحكام الموجبة لكن يتوقع بالاخرة من حيث لا يكون
دورا واقول فائدة هذا القيد ان الشيخ يتبين احكام المطلقات
باحكام المسالة الدائمة التي لم يتعرض بعد احد الا من الاقدمين من
الترتيب لكي لما كان ينعكس الدائمة كما سيجيء صحة بالبداهة كليا وكان
عكسه قضايا بين المسالة العرفية عليها وهي مسالة بالبداهة فاضفوق
ان المسالة العرفية تنعكس كنفسها فاذا كان عكسها جزئيا او ضروريا الاصل
حسب ما ذهب اليه وذكر الكلام سيأتي على ما يجيء واعلم ان المخلف
لا يفيد العلم بجهة العكس على التعيين لانه سيجيء على ما يتعين المطلوب
فكيف يفيد تعيين المطلوب بل ربما افاد العلم بما قصد مع العكس لجواز
وان كان احترازه عن اعتبار هذا الخلف فانه يطرد مع دعوى الامكان العام
للعكس اطراده مع الامكان الخاص واقول المطلقات العرفية تنعكس بعكس مطلقة
عامة وضرورية لما ان العرفية الوجودية تنعكس بعكس نفسها فاذ

لا يقال اذا قلنا كل ج ب لا دائما بل ما دام ج حكمنا بان كل ما يوصف بج
فانه يوصف بب لا دائما وذلك لان دوام الاتصاف بج الشرط في بعض
دوام الاتصاف بب هذا خلف فاذا بعض ب الذي هو ج انما يوصف بج
لا دائما بل في بعض اوقات اتصافه بب فالعكس مطلق بحسب الوصف وقد
عرفت الذات وهو فائدة لا يعطى اسما لها القدماء بل انما تعطي الالفية ولذلك
لم يتنبه لها المتقدمون على الفلك واما بعد التنبيه فقد يمكن ان يبين بالخلف
قوله واما الجزئية السالبة فلا عكس لها لانه يمكن ان لا يكون كل ج ب و
يكون كل ب ج فليس ليس كل ب ج مثلا ان الحق هو انه ليس بعض الناطق بحيلته
بالفعل وليس يمكن ان لا يكون شيء مما هو ضاحك بالفعل انسانا [illegible]
السالبة الجزئية المطلقة ربما كانت صادقة وعكسها ايضا يصدق موجبة
ضرورية لا سالبة جزئية ومثل صدق قولنا ليس بعض الناس ضاحكا مع
قولنا كل ضاحك بالضرورة انسان واستلزم ان يصدق معه نقيض الذي
هو ان السالبة الجزئية فاذن هي غير منعكسة وقوله كما اثر الدين الفضل
وعنى ان السالبة الجزئية اذا كانت عرفية وجودية فانها تنعكس وقد
لانا اذا قلنا ليس بعض ج ب ما دام ج لا دائما حكمنا باتصاف شيء ما بعض
ج ب المتنافيين في وقتين مختلفين فاذن بعض ما يوصف بب يسلب عنه
ما دام موصوفا بب لا دائما **اشارة** الى عكس العرفيات ولما كانت
الكلية العرفية فانها تنعكس بنفسها فانا اذا كان بالعرفية ب
مسلوبا عن كل ج فلا يمكن ان يوجد بعض ب ج وعن ذلك انعكس

وب على حقيقة الاطلاق الذي هو العرفية وهي وحدة لا يصدق انه
مع السالبة الدائمة الكلية لصدقها معه محال فلا وقوله محال وكذلك لو
تبين ذلك بالافتراض يحصل ذلك البعض د فيد بعض ما هو ج فعلا
انا في البيان بالخلف فانه نقيض المطلق ممكن موجبة جزئية ممكنة عامة
معنى قوله لو امكن ان يوجد بعض ب ج لكان انعكاسها بالمرتين
يبين الكلام عليه بل قد منها مطلق وهو معنى قوله وبعد ذلك ولما كان
له ذلك لان هذا المركب هو لا يلزم من فرض وجوده محال فرعكس
على ما بينا من شرائط عكس مطلقة عامة بالخلف لا حاجة بحسب الكلية د
وضادها بحسب الجهة بل غيرها من الممكنات العامة ما يناقض الا
مطلقا فلزم الخلف وهو معنى قوله بل صدقه معه محال ثم يرجع الى
لو كان ما فرضنا ممكنا عكس الاتيان او في محال والموقع الى محال محال
وهو المراد من قوله ما ادى اليه محال وقد تم كلامه بالترتيب في بيان انعكاس
الموجبة الجزئية السالبة بالاشراق وقد ذهب الشيخ الى حقيقة بعد قوله
والكلية الموجبة الضرورية تنعكس على نقيضها جزئية موجبة ممكنة حينئذ
المطلق العام لكن لا يجب ان ينعكس ضرورية فانه يمكن ان يكون عكس
له ج كالضاحك ومن قال غير هذا فانشائه الدقيقة فلا تصدق عكسها
الامكان الاعم والموجبة الجزئية الضرورية تنعكس ايضا جزئية على ذلك
العبارة الحق انها تنعكس جزئية موجبة مطلقة عامة لما مر في المطلقة
بل ممكنة لوجوب كون المحمول لانتاجات الموضوع وهو لحق من المطلقة

حكمنا فانه يمكن ان يكون ج كالضاحك [illegible]
له ب كالانسان وب كالكاتب [illegible]

العالم وبين المطلقتين ذهبوا الى انها تنكس كقضيتها مع وقوع به والجمع
اراد ان يرد عليهم فاشار الى انها تنكس موجبة جزئية بدليل تغاير
المطلقتين ثم استدل بالوقوع فقال وه يجب ان يعكس بعكسه وهو قولنا
الانسان والضاحك قد يجامعان وهذا انما يحتاج اليه فلا تصدقه
اى يجامع الانسان انه العكس مفارق وهو انتم بين قولنا وذلك العكس ايضا
يكون مقدورا كالاصل اذ لا يكون فان كان فهو المطلوب والا فالعكس
العكس مرة اخرى الى غير نهاية لان الفرض ورود لما العكس الغير مقدور
فهو الفرض وقد اول بان يعكس المعنى وغير الفرض وقد يصادف الاصل فيلزم
وقد اجيب بان هذا مبني على ان عكس غير المقدور غير مقدور
وهو ليس بين ولا يجب بل المقدور وغير المقدور قد يعكسان الى ما
منعا فرجع الى ابطال المطلوب بالدليل ابطال لازمه بمعنى ما لم يعكسا
الى ما لا نهاية او الى الاعم او الى الضروري والا فمقدوران
ذلك لان المطلوب لما كان محالا على ما زعم لم يقدر وكان ايضا
عليه انه يمكن ان يكون ابدا غير مقدور في بعض الاوقات فالواجب ان يعد
في هذه القضية ما يشملها اما لما ثبت بهذا البرهان آنفا فلان الاعم
طلب الاعم كانت النتيجة عزيزا اقتضاه برهانه وليس بعيد ان الاعم
الاعم بمعنى ان يكون اخص منه بنفس الامر على ما صرح به بعض المحققين
عند به الفاضل الشارح لا جرم لا كون العكس ممكنا هو قوله ان العكس
قد يكون ممكنا لا يدخل في الوجود وكان قوله ان الانسان لا يشبه الكاتب

وجوده فضيعة وذلك لانه مناف الاسلوب فان الاصل حتى تثبت الكتابة
الذي اثبت له الانسانية بالضرورة فان الكتابة ما لم تكن ثابتة لم يكن انسانا
فلما ثبت وجب ان يثبت انسان ثبت انه حاصل ايضا هو الانسان قوله
وان سلمنا الضرورة الحينية لا يعكس لما علمت وسلمنا له الضرورة فليس كل
حيوان انسانا لان كل ابن حيوان وليس كل انسان حجاما وذلك
ظاهر اشارة الى ان كل امكانين ما دام الضرورية امكانا الخاصة فغير صحيح
عكس الشيء فانه ليس انسانا مع ان عكس قولنا كل انسان حيوان بالضرورة
لا يمتنع ان لا يكون احد من الحيوان انسانا وبعض من الحيوان انسانا ممكنا
هذا البيان لا يتبين الا بالعكس الاخص والاخص فان الشيء قد يجوز ان يكون
من شيء وذلك الشيء لا يجوز ان يكون عنه لانه من شرط الخاص الذي لا يوجد
لانه ما لم يجب لا يجب ما لم يكن ولم يجب ان كذا الامكان
مثله ولا يتبع ابو من يقول ان الشيء اذا كان ممكنا عن شيء
ان من شأنه ان يكون كذلك وتارة المتحرك بالارادة يكف عن امكان
الحيوان وكيف الحيوان متحرك له لا يثبت الى كلتا يديه في كل
اصناف الامكان عكس الايجاب بالامكان الاعم فانه اذا كان كل
بالامكان او بعض حيوان بالامكان متفق به بالامكان الاعم بالقلب
يمكن ان يكون شيء من ب ما فلا فائدة علينا حلت لا شيء من ب ما
لا شيء من ب ذا حلت وقد يمكن ان يقال ان الكلام لا تكون النتيجة
الخاصة دون العامة في الموجبة فقوله ان السبب ذلك انما اعني الموجبة

وفهمه انه ليس فيما ذهب اليه الفاضل الشارح من اضافة الرابع
سليم للمعرف سليم من سليم مجرى مجرى البحر الكامل مع ذيه
الشرح والتركيب الاول الذي يليه التركيب الذي ذكر القضايا التي
لا يتركب منها ولا يحمد منه حكم اصلا مع ذيه الشارح الاقتران
والتركيب اصناف اربعة هذا الباب شيء مرجع ذيه الى الشكل والتسليم
ذيه مرجع اليه لكنه لم يرجع اليه ذيه اعني الضمائر والاستقراء
بانواعه والتمثيل الذي اشار اليه بقوله ومنها ما ليس الخ
الى مطلوب يحصل لها ولا يمكن ان يكون كل قضية مطلوبة بحجة لانا
نسلم انه ذاهب الا ان القضايا التي ليس من شانها ان تكون مطلوبة
بل هي المبادي للطالب وهي التي يرجع فيها الى العقود والتسليم خاصة
وانتم المعلم فهو اذا ذاهب حيا كاذا الاحياء وناذكر منها او غير حي
كاذا الموتى وناجري مجراها وتسليما انا حقيقتا كاذا الذاهبان
او غير حقيقي كاذا السلاب وناهي الاولى وسيعها ما يكون كذلك
الاطلاق كالاذيان المتغيرة فانها تكون بحسب اعتبارنا كاذا
الغيرة التي يكون باعتبار الغيرة مستحقة مستلذة فيه عن البيان
بذلك الاعتبار ناوي والحمد لله باعتبار الحق غير مستحق له ولا مستلذ به
عنده الى الباب يحكم بكون هذا مستحقا انا للتنبيه والتسليم او للحجة
ويحتمل ذلك الاعتبار ناسا بر سائر العلوم فلا يلتفت هذا الاحتمال
الذي ذكرها احتمال لا مستند له الا مجرد الاحتمال وكل ما هو مطلوب بحجة فانما

نحن لا مرجع ذيه الى التسليم والتسليم او مرجع اليه لكنه لم يرجع اليه
بحجة فانما جيء بحجة بالنظر الى من هو كذلك واما ما يرجع اليه لذاته فلا
لان الحجة والمطلوب لا يختلفان من شاهب ما ضرورة والتسليم لا يسع لتسليم
احدهما الا من حيث ذلك التناسب كون اثباتا لاحدهما او الاقرار بحيث
ذلك ما كان بالاستدلال فلا يخلو اما ان يكون الحجة هي المستدل عليه
وهو القياس او بالعكس وهو الاستقراء وان لم يكن بالاستدلال فلا بد ان
يشملهما ما بينا سنيا وهو التمثيل واما قوله واما ما اضافي الخ وسيتلى
معناه لان الحجة الواحدة قد يكون قياسا باعتبار واستقراء باعتبار كما
المقسم الذي هو الاستقراء التام وكم يجيء من التمثيل يكون بالحقيقة
وهلما ذكر ذكر المثال فيه حتما لكن الاستقراء والتمثيل اذا اطلقا
لم يقعا على ما يجري مجرى القياس في افادة اليقين وما مع الاستقراء
الذي ذكره الشيخ هيهنا يلحق بالاستقراء ويشبهه تماما يقع في المحاورات العلمية
وذلك كرة الاستقراء الذي يستوي فيه الاقسام حقيقتا على التمام فقد يقع
في المواضع والذي يدعى فيه الاستيفاء وهو واحد انما يسمى كذلك لكون الاهتمام
فقد يقع في الجدل وما عداها تماما جيلا انه يسمى كذلك لكون الاهتمام
فيه الاستيفاء فقد ليس باستقراء بل لحجة هي يستعمل في ما يعم الصنفان
وما مع القياس كالقياس الفقهي والتمثيلين الخاليين عن الجامع الذي
يسمى الجامع الحقيقي بل عجب الحق والعوامل الشارح فتامع الاستقراء
استقراء المتكلم وهو قسم منه وما مع التمثيل بما يسمى الحد لبعد

قوله فانا الاستقراء الحكم على كل جماد جزئية اكثرية مثل كل حيوان يحرك حين المضغ فكك الاسفل باستقراء البرية والطور والاستقراء غير موجب للعلم القطعي فانه ربما كان مثل هذا الحكم بخلاف ما استقرئ في التمساح وبناء على ان الحكم على الكل بخلاف حكم جميع ما يحويه الاستقراء مختلفان بيانا لان الاستقراء لا يفيد الا ظنا فانه يفيد ان كل انسان وفرس وطائر حيوان وكل حيوان فكه الاسفل يتحرك والاستقراء ان يقال كل حيوان انما كان فرسا او طائرا فكه الاسفل يتحرك فالحكم الاول يفيد من جهة الصغرى والاستقراء الحصر تام وغير ناطق والاسم يفيد مختلطا على ما ذكرنا وهو الذي يفيد النطق وهو بهذا المعنى غير العقل فاستعماله في البرهان مغالطة وفي الجدل ليس بمغالطة ولا يفيد الا ما يفيد العقل وما في الكتاب ظاهر قوله

جزوي بمثل ما في جزوي آخر يوافقه في جميع ما به يشترك في الحد

واما القسيل فهو الذي يعرف اهل بيانا بينا او هو الذي يكفي العلم على شيء بحكم موجبه في شبيهه وهو حكم على المحكوم عليه بما وجب اصلا بما اشتركا فيه معنى وحكم هذا ايضا ظني واكده اما كحكم المعين المجامع فوالنبيذ اما هلاذة تكون الحكم المسمى اصلا يسمى المتكلمون منه الفقهاء يسمونه المقيس اما المتكلمون فمن مثل هذا هم الشاهد تكون بكونه متكلما كالبيت ويستدلون البيت بما يقوم خاصة شاهدا على الغائب والمتكلم معنى وجاء ما احدث حكما لا بد فيه القسيل الثاني الاعم والاخص والاقعاء لا يخفى لعرفهم الا ان الاصطلاحات وزيادة القسيل

الاصم فيما ذكر كما الشاة تشتمل على لحم وعظم فلحم معين كان فيكون الحد اعم من جهة اكثر ما ذكر فيما انزع القسيل وما ذكره من الجامع قولنا اشتمل على جامع مذبح واحد منها كان الجامع فيه على الحكم وشمول العلة به تارة بالطرد والعكس وهما اللازمان وحدهما وتعريف ان يقتضي كل واحد منهما عقلا الآخر لا يجب به بطلان لان اللازمين لو حصل لم يوجب الحكم والجمع تارة بالتقسيم والسبر وهو ان يقال الحكم اما ان يكون كذا او كذا فيبطل بعضه فيثبت الباقي اما بكونه متكلا او بكونه مسلما ومنها ما يسمى الاصل ما يكون متكلا فيما يبنى عليه ما يسمى الفرع ما يكون مسلما والسبر تارة بالقسمة المذكورة وتارة بالشائعة فما وقع فاما ان يسلم الجمع لما افاد اليقين انهم لان الجامع به ما كان على الحكم او الاصل اصلا ودفع الفرع او قالوا التسليم الى حيث يكون اعم عليه الحكم ان منع من دون الان ومن الحق الاصل بالاول فان جاز كان الجامع قد الاسئلة لا فيه رفعا لما قبل الاسلم ان منع فعلى الفساد الفساد الفضلة في الشعر وسوق الخطابة اعتبارا ما منع من شعره

واما قوله واما القياس فمنه الحد وهو قول مؤلف من اقوال اذا سلم لزم عنه لذاته قولا آخر فالقياس يكون بالفعل مستعملا وقد يكون بالقوة كما في هذا الحد فكذا العقل ما العقل المسموع جنس القياس المسموع والذهن يدعى وقد يعرف بالقاء الحكم على الغير لا شتراك او المشابهة وقد يعرف لذلك والعقل الغريزي الذي يدرك

قوله كالقضية الملازمة [illegible] فالقياس هو المؤلف من قضايا
وليس من شرط القياس أن يكون ما أورد فيه مسلما كما سيصرح به الشيخ بل من
شرطه كونه بحيث إذا سلم ما أورد فيه لزم عنه النتيجة فإن المورد في الخلف
لا يكون مسلما أصلا والقول اللازم [illegible] الأقوال الصادقة [illegible]
كما في باب الحكم [illegible]
المقدمات [illegible]
[illegible]
[illegible] بل لكونها تلك الأقوال [illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم ممكن والممكن محدث
والجسم [illegible]
الممكن [illegible]
[illegible]
[illegible] وكل حيوان جسم [illegible]
موضوعا [illegible] الجسم [illegible]
[illegible]
[illegible]
ناطق [illegible] كل إنسان حيوان [illegible]
العرض [illegible]

[illegible]
والمراد [illegible]
قوله فإذا أوردت القضايا [illegible] الذي يسمى [illegible]
[illegible]
والأجزاء [illegible] التي [illegible] بعد التحليل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والمركب من المقدمتين [illegible]
القياس وليس من شرطه أن تكون مسلم القضايا حتى يكون قياسا بل من شرطه
أن يكون بحيث إذا سلمت قضاياه لزم عنه قول آخر هذا شرطه في قياسيته
[illegible] ويكون القول [illegible]
[illegible]
والأجزاء التي [illegible] بعد التحليل [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] **إشارة** [illegible] القياس [illegible]
[illegible]

بالصغرى الذى هو النتيجة بل انما يكون ذلك بالقوة وحاصل ان ذلك
الانتاج المذكور انما الاستثنائى منها الذى يعرف به الاقتران بذلك
المعنى وذلك ان كان عند الصغرى بنحو لا يظلم كذبه فهى من المتاخرين يعلم
فقد جعلت هذه القياس احد طرفى النقض الذى هو النتيجة وهو النتيجة حينما
يعرف ذلك ان كانت هذه الحجة حجة مركبة من اكثر من شرطين شديدة الكذب
عرفت النقض تعريفا شديدا بما يصح لها ان يحتج به احد فى القياس احد طرفى
النقض الذى هو النتيجة وهو حقيقة النتيجة والاقتران قد يكون من حمليتين
فاذا جمع قد يكون من شرطيتين فاذا جمع وقد يكون مركبة من اكثر من شرطيتين
فاذا جمع وقد يكون من مختلفين فاذا جمع وقد يكون من شرطيتين
فاذا جمع وقد يكون مركبة من اكثر فاذا غاية المطلقين فاتهم اجتمعوا
فى ثلاث فقط بحسب ان الشرطين لا يكون الا استثنائية فقط وحينئذ
فى الاقتران باسمائها فاذا جمعا جعل الاقتران الشرطية الذى يؤلف
الا استحالة واحد ملفوظا بالقطع فجمعها الاستثنائيان لزم كون حمل
حمالا الذى هو قول القياس وهو الحد الاوسط وهو عين هذا المحمول
المنطوق فقولنا القياس الما ناتا لفظ اما بين حمليتين او شرطيتين
الشرطيتان بالاستثنائيتين لم نجمعهما لتنتج الشرطيتين الا اقترانيه فان الثلاثة
المختلفة الا نوع الحمليات المفترقة والاستثنائيتان الموصوفة بالشرطيتين
لا مفرد منها حتى الجمع لاجل الشرطيتين الاقترانيتين من الغرة الى اخر
ان الغاية والغاية يجمعهما الاسم الخاص الاقترانية والاستثنائيتان وبالجملة

الفصل الخامس اشارة خاص الى القياس الاقترانى الشرطى الذى يوجد
فيه مشترك مكرر حتى الحد الاوسط سواء كان ذلك المشترك المكرر
بكل واحدة من المقدمتين حتى تحصل منه شكل اول كان ذلك المشترك
هو المقدم او التالى او بواحدة منهما حتى تحصل منه شكل ثان او
تالى احدهما حتى تحصل منه شكل ثالث فان ذلك المشترك المكرر
يسمى الاكبر والمقدمة التى معه الاكبر يسمى الصغرى والتى معها الاكبر
يسمى الكبرى وتاليتها يسمى النتيجة وتاليتها يسمى كيفية وضع الحد
الاوسط عند الحد الاكبر والطريق الى تحصيل كل واحد من الاقترانين
صحيحا يسمى قياسا فهذا الفصل يشتمل على ذكر المسلكين ومرتبا
وسلوكهما على الاشكال الثلاثة من حيث تعلق المطلوب فيها بين الحكم
على الاكبر والاصغر حتى الحكم المركب منهما تحت الحد الاوسط فى الترتيب
عند اقتران الحكم الكلى الايجابى والاكبر حتى اكبر الحكم كليا فوق الحكم
على الاصغر كذلك فى الترتيب والتفاصيل تتابع اوضاعهما الممكنة بين الاشكال
الثلاثة اما الاول فترتيب وضع الحد الاوسط فيه ان يكون محمولا فى
المقدمة الاولى وموضوعا فى الثانية والمكرر هنا اثبت حمل المقدم
من حد من اطرافها وحد تام من الاخرى وكذلك اذا اخذ المكرر
للنقيض فى احديهما والاخرى اثبت وانما ايانا ايانا ايانا الاستثنائيان حيوان
لفظ جنس كبير لعدد تحته وهو نقيض لا حجر وليس بحيوان لفظ
خوجنس ولم يكن مقولا على الانسان وهو حجر لم يكن جنسا وايضا اكثر ما لم

وامّا وجه المغايرة بينه وبين الوجه المذكور فلذلك ما ذكره بقوله نظرا الشكل الاوّل

هذا الشكل من شرطه ان يكون قياسا نتيجته الضرورية ان يكون صغراه موجبة

ايّ نوع حكمها ايّا كانت ممكنة او كانت وجودية بسيطة ايجابا كما تقدّم

فيدخل اصغر فيه الاوسط ويكون كبراه كلية ليساوق حكمها الاصغر

بعمومه جميع ما يندرج في الاوسط اعلم ان المحصورات الاربع ممكنة او نوع من

حقيقة فلا امتناع ان الممكنة تجيء بحيث يكون مادّة كلّ واحد من

نتيجة وحكمها قياسها بعض ما لا تتيجة بسبب ما اذا اعتبرت الجهات لا حدّ

الضرورية المختصة بكلّ من الضربين المختلطين مادّة ما يجب ان يوجد في

تلك الجهات لا محالة وكلّ شرط فانّ نتيجة ذلك الانتاج قيد

ما اصاب العقم فلذلك الاوّل شرطان الاوّل كون الصغرى موجبة لانّ

الموجبة اذا كبرى السالبة يلزمها من حيثه انها سالبة كبرى موجبة الوجهية

الآتية لما بيّنا انّ حكمها كالموجبة اللاّ ضرورية المقابلة للفعلية

غاية هذا السالب فنتج بشرط كون الضربين ممكنين الخ الضربان

هما الممكنة ما لم الخ بان يكون صغراه موجبة لوجب حكمها ان كانت ممكنة

بعين ان يجعل ما يكون ممكنا في حيّزه لحكم الايجاب فاسبل فيما يفصل

لانّ الممكن العامّ لا يقتضي دخول الاصغر فيه على ما علمت ايضا

موضع نظر وذلك انّ مثل هذا القياس انّما يكون صغراه موجبة ممكنة

لا يكون سلبا لذاته بل لغيره وقد اعتبر هذا القيد وحده فيما سلف والتحقيق

انّ السلب والايجاب دائما لا يعرضان القضايا الّا بتقييدها بكونها موجبة

ربما تحمل عليها موجبة ما فانّ شرط الامر بالامكان المحمل المطلق او

الوجوه المشتمل عليهما ضربا انتاج ذلك النتيجة لذاتها لا للايجاب الذي

اللفظين وهذا الشرط انما يفيد دخول الاصغر في الاوسط الذي

يحمل ان للحكم الواقع على الاوسط تأثيرا في الاصغر اذا اخذ في حدّه لما تقدّم

ان للحكم حمل يقع على ما يخرج من الاوسط انّما ان كلا الامرين يحتمل

الحكم بالحيوان على الانسان يقع على الفرس لا يقع على الحجر وما ماثله

حدّه والشرط الثاني كون الكبرى كلية وهذا الشرط يفيد بادئ الحكم انما يقع

على الاوسط الاصغر بعض مرجع ما يدخل في الاوسط وذلك لما علم ان الحمل

الذي وقع عليه الحكم من الاوسط هو ما الاصغر فانّ كلا الامرين يحتمل

كان للحكم بالانسان على بعض الحيوان يقع على الناطق وكلا يقع على الماشي

وما اخلاق وحدة ظهر ممّا تقرّر لك حكم النتيجة الضرورية واللاّ ضرورية

او الدوام واللاّ دوام حكم الكبرى بشرط كون الصغرى سلبة لانّ الاصغر

اذا كان داخلا في الاوسط بالفعل كان للحكم عليه حكما على الاصغر كما

كان قوله وقرائنه الثبات بيّنة الانتاج الخ هذان الشرطان

امّا ايجابا الصغرى وكلية الكبرى موجبتان صغراه وجب قرائن سالبة

صغراه المذكورة فلانّ الايجاب انتاجا كلّيا جزئيا والكلية انتاجا

وانتاجا سلبيّة ومضروب الايجابين لا ضربة بادئ بدء فانّ القرائن الثبات

اربع واباقية ضربة فقد علمت هذا الشرطين لو كلاهما واذا كانت الصغرى

موجبة يحصل بها ثلاثة انتاجها ايجابيّة كانت القرائن الثبات ثلاثة

جميع هذه القرائن بيّنة الانتاج هذا الشكل المذكور قوله فانه
اذا كان كل ج هو ب وليست كل ج ضرورة أو بغير الضرورة فاكان
للجسم ايس أو ليس فانه للجهة هو هذا هو الضرب الاول وينتج موجبة كلية ضرورية
للكبرى ذات الضرورة والفعلية قوله وكذلك اذا أخذت بالضرورة
لا غير من ب ا او بغير الضرورة وخلع حكم الحكم لا محالة هو هذا الضرب
الثاني وينتج سالبة كلية كذلك قوله وكذلك اذا ليست بعض ج ب
حكمت على ب ا في حكم كان من شأنها بعد ان يكون هذا ايس ج ب
ذلك العدم من ج ا الذي هو حينئذ يكون قرينه الاثبات هو احد الامرين جميعا
الضربان صغراهما موجبة ضرورية وكبراهما كلية ايجابية وصغراهما
الثالث والرابع والخامس تنتج موجبة عرفية والرابع سالبة عرفية هذه هي
الضروب الاربعة التي تقدر انتاج المحصورات الاربع قوله وذلك اذا
كان كل ج ب اصفل كما كان واما اذا كان كل ج ب بالامكان فليس
ان يحدث الحكم من ب ا الذي هو مقرونا بيقين اما اذا كان انتاج هذه القرائن
وكون النتيجة تابعة للكبرى ذات الجهات المذكورة واما يكون بيقين اذا كان الامر
داخلا في الفصل الاوسط بذلك يكون ذا الصفتين الفصليتين موجبة كما
او سالبة ينتج فصلية موجبة فعلية اما اذا كانت الصغرى بالامكان فليس
الحكم من الاوسط الى الاصغر حتما بيقين اما بعدا واما بالقوة فقط
وعلاج البرهان والعلم ان قيل ان هذا الشكل كما اذا كان الصغرى
فعلية دون ما اذا كانت ممكنة والصغرى اذا كان الحكم بالقوة

انما ان تالف من كبرى ايضا بالقوة او كبرى فعلية وكلي من جهة ضرورية ينتج في
جهة ضرورية هذه تلك اختلاط هاتين صناعة الى اليأس ان كان من جهة الجهتين
يأتي بالمختلف وانما الى الاخس اختلاط هاتين الفصليتين بين الشكلين الاخيرين هذه زيادة
وخروج مع الاستعمال على اخذ كبرى من جهة هذا النتيج عن تلك
الطريقة هذا الكتاب وبرهانيا ان يليق قوله كذلك اذا كان الشكل
حالة بامكان كان هناك امكان امكان وهو كيف يكون ان جعل الوهن
انه امكان فان ما يمكن ان ليس ربما عن النتيج الحكم بانه ممكن هذا النتيج
الاختلاط الاول وهو الاختلاط من ممكنين وقد اكتفى بهذا الوهن
بعد بعوله اينما يمكن ان ليس يمكن ان يكون ممكنا وذلك لان النتيج على ان
هذا الاختلاط كاف من عالج الزيادة بيان وبيان ذلك ان الممكن وهو
يلزم من فرض وجوده محالا ما دام ان ج ا الذي يمكن ان يكون ب
ان يكون آنا لا يخرج من الامكان الاول الى الوجود فقط فالامكان
الاول وصار ج ا هنا يمكن ان يكون آنا يجب ذلك الفرض ثم اذا اخرج مرة
اخرى انه موجود آنا فقط سقط الامكان الثاني ايضا وكان ج ا بالوجه
من غير لزوم محال وكلما يسير الفرق من وجود ان غير لزوم محال فهو ممكن
يمكن ان يكون آنا ولا وجه لهذا الحكم ليس بموجود الذي وقع بين الوجود
هذا اذا اخذ جملة من الحكايات فان كلها ليس يمكن ان يكون
ممكنا وهو اولى فلا ادهان ان كل الفرض اذ فذا كلها لا يمنع ان يكون
ممكنا وهو المطلوب قوله لكن اذا كان كل ج ب بالامكان

الخاص وكل تا بالاطلاق جائز ان يكون كل تا ايا الفصل وحينئذ ان كان الفصل
بكان الواجب ناجعها ايا لا يمكن ايا العام وهذا بيان الاختلاط الثاني
وهو الاختلاط من ممكن ومطلق وهو كذلك لان الممكن اذا اوجد
موجدا اصاد الاختلاط من مطلقتين وكون الناجية ايا يمتنع لا يلزم منه محال
فاذن هو ممكن ولا يجب ان يقيض مطلقا لان الحكم على الاسفل بالاخص
الاخص كقولنا الفصل ايا الفصل وحينئذ لا يخرج الى الفصل ايا كما اذا اخذ الكل
كاتب بالامكان وكل كاتب ناطق بالفعل بالاطلاق فلا يلزم منه كون كل انسان
ناطقا بالاطلاق بل بالامكان وانما يكون الفصل كذلك كقولنا كل انسان
كاتب بالامكان وكل كاتب متحرك بالاطلاق فكل انسان متحرك بالفعل بالاطلاق
والامكان العام وقد اتى فكان الواجب ناجعها ان الامكان العام
يجوز ان يجعل على الاقل يعم الصدق وغير الصدق فيجب الاستدلال على
ان يحمل عليها يعم الفصل الفعلية وهو العام يجب الفعلية وذلك لان الممكن
قد يقع على ما خرج الى الفعل كالوجود بالفعل وقد يقع على ما لم يخرج الى الفصل
بالفعلية بعد كالاستدلال على انا قرناه فالاختلاط اذا كان من ممكن بالفعلية
الخاصة ومطلق كانت الفعلية ممكنة بالامكان الاستدلال فحينئذ لا يجب ان يكون الفعلية
الخاصة كذلك اذ قد يمكن ان يكون ذلك الامكان فرضنا كل
كاتب فهو بالفعل بالقلم فحينئذ نقول بالفعلية الخاصة كل
كاتب بالفعل بالقلم بالفصل غير خالد الكتابة فالفعلية بالامكان العام
بالفصل والفعلية هذا هو الصواب وقد يرجح هذا الوجه

وما ان يحمل لا يمكن العام على ايهم الضرورة والدائمة وحمل الاطلاق
وحوله وكل تا ايا الاطلاق ايضا على الاطلاق العام كما ذهب اليه الفاضل
الشارح فكان مناقضا لانه اذا كان مناط البحث الذي من اجله كان
العقل بان ما بالفصل الفعلية هو الامكان العام صحيحا فان الامر كذلك
الخامس ذهب جماعة من اجلة المتأخرين منهم صاحب التجريد
كون مادة القضية والفعلية بالفعل ويجاب بانه يقول لا نسلم ذلك
عليه ان تحمل عليه بالفعلية وهو معنى ذلك انه دوام ما دام الشيء
الذات وهذا كان دائما لا يكون كذلك فقولنا كل تا ايا الضرورة كما هو
بان معناه ان كل موضوع ذات وايا او عنوانهم عامة موضوع الضرورة
اذ الدوام من جهة الذات كان تا ايا ممكن وهذا بيان الاختلاط الثاني
وهو الاختلاط من ممكن ومضروري وقد زعم جماعة المتأخرين انه ينتج هكذا
الخاص بين انه ينتج ضروريا وكلامه ظاهر في ان الممكن اذا اخذ موضوعا
صار الاختلاط من مطلق ومضروري وكاتب البيضة ضرورية كاتب كذلك كان
مضروريا فمن جميع الاحتمالات بل انما اليهم منه حسب سير هذا الاحتمال
الضروري مع جميع الصغريات الفعلية وغير الفعلية ينتج مضروريا الكبرى
الدائمة ضرورية ان كانت مع الصغرى ضروريتين ينتج ضرورية وان كانت احداهما
وكليهما ممكنة ينتج ممكنة والكبرى المختلطة اذا تبع حكمها فيجب ان
الشارح تحقق ان يكون ما تجد للكبرى كما اسلفنا من حقوق تضيق مع الكبرى

ضروري فاذا كانت النتيجة تابعة فضلا
ايضا ضرورية في شكل الاول ح

اذا كانت عامة انتجت كالصغرى وان كانت خاصة فكذلك الا بتمام بما
بما تقدم الحدتين فقد انتج فيكون النتيجة كقضيتها الى قوله فان النتيجة
ممكنة خاصة ظاهر فرتد بعد ذلك او الصغرى مطلقة خاصة والكبرى
خ ذ فان النتيجة ممكنة عامة وقد مر بيانه لما مر ان الظاهر الكلام
مطلق هذا الحكم لمنتجه او طلبنا قبل او طلبنا استناء ما يكون النتيجة
للكبرى وليس هذا كما قيل فان النتيجة هنا تابعة للكبرى طلبنا اتباع
هذا الموضع قد تبع تنادى المشي وتعقب ما ظن الفاضل الجاربردي
وتبع دسائة الكلام تحقيقه واحترز بقوله ما لم يقدر بالكلام
هكذا لكن الصغرى اذا كانت ممكنة او مطلقة بصدق معها الثالثة عامة
يكون سالبة موجهة لان الكل المطلق لما لم يوجد لم يصدق الصغرى مطلقة
خاصة والكبرى موجبة ممكنة فان النتيجة ممكنة لما مر
وذكر ذلك تمام حكم الكلام الاول بان الصغرى الثالثة منتجة بهذا الشكل
بين ان الصغريات الثلاث قد تنتج نتيجة ممكنة عامة بعد ان
يعقل فكون النتيجة ذكر فيها جهتها تابعة للكبرى لكل موضع من هذا
هذا الشكل الا اذا كانت الصغرى ممكنة عامة والكبرى وجودية فان النتيجة
ممكنة خاصة لا غير شيء مذكور بعد هذا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة
عرفت على ما بحثنا به على هذا التقدير يكون نظم الكلام مستقيما فيما
اليه الفاضل الشارح لعلم الاول ان يكون كل واحد من الصغرى
والكبرى قد تنتج لا اخرى سهوا وكون نظم الكلام بعد ان يراجعه

حكذا اذا كانت الصغرى ممكنة خاصة والكبرى وجودية فان النتيجة
ممكنة خاصة او الكبرى مطلقة خاصة والصغرى موجبة ضرورية مطلقة
النتيجة موجبة ضرورية لا غير شيء مذكور وعلى هذا التقدير يكون الدليل
من قبيل او الكبرى مطلقة خاصة والصغرى ضرورية هو الاستثناء
ويريد بالمطلقة الخاصة المطلقة العرفية فانه قد مر من العرفية انها ضرورية
العامة او الدائمة الخاصة وان اردنا ان نحمل المطلقة على مقتضى
جنسها كانت الجملة ان نحمل المطلقة اخص مما يوجبه حتى لا يجاب
وانتم المطلقين ويكون قوله الا اذا شيء مذكور استثناء آخر من قوله
النتيجة موجبة ضرورية وتقريره الا اذا كانت المطلقة العرفية
لا دائمة فان لا تنتج مع الصغرى الضرورية كما يذكره وسنتكلم الكلام
هذا التقدير راجع الى المنتج فيما كان يتعاكس الشارح لان ذلك
يتاج الى حذف سطرين موضع والحاجة تدعو الى ما ذكره وانما عطف
بل الى زيادة الفائدة وفي قوله الا اذا شيء مذكور وانما عطف النتيجة

قوله بل الكيفية والكمية وعلى الاستثناء المذكور الفاضل
يعود هذا البحث الى ان النتيجة تتبع الحدين بل لكل شيء من النتيجة
والكيفية والكمية حدا من الحدين وعلى الاستثناء المذكور الكيفية والكمية
والجهة والوجود تتبع الحدين بل تتبع الكبرى
قوله واعلم انه اذا كانت الصغرى ضرورية والكبرى وجودية فيه

ما يكون فيها الصغرى ضرورية والكبرى وجودية فان النتيجة ضرورية
وانما لم تنتج الشكل الاول لان الصغرى ضرورية والكبرى وجودية
فيلزم كون بعض ما هو كذا هو كذا بالضرورة

التاسع من الفن

ما دام ما مأخذ النتيجة منها لا يكون وصفه انما ايجابا كانت وصفية في النتيجة يكون وصفيه ما فيهما فوق الشكل الثاني من هذين الضربين وكون النتيجة تابعة للكبرى واعلم ان قضاياه الموجبة المكبرى وان كانت غير مما يضع كثيرة بحسب اختلاط المحصورات المذكورة الا ان حبرها يضع في الثلثة من ضبطها هذه الاصول التي ذكرناها فتدبر ذلك حتى تحيط بها

الشكل الثاني

اعلم ان الحق في هذا الشكل انه ليس فيه ضرب منتج من حملتين من الاطلاقين ولا من ممكنتين ولا من خلطتين منها ولا شك انه لا ينتج من حملتين موجبتين او سالبتين ولا من ممكنتين كيف كانتا بل ايتا الحملتين كانت من المطلقتين اذا اختلفتا في السلب والايجاب فان نتيجتها تكون ممكنة عامة قال المولى بيانه ذلك وان قياس سنخ عن نازة هذا الشكل لهذا الشكل يستنتج مع الامكان العام الكيف والجهة لان النتيجة تتبع الاوساط في الغرض بتركان وحمل الاوساط عليها وسلبها يختلف بحسب ذلك حملا احدهما على الاخر والاخر على الاول وسلب احدهما عن الاخر وذلك الحمل والسلب لا يوجب سلب احدهما عن الاخر وذلك لان الاشياء المتباينة يمكن اشتراكها في ان يحمل عليها او يسلب عنها اجمعها شيء آخر بان تكون الشيء مسلوبا عن كل واحد من الشيئين المسلوب احدهما عن الاخر لا يوجب ذلك ان يكون

مع اختلافهما في الايجاب والسلب هكذا ان الشرط في انتاج هذا الشكل مع اختلاف المقدمتين بالكيف والحق ان المختلفتين في الكيف قد يختلفان في الجهة كما في المطلقات والممكنات وقد يتفقان كما في المطلقة العامة والممكنة العامة فان الاختلاف في الكيف كيف كان لا يكفي في حصول هذا الشرط بصلح هذا الشكل في الانتاج الى شرط آخر وهو كون الكبرى كلية وذلك لان حصول الشرط الاول مع جزئية الكبرى لا تنتج الا المباينة بين الاكبر والاصغر كما اذا جعلنا الاسود على الغراب وعن بعض الحيوان او عن بعض الانسان ولا يلزم منه سلب الحيوان عن الغراب او حمله عليه واذا تقررت هذه الاصول فنقول جميع المختلفتين وهما المطلقات والوجه ان قد مضى ان هذا الشكل بشرط الاختلاف في الكيف وبدون السحر ان الحق انه لا فرق في هذا الشكل بينهما وبين الممكنات بسطه والاعاطة بعض انماج الايجاب في الكيف فالايجاب وانما مع الاختلاف فيه بما بيناه قوله وذلك لان التي الواجب بين الثبوتين المحمول احدهما على الآخر قد يوجد شيء يحمل عليهما او عليهما بالايجاب المطلق او السلب المطلق وقد يوجب وسلب مما عن كل واحد من جزئي المعنى الواحد او جزئيات شيئين احدهما في الحمل على الآخر وذلك لا يوجب شيء من ذلك ان يكون الشيء مسلوبا عن احد الشيئين مسلوبا عن الآخر او يوجب ذلك ان يكون

الاسم دون الموضوع فانه اذا كانت الحكم بكذب الحكم بكذب الموضوع الا ترى
انه يصدق الانسان نوع للحيوان فيصدق ان كل انسان حيوان فالصغرى
الضرب الاول من هذا الشكل وينتج ما ينتج الثانية الجهة فيصدق ان بعض
الضاحك انسان هذه النتيجة تابعة لاخس مقدمتيه وهو الصغرى الرابع من الشكل الاول
هذا وقع نتيجته تلك الجهة بعينها وذلك لان هذا النتائج ما كان من الشكل الاول
ليس بنتائج فيما سوى الجهة فان الصغرى لا يشتمل على الموضوع بل على الاسم دون
الموضوع بل على اسم يزاد فيه شيء في الجملة وانما اردت بما قيدته به
لانه اشتباه ويعرض للاذهان من جهة تعريف الموضوع ذا الصفة الذي
لا يفيد شيئا وبكيفية معلوما ما اراد ان يسلم هذا القياس والاعتراض مختص بشكل
على مقدمة حرفية فنقول سر جميع هذا ان العبرة للنتيجة كانت في الشكل
قال الكبري قوله هذا كله وبترك الصغرى ممكن فان اختلط ممكن مطلق
كان من الحسن الذي لا ممكن فانا نسلمه ولا نسلم انتفاء الفياس عن
ان ذلك الحسن وهو مع انتفاء القياس من هذا المخلط كما ترى بيان
انا نبين ان الكاينة بين المطلقتين والضرورية بسيطة ومختلطة متحدة
ان الممكنات لا تخرج بسيطة فاراد ان يبين هنا لكم لحلا بها المطلقتان
والضرورية تارة وبدا بالمطلقات فذكر ان القياس من الممكنين والمطلقتين
انتج الممكنة لا يفتقد بتغيير ذلك البيان الذي بين هذا من بناء اقسامه
من المطلقات العامة الممكنة فان الحكم بها لا يختص بها لا بالاعتبار هم
قوله فان كان احد الحدين الذي تستعمل الآن والمطلق ثالث فقال بتقدير

الثاني اذا وجب التقارب فاما كان الكبرى كذبته ثانية من باب
المطلق المذكور كان الممكن موجبا وثانيا يرجع بانعكاس الى الشكل الاول
او المختلف فانتج هذا يتبع النتيجة لا الامران فانتج ويكون النتيجة على الاخس
عرفت فانتاج الشكل الاول واما الاختلاط من الممكنة والمطلقة الممكنة لا
يخلو اما ان تكون المطلقة ثانية او موجبة والاول لا يخلو اما ان تقع في
الصغرى فان كانت الكبرى ممكنة ثانية فانتج ممكنة عامة وان
كانت الممكنة عامة او خاصة وسواء كانت المطلقة عامة او وجودية لان
الممكنة خاصة فسواء كانت موجبة او ثانية تشاركهما في ان كل ج ب باحد الامكان
لا شيء من آ ب بالامكان العام او الوجودي فيانعكس الكبرى
الى المطلقة الممكنة العامة لينتج من الشكل الاول لا شيء من ج آ بالامكان كما
ذكرنا وهو المطلوب واما ان الخلف بان نقول ان لم يكن لا شيء من ج آ بالامكان
العام بعض ج آ بالضرورة ولا شيء من آ ب بالامكان الممكن على بعض ج
بالضرورة وكان كل ج ب بالامكان هذا خلف واما يلزمهما الكاذب
الخبر في الشكل الاول وهو ذلك اذا كانت المطلقة ضرورية ثانية
فنقيض اذا كانت لا يمتنع ان يبين ذلك بوجه آخر وهو ان يحمل بعض
ج آ بالضرورة كما يجوز ان يكون الى بعض ج آ بالامكان بعض ب آ بالضرورة كما يجوز ان يكون
لا شيء مع الكبرى فانتج الخلف وان كانت الكبرى موجبة ممكنة
يصح ايضا بيانه الخلف بل نقول ان نقيض النتيجة كاذبة ثانية لا شيء
الكبرى

كما ذكره والشكل الاخير وانما الاشكال ان يحمل الاخيران على ما ذكرناه فحينئذ يمكن البيان
بما اذا كانت الصغرى جزئية والاظهر الحمل بالنسبة الى ما عدده الى الاخيران على ما
لان الكبرى ممكنة الدائم الا ان يحمل الاخيران على ما ذكرناه فحينئذ يمكن البيان
بالشكل بغير الاخيران من مطلقتين كبراهما ممكنة فمرددة النتيجة
الا الامكان واما ان كانت الصغرى مطلقة فالكبرى يكون لازمها
ممكنة موجبة وحكم هذا الاقتران يدرج بما يحمى بعد هذا الكلام
قوله فان لم يكن ثابتة بل موجبة كما كان ذلك لم يكن قياسا لان
غير محتاج اليه هما ذكره فقاه وان لم يكن الكبرى ثابتة مطلقة كما
موجبة اما مطلقة او ممكنة لم يكن ذلك انتاج قياسا لممكنة المحمولية
لما كانت ثابتها وموجبتها تنتجان بالاربعين لم يكن الفرقة الى الايجاب
مفيدا معتبرا واما بيانه فلان ذلك لانا اذا قلنا الاحى من آ بالامكان كل
آ بالاطلاق لم يكن الزام الشكل الاول بالعكس ان الصغرى غير ممكنة
والكبرى ممكنة جزئية واذا قلنا لا شئ من آ بالاطلاق وكل آ بالامكان
او كل آ بالاطلاق ولا شئ من آ بالامكان اما ممكنة الصغرى والكبرى
ولا شئ من الكبرى لا شئ من آ بالامكان وهي غير ممكنة فما انتجه غير حاصل
والممكنة الكبرى ذا الاول والصغرى ذا ثان فحرتين والنتيجة على جميع
التقديرات غير حاصلة ولا يمكن بيان شئ منها بالخلف لان اقتران نقيض
النتيجة وموجبتها الصغرى بكل واحد من الحدودين لا ينتج شيئا من
الاخرى فلذلك حكم الشيخ بانه لا يكون انتاجه وقد تم ما اردنا بيانه

ان اقتران الصغرى الوجودية الثابتة بالكبرى الممكنة العامة
موجبة جزئية ممكنة عامة وهو مما يعد بعد الى الاول ما كان
الصغرى كذلك فان ممكنة عامة لكبرى بغير ذلك الاول ممكنة عامة
ثابتة وممكن موجبتها الى ما اذا عاد اليه بغير ما كانت الصغرى
قائمة بها على تقدير كونها ضرورية بغير مع الكبرى الممكنة ضرورية
ثابتة فيكون النتيجة ضرورية مطلقة بالنظر الى ما ذكرناه من ان ما دام
الوصف لازما لشئ من الكتاب ما دام لا ذاتيا من ما دام كذا ما كان من ما دام
لا شئ من بعض الكاتب ما دام لا كاتبا ما دام ليس بكاتب ما دام
بعض الكاتب ما دام لا كاتبا ما دام ليس بكاتب ما دام
ذكر ان هذا الضرب ينتج ممكنة عامة وهو مما يعد بعد الى الاول
وكذا احد ما الحكم جزئية وقد تنتج حين اذا كان الموضوع في الصغرى
يكون وجوده ضروريا والاخرى ممكنة عامة دائما ما دام موصوفا بذلك وصفا كذا في
الصغرى مطلقة عامة حينئذ والاخرى ذاتية بحسب ما يكون احد
مطلقة وصفية والاخرى عرضية عامة وهو حينئذ ينبغي ان تعلم ان الكبرى
اما كانت مطلقة عامة او دائمة او ممكن ان لم يكن بعضها اي يكون لا دائمة
حينئذ الدائم له فنقول الخلف اما ان تعتقد فاما ان تجتاز مطلقة وصفية
او حينئذ ثابتة الوجود ولكن ان تكون الكبرى على العرفية وذلك ان
على تقدير كون الكتاب بالبرية ما دام لا كاتبين بعض الجالس بالكتابة
لا شئ من الجالس بكاتب ما دام لا كاتبا ينتج بعض الجالس ليس بجالس
والكتاب بحركة ما جميع الجالس بكاتب ما دام كاتبا ينتج بعض الجالس ليس بجالس

حق او كان جانبه وبالجملة ان قيدنا المقدم بقيود فلا بد ان يجعل التالي كذلك
بان يجعل وصفا او كان كذلك وبيان ذلك ان الوصف الذي هو موضوع
ح ثابتا او موصوفا آخر وقد يخلو ما يلزمهم وصفا او قد يخلو من ذلك
الوصف الآخر ويعود الذي يستلزم ذلك ويخلو عن الوصف الآخر ايضا
فقد يجتمع سلبه عليه كذلك لاحتماله اسلوبا الوصف الآخر حتى يكون
لازمه الاول وهذا اجتماع نافيين وقد علمت ان هذا لا ينفسل بين اهمال
احد الاطلاقين المختلفين وقد يستفاد الشيخ من بابه اختلاط المطلقات
والممكنات فهذا شيخنا في الكتاب وهذا الاختلاط هو المهم ان الشيخ
وهذا البيان يوجب الجزم بما عين حقيقة الخلط من الممكن والمشروط
بالوصف بخلاف ما عداه من الصور الممكنة مع المشروطة بالوصف وكيف كان
فلنا كل انسان متحرك بالامكان وكل ما لا يتحرك بالامكان
فانه ضاحك بالامكان لان الصغرى حينئذ جزئية
الا صغرى بنائية الاكبر فلا يدخله حينئذ ضرب من الاضرب التي
ذكرناها ذلك اذا اخذت لا شيء من الانسان بساكن بالامكان وكل ما لم يمكن
دائما لم يمكن لا دائما الصغرى حينئذ جزئية سالبة فلا يدخله ايضا
سنة اضرب حينئذ لان الكبرى قد يرفع عنها ما يرفع الا دوام لان ايراد
المشروط بالوصف الصغرى فانه لا يجتمع الا مع كل كاتب بالدوام
كاتبا بالامكان بخلاف ما لو كان كل كاتب بالدوام كاتبا بالامكان
الكاتبية بالدوام كاتبا بكل انسان ما دام بالامكان لا جتماع سلب الامكان

عن الكاتب وهذا لان المشروط بما يمكن ان يعلق عدم الكبرى بما لم يمكن
بان يجتمع مع الكبرى بحيث لو وصف الاصغر لانتفى عنه ما لا وصف
لا ينفي فهذا هو المراد من قولهم في شرط الاخذان يكون المعنى بحيث
يمكن اجتماعها على الصدق ان يكون بانتفاء الممكن ما يكون الحكم
الموصوف مقررا وبانتفاء المطلق ما يكون الحكم بسبب الوصف ما دام
ما بالذات موجودا فانه قد يمكن اجتماع الحكم والقوة على الصدق حتى يكون
الحكم بالفعل بسبب الوصف من غير ضرورة ولا يلزم من ذلك سوء
والتفاصيل الثلاثة قد حقق الاول من قيدي الشرطين ولم يذكر الثاني
فانه لتصحيح هذان الشرطان فقد اتضح الفرق بين الممكن والمطلق المنكر
ومن المطلق المنكر فيما الممكن سواء كان المطلقة الدائمة
او غيرها وسواء كان بالفعل او بالقوة كالكاتب او بالقوة
شيئا ما وهذا ما ذكره الشيخ وقوله ايضا اذا كانت الكبرى وجودية
عرفية فالشيخ مطلقة عامة ما دام الوصف اي صغرى انفقت وذلك
لان النتيجة الدائمة الموجبة بما فوق هذه الكبرى بحسب ما ترفع الشكل الاول
فلا يصدق حينئذ سلبا دائما ابدا ان امكن ان يصدق ثبوتا دائما
واما ايجابا فلان كل آباء وهو شيء من الناس ما دام آباء لا دائما فيما من الوجود
ابدا موصوفا وهو قولنا لا شيء من ما هو ليس بآباء مطلقا هذا ما ذكره الشيخ

قوله ويجيء ما تبين على هذا الخلط الصادق على بعض ما اذا كان الكبرى
الصفرى اي اذا كانت الثانية منفردة والموجبة غير منفردة فيرفع

نتج دائما بالعكس والخلف كما تقدم في المطلقة المنعكسة اذا كانت الكبرى
ضرورية والصغرى عرفية فانه ينتج ايضا دائما بالعكس والخلف
قوله بيان ذلك اعلم ان هذا المخلوط زيادة على ما بين في المطلقة وذلك ان
التأليف من ممكن عرفي وضروري او من وجودي عرفي وضروري
والكبرى كلية تقابل القياس سواء كانت موجبة او سالبة لما بين في اصله
من المختلفين انما ابو الخلف والكبرى كلية مقدمة بما جعلت ما ذا تقدير
فانت خبير انه اذا كان النتيجة ابدا صادقة على كل ما يجاب عنه عرفي ضروري
فكان تلك النتيجة على العموم عرفية او المعروفي من الجهتين عرفي ضروري كما
اجملناه عندنا كان كل ناطق فان تلك ضرورية على تقدير ان طبيعة الناطق
بنفسه سالبة لطبيعة الابيض لكنا بينا فيما لا مرية فيه ان ذلك ليس كذلك
بعد هذا الاختلاط اتفاقية والكبرى الايجابية او الكلية السالبة
وكذلك الحق من ثم الخلف لانه اذا كانت الصغرى عرفية تقدم
ان النتيجة اما ان تكون عرفية كالسالب بعدما فصلوا عنه بما
ان الضروري اذا اختلط بغير الضروري افاد الثاني لان الذات يتبع
المطلوب بالخ الضروري السالب فاين انعقب المقدمتان والكلام
عن مختلفين فيما علم تقدير الاختلاف فليس انما ان الذكر في
عقد الايجاب فلانك تعلم انما اذا كان ثم الا صغر يجب بصدق
الاوسط على كل ما يجاب عنه عرفي او سلب عرفي بالفعل حتى يكون
ثم على كل تقدير الا بالضرورة او على المعروفي من ثم حتى ما حصلنا بالفعل

وكان الاكبر بخلاف ذا اي يكون الحكم ثم على كل ما بالضرورة فانما يكون كذلك
ثم اذا بعث المعروفي من شأنه بيان ان الاكبر الذي هو ما بالضرورة ويدخل
احدهما في الآخر ولا يمكن ذلك حتى يكون لا شيء من ما ليس بعين ما
بالضرورة وهو النتيجة دائما كان الحكمان الاولان ايجابيين كما قلنا
كل انسان اي بعض الحيوان انسان متحرك بالضرورة وكل فلك متحرك بالضرورة
وسلبيين كقولنا لا شيء من الناري اي ليس بعض الحيوان ناريا ما دام ساكنا
بالضرورة وكل فلك لا شيء من الفلك بساكن بالضرورة فانتجا ان لا شيء
من الناري اي ليس بعض الحيوان بفلك بالضرورة وعلى هذا القياس
الضروري المنتج من هذا الاختلاط ومما يجري مجراه خاصة وحق قولنا
بعد هذا اعلم ان هذا المخلوط زيادة فائدة على ما تقدم عنه

الشكل الثالث الشرط فيه كون احد هذا الشكل ضروريا
الصغرى موجبة او صحيحها كما علمت وبيانها كون ايتما كان ما ثم
انه قد يمكن ان يجيء بكل بتة لكن الاشد يشترك وان تنايجها انما
تجب جزئية وذلك بينا في قولنا اذا اطلق كل انسان حيوان ممكن
ناطق فقد بينا ان كل حيوان ناطقا وقد ان يكون بعضه ناطقا بالفعل
ممكن الصغرى فهذا الشكل ايضا وان انتاج ضربان انما كان الصغرى
موجبة اي حكمها الموجبة اي يكون نسبة بعضها موجبة كما مر وان الشكل الاول
قد ذلك من ان الاصغر اذا كان ثم الا صغر يجب بصدق الاوسط على كل
الاصغر اذا كان الاوسط حكم الا وسط به حكم الاوسط ذا ملاقاة الاكبر ما

ثانيه

بينه فانا كان بالبداهة يسقط بالنتيجة كالعرس سقط بالوجدان خلافه
انا لو كنا لم نحصل هذا الاوسط بالبداهة كالحيوان او بالتجربة كالنار محرقة
المسلوب عنه كالحجارة بالحس والشرط الثاني ان تكون المقدمتين
كليتين وذلك كقولنا كل حجارة جماد والحكم بين الحكمين بين الاوسط وبين الحكم الاكبر
الاصغر فانها ان كانتا جزئيتين فقد يحتمل ان يختلف الحكم وعلى تقدير
ان المقدمتين كانتا موجبتين جاز ان يكون الحيوان انسانا وقد يجوز ان يختلف الحكم
بعضه انسانا وبعضه ليس بانسان وهذان الشرطان لا يختصان الا بالشكل الاول بل
بين البتة جزء الحكم بعد ذلك بين الصغرى الموجبة الكلية مع جزئية
واحدة بالخصوص ان الاربع والموجبة الجزئية مع احدى الكليتين منتجان
الجميع شيء لا يوجد الجزئية وحدها الا في الشكل الاول على ما يجيء
يكون اعم منه كالحيوان على الانسان بحيث لو كان ما لا فهو الاكثر كما
ولا بيانه كالقمر الا للقدر الذي كان ما لا فيه فيسقط الاوسط فيقال
هذا الكوكب بكامل وكل كوكب فهو ليس بمنخسف فينتج كما كان الاول كما بينا
قوله فاجعل هذا الكوكب بيانا لان المكانين من كليتين وانما اوجبنا الكبرى
حتى لا تكون الصغرى لا يقال اذا كنت ما دمت عن ذلك فاذا فاتت
عن ذلك كان الاوسط مرتفعا من احد طرفيه فلم يجب ان تكون الكبرى موجبة
قوله اي جعل الصغرى مثالا لان الشكل الاول
يحاذي الاول بوضع المقدمة الصغرى كان الذي فاقد وضع الحادثة
الكبرى فاذا كانت الكبرى كلية عند هذا الشكل وكذلك الصغرى ايضا

تفارقات اذا لو قد وجد ان النتيجة فاذا جعل هذا بيانا فانما كانت كما ذكرنا
لكان الحد بين قوله والمكانين من كليتين وقد اذا كانت الكبرى جزئية
فلا يجب ان تكون الصغرى موجبة وقد يمكن جزئية وقد يمكن من جزئيتين بل ان
يمكن الكبرى موجبة وصغرى وحتى ذلك الاول فيكون النتيجة سالبة كل
وبعض بالا وبعض ليس الا ان الكبرى يمكن ان يوجد مع الصغرى
الضروري لان من شرط الشكل الاول ان يوجد وقد يمكن ان يوجد قوله
واعلم ان المرة ذا الجملة المحفوظة وهي الحق ضرورة والشكل الاول بها
على ما بينا فقد بينا ان الكبرى اذا كانت ضرورية والصغرى ممكنة فذلك ظاهر
واما اذا كانت الكبرى ممكنة فذلك لان الاقتران بان يجوز ان يحق ب
الاذى هذا حتى يكون كل ج ب فيكون كل ا ج ب فنقول حيث ب كل د فهو كل ج
فكل د هو ب وقد كان ب كل ا فنتج حتى ا كل د فالجملة ما بينا جملة
كلية الذي هي جملة حتى ا ج ب اشكال الضروريتان فقد بينا كما هي
فقد لا يحق ما بينا فقد يجوز بالامكان وقد لا يكون وما بالامكان كما
ذكرنا الا ترى ان من ممكنة وسلبة عامتين والشكل الاول فاعلم
انها ان الصغرى لا يكون الصغرى ممكنة عامة فانها لو كانت ممكنة
خاصة كانت النتيجة ايضا عامة لما بينا ان ما ليس بالامكان كان
بجهة الاقتران من مسلمة ما دامت ذاتية ايضا ذلك الشكل فانها ايضا
من الكبرى بالامكان لا بالامكان بل من الكبرى ممكنة عامة
والجملة المحفوظة جيما ما بينا لو بالامكان ومعناه ان الاختلاف

المحفظة وهي الجهات التي بين ذات الشكل الاول ان كمذ ناتجه الكبرى
فانه لا اقتران لهذا الشكل هيهنا اذ ليس هناك ان تكون الكبرى
انسانية بين سكين سماء فظاهر وانسانية بين حي لان نتيجه سكين الكبرى
فلا يكون نتيجة جزئية لان نتيجه ليست بكلية والجهة بالامكان
بعد العكس محفوظة بين ذلك بالاقتران اي بين ان النتيجة كالكبرى او
نقيض نقيضها وكلاهما ينافي الجهة اذ سنبين واجب هو فلما ان كل
نتيجة بعضي بالامكان فاذن بين العضي بين بالامكان هو الاعم والعرفية
العامة لحصول اسه مقدمتان احداهما كل ج ب بالامكان العام والاخرى
على ايس سماء فين كما ذكرنا فالنتيجة هي الكبرى بعينها وجهتها كذلك
الا انها ممكنة كلية مرضية الاول فاذن سعفي الهواس فيقع عليها الشكل
الاول كلا ما ج بالجهة جهة سعفي الهواس بعينها مرضية هذه النتيجة
الى القضية الثانية يحصل منها الضرب الاول من هذا الشكل فتنتج
للكبرى قوله واذن جهلنا لحكم جهة الصغرى فانهم يجعلون
الصغرى بسر كبعض هذه مكن الكبرى فيكون الحكم بجهتها اذ يكون بعض
هذا العكس جهة الاصل وانما غلطوا بسبب انهم يجعلون ان العكس
الجهات وانت قد علمت خطاءهم الظاهر من المقدمتين بعينها
جهة نتيجة الاقتران بين كلتا بين موجبتين تابعة للاخرى بعينها وذلك
يكون الاخرى الذاتية الى الشكل الاول مرادة مع الاجتناب الى عكس النتيجة
كما ذكرنا بيدان ان العكس حفظ الجهة وان كانت احدى المقدمتين سالبة

جعلوا النتيجة تابعة لهما لان الشكل لا يكون ذا الاول الا ان الكبرى وان كانت
الكبرى جزئية كما ذهبنا اليه فالذي تكلم فيه جعلوها تابعة للصغرى
لان الجزئية لا تصير كبرى الا الاول بذلك لو صح ان الجهة في الشكل
الاول تابعة للكبرى والشيخ قد عليهم في هذا الموضع بارع هذا البيان
عالج الى عكس النتيجة وان كان تابعا لا يحفظ الجهات كما بيناه قوله
وقد بقي لنا ان نبين بالعكس بعد ذلك حيث يكون الكبرى جزئية سالبة فانها
لا تعكس وحدها اصلا عكسا جزئية فلا بد ان نبين ذلك بالمناقضة بطريق الخلف
او بطريق الاقتران اما بطريق الخلف فان نقول ليس كل ج ب فنقيضه
قولنا كل ج ب بالامكان العام وكان كل ب ا هذا خلف واما بطريق الاقتران
فانا نقول ليكن العضي الذي هو ب دائما هو ج فيكون لا شيء من ج
بحيث انسان نفسك واعني بالجهات ثانيا وجود الكبرى بالفعل فتحصل
من مجموع ما ذكرناه ان العكس يطلب المقدمتان وبقي ان نبين ان
الذي يكون صغراه بجهة كليته وكبراه سالبة جزئية وهو انه يمكن ان يبين
بذلك ان الصغرى يمكن جزئية فيصير الامر ان من جزئيتين والكبرى
يمكن اولا فينتج ان بين بالخلف او الاقتران اما الخلف فكما ذكرنا ان
يمكن ان نبين مساويا لنقيض الكبرى وهو انه ليس لا شيء من ج ب
فينتج بالصغرى فيظهر الخلف والا فبالاقتران هو الذي نحن
بصدده فاذا بينا على ما سبق واعني بالجهة الكبرى كما مر قوله يكون
قائما ابدا سنة الاول من كليتين موجبتين الثاني من موجبتين والصغرى

من موجبتين وكبرى جزئية الرابع من كليتين وكبرى سالبة الخامس من
موجبة جزئية صغرى وكلية سالبة كبرى السادس من كلية موجبة صغرى
وجزئية سالبة كبرى وهذه ستة عليها تدور غايته ما فوقها من بيان احكام الكل
الذي صدر به والتربيتا لاذكى ذكر خير لاجل ان الشكل
وليس من صغره ومن حسن تقديره الكلية ايثر على الجزئية حصل ان المقدم
جعل النتج بالعكس هو الاشهر واعلم ان هذا الكلام على الشكل الاول
الا ان حكمين احدهما ان الصغرى الضرورية ان ناقض الكبرى الوجودية
فيمنا فانا نقول كل كاتب بالضرورة انسان وكل كاتب بقضاء لا دائما
ما دام كاتبا والثاني ان العرفيتين لا ينتجان عرفية من طلقة ومنتشرة
حتى كل كاتب بقضاء وبالشرط المقيم ما دام كاتبا لا مستمرا على الدوام
بالشرط المقيم ما دام بقضاء لذاته بحيث اذا بحثت بقضيتهم وجدتا على بيان ما
عليه الكتاب من احكام المطلقات لا الاشكال الثلثة واصفا البرهان
انا بيان اليسر ما ليس فيه لم يفرق للشكل الرابع لانه ليس مذكورا في الكتاب
والاستقصاء انما يراعى هذه المباحث عند من كلامنا ابسط من هذا
لمن يتوخى الايضاح عند مشاركة كلام آخر وبالله التوفيق الفصل الثاني
في اقيسة الشرطية وهي اربع اقيسة الاول اشارة الى الاولين انه اذا
اتفق كذب جزء وصدق غاليه وصدق اخر من الطبع بعد استيفاء ما يجب
في كتاب البرهان عنه ستة لا يتم الا ان يكون كل واحد من المقدمة
او من المقدمات او من احداها او من المقدمتين والحدان اعني الوسط

والحدان والنسخ لما انتشر هذا الكتاب على اياد البعض ما اعوزت من
الطبع لم يجده الموفق من المقدمات ولا من المتصلات والمتصلات لان
جميعها بعيدة عن الطبع وابتدا المؤلف من المتصلات فعقل قبل الشروع
في تلك المتصلات كانت اما اتفاقية واما انفاقية والاتفاقية اما في
الامر يجب الطبع والبعد فقط والوضع والاتفاق كقولنا ان كان الشخص
طاعنا فالنهار موجود والا فكقولنا ان كان الانسان فرسا فهو صاهل فان
هذه القضية لبس بجهة من جهة استلزامها وضع كاذب وبوجه من
جهة الفرسية لبس بجهة يجب ذلك الوضع والتناقض بها انا نحكم بالا
في الكذب والكثرة والحيوانية ويجب اعتبار احداها لاجل الاتفاق لا
بحسب ما ذكرنا في الفرق الفاصل المقدم والاستثناء تناقض ذاتها
بمعنى ان الكلية الموجبة سحابة المصاحبة الدائمة والكلية السالبة
عند عدم المصاحبة على الدوام والجزئية عند المصاحبة او عدمها في
بعض الاوقات وصدق مع الكلية المانعة الخلو لا الكيف فالاستحالة
الجزئية الايجابية يصدق مع المصاحبتين الدائمة والاتفاقية وهي تناقض
السالبة الكلية والاستحالة الجزئية السالبة يصدق مع عدم المصاحبة
الدائمة والاتفاقية وهي تناقض الايجابية الكلية واما الحقيقية فيها
معها الايجابية الخالصة السالبة للرفع الخالص وبامكان التقريبين
الرفع هنا المتعرفة في الحدان والاحتمال بسبب الامكان الاعم حتى
لما بينه الرفع لا الرفع السالب وسمي السالبة الحقيقية تالفا الا تفاق

المحقق فيما نقله انا الاولى به المخالفة او الاستصحابية الضافرة على
الوجه المذكور لانه مع بقاء الاصناف ويبقى بالبداهة الانتفاء
واما الكبرى فبالضرورة الثابتة الكلية بمكن كشفها على قانون
بحث لا يحتاج الى استدلال واليه المفتقد اوسع اشكال مفقود بعد عن قوله
بذلك الحال ما تقدم كلم الاصل والانتفاء الثابتة الكلية لا يتكلف
الشرط بخلاف صدق الخمر كالموجبة وذلك لانا نقول ليس اتحاد
اليا من مقرقا اليه فالاتحاد بجهة ولا يكون ان يقال ليس اتحاد
الاتحاد بجهة فاليا من كذا الا وضع المقدم منع ويمكن ان
ذلك فيقاس الاستصحابية عليه وانا الوجدان بجيبها يمكن
والا لصدقت الكلية الثانية ويمكن منعها على الوجه المذكور
الكبرى اما متحدا الدنا فقيا الاصل فيلزم الخلف والسوالب الجزئية يمكن
لانا نحتمل قد لا يكون اذا كان ربيع حركة يده فهو كاتب ويمكن ان يقال
قد لا يكون اذا كان زيد كاتبا فهو يحرك يده واما المفصلات فقد يقض
بشرط الاختلاف فالكبرى والكبرى انتفاع عناد هاذ فانها ايضا اذ يحتج
كان كذا مدخل لبمكن بجهة لان الجزاء ما يكون اكثر من اثنين وربما
لا يتأتى بالطبع هذا ما انه تقديه وهو بان الشارع الذي يحتمل اسعاد
بجعله ويجب عليك ان تجري ما المختار في الحصر الاجمالي والتفاصيل
والعكس بحرفا بحذافيرها ويرجع الدائر فقوله ونعتقد ان المتصل
قد تالف منها الكل لانه كاحكام الحليات بشترك وما لا وتحريم

خالها وتقيم كما كانت والحليات بشترك موضوع او محمول ويفترق
بموضوع او محمول والاحكام تلك الاحكام ثم انا الكل الا كلما
اب قد وكلما كان قد فقد نتج كلما كان اب قد وما الكل الا فكل
كان اب قد وليس البتة اذا كان قد فقد نتج فقد ليس البتة اذا كان اب قد
وبين اباها لكن ابا الخلف على ما تقدم وبين الضرر ما لا يخفى منه والاجتماع
وهو ان بين الحاد الذي يكون بها اب وليس قد ويكن بحيث عنه كان
ج ما يحصل منه ضحيتان احدهما ليس البتة اذا كان قد فقد وذلك
قد يكون اذا كان اب قد وبايف القياسان المذكوران سنا على
وما الكل الا ذلك كلما كان قد فاب وكلما كان قد فقد نتج قد يكون
اذا كان اب قد والبيان بالعكس والخلف والا فيتاس شيء بما عنده
الفرقيان قل ما يتبع ذا الثاني لا بعيد ذا الكذب والا فيتاس على
كليتا والفرقيان المتطيلة لا تستعمل الا في الاقران بالجملة او
كما يقال على ما زعم ان الانسان فرد كل ما كان الانسان فرد فهو فرد
ما كان الانسان فردا فهو زوج وكل ما كان الانسان فرد فهو زوج فانها
لا يفيد سوى لازم ان المقدم اخص من التالي على العقل بان نتاج هذا الصنف
عدم اجتماع مقدمة الصغرى وملازمة الكبرى على حقة بداهة كما وهذا
وقد يجب عند ذوي احتجاجها على الصدق ليس بشرط اذ بعقاد القياس من
قوله وقد يقع الشركة بين جملة وتفصيل شيء فقد الاجمال
فقد ما ان نتج ما ان قد في تخريج الاحكام وهذا ما لك على ذلك

بشرط منفصلتين حمليات مثل ... وهذا المعنى ويمكن اما ان
يكون ب واما ان يكون ج واما ان يكون د وكل ب ه وكل ج ه وكل د ه فكل
ه ... الاحكام ... ما سلف ... هذا التاليف ان
الشركة ... الحملية مع جميع اجزاء المنفصلة ... الطبع واذا كان
فالحملية قد يقع صغرى وقد يقع كبرى ... كان على هيئة الشكل الاول
... الحملية موجبة والمنفصلة موجبة كلية ... جميع
اجزاء ... مثال الاول كل ب ... دائما اما
... منفصلة كلية ... دائما ... الثاني
الثاني كل ب ... منفصلة ... الاجزاء
... على هيئة الشكل الثاني ...
يكون المنفصلة موجبة كلية ... الكيف ... الصغرى ...
موجبة ... الاجزاء ... الضرب الاول كل ... ب ... دائما اما
من ... ولا شيء من ... فدائما اما لا شيء من ... واما لا شيء من ...
الثاني ... دائما اما كل ... واما كل ... فدائما اما لا شيء ...
واما لا شيء من ... وعلى هذا القياس واما على هيئة الشكل الثالث ...
مثاله كل ... دائما اما كل ... واما ... بعض ... واما ... واما
اذا كانت الحملية كبرى فينبغي ان يكون ... الاتصال
وحينئذ اما ان يكون مشتركة في المحمول او لا يكون فان كانت وكان
المنفصلة مشتركة في الموضوع ... الشكل الاول ... حملية ...

... الاحكام الثلاثة مثال الضرب
الاول من الشكل الاول كل ا اما ب واما ج وكل ب ه وكل ج ه فكل ا ه
الضرب الثاني كل ا اما ب واما ج ولا شيء من ب ه ولا من ج ه فلا شيء من ا ه
... الضرب الاول
من الشكل الثاني كل ا اما ب واما ج ولا شيء من ه ب ولا شيء من ه ج
فلا شيء من ا ه والشكل الثالث ... الطبع ... مثل ذلك واما
ان لم يكن الحمليات مشتركة في المحمول ... منفصلة ... كقولنا
دائما اما ا ب واما ج د وكل ب ه وكل ج ه فدائما اما ا ه واما ج ه ...
المباحث ... قوله ... مقدمة
الشرطية ... الحملية واقرب ... من ذلك الى الطبع ان
الحملية ... المتصلة ... مشتركة ... ان يكون
... المقدم ... التاليف ... الثاني
كان ... الحملية ومثاله ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ...
ان كان ا ب فكل ج ه ... ان ... الاقسام ... الحملية
في هذه الاقترانات اما ان يقع صغرى او كبرى ... القدرين ...
... الاقترانات ... اربعة ...
من الطبع ... الشيخ ... ان يكون الحملية كبرى ...
... المتصلة ... المقدم ...
... الاقترانات ... الثاني ... بالحملية مثاله

ة مساو لب وب مساو لج مساو لد فقد سقط منه ان مساو ى
مساو ه وعدل بالقياس عن وجهه من وجوب الشركة لجميع الاجزاء
الى وجوب شركته في بعضها هذا قياس له اشباه كثيرة كما يشتمل عليه الحامدية
الشاهد وغيرها وكقولنا الانسان من النطفة والنطفة من العناصر
فالانسان من العناصر وكذلك الخمر والخنزير والميتة والدم محرمة
وهي حلال فالحرام والحلال لا يجتمعان والقياس المنتج لهذه النتيجة هو
ان الخمر من محرم الخنزير حلال من محرم والكبرى فالاسطقس
منه معدوم لان مجموعه الذي هو نوع الشركة معدوم لانتفاء ذلك الجزء
بتمامه وجعل الخليل خاصا راجع اليه والمثال وهو ان هذا الفاعل
لهذه الحركة بعينها ان بعد فالحركة وبالعكس فاذا قلنا آ مساو لب
آ محرك فاما ب وكان مساويا محركا على التعاقب والقضية الاخرى
ان يقام ت كالمحرك اه والنتيجة التابع وحينئذ يصير قولنا آ مساو لما
بركا من قولنا آ مساو لب وهي حكمة فاذا جعلناه من جملة
سؤاله فمن كان قولنا آ مساويا لب وقولنا آ مساويا لما بركا
واحدة ونضيف الى الثانية التي هي نوعية الاولى قولنا آ مساو لما
ز مساو لج ونخرج آ مساويا لج ويكون هذا القياس هذا الاعتبار
ان جعلنا ما ز مباينا لما ب ج احدهما محركا على الآخر حتى لا يكون
المحرك ان واحدة فيه واحدة فاذا ثبت من قولنا آ مساو لب
ب مساويا له لان ج هو الماء وهي نتيجة فآ مساويا لج وهي

الاولى من الشكل الاول ان كان آ ب كل ج و كل ج د فان كان آ كل ج
د مثاله الضرب الاول من الشكل الثاني ان كان آ كل ج و كل ب ج
ج فان كان آ ب فلا شيء من ج ه وعلى هذا القياس وما شاكله
الا ترى ان دون قياس الخلف يحتاج اليه على ما سيأتي فلا يتمان الا ان يكون
الحملية معترفا بالاشتراك ايما و اتفاقا والمسلم يحتجه كقولنا كل ج ه
وان كان ه كل ج او بالاقتران بينة على الطبع فوله منتج
مثل هذا القياس ان سئلت بين يشابك احديهما فالاخرى اما ان كان
ذلك اتفاقا سلمناه ايضا ويكون شأنه هذا القياس وانما تتم الصورة
الاقتران الشرطية فلا يليق بالمختصر ه انا يتمان الملكة وكان
من الشرطيات المؤلفة من الحمليات اما الشرطيان المؤلفة من سالبتين
فقد يتعاقدان وجب انا يتم وهذا النوع الذي الثاني اذا لم يتم من ذلك
الجيل وهو كمن من اقترن مستثنيين لو نوعا ما وهي المعترفة من المقدمتين
احديهما وهي التالي من احدى القضيتين الاخرى وهي الكبرى مستثنى من جزئين
ونتيجتان مستثنى كالمعترفة شأنه اذا كان آ ب كل ما كان ج ه و ز ح كل
ما كان ه ز ط فان كان آ كل ما كان ج ح ط وهذا الامر ايضا
مع علم بعد انواع كالذي يشابهه تاما ويكون على نحو ما ذكرنا اعني
ايضا هذا المصنف لزوم الخلف والمسلمات التي بين الاقترانيين
المسلم انما يحتاج اليه اشارة الى قياس المساواة اذ ربما عرض لاحكام
المقدمات انها تسقط ويبقى القياس على صورة مخالفة لقياس شكل ما

المتصل بربا الحبس الذي هو العرض وهو منع الجميع فقط وبعبارة اخرى منع الاخص
مما وقد يستثنى هذا الغير المنافي للاستلزام او الوضع وحينئذ فنقيض هذا المتصل
هذا استثنا العين وكجعد النتيجة نقيض التالي فنقيض المقدم اما ان يكون
جزء تاليه او مباينا ان يكون جزءا فجايز نحو لو كان هذا حيوانا فهو جسم لكن ليس
الحقيقة جسم حين كل جزء منه ينفي التالي وكذا نقيض الجميع وجزء كل من
التالي وكذا نقيض المخلوط منه ذات جزئين كجعد حملية وبعضه ذات الاكثر
الاكثر او احصلت استثنا نقيض جزء التالي يكون نقيض المقدم ان امكن
التالي من الاجزاء والا حصلت باستثنا نقيض جزء فاعد فيقول ان كان كذا
ثالث سواء اعاد او حليان بعد ما شمل كل واحدة برخا اجزاء ثم جزء كل
والحاصل ان الغير الحقيقية اذا كانت ثالثة الجمع فقط فيبقى نحو الجزء من
النقيض واذا كانت ثالثة المخلوط فقط فيبقى نحو الجزء من النقيض وذلك
ظاهر مما مر وهذه القيدان كالاخيرين عن بيان والمتصل الاتفاقي
لا ينتج اصلا لاحتمال التالي الجزء غير متساويه

اشارة

الى شارح المطالع قال المصنف مركب من قضيتين احدهما اقتراني والاخرى
شرطية لكن ان لم يكن هذا ليس كل ج ب ما دام ا ب وكل ا ج ب ج ب
وكل ب ج ا فهذا مقدمة بينة لا شك فيها وبنت بيانها وتسليم
بينة ان لم يكن هذا ليس كل ج ب ما دام ا ب وكل ا ج ب ج ب فهذا مقدمة النتيجة
وبيان نقيض المحال هو الذي اليه فقول لكن ليس كل ج ب ج ب نقيض
المقدم وهو قولنا ليس هذا ليس كل ج ب ما دام ا ب وهو صادق بالحكم

اورد قياس الخلف في القياسات الشرطية وليرجعه الى القديم لان نتيجة
غير الشرطية شيئا ما لذلك سماها عامة المنطقيين بالقياسات الشرطية
مع الاحتراز عن قولهم القياسات الاقترانية الشرطية كانت مذكورة كما
مقررة فيرتقل الى لغات اجمالا تجرا بقضاء حسن ظنه بالحكم الاكمل
اذا ما حرر ذلك فعليك هذا القياس وهذه الاقسام المذكورة وجزء ذلك
منها فاختلفوا في كل الاختلاف هذا استقرا حليا اشخاصا ان يركب من
من نقيض احدهما اشتراطوا لاكثر استثنا في من متصلة الا اقترانية
من شرطية وحملية بشرط كلية التالي وكلية متصلة المستثنى هو المطلوب
صريحا وتاليها ما يلزم من ذلك وهو وضع نقيض المطلوب على المنتج
حيث مقدمة فيه متصلة اتفاقية بقيد بنقيض المطلوب وعلى هذا
متصل حذفها مقدم المذكور وتاليها نتيجة الاقتران المذكور الذي اقتضى
بحكم تعين عليه والاستثنا حينئذ موجبا لمتصل الاتفاقي وهو نتيجة القياس
الاول والاستثنى وهو نقيض تاليها الذي كذبه الحكم المتعين عليه يستلزم
حذفها الذي هو وضع المطلوب صريحا فيكون النتيجة كون المطلوب
فظاهر انه يحتاج الى مقدمتين مستلزمتين احدهما ما جعلت كبرى له
تاليه والثانية هو الحكم المتعين عليه حينئذ اي الحكم بالتنافي بين المطلوب
من ظاهر المقدمتين واما نظرا الى كتاب ظاهره والمطلوب هذا المثال
هذا ليس كل ج ب ونقيضه كل ج ب والمقدمة الاولى كل ا ج ب ج ب والثانية هي
الحكم المتعين عليه لكن ليس كل ا ج ب وقولنا النتيجة الاخيرة لكن ليس قولنا ليس

ج ب ضار قابل فهو ضار وقد ليس لم يكن قولنا ليس كل ج ب الذي هو ا
الا ساءة قابل قولنا ليس كل ج ب الا هو ا ساءة فساد وهذا
وجه صحيح لا شبهة فيه الا ان راى بعض المتاخرين لم يستحسن عليه ذلك
اما اولا فلان المسلم لا يسلم هذا القياس لاشتماله على اربعة اشخاص وهذا
يستحق كونه مركبا من لا قران والاستثنائي فكيف يعد فيما لا ينتجها
واما ثانيا فلان الاقتران الشرطي لم يكن مذكورا في كلامه وكيف يدرك المركب
من غير ذكر اجزائه فان الشيخ اصل الذين محمد بن عمر الرازي
بالفاء وجعل الى آخر هذا الفاسد هو قياس استثنائي من مسلمات خصمه
نقيض المطلوب ويصاح وبيان تاليه المتصلة الاخيرة بستلزم المطلوب
هو ليس كل ج ب والحق المسلم بي كل ا ب وسلم المستدل بعكسه كل ج ب
فعند لما كان كل ب ا فان كان كل ج ب فكل ج ب ا وهي بعد لك يكون هذا الحكم
مع الحجة المسلمة منتجا لهذا الذي عرست حتى تجعل الآن بعد لنا ليكن
ليس كل ج ب ا ينتج نقيض كل ج ب هذا وجه تحليل وللمناسبة ان المخالف
المطلوب بابطال لازم نقيض المسلم لابطال نقيض المسلم وهذا
هذا لا يحتاج هنا الى تابع فاي بيان الآتي سلمنا ان كان المطلوب
لا نحن ج ب بالاجلاء اذا طاح وكانت المقدمة المستدل بي كلية
لا رابعا بيان انا لم نجد مقولا لو ذكر المطلوب حقا كان نتيجة
ج ب ذا بما حقا لكنه ما يناقضه المقدمة المذكورة بالقوة من اين
فالمطلوب حق والخلف اسم للشيء الدقيق والطائر الذي يصاح

من هذا القبيل فاشبه ما يقال انه يستحي به كرة ان المطلوب من كلية
اي من قولنا الذي هو نتيجته وهذا فاسد كون الشيء آخر هو قبل
المستقيم فانه يناسب المستقيم جهة الى ثالث المطلوب ولو جهة يالف
فانه يناسب المطلوب ويشترط في تسليم المقدمتان او ما يجري مجرى تسليم كما
سلف لو صح قدرة بناء على العلم بالمطلوب حينئذ لا يكون مرضوفا او لو
لا بوجه الى ثالث المطلوب او كونه الى ابطال لا ينقض ويشتمل على ما ينقض
المطلوب ولا يشترط في التسليم ان يكون المقدمتان بحيث لو سلمت
يكون المطلوب حتما منفوعا او لو دين بمقابل الجنبتين ممكن القران
الخلف لانه ابدا نعقد من اقتران ما قابل نتيجة قياس باحدى مقدمته
ينتج نقيض المقدمة الاخرى ويفارقه الخلف بانه يشترط فيه ان يكون
بعض قياس ولو ان ينتج ما قابل بعض قياس بل يكفي ان تبديه
ويكفي في ابطاله ظهور الفساد ولا يستعمل في ابطال المقابل بالمناقضة
ويستعمل السكر مقابل الصادق ابدا والسكوت لا يقع في العلوم الا عند
الخلف الى المستقيم والخلف والمطالبة التي لا يتعين بعدها احد الجزئين
المطلوب لانه يبقى مع نقيض المطلوب وذلك يحتمل نتيجته وربما يحتمل
لاحد الوضع ان يوضع بدل المطلوب غيره مما يلتفت اليه ويبني الخلف
عليه فاما قد دل ان ذلك الشيء الذي وضع صادق وهذا لا يدل على ان
المطلوب نفسه او شيء من لوازمه المنكسة او غير المنكسة كما
اشار جماعة المحققين فاسباب اعيانا ان المختلطة وهذا هو الشكوك

يا عنوه مرة بها او ممكنة يستوي فيها الممكن والجدلية من قدمات المشهورات
والتقريبيات كانت واجبة او ممكنة او ممتنعة والخطابية من المظنونات
والمتشابهات التي ليست بمشهورة وما يشبهها كيف كانت والوهمية
من المقدمات المخيلة من حيث يعتبر تخيلها كانت صادقة كاذبة
بالجملة والشعرية من المقدمات من حيث لها هيئة وتأليف يقبلها النفس بها
من اجلها كانها بالجملة رئيس الصدق فلا يبعد من ذلك ويرجع الفرق بين
الى ما خالط من المادة البرهانية واجبة والجدلية ممكنة اكثرية والخطابية ممكنة
سادية لا سيما لا بمرة والشعرية كاذبة ممتنعة فلا يحل لاحد ان
ولا اشارة لصاحب المنطق وانما الذي وضعناه فاقتصرنا على ذكر المشهورة
ونشارك ذلك المنطقي المجتهد في طلب التفلسف فاذا كان التشبيه بالاول
حيات وحواسها بين صاحبها سوء فطنة او كانت بالمشهورات بين
صاحبها سوء ادب ومادية والمشاغبات رأي الجدلي والسوفسطائي رأي
الحكيم ما وقع من بيان الاحوال المتغيرة للقياسات وما يشبهها
في بيان احوالها المادية وبين بتمام بحسب الامكان وبالله نستعين
بيد انا نصدقها وانا نبرأ عن التقول والتعجب وما انا به مصدقها
فبيد انا نصدقها جاريا او فيما جاء والحاصل انا ان يعتبر فيه كونه حقا او
حيرة ما يعتبر فيه ذلك كحال اما ان لا يكون فالمبدأ فيها
للحق هو الممكن والمبدأ فيها للجازم غير الحق هو السفسطة والمبدأ فيها للجازم
الذي لا يعتبر فيه كونه حقا او غير حق بل يعتبر فيه عموم الامر الذي يرجع

اذا كان كذلك وانما فمنها الشعب وهو مع السفسطة تحت جنس واحد
هو المغالطة والمقصد في الغالب غير الجازم هو الخطابة والتخييل والمقصد
هو التعرف انما القياسات البرهانية فمتى المراد من القضايا الواجب فيها
وهي التي يكون التصديق بها صدقا اما كانت القضية ممكنة
فان كونها صادقة القبول يجركونها صادقة واما القضية فاذا كانت ممكنة
القضية كانت تابعها ممكنة القضية واجب الامرين جميعا ان كانت ممكنة القضية
كانت تابعها ممكنة القضية القبول وانما الجدليات القياسات البرهانية
بقيتها مادة وصورة وغايتها الذي تنتج اليقينيات وانما القياسات الجدلية
فمتى المراد من المشهورات ومن صريح واجد من القريبات ومن المقدمات
الخاطرين والجدلية ما يجب بحفظ راعي ما ويتوجه لك الذي وضعناها
فيجب ان لا تذهب وانما سائل معترض فيهم وضعناها وغايتها فيجب ان علم فما
يجب بوقف اجتهد ان قائل من المشهورات المطلقة او الجدلية وضعناها
او غير جيد والسائل بحق اتضاعا يتبين من الجيد متعمدا كان او غير متعمد
وكما ان مواد الجدل بسلمان فضولها ايضا ينبغي بحسب المسلم والمسلم
فيما كان واستقرأ فلما كانت صفاية الجدلي هي الالزام او ضده او الجدلي
حالة وضع الامثلة الذي من القضايا التي هي واجب والممكن والمشتبه
والمواد فاما القياسات الخطابية فمتى المراد من المظنونات والمشهورات
والشعران وبادي الرأي التي شبه المشهورات لغير حقيقة حذرا من
ايراد ويشارك الجميع ذكرها ليتحفظ كما ان مما تعاني بها صدقها

الظن الغالب صحتها ايضا ما يفيد بحسب الظن الغالب سببا كان او قياسا
او استقراء او تمثيلا ومن القياس شيخا كان او صبيا كالمجربين والمكهنين
بشرط ان يظن افادتهم وهي مقتضبة بحسب المواد والصور وغايتها الاقناع
واما القياسان المركبان فهما المؤلفة من المقدمتين المخيلتين من جهة
مخيلة سواء كان مصدقا بها او لم يكن وسواء كانت مادته اشياء او كيفيات
وهي التي لها هيئة مؤلفة بحيث ان ذات الشيء منها اما ان تكون
او تحاكي او تحاكي محاكاة مصدقا بها او لا يصدق بها اما ان تكون
مؤلفة من مقدمات مشهورة او مسلمة او مقبولة او مظنونة
او مركبة من بعض هذه المقدمات او من كلها او من بعضها
وبعض ما ليس منها او من غير هذه المقدمات اصلا
واما المغالطات فهي ليست بحقيقة وذلك اما ان تكون من جهة
المادة او من جهة الصورة او مركبة من الجهتين
وقد تقدم ذكر هذه الاقسام مفصلا فيما مضى
وقد تقدم ايضا ان الشعر يتقوم من المخيلات
ويتقوم بالمخيلات من المقدمات المشهورة والمسلمة
والمقبولة والمظنونة بحسب ما يقتضيه الموضوع
واما الخطابة فهي مؤلفة من المقبولات والمظنونات
واما الجدل فهو مؤلف من المشهورات والمسلمات
واما السفسطة فهي مؤلفة من المغالطات
واما البرهان فهو مؤلف من اليقينيات
وقد تقدم ايضا ان الاقاويل الشعرية
والخطابية والجدلية والسفسطية
والبرهانية تتركب من الاقاويل
الكاذبة والصادقة والمموهة
والمقنعة والمخيلة
والمؤلفة من
المقدمات
الكاذبة
والصادقة
والمموهة
والمقنعة
والمخيلة

الصادق والخطابية ما يتقوم من الصادق والكذب والمغالطة من الكذب
فقط والشعرية من الاكاذيب واختصر الشيخ على اياراد الاعتبار الاول
لان القاصرين اكثر عددا واقرب الى التحصيل وقد عللهم بان العقل
بذلك باطل فان استعمال الجميع والبرهان يستباح استعمالها مع العلم
فمن تعذر عليه ليس تمام وجه تقديم المعلم الاول الذي تخطى اسبقية
جوامع كثيرة تقدمت وذكر منها والقياسان المخيلتان هما المؤلفة من
مشاركة محاكاتها اعني الوجهين وغيرها انه كذلك وشاركها القياسان
الاقناعيان والقياسان الصادقة المواد وغايتهما في القياسين والشعر
بالواجب منها تبع عند الشعطة المقاصد النفسية والمشهورات في
جبلة المقاصد الجدلية وغايتها الترويح والتسلية والمظنونات والمخيلات غير
جبلة بهذا ان اوقعت علما او تخيلا وشيء من جبلتها والا فلا اعتبار
فلما كانت منافع البرهان والسفسطة مما لم يكن معلوما من بعد على الفطرة
المعلوم بعسر الانقياد اما البرهان فلما فيه من كثرة الاخذ بالحجج التي
واما السفسطة فلما تعرض كثيرة السقم المحتوية عليها وكانت منافع
الباقي بحسب الاشتراك من الصالح المدنية ايضا لبعض هذا المختصر
بيانها عند الباقي اشارة الى البيانين والخطابية البرهانية كما
ان المطالب والعلوم قد يحمد من غير ذوي الحكم وقد يكون عن اركان الحكم
وقد يحمد من وجوه غير مذمومة مطلقا كما قد يغرب من حالات الركاكة
الكاسبة والنفسانية الاقاويل كل جنس بخصوصه مقدمات يجتمع فالبرهاني من جميع

Stamp: Bibliotheca Alexandrina

وجوده ناطقا واما بالقوة من ذلك انه امتنع حكم بجوز ضاحكا بعد ما كان ممكنا
ناطقا فلا يكون هذا الامتناع على هذه الجهة اذ ربما كان ممكنا ان يكون ضاحكا
على احوى غير كونه ناطقا وكان المحكوم والصغرى على كل انسان بالقوة ذلك
عينا بالقول تلك العلم كانت الصغرى باعتبارها ما يشبه قولنا كل انسان
ما بالقوة ضاحك على كيفية ضاحكا بعض الاوقات فكانت حينئذ معدة
لان يحمد فاذا عرفت الصغرى من حجة ما وهي عنه مقدمة لان تنتج معدة
او البرهان اما الصغرى فانها تنتج عن الصغرى فلا بد من ان النتيجة
احق المقدمتين كانت فظهر من جميع ذلك ان الصناعات والمطالب البرهانية
قد تكون مقدمة وقد تكون عنه مقدمة من ممكنات ما وجوده تاما فيما

وبعد ذلك اراد ان يشتمل الكلام على الخاصين فيه فقال فلا يليق ان
يعتقد انه ربما يعمل البرهان الا المقدمات انما الممكنات الاكثرية فمن
بدا ما اراد ان يستنتج صدقا فليس انما استعمل الممكن الاكثري بل
انما يليق بهم وانما ذلك من قاس صحة الاول على عامة مشتركة
المادة وقد علموا انهم انما ان المطلوب الصغرى يستنتج البرهان
من الصغرى وهو عنه البرهان قد يستنتج من عنه الصغرى ان كان
عنه هذا اذا كان صدق مقدمتا البرهان عنه مقدمتها او ابكاها
او اطلاقها صدق مقدمتها وذكر المعلم الاول ان البرهان فيما من
مقدمتان يجب منه المطلوب وهو ان يستنتج بما يكون لكم عنه مقدمة
لا محالة وهم اكثر من ناخذ عنه من ذلك ان البرهان لا يستعمل الا الغير

الصغرى كما ذكره ولما ما وذا اصحاب العلم الطبيعية وما عنهما
يستنتج وعنها الصغرى فيان من انسانها مع كونهم برهنين طلبا وذلك
فاذن يهم العصمة الذكر وهو ان الصغرى بالقوة ويستعمل الصغرى فيان اذ
الاكثرية مذكر الشيخ ان ذلك غير صحيح ونه البرهن يطلبا لعين وكل
صغرى كان او غير صغرى يستنتج كل حكم ما تاب له ويليق بالة
انما يصدق جميع ما يصدق به صغرى كان او تجعل الصغرى بالقوة
وهو صغرى اخرى مستعملة بالفعل ليقين عنها التي من جهة بعضها
لان الشيخ اذ كلام محتمل الاولين معنى المعلم الاول وعليه يطابق
لفق فقال انه يحتمل احد معنيين احدهما ان يحمل الصغرى على التي من جهة
بعض مقدمتان البرهان فتابعها وانما حق الصغرى بان يعها بالبرهان
لان البرهن يستنتج الصغرى من مثل عنه من اصحاب الصناعات لا
وما يستنتج من عنه ما بالي ذلك بالذات ان تجعل الصغرى على التي
يعقل بعض جميع المقدمات التي انتاجها يقينيه وهي الصغرى التي
الاجمالية بالحكم فوله واما ليه كثير البرهان الصغرى يستنتج
ما يعم الصغرى المورد له كتب اليقيني ما يكون مقدمة ما وانما الموضع
من ما وصف به من الصغرى وستعمل مقدمات البرهان
المحمولان الذاتيان على الوجهين الاولين اللذين صرح عليهما الذاتية
في المقولات قد ذكر ان شرائط مقدمتان البرهان خمسة احدها ان يكون
انتم من تابعها بالطبع يكون ملائمها فانها ان كانت انتم عنها

ومن اراد ان الطبيعي ليس هو الجسم الانسان بل هو الجسم مطلقا فهو
ايضا يتوجه عليه ما ذكرناه على الجواب السابق بما بيناه واما ان يكون
الطبيعي لا يكون ذاتا شيئا فقد ظهر ان هذا محال لان الجسم لا يمكن ان يكون
الا شيئا كما بيناه على ما اخترناه في الكلام الا ان الشيخ الامام
العلوم ومنها ذو شيء الخ اشارة الى ان علم الطب هو معرفة
المبادي والمسائل العلوم ولكل ما يحتاج من العلوم شيء او اشياء
حيث هذه عما يحتاج او عن الحوالة تلك الاحتمالين لا يخلو الذات
الشيء من موضوع هو المبادي بل المبادي بالغير من موضوع العلم
حيث هذه تلك العلم من حاله ما الشيء الذي اليه تعد يكون موضوعا العلم اما
كما عند بعضهم او لا على الاجمال ان بل من جهة ما يعرض له ما يذكر
له كالجسم الطبيعي من حيث يعتريه العلم الطبي او غيب كالكرة المحركة
والاشياء الكثيرة قد يكون موضوعات علم واحد بشرط ان يكون مناسبة
المناسبة ان يتشارك في امر ذاتي كالحيوان المشتمل الجسم او يتصل
الجسم مثلا في تشارك في الجنس اعني الكم المتصل القار الذات واما في
عرض كبعد الانسان واخيه او اجنبي او في عرض كالحركة
كلها اذا اجتمعت جمعها موضوع علم الطب فلهذا يشارك
كلها مسئولة عن الصحة التي هي الغاية من ذلك العلم واما سائر هذا النوع
الاشياء فلا شيء منها موضوع العلم لان موضوعات جميع مسائل ذلك
العلم يجب ان يتصف بان يكون موضوعه كما يقال الفقه اما ورد به

ويكون عرضا ذاتيا له كالمثلثة فانها عرضا ذاتيا كالطبيعي لصحة
نفسه واعتدال بدنه وامثاله كما يقال العرفة اما اوقاه ربك اتقا
حيث ان العلم عما يحاول موضوع العلم اي عما يعرض ذاتيا
والمتى لا بد ان يكون جميع مسائل العلم التي يكون اثباتها في
الطب هو قوله وكل علم بباديه مسائل بحثا عن احواله والمراد بحثا
بما يدل ذاته وعرضه المختص اثباتا واجبا اقتضاء ما يكون
بحث الطبي بالعلم مشتركا العلوم واما مسئلة الوحدة التي
القدم تحكك بها واما الحدوث فتبقى الحدوث التي موضوع
ما اخذ به بحثا ان كانت وجودها اعم منها الذاتية وهو اشتراك
العلوم وقد يجمع المسائل بحسب الكلي والموضوع اسم الوسع
اما ما كان المسائل بينها تحت باسم الاسم الموضوع والمسائل
الى شتى بحسب ذات ما كان العلم انا اصولا من موضوعه فلا يمكن
وضع العلم بها ما انا الواجب شتى ما من تقدم ما استثنا كما
بالصناعة مشتركة لجميع الحرف ان وكل اسم موضوع علم فان البرهان
عليه علم آخر اشارة الى جواب الاشياء التي بحث العلم عنها بحسب
واما تصديقات والحدود التي موجودة اشياء يستعرض ذلك العلم
اما موضوع العلم كقولنا الشيء للجسم من الجوهر الطبيعي واما الذي
واما جزء به كقولنا الجوهر ما الجسم الذي من شأنه الحركة فقط
جزء الحد كقولنا الجسم الطبيعي ما الذي لا يتم من اجسام تحدد

وجد وسط السماء وبعدها بما ان لا يكون الموضع تحت واحد اصلا لكون
مختلفين ولا يجوز ايضا ان يكون بينهما تشارك لا بعضو اذ لا يكون فاذا
لم يكن الطب والاحتلاف فاذن لموضوعيهما اشتراكا ما بعضو ما
الوجه الثاني ان يكون من جهتين مختلفتين وذلك بوقوع بعض مسائل احدهما
تحت الموضوع فاما ان لم يكن بينهما تشارك فاما ان يكون ما تحت ذلك يكون
العلمان متباينين البتة كالهندسة والطب واما ان لا يكون كذلك
ويجوز ايضا ان يوضع احدهما مفارنا للاخر لا على جهة جزئية بعض بما يحتمل
يوضع فيكون العلم الباحث عن ذلك الامر الموضوع
تحت العلم الباحث عن الآخر وذلك كالمساحة والحساب فان موضوع
الموسيقى هو العدد من حيث يعرض لها التاليف والبحث عن اقسام المطلقة
جزئيا لعلم الطبيعي لكنه يبحث في الموسيقى عنها من حيث يعرض لها ان
تتضمنه لتاليف وكان من حق تلك الاشياء اذا كانت موجودة ان
تحت علم الحساب فلذلك صار هذا البحث تحت الحساب وكذا الطبيعي
واما ان لم يكن احد الموضوعين تحت الآخر وان كانت تحتهما
علمان متباينان مطلقا كالطبيعي والحساب وقد حصل من هذا
ان كون علم تحت آخر يكون على اربعة وجوه احدها ان يكون موضوع العلم
جزئيا لموضوع التاني والثاني ان يكون موضوعا لعلم واحد
وضع مطلقا والثالث ان يكون موضوع العلم عرضا
لموضوع التاني والرابع ان يكون البحث عن موضوع التاني من حيث

اشتراكه مع موضوع العلم الذي فوقه وقد ذكر من هذه الاوجه فيما
تقدم قوله واكثر المسائل الموضوعة العلم تحت موضوع
تحت هذا اتباع جنس العلم الكلي الموضوع وقد علم انه كثيرا ما يجيء
العلم الكلي تحته علمان او اكثر فلا يكون هذا العلم بالنسبة
جزئيا بالقياس الى العلوم والصنائع الكلية بل يكون كليا بالقياس الى
العلوم التي تحته فحينئذ يكون مسائل العلم الكلي بعينه هذا لك كون
للعلم موضوعات هي جزء موضوعه فاذن كل مسئلة من مسائل العلوم
مسائل الطبيعية الا وقد تكون بالقوة كذلك فاذن استدلال ما
للعلم بما يجري مجرى الاصل من العلوم هو مسئلة الا وقد لا تكون الحيوانية
اصلا موضوع هناك ويشهد هذا الموضع ان لا تكون المسئلة البتة
مبنية على ما بين هاهنا فان ثلاثة بعشرة اثنان وعشرون قوله وقد
كان علم هو علم يعتبر فيه ويبحث في العلم الذي موضوعه الموجود من حيث
هو موجود ويبحث عن لواحقه الذاتية وهو العلم المسمى فلسفة اولى
العلم الذي يكون فوق علم هو علم كالطبيعي الذي هو فوق التعليمي
القسمة الاولى والثانية بينهما مختلفتان على الوجوه المذكورة فالبحث عند
يكون موضوعه بريئا عن الامرين من حيث يعرض ان يكون تحت الجزئي
الطبيعي بذلك الوجه من الاوجه المذكورة وهي الاولى والثاني فاذا رجع ذلك
الامران فرجع من الجزئيات وتداخل فالبحث حينئذ يعتبر
فيه من حيث يقتضيه بعض الامرين الذاتية فهي لا يكون تحت الطبيعي بالقوة

وعلم ايمان ٩

امر تجوزه بحيث كان الطالب به يطلب اعم من المقتضى المطالب به
يعتبر الاصل والى مرفوع والاصل هو الكلية التي لا بد منها وارتفاعها
عبر عنها ما يسمى بالاتهان والمرفوع هي الجزئية التي منها بد وبعض الما
منع ويمكن ان معنى منعها منها فالاتهان قد جعل اتهانا لاجل
سنة وهي مطالب حل ومناه فلان كل واحد يشمل على مطلبين وقد قالها
اربعة فاسف مطلب اتى اليها فصار ان المقصود منها ما ياتي فاما ان
وما هل وفي مطلب هل استعمل على ان يكون الموجود فيه محمولا كقولنا
موجود وقيل مركب كون الوجود فيه رابطة كقولنا هل زيد موجود فالدار
قوله وبها مطلب ما هو الثاني وقد يطلب بمنافيه وذاتي الشيء
يطلب بمنافيه مفهوم الاسم المسؤول عنه ذات الشيء بحيثيته كالاطلاق
على غير الموجود والمراد ان الطالب بما الاقرب هو الثاني بل على ما هو عليها
ما اشتهر انه قول الجمهور بل هو الصواب كما يقتضيه ذكرها وقد وقع لبعض المحققين
ما يجاب به قد يتبادر الى الفهم عند اطلاق المطالب
بما ان هو الثاني بل عند اطلاق المطالب بما ان هو الثاني بل عند اطلاق المطالب
عن مفهوم الاسم لان السؤال بذلك يصير لغويا بل هو الثاني بل عن تفصيل
نادر عليه الاسم اما لانه اجنبي كحجر فانه لا يطلب مفهوم الاسم
بعد الاسم جنسا بالمطابقة والتضمن كان الجواب حد الجنس الاسم ان
احب بما استعمل على خارج عن المدعوم ما لا يلزم عليه بالالتزام على تقدير
التحقق كان واجب الاسم قوله وقد يتضمن عدم مطلق

مفاد مطلب هل الذي او الممكن نائبا على الاسم المستعمل حدا لا يطلب مفهوما
وكيف كان فان المطلوب في شرح الاسم او بعضا فاشرح او الممكن نائبا
على الاسم المستعمل جزا المطلب مفهوما المراد بمطلب ما الذي يطلب
الاسم يجب ان يتقدم مطلبي هل يعني بقوله او الممكن نائبا على
المستعمل حدا فيكون هذا المطلب لقيدا عن تضمن الاتهان المتقدم على مطلبي هل
هو الذي يطلب به شرح الاسم الذي لا يفهم مدلوله الا بعد مدلول الاسم
وتقديره كلام او الممكن مدلول الاسم المستعمل في المطلب المحتاج فيه
الى ذكر مفهوما او الذي لا يكون مدلوله معلوما مفهوما للمطلب بحيث المسمى
عنه وافيا فقوله لذلك كون مدلوله الاسم او الكلام حدا والحد معلوما عند
الدراية الحاصلة كان المحدود وان معلوما او اذا كان المدلول مع كونه معلوما
مفهوما كان يسئل تلك الدقائق اعني وجودها ابدا سرمدا فلا يكفي
بل البسيطة حينئذ فاسدة وحينئذ لا يكون السؤال بما داخلا في قوله
وكيف كان فان المطلوب في شرح الاسم اي وكيف كان العالم فان المطلوب
في السؤال بما عنه ما هو الذي يتقدم على مطلبي هل في شرح الاسم اما
بالرسم او بغيره الاخرى فيكون معناه هكذا او الممكن نائبا على الاسم الذي
على انه جزء للمطلب مفهوما بعد ذلك لانا اذا قلنا ما الغلاء فقد طلبنا
اسم الغلاء على انه جزء للمطلب وذلك لان المطلب هو مجموع اللفظين
فاحدهما اجنبي لا يخرج ويكون قولنا جزء للمطلب بعد هذه الرواية منصوبا على
التمييز عن المستعمل وقولنا مفهوما نصب لانه حينئذ يكون وانا اظن ان هذه

ازدحام الحاشية على الحاشية في شرح الشمسية

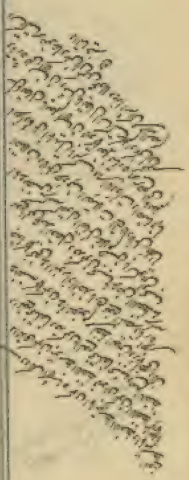

الاولى وهو تعريف القياس وهو المعول عليه لما ذكر اسباب الغلط فيما ذكر
عقبها ليسهل الضبط فاشار بها الى القسم الثاني من القطبية الذي ذكرنا
بناء على قوله او هيئته وشرطه وغيره ذكر المخصوم فيشاهد كونه بناء
وهو اخذ بالقوة مكان بالفعل وذلك انه يمكن ان يدخل على انه يتحرز
بالبيان الحصر قوله وان ثبت فاد خل الشبهة لان الجواب والبناء لا يكمل
والاعجام بغير المغالطين القطبية وعدة الشاذة الى القسم الثالث
من القطبية قوله ومن الفقت لونه المحقق وهو راجع الى القسمة
والى اجزاء القياس حاذرة الفاظا وراعاها بجاء وفرجزاها
بناء بكثرة العدد من او بكثرة المقدمات من والبعض وراى بكل البعض
لذلك علم ان القضايا التي حذفناها فرجوعه الى علم شيء عرض
الحاسب بما يعقد على شبه معاودة من اجلها ضلها فما اهل الارض الحكم
وخذها وكل شيء لما حين له قال الفقت لعدم راى نظر اليه بان
عرف الاسوة الذكرة واحكمها ابن من الغلط فان سبب الغلط با
جواهرها لا يعني عما يطلب التحرز وراى بين شرائطها التحرز والغلط
بقوله للخصم وهو اداء الاحكام المحقق وهو ما يحتمل الغلط او لا الفاظ الذات
وما يرجع من اهل المغالطة الخيالية بالجملة اذ ترك اعتبار الفقهاء والمعنى
من الشرائط القطبية ابن من الاغلاط القطبية وراى الى اجزاء القياس
مقسما بها ابن من الاغلاط المتعلقة بالمقدمات وراى المرجل بكرا او
والمتقنين والدبجة ابن برد وضع ما ليس معلوما من المساواة على الحلوب

الاولى وراى الى شرائطها الغلط ابن من الغلط المتعلق بصورة وراى عرفة
انه المقدمات من قوله الاشتباه الذكرة والنفع الناس بي هو الى ضبط
ابن من الغلط المتعلق ما قبله ثم ان كان غلط بعد بمادة هذه الثلاثة وكلها
المادة الى عقد كل واحد منها ابن من ستة ملاك العلوم النظرية لعلمها

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ هذه اشارات الى اصول وتنبيهات على جمل يتبصر بها من تيسر له ولا ينتفع بالامر منها من عسر عليه والكمال على التوفيق وانا اعهد وصيتي واكرر التماسي ان يضن بما يشتمل عليه هذه الاجزاء كل الضن على من لا يوجد فيه ما اشرطه في آخر هذا الاشارات اقول ان هذين الموقفين من الحكمة النظرية اعني الطبيعي والالهي لا يخلوان عن اقلاق شديد واشباه عظيم اذ الوهم يعارض العقل في ما آخذ بها والباطل يشارك الحق في مباحثهما ولذلك كانت مسائلهما معارك الآراء ومصارع الاهواء المتقابلة لا يرجحان تحقيقا

عليها اهل يقين ولا يكاد يتصالح عليها اهل الايمان والناظر فيهما يحتاج الى مزيد تجريد للعقل وتمييز بين الذهن وتصفية للخاطر للبكر وتدقيق للنظر وانقطاع عن الشغل الحسية والانفصال عن العوائق والعلائق فان يتيسر له الامران معا فقد فاز فوزا عظيما والا فقد حسر حسرا مبينا

لان الغاية بهما ستترقى الى مراتب الحكماء المحققين الذين هم افاضل الناس والمحاسبة بهما نازل منازل المتعلمة المتقدمين هم اراذل الخلق ولذلك وسمى الشيخ بتحفظها هذا القسم من كتابه بكل التحفظ وامر بالتحرز بكل الحرز وانا اسأل الله الاصابة في البيان والعصمة عن الخطاء والتعسف واشترط على نفسي ان لا اتحرج لذكر ما اعتمده بما اجده مخالفا لما اعتقده فان التقرير فيه لذة والتقصير عنه لقد وانه المستعان وعليه التكلان

الاخبار فاذا الفاضل الناضج النهج الطريق الواضح [illegible] ضرب من بسط وايجاز وسمها بابا او منطقا بابا او نهجا وابواب هذين الصناعتين بالنمط الاول منطق على يتوصل منه الى العلوم فكانت ابوابه الفاظا وهذه مقصودة بذاتها انما طالب الجوهر يطلق على الموجود الذي موضوع وعلى حقيقة الشيء وذاته والتحرير بالمعنى الاول غير مردود الى

ان يعتبر الكلام في الجزء الذي لا يتجزى لانه آخر ما يصل
اليه مقايسة التي لا يشتمل على مسئلة تقتضي حوالة النظر في
وصار هذا النمط لهذا الشبه مشتملا على مباحث مختلطة
بين العلمين وقيل الحوض في المقصود بقوله الجسم قال بالا
على التعليمي المعلوم وجوده بالضرورة وهو الجوهر الذي
يمكن ان نفرض فيه الابعاد الثلثة اعني الطول والعرض
العمق وعلى التعليمي وهو الكم المتصل الذي له الابعاد الثلث
والمراد ها هنا هو الاول فانه موضوع العلم الطبيعي وقد
ذكرنا لك اوائل الشارح هذه المذكورة اما اولا فبان الجوهر
جنسا لما تحته والحال بينة على سائر كتبه واما ثانيا فلان
قابلة الابعاد الثلثة ليست بعضا لانها لو كانت بعضا
لكانت عرضا اذ هي بينة ما ويلزم من كونها عرضا احتياج
محلها الى قابلية اخرى لها وايضا يلزم ان يكون الجسم هو
يعرض والخواص من الاول انما انما ابطل كون الجوهر جنسا
كتبه بان احد مكان الجوهر الموجود لا في موضوع وابطل
كونه جنسا وهو لا يلزم من لوازم الجوهر ولا شك في ان لازم
الجنس لا يكون جنسا وعن الثاني انه انما لا يكون قابلة الابعاد
فصلا وهي ليست بعض لانها لا تحمل على الجسم بل الفصل
القابل للابعاد المحمول على الجسم وهو شيء ما ان سئل جوا

جوهرا والمعنى الثاني تحقق حقيقته فالمراد بجوهر
الاجسام ليس هو الاول لانها ليست بما لا يكون جواهر
بخبر جواهر بل هو الثاني فان المطلوب تحقق حقيقتها
اعني تركبها من الاجزاء التي لا تتجزى ما من المادة والصورة
واعلم ان هذا النمط يشتمل على مباحث بعضها طبيعية
وبعضها فلسفية وذلك لان المعلم الاول ابتدأ وتقليه
بالطبيعيات التي هي اقدم الاشياء بالقياس الينا واختم
فلسفيات التي هي اقدمها في الوجود بالقياس الى حس الا
متدرجا في التعليم من مبادي المحسوسات ومنها الى المعقولات
وكان موضوع الطبيعيات الجسم المتألف من المادة والصورة
فصارت مباحث المادة والصورة التي ينبغي علمها العلم
مصادرات في مسائل من الفلسفة الاولى وكان هي
ايضا في الفلسفة اباحثة عنها مبنية على مسائل الطبيعي
كنفي الجزء الذي لا يتجزى ونحو ما ذكر لانه لو ثبت ان المادة
يبتدئ بالطبيعيات ايضا ولكن بشرط ان يرفع منها ما
للعلامات من احد العلمين الى الاخر المختص بحسب التعلم
فلزمه ان يقصد الابحاث المتعلقة باثبات المادة و
الصورة واحوالها اولا ولما قصدها لزمه ان يبين ما ينبغي
تلك الابحاث عليه من المسايل الطبيعية فلما توجب عليه

الابعاد فظاهر انه فخذا التركيب مفالطة ثم اذا دار الجسم
يكون اما مولفا من اجسام مختلفة كالحيوان او غير
مختلفة كالبسيط واما مفردا ولا شك فانه قابل للانقسام
فلا يخلو اما ان تكون الانقسامات الممكنة حاصلة بالفعل
فيه او لا تكون وعلى التقدير الثاني اما ان تكون متناهية
غير متناهية فالمحتملات الاربع اولها كون الجسم
متالفا من اجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو مذهب
قوم من القدماء واكثر المتكلمين من المحدثين وثانيها كونه
مولفا من اجزاء لا تتجزى غير متناهية وهو مذهب
بعض القدماء والخياط من متكلمي المعتزلة وثالثها كونه
متالفا من اجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات غير متناهية
وهو ما اختاره محمد الشهرستاني في كتابه له سماه بالمناهج
والبيانات هكذا قال الشارح في كتابه الموسوم بالحواشي
ورابعها كونه غير متالف من اجزاء بالفعل لكنه قابل لانقسامات
غير متناهية وهو مذهب جمهور الحكماء وبه
الشيخ ان يشتبه ولما الجسم المتالف فسيجيء بيانه والحق
فيه ان شاء الله تعالى وهو سر وايضا اتفق قال الشارح
الشارح ان الشيخ يريد بالوهم في هذا الكتاب المذهب الباطل
او السؤال الباطل وذلك لان العقل قد عرض له الغلط

من قبل معارضة الوهم اياه فسمى الرأي الباطل بالوهم
تسمية المسبب باسم السبب مجازا وقد مر انه يسمى العقل
المشترك على حكم يحتاج في اثباته الى برهان بالاشارة والعقل
المتمرن على حكم يكفي في اثباته بتجريد الموضوع والمحمول عن
المواد حتى او النظر فيما سبقه من البراهين بالتنبيه والتنبيه
وفي هذا الفصل ابطال الرأي الاول من الاربعة المذكورة
عنه بالوهم وعن ابطاله بالاشارة وقوله من الناس ان كل
جسم ذو مفاصل قوله كل جسم ذو مفاصل صحيحة والجسم
هو الطبيعي المذكور والمفاصل هي المواضع التي تخص الجسم
عندها وهي مواضع يحياها عندها مبنى الجزء الا
ان يفصل الجسم عند غيرها فسمى بها مفاصل الحيوان
تسامحا باسرها قوله يضم عندها اجزاء غير اجسام
بها الاجسام وذكروا ان تلك الاجزاء لا يقبل الانقسام
كثيرا بل قطعا ولا وهما ولا فرضا وان الواضع منها في
الترتيب يحجب الطرفين عن التماس وذكر للاجزاء احكاما
اربعة اولها اثباتها بالجسام والثاني ان الاجسام متالفة
منها والثالث انها لا يقبل الانقسام اصلا والرابع ان الواقع
في وسط الترتيب منها يحجب الطرفين عن التماس وهذه
احكام مسلمة من اصحاب هذا الرأي وورد الاول منها

لمذهبهم وانما فيه تمحيد لما يأتي فتصحيح بعض ما يتعين
بفضله ما قصدوه لا توضيح وفي الحكم الثالث اشار الى وجه
الاحتياج الى الممكنة وهي ثلثة وذلك لان الاجسام اما
ان تقبل الانفكاك والتشكل بغير كالاشياء الصلبة
بسهولة كالاشياء الليّنة واما ان لا تقبل كذلك عند
الحكماء وقد يقسم الاول بالكسر والثاني بالقطع والثاني
بالوهم والفرض والفائدة في ايراد الفرض ان الوهم ربما يقف
الى الاشارة بعقده على استحضار ما يقسمه لصغره او لانه لا يقدر
على الاحاطة بما لا يتناهى والفرض العقلي لا يقف
بالكليتين المشتملة على الصغير والكبير والمتناهي وغيره
والعبارة عنها في التخريج مختلفة فمنهي بعضهم بالحكم الاول
ولا معطعا ولا وهما وفرضا وفي بعضها بحذف لفظة لا عن
القطع وفي بعضها بإثباتها ايضا في الفرض والاول اصح
لم يفرق بين القسمة الوهمية والفرضية في موضع من
الكتاب بقوله لا يعلمون ان الاوسط اذا كان كذلك في
كل واحد من الطرفين منه شيئا غير ما يلقاه الآخر وانه
ليس دلالة احد الطرفين على شيء غير ما يدل عليه الآخر وانه
في النقض وانما احتاج الى الحكم الرابع وبيانه ان الاوسط
الحاجب للطرفين عن التماس لا يخلو اما ان لا يدل في الطرف

او يدل ضمنا فان لا فانهما فاما ان يتماسا بالاسر هذين
اقسام ثلثة والاول بيانا في كونه حاجبا لهما وايضا بالحكم
الثاني وهو انه لو لم يكن حاجبا لهما لما حاز الاجزاء الا التي
لا يتصور الا بعد ملاقاة الاجزاء والثاني ايضا في كونه
حاجبا لهما عن التماس وانه يقتضي تداخل الاجزاء وهو
محال في نفسه ومناقض للحكم الثاني ومع جميع ذلك لم
المطلوب كما سيأتي والثالث يقتضي التخريج والتخريج بذلك
القسم الاول والثاني اولا وهما ان لا يدل في الطرفين
لو يدل عليهما لان الخصم لم يذهب اليهما فادى الى ذكر
الثالث الذي يعيد النقض بقوله لقي كل واحد من الطرفين
منه شيئا غير ما يلقاه الآخر وقد تمت بذلك حجته على الخصم
ثم رجع بعد ذلك الى ابطال القسم الثالث بابطال احد
المشتمل على القسمين المتروكين اعني الاول والثاني وكان
مقصده قوله ليس كل واحد من الطرفين يلقى من الاوسط
شيئا غير ما يلقاه الآخر وهو يصدق مع عدم الملاقاة
ومع الملاقاة بالاسر ثم ترك الاول لان الحالة ظهرت
صريح بمنع الثاني بقوله وانه ليس لا واحد من الطرفين
بلقاه بالسر هو ما في احتجته بالذكر لانه مذهب البعض هم
كما سيأتي ذكره وبالجملة مع احالته مستلزم للمطلوب وانما

رجع الى ما يلى القسم الثالث مع ان المناقشة قد تمت لانه
لا يريد الاقتصار على نقض الحكم بل يقصد ابطال هذا الدليل
فى نفس الامر فلو اجب عليه ان يبطل جميع الاحتمالات
وان لم يذهب اليها فاذهب قوله وانت بحيث لو جعلت
فيه داخلة للوسط حتى يكون مكانها او حيزها الخ
فنقول هذا لم يكن له بد من ان يعتقد فيه خلو حيز الجزء
اقول يريد بيان حال القسم الثانى وهو القول بالمداخلة
الثامنة فقط اولا بامتداد المكانين او الحيزين واعلم ان
المكان عند القائلين بالجزء غير الحيز وذلك لان المكان
عندهم مرتبين مفهوم به المتمكن وهو ما يعتمد عليه
كالارض للبيت والاعتماد عندهم هو ما يسميه الحكيم
ميلا واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم المشغول
بالمتحيز الذى لو لم يشغله لكان خلاء كذا على الكثير
واما عند الشيخ والجمهور من الحكماء فهما واحد وهو
السطح الباطن من الحاوى المماس لسطح الظاهر من المحوى
فلما لم تكن المناقشة فى هذه الدعوى وكان المفهوم
من المكان او الحيز المذكور معلوما عنى بحسب الامكان
اشار الى بقوله مكانها او حيزها او ما شئت فسمه مثلا
يناقش فى العبارة والمعنى ان الظرف لو جعل ان يداخل

الوسط فلا بد من ان يعتقد فى الوسط قوله فيلقى عين
ما ليته والقلة الذى ليته دفعة الالتقاء المتوهم
للمداخلة اى فيلقى الطرف حال التقوده من الوسط غير ما
ليته حال المماسة قبل التقوده والقلة الذى ليته حال
قبل التقوده دفعة الالتقاء المتوهم حال التقوده للمداخلة
والمراد بيان مغايرة الملاقى فى الحالتين من الجانبين فانه
يقتضى قسمة الوسط بنصفين ويمكن ان يفهم من قوله
فيلقى غير ما ليته الذى يلقى حال التقوده من الوسط قبل
تمام المداخلة غير ما ليته حال المماسة قبل التقوده
الذى ليته حال التقوده غير ما يلقاه عند تمام المداخلة
وهو الالتقاء المتوهم للمداخلة وذلك يقتضى قسمة الوسط
بثلثة اقسام والفاضل التابع قسمة على هذا
الوجه ثم طعن فيه بان هذا البيان انما يجرى لا يصلح
واقول هذا الغير يقتضى ان يكون للتقوده الذى هو
حركة ما اول وهو حال المماسة ووسط وهو الحال
بعد المماسة وقبل تمام المداخلة واخر وهو ما بعد تمام
المداخلة وهذا انما يصح على راى من الجزء وهو ان
يكون الحركة منتقلة وهذا انما قابلة للانقسامات
البتة بنى على بقى الجزء ولا يصح على راى مشتهيه وان

المتحرك لا يمكن ان يلاقي بالحركة الواحدة عند نهم
شيئا منهما فلا يكون للمقدور فالجزء الواحد بسط
مسبوق بحالة وملحوق بأخرى فاذن هذا الكلام على
التخيير الثاني لا يكون ارشادا بل يكون مستدركا على ما تقدم
على المطلوب قوله والتقاء المتوهم للمداخلة يجب
يكون ملاقيا للوسط ملاقيا الآخر للطرف ملاقاة
الوسط له وان لا يتميز في الوضع اذ لا فراغ عن التقاء
فحينئذ لا يكون ترتيب وسط وطرف ولا ان يزيد احدهم
فان كان شيء من ذلك لم يكن ما يكون عند قوله
المداخلة من الملاقاة بالاسر بل بقي فراغ وانقسم بانقسامه
اي المداخلة التامة يقتضي ان يكون الطرف الملاقي
للوسط بعينه ملاقيا للطرف الآخر المداخل اياه فانهما
ملاقيان بالاسر وحينئذ يرتفع الخلاف في الوضع
بين المتداخلين والوضع هو ما كان التي بحيث يشار
اليه اشارة حسية وذلك لان الاشارة الى احدهما يكون
بعينها اشارة الى الآخر اذ لا فراغ عن لقائه وعلى هذا
التقدير لا يكون ترتيب ووسط وطرف في هذا القسم
نافى الحكم الرابع المذكور بقوله ولا ازدياد حجم اي
نافى الحكم الثاني ايضا فان كان شيء من ذلك اي ان

كان احد الحكمين المذكورين صحيحا لم يكن الملاقاة بالاسر وحينئذ ينافي الحكم الثالث فينقسم الجزء الخ
صريحا بجواز المداخلة ينافي الاحكام الثلثة المذكورة
جميعا وتخصيص هذا الكلام ان القول بالاجزاء يستلزم القول
باحد ثلثة اشياء اما امتناع ملاقاة او ملاقاة
بالكل او بالبعض وذلك يستلزم القول باحد ثلثة اشياء
اما امتناع تألف الاجسام منها او عدم امتيازها
في الوضع او تحيزها وهذه محال فالقول بها محال هذا
تقرير هذه الحجة ما افاضل الشارح اورد من هذه الحجج شبهتي
الاجزاء معارضة لها وهي ان الحركة موجودة غير قارة
وينقسم الى ما مضى والى ما يستقبل وهما غير موجودين
والى ما في الحال ولولا وجوده لما كانت الحركة موجودة
وهو ان انقسم لم يكن جميعه موجودا لكونه غير قار فانه
لا ينقسم ولا ينقسم ما به يقطع المتحرك من المسافة
لا ينقسم ما في الحال من الحركة فهو اذن جزء لا يتجزى وهو محل
هذا الشك عند محققي اتباع المقاربين على ما ياتي
ان شاء الله تم وهم واشارة ومن الناس
يكاد يقول بهذا التالف لكن من اجزاء غير متناهية
وزيادة بطلان الاجتماع الثاني المنسوب الى النظام وغيره من

الانحياز الا بهذه المذكورة وهو كما ترى وقولهم
يجب ثباته وتقرره على مرتبة واحدة اذ عنوا بها وجوب
انقسام الجسم انقسامات لا يتناهى لكنهم لم يحرروا بين ما هو موجود
في الصورة التي بالقوة وبين ما هو موجود فيه مطلقا فظنوا
ان كل ما يكون في الجسم من الانقسامات التي لا يتناهى فهي
حاصلة فيه بالفعل فحكموا باشتماله على ما لا يتناهى من الاجزاء
بهذا وهذا الحكم ينكس عكس النقيض الى ان كل ما لا يكون
حاصلا في الجسم من الانقسامات فمحال ان يحصل فيه
ثم انهم مع هذا يقولون بوجود كثرة في الجسم وان الكثرة انما
تتألف من آحاد وان الواحد من حيث هو واحد لا ينقسم
فقد حصل من اقوالهم حكمتان هما ان الجسم يشتمل على اشياء
غير منقسمة وكل ما يشتمل عليه الجسم ولا يكون منقسما
فانه لا يقبل القسمة فينتج ان الجسم يشتمل على اشياء
لا تقبل القسمة وهذا هو القول بالجزء الذي لا يتجزأ وايد
انهم وان لم يصرحوا به الا ان القائلين به يقولون
باجزاء متناهية وهؤلاء يذهبون الى ما لا يتناهى فمن
لا يكاد ان يقولون بهذا التأليف وكل من اجزاء غير
متناهية قبله فقد تناظر الفريقان فلما ارتاح اصحاب
المذهب الاول اصحاب هذا المذهب بوجوب وقوع

متناهية عددية في زمان غير متناه ليتكلموا القول
بالتقرر ولما الزموهم ايضا وجوب كون المشتمل على
ما لا يتناهى غير متناه فالحجم جزء منه داخل الاجزاء التي
الزموهم وهؤلاء اصحاب المذهب الاول يجزئة الجزء القريب من
مركز الرحا عند حركة البعيد وقطعه مسافة غير
واجد بكون القريب انطاع منه ان يكون القول بكون
البطيء في بعض ازمنة حركة السريع وان نتم من ذلك
القول باشكال الرحى عند الحركة فاسم التشنيع
القريق بالتقرر وتشكك الرحى على ما هو المشهور
قوله ولا يعلم ان كل كثرة كانت متناهية او غير متناهية
فان الواحد والمتناهي موجودان منها قال الفاضل
الشارح الكثرة تقع بالاشتراك على العدد نفسه وعلما
يحدد بالقياس الى قلة تناكثرة والاولى من قولة الكم
والثانية من قولة المضاف والواحد على التقديرين
موجود فيها اما المتناهي فان اراد بالمتناهي في
العدد فلا يكون موجودا في كل كثرة لان الكثرة تقع
على المجرد ايضا وان اراد بالمتناهي في العدد فلا
يكون موجودا في كل كثرة حقيقية لانه لا يكون موجودا
فالاثنان اول العدد قلت نعم لكنه يكون موجودا في كل

كثرة اضافية لان الاثنين ليس كثرة اضافية فاذن ينبغي
ان يحمل الكثرة على الاضافية حتى يستقيم الكلام وانما
وهذه مؤاخذة لفظية قليلة الفائدة اذ المقصود واضح
قوله فاذا كان كل مشاه يوخذ منها مؤلفا من اعاد
ليس له حجم اذ ليس من حجم الواحد لم يكن تاليفها مفيدا لمقدار
بل عنى العدد اقول تقرير كل عدد مشاه من الكثرة
اذا اخذ مؤلفا فلا يخلو اما ان لا يكون حجم ذلك المجموع
اذ ليس من حجم الواحد او يكون وهذا من قسمان والشق الاول
الى الباطل القسم الاول بادلة التاليف على ذلك التقدير
لا يكون مفيدا لمقدار وذلك لان الحجم لا يزداد بزيادة
بل عنى العدد اي بل عناه لا يفيد العدد ايضا وهو قليل
قال الفاضل الشارح وذلك لوضوح الفرق بانه يفيد
بزيادة العدد وان لم يكن يفيد بزيادة المقدار وفي التحقيق
ليس يفيدها ايضا لان الاجزاء اذا كان مقدارها
مساويا لمقدار الواحد منها كيف كان في الخبر الواحد حينئذ
يستحيل ان يقع الامتياز بينها بغير الجهة او شيء من
لوازمها اذ لا اختلاف الحجم ولا شيء من العوارض لانها
مشاركة البتة الى جميعها واذ لا امتياز اصلا فلا
تعدد الا ان الشيخ لما لم يكن محتاجا الى هذا البيان لم

بالنفي والاثبات بل حتى الامر على التجويز واقول عدم الا
متياز في الوضع لا يستلزم عدم الامتياز بالعوارض
فان النقط التي هي اطراف الخطوط المتقاطعة يجتمع عند
المركز بحيث لا امتياز في الوضع ويختلف احوالها الفاضة
حسب محاذاتها للخطوط المختلفة ويكون متعددة
بتلك الاعتبارات والحق في ذلك ان التعدد من لوازم
التغايرات والتغايرات قد يكون عقليا وقد يكون وضعيا
وعند الشارح من تغاير التغايرات الوضعي دون العقلي
من تغاير التعدد الوضعي دون العقلي فلذلك حكم الشارح
بان نتائج التعدد على سبيل التجويز قوله وان كان لكل
من مشاهيه منها حجم ضئ حجم الواحد وان كان لا امتياز
بينها في جميع الجهات حتى كان حجم في كل جهة فكان
هذا هو القسم الثاني من القسمين المذكورين واراد ان
يؤلف من كثرة مشاهيه جسما اذا طول وعرض وعمق
وذلك ممكن على تقدير ان يزاد الاجزاء وانما يتاتى
باضافة بعض الاجزاء الى بعض في الجهات الثلث حتى
يصير المؤلف طويلا عريضا عميقا فيكون جسما وقوله
كان حجم من كل جهة فكان جسم لو حصل حجم وكل
محصل جسم وانما قال ذلك لان الجسم لا يطلق

اقول هم

الجزء الذي

وان كان للكثرة متناهية متناهيم فوق جهم الواحد وانحت
الاضافات بينهما في جميع الجهات حتى كان مجموعي
كل جهة فكان جسم مقدر

على المتصل في الجهات الثلث والجسم يطلق على ما يكون
له بعد تام ما مع كان يدخل فيه آخر مثله قال الفاضل
الشارح ينبغي ان يضمر في المتن لفظة وذلك ان يقال
وامكنت الاضافات بينهما وبين غيرها في جميع الجهات
ونعل هذه الكلمة سقطت من قلم الشيخ او الناسخ او تعمد
الشيخ لدلالة الكلام عليها اقول ليس الى هذا الاضمار
احتياج لان الهاء في قوله وامكنت الاضافات بينهما
يعود الى الكثرة بل يعود الى الاحاد التي يعود اليها الضمير
في قوله منها والتأليف بين الاحاد انما يحصل بالاضافات
بينها في الجهات لان بغير هذا لا تأليف للكثرة الاولى
ذو جهة ثم يحتاج التأليف في الجهات الاخر الى غير تلك
الكثرة وكان الفاضل الشارح فسر الاضافة بالنسبة
وفهم من امكان الاضافات امكان النسب بين الجسم الحاصل
من الكثرة المتناهية وبين المؤلف من غير المتناهية
في جميع الجهات وذلك بعيد عن الصواب لقوله بعد ذلك
حتى كان تخم كل جهة فان النسبة انما تكون بعد
صيرورة ما حاصلا لا قبلها والاصوب ان يفسر الاضافة
بضم بعض الاجزاء الى بعض كما ذهبنا اليه والعلم عند الشيخ
وانتصر على هذا القدر اكتفاء في مناقضة القائلين

بان كل جسم يتألف تماما هي وذلك لان الجسم
الذي الفته قد تألف تماما هي لكنه لم يقنع بذلك
بل قصد بيان ان الاجسام المتناهية المقادير لا يتألف
تماما هي اصلا قوله كان نسبة حجمه الى الحجم الذي
غير متناهية نسبة متناهي المقدار الى المتناهي العدد
هذا تال لقوله وان كان الكثرة متناهية منها حجم في
حجم الواحد الى قوله فكان جسم والجميع شرطية متصلة
وذهب الفاضل الشارح الى ان قوله فكان جسم كان
نسبة حجمه الى الحجم الذي احاده الى قوله متناهي العدد
قضية واحدة موضوعها الجسم ومحمولها اضيفته اخرى
هي قوله كانت نسبة حجمه الى الحجم الذي احاده غير متناهية
نسبة متناهي المقدار الى متناهي العدد بالفظه فكان
والمجموع قال المقدم المذكور والاظهر ما ذكرناه من تقدير
الكلام هو ان يقال ان كان حجم لاجزاء المتناهية ازيد
من حجم واحد منها وحصل من تأليفها في الجهات جسم
كان نسبة ذلك الجسم الى آخر متناهي العدد
مؤلف من اجزاء غير متناهية نسبة شيء متناهي المقدار
الى شيء متناهي العدد واعلم انه لم يعتبر النسبة بين المؤلف
من الاجزاء المتناهية وبين سائر الاجسام الا بعد

جسما وذلك لان البنية لا تقع بين ما لا يكون من جميع
واحد كالجسم والسطح او الخط مثلا فوله لكن اذا كان الجسم
بحسب ازدياد التاليف والنظم فيكون بنسبة الاحاد الى العشرات
الى الالوف والفيل متناهية منسبته متناه الى متناه هذا خلف
قال اقول هذا استثناء لنقيض تالي المتصلة المذكورة
يريد به ان ينتج نقيض المقدم وصورة القياس حينئذ لو كان
الجسم مولفا تاما لا يتناهى لكان نجم المولف من عدد يتناهى
من جملة ما لا يتناهى اذ ان كل نجم احاد ليس بازيد منه
والتالي باطل لانه لا يفيد زيادة المقدار والاول ايضا باطل
لانه لو كان حقا لكان نسبة نجم المولف من عدد متناه
الجزءات الذي الى نجم المولف مما لا يتناهى هي نسبة متناه
الى متناه لكن نسبة الاجزاء الى الاجزاء نسبة متناه
الى متناه كنسبة متناه الى غير متناه هذا خلف محال فليس
الاول حقا واذا ابطل القسمان بطل المقدم وهو كون الجسم
مولفا تاما لا يتناهى بقيت ههنا اقسام اخر اولها ان
الجسم لا يجوز ان يكون مولفا من مفاصل غير متناهية
وانه ليس يجب ان يكون كل جسم مفاصل متناهية لانا
نفضل فقد وجب ان كان وجود جسم ليس لا بتداده مفاصل
اقول انما يثبت امتناع كون الجسم مولفا من اجزاء لا تتجزى

سواء كانت متناهية او غير متناهية ثبت ان
جميع الاقسام اما ان تكون ممكنة ليست بحاصلة في الجسم المفروض
ثبت ان بعض الاجسام غير منحصر بالفعل مع كونه قابلا
للانقسام فهذا هو المطلوب وهذا القسم واقسامه مما
يعدم الاحتياج فيه الى برهان زائد على ما تقدم وانما اورد
القضية الاولى محملة وهي ان الجسم لا يجوز ان يكون مولفا
من مثل كل جسم لان الثابت بالبرهان في القسم الثاني
هو ان الاجسام المتناهية الاقدار لا يجوز ان يكون منها مولف
تام لا يتناهى فقط واما وجود جسم غير متناهي العدد
فجاء وضوح مفاصل غير متناهية فيه فلما لم يتبين امتناع
وجوده بعد فيحكم بذلك كليا ولم يحكم ايضا حتى يثبتا
لئلا يتم كذب الكلية واحدهما او سيصير الحكم بعدم
امتناع وجود جسم غير متناهي العدد كليا قال الفاضل
الشارح انه قال في القضية الاولى لا يجوز ان يكون الذي
في قوة مولف يجب ان لا يكون وفي الثانية ليس يجب ان يكون
وذلك لان تركب الجسم من اجزاء غير متناهية ممتنع ان
يكون من المتناهية ممكن ان لا يكون فلا جرم حكم في
الاولى بالامتناع وفي الثانية بالامكان العام اقول
انه لم يقل في الثانية لا يجب تركب الجسم من اجزاء متناهية

مطلقا بل قال لا يجب تركيبه من الاجزاء المتناهية التي
لا تتجزى ويدل عليه قوله اذ لو لا ينفصل وقد بان استلزم
تركيبه منها فكان الواجب اذن ان يقول وهذا التقسيم
يجب ان لا يكون والصواب ان يقال انه لقائل ان يقول اذا انفصل اثنا
وبين الذاهبين يكاد يقول بهذا التأليف مكانه قال وبين الذاهبين
سر يجب رعاية هذا التأليف فيه لنا اسقطه او رده ههنا فيتخرج له ذلك
وهو الحكم بانه لا يجب وبانا بجملة فانا نختار
الاول ونحمله كما مر والثاني نرده لان قوله لا يجب
ان يكون لكل جسم ذي قوة وقوله لا يجب ان يكون لمعين
الاجسام ولذلك جعل الآلة منها هرشا وهو قوله
او يجب امكان وجود جسم وذلك يكفيه بحسب غرضه فيها
وقد كان الفاضل الشارح عليه سؤالا وهو انا نستخرج
الانفصالات التي لا تتناهي بالفعل فيقتضي الحكم بوجود جسم
لا يكون لاستزاده مفاصل على سبيل الوجوب فلم لا يقدر
او يجب امكان وجود جسم ولم يقل فقد او يجب وجوده
واجاب عنه بان هذا الامكان يحتمل ان يكون عاما او خاصا
ايا كان فما اقوله صحيح وذلك لان الممتنع هو حصول

جميع الانفصالات اما تا حصول كل واحد منها فليس
بواجب ولا ممتنع فاذن ليس في الوجود جسم معين يجب
ان يكون عديم المفاصل الا لمانع خارجي كما لك اقول
والاظهر انه لقائل ان يقول سلمنا لو جوب غنى كون الجسم مركبا من
الاجزاء لم لا يمكن ان يكون بعض الجسم مركبا وبعضه ليس كذلك
قوله بل هو في نفسه كما هو عند الحيوان قول الحق حكم
بانتفاء الجسم وانا انا المفاصل على ما ذهب اليه الفرقة
امر عقلي غير محسوس فلما بطل ذلك صح كون الجسم متصلا
في نفس الامر كما هو عند الحيوان قوله لكنه ليس مما لا
يجب بل يجب ان يكون قابلا للانفصال مع عدم المفاصل
اما بفك وقطع واما باختلاف في عرضين قائمين فيه
كما في البلغم واما بوهم وفرضين امتنع الفك اقول
اي الجسم الذي حكمنا بكونه عديم الانفصال بالفعل
يجب ان يكون قابلا للانفصال بالمفاصل في الفصل
الاول واسباب وضع المفاصل لا يخلو عن الثلاثة المذكورة
في الكتاب لانه لا بد للانفصال اما ان يكون موجبا بالذات
او لا يكون والثاني اما في الخارج او في الوهم مثال الاول
ما بالفك والقطع ومثال الثاني ما باختلاف في عرضين
قوله الثالث ما بالوهم مذنب اليس اذا

المسألة الثانية عشر من الفن الثاني
وهذا فصلان واما كانا بالحري
لان يعنونا بالتعقيب كما فعلنا
والتوقع مما تقدم ٥

تاليف من الحاد لا يقبل القسمة وجب ان يكون احد
وجوه القسمة لا سيما الوهمية لا يقف على غير النهاية
وهذا باب لا اهل التحصيل فيه اطناب والمستبصر يرشده
القدر الذي نورده اقول لما ابطل الاحتمالين من الاربعة
المذكورة بقي الحق احد الاخرين فاشار رحمه الله الى
احدهما بقوله وجب ان يكون احد وجوه القسمة لا سيما
الوهمية لا يقف على غير النهاية وعين الرابع الذي هو
مذهب الجمهور من الحكماء وجوه القسمة هي الثلاثة
المذكورة واتفاقا لا سيما الوهمية لان البرهان المذكور
في الفصل الاول لا يفيد الا القسمة الوهمية وسمي الفصل
تذييلا لان هذا الحكم رتب على ما تقدم قوله وهذا
بابا اي مسئلة الجزء الذي لا يتجزى وما يتبعه من مبحث
الحركة والزمان فان نعم العلم قد اطنبوا الكلام فيها
المستبصر يرشده القدر الذي نورده اي في هذا الكتاب
بعض الشيخ الذي قد دناه تنبيه اذا سلمت
تاعلم من حال الاحتمال المقام يرشده بين لغاية ان الحركة
عليها وزمان تلك الحركة كذلك واثر لا يتاتى ايضا
لا يتقسم حركة ولا زمان اقول قد حصل من المباحث
المذكورة ان الجسم الطبيعي منقسم الى قسمة لا الى قسمة

غير النهاية ولزم من ذلك كون الكمية القابلة بالجسم
الطبيعي التي هي الجسم التعليمي الذي يدل على مقادير
الطبيعي بتدله فالجسم الواحد يجب بتدل اشكاله ايضا
كذلك ولزم من ذلك كون السطوح التي لها تسمى
جسام والخطوط التي لها تسمى السطوح ايضا كذلك
وجميع ذلك اعني الاجسام التعليمية والسطوح
الخطوط تسمى مقادير والشيخ نبه على جميع ذلك فيما
بعد له من حال احتمال المقادير اذ لم يقل من حال احتمال
الاجسام ولم يذكره مصرحا لانه لم يبين وجود ما عدا
نبه ان حكم المتصلات الغير القارة كالحركة والزمان
حكم المتصلات القارة وذلك لتطابقهما فانها قابلة
الحركة في مسافة منقسم بانقسامها وكذلك زمان الحركة
ينقسم بانقسامها فاذن لا حركة مؤلفة من اجزاء لا
يتجزى ولا زمان وبيان من ذلك ان قسمة الحركة
والزمان الماضي والمستقبل والحال لا سيما لان الحال
حده مشترك هو نهاية الماضي وبداية المستقبل والحد
المشترك بين المقادير لا يكون الجزء لها فالكائن الموصوف
شيئا بل هي موجودات مغايرة لها هي حدوده بالنوع
فاذن قد ظهر فساد الحجة المذكورة على اثبات الجزء

اشارة قد علمت ان الجسم مقدار ما يمتنا متصلا
اقول المقصود وهذا الفصل اثبات الهيولى للجسم فانا
بحسب اللغة هو الكمية وبحسب الاصطلاح هو الكمية
المتصلة التي يتناول الجسم والسطح والخط والنحو اسم
يحتوي ما بين السطوح وللام الذي يقابله رقة الحوم
فالتعين يدل بالاشتراك على ما هو محتوى بين السطوح
وهو فصل الجسم التعليمي وعلى ما يقابل الرقيق من الا
جناء والمراد ههنا المعنى الاول والاتصال يقال على معنيين
احدهما صفة الشيء لا يقتضي به الى غيره وهو كون بحيث
يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في الحدود والمقدار بهذا
المعنى يطلق على فصل الكم وعلى الصورة الجسمية المقارنة
للجسم التعليمي وقد يقال للجسم التعليمي عند ما يطلق
المتصل على الصورة الجسمية اتصال ايضا وقد يقال
لهذه الصورة ايضا اتصال وامتداد وامتداد ويقال لكل
جسم ذلك متصل وثانيهما صفة الشيء يقتضي به الى غيره
وهو ايضا بمعنيين احدهما كون المقدار بحيث النهاية
مقدار آخر ويقال لذلك المقدار انه متصل بالثاني وبهذا
المعنى والثاني كون الجسم بحيث يتحرك بحركة جسم آخر
ويقال لذلك الجسم انه متصل بالثاني بهذا المعنى ولا

كان يجب اللفظ الذي بالقياس الى الغير فحينئذ يجب الا
صطلاح الاول وبما تقرر هذا فقول المقدار الذي يقبل
التجزي منقسما متصلا ينبغي ان يحمل على اللغوي لدلالة
تكرار المتصل والتحين على ما هو فصل الجسم التعليمي
على ما هو فصل الكم المتصل وحينئذ يكون المجموع هو
الجسم التعليمي لا تركيبه تحصيلية وانما قدم
التحين لانه اعرف فان المقابلين بالجوهر يعترفون بتحيز
الجسم ولا يعترفون بانقسامه وتقديم الاعرف في الا
قوال التي هي حدود واجب وقال الشارح المحقق المتصل اعني الجسم
التعليمي هو غير الجسم الطبيعي كما ترى ذلك لانه يتبدد
في الجسم الواحد بتبدد الاشكال كالشمعة التي يجعل
تارة كرة وتارة مكعبا مثلا فهو امر عارض للجسم وكون
معنى قول الشيخ قد علمت ان الجسم الطبيعي ثبتا هو
الجسم التعليمي بما قد علمت ذلك مع اثبات الجسم
التعليمي غير مذكور في الكتاب لانه اثبت بالبرهان كون
الجسم متصلا في نفسه كما هو عند الحق وكان كون ذلك
بكمية وقد تحاير امر ابين اعني مشارح هذه ولا يحتاج
الى برهان ومجموع هذه المعاني اعني كون الجسم ذا كمية
ومتحيزا واتصاله هو كونه ذا جسم تعليمي فاعلم ان قد

شيء من ذلك الجسم فان قيل لم يعرف ان الجسمية شيء
مغاير لهذه الامور فانه ما لم يعرف مغايرته لها لم يكن
اثباتا له قلنا كونه موجودا لا في موضوع اعني جوهريته
او ليس شيء له وهو مغاير لهذه الامور وكونه شيئا بمعنى
ان يكون ذا جسم تعليمي امر غير جوهريته وهو فصله الذي
يحصل به جوهريته قوله وانه قد يعرض له انفصال
وانفكاك اقول لا انفصال اعم من الانفكاك كما مر
قال الفاضل الشارح احترز بقطعة قارة المعينة عن الحكم
على الافلاك واقول هذا غير مستقيم لان الافلاك
قد يعرض لها الانفصال باحد معانيه اعني الوهمي
ذلك بينا وفيما هذا البرهان على ما يجيء برهانه فالصواب
ان يقال انما حمل الحكم حينئذ لان بعض اجزاء من
الفلكيات وغيرها غير منفصل لا لكونه غير قابل للانفصال
بل لعدم اسباب الانفصال الخارجي فيه ولعدم اجتناب
انفصاله بالوهم وذلك واجب لاستلزام حصوله الجمع
الانفصال بالممكنة فيه على ما مر قوله وعلم ان المنفصل
بذاته غير قابل للاتصال والا منفصل لا يقبل ان يكون هو
بعينه الموصوف بالامرين اقول يريد بالمنفصل
ههنا الصورة الجسمية وعنى بانه شأنها الانفصال الذاتي

وانما شأنها هو كونها بحيث يقارنها الجسم التعليمي وهي
ذلك الامتداد الذي هو في الشمعة حال كونها كرة و
مكعبا و مسدسا بسائر الاشكال والدليل على ان اسم
المنفصل قد يطلق على هذه الصورة قول الشيخ في الشفا
في فصل ان المقادير اعراض هذه العبارة انما الجسم الذي
هو الكم فهو جملة الجسم المتصل الذي هو الجسم بمعنى
الصورة ولو حمل المتصل ابتداء ههنا على الجسم التعليمي
الذي هو المقدار وكان البرهان على اثبات الهيولى
حاله انه ان لم يتحقق ما ذكرناه بالقياس للانفصال فالجسم
الهيولى وانما قيد المتصل بالذات لان المادة ايضا متصلة
ولكن تقريرها المعنى بالموضوع وانما قيدنا القابل للاتصال
بالانفصال بقوله فيما لا يكون هو بعينه الموصوف بالامرين
لان القابل للانفصال لا انفصال يقال بالحقيقة من
حيث المعنى الذي بعينه هما ويكون بعينه هو الموصوف
بهما وهو المادة لا غير ويقال بالمجاز من حيث اللفظ
للذي يطرء عليه احدهما فيتثنى بطريانه فلا يكون موصوفا
بالعارضين كالصورة التي تقارنها هو بحيث الاتصالية
عند طريان الانفصال فلا يكون هي بعينها موصوفة
بالانفصال فانه الاتصال لا يقبل الانفصال وكذا الا

لانه لو قبل الانفصال لكان الشيء قابلا لوجوده وقد قبل
الانفصال لكان الشيء قابلا لنفسه هذا خلف فاذن قوة
هذا القبول غير وجود المقبول بالفعل وغير جميع
قوة الشيء بمعنى امكان وجوده تغاير الامور
المغايرة بين قوة الانفصال قبل وجوده اي في حال
وبين وجود الانفصال المنافي للاتصال الظاهر ان
تلك القوة ليس هو الاتصال على ما سبق فهو اذن
قابل للانفصال والاتصال وهو الهيولى فالمقبول لها
هو الصورة الجسمية وهيئة الشكل التابع لوجودها
وصورة الجسم التعليمي اللازمة لها فانه كالصورة الجسمية
وهذا ايضا يدل على ان الشيء انما اراد بالمتصل بقاء
الصورة الجسمية دون المتصل بالفعل لما فصل الشارح
قوله فاذن قوة هذا القبول غير وجود المقبول بحيث
مذكورة بالقوة وذلك انه ذكر ان بعض الاجسام يحد
له الانفصال فينبغي ان يضاف اليه وكلما ازدادت قوة
حدوثه حاصلة قبل حدوثه وكل ما هو حاصل قبل حدوثه
فهو غير ذلك الشيء حتى يتبين فاذن قوة قبول الشيء
غير وجود ذلك المقبول ولما اقتضى على المغايرة لا
دل لوضوح الباقيين ثم قال واثبات المادة لا يمكن

هذه التتبعة لانا ان قلنا الجسم المتصل قد يعرض
له انفصال ولا بد لذلك الانفصال من محل وليس محله
متصلا فلا بد من شيء آخر كان غير صحيح لان الانفصال
عدم الاتصال فما من شأنه ان يحتمل الامور العدمية
يستدعي محلا ثابتا فلا بد من بيان مغايرة قوة الانفصال
لفعل الانفصال تلك المقارنات ثم زيادة انها بقوتيه
بالمضاف الامور الاضافية التي يستدعي محلا حتى اذا بينا
ان ذلك المحل ليس هو الاتصال ثبت شيء آخر هو الهيولى
واعلم ان هذا الكلام موضع نظر لان اعدام الملكات
ليست اعداما صرفة فهي يستدعي محلا ثابتا كالملكات
والانفصال لما كان عدم الاتصال عما من شأنه ان يتصل
على ما قد ثبت محله وهو الذي عن شأنه ان يتصل
والحق ان مراد الشيخ من ذكره مغايرة قوة الانفصال
للانفصال في كلامه هو ما ذكرنا لا ان يخصص بالفعل فلا
حياج القابل ليكون البرهان كليا وايضا التنبيه
على وجود القابل للانفصال قبل طريانه وجوده اذ لا يجوز
ان يتوهم الاستدلال بوجود الاتصال على وجود القابل
فنظن لهذا انا بحدث حال الاحتياج اليه من غير ان
يستمر بوجوده قوله وتلك القوة يعني ما هو ذات

بذاته الذي عند الانفصال يعدم ويوجد غيره وعند
عود الاتصال يعود مثله متجددا اقول المتصل بذا
ما دام موجود الذات فهو ذو اتصال واحد متقار قرارا
طرفاه الانفصال الذي ذلك الاتصال الواحد المتقار قارا فقد
ذلك المتصل وحدة ما اتصالا لان احد ازمان ما التخمين متخيلا
احد زمانيهما فهو عند الانفصال قد عدم ووجد غيره
وعند عود الاتصال يعود مثله متجددا ولا يعود هو بعينه
لان اعادة المعدوم مستبعدة فاذن الشيء الذي في زمان
الانفصال الباقي في الاحوال جميعا هو غير المتصل بذاته الذي
المبحوث وتخليص هذا البرهان ان نقول لما بينا ان الجسم
جاز عنه اتصاله بذاته فاذا قابل للانفصال الحال كونه
متصلا فقوة منه الانفصال الحاصلة له حال الاتصال
وهي الاتصال ليست بقابلة للانفصال على وجه يكون
حال كونها اتصالا موصوفة بالانفصال فاذن للجسم
شيء غير الاتصال به يقوى على قبول الانفصال وهو الذي
ينفصل ويتصل مرة بعد اخرى فهو الهيولى واعلم ان الا
في هذا الباب ان علمه انه لا يمكن ان يكون الاتصال الذي
عرض بين شيئين هو موضوع لهما فهو
الجسم كما سبق الى اوهام المشككين في وجود المادة في

لان الشيء يجب ان يكون في ذاته غير متصل ولا منفصل
حتى يمكن ان يكون موصوفا بالاتصال والانفصال فهو
لا يكون من حيث ذاته بحيث يفرض فيه الابعاد فلا يكون
جسما البتة بل هو المسمى بالمادة ولا بد من ان يضاف
شيء ما متصل بذاته اليه حتى يصير جسما فذلك الشيء هو
الصورة والمجموع هو الجسم الذي هو بنفسه متصل وقابل
للانفصال والذين يجعلون المتصل عرضا على الاطلاق
ينسبون ان كون الجسم متصلا في نفسه امر ذاتي يقوم
للجسم والجوهر فلا يتقوم بالعرض وانما ينفون ان علم
ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي نقابلها ايضا
لا يعرضان للمادة الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة
بوقوفها على احوالها الثلثة المبنية على اتصال المادة بوحدة
او التعدد حسب ما ذكره الفاضل الشارح وعنده كون لهم
لو كان تعدد الجسمية بعد وحدها مقتضيا لا بعدا
وبحيثا الى المادة يوجد في الحالتين لكان تعدد المادة
بسبب الانفصال بعد وحدها مقتضيا لابعاد المادة
الاولى وبحيثا الى مادة اخرى ويتسلسل الى غير ذلك
من الشنب وذلك لان المادة الموجودة في الحالتين غير
موصوفة بتشخصها بوحدة ولا تعدد بل انما يتصف بهما

نعم قد يصور الفاضل الشارح عارض الشخ بانه
حجة على بقى الهيولى وهو اذا الهيولى على تقدير ثبوتها ان
كانت محيزة فاما على سبيل الاستقلال فاذن كان لها
الجسمية فيها جميعا للسببين وايضا لم يكن فى بالحلية
او لها من الجسمية وايضا لاحتاجت الى هيولى اخرى اذ
على سبيل التعدية فاذن كانت صفة للجسمية ولم يكن
الجسمية حالة فيها وان لم تكن محيزة استحال ان تكون
المختصة بحيث فيها بالذات لجملة وهذه الحجة غير مستقيمة
على اقسام محصورة فان ما لا يحيز على سبيل الحلول فى
لا يجب ان يكون محيزا بالانفراد بل ربما يحيز بشرط
الغير فيه ولا يلزم من ذلك كونه صفة لذلك الغير والمسئلة
وتنبيه ولعلك تقول ان هذا ان لزم فانما يلزم فيما
يقبل الفك والتفصيل وليس كل جسم فيما احببت كذلك
اقول هذا هو الوهم وتقريره ان يقال انكم استدللتم بامكان
وجود الانفكاك والانفصال بالفعل فى بعض الاجسام على
كونه متعددا بالقبايل وذلك لا يقتضى وجوب كون جميع
الاجسام متعددة بالقبايل فان منها ما لا يقبل الفك و
التفصيل بالفعل كالفلك وغيره من الاجسام المشابهة للجوهر
وان كان قابلا له بحسب الوهم قوله فان خرج احد

بذلك فاعلم ان طبيعة الامتداد والجسمانى فى نفسها
واحدة هذا قول هذا هو التنبيه المزيل لذلك الوهم وهو
ان يذكر مفهوم الامتداد والجسمانى الذى هو الصورة الجسمية
المحصلة بذاتها التى لا يبقى هويتها الامتدادية عند
الانفصال لا فى الخارج ولا فى الوهم فيتذكر كون ذى حجم
يحجب طرفيه عن الملاقاة واجبا لقبوله للانفصال بالقوة
الوهم فان مع احضار وجوب هذا الحكم على هذا الامتداد
يمتنع الحكم بكون شئ من الاجسام غير مغاير لما يصل
والوصل الغير المتناهى فى الوجود اذا لوهم له وذلك لان
الجميع فى هذا المعنى ولحاظ الوهم فيها لا يعلق هذا المعنى
كون بعضها فلكا وبعضها عنصرا وما يجرى مجراه واعلم
ان الامتداد المذكور قد يمكن ان يوخذ من حيث هو علم
وكمى جنسا كان او نوعا وقد يمكن ان يوخذ من حيث هو
وجودى وقد يمكن ان يوخذ من حيث اعتبار شئ من ذلك
كما سبقت الاشارة اليه فى النهج الاول واما كونه
احد وحدة موجودا فى الخارج لا شك فى وجوده فالشخ
احد كذلك واشار اليه بقوله طبيعة الامتداد وان
الطبيعة يطلق على الملفوظ كذلك كما مر ولا شك فانه
من حيث طبيعته شئ واحد فى نفسه مغاير للسائر الطبايع

قوله وما الماء الخ يعني عن قبايل الحاجة فتشاهده
اقول لان النحو الماخوذ من حيث هو هو لا يمكن ان يختلف
الحكم عليه بالامور المتقابلة معا فان اختلف فقد اختلف
بكونه ماخوذا مع امور تقتضي الاختلاف قوله وان اعرف
بعض احوالها حاجتنا الى ما يفيده فنعرف ان طبيعتها غير
مستغنية عما تقوم فيه ولو كانت طبيعتها طبيعة ما تقوم
بذاته حيث كان لمادات كان لها تلك الطبيعة ٥ اي اذا
صار بعض احوالها وهو كان طريان الافتقار عليها او مع
وجودها مع الافتقار عرفنا ان كونها محتاجة الى الغير يقوم
تلك الطبيعة فنعرف ان تلك الطبيعة محتاجة الى الغير
حيث كانت ولو كانت طبيعتها مستغنية عن الغير لكانت
مستغنية حيث كانت قوله لانها طبيعة نوعية محصلة
تختلف الخارجات عنها وقد الفصول اقول قد بينا من
قبل ان الطبيعة يكون باقي الاجزاء ان مادة وبانضمامها
وبانضمام غاشية هذه الطبيعة الموجودة اليها حينا
على ما يضاف اليها محصلة اياها ولا مادة لانها معقولة
على الاستدارة الفلكية والعنصرية وغيرها مما يوجد من
غير محصلة وانما لانوعية ولم يقل نوع لانها انما
تصير بانضمام في معنى العموم اليها مبهمة وحدها لا يكونا نوعا

بل يكون نوعية وانما ذكر اختلافها بالخارجات دون
الفصول مع كون الطبيعة النوعية لا محالة كذلك لان
الشيء الذي يختلف بالفصول وهو الجنس كالحيوان مثلا لا يكون
مقتضيا في بعض الصور التي كالضحك وهو جزء محصل
كالناطق ولا يكون مقتضيا في سائر الصور لانه كان هذا
الكلام جوابا عن ايراد نقض للحكم المذكور وهو ان يقال
كانت الحيوانية مقتضية للضحك في الانسان دون غيره
من سائر الحيوانات فلا يجوز ان يكون الاستدارة الجسمانية
مقتضية لوجود الفلك بل ربما يقال لا نسلم ان ذلك دون غيره
من الاجسام فاجاب عنه بان الاستدارة الجسمانية الموجودة
نوعية محصلة تختلف بالخارجات عنها فربما اقتضت
شيئا اقتضته مع جميع الخارجات وقد جميع الاحوال
بخلاف الحيوانية التي هي طبيعة جنسية غير محصلة هي
لا يمكن ان يقتضي شيئا من حيث هي غير محصلة ثم اذا
تحصلت بشيء يضاف اليها ودخل في وجودها المحصل فان
اقتضت شيئا مع ذلك الشيء الغير الخارج عنها لم يقتض
مع غيره لانها مع غيره لا يكون ذلك المحصل بعينه فرد
الشارح اورد الشك اولا فان الجسمية طبيعة جنسية
بانها غير معلومة والاشتراك في قول الابعاد الذي

ما نص الجسمية وتعيين كلام شيوخنا وتحقيقه
هذا الفصل انتج من الحاشية الثانية
وارضيت بها كان

هو معلوم لا زيد لها والاشتراك في اللوازم لا يقتضي الاشتراك
في الملزوم وان وافقوا بالوجود الذهني يقتضي في الواجب وحدة
عين الماهية وفي الممكن لا يقتضي ذلك وثانيا بان الحكم
بحلول بعض الجسمات في بعض لا يقتضي وجوب الحلول بل يقتضي
صحته فاذن يمكن ان لا يعاقبه بعض الاجزاء الخارجية عن الاخر
ان الاحتياج الى الفاعل انما يقتضيه الابتداء من حيث كونه
مسبوقا بالذات قابلا للانفصال والمتجدد بالذات لا يفتقر لهذا
القدر معلوم ومشترك ومقتضى الحكم وغير كفاية فلا حاجة
بنا الى ما عداه تماما علمه وعن المناقضة ان الوجود ليس من
الطبايع الجنسية والنوعية على ما يجيء بيانه ومن الثاني
ان الطبيعة المذكورة تقتضي وجود الحلول لها ان لا يكون
المحتمل لعدم الحلول والشكوك التي اوردها على كون الجسم
الجنسية مقتضية لشيء في بعض الصور مدفوعة عنها بما ذكرنا
التوحيد معلقة بصور اجتماعات الكليات وتحليل عرفا

ما ذكرنا فلا فائدة في التطويل بالاعادة وهم وتنبيه

او نقول نقول ليس الامتداد الجسماني الواحد بالكل
البتة وانما يتصل الجسم المركب من اجسام بسطية
لاجتماعها بنهاياتها الامتداد الذي يقع به عرض ولا
وهام وما يشبهها اقول قد ذكرنا في صدر المبحث ان

الاجسام اما مفردة واما مولفة وذكرنا المذاهب في
الاجسام المفردة بحسب الاجناس الاربعة وبقي حكم
المولفة فنقول من المذاهب المتعلقة بهذا الموضع في
الاجسام المولفة مذهب منسوب الى بعض القدماء لديمقرا
طيس وهو قولهم ان الاجسام المشاهدة ليست بسايطها
على الاطلاق بل اما في غاية الصلابة وهي السايطها التي
لا تتجزى ولا تنفصل وهي الاتم وهي التي تكون
والتجاور فقط والجسم الواحد منها لا يسمى كلا
ويسمى هما البنية المذكورة ومقاديرها في الصغر
واشكالها المختلفة وقد زعم بعضهم ان مقاديرها
وبه وقد اله الشيخ ابو البركات البغدادي في
فالارض وحدها وذكر الفاضل الشارح ان ديمقراطيس
وهب الماء تلك البسايط كرية الشكل وفيه نظر لان
الشيخ حكى في الفن الثالث من طبيعيات الشفاء انهم
يقولون اجناء متخالفة الا بالشكل وان جوهر الجوهر
واحد بالطبع وانما يصير عنها انواع مختلفة بالشكال
المختلفة وذكر ان بعضهم جعل اشكال الجسمات الخمس
المذكورة ذكر اب اقليدس اشكال العناصر بالفلك وهم
من خالفهم في ذلك وذكر اختلافات كثيرة لهم لا فائدة

فى ايراد هذا بالجدل هذا المذهب هو بعينه مذهب شيخنا
جزء الا فى تسميته الاجزاء بالاجسام وفى تجويز الانقسام
الوهمى عليها ووجه تطرقه على هذا الموضع ان الحجة المذكورة
فى نفى الاجزاء انما اقتضت كون كل ذى حجم قابلا للانقسام
الوهمى ولكن ليس بواجب ان يكون كل قابل للانقسام الوهمى قابلا
بفكاكى وكانت الحجة المذكورة فى اثبات الهيولى تثبت هذا
كون الامتداد قابلا للانقسام الا فكاكى فاذن لو كانت
البسائط غير قابلة للانفكاك بل انما تقبل بالتمازج
وينتفى بزوال التمازج لكان اثبات المادة بالحجة المذكورة
متعذرا هذا الوهم هو هذا المذهب والارتياد للجواب
الواحد ذكره الشيخ هو الذى يسميه اصحاب المذهب جسما
بسيطا واحدا قوله فان حضر هذا يا لك فاعلم ان الجسمية
الجوهرية والعرضية انما توافقه بحسب اختلاف مقومين
قارنين كالسواد والبياض فى الملقة او مصاقبين كالحلاوة
والبياض او مواد بين او مادتين تحاذيان فى المقسوم بحيث
ما يكون طبائع كل واحد من الاثنين طبائع الاخر وطبائع الجملة
وطبائع الخلائق المواقين فى النوع وما يصح من كل اثنين منها
يصح من اثنين اخرين فيصح ايضا بين المتباينين من الاقسام
الاربع للاثنينية الا فكاكية وما يصح بين المختلفين

ويصح بين المتماثلين من الانفكاك الرابع للاتحاد الا
شاذا فما يصح بين المتباينين اقول هذا هو البنية
لهذا الوهم وهو باعتبار التشابه المذكور فى طبائع البسائط
يغرهم وذلك لان الطبيعة المتشابهة انما يقتضى حيث
كانت شيئا واحدا غير مختلف فالجزء الواحد الوهمى من حيث
الطبيعة يقتضى ما يقتضيه سائر الاجزاء وما يقتضيه
الكل وما يقتضيه الخارج عن الكل الحاوين له فى تلك
الطبيعة لاشتراك الجميع فيها ويجب من ذلك تشابك
جميع هذه الاقطار اى ان الاشتراك يحمل على قبول الانفصال
والاتصال اذ فى جواز قبولها والاول ظاهر الفساد فانا
نحن فان قيل لعل البعض يمتنع عن قبول ذلك بسبب نحو
يقابله قلنا لا يزاح ذلك وقد وجهنا الى القول بان
انما المفقود هيهنا امور امكان طريان الفصل والوصل على
الاجسام المفروضة من حيث طبيعتها المشتركة وذلك
يجيئنا فى اثبات المادة للشيخ قد خص الفرضية
والبقى باختلاف عرضين بالذكر لان اصحاب هذا المذهب
يجوزون تماثل تلك البسائط بخلاف الفلكية ثم البقى
باختلاف عرضين الى ما يكون بسبب عرضين قارين وانما
كان بسبب عرضين اضافيين وارادوا بالقار ما لا يوجد فى

وبالاضافة ليوضح بحسب قابليه الى غيره وانما بسط
العقل بذكر هذه الاقسام لان الجسم مما يحتمه منه فيه
بين ان كل قسم من هذه تحدث اجسامية في القسم
ويكون بعد القسمة طباع كل واحد من ذينك الاثنين
طباع مجموعهما قبل القسمة وطباع ما يخرج منهما قابلا
فيها في النوع والماهية عند مختلف بما يقتضيه وانما
قال طباع كل واحد ولم يقل طبيعة كل واحد لان الطباع
اعم من الطبيعة وذلك لان الطباع يقال لجملة الصفة
الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تخص بما يحدث
عند الحركة والسكون فيها هو فيه اولا وبالذات من غير ان
تمد كما تقدم من ذلك ان يكون حكم المتباينين في قبول
الانفصال حكم المتصلين وحكم المتصلين في قبول الاتصال
حكم المتباينين وقوله اللهم الا ان يمانع مانع خارج
طبيعة الامتداد لا نوع اولا هو هو ما اشرنا اليه من ان
بعض الاجسام يمتنع عن قبول الفصل والوصل بسبب خارج
عن طبيعة الامتداد مقابل له ويكون لا ذاتيا كما في الفلك
وذا يلا كما في الاجسام الصغيرة الصلبة مثلا وكما
يسوا اليهم حكما البيضة والفلك متصلا عندكم
بعد الاخذ منه مثلا ومتفكا عن الصغيرة لا يجوز ان يتصلا

الجزئين منه وان تماسا بالصغير مع امتناع الجميع وجمع
الامتداد فلم لا يجوز من مثل ذلك في البسائط المذكورة
فيقال له انما لذهب الى ذلك لما بين وهو ان الصفة الفلكية
اعني التوجه امر مقابل للامتداد الجسمي مانع اياه عن قبول
الانفصال بالفعل وانتم فرضتم البسائط متشابهة الطباع
فاذن لا مانع لها من جهة هي عن الانفصال والانفصال
قوله ولعل هذا الطابق اذا كان لازما طبيعيا كالتوجه
بالفعل لا انفصال بين اجزاء ما يخرج ذلك الطبيعة لكون
توجه في تخصيه واقول معناه ان كل نوع ما دون مثلا فيما
منعه من الانفصال بحسب الطبيعة من الخصال ان تعاقد
اجزاءه في الوجود اي لا يكون في الوجود بينه الا تخوم واحد
وهذا معنى قوله ان توجه في تخصيه وذلك لانه لو وجد بينه
تخمان لكانا متباينين في الماهية وكان كل واحد منهما
قابلا للانفصال لا محالة والحاصل بينهما مع وجود المانع
عنه هذا خلف وهذا حكم كل مانع في العلوم الطبيعية
قد اجرى الكلام الى ان ذكر اثناء حل هذه الشبهة
وقد صرح الفاضل الشارح بان حجة البحث مبنية على ان
الاجسام متساوية في الماهية وهو ممنوع لجواز ان يكون
ذلك تمويها لان البحث مبني حجة على ما سلموه وركبوا

انما يطلق مشاركة في الطبع واحترزنا بما ان الاشتراك
الجسمية حيث انها قد تكون عند الانفصال متحدة عند الاتصال
فهي امور مختصة ولعلها تمنع الماهية المشتركة عن وقوعها
وحينئذ انا سلمنا ان وضع الاختلاف بسبب الموانع يمكن
فما ورد اعتراضا على الحد يجري في حد تنبيه وكل

الفصل مرة

نوع يحتمل ان يكون له اشخاص كثيرة تفاق عن ذلك فانه
لا يلزم طبيعي فانه لا يوجد الا اشخاص محتملة ان يكون لذلك
النوع اشخاص كثيرة بل كل كثرة مفروضة بل كون في قدر تشخص
بوجود ذلك النوع الا شخصا واحدا وكيف يوجد تلك
او كثرة لا شخاص ذلك النوع والعارض لا يلزم طبيعي لنوع
هذا الفصل لا يوجد في تحقق النوع ويوجد في قدر تشخص
بالاشارة وفي بعضها بالتنبيه وفي بعضها بالترجمة
انه كان خاشيته فاتت في المتن سقوا وذلك لان تقرير
المسئلة المذكورة ومعناه ظاهر قال الفاضل الشارح
في شرحه كل ماهية اما ان يكون متى تصورها ما امن
الشركة وان لا يحصل بها الا شخص واحد او لا يكون او
يكون متحققا الذي يدخل فيها فان وجود زائد على ما

الشخص مرة

فذلك اما بان كان لا بد لما يحصل بها الا شخص واحد
لا يقبل الانفكاك والا فلزم الخلف في حد هذه العبارة

تقرر ان الماهية المعقولة لا تكون متى تصورها
ما يمنع عن الشركة الا الماهية عندما اطلق عليه

تذنيب

اليس قد بان لك ان المقدار بحيث هو
او الصورة الجرمية من جنس هي صورة جرمية مقدارية تماما
معه وكون صورة فيه ويكون ذلك هيولاها وشيئا هو
نفسه لا مقدار ولا صورة جرمية له ولكن هذه يحتاج
الاولى فاعرفها ولا تستبعد ان لا تخصص في بعض الاشياء
فوقها بقدر معين دون ما هو اكبر منها او اصغر منه تبديا
صحة وجود التخلخل والتكاثف الحقيقيين قال
الفاضل الشارح هذه المسئلة تفريع على اثبات الهيولى اذ
لم يكن بين شائع مقومات الجسم المقصود في هذا العلم
سماها تان بينا والمشهور عند الجمهور ان العظيم لا يصير
صغيرا الا اذا كان اجزاؤه منتشفة فينضم لا يخلل
بعض الاجزاء ويتفصل والصغير لا يصير عظيما الا بالعكس
وغير هذين الوجهين عندهم مستبعد جدا فان التخلخل
ذلك الا بتباعد بين اجزاء كون الهيولى غير متحدة في
حيزها وكون المقادير بالتماس متساوية الذي فان ذلك
يقتضي تحيز تبدل المقادير عليها فيصير العظيم صغيرا
والعكس وهذا لا يتم القطع بوجود التخلخل والتكاثف

لان هيولى الفلك ايضا هذه الصفة مع امتناعها
عن الخلو من مقداره المعين لسبب يقارنها بل بينه بالجوهر
وازالته لامتناعه ولذلك قالوا التخرق لا يتعدد واحتزد
عن الفلك بقولهم ان لا يخصص في جزء لاشياء ويجاء
في جزء التخرق بعد قولهم ولا صورة جرمية له ولكن هذه في
الهيولى الاولى قيدها بالاولى لان مادة كل مركب يكون
هيولاه وان كانت جسما انتهى ويجب ان يكون مخصصا

عندك انه لا يمتد بعد في ملاء او خلاء ان خلاء وجوده
الى غير النهاية هذه مسئلة تناهي الابعاد وهي احدى المقاصد
فاهل الطبيعي وهي ايضا مبدأ لمسائل اخرى منها مسئلة الخلاء
تحدد الجهات كما ياتي بعد وهي احد اضلاع الطبيعيات ومنها
مسئلة زيادة امتناع انفكاك الصورة وما يتبعها اعني
البعد وهو الهيولى وهي من علم ما بعد الطبيعة وليس من هذا
المسئلة اوردها هيهنا وقد حدا بعضهم ان يكون محققا
عندك على الحد المطابق للحقيقة قال الفاضل الشارح
لما بين الشخ ان الجسم مركب من الهيولى والصورة اراد
بعد ذلك ان يبين امتناع انفكاك الصورة عن الهيولى
بيانا على صورة هذه كل جسم متناه وكل متناه متكمل
فالجسم لا ينفك عن التكمل والتكمل لا يحصل الا مع المادة

تفسد الخلاف في بيان تناهي ابعاد الصورة
عن الهيولى وهي الصورة الاولى
في تناهي الابعاد

فالجسم لا ينفك عنها وهذه حجة عول عليها افلاطن فان الابعاد لا تشارك المادة فان الشخ حكى عنه
في الفصل الثالث من شارح الجسمانية انه ليس يجب
ان يكون بعد ما بالاضافة الى مادة ما ان يكون متناهيا
او غير متناه والثاني باطل لان وجوده بعد غير متناه محال
واذا كان متناهيا فانه يحتاج في تحديده الى بعد
ليس الا ما ينفعل عن الهيولى ولا ينفك طبيعته ولن
تنفعل الصورة الا لما ادخلها فتكون مفارقة وغير مفارقة
وهذا محال فرقا له وهذه المسئلة اقنعي اثبات تناهي الابعاد
بنيته على اربع مقدمات ان الابعاد الغير المتناهية
لو لم تكن متشعبة لصح ان يخرج من خطة واحدة امتدادان
غير متناهيين لا ينال البعد بينهما ما يزايد كما في شك
بعضها الى غير النهاية وكل اثنين غير محدودين يوجد بينهما
ابعاد يتزايد بعدد واحد من الزيادات مثل ان يكون البعد
الاول ذراعا والثاني زايد عليه بنصف ذراع والثالث
زايد على الثاني ايضا بنصف ذراع وهلم جرا وينفي ان يكون
الزيادات بعدد واحد يحيط البعد المتزايد بينهما المشتمل
على تلك الزيادات غير متناه فالطول الا محالة اذا
نصفنا خطا وجعلنا احد نصفيه اصلا وزدنا عليه

النصف الآخر ثم نصفا النصف الباقي وهلم جرا الى غير
النهاية وهذا غير صحيح بحسب الفرض لسبب اجتماع اكل
مقدار للاشتمال على غير المتناهي وكانت الزيادات التي
يكون ضمها الى الاصل غير متناهية والاصل يزيد كل
طائفة مع انه لا ينتهي الى مساواة الخط الاول المنصف وبين
ان هذه الزيادات اذا كانت متناهية لا يلزم من كونها
غير متناهية ان صير المزيد عليه غير متناه واما اذا
كانت بقدر واحد او كانت متزايدة فالمطلوب حاصل واما
كان المثلم موجودا فالزيادة اخذا الشخص المثل الذي لا في
حصول الزيادة الثالثة أن يجوز ان يقرض بين الاشياء
هذه الابعاد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فيكون
هناك امكان زيادات على اقل متناه يفرض غير متناها
الا انه كل زيادة نوجد فانها مع المزيد عليه قد
جاد في واحد فكل بعد اخذ به وجدت جميع الزيادات
التي دونه موجودة فيه ونرجع الى المانع فنقول اما
فيما الحالة وصدر الفصل بعقله ان جاز وجوده لكان
لهذا البعد جميع الوجود فلا يصح وصفه بكونه متناهيا
بل يصح ان يقال لو ثبت وجوده لكان متناهيا قوله
والا فمن الجائز ان يقرض ابتداء بين غير متناهيين

سواء واحد لا يزال الواحد بينهما يتزايد وهو بيان المقدمة
الاولى وقوله ومن الجائز ان يفرض بينهما ابعاد تتزايد
بقدر واحد سواء الزيادة اشارة الى المقدمة الثانية
وقوله ومن الجائز ان يفرض بينهما هذه الابعاد الى غير
النهاية فيكون هناك امكان زيادات على اقل متناه
يفرض غير متناه اشارة الى المقدمة الثالثة وقوله وكان كل
زيادة نوجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في واحدة
الا الزائدة قال الشارح في تركيب الحجة نقصان وقوله
زيادات امكنت يمكن ان يكون هناك بعد يشتمل على
جميع ذلك الممكن شرح في الحجة وسماه كل واحدة
من زيادات يمكن وجودها فانها يمكن ان يشتمل عليها
بعد وبين هذه القضية بعقله والا فيكون امكان
وقوع الابعاد اقول ويحتمل ان يكون قوله فانها زيادات
امكنت معللا اما جعله مقدمة ثانية اي وآية زيادات
امكنت شاهدت فانها ايضا تكون موجودة مع المزيد
عليه في واحد ويكون قوله فيمكن ان يكون هناك بعد
يشتمل على جميع ذلك الممكن قضية معللة بقوله
لان كل زيادة فيكون هذا ايضا جوابا لذلك الا
ويكون تقديرا لكلامه لان كل واحد من الزيادات

الخامسة

وكل مجموع منها موجود في بعد فانه يمكن ان يوجد
بعد يشتمل على مجموع الزيادات الممكنة الغير المتناهية
وعلى الوجه الذي قررته الشارح لا يكون للامر تعليل
في قوله ولان تشكل ولا يراد لفظة ان وجه قال
وتركيب البرهان ان يقال انا ان يكون هناك بعد واحد
مشتمل على الزيادات الغير المتناهية او لا يكون والثاني
باطل لانه لا يخلو اما ان يوجد بين الامتدادين بعد لا يوجد
فوقه بعد آخر او لا يوجد والاول يوجب انقطاع الواحد
وهي الالة التي هو باطل والثاني يقتضي ان لا يكون هناك
زيادة الا وهي حاصلة في بعد آخر فانه صدق على كل
زيادة انها حاصلة في بعد وهي صدق على كل واحدة
انها حاصلة في غيره صدق على المجموع انه حصل في بعد
وجب ان يفرق بين الامتدادين بعد يشتمل على الزيادات
الغير المتناهية ومع كونه محصورا بين حاصرين هذا
خلف فثبت ان القول بلا نهاية الابعاد يوقعنا في ما
كلفنا باطلة قال وجميع هذه المقدمات حقة الا واحدة
واحدة وهي ضمنا لما كان واحدة من تلك الزيادات
حاصلة في بعد وجب ان يكون الكل حاصلا في بعد
للطالب ان يطالب عليه بالدليل وهذه المقدمة ان امكن

ايضا ها بالبرهان استمر البرهان والا سقط واقول
انه لم يحصل كون الكل حاصلا في بعد معللا بكون كل واحد
حاصلا في بعد فقط بل جعله معللا بكون كل واحد من
مجموع يمكن ان يوجد ايضا حاصلا في بعد والشارح لما
جعل قوله وهي زيادات امكن غير متعلق بالمقدمة التي
يجب حصول له من تغيير المذكور ونقله البرهان على ما
غيره مقدمته غير جليلة وانا على الوجه الذي قررناه
عليس كذلك لانه اذا ثبت حصول كل مجموع موجود في
فكان مجموع الزيادات الغير المتناهية موجودا
وجب حصوله ايضا في بعد فاذا ثبت هذه المقدمة
يعني الحكم بوجود بعد يشتمل على جميع الزيادات الغير
فقد اندفع انها بالبطلان بقيتها وهو قوله والا يكون
الامكان وقوع الابعاد الى حد ليس للزائد عليه امكان
قال المراد منه بيان المحال الذي يلزم من عدم تناهي
على جميع الزيادات فان معنى انه لو لم يوجد بعد يشتمل
تلك الزيادات لوجب ان يكون هناك بعد لا يحصل
من الزيادات في بعد آخر حيث لا يوجد بعد فوق ذلك
البعد فيكون امكان الابعاد المفروضة بينهما محدودا
بحاصر معين لا يمكن ان يوجد ما هو زائد منه قوله

يكون ايما يمكن وجود المشتمل على محدود من جملة غير
المحدود الذي في القوة ه يعني بذلك ان لا يوجد
بعد مشتمل الا على عدد محصور من تلك الجملة الا انها
الغير المتناهية التي هي موجودة بالقوة قوله وحينئذ
بين الاستدادين محدودا في الزايد عندها لا انها
في العظم ه اي اذا كان لا امكان الا بعاد التي يقرن بها
غاية وجب ان تنتهي البعد بينهما الى بعد لا يوجد ما هو
اعظم منه قوله وهناك ينقطع لا محالة الاستداد
ولا يمتد بعده ه اذا انتهى الى بعد لا يوجد اعظم منه
فقد وجب بقطاعهما قوله والا اسكنت الزيادة على
اكثر ما يمكن وهو ذلك المحدود من جملة غير المحدود قوله
محالا ه اي انه لم ينقطع الاستداد ان فقد يوجد احد اعظم
فما فرض انه اعظم الابعاد وحينئذ يوجد بعد يشتمل على
اكثر من الجملة المتناهية التي فرضنا انه يمكن الا
على اكثر منها وهو محال لقوله وهو ذلك المحدود اي اكثر
ما يمكن هو ذلك المحدود بحسب العرض الاول فظهر من
جملة ذلك انه لو لم يوجد بعد واحد مشتمل على الزيادات
الغير المتناهية لم ينقطع الاستداد مع فرضها
غير متناهية والشيخ لم يصرح بهذا اعتمادا على فهم المتعلم

قوله فبين ان يكون هناك امكان ان يوجد بعد
الاستدادين الاولين غير تلك الزيادات الموجودة غير
غاية فيكون لما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هذا محال
ومعناه ظاهر وقد قيل الحجة مبنية على فرض بعد
هو آخر الابعاد وذلك لا يمكن الا مع فرض متناهيين
دين اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعدا لا ووقوفه
بعد آخر فلا بعد هو آخر الابعاد فاذن ذلك مبني على
مقدمة لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات المطلوب فقول
لا شك انا اذا فرضنا الابعاد غير متناهية لم يمكن
ان يشار الى بعد واحد يكون مشتملا على تلك الزيادات
الغير المتناهية ولكن ذلك لا يعترف الا بانا نقول يكون فيها
غير متناهيين يوذي الى القول بكون بعد متناهيين
خلفا وذلك لانا نقول انما ان يكون بعد مشتملا على
جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد
آخر ووقوفه لانه لو كان بعد ووقوفه لما كان هو مشتملا
زيادة البعد الذي هو ووقوفه فلم يكن مشتملا على جميع الز
يادات فان لم يكن هناك بعد يشتمل على جميع تلك
الزيادات كان في تلك الزيادات بعد غير مشتمل عليه
فالذي هو غير مشتمل عليه وجب ان يكون اخر الابعاد

القول م

فظهر كون آخر الابعاد لكان فوقه بعد آخر ولكان ذلك
البعد في مشتملا عليه وقد فرضناه غير مشتمل عليها
هذا خلف فثبت ان الشك المذكور موكد لحجة ارسطو
هذا القسم الاخير الذي فرغ فيه البعد غير مشتمل على
الجميع متصلة فيرد اصحابنا الازوم فان نظر في ذلك
هذا الكلام وما يكون منه وقد ذكرهذا الفاضل في
اعتراضات شرف الدين المحاكم المسعودي هذا المعنى
اخرى هي ان كل واحد من الزيادات الغير المتناهية
اما ان يكون حاصلا في بعد آخر فوقه او لا يكون فان لم
يكن كل زيادة حاصلة في بعد آخر كانت تلك الزيادة
غير موجودة في بعد آخر فلا يكون فوقه تلك الزيادة
بعد آخر اذ لو كانت لكانت تلك الزيادة موجودة فيه هذا
قد انقطعا فكانا متناهيين وان كان كل زيادة منها
حاصلة في بعد فاما ان يكون الكل حاصلا في بعد لا
يكون محالا لانا لا نجد لانا قد بينا ان البعد الغير
المتناهي ليس فيه زيادة على التاسع صحيح بل موجود عن البعد
الاقل مع مجموع تلك الزيادات الى البعد العاشر فظهر
ان تلك الزيادات باسرها موجودة في بعد واحد وذلك
محال من وجهين الاول ان ذلك البعد غير متناه كيف

محصور بين حاصرين الثاني ان البعد المشتمل على جميع
الزيادات ان كان فوقه بعد آخر محدود حيز على الخلاف
لا يكون مشتملا على ما فوقه وان لم يكن فوقه بعد آخر فقد
انقطع الامتداد وان قال بل هاهنا امتداد يسمى
الخلاء تام بالحاجة الى ابطال ذلك وان قال
المتصلة المذكورة اعني وجود بعد لم يشتمل عليه بعد آخر
جعله لا يتناهى هناك لعدم حصول جميع الزيادات في بعد
ولعدم حصول كل زيادة في بعد فصارت هذه المتصلة
داخلة في الازوم عند ان تلك وامثالها تنافي الاتصال هنا
فاستلزام كون كل زيادة حاصلة في بعد لكون الكل حاصلا
في بعد على ما ذكره هذا انما يمكن ان يقال ردا على هذا الموضع وانما
اقتفينا كلام الفاضل الشارح لانه بذل المجهود فيه
قوله وقد يسبان استحالة ذلك ايضا من وجوه الخ
يسعان فيها بالحركة او لا يسعان ولكن فيما ذكرناه
الوجه الذي يسعان فيه بالحركة هو المبني على قسمة
يخرج من تركها فطرتها وان لم يخرج فغير متناه يجب ان
يساويه بعد المتناهي بحركة الكرة فيلزم ان يوجد في
اقل نقطة يساويها القطر ويحصل ان يوجد في
نقطة يساويها قبل كل نقطة فيلزم الخلف والوجه الذي

لا يستعان فيه بالحركة هو المبني على ظهور خطوط غير متناهية
من اجزاء جسمية دون الاقرب على ما بني عليه الاول
من الجمعة التي تناهي فيها قدرها بينه وبيان امتناع
تساويهما لامتناع كون الجزء مساويا للكل وامتناع
التفاوت في الجمعة التي تناهيا فيها لعرض التحيز فيكلف
الخلف من وجوب تناهيهما في الجمعة التي كانا غير متناهيين
فيها وهما مشعوران ان قلت فقد بان لك
ان الامتداد الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل حتى
في الوجود قلت برهان امتناع انفكاك الصورة
الجرمية عن الحيوان بين ان لازم الشكل الصورة
التناهي ثم برهان عليه انا بينا ان الاول مهوية
الشكل بان جزأي تعريفه انما الحاطة بحد او حدود
لكنه اذا حقق كانت ماهيته من الكيفيات المختصة
بالكميات والحق في هذا الموضع هو النهاية فكان المعنى
من الشكل هو هيئة شيء يحيط به نهاية واحدة او اكثر
من واحدة من جهة الحاطة به فاندفت التي المتناهي
يلزمه ان يكون ذا شكل والامتداد الجسماني متناهيا
ذو شكل بهذا معنى قوله فقد بان لك ان الامتداد
الجسماني يلزمه التناهي فيلزمه الشكل فايدة قوله اعني

في الوجود ان الامتداد لا يستلزم الشكل من حيث ما
هيئة لانه يمكن ان يتصور غير متناه وحينئذ لا يكون
ذا شكل بل انما يستلزمه من حيث انه في الوجود لا ينفك
عن شكل ما لوجوب تناهيه قوله فلا يخلو اما ان
يكون هذا اللازم يلزمه ولو انفرد بحيثية عن حيثية او
يلحقه ويلزمه لو انفرد بحيثية عن سببه واعلم ان قوله
يلزمه بسبب الحوامل والامور التي تكتنف الحامل قال
الفاضل الشارح تركيب الحجة ان يقال لزوم الشكل الجسم
اما ان يكون لذاته او لما يكون حالا فيها او لما يكون محالا
لها او لها يكون لا حالا ولا محالا وغيرها فتنحصر
ذلك في الاقسام بحذف لظهوره وذلك لان المحال
اذ كان لا رنا كان حكمه حكم نفس الجسمية فاقتضاؤها
يقتضيه الجسمية وان لم يكن لازما فيستحيل ان يكون
علة لوجود ما هو لازم اعني الشكل وباقي الاقسام منتفية
واقول كلام الشيخ مشعر بان الاقسام ثلثة ووجهه
ان يقال لزوم الشكل الجسمية اما ان يكون من حيث هي
متقررة بقطعها عن المادة وما يكتنفها او لا يكون كذلك
بل يكون بما داخلة المادة ولواحقها فذلك اللزوم اما
ذاتيا ان يكون لنفس الجسمية او لشيء غيرها وهما القسمان

الاذهان فيه الفرق بينهما بالانفراد الامتداد بنحو ما في
ثلثة اقسام لا رابع لها ويظهر منه ان تربيع القسمة
احد الاقسام تماما لا حاجة اليه ولا هو مطابق للواقع قوله
ولو لزمه منفردا بنفسه عن نحو التشاجه الاجسام
في مقادير الامتدادات وهياءات التشاجي والتكاثر
الفرق المفروض من مقاديرها ما يلزمه ما يلزم كلية هذه
الاقسام وهو ان يكون التكاثر قد لزم الامتداد من حيث
حال كونه منفردا عن المادة وما كيفيتها المادة حال الواحق
كالفصل والوصل وسائر ما يحتاج فيه الى المادة من الاعراض
وقد بين فساد هذا القسم بلزوم التشاجر ولا يخفى
المقادير وذلك لان الاختلاف فيها كان بالفصل
والوصل والتخلخل والتكاثف والكيفيات المختلفة المتغيرة
لذلك وهي بجملتها بسبب انفعالات المادة عن غيرها فيرتفع
بارتفاع المقادير وهو حيثية التشاجي والتكاثر وامتنا
ما ذهبت اليه التشاجي ولم يقل التشاجي لان التشاجر
غير الفرق بين حيثية التشاجي والتكاثر هو الفرق بين
البسيط والمركب وذلك ان حيثية التشاجي امر يعرض
المتشاجي والتكاثر هو اختلاف النحو مع ذلك الطارئ
ثم قال وحينئذ يجب ان يلزم كل جزء يفرض من الامتداد

بالفرض الكثير من المقادير ما يتوابعه فيكون فرض القليل والكثير
منه واحدا اذ لو فرض قدر قليل من الامتداد لكان الموجود
من المقادير ما لو فرض كان كثيرا منه فاذن لا يكون الجزئية
ولا الكلية ولا القلة ولا الكثرة والفرض ليان تشاجر
فرض الكلية والجزئية فالاصل ان وضعهما بالفرض يستلزم
رفعهما لا بان يكون وضعها ممكنا من حيث الفرض ويلزم
المحال من جهة اخرى بل بان يكون وضعها بعد الفرض وذلك لان اختلاف
الكل والجزء وقع على التغاير والتغاير في الامتداد لا يتحقق
الا بعد وجود المادة فالحاصل ان المحال اللازم في هذا القسم
شيء واحد وهو عدم التغاير في الاجسام وانما عبر الشيخ
بالتباين للايضاح وانما ابطل التشاجر توهم الامتداد الجسماني
وهذا القسم مقاديره جميع العوارض المادية كالبساطة
والتركب وغيرهما الا انقسام والانقسام بالكلية والجزئية
منتفيا عن الغير والغير فاعل غير على ما هو عليه في الوجود
انما اسقط اسم المادة منه وخرم التقطع به وقولا فقط
فيه وهتك قول الشيخ بان الالاين لهذا القسم ثلثة محالات
احدها تشابه المقادير والثاني تشابه الاشكال الثالث
تشابه الجزئي والكلي فعوارضها على ان كل واحد منها محال
برأسه ثم اسس الاجزاء بين على كل واحد بيانا ان كان الاول

العناية الى العوارض الماوية المذكورة واطنب فيه بما لا
يحمله الناظر فيه الا على سوء فهم فايدهم حاشاه عن ذلك
وانه كان فسادهم اجمع اوضاعا بظاهرها قدرناه فلا عناية
فى ايرادها قوله ولو لم يذد ذلك يجب فاعل يثبت وهو مفرد
بنفسه لكان المتحد الجسمانى قابلا فى ذاته من غير حيث
قابلا للفصل والوصل وكان له فى ذاته قوة الانفعال وقد
ليس كذلك هذا هو الجسم الثانى من الثلثة وهو ان
يكون الشكل قد لزم لامتداد الجسمانى يجب فاعل ما
للامتداد متغير فيه والامتداد متغرد بنفسه عن المادة وما
توجبه المادة من اللواحق وقد بين فساد هذا القسم بقوله
كذا الامتداد الجسمانى فى ذاته من غير حيث هو لا قابلا للفصل
لان المغايرة بين الاجسام لا يتصور الا بانفصال بعضها
عن بعض وانفصال بعضها بعضا وذلك من لواحق المادة
المستلزمة لوجودها كما مر وبالجملة لا يمكن ان يحصل الامتداد
المتحد ذاته الشكلية من فاعلها فى الامتداد الا وهو
كونه متناهيا الا ان يفصل ويكون فيه قوة الانفعال التى هى
من لواحق المادة فاذن تحصلها يقتضى كونه متحدا ذاتيا
وقد فرضناه متغرا عنها هذا خلف وبالجملة الفاعل
الشايع همنا وهو ان كون الجسم قابلا للاشكال لا يقتضى

كونه قابلا للفصل والوصل لان الاشكال قد تختلف بين
فيها انفصال الجسم كالاشكال الشعبية المتبدلة ويجب
الشكلان المختلفة ليس بقادح فى الغرض لان التخلخل
لزوم المحال مفقودا على لزوم الفصل والوصل بل على
لزوم الانفعال بدليل قوله وكان له فى ذاته قوة الانفعال
بدليل قوله وكان له فى ذاته معلوم ان اشكال الشعبة
لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان انفعالها واعلم انه الزم
فعال فى الجسم الاول جميع الوجوه العايدة الى الفاعل
القابل جميعا وفى هذا القسم بالوجوه العايدة الى القابل
فقط قوله فبقى انه مما ذكر من الخامس اى بانا ظهر
القسمين المذكورين تعين كون هذا القسم حقا وقد وجد
فى تحقيق الشيخ بوجه فلا هيولى اذ لا تاثير فى وجودها الا
للصورة فى وجودها من حيث كانت لها والتشكل هذا
البرهان المذكور وثبت منه احتياج الصورة الجسمية
فى وجودها تخصيصها الى الهيولى لا فى ماهيتها فاذن هى
لا ينفك عن الهيولى وذلك هو المطلوب وهم وبانا
او نقول نقول وهذا ايضا يلزمك فى اشياء الحروف
الحرف المعرف من انفلاك البسيطة شكل الفلك ثم نقول
ان الشكل للفلك معنى طبيعى وطبع الجزء وطبع الكل

هذا الفصل ينبغى ان يقرض قبل قوله
على الفصل السابق بوجوه الخ

واحدة واقول هذا شك يرد على ما اخذ في الشكل من الكمية المذكورة في الفصل المتقدم وتقرير انكم لم تلتزموا ان يكون سبب لزوم الشكل للامتداد المتفرد عن القابل هو نفس الامتداد لانه الامتداد لما كانت له طبيعة واحدة وجب ان يكون ما يقتضيه تلك الطبيعة واحدا او يلزم منه ان يكون شكل الكل والجزء واحدا لهذا انكم تقولون بان شكل الجزء المفروض من الفلك لا يمكن ان يكون كشكل كله مع انكم تقولون الى ان الشكل للفلك مقتضى طبايعه الذي هو في الجزء والكل واحد فادى ذلك الى اختلاف الشكل في الفلك مع عدم اختلاف مقتضيه فيهما لا يجوز ومن مثله في الامتداد المذكور قوله وهذا ايضا اشارة الى قوله في الفصل المتقدم وكان الجزء المفروض من بعد ما يلزمه ما يلزم كليته وبنية اخرى على ان هذا الاشكال ليس في الفلك وحده بل في جميع البسايط اذا تخالفت احكام الجزء والكل منها كالارض المحاذية لبعض اجزاء الماء من سطح الكرة وفيه الجزء بالمفروض لان البسيط اينما ياخذ يوجد جزؤه عنه بخلاف المركب ويكون تجزيته لاحد الاسباب المذكورة فاذن وجب تحديده بالسبب ولما كان الفرض

اتم الاسباب خمسة بالذكر فقوله فعلى ذلك زيادة تفرق بين الصورة بما يقتضي لزوم المحال المذكور فاجد بها وذلك الاخر في اقوله تقريره محالا ان الفلك له مادة فذ فرض له بسببها الكلية والجزئية وفاعل اوجب حصول المقدار والشكل منها فصيرها كلا ووضع ذلك السبب بعينه ان يكون لما يفرض جزأ له بعده ذلك لا يستحيل ان يكون الجزء كالكل ما داموا لجزء جزءا والكل كلا واما الامتداد المتجزء عن المادة فلا يصور له جزء ولا كل فضلا عن سائر ما ذكرناه حتى لا يتصور فيه اختلاف ولا تغاير فاذن ليس حكمه حكم الفلك وما يجري مجراه قوله ان الشكل حصل للفلك عن طبيعة فوجب اوجبت طبيعته ذلك الجزء ولم يكن ذلك لها عن تعقل او جرى سببا فلها وجب لها ذلك وجب بالعجاب ذلك السبب ان لا يكون لها بعد ذلك جزء مفروض بعد حصول صورة الكل معناه ان الشكل حصل للفلك عن طبيعة فوجبت طبيعته اوجبت لها تلك الصورة الجسمية المعينة المختصة به فذلك الشكل المعين الذي لزمها ولم يكن الشكل لها عن تعقل منها ولا عن صورة فيها الجسمية ويريد بتلك القوة الصورة

المتقدم ذكره ويجوز ان يكون فاعل قوله لا يكون هو ما في
قوله ما للكل ويكون على هذا التقدير ما هذه موصولة
الذي قوله هذا له عن مانع ومانع وجب انفعاله
تلك الصورة ويحملها ويخرجها اي هذا الحال للفلك
من مانع وهو معنى كون الجزء المضاف احدهما الى الآخر
نع وهو كون الجزء جزءا مفروضا بعد حصول الكل فان هذا
المعنى هو المانع له عن قوله ما يقتضيه السبب المذكور
فان نسبة المادة القابلة للصور الجسمية الحالة فيها
المجزئة معها بطريان الانقضاء عليها قوله واما المقدار
لو انفرد فلم يكن هناك شيء يوجب شيئا الا طبيعة
وتلك الطبيعة هي واحدة فلم تعط كلا وغيرك يجب
القرن لا بين شرطها ولا بين علة ولا بين مقارنة بها
فلا يجب ان يتحقق شيئا معينا ثم يختلف فيرجى
الكلية والجزئية فليس يمكن ان يقال ههنا الحق هو
فيها شيء بحسب امكان وقوة ما او صلوح هو موجود
شايعا فمع ذلك ان ضد ما هو كالجزء محال الوقوع
برهان المقدار ولو انفرد لم يكن الكلية والجزئية اصلا
فضلا عنهما بل نهما لان نفس طبيعته واحدة فلا يقتضي
الاختلاف بالكل والجزء وليس هناك علة فاعلة ولا مادة

التوجيهة للفلك والقوة اسم لمبدأ التغير من حيث هو مبدأ
من حيث هو مبدأ والطبيعة تطلق على معان مشابهة
والمراد ههنا هو الذات نفسها او ما يسد مسدها الفعل
لذاته وطبيعة القوة هي ذات الشيء الذي يصدر عنه
الذاتي في غيره او الحصة الذاتية من الشيء الذي يصدر عنه
التغير في غيره فان قلت اذا وجب حصول الفلك ذلك
الامتداد والكل وجب بايجاب ذلك السبب المذكور
تلك الصورة والكل فلم يجز ان لا يكون صورة الكل كما
شكله لئلا يكون بالعرض بعد حصول صورة الكل جزءا له
قد وجب ذلك لكونه بالعرض جزءا للكل بعد حصول صورة
الكل اي لما اوجبت الصورة الموجبة للجزئي الامتداد
المعين والكل المعين اوجبت ان لا يكون الجزء الحادث
بعد الكل شيئا ما لكونه جزءا حادثا بعد الكل وقد اختلف
الشرح هيئا في تعيينها لكونه لقطة صورة الكل احدثها
مخصوصة لكون الحصول مضافا اليها وليس مرجحا مرجحة
لكونها فاعلا لقوله لا يكون وقتا ما لا يكون الجزء موجودا
الكل بعد حصول صورة الكل وهو لا يرجح في تعيينها
لم يكن لقطة صورة الكل ان يكون فاعل قوله لا يكون
يعود الى لفظة ذلك في قوله فلما اوجب ذلك الشيء الكل

قابلة فاذن لا اختلاف هناك ويختلف الشخص ههنا
وفي بعضها هكذا لم يبن كلا وغير كل بحسب ذلك الفرض
منها ولا من علة ولا من معادة قابل وفي اصح نسخ بعضها
الا من منها لا من علة ولا من معادة قابل بمقدمة لم
كلا وغير كل بحسب الفرض المذكور في الفصل المتقدم لا
منها لا من علة ولا قابل هناك والاختلاف من منها
باطل لانه لا يجب ان يتحقق الاختلاف ثم قال فليس يمكن
ان يقال هما الجسمان مختلفان من غيرها يعني من الفاعل قال
بحسب امكان وقوة ما يعني المادة التي يحتاج الاستدلال
انها كونية صورة ثم قال او مصلوح موضوع يعني الموضوع
يحتاج المعاد والكل الذي يكون فيها عرضيتين وقوة هما
لان الفلك فيه فاعل هو الصورة النوعية ومادة هي
هيولاه وموضوع هو جرم الفلك ثم رجع ذلك الكلي
ان ما الفلك جزء فيه الكل وما غير من الفاضل الشارح بان
اختلاف الفلك في الكلية والجزئية بالمادة غير صحيح
مادة في الكل والجزء ان اتحدتا كانت الصورة وجزؤها
لم يحل بمادة واحدة بل كان احدها اقل بالكلية من الاخرى وان
تباينتا كانت المادة تخالفه في الكلية والجزئية وحينئذ
ان اختلفتا في مادة وسلب المادة فلا فالصورة ايضا

واحدها تخالف بينهما من غير احتياج الى المادة فان قيل
تعدد الصورة في الوجود والحلول وغيرهما يكون بها
اقول بان يكون كلا منها فيكن تعددها في الوجود
سببا في المفردة عن المادة والجواب ان المادة هي منشا
الاختلاف فهي تختلف بذاتها وتختلف غيرها من الامور
والاعراض المادة غيرها كالزمان الذي يغشى المتقدم و
المتاخر لذاته وقصر الاشياء متقدمة ومتاخرة بسبب
ما سيان في بداية فلذلك احتاجت الصور في اختلاف
احوالها الى المادة ولم يحتج هما في غيرها تنبيه

هذا الحاصل ابتداله الوضع من قبل اقتران الصورة الجسمية
به هذا قول يريد بيان ان كون الهيولى ذات وضع امر لا
يقتضيه ذاتها بل انما يستفيده من الصورة الجسمية
وهذه مسئلة يبتني عليها البرهان على استحالة عكس
الهيولى عن الصورة الجسمية وذلك لان البرهان
انما انما تمكن عن الصورة الجسمية لكونها ذات
وضع او غير ذات وضع والانسان باطلان اما الاول
فلانه ثبت بالحكم المذكور وايضا البيان فلما ذكره فيما
يلوهذا الفصل والوضع يطلق على معان منها كون
الشيء بحيث يمكن الاشارة الحسية اليه وبهذا المعنى

بسبب يشبه بعض اجزائه الى بعض وبتمامها هو الصورة
المشهورة والمراد ههنا هو الاول والمعنى ان الصورة الجسمية
في الجملة فكون الطويل ذات وضع وتباين منه الهيئة
في الجملة فيد تخصص الطويل وحينئذ على ما يأتي
قوله ولو كان له في حد ذاته وضع وهو منقسم كان
حد ذاته وضع ذا جهة الخ لو كان له حامل وضع وهو قوله
بذاته خال عن الصورة فلا يخلو اما ان يكون منقسما في
كلا الوجهين او في جميع الجهات كان بانفراد ذاته عن الصورة
جسما ذا جهة وقد كان حاملا للجهة حد ذا حذف قوله
او غير منقسم كان وحد غير منقطع منتهيا اشارة
هذا هو القسم الذي لا يكون الحامل فيه منقسما على الاطلاق
غير منقسم عطف على قوله وهو منقسم ويريد بان
الحامل ان كان بانفراده ذا وضع وكان غير منقسم كان
بانفراده منقطع منتهي اشارة وذلك لان الاشارة
امتداد يبتدئ من المشير وينتهي الى المشار اليه وتقطع
انتهاؤه بما لا ينقسم وجهته وذلك الامتداد لو انقسم
لوقع بعض تلك الجهة لكان وراء المنقطع شيء من
المشار اليه فاذن لا يكون المنقطع منقطعا وكل منقطع
هو ذو وضع غير منقسم وكل ذي وضع غير منقسم فهو

غير ذي اشارة بمتداليه ولا يجاوزه يكون منقطعا
لها وهذا هو المراد من قوله او غير منقسم كان ذا
نقطة منقطع منتهي اشارة قوله نقطة ان اريد
البتة او خطا او سطحا ان انقسم في غير جهته الا
اي ذلك المنقطع لا يخلو اما ان لا ينقسم في جهته
او ينقسم والثاني لا يخلو اما ان ينقسم في جهة واحدة
او ينقسم في جهتين وكان الحامل على التقدير الاول
نقطة وعلى التقدير الثاني خطا وعلى التقدير الثالث
سطحا وانما لم يعتبر فيما آخر لان الابعاد الجسمية
ثلثة واذا فرض احدها منقطعا للاشارة فرضنا
فالحامل ان كان طويلا لو كانت ذات وضع بانفرادها
كانت اما خطا او نقطة او سطحا او كلها
باطل كونها ذات وضع بانفرادها باطل وبطلان كون
احدهذه الاشياء يتبين من تصورها ماهياتها فان
الخط والسطح لكونها متصلة الذوات قابلة للا
نقصال لكون محاذاته الحامل في غير الحامل والنقطة
لا يمكن ان يكون الا حالة في غيرها والا لكانت جزءا
لا يتجزأ والحامل لا يكون حالا فهي ليست نقطة فلو
وضح هذه المعاني لم يتعرض الشيخ لبيانها وهو اعلم الفضل

بالتشبيه لانه لم يحتج فيه الا الى قسمة

فلو فرضنا هيولى بلا صورة وكانت بلا وضع فرضناها
الصورة صارت ذات وضع محسوس هذا يبدّد بيان
امتناع حلول الصورة فى الهيولى المجردة عنها وبين
القسم الثانى من البرهان المذكور فى الفصل المتقدم
وتقريره انا لو فرضنا هيولى بلا صورة جسمية وكانت
بلا وضع بالضرورة لما مر ثم فرضنا ان الصورة لحقتها
وصارت حينئذ ذات وضع بالضرورة لامتناع وجود
جسم غير ذى وضع لكان لا يخلو اما ان لا تحصل
الهيولى فى موضع من المواضع او تحصل وان حصلت
فلا يخلو اما ان تحصل فى جميع المواضع او فى بعضها دون
بعض والاول والثانى من هذه الاقسام محالان بديهة
العقل والثالث ايضا محال لان ذلك الموضع اما ان لا
يكون اولى لها من غيره او يكون اولى فان لم يكن اولى كان
متساوية النسبة الى جميع المواضع وكان حصولها فى ذلك
الموضع دون غيره ترجيحا لاحد الامور المتساوية بين
مرجح وهو محال بالبديهة وان كان اولى لها فالاولوية
اما ان كانت حاصلة قبل ان تلحقها الصورة او حصلت
بذلك وهذان قسمان وهما ايضا محالان مع ان لكل

واحد منهما تطيرا فى الوجود والبحث اورد هما واورد تطير
بينهما وبين الفرق بينهما وبين النظيرين واعرض عن ذكر
الاقسام المحالة بالبديهة للايجاز قوله فلم يمكن
يقال ذلك لان الصورة لحقتها هناك كما يمكن ان يقال
لو كانت فى صورة توجب لها وضعا هناك او كان تبدّد
لها وضع هناك ثم لحقتها الصورة الاخرى واتى الكلام
بما عن فيه لانها مجردة بحسب هذا الفرض هذا ثانيا
امتناع القسم الاول والفرق بينه وبين نظيره اما ثانيا
الامتناع فان هذا لا يمكن هيهنا لان الهيولى قبل
كانت فيه متعلقة بالموضع الذى حصلت فيه مع الصورة
فلا يمكن ان يقال ان ذلك الموضع
امّا كان لان الصورة اتمّا لحقتها هناك وذلك لان
الهيولى لم يكن هناك ولا فى موضع آخر كما اشار بقوله
كما يمكن ان يقال ان نظيره فى الوجود وهو ان يكون الهيولى
لا صورة توجب لها وضعا هناك كجزء من الهواء مثلا فى
موضعه الطبيعى فان صورته الهوائية توجب لمادته
وضعا هناك او كان قد عرض لها وضع هناك كجزء من
الهواء اخرج بالقسر عن موضعه الى الموضع الطبيعى للنار
عرض لها وضع هناك ثم فسدت صورة الهواء وسبب

لحقت صورة الماء بمادتها هناك فحصل الحيولى
مع الصورة التى حصلها فى موضع خاص لكون ذلك
الموضع اولى بها لان الاولوية كانت حاصلة قبل هذا اللحوق
بحسب الصورة التى تقوم والاحوال العارضة لها فى ذاتها
بقوله وانما لم يمكن بيانه لان الجزء المجردة فيه
العرض الى الفرق المذكور بقوله ولم يمكن ايضا ان
ان الصورة حيث لها وضعا مخصوصا من الاوضاع
التى تكون لاجزاء كل جسم مثلا كاجزاء الارض كما
يمكن ان يقال فى الوجه الذى ذكرناه من حصول وضع خاص
لبسيط الصورة وهناك وضع جزئى خاص
اوفق المواضع الطبيعية من ذلك الموضع كالجزء من الماء
يصير ماء يكون موضعه الطبيعى مخصصا بحسب وضعه
الاول وهو اوفق مكان طبيعى للماء مما كان من نوعها
هذا الصار ماء وهو هواء وانما لا يمكن هذا ايضا
لانا جعلنا لها مجردة ٥ وهذا بيان امتناع القسم الثانى
وهو ان يحصل الاولوية بعد ان تحق الصورة بالمحل
وبيان الفرق بينه وبين نظيره فى الوجود اما بيان الاول
فامتناع فهو ببيان سابق بسببها الى جميع المواضع
التى تقتضيها الصورة التى تخلعها ليجوز ان يكون ذلك

البتة ايها يجب واحدا بحسب الصورة وحينئذ
يتحصل حصولها فى نفسها وهو المراد من قوله ليس يمكن
ان يقال ان الصورة حينئذ لها وضعا مخصوصا من الاوضاع
ضاع الغرضة التى يكون لاجزاء كل جسم مثلا كاجزاء الارض
نعم وانما قيد هذا القسم بهذا القيد لئلا يخالف الصورة
الغرضة التى يفاد الصورة الجسمية على ما سذكرها
انما تخصص بتبع الموضع بكون كل صورة نوعية مقتضية
لجزء مخصوص دون غيره وذلك لان الجزء الطبيعى
كثيرة وحصول الحيولى مع الصورة فى احدها دون غيره
يقتضى اولوية فلاجل هذا الحق الغرض بالقيد المذكور
ثم اشار بقوله كما يمكن ان يقال فى الوجه الذى ذكرناها
الى نظيره فى الوجود وذلك الوجه هو المثال الاول الذى
كان الوضع السابق واجبا لاجزاء بحسب الصورة والتالى
اعنى فالجزء من الهواء الذى كان فى موضعه الطبيعى ثم
صار ماء لحصول الموضع الطبيعى للماء لوجود الصورة
المائية فيه فانما لم يحصل الجزء الحق منه بالجزء
الذى هو اوفق باجزاء الموضع المائى الى الموضع الاول
فمقتضى ذلك الموضع للجزء بسبب الوضع السابق
وهو معنى قوله بسبب نحوة الصورة وهناك وضع جزئى

اى بسبب لحوق الصورة لها وجود وضع مرجح هناك
فهنا سببان احدهما الصورة الماضية وهو سبب بقصد
الوضع الماضي مطلقا والثاني الوضع السابق وهو سبب
لتخصيص الموضع الخزئي بنده بالقصد فاشار بقوله
لم يكن هذا ابطالا لانا جعلنا الجوهرة الى الفرق بينهما
ولنا بطل القسمان تعين استناخ الفرض الاول وهو
حلول الصورة الجسمية في الهيولى المجردة وبيّن من ذلك
ان حلول الصورة في الهيولى لا يخرج الا على سبيل البدل
بان يكون حلول الاخص عقيب رفع الساير واعلم
ان فايدة ايراد النظرين سد باب المعارضة بهما وذلك
لان الحكم باستناخ حلول الصورة في الهيولى المجردة لا
يقتضيها الحصول في موضع مع علم اولوية احد المواضع
به يمكن ان يعارض بان الكون الذي هو حلول صورة جديدة
في الهيولى والكون يقتضي لا محالة الحصول في موضع فالو
جه في تخصصه باحد المواضع هو الوجه في تخصص الهيولى
المجردة بمقدار الجسم بان المخصص وهو الوضع السابق
حصل فرد وقس عليه ما نحن فيه من ان الصورة الكا
ئنة جديدة تقتضي الحصول في احد اجزاء مكانها المطلق
لا بعينه مع ان نسبتها الى الجميع واحدة فالوجه في تخصصها

باحدها هو الوجه في تخصص الهيولى المجردة باحد الاحياز
الممكنة فيجاب بان الوضع السابق ايضا يفيد تخصص
اولا بالاجزاء التي بذلك الوضع سابقا فلا
تخصص وقد يلوح من كلام الفاضل الشارح ان ادلة
شكا بن هو ان الجسم العنصري لا يجب ابقاء ما بازاء الصور
النوعية بعينها مع جواز ابقائها فلم لا يجوز ان الهيولى
اذا اتصفت بالجسمية مثلا بان كانت غير الجسم
في حيز بعينه لكنها تحصل في احد الاحياز واما عند
كل صورة نوعية مسبوقة باخرى مغايرة للهيولى في قبول
الاخص والهيولى الخالية عن الصورة ليست كذلك
فظاهر الفرق اقول هذا اشكال ابرامه ليس في الكتا
به عين ولا اثر واما تشكيكه بجوز ان ايضا في الهيولى
في حال تجردها ما يضاف متعاقبة تقتضي احدها
تخصيصها باحد الاوضاع الممكنة بعد خلو الصورة
بنجا فليس بشيء لان الهيولى الموصوفة بتلك الاوضاع
ان تخصصت بوضع مثلا غير مجردة فان لم تخصص فيجب
مع الاوضاع الجميع الا وضاع واحدة

تنبيه

فاحدس من هذا ان الهيولى لا تتجرد عن الصورة الجسمية
وفي نسخة الجسمانية

وفي نسخة الجسمانية ذكر الفاضل الشارح ان الحجة على

امتناع انفكاك الهيولى عن الصورة كانت باقية حتما
لامتناع انفكاك اما ان يكون مساويا لها او لا يكون او يطل
الاول في فصل آخر والثاني في الفصل المتقدم باقية
عند اثباتها بالصورة اما ان يحصل في كل الاجزاء او لا
في شيء منها او في بعض دون بعض والاقسام الاولان
منها ظاهر الفساد مما قدمنا على ابطال الدور وكذلك
امر الحدس في المطلوب لم يصح بثبوته مطلقا لانه متوقف
على التنبيه لفساد القسمين المحذوفين واما ان يحصل
كون الوجه في ذكر الحدس ان امتناع انفكاك الهيولى
بالصورة لا يدل بالذات على امتناع تجرد الهيولى عن
بل يدل على ان الهيولى المجردة غير مقترنة بالصورة ابدا
ويعكس عكس النقيض الى ان الهيولى المقترنة بالصورة غير
مجردة اى لا تكون مجردة اصلا وهيولى الاجسام مقترنة
بالصور فهي لا تتجرد عن الصورة الجسمية تنبيه

والهيولى قد لا يخلو ايضا عن صور اخرى كما يأتي
الصور النوعية وهي التي تختلف بها الاجسام انواعا والعلم
ان سبب الحاق ايجاب المقارنة معنى لا تعلق لها بالمقارن
وانما كانت الهيولى لا تفارق هذه الصورة مع قبول تلك الواحدة
منها فقط ولا يجب ان تفارق تلك الواحدة ايضا

وانما بل قد تفارقها وقد تعود وقت فالمخصص
هيئة فقط قد تأتي تفيد مع الفعل المصالح بحسب
الحكم يعلم ان الحكم الكلي بمقارنة الهيولى لما يقارنه
من الصور النوعية غير واجب وان كان بامتناع انفكاك
كلها عن جميع تلك الصور واجبا قوله وهو كيف ولا
بد من ان تكون اتباع صورة توجب قبول الانفكاك
والالتئام والتشكل بهذه او بغيرها مع صورة توجب
امتناع قبول تلك وكل ذلك غير مقتضى بمرتبة ٥
اى وكيف يخلو الهيولى بنفسها مع امتناع خلو الجسم عن
امور ثلثة احدها قبول الانفكاك والالتئام والتشكل
الثاني لهما بسهولة وهو للاجرام الرطبة والثاني
وثانيها قبول جميع ذلك بعسر وهو للاجرام اليابسة
بين العنصريات وثالثها الامتناع عن قبول ذلك وهو
للافلاكيات وهذه امور مختلفة غير واجبة لذاتها
فمتى اتفق وجب بعلل تقتضيها ولا يمكن ان تقتضيها
الجزئية المتشابهة في جميع الاجسام لكونها مختلفة
ولا الهيولى لان الفاعل لا يكون قابلا لما يفعله كما
وعلم مما بعد الطبيعة تعدادها اذ ليس امور مختلفة
غير الهيولى والصورة ويجب ان يكون تلك الامور

لما لازمة المفارقة حتاوذ بسته الى جميع الاجناس عن يجب
ان يكون متعلقة بالهيولى لاقتضائها ما يتعلق بالمادة
الاستعدادية كهولة قبول الفصل والوصل وغيرهما يجب
ان تكون صور الاعراض لان الجسم يمتنع ان يخلو
من حيث ان يكون موصوفا باحد هذه الامور مثلا وكذلك

لابد لها من استحقاق مكان خاص او وضع خاص بحيث
وكل ذلك غير مقتضى الجزئية العارضة المشترك فيها
الجسم يمتنع ان يخلو عن الاين والوضع ويمتنع ان يكون
في جميع الامكنة او على جميع الاوضاع فاذن جزئيته
يقتضي ان يكون في مكان او وضع غير معينين فقران
جسم يجب ان يحقق بمكان او وضع معينين يقتضيهما
طبيعته على ما يجيء في الشرط الثاني فاذن لا يخلو كل
جسم عما يقتضي استحقاق مكان خاص او وضع خاص
معينين وذلك لصورة غير الجزئية العارضة المشترك
فيها كما مر وانما لم يقتصر على المكان وجعل الوضع قسيما له
دلالة بصير الحكم جزئيا فان الجسم المحيط لما كان كل جزء
في مكان وهو لا يخلو عن وضع معين فاعلم ان الصور
تختلف باختلاف آثارها فالمقتضية للكيفيات كالحرارة
قبول الاشكال وغيره كون مادة للكيف والمقتضية

لاستحقاق الامكنة مناسبة للاين وحكذا في سائر
الاعراض وتحقق كونها مغايرة لتلك الاعراض ان كون
الجسم بحيث يستحق اينا غير حصوله في ذلك الاين وبهذا
يرتفع ذلك بقاؤها في جزئي الاجسام مع بقاء الاعراض
فان الثلج المستحق لهولة تشكل الماء واردته الى الكاغذ
وضعفه الطبيعي باق عند جموده او صلابته بالقراءة
تكعيبه والفاعل الثالج اورد عليه سؤالا كما يجيء
منها ان استناد الصور والاعراض الى الصور المختلفة
استناد الصور ايضا الى غير ما به الامور المختلفة فان استناد
اختلاف الصور في الصفحتين الى اختلاف استعدادات
في مادتها المشتركة يجب الصور السابقة وفي افلاكيات
الى اختلاف قوابل لها في الماهيات قيل ولا يجوز استناد
الاعراض اليها من غير توسط الصور عند المجيب عنه
ما مر من بيان مغايرة الاعراض وتباينها واشتراك
الجسم سلوكا عن تلك المبادي وتبايناً لاحوال المذكورة
فان تمت تلك المبادي بعد توضيح ما قدمنا بالكيفيات
دلالة مسابقة في التسمية الا انه ينبغي ان يتسامح
الاجناس انواعا وصدور الاعراض المذكورة وليست
استعدادات وكما المادة كذلك ومنها ان الفلك لا يصح

ان الصور المختلفة لا يجوز استنادها الى المادة المشتركة
قوله ان هذا الجسم يقبل الوضع دون كون وضعا
او اوضاعا وكم ذا فيه فتدبر
قوله ان الفلك او الجسم المحيط لا يخلو عن الاين
او عن وضع معين لا يصح الا على تقدير كونه متناهيا
او على تقدير كونه غير متناه فتدبر

الى هذه الصور فان اعراضه لا تزول وذلك لان هذه
الصور لو فرضت للفلك لكانت لازمة ايضا لا محالة
لنفسها او لجسميته او لهما اذ لا يكون حالا فيها او لهما لا يكون محلا
لها لانها لا تكون حالة ولا محلا واللازم الاقسام لا يكون لها
يكون محلا لها وان لم يكن المحل سببا للاعراض اللازمة به
فيرتفع بحث الصور واسها جميع الغايرة لا يحتاج الى ذكرها
لجواز ان يكون بعض تلك الصور اعداما لبعض كما ان جسمية
لصورة الفلك لمقتضيه معقولة فان من الجائز ان تكون
صورة الفلك اعدادا لهيولية وسداء الفلك جوهر ان تكون
عدما والجواب ان ارسطو الجسمية لم يطلق هذه الصور
في الفلك من معقولية لكونها مشتركة وكذلك الجسمية
المختصة بالفلك لان سببا اخص اسما بالفلك هو هذه
الصور لا غير فاذن القول بتقوم هذه الصور الجسمية غير
معقول بل الواجب ان يحكم فيها الجسمية لا بنسبة
لصورة الفلك وجنسه بسقط القسمة المذكورة
لانها يلزم محالا انها صورة الفلك لا غير واذا اسندها
الى المحل على ما ذكر فغير معقول لاستناع كون العرض الواحد
وانما جعل بعض الصور الصغرية اعداما فغير معقول لان
الاعراض المذكورة ليست بعدمية انما الاعدمية فصل

٣١٥

وانما الباقية فهي على ما بينا في مواضعها والامر الوجه
لا نسلم عن الاعدام وبحثها المعارضة اولا بان هذه الصور
محتاجة الى الجسمية والجسمية ان كانت معلولة لها
لزم الدور والا لم تكن الصور مقومة للجسمية فاذن لم
يكن صورا وثانيا بان القول بكون تلك الصور بصادرة
لاغراض مختلفة غير مترتبة بعضها من باب الكيف
من باب الاين وكذلك من سائر الابواب من غير ان يصدر
البعض بواسطة البعض شاذ وفي القول بان الكثير لا يصدر
عن الواحد والجواب عن الاول ان الصور ليس من شرطها
ان تقوم الجسمية بل من شرطها ان تقوم المحمول هذه
الصور تقومها من غير مدد على ما بينا في بابه وعن الثاني
ان الكثير يجوز ان يصدر عن الواحد باعتبار امور وشروط
مختلفة اليه في هذه العقود يقتضي المتابرة في الفعل يجب ذلك
وان اريد عن الفاعل يجب المادة وحفظ الاين بشرط الكون
في مكان ما والصور التي بشرط حدوثها عنه وعكذا في البقية
فقد حصل بذلك التكوك على قواعد التحرير من غير الاجابة
الذي اوجبه هذا الفاضل انتهى واعلم ان
ليس يكفي ايضا وجود الحامل حتى يبقى صورة جزئية
والا لوجب النشاء المذكور بل يحتاج بقاؤها الى

الى معينات واحوال متفقة من خارج يحدد بها ما يخص
من العدد والشكل ٭ قد اشار الشيخ بهذا الى ان الصورة
الجسمية محتاجة في وجودها وتخصيصها الى الهيولى لكونها
غير مشكلة فالوجود من التناهي والتشكل ومحتاجة منهما
اليهما فاراد ان يبين ٭ وهذا الفصل الجامع لحيثياتها
الى الهيولى يحتاج الى اشياء الاول غير الهيولى لو كانت
الاقدار والاشكال امورا ذكانت الهيولى بها قد تكون
مشتركة وذكر الفاضل الشارح ان هذا الكلام مسلم حتما
عن سؤال يتذكر على دليلين قائمين لو تمما لدلا على ان
على ان الصورة لا تنفك عن الهيولى بان قال لو تم المقدار
الشكل اما للصورة او لبعض اجزاء الهيولى والتزم باطلة
فكان لقائل ان يقول العنصريات غير مختلفة في المواد
يجب استواؤها في المقدار والشكل وقد بينتما انه لما
استدل على اثبات الصور النوعية باختلاف الكيفيات
كان لقائل ان يقول لو كان الاختصاص بكل كيفية
لاجل صورة لكان الاختصاص بكل صورة لاجل صورة اخرى
ثم كما كان الجواب عنها واحدا الحرة الى ههنا والجواب
انما كان الاختلاف في الاختصاص صار هي الامور السابقة
المعدة للاحقة فقوله لا يكفي ايضا وجود الهيولى حتى

صورة جزئية اي حتى تتخصص فانه ذكر ان الصورة
تحتاج الى الهيولى في الوجود دون الماهية والاشاعة
المذكور هو تشاية المقدار والشكل لا تشاية الكل والجزء
فان الجزء والكل لا يجب ان يتحدا مع وجود المادة القابلة
للانقسام قوله بل يحتاج بما اختلفا احواله اي اجزاء
العناصر المختلفة الاقدار والاشكال الى معينات على
تشخصات وذلك لان الاختلاف الوعلل بالماهية و
المفيد بل يحتاج الى علل تفيد تغايرها وافضالها من
العناصر الكلية قوله واحوال متفقة من خارج وكان
ينبغي ان يقول واحوال مختلفة من خارج لان الشيء المختلف
ينبغي ان يكون مختلفا لا متفقا لكنه اراد بها الاحوال
الاتفاقية وهي التي تكون وجوده غير دائم ولا اكثري
فان الاختلاف من حيث لا بما تحتاج الى علل تفيد وجود
ها البصيرة ايضا فيها الى سايرا لعلل لا تمام تأثير ويدل
بالمعينات والاحوال المتفقة من خارج العلل الفاعلية
وهي القوى السماوية والاحوال الارضية التي هي
النابتة والتمزجات الطبيعية والقواسر الحادثة
فان جميع ذلك علل فاعلية لتشخص الصورة وانما الحاجة
فوعلة فاعلية قوله وهذا اشارة يطلع على اسرار

قال الفاضل الشارح كون كل واحدة من هذه الاربع علة موجدة للامر الجوهري
عظيم يطلع منه على اسرار جمة اقتضاء ذلك ان لا يكون
للحادث بداية زمانية وان قد لا يتدرج حركة سرمدية تكون
بداية لها ولا نهاية ليكون تلك الحركة سبب الحصول تلك
الاستعدادات المختلفة في المادة وهذا البرهان هو
الجواب عن السؤال المذكور وقوله وبين تلك الامور التي
توجد بسببه تقدم بعضها وجوده على وجود بعض الحادث عن جملتها
الاستعدادات ولو وجود جسم يتحرك الحركة المتصلة على
الدوام وبالجملة الاسباب التي تنتظم بانتظامها الامور العالم
على ما هو عليه في نفس الامر وهو مسرور حسبه اي اعلم
ان الهيولى مشتركة في ان نقوم بالفعل الى مفارقة الصورة
فاما ان تكون الصورة هي العلة المطلقة الاولية
لقوام الهيولى او تكون الصورة آلة او واسطة لمقوم
يقيم الهيولى بها مطلقا او تكون شركة لمقيم يقيم اجتماعا
معها اجتماعا تقوم الهيولى او يكون له الهيولى تحرز عن الصورة
وكما الصورة تحرز عن الهيولى وليس احدهما المقدار كون
مقاما بالاخر بل كون سبب ما اشتركا
عنهما يعتم كل واحد منهما مع الاخر او بالاخر بل بكون
كيفية تعلق الهيولى بالصورة فذكر اولا الاقسام المحتملة

لبيان ما هو الحق منها قال الفاضل الشارح تلك الاقسام
ان يقال لما ثبت تلازمها فاما ان يكون الهيولى محتاجة
الى الصورة من غير عكس او الصورة محتاجة الى الهيولى من
غير عكس او يكون كل واحدة منهما محتاجة الى الاخرى او لا يكون
كل واحدة منهما محتاجة الى الاخرى فهذه اربعة اقسام
قد بينها على ترتيب اقسام فان الصورة يكون للهيولى اما
علة مطلقة او جزأ منها او لا علة ولا جزء على الاول يكون آلة
واسطة للعلة فخرج من هذا ان الاقسام ستة والحق
من جملتها عند الشيخ واحد وهو ان الصورة جزء العلة
للهيولى اقول ان التلازم عند التحقيق لا يقتضيه الا العلة
الموجبة ويكون اما بينهما او بين معلولها او بين معلولين
لها لا كيف اتفق بل من حيث يقتضي تلك العلة تعلقا
ما لكل واحد منهما بالاخر على ما سيأتي بيانه وكل شيئين
ليس احدهما علة موجبة للاخر ولا معلولا ولا ارتباط
بينهما بالاسباب الذاتية كذلك فلا سلوك لاحدهما
ويمكن فرض وجود احدهما مفترقا عن الاخر لكن الجمهور
لا يعتقدون ذلك ويظنون ان التلازم بين شيئين
ليس احدهما علة للاخر ربما يكون من جهة ان مقتضى الارتباط
بينهما ذلك ويمثلون ذلك بتضايف

ظن باطل والشيخ لم يتعرض لذلك اولا بل قسم وجه الملازمة
الى قسمين احدهما ان يكون لكون احدهما علة والثاني
ان لا يكون كذلك والا فقد كان محتملا للوجهين اللذين
ذكرهما الفاضل الشارح لكن العلة القابلة لما لم تكن
علة موجبة فهي لا تكون مقتضية للملازمة من جهة القبول
ولما استحال ان يكون القابل فاعلا استحال ان يكون المحل
مقتضيا للملازمة التي بينها وبين الصورة بوجه من الوجوه
فلذلك لم يتعرض الشيخ لاسناد الملازمة الى احد الطرفين
بل طلب وجه الملازمة من جانب الصورة وعللها فقسم
الى الاقسام الثلثة التي ذكرها الفاضل الشارح وجعل
القسم الثاني وهو ان لا يكون احد المتلازمين علة للآخر
منبها على ان ما يطلبه الجمهور وهذا القسم باطل
على ان الحق وهذا القسم هو ان يكون المتلازمان معلولين
يقتضيهما شيء من المتلازمين ثالث لهما ولهذا المعنى قسم
الفصل بالجمع والتثنية هذه هي الاقسام الاربعة المذكورة
في الكتاب ثم قسم الرابع ايضا بحسب الاحتمال العقلي الى
ان ذلك الثالث يقسم كل واحد منهما اتباع الآخر او
لا حتى هذه هي الاقسام الممكنة بحسب ما ذكره الشيخ قال
الفاضل الشارح وفحله ان الهيولى مفتقرة فان يقوم

بالفعل الى مقارنة الصورة فمنها انه قال فان يقوم
يعرف انها مفتقرة اليها في وجودها لا في ماهيتها كما تقدم
ومنها انه قال يقوم بالفعل يعرف انها مفتقرة في الوجود الى
حي لا الذهني ومنها انه قال الى مقارنة الصورة ليعرف انها
علة من جنس ما لا بتاتا ذات المعلول لا كما بان العالم
قادر على تعليم مقارنة الصورة شك لفظي وهو ان المفتقر
حالة اضافية يعرض الشيء بالقياس الى غيره والاضافة
متاخرة عن الذوات فاذن المقارنتان اعني مقارنة الهيولى
للصورة ومقارنة الصورة للهيولى متاخرتان عنهما فلا
يصح ان يقال الهيولى مفتقرة الى مقارنة الصورة بالفعل
المتبادر ان يقال الهيولى مفتقرة في وجودها بالفعل
الى ذات الصورة اقتضاء امتى وجدت وجبان يكون ذات
للصورة فلا افتقار يكون الى ذات الصورة وجوب الملتفت
حكم بعد وجود الهيولى اقول يحتمل ان يكون مراد الشيخ
ذلك كما اندفع في عبارته توسع ما ويحتمل ان يقال الشيخ
لم يذهب الى ان ذات الهيولى مفتقرة الى المقارنة المتاخرة
منها بل ذهب الى انها في بقائها بالفعل اي في تحصلها
ابها ما الشيء يحتاج ان يصاحب في بقائه بصفة ما الى
من ذاته كما لعلة المحتاجة في بقائها الى العلة الى وجود
معلولها

المتأخر عنها ولا يلزم من ذلك الا تأخر جميعها عما تأخر
عنها ثم قال وهذه القضية اعني ان الهيولى مفتقرة في
وجودها الى مفارنة الصورة مفتقرة الى بحث لان الذي يحق
الصورة لا يخلو عن الهيولى والهيولى لا يخلو عن الصورة فهذا
القدر لا يكفي في بيان ان الهيولى مفتقرة الى الصورة لجواز
ان لا يكون لاحدهما تأثير في الآخر بل يكونان متضايفين
ان كان ولا بد من الافتقار فقد يمكن ان يكون الافتقار
جانب الصورة قال ويمكن ابطال الاحتمالين واقول اما
نفي المتضايفين فسنبين انه ليس على عمومه لا يكون لاحدهما
تأثير في الآخر كما ظنه واما الاحتمال الآخر وهو ان يكون
الافتقار من جانب الصورة مطلقا فقد بينا انه لا يجب
التالي نعم اذا قوبل لا يقتضي الايجاب في علة قال
والفرق بين الآلة والواسطة ان كل آلة واسطة وقد يمكن
لان الآلة لا يكون موجدة الا ان الايجاد يتوقف على
محل والمتوسط قد يكون موجدا كالعلة الفاعلية اما
الآلة كما ذكرنا هي ما يوثر الفاعل في مفعوله القريب به
بتوسطه والواسطة هي معلول اصير علة لغيره من حيث
يفاض الى طرفيه فاحد الطرفين معلول والآخر علة بعيدة
والواسطة علة قريبة قال وعلة او يكون لا الهيولى تجرد

عن الصورة ولا الصورة تجرد

٣٨٥

عن الهيولى الى آخره اشارة الى الصفتين الآخرين مع الشعور
التي يمكن ان يتمسك بها من اراد ان يذهب الى احدهما وهي
يقال لما ثبت الثالث لم قلتم احدهما بالعلية او بالعلية الآخر
والبه اشار بقوله ولغير احدهما الى آخره ان يكون مقاما بالآخر
من الآخرين بمعنى بالحق ان يكون الافتقار من الجانبين على
السواء والاستغناء من الجانبين على السواء واقول لو كان
ذلك لكان عدم كل السببين الخارجين مستغنيا وايضا على تقدير
الاستغناء من الجانبين لا يبقى للبتة ثم سمى بل الاولى تركه
ويكون قوله او يكون لا الهيولى يخرج عن الصورة الى آخره
بمعنى اشارة الى القسم الاخير على ما يظنه الجمهور وليس
بل يكون سبب ما اخر جنبه على ما هو الحق وذلك يتم
بذكر ما لاجله قسم الى قسميه قال ثم منها ما كان لبعض
الآثار فقط انه لما ذكر ان قيام احدهما بالآخر ليس بواجب
حصل الثلاثة فان يكون سبب ما خارج يتسم كل واحد منهما مع
الآخر او بالآخر وذلك قد لا يتم لاحتمال قيام كل واحد
الآخر او بالآخر من غير اشارة ثالث وهذا لا يمكن ابطاله
الا بالبرهان المذكور على استحالة ان يكون في الوجود دوران
واحد الوجود مشكلا فان في الوجه الثاني ان اراد بقوله
بتسم كل واحد منهما مع الآخر استغناء كل واحد عن الآخر

ممنوعة لان مورد القسمة كون الهيولى مشتركة وهذا المورد لا يحتمل ذلك القسم وان لم يرد به ذلك لم يكن ذلك القسم مذكورا في قبال الاقسام الاربعة بل لا بد في استدراجه من ان يكون على احد القسمين الباقيين من الاربعة المذكورة في المتقدم فقوله وهما اسم آخر الخ ممنوع لانه هذا اسم

[illegible] على وجود جسد او لكل ثبات عين الهيولى والصورة بل شيء آخر دائم الوجود مغاير تحقيقي وجود الهيولى عنه لا بافراده بل بامغايرة بين الصورة وذلك لان الهيولى لما اتسع وجودها منعكسا عن الصورة بحيث احتاجت الى الصورة فمن ان الصورة قد تعلم وتبقى المادة معلم بحتاج الى الصورة من حيث هي صورة مثالا من حيث هي صورة معينة اي من حيث طبيعتها النوعية لا من حيث خصوصياتها الاشخاصية ولهذا لم يكن الصورة من حيث هي صورة ما واحدة بالعدد فلم يمكن ان يكون من حيث هي كذلك علة للهيولى الواحدة بالعدد محتاج الى علة واحدة بالعدد فظهر ان هناك شيئا الخ مباينا للهيولى والصورة واحدا بالعدد دائم الوجود ايضا في الصورة

حيث في صورة ما الى يجتمع منها للهيولى علة واحدة بالعدد
تامة مستمرة الوجود معها وانما يشبه ذلك المستحفظ
لوجود الهيولى بالصور المتعاقبة مخصص يمسك مستعدا
لثلاث معاقبة بل واحدة بعضها وبقيم اخرى بعدها فتأدية
الكلام الى اثبات هذا المدعاء للخارق يشرق هذا الموضع

اشارة يجب ان يعلم في الجملة ان الصورة الجوهرية

وما يوجبها ليس شيئا منها سببا لقوام الهيولى مطلقا بل
ان بين ان الصورة الجسمية وما يوجبها من الصور الجوهرية
سواء كانت عنصرية او فلكية تمكنا ولها او تمسكا بها
لا يكون جدلا مطلقة ولا وسائط مطلقة لوجود الهيولى
قال الفاضل الشارح المحقق المذكور هما مبنيتان على
مقدمات الاولى ان المتأخر عن المتأخر عن الشيء يجب ان
يكون متأخرا عن الشيء سواء كان المتأخر بالذات او بالعلية
وهذه مقدمة بينة الثانية ان الشيء الذي يكون مع
المتأخر عن ثالث يجب ان يكون ايضا متأخرا عن ذلك الثالث
والشيخ استعمل هذه المقدمة في الاشارة الثانية من النمط
الثاني من هذا الكتاب في بيان ان محل الجواهر متقدم
بالوجود على الاجسام المستقيمة الحركة قال لان محل الجواهر
متقدم على الجواهر وهي اي الاجسام المستقيمة الحركة

في مستفدته عليها والمتقدم على المعلول متقدم واستعمالها
ايضا في النمط الثاني من هذا الكتاب بحيث بتين الحاجة
وهي لو كان متقدما على المحوي الذي هو مع عدم الخلاء
لكان متقدما على عدم الخلاء فيلزم هناك ان الفلك
الذي هو مع الفعل المتقدم على الفلك المحوي من
متقدم على الفلك المحوي فخرج منه ان ما مع الفعل بالذات
لا يجب ان يكون قبل وما مع البعد يجب ان يكون عليه بالعرض
مثل قولنا الحيوان يطلق على الملازمين اللذين يعقل
احدهما بالاخر انا نرى حيث الصورة ومن حيث الوجود كما
لجسمية المتناهية والتشكل في الوجود وكالجسم المستقيم
الحركة والجوهر الذي يحركه فيهما ذلك الجسم ايضا في الوجود
وكوجود الملاء ونفي الخلاء على تقدير كون نفي الخلاء امرا
مغايرا له فالصورة قد يطلق على المتصاحبين بالامر
كمعلولين ينتفي احدهما عند عدم علة واحدة بحيث يجب ان
ينتفيا وان يبقيا ولا يكون لاحدهما والاخر علق حرز ذلك
كالفلك والعقل المذكورين ولا شك ان وقوع اسم الجمع
في المتصاحبين ليس بمعنى واحد فلعل الفرق هو ذلك المتأخر
المفقود ثم قال الثالثة انا قد بينا ان الجسمية
عين الشاهي والتشكل مظاهر انيتها لا بوجدان الامر

وبيّنا ان الجسمية لا يمكن ان يكون علة لها منها او من
غيرها متاخرة عن الجسمية وما لا يكون متاخرا عن الشيء هو
اما معه او يكون متقدما عليه فثبت ان الشاهي
الشكل اما ان يكونا قبل الجسمية او معها وقابل ان يقال
الشكل هيئة احاطة الحدود بالجسم فهي متاخرة عن
الحدود المتاخرة عن المقدار لكونها نهايات المقدار و
متاخر عن الجسم والجسم متاخر عن الجسمية التي هي جزء
له فالشكل متاخر عن الجسمية بمراتب فكيف ان يقال
انه متقدم عليها قلت والغلط من هذا البيان الاول في
قولنا لما لم يكن الجسمية علة لها منها او من غيرها متاخرة
عنها قلنا لا يكون علة للشيء لا يكون متقدما عليه بالعلية
والتقدم بالعلية اخص من التقدم المطلق ولا يلزم من
انتفاء الاخص انتفاء العام فلعل الجسمية وان لم تكن متقدمة عليها
بالعلية لكنها متقدمة عليها بالطبع كتقدم الواحد على
اثنين او كتقدم اجزاء الماهية المركبة على خواص تلك
الماهية واعراضها اللازمة والجواب ان لم يكن شيء من تلك
الاجزاء علة لشيء من تلك العوارض هذا ما عدى في
هذه المقدمة اقول وبهذا البيان يندفع تاخر الشكل عن
هيئة الصورة وكن قد ذكرنا ان الصورة من حيث الماهية

لا يتاخر بالشاهي والشكل بل انها اما لا يتاخر عنها
من حيث الوجود فقط ومعناه ان الصورة المتشخصة محتاجة
في تشخصها اليهما ولا يبعد ان يحتاج الشيء في تشخصه
الى ما تاخر عن ماهيته كالجسم الحالي والوضع المتاخرين
عنه فان الشاهي والشكل عبارتان لتاخرين عن الصورة
من حيث هي متشخصة وان كانا متاخرين عن ماهيتها
الفاضل بكبيرا وهذا الموضع هو الاعتراض الذي
من تتابع المادة وصورة ما تقوم لها واعترف هذا المعنى
فقول الجوهري متقدمة على الشاهي والشكل معا اما
متقدمة مثلا على الجسمية او موجود لان معها فالجوهري
اما على المتقدم على الصورة او على ما مع الصورة وعلى التقديرين
فالجوهري يلزم ان يكون متقدما على الصورة فلو كان الصورة
علة او واسطة مطلقة في وجودها لزم تقدمها على
المتقدمة عليها وهذا محال وقابل ان يقول هذه من الصورة
شركة هذا الجوهري فهي على هذا حكم متقدمة والحاصل ان
الذي قد اطلعتم ان كون الصورة علة مطلقة فاعترفتم
ذكرها شركة العلة اقول قد مر ان الصورة انما تكون
علة من حيث كونها صورة لا من حيث هي موجودة
متشخصة فهي من حيث كونها صورة متقدمة على الجوهري

اما لو جعلناها علة مطلقة للهيولى لوجب ان يكون
صورة متشخصة لان الصورة من حيث هي صورة مالا
يجوز ان يكون علة مطلقة للهيولى المشتركة كما مر سابقا
ان بعير الصورة متشخصة قبل وجود الهيولى فالغاية
هي الغاية لتشخصها فهي سابقة على تشخصها وباقي
لهذا المعنى بزيادة شرح ولترجع الى تقرير الدليل فنقول لو
كانت سببا لبقائها مطلقا لسبقها بالوجود معناه لو
كانت الصورة علة مطلقة لوجود الهيولى وبقائها لكانت
سابقة بوجودها على الهيولى اقول وفيه اشارة الى ما
وهو ان السابقة بالوجود هي المتشخصة فقط ولكانت
الاشياء التي هي علل لماهية الصورة ولكونها موجبة
محصلة للوجود سابقة ايضا للهيولى بالوجود منا
ان الصورة لو كانت علة مطلقة سابقة بوجودها
على الهيولى ولكانت الاشياء التي هي علل لماهية الصورة
والاشياء التي هي علل لوجودها يكون جميعها سابقة
بالوجود ايضا على الهيولى لان السابق على السابق
سابق فقط حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة
وجود الهيولى ومعناه على انا لم نتبين ظاهرا على
الغاية ان علة الصورة يقتضي تقدم علل ماهيتها

ووجودها جميعا حتى يحصل للصورة وجود مغاير لوجود
الهيولى فان العلة المتقدمة على معلولها مغايرة له فاظر
كيف قرن الشيخ بين علل ماهية الصورة وعلل تشخصها
فان كلامه يقتضي تقدم احد الصنفين على الهيولى دون
الصنف الاخر عنها يقوله على انها معلولة من حيث
بتاين ذاته ذات العلة وان كان ايضا ليس من احوالها
لماهيته فان اللوازم المعلولة ضمنا كل منهم بهما
ذ الوجود قال الفاضل الشارح اعلم انه يجب علينا
تفسير هذا الموضع اولا ثم تبين احتياج الحجة المذكورة
الاشارة اليه ثانيا فاقول قد تبين لهم انه اذا اسقطنا هذا القيد
من البين وضم ما قبله الى ما بعده فانه يتم هذه الحجة وحينئذ
القيد ويكون ذكره في اثناء الحجة لغوا اما التفسير فهو
المراد من قوله على انها معلولة من حيث بتاين الاشياء ذاته
ذات العلة هو ان الهيولى لو كانت معلولة للصورة لكانت
من المعلولات التي لا تكون متاينة عن العلة فان المعلول
قد يكون متاينا عن العلة مثل العالم مع الباري تعالى وقد يكون
ملازما لها مثل ملازمة ماهية فان الهيولى على تقدير كونها
معلولة للصورة لم تكن متاينة عنها بل كانت ملازمة لها
فانه ليس بمستبعد ان يكون الشيء علة لوجود شيء وكينونة

حصة تلك العلة تقتضي ان تصير حالة فذلك المعلول
فتكون الصورة علة لوجود الهيولى ويكون ايضا علة لكم
آخر وهو صيرورتها حالة فذلك المحل وقوله وان كان
ايضا ليس باحواله المعلولة لماهيته فان اللوازم
المعلولة لماهيته فمنهم من ان المراد منه ان الهيولى وان لم تكن من احوال
المعلولة لماهيته الصورة الا انه لا يجب ان تكون متاخرة
عن ذات الصورة لان المعلولان المقارنة لعلتها قد
يكون معلولان لماهيته العلة مثل الفردية لذلك فقد يكون
معلولات لوجوه ما مثل مسئلتنا هذه اقول ان الشيخ
لا يذهب الى ان الهيولى معلولة لوجود الصورة الذي يرد
مع بقاء الهيولى وليس ايضا مراده بقوله فان اللوازم المعلولة
فمنهم ان المعلولان من المقارنة قد يكون معلولان لشيء
وقد يكون معلولان للوجود بل مراده ان المعلولان يجب
العقل العقلية فمنهم من مقارنة للعلل ومباينة لها كما
ذكره ابهم هذا الفاضل قبل هذا وكل واحد من العقل ها
صل موجود وذلك لانه قال في الفصل الرابع
من نمايه الاهيات في شرح هذا الموضع لهذه العبارة يجوز
ان يكون بعض اسباب وجود الشيء انما يكون عنه وجود
شيء يكون مقارنا لذاته وبعض اسباب وجود الشيء انما

يكون عنه وجود شيء مباين لذاته فان العقل لما تبين
من تجويز هذا قدر البحث يوجب وجود العقل جميعا
هذا ما ذكره في الشفاء وتبطه ومنه انه اراد بقوله هنا
فان اللوازم المعلولة فمنها ذلك التجويز العقلي لما
بقوله وكل قسم منها داخل في الوجود ان البحث يقتضي
وجود العقل جميعا الخارج قال واما ان
الشيخ لما ذكر هذا الفصل في اثناء هذه الحجة فالذي
عندي ان الحجة التي يريد الشيخ ان يذكرها هنا لا تتم
لها هذا الكلام اصلا بل لو تم ما قبل هذا الكلام لما
بعده لتمت الحجة بل هذا الكلام انما يصلح جوابا عن كلام
يصلح ان يستدل به على ان الصورة ليست علة للهيولى
وذلك الكلام هو ان يقال الصورة اذا كانت حالة
الهيولى والحال يحتاج الى المحل فالصورة يحتاجه الى الهيولى
فيستحيل ان تكون الصورة علة لها لاستحالة الدور فيقال
لهذا المستدل لم لا يجوز ان يكون الصورة علة لوجود الهيولى
ثم انه يجب حلولها في الهيولى لان الصورة تكون محتاجة
الى الهيولى بل لان الهيولى بعد وجودها صير علة لوجود
صفة للصورة وهي صيرورتها حالة بها لان الصورة
علة لحلولها في الهيولى وكون اتصافها بهذا الوجود هذا

لنفسها مشروطا بوجود الهيولى فتكون الهيولى مع كونها
محلا للصورة معلولة لوجود الصورة الا انها لا تكون
بينة عن ذات العلة وهذا الكلام صحيح جوابا عن هذا
سندلا ولعل الشيخ انما اورده في هذا الموضع لانه توهم ان
الصورة لو كانت علة لوجود الهيولى لكانت الاشياء التي
هي علل الصورة سابقة ايضا على الهيولى حتى تكون تلك
عن وجود الصورة ووجود الهيولى استشعر ان يقال لم لا
اذا كانت الهيولى محلا للصورة فاي حاجة بك الى هذه
الدقيقة على انها ليست معلولة للصورة بل يكفيك ان تقول
الحال محتاج الى المحل والمحتاج الى الشيء لا يكون علة لذلك
الشيء فلما لم يتم هذا الاعتراض هيهنا ذكر ما يتبين به ضعف
هذا الكلام ثم رأيته عاد بعد ذلك الى تتميم الحجة التي
ابتداء بها فهذا ما اعتمدي وفي هذا الموضع ترك هذا
الكلام لانا سنذكره الشيخ وفي هذا الموضع بل الواجب
الشيخ انا ذكرنا ان الصورة لو قدر انها علة مطلقة للهيولى
لوجب ان تكون الصورة سابقة بجميع علل ماهيتها وحينئذ
هاو تشخصها سابقة بالوجود على الهيولى حتى يكون بعد ذلك
عن وجود الموجود المحصل في الخارج وجود الهيولى التي
هي معلولة لها ايضا حتى يكون بعد ذلك للصورة وجود محصل

في الخارج مغاير لوجود الهيولى المعلولة بحسب الزمان ثابت
جميعا اشار في الخوض في بيان استحالة ذلك الى ان هذا
التقدير يتبع تحققه وهذا الموضع فان الهيولى ان
كانت معلولة للصورة فهي غير مباينة عن الصورة في
المقارن لا بزمان عن وجود العلة المتحققة اي لا يكون
تحقق العلة في الخارج بدون العلة اذا سبقت
سبقت بما يقارن وجودها فكيف يتبين على ما يقارن
وانما اشار الى ذلك بقوله على انها معلولة من حيث
ان ذاتها ذات العلة اي مع انها معلولة غير مباينة الذات
عن ذات العلة وكما لا يعقل الوقوف بها تعلة الصورة بوجودها
على الهيولى مع ان هذا التقدير غير صحيح للزوم محال
آخر وذلك هو الحال الذي ساق البرهان اليه وهو كون
الهيولى متقدمة على بعضها عرات فوان الشيخ استشعر ان
يقال المعلول المقارن يجب ان يكون معلولا لماهيته
لا لوجوده لانه لا يجوز ان يكون الشيء معلولا للوجود مقارنا
له في الوجود على قد يكون الشيء معلولا لماهيته ومقارنا
للوجود كالمتضايفين بالنسبة الى الشيء وليس الامر هاهنا كذلك فان
الهيولى ليست معلولة لماهية الصورة مطلقا بل من حيث
ان لها كان ايضا الذين من احواله المعلولة لماهية على ان المعلول

المقارن لا يجب ان يكون معلولا لنفس الماهية في
جميع الصور بل قد يكون معلولا لعلة تكون الماهية
جزأ او شريكة لها كما ذهبنا اليه فهنا فيكون مغنيا
وان كان ذات الهيولى ليست من الامور المعلولة لذات
الصورة فهو ايضا معلول مقارن فلا يصح تقدم الصورة
بالوجود عليه ثم اتى لما وصفا المعلولان بالمقارنة كون
غير متباينة وفرغ من شيء من جنس هذا الكلام مذكورا
فيما تقدم من الكتاب اشار الى امكان وجود المتفقين
من المعلولين اعني المقارنة والمباينة فالدرهم في
الخارج معا بقوله فارق اللوازم المعلولة فيتمان كل منهما
داخل في الوجود وليتفرع من هذا البيان قسم البرهان
فظهر من هذا البيان ان هذا الكلام ليس لغوا وكلاما
كما ظن هذا الفاضل وان الحجة المذكورة معلقة
يؤكدها ويبين حقيقة المحال وغاية المسئلة قوله
ولكن قد علم ان التناهي والتشكل من الامور التي لا يتم
الصورة الجرمية في جزء منها الا بهما او معهما قال
الفاضل الشارح صفاه ما تقدم في المقدمة الثالثة قوله
وقد تبين ان الهيولى سبب لذينك قال ومعناه ما
في المقدمة الرابعة قوله فصير الهيولى سببا لنوعين

ما به او معه تتمة وجود الصورة السابقة تتمة
وجودها للهيولى وهذا محال فقد تقرر انه ليس للصورة
ان يكون علة للهيولى او مرتبطة على الاطلاق وبهذا بان
الخلف وقد تتمة بقوله فما به تتمة وجود الصورة ان
التناهي والتشكل كانا تاما بهما يتم وجود الصورة لانهما
فيما يتاخران عما هو تتمة وجود الصورة كما ذهبنا اليه
واليا في ظاهر وهم غريب ولعلك تقول انا
كانت الهيولى محتاجا اليها فان يستوي للصورة وجود
صار وجود الهيولى علة للصورة في الوجود سابقة فيكون
انا نقض يكون محتاجا اليها فان يستوي للصورة وجود
بل قضينا بالامحال انها محتاج اليها في وجود شيء وجد
الصورة به او معه فهو تخصيص ما جده هذا يحتاج الى الكلام
الفصل قال الفاضل الشارح هذا سؤال على الفصل الثاني
وهو انكم قلتم ان الصورة لا يستوي لها وجود الا بان
والتشكل او معهما وهما يحتاجان الى الهيولى فلو كان
الصورة محتاجة الى الهيولى بوجه ما وجب ان لا يكون كل ما
يحتاج الشيء اليه وجب ان يكون علة للشيء بل قد يكون
ذلك لا يكون وتخصيص العقل فيشتد في نقضه لا احتياجا
يا اليه قال ويقابل ان يقول العقل بان الصورة محتا

الى الهيولى امر لا يقول فان قلت بطل بما ذكرت ان الصورة
شركة لعلة الهيولى لا نه يلزم من التقويم كون الصورة
متاخرة ومتقدمة معا وان قلت ان الصورة لا تحتاج
الى الهيولى لم يكن الهيولى متقدمة بوجه ما على الصورة
فبطلت حجتك السابقة وانوقد ابديتها بان الصورة
من حيث هي صورة يمكن ان تكون متقدمة على الهيولى وشريكة
لها من حيث هي محصلة في الخارج تكون متاخرة
عن الهيولى هو الحري بالقبول التخصص او تحصيلها وهذا
هو المراد من قوله انما لم يتقوم بكونها محتاجا اليها فان
للصورة وجودا اخر يصل بها لعلة الموجدة للصورة لا لها
العلة الفاعلة للتخصص او تحصيلها بل فيضنا بالاحرى
انها تحتاج اليها في وجود شيء يوجد الصورة بواسطته
فيضنا ان الصورة تحتاج الى الهيولى في وجود الشخص
والشكل الذي يتشخص ويتخصص الصورة بها او معها
موجودة لتكون الهيولى قابلة لها فاذن هي اعني الهيولى
متقدمة على ذلك الشيء وعلى الصورة المتصفة بذلك
الشيء من حيث انها مما يعرض على الصورة من حيث هو موجود
ثم تحقيق ما بعد هذا يحتاج الى الكلام المفصل وهو ان
كيفية احتياج احدهما الى الاخر من غير ان يلزم التقدم على

٢٩٩

ما قلناه ٥ اشارة انت تعلم ان الصورة الجوهرية
اذا فارقت المادة فاما ان لم تعقب بدلا لم تبق المادة موجودة
فعقوب البدل معتمم المادة لاستحالة بالبدل وليس بواجب
بعقل وتعميم البدل ايضا بالهيولى على ان يكون الهيولى
قامت فاقامت لان الذي يقوم فيقيم يتقدم هو وابعاضه
اما بالزمان او بالذات وبالجملة لا يمكنك ان تدير دلالة
ويدبيان كيف تقدم الصورة العنصرية على الهيولى
واما نحن تقدم الهيولى عليها من حيث هي متقدمة على
على وجه الدور قال الفاضل الشارح لما ابطل كون الصورة
علة مطلقة او واسطة للهيولى اراد ان يبطل القسم الثاني
من الاقسام الاربعة التي صدرنا الباب بها وهو ان تكون
الصورة محتاجة الى الهيولى وهذا الفصل يشتمل على امرين
ان الصورة التي يمكن رفعها عن المادة ليست مما تقوم
في الوجود عن الهيولى وتقريره ان الصورة الجوهرية اذا زالت
عن المادة فاما ان لم تحصل عقيبها في المادة صورة اخرى
بدلا عنها فحينئذ المادة موجودة لما مر من ان الهيولى
لا تخلو عن الصورة واذا كان كذلك والشيء الذي حقت
الصورة الزائلة بالصورة الحادثة معتمم للمادة اي حافظ
لوجود المادة بواسطة ذلك البدل ثم انه لا يلزم من صدق

فصل في ابطال القسم الثاني
وهو ان تكون الصورة محتاجة الى الهيولى

قولنا ان ذلك المعقب يحفظ وجود المادة بذلك
البدل صدق ان يقول وانما يحفظ ذلك البدل تلك
الهيولى لان الشئ ما لم يوجد لم يكن حافظا لوجود غيره
فلو كانت الهيولى مقيمة للصورة كانت تصورا ولا تزول
تصير بعد ذلك مقيمة للصورة وقد كنا بينا ان الصورة
مقيمة للهيولى فيلزم ان يكون وجود كل واحد منهما سابقا
على وجود الآخر وهو معنى قولهم دور بالجملة لا يمكنك ان تبين
فاك ولقائل ان يقول هذا الفصل كالمناقض للفصل الذي
قبله بيانه ان الصورة متقدمة على الهيولى ولهذا كانت تلك
استحالة تقدم الهيولى على الصورة وقد كانت الحجة المذكورة
على امتناع كون الصورة علة للهيولى مبنية على ان للهيولى
تقدما بوجه ما على الصورة وذلك آخر وهو ان قوله
تعقب البدل معتبر لاستحالة للمادة بالبدل ليس بحيث يحتاج
الاجلادة فان الجسم لا يخلو عن ان يتشكل تارة بشكل
تارة فاذا كان كذلك فحين يزال ان يتشكل بشكل معين
او بمقدار معين فلو لم يتعاقب عليه ان آخر ومقدار آخر
ليكون بدلا لما مضى لزم ان يكون هذه الاخرى
مقومة للمادة مع انا بينا ان تعقب البدل لا يجب ان يكون
مقوما للمادة بذلك البدل لو صح ذلك لكان امتناع

ذ تقوم الاشياء وبالبرهان فاقول لنا بين في هذا
الفصل كيفية تقدم الصورة على الهيولى اشار الى ان
المسئلة لا تشكل لاستحالة التعدد لان الهيولى لو كانت
مقيمة للصورة لكانت متقومة بغيرها قبل وجود الصورة
اياها بالذات او بالزمان وهو محال الى آخر بعد هذا بعينه الذي
اورده وبيان استحالة ان يكون الصورة علة مطلقة
للهيولى واشار اليه بقوله على انها معلولة من حيث لا
ذاته ذات العلة كما سبق شرحه فاذن قد حصل من ذلك
استحالة كون كل واحدة منهما علة للاخرى مطلقة لا
قيام كل واحدة منهما بغير الاخرى ثم اتحاد الصورة
من حيث هي صورة سابقة على الهيولى وشريكة لعلتها
الفاعلة ولم يجعل الهيولى من حيث هي هيولى سابقة
على الصورة لان الهيولى من حيث هي هيولى قابلة محضة
بخلاف الصورة فلا يمكن ان تصير فاعلا ومعطيا الا
واما الشك الاول الذي اورده الشارح فنحن بما ذكر
برآء من كيفية تقدم احدهما على الاخرى واما الشك
الثاني فليس بوارد لان امتناع انفكاك الجسم عن
ما انما يقتضي اخلاء الجسم لا كونه جسما بل في قبوله
وتشخصه بالآن من حيث هو آن لا من حيث هو

معين والاين من حيث هو اين ما يحتاج الى الجسم من حيث
هو جسم تاوين حيث هو اين معين يحتاج الجسم معين ما
قوله فلا بد ان يكون هذه الاعراض صورا فقد دل
على انه ظن ان الشخص انما تحدث وجود الصورة بانه يقيم لان
فقط وهذا سهو من بابه توهم الفكر فان كل صورة تقيم
وليس كل مقيم صورة بل المقيم الذي هو الصورة اما ان يقيم
يقيم جوهرا هو محله وسادته وهذه اعراض اما ان اعراضا
لانها اقامت لجسما متشخصا لانه جسم بل لان
تشخصات العارضة لجسميتها ولذلك سميت مشخصة
للجسم فاذن الفعل بها ليس متوجها واما قوله نعلم ان
معقب البدل لا يجب انا يكون معينا الى هاذ وبدل ذلك البدل
فليس بنتيجة لما ذكره لان الذي ذكره لم يقتض الا كون
معقب الاين معينا للجسم المتشخص بالاين وذلك
لا ينافي اقامته المادة بالصورة اشارة لقائل ان يقول
ان يكون شان كل واحد منهما يقارن الاخر حتى يكون
كل واحد منهما مستعدا بالوجود على الاخر وعلى نحو
بيان اشتراك القسم الرابع من الاقسام الاربعة المذكورة
في الكتاب وهو ان يكون هناك شيء آخر يقيم كل واحد
من الهيولى والصورة ليتا لا الاخر او مع الاخر فانه يلزم

المذكور في الفصل المتقدم وبدا بما يكون اقامته كل واحد
منهما بالاخر لا اوضح فسادا وكان الثاني راجعا اليه
ايضا ولفظ الكتاب ظاهر وهذا القسم هو الذي جعله
الفاضل ثابت الاقسام الاربعة التي اوردها هو قوله
ولا يجوز ان يكون شيء من كل واحد منهما يقارن مع الاخر
صورة لانه ان لم يتعلق ذات احدهما بالاخر فان ان يقوم
كل واحد منهما وان لم يكن مع الاخر فان تعلق ذات كل
واحد منهما بالاخر فلذات كل واحد منهما تاثير فان تم
وجود الاخر عند ذلك تماند بان بطلا هذا هو
يكون الاقامة فيه مع الاخر وحمله الفاضل الشارح على
القسم الرابع من الاقسام الاربعة التي اوردها هو وهو
كون كل واحد منهما غير محتاج الى الاخر وبيان هذا القسم
هو ان ذات كل واحد من الشيئين اللذين في محل كل
مع الاخر لا يخلو اما ان يتعلق بالاخر من حيث هو ذلك
الاخر بوجه من الوجوه او لا يتعلق به اصلا فان لم يتعلق
فان وجود كل واحد منهما مستغنيا عن الاخر وان يتعلق
فلذات كل واحد منهما تاثير فان تم وجود الاخر عند
هو القسم الاول بعينه الذي بان بطلانه والحاصل
ان هذا القسم يرجع اما الى عدم المذكور او الى الفقد

المذكور ولا يجدي هذا المعنى ذكرنا من قبل ان المعلولين
المتسببين الى علة واحدة اذا لم يكن بينهما ارتباط تام
يقتضي ان يكون بينهما تلازم حقيقي لم يكن بينهما الا
مصاحبة اتفاقية فقط واعترض الفاضل الشارح
بان المطلوب ههنا بيان ان الشيئين اذا كان كل واحد
منهما غنيا عن الآخر وجب بحسب وجود كل واحد منهما
مع قطع الآخر وانتم انما ذكرتم ما يدل على عدم وجوب
اعادة الدعوى وهذا الاعتراض لو لم يكن له مثال من
جزئيات لكان محتاجا فابطاله الى البرهان فكيف ولدة
له مثال من الموجودات فان الاضافات لا يوجد الا معا
مع ان ليس لواحدة منهما حاجة الى الاخرى لان احد
ضافتين لو احتاجت الى الاخرى لتأخرت عنها فلا يكونا
معا وللزم من احتياج الاخرى اليها الدور فان قلتم هذا
الدور لا يضر الا في الاضافات قلنا دعوى الخصم
في الاضافات مستقرة الى بيان الجواب ان المقصود من كون
كون الشيء غنيا عن غيره ليس الا صحة وجوده مع قطع
وكون البيان هو الدعوى بعينه دليل على ان الدعوى
صح بعينه عند محتاج الى برهان واعلم ايضا اعيد ذكره بعينه
اخرى لم يرتفع الالتباس والغلط وانما انتفيا حين

ما هو منهما حيثيا عن الآخر كما علمته هذا الفاضل ولا
الاحتياج بينهما حيثيا كما اوهمه بل هما فاقدان افادت
ان كل واحد منهما صفة بسبب الآخر وتلك الصفة
هي التي سميتها مصاقبا فاحتياج كل واحد منهما
لا ذاته بل الى صفة تلك الذات الآخر وهذا لا يكون
دورا اذ المغايرة الموجودة والصفة معا على ما هو
المشهور تحققت حين كان كل واحدة منهما محتاجة لا في
كلها بل في بعضها الى الاخرى لا الى كلها بل الى بعضها
المحتاج الى الجملة الاولى فظن ان الاحتياج بينهما دائر
وليس كذلك في الحقيقة كذلك فاذن ليس المتلازمان بينهما
على وجه لا احتياج لاحدهما الى الآخر على ما ظنه وعلى
سبيل التقييد وظهر من ذلك ان المعية التي يكون بين
المتضايفين ليست من حيث هما متقدم حقا لا سبق هي معية
عقلية معناها وجود تعقلهما معا وحال الجوهر والصورة
يشابه هذا الحال من وجه وهو تعلق كل واحد منهما
بالآخر من غير دور ويخالفها من وجه وهو كون الصورة
اقدم ذاتا من الهيولى وانما لم يكن تعلقها تعلق
بين لان المتضايفين لا يمكن ان يعقلا منفردين بخلاف
منهما ولذلك احتيج مع تعقل الصورة الى بيان وجودها

اما اذا كان الهيولى قوة التقابل يعرض لها بعد قبولها
كما في سائر انواع المضاف المشهور قوله فبقي اما ان
يكون التعلق من جانب واحد فالمتعلق الهيولى والصورة
لا تكون فاعلة لذلك التعلق والمعية سواء قدرتا بما
مر من التلازم ثم يضم اليها ما يكون التعلق من لازم التلازم
بالاخرين غير عكس بل ما يكون لكل واحد منهما الاخر بالقوة
القسم الاخير بحث لا قل وهو الذي منعه الشيخ الرئيس
اقسام هي كون الصورة علة اما آلة او واسطة او شريكة
وقد ابطل بها اقسامين وبقي واحد وهو كونها شريكة
لعلة قوله والصورة فالفاسدة الكائنة تقدم بما
ان يطلب كيف هو اتصل الفاسدة الكائنة بالكون
لان تصور المتقدم فيما مع كونها مستجردة عن الهيولى اتما
في جميع الاحوال او بعد كيفية التقدم هي ما شرح فاذن
الفصل التالي لهذا الفصل وهو الذي يشارك شيئا الحرفة
العلية والتقديم على الهيولى من حيث هي صورة ما لا من حيث
هي صورة معينة وافتقار من تلك الحيثية مشتركة الوجود
كالهيولى ٥ اشارة اما ان يكون ذلك
على ذلك احد الاقسام الباقي وهو ان يكون الهيولى بوجه من
سبب اصل وعن معين بتعقيب الصور اذا اجتمعا في وجود

اقول في ان نسبة
تركب العلة ٥

لما بطل الاقسام المحتملة الا واحدا وهو ان الصورة
جزء العلة وجب ان يتحقق ما صرح به وهذا الفصل وان
بقوله ذلك الى ما اوجب طلبه في الفصل التالي من ان
اي الشيء الذي يشارك الصورة في العلية ما هو وهو الذي
سماه سببا اصليا وابتداء اصلا لانه المشترك الوجود
المستفاد لوحدة العلة على ما مر وايضا لانه الذي يصدر
اصل الهيولى من حيث كونها بالقوة فان الصورة لا يصدر
الا اخراج ذلك الوجود المستفاد منه الى الفعل ان يتقيد
وهو كما ذكرناه من وجود ذات الهيولى مطابق لما
وعن ما يحقق بها من الجسمانية وان لا افاد بعض العلماء
المذكورة وقد سبق نقله وسيجيء ذكره وبيان ضعفه
المعين بتعقيب الصور هو السبب الذي يقتضي تعقب الصور
وسماه سببا لانه يفيد بواسطة الصور المفاضة بقاء
الهيولى لا اصل وجودها فهو معين السبب لا هو فان قائما
الهيولى المشتركة الوجود وقد ذهب بعض اصحاب الشائع الى
ان ذلك المعين هو الحركة السرمدية التي تفيد الهيولى
الاستعداد لما تفاضه لبعض الصور المتجددة
وقولنا لها ليت بكاف ينوي في تعقب الصور لان حصول
الاستعداد لا يكفي في وجود الشيء فان العلة المفيدة

من العلل الموجدة بل يحتاج هو مع ذلك الى مفيض
لاصل وجود الصورة كما ذكرنا وهو ايضا في كلامه وجعله
حتاج اليه وهو السبب الاصل بعينه على ما سيأتي
والى احوال اتفاقية من خارج طبيعته او قسرية مجدة
بما يجب من القدر والكل على ما ترى فاصلة التامة
لوجود الصورة المجردة هي مجموع ذلك والمعين ان جعل
على علة الصور ينبغي ان يحمل عليها باسرها وحينئذ كون
السبب الاصل ايضا واحدا في ذلك المعين من بعض يحمل
ايضا ان يحمل المدين على طبيعة الصورة من حيث هي صورة
ويكون تقدير الكلام هكذا عن سبب اصل وعن معين محصل
وجوده عن السبب الاصل بتعقيب الصور فيكون قوله
التعقيب هو السبب الاصل ولعله سماه اصلا لاجل انه
علة بالوجهين احدهما بلا توسط والثاني بتوسط المعين
الذي هو الصورة فهو اصل في العلية مطلقا وعلى التقديرين
جميعا فقوله اذا اجتمعا تم وجود الهيولى يناسب
السبب الاصل والصورة من حيث هي صورة لان العلة
التامة الفريدة هي مجموعهما وهي سبب الوجود على ما
فاذن الصورة الغافية شريكة لسبب الاصل في اقامة
الهيولى بما يشاركه به الصورة الزائلة وجاعلة للمادة

٤٠٩

عليها الذي كان بالعقل تابعا لما عنه من الاحوال التوجيهية
قوله وتخصص بها الصورة وتخصص هي ايضا بالنسبة
على وجه يحتمل بناء كلامه عند هذا المحل ان الغافل
الشارح لما بين كيفية تعلق وجود الهيولى بوجود الصورة
اراد ان يبين الكيفية تشخص كل واحدة منهما بالاخرى
ثم اراد هيئا وذلك انا قد بينا فيما مضى ان كل نوع
يحتمل ان يكون له اشخاص كثيرة فذلك النوع اذا تشخص
بالمادة فتشخص تلك المادة ان كانت لمادة اخرى فهو
الشكل وفهم الشرح ههنا ان كل واحدة منهما اعني الهيولى
والصورة تتشخص بالاخرى بعد وجوده لا يقتضي الدور لان
تعقل ذات كل واحد منهما علة لتشخص الاخر ولقائل
ان يقول ان تشخص كل واحد منهما بذات الاخر متوقف على
انضمام ذات كل واحد منهما الى ذات الاخر وانضمام ذات
كل واحد منهما الى ذات الاخر متوقف على تشخص كل واحد
منهما فان المطلق غير موجود وما ليس بموجود فلا عموم
اليه عودة ويمكن ان يجاب عن ذلك بان تمنع حاجة المقابلة
فان انضمام الوجود الى الماهية لا يتوقف على صيرورة
كل واحد منهما موجودا فكذا ههنا اقول تشخص الهيولى
بذات الصورة معقول فان الهيولى ما تصير هذه الهيولى

٤١٠

بعينها لاجل صورة تشبهها لا من حيث انها هذه الصورة
بل من حيث انها صورة تاكما مر وانما تتشخص الصورة بذات
الهيولى فليس معقولا لو تجرد الامتداد هذه الصورة لم
يبق هذه الصورة بعينها لاجل الهيولى من حيث انها تقوى
فافاد هذه الصورة لا يعقل مفارقة هذه الهيولى بهذه
الهيولى من حيث هي هي ما يخلو الهيولى فانها تعقل ان تكون
هذه الهيولى وان لم يكن هذه الصورة فاذن تشخص الصورة
بالهيولى يكون من حيث هي هذه الهيولى لا من حيث هي مطلقة
واما الثاني ان ذات الهيولى هو حقيقة القابلية والامكان
فكيف يصير علة فاعلا للتشخص مع قد مر ان كل ما
يحتمل ان يكون له اشخاص فذلك النوع انما تشخص
بالمادة اي تشخص بما من حيث هي قابلة للتشخص وغير
النوع لاجلها كثيرا لا من حيث هي فاعلة لذلك بل انما
هي الاعراض المكتنفة لها كالوضع والاين ونحوهما
المسماة بالمشخصات فظهر ان تشخص الصورة يكون بالهيولى
المعينة من حيث هي قابلة لتشخصها وتشخص الهيولى
بالصورة المطلقة من حيث هي فاعلة لتشخصها وبهذا
القدر وهذه المسئلة من غوامض هذا العلم واما قوله
الفاضل الشارح التي المطلق غير موجود فلن يصح ذلك

لان التي يمكن ان يوخذ بلا شرط الاطلاق والتقييد
ويمكن ان يوخذ بشرط الاطلاق كما مر ذكره والاول
موجود في الخارج والعقل واليه ذهب ههنا والثاني
موجود في العقل دون الخارج فاذن ليس يصح ان يقال
انه غير موجود اصلا واما الجواب بان مفاهيم الوجود في
غير صحيح ايضا لانهما امران عقليان ولا يتحقق الحاق
الامور الخارجية من حيث هي خارجية فاحكامها

العقلية من حيث هي عقلية ٥ وهنا تنبيه
اوهلك ان قولنا لما كان كل واحد منهما غاية ينقع الاخر به
وكل واحد منهما كالاخر في المتقدم والمتاخر والذي يحتاج
من هذا اصل تخفيفه وهو ان العلة كحركة يدك بالمفتاح
اذا دارت ربعت المفتاح وحركة المفتاح وان المعلول
فليس اذا ارتفع العلة فليس ارتفع حركة المفتاح حتى الذي
يرتفع حركة يدك وان كان معه كل كون انما الكل حاصل
لان العلة وهي حركة يدك كانت ربعت اولا وهاهنا
الزمانين متغايرا زمان وارتفع العلة متقدم على ارتفع المعلول
بالذات كما في ايجابهما ووجودهما هذا ثابت ان الذي
ضربت الصورة والهيولى هو يحتاج الهيولى الى
الصورة من حيث الذات لا بما تكون مورد عليه شيء وهو

انها ليا تكلا دنما فا لرتبع فليس احدها بالتقديم اولى من
اخر منها لاخر وهذا الشك لا يحتمل بها بل هو وارد
على امر وفحى الثلاثة نفر الذى يكون بين العلة التامة
ومعلولها والجواب ان الثلاثة نفر فا لرتبع انما يكون بين
جهتى الاثنان ولا يكون من جهة الذات بل نفع احدها
بالذات اقدم من نفع الاخر لذلك جعل اعنى العلة
العلوم كما كان فى جانب الوجود لجانب العلة تما يوجد
منها اقدم من ايجاب المعلول بوجود العلة اقدم من وجود
المعلول ٥ تذنيب يجب ان تلتفت من نفسك
وتعلم ان الحال فيما لا يفارقه صورة متقدم الصورة
هذه الحال هو الجسم الذى لا يفارق صورة هو الفلكيات
باسرها وبيان ان حالها فى تقدم الصورة حال العنصريات
ان تعلق كل واحدة من الهيولى والصورة بالاخرى حالى
ايضا انا ان نجد من الجانبين على السواء وهو باطل
اما للبقرار لعدم الثلاثة نفر واما ان يكون من جانب دون
ولا يجوز ان يكون المحتاج اليه هو الهيولى لان القابلية
فاعلا فاذن هو الصورة وهى اما ان تكون علة للهيولى
او واسطة والة او جزء علة والاولان باطلان لما مر
فبقى ان تكون شريكة لها اصل المجموع منهما علة للهيولى قال

الفاضل الشارح فلما فرغت بقية الكلام فى الفلكيات
والعنصريات الا شئ واحد وهو انا بينا فى العنصريات
ان الهيولى ليست هى المحتاج اليها بالذات قلنا ان الصورة
اذا ذالك وجب ان يبقيها بعد وجب البعد بقيهما
بالبعد وهذا لا تتصور فى الفلكيات بل بينا هناك
انها لا يكون فاعلا وهذا البيان كان عاما لها الا ان
الشيخ لما لم يتذكر فى العنصريات هذا البيان العام وقف
على بيان الخاص فيها امر بالتلطف هيهنا فى معرفة ان
الحال فيها واحد او لا وبينا وجه الحال فيها ايضا شئ
آخر وهو ان استعداد الهيولى لتقوم الصور فى الفلكيات
لا يزيد لها مستفادا من سببها وفى العنصريات
هو لا يزيد لها مستفادا من الاحوال المختلفة المتعاقبة
الخارجية الا ان بيان الحال فيهما لا يختلف هذا ما
تنبيه الجسم ينقسم بسيطه وهو قطعة والبسيط
ينقسم بسيطه وهو قطعة والخط ينقسم بقطعة وهى
النقط المتصلة القادرة ثلثة انواع على التسليم القليمى
البسيط وهو السطح والخط وحيث انها فى التسليم
اخر من غير جنسها وهو النقطة فالجسم هو مقدار ذو
وضع له اعداد ثلثة والبسيط هو مقدار ذو وضع له

فقط والخط مقدار رفعه وضع هو طول بلا عرض او خط
هي ذات وضع لاجزء لها والصورة الجسمية لذا لها
تستلزم الجسم التعليمي ولذلك ربما اشتبه احدها
بالاخر كما مر والجسم التعليمي يستلزم البسيط والبسيط
الخط والخط النقطة لانه لها لزوما بالعنايات الثواني فلذلك
لك اصلت مباحث المقادير بمباحث الاجسام وربما
كانت مباحث الجسم التعليمي داخلة في المباحث الطبيعية
بالعرض وجيبت المباحث الباقية فاورد هذا الفصل
بعد تلك المباحث مشتملا عليها واعلم ان للجسم وهو
الجسم مبتدى هو التعليمي لانه بالذات مقوم البسيط
والجسم الطبيعي انما صار معروضا بتوسط التعليمي
وقد افاد بقوله الجسم ينتهي بسطحه انتهاء البسيط اولا
وكيفية لزومه للجسم ثانيا وقد ذلك لان انتهاء الشيء
انما يكون عند انقطاع امتداده الاخذ فيجهتها
ولما كان الجسم ذا امتدادات ثلثة وانتهاء الواحد
منها في جهة من جهات حدود ينتهي بقاء الابعد
الباقيتين فاذن الجسم بما هو ذو امتداد
فقط وهو المسمى بالبسيط وهكذا القول في انتهاء
بالخط واما الخط فهو امتداد واحد مجرد عن الاخرين هو

ينتهي بما لا امتداد له اصلا وكون ذا وضع لان حده
المقادير ذوات اوضاع فيها بالحد ذلك والشيء ذو
الوضع الذي لا امتداد له اصلا هو النقطة والخط ينتهي
بالنقطة وهي ليست مقدارا لعدم الامتداد فيها قال
الفاضل الشارح انما قيل فيها بالجسم هو البسيط
ينتهي بسيطة كرة وكالبناية من المضاف اليه وهي ذاتا
فهاية لذيها بالنهاية فاذن القول بان البسيط طرف الجسم
خطاء بل هو الذي به يتناهى الجسم وانت بالتحقيق
تقتضي ان هناك ثلثة امور وراء ما هيته السطح الذي
هو المقدار المتشابه ذو البعدين وقيامه بعدم الجسم يسمى
مماسة وانطباقه وانتهاءه بالعدم المطلق وقيامها
اضافة عارضة للجسم وانما يستدل على ثبوت الاول
للجسم بثبوت الثاني له اذ هو معاند ومستلزم للاول والثالث
فاذا اعتبر عروضه للاقل كان المحوج محققا
مضافا الى ذي السطح واذا اعتبر عروضه للثاني كان طرفا
مضافة الى ذي النهاية قوله والجسم لينتهي السطح
حيث يقوم جسميته بل من حيث يلزمه الثاني فيصير
كونه جسما فلا كونه ذا سطح ولا كونه متناهيا اعني يريد
بوجوده جسما ولذلك قد يمكن فرضا ان يوجد جسما

لان البسيط م

عن شاء الى ان يتبين لهم امتناع ما يتوهمونه قال
الفاضل الشارح مراده ان السطح والتماسي ليسا جزئين
لما هيته الجسم لامكان ادراك تصور الجسم عن يتصور
ماهيتين يتصور جسم غير متناه والتي لا يتصور الا
بعد تصور اجزائه ثم اعترض عليه بانا نتصور الجسم بحاح
الى معرفة ما ليته من الحيولى والصورة الى الحجة ولم يكن
ذلك الا بكون تصوره قبل معرفتهما انا ممكنا اذ لا
سور وبعده معرفتهما انا ممكنا اجد ومشتملا عليهما
او لكون تصور الشيء غير متوقف لتصور اجزائه وكيف ما
دار التعريف فلم لا يجوز مثله في السطح والتماسي
اقول والجواب عنه ان الجزء التي في الفعل اعني الجنس
والفصل غير اجزائه في الوجود اعني الصورة والمادة الجسم
تتصور باجزائه العقلية وتطلب بالحجة اجزاؤه الو
جودية وان كانت الاولى بالقوة مشتملة على الحجة
فان الابعاد الملحوظة في حد الجسم تدل على صورته
القبول الملحوظة فيه يدل على مادته والسطح والتماسي
لا يعقل كونهما جزئين عقليين ادخالنا يجعلون على
الجسم حين السطح او لانهما ليسا جزئين في الوجود وذلك
لان السطح يلزم الجسم بسبب التماسي المتعلق بطرفيه

فالجزء لا يكون كذلك فما احتمل ان يتصور كون ذي السطح
دونها التماسي جزئين عقليين لكونهما محمولين عليه
بين انهما ايضا ليسا كذلك لامكان ادراك تصور الجسم عن
تصورهما واعلم ان التي كما يتقوم بجزئي العقلي
يجزئيه الوجودي فقد يتقوم بعلته كالمادة بالصورة
وحينئذ الفرق بين الجنس بالقسم والجسم لا يتقوم بالسطح
بما حددنا به المتباينين انما الاولين فلما تقرر انا
فلما سيأتي وعوارض السطح لا يعرض الجسم دون ما
تحته فما في قوله من حيث يلزمه التماسي انه مشعر بان
السطح يلزم الجسم بواسطة التماسي وهو يقتضي ان يكون
عروض التماسي للجسم قبل عروض السطح له وهذا باطل
لانا نقول ان النهاية اضافة عارضة للسطح لا للجسم
متاخر عن المعروض فكيف يكون عروض النهاية للجسم قبل
عروض السطح له قوله قلت ويمكن ان يجاب بان النهاية
المتاخرة عن السطح يمكن ان يكون سببا لثبوت السطح
للجسم كما ان سطح البرهان اللم اذا كان معلولا للاكبر
وعلة لثبوته للاصغر وانا نقول انا نقوله النهاية عارضة
للسطح بمقتضى كون النهاية من المضاف الحقيقي
وهو ما قيل في تحديده من قريب باهتمام المضاف المشهوري

هما المركز واما العرض فظاهر واما قبل عروض هذه الامور
مركز في وسط الدائرة كوجود نقطة في مثلثها الى كما ان وضع
النقطة في المثلثين سواء بالقوة قبل العرض على وجه لا يكون
موضعها بعد العرض في غير ذلك الموضع فكذلك حال المركز
ثم ذكر ان وضع العقل في المقادير ما يمكن ان يكون في القوة وضع
ولا يخرج الى الفعل الا بسبب لا عراض والعرض كما مر ذكره
قال اقول الفاضل الشارح لا شك ان امكان حصول هذه
النقطة حاصلا في الدائرة بالقوة قبل القاطع والحركة في العرض
فان المركز غير ممكن الحصول الا في موضع معين وقت معلوم
مكان يوجب امتناع ذلك الموضع عن سائر المواضع فلان
مركز الدائرة موجود قبل هذه الاحوال وهكذا العقل في امر
النقطة فاذن كون النقطة العين المتناهية موجودة بالفعل
ويلزم من ذلك الا يكون العرض المتناهي بالفعل او بالقوة
بان اختلاف الاعراض لا يوجب الانقسام واذ ليس الحركة
لا توجب الانقسام والجواب ان هذا كله وهن والعرض لا
يرتفع ارتفع امره مع ثبوت معناه ولم يرتفع بان لا يفرض الدائرة
ان لم يفرض فيها شيء لم يزل بها شيء قد ذكر وهذا حكم
يحق بالدائرة كل الخط الواحد المتناهي له منتصف في
منتصف وعلم جزء وهي ممتازة في ضمنها عن سائر اجزاء

الخط الا انها تمتاز بالفرض وكما يرتفع بان نقول
انك الا ترتفع وان لم يفرض لان صور المنتصف وغير
منفصلا عن اللفظ به قوله واعلم ان هذا الحكم
قبل السطح في الوجود والسطح قبل الخط والخط قبل النقطة
وقد حقق هذا اهل التحصيل واما الذي يقال ما الذي يمكن من هذا
ان النقطة بحركتها يفعل الخط ثم الخط السطح ثم السطح
الجسم فمن التفهيم والتشويق والتخييل الا ترى ان
النقطة اذا فرضت متحركة فقد فرض لها ما تتحرك فيه
وهو بعد اما خط او سطح فكيف يكون ذلك بعد حتى
اقول افاد ههنا ان هذه الامور كيف ترتبت وان
وان الذي يقال بعد ذلك فهو تفهيم المبتدئين شيء غير حقيقي
بل هو تخييلي فقط فالفاظ الكتاب خرجته عن الشرح
بقيت ما اسهل ما يقال لك تاما ان الا جزاء
الغير المتناهية ممتازة عن الخط ما تلا يتخذ جسم
ما بقي له فرض سطح فان ذلك لذلك بعد ذلك الغير المتناهي
بالفرض والا فرض هو بل بالامتياز فان الخط
الجسماني يشهد وكان يدعي كون هذا الحكم اوليا وهذه
المسئلة وما بعدها من الطبيعيات بعد في المباديء
فانها اوردت هذه المسئلة ههنا لتعلقها بالمقادير

تقف الحدود عليها والاستشهاد بان الجسم لا ينقسم
وانت يتضح عنه تذكير للاستقراء الذي اكتب النفس
هذا الحكم الاول في تباعد التحكم بعد بانا ان من
يقف ذهنه عند حكم اتى ينبه عليه بالاستقراء
كذلك مثله وان ذلك للابعاد لا للاجسام والا بارئ
الصعد والاعراض فانه ايضا ينبه على ان الجسم وان الصعود
والاعراض لا حصة لها في العظم الا بالعرض فالاجسام
بنية هي المخصوصة بالعظم بالذات ولذلك فان عظمين
يجتمعان هما اعظم من احدهما فان الكل اعظم من الجزء
بالذات ومعنى كون الكل سادا بالجزء واعلم ان الخط
لا حصة له في العظم فلذلك لا امتناع عن اجتماع اثنين
في للاسيان الوضعي على سبيل الالتقاء والخطوط حكمها
من حيث الطول حكم الاجسام ومن حيث العرض لها حكم
النقط والسطوح فحكمها من حيث الطول والعرض
حكم الاجسام ومن حيث العمق حكم النقط ولذلك يتبين
الخطوط والسطوح بعضها على بعض بحيث يرتفع عنها الالتقاء
الوضعي فمن يحكم بان هذا الحكم مشترك بينه المقام
باسرها ينبغي ان يوجد بين جنسه هي مغايرة اساسية
انك تجد الاجسام ذواتها تارة ملاقية وتارة مباعدة

وتارة متداخلة وتجدها في اوضاعها تارة يحيث
تسع ما بينها اجساما محدودة العدد وتارة لا تسع
الا صغر منها فان الاجسام المتلاقية كما ان لها اوضاعا
مختلفة كذلك بينها ابعاد مختلفة الاحتمال للتغير
وتقدير ما يقع فيها من خلا فاقدا فان كان بينها خلاء
فيه اجسام وامكن ذلك فيما بينها بعده بعد ما يمكن فيها
يقال لاشيء محض وان كان لا جسم ولا خلاء
والقائلون بهذا فرقتان فرقة تزعم انه لا شيء محض
وزعمها انه بعد ممتد في جميع الجهات من شانه ان تشغله
الاجسام بالحصول فيه ويكون مكانا لها وقال الفارابي
الشايخ يعني بالخلاء ان يوجد جسمان لا يتلاقيان
يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما وقول هذا اقرب
للخلاء الذي يكون بين الاجسام وهو الذي ينفي هذا
مقطوع الا يتناول الذي لا يتناهى والشيخ قد ابطل
هذا القسم اذ هب الفرقة الاولى بان قرن يتلاقيا
يختلفا بعادا ما بينهما ليستقل الخلاء الواقع بينهما بها
فان الاشيء المحض لا يمكن ان يتعدد بشيء اصلا ثم من
ان الخلاء الذي يقع بين تلك الاجسام قابل للتساوي
واللا مساواة والتقدير وانه متحيز على الحدود المشتركة

واضافت الى ذلك مقدرته على ان ما كان كذلك فمحال
كمتصل اعنى البعد المتصل وابتدا وكم متصل اعنى الجسم
واذا كان الخلاء جسما ثم ليس بجسم فهو بعد متصل اذ كل
شيء احصاه كما زعمت الفرقة الاولى واذ كان الجسم كما
الفرقة الثانية تنبيه واذ قد تبين ان البعد المتصل
لا يقوم بلا مادة وتبين ان الابعاد المجسمة لا تدا
لاجل بعد بينها فلا وجود لفراغ هو بعد مجرد واذا كانت
الاجسام في حركاتها متحاذية بينها ولم تثبت لها
فلا خلاء ٥ بريا بطال المذهب الثاني وابتا ابطاله
برجعين وذلك بامافة مقدمتين تما تقدم بيانهما الى
الحكم الذي ثبت في الفصل المتقدم احديهما ان البعد المتصل
لا يقوم بلا مادة وهو تما تبين في اثبات الهيولى
الثانية ان الابعاد المجسمة لا تبتدا هو تما ذكر في فصل
مقرر فاذا انضافا لا محالة الى الحكم المذكور صار جملة القول
بعد متصل وابعد المتصل لا دون مادة فالخلاء حتما مادة
متواجدة ليس بعدا مرتفعا على ما يقولون وعبر عن ذلك
بقوله فلا وجود لفراغ هو بعد مجرد واذا انضاف الثاني
اليه صار حكم الخلاء بعد متصل وابعد المتصل انما تحصل عند
سلوك الجسم اليه ولا يثبت له متواجدان ليس بعدا مفطورا

بين شاء ان يكون مكانا للجسم على ما يقولون وعبر عن
ذلك بقوله واذا سلكت الاجسام وحركتها متحاذية
ما بينها الذي هو الخلاء ولم تثبت لها اي للاجسام بعد
مفطور فالجميع بنا الجميع فهو فلا خلاء وانما قسم الفصل
بالتنبيه لانه لم يستعمل فيه مقدمة لم تبين قبله
انسانة فقد ثبت ما نحن مشغولون بالكلام
فالمعنى الذي يحق جمعه في نفس ما نحن فيه كما ذكر
كذا وقد جمعه كذا وبين المعلوم لها فلم يكن لها وجه
كان من المحال ان يكون مقصدا للمشترك وكيف تقع
شاذة نحو لاحي فبين ان للجمعة وجوها بها تباين
الجمعان والجمعة هي التي يمكن ان يقصدها المشترك لا
تحي على الاستقامة او الاشارة الحية وكم منهم
المناسبة لها كما استحقت هنا بيان الاسناد وان قال
الفاضل الثالث المناسبة من وجهين احدهما ان الخلاء
يطلق اية مكان والجمعة مناسبة للمكان فالخلاء
امر عرض للاجسام والاكوان كالخط والسطح فمتى
فاستدل الشيخ على وجودها بقياسين احدهما ان
مقصد المشترك والمشترك لا يقصد ما لا يبين وجوده والثاني
ان الجمعة تشاريها ما يشار اليه فهو موجود

ما علم انه لما كانت الجهة مما يقع نحوه الحركة لم يكن من
المعقولات التي لا يصح ما يجب ان يكون الجهات لوجوه
بيّنا ولما الاشارة هو بيان الجهات وكان لا يصح ان
من المعقولات المجردة التي لا وضع لها وبيّنا ان بعض
الجهات كما لا بد من الجهات المذكورة في الصغرى وهو ان
الجهة مقصد المتحرك للتحرك لا يقصد ما لا وضع له لم
يبق بهذا القياس ايضا ان صغرى القياس الثاني من الشكل الاول
وان كان بيّن الحس المصدق فان بيّنته في نفس الامر
موقوفة على هذا القياس وهو ان يقال كل جهة موضع
وكل ذي وضع قابل للاشارة فالجهة اشارة

لما كانت الجهة ذات وضع فمن البيّن انها وجوها ان ابتدا
ما اخذ الاشارة والحركة ولو كان وضعها اما جهات فمن ذلك
لكانت ايتها فرضت ان تكون مستقبلة في ذلك الا
مستدبرة او غير مستقبلة فان كانت مستقبلة فاذا وصل
المتحرك اليها يعرض لها اوتين من التحرك ولكن
اما ان يقال انه تحرك بعد الجهة او يقال انه تحرك
عن الجهة فان كان يقال انه تحرك بعد الى الجهة فان
الجهة عدة المنتهى وان كان تحرك عن الجهة فاول
اليه هو الجهة لا جزء الجهة وبين ان الجهة حدوث ذلك

الاستدارة غير منتهى منعطف للاستدارة وجهة الحركة
فيجب الان ان نحرص على ان نعلم كيف يحدد للاستدارة
اطراف بالطبع وما اسباب ذلك ويتبين احوال الحركات
الطبيعية هو بيّن بيان ماهية الجهة وانما احتيج
الى هذا الموضع لان من الواجب تقديم بيان الطبيعة
على بيان الماهية وبيّن اولا انها موجودة ثم بيّن ان
وجودها على اي انحاء الوجود ثم قصد بيان الماهية
وبنى على ما حققه طرفا للاستدارة غير منتهى وانما
يتحقق ذلك بوجوب تناهي الاستدارة اذ غير متناهية
استدارة بالقوة الى الاستدارة نهاية وطرف وبالقوة الى
الحركة والاشارة جهة وما في الكتاب ظاهر وللقائل
ان يقول انه قسم الحركة الآخذة نحو شيء ذي وضع
الى حركة اليه وحركة عنه اي حركة وقف وحركة على
وهذه القسمة حاصرة بالفعل واما بالقوة فيتم وجهة
الحركة اما بالفعل والى ما ينقسم فيها فغير حاصرة لان
هناك قد يكون قسم آخر وهو الحركة لا عنه ولا اليه
لا يصح الا بالقياس الى ما لا ينقسم فلبيان ان الشيء
منقسم مصادرة على المطلوب والجواب ان الحركة
الشيء المنقسم لا محالة تكون اما عن جهة او الى جهة

وبعوة الفسمان الاولان والاجاز ان يكون جعل الحركة
في المادة التي يقطع بالحركة وهو محال فاذن الفسمة
وهم وتنبيه ولعلك تقول ليس من شرط
ما اليه الحركة ان يوجد فقد تحرك المستحيل من التوالي
الى الامتناع وهو وجدانيا من غير خلاف فاذن يحتمل هذا وجوابك
فاعلم ان الامرين بينهما اوفق وايضا ما شككت فيه
ضاير في الفرض اما الفرق فلان المتحرك الى الجهة ليس
يحصل الجهة شيأ شيأ حتى يحصل ذاتها بالحركة شيأ شيأ
حتى يلوحها والقرب منه بالحركة ولا يحصل لها بعد ذلك
الحركة حالا بين الوجود والعدم لم يكن وقت الحركة اولى
الاخر فلان الجهة لو كانت تحصل بالحركة لها وجودا
وجودها وجود ذي وضع ليس بموجود سقوط الاوضع
له وذلك عرضنا على ان الحق هو الفرق وعليه بناء ما
يتلو هذا الفن من الكلام وهو تمام هو شك وكبرى
اصغرها القياسين اللذين اثبتنا لهما وجود الجهة وهي
ان المتحرك لا يعدمها ليس بموجود تقرر الشك
ان حركة الاستحالة وهي التي في الكيف مثلا كالحمرة
من التوالي الى التمام في اثنا يعدمها ليس بموجود فاذن
يتحقق كلية الكبرى واجاب عنه بشيئين احدهما اجمالي

الكبرى لحق فما كان وهو ان يقال المتحرك فالان
لا يعدمها ليس بموجود فان معه يحصل المقصود هذا
هو الفرق والثاني الزام الشك اعني فاجح في الخلط
وذلك لان الجهة التي يحصل بالحركة في الجهة كون
موجودة ذات وضع وهو مطلوبنا فانا ما سعينا الا
بعد ان كون الجهة موجودة ذات وضع وهذا الجواب
عنه بذاتها ولذلك فاعلم ان الحق هو الفرق

القسم الثاني في الجهات واجناسها الاولى

الثانية الاجسام تنقسم باعتبار الجهات التي ما يتعلق
عليها ويحدد بها وهو اجناسها الاولى والتي لا يتعلق عليها
بل يحصل فيها وهو اجناسها الثانية اشارة

اعلم ان الثاني يشتركون الجهات لا تتبدل لشيء جهة
العرش والسفل يشتركون الجهات تتبدل بالعرش
مثل اليمين والشمال فيما يليها ومثل ما شبه ذلك
فلنعد فما يكون بالعرش واما الرابع بالطبع فلا يتبدل
كيف كان ذلك وبيانها ان جسم محدد الجهات
محيط بالاجسام ذوات الجهة فنقول قبل الخوض في
تقرير ذلك لما كانت الامتداد ذات التي تمر بنقطة
وتقوم تنصفها على بقية على مرورها بها فهو الذي اعني ابعاد

الجسم ثلثة فكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات
لهذا الامتداد ستا اثنتان منها طرفا الامتداد الطول
وبسمتهما الانسان باعتبار طوله قامة حيث هو فالبعد
بالفوق والتحت والفوق منهما ما يلي رأسه بالطبع والتحت
ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد العرضي وبسمتهما
باعتبار عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلي القوى
جانبه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنتان طرفا
الامتداد الباقي وبسمتهما باعتبار بخن قامته بالقدام
والخلف والقدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله ثم
يستعملها في سائر الحيوانات والاجسام حتى الطارق
هذا التشريح وهذا باعتبار ما هو غير واجب وهو قيام
بعض الامتدادات على بعض فاما ان لم نعتبر ذلك كانت الجهات
التي هي اطراف الامتداد ان غير متناهية بحسب امكان
قسمها في جسم واحد بالقياس الى نقطة واحدة فالك
الفاضل الشارح الحكم بان الجهات ست مشهور وليس بصحيح
فان الكرة لا جهة لها بالقياس الى الجهات لانتهاء
القوة اليها وهذا صحيح دقة لمحاذاة بعض المتقدمين
واما المتصلات فعدد جهاتها عدد حدودها النقطة
والخطية والسطحية ان سمينا كل حد جهة او مثل

الخطية والسطحية ان لم نعتبر النقطة مثلا المثلث
جهاته ثلث اقول هذه تسمية بخلاف ما تقرر فيما
مر فان المقرر هناك ان للجهة طرفا الامتداد واصلا لهو
المثلث ليست اطرافا الامتداد بل امتدادات هي اطراف
بسطح ولنرجع الى المقصود فنقول الجهات الست تنقسم الى
ما يبتدأ بالعرض وهو الفوق والسفل والى ما يبتدأ
به وهو الاربعة الباقية وذلك لان المواجهة الى المشرق
مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه
والشمال شماله فاذا توجه الى المغرب يتبدل الجميع فصار
ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس هذه
تتبدل بالعرض وليس الفوق والسفل كذلك فان الرأس
لو صار منكوسا لا يصير ما يلي رأسه فوقا وما يلي رجليه تحتا
بل صار رأسه من تحت ورجله من فوق وكان الفوق
والتحت بحالهما والفاضل الشارح جعل العرض وهو ان
الجانب الفوقي ضعيفا والتحتي قويا يعني اليمين شمالا
والشمال يمينا وهكذا في القدام والخلف والاول ان عرض
ما تبع وهذا غير ما تبع وقال الفوق والسفل يتبدلان
بالعرض ان جعل الاعتبار بالرأس والقدم فان قيل
على طرفي قطر الارض يقتضي ان يكون ما يلي رأس احدهما الى

قدم الآخر ولا بد لان ان جعل الاعتبار بما يقرب
من السماء وما يقابله اقول ليس المراد من اعتبار الرأسي
والقدم ما يلي رأسي المخبر وقدمه فانا بينا ان ذلك غير
بالامكان بل المراد ما يلي الرأس والقدم بالطبع وحينئذ
يكون الطرف الآخر من قطر الارض هو الذي يلي القدم
بالطبع وقد ايضا قوله ومثل لما يشبه ذلك بالفلك
الذي يحتجب الجانب الشرقي منه بيننا والجانب الغربي منه
منا الذي يحتجب جانبه الذي يطلع منه قوة محركة نحيا
ويحتمل ان يفسر ذلك بالقدام والخلف لانه ذكر اليمين
واليسار واليمين والشمال لا يذكران الا ان يخص لما قيد اليمين
الشمال بجعله بينا ليس فتفسير مثله وما يشبه ذلك بالفلك
اولى لان ايضا في الفلك بذلك ايضا يكون بسبب شبهه
بالانسان وانما الارجح انه باقية للفلك على تشبيه
المذكور موسط سماء شبه قدامه وما يقابل خلفه
واعد قطبيه علوه والآخر سفله وذلك شيء لا يجوز
فيه فايدة ثم قد بينا الفرض وشبهه لجهات الهوى بما بالطبع وما
بالفرض قال فلنعد نقا بالفرض اي خلقنا ذلك غير بالان
مع الفرضية لا تضبط قوله ثم من الخطا ان يعين

وضع احدهما في خلاء او ملاء مثلا بيد فانه ليس حد المشا
اولى بان يجعل جهة مخالفة لجهة اخرى من غير ترجيح
اذ من ان يقع شيء خارج عنه ولا محالة انه يكون جسما
جسما بينا والمحوزة الواحدة من حيث هو كذلك فانها
منه حد واحد اذ لا فرض وهو ما يليه وفي كل امتداد
جهتان وطرفان وهي ان الجهات التي في الطبع موقت
اسفل وهما اثنتان والتحديد اذ ذاك اما ان يقع جسم واحد
حيث كونه واحدا واما ان يقع جسمان والتحديد حينئذ اما
ان يكون احدهما محيطا والآخر محاطا به او يكون وضع
الجسمين متباينين واذا كان احدهما محيطا والآخر محاطا
به دخل المحاط بعد ذلك المباشر بالفرض وذلك لان المحيط
وحده يحدد طرفا الامتداد بالقرب الذي يحدده بالحاط
والبعد الذي يحدد بمركز سواء كان حشوه او خارجا
عنه خلاء او ملاء واذا كان على الوجه الاخير يحدد
القرب واما حوزه البعد فلم يجب ان يحدد به لان البعد
ليس يجب ان يكون محدودا احتاجا لما ذكر من المحيط
الثاني اولى بان يقع منه في محاذاة معدودة اخرى ممكنة
لما يجب ان يكون له معونة في تقرير الجهة ويكون جسما
نريد بالكلام عند فرضه واعتباره وضعه فمن البين ان

ان صلاح الرسم او خطا الرسم
او نقص كرخه ٥

جهة وتحديدها انما يتم بجسم واحد لكل
لانه على طبيعته كيف انتهى بل من حيث هو ينتهي الى جهة
لتحديد بين سطحين وما لم يكن الجسم محيطا لا تحدد
القرب وفي تحديد ما يليه ذ تقرير البرهان مع ق الكتاب
ان نقول قد تبين ان الجهة ذات وضع فالجسمان المتساويا
بالطبع يكون بينهما وضعها ان تساوي مشاهيهما خلاء
كان امكنه وان تباين شيء مختلف والا فلا لعدم الوضع
بعض الحدود المفروضة فيه بان يكون جهة من سائرها
ويكون الحدود فيها بالقرب من مشاهيه وكون المتعين
بالطبع اثنين فحسب فلان الثاني حينئذ وهو ان يكون ذلك
المتعين شيء مختلف خارج عما يشابهه وذلك التي
محالة يكون جسما ان حينا لوجوب كونه ذا وضع فهو
اما جسم واحد يحد الجهتين معا او جسمان يحد كل
واحد منهما واحدة منهما والجسم الواحد يكون محدودا اما
من حيث هو واحد لا من حيث هو واحد فهذه اقسا
ثلثة اما الجسم الواحد من حيث هو جسم واحد فلا يكون
ان يكون محدودا لان كل امتداد فله بعدان مهما فرضا
وذلك يوجب تشاهيه كما مر وكذلك الاثنان بالطبع
فانهما ايضا طرفا امتداد فالحد يجب ان يحد جهتين

معا والجسم الواحد من حيث هو واحد ان حد ما يليه الجزء
فذ يمكن ان يحد ما يليه لان البعد عنه ليس بمحدود
واذا بطل هذا القسم بقي ان يكون المحدد اجساما كثيرا
لان من حيث هو واحد ايضا جسمان فنقول وهذا ايضا
باطل لان التحديد يجب ان لا يخلو اما ان يكون على سبيل
احاطة احدهما بالاخر او على سبيل المباينة والاول يقتضي
دخول المحاط في التحديد بالعرض لان المحيط وضعه كائن
في بعد يباشر ادنى بالقرب الذي يحد به احاطة
الذي يحد به بعد معين من محيطه وهو ممكن كما تبين
راجح لانا كان المحدد جسما واحدا لا من حيث هو واحد
القسم الاخر وهو ان يكون بالمباينة فاطلاقه جهتين
احدهما ان كل واحد من الجسمين لا يحد به الا القرب
ولا يحد البعد عنه فاذن لا يحد الجسمان معا كل
واحد منهما وقلنا ان المحدد يجب ان يحد جهتين معا
والثاني ان لكل واحد منهما جهات لا تتناهى يجب ان
الابتداء اما في الجهة جميعها ووقوع الاخر منها في جهة
من تلك الجهات وعلى بعد معين منه دون سائر الابعاد
الممكنة ليس بان يقع في جهة اخرى وعلى بعد آخر
تماما يمكن فان الوقوع في كل جهة وعلى كل بعد من ذلك

ممكن بحسب العقل وان امتنع فليراجع مؤونة في التحديد وهو
ايضا يجب ان يكون جسما ذا وضع والكلام فيه في
تعين جهات حدثت بعد تعين وعلى جملة معين بينهما كالكلام
بينهما فان على حدثت صار متقدما والا تسلسل وايضا
بطلان هذا القسم ثبت ان تحديد الجهة بجسم لا يجوز
حيث هو واحد كلا على اي وجه يفرض بل بين حيث الاطلاق
وفي الحال الموجبة لتحديدين متقابلين كما قررناه تحديد
الجهات بجسم واحد محيط بالاجسام متقدم الجهات ٥

القسم الثاني في ان الجهة وما فيها هو الكون المستقر ٥

اشارة كل جسم من شانه ان يفارق موضعه الطبيعي
ويعاوده يكون موضعه الطبيعي متحدد الجهة لا يزايله
لانه قد يفارقه ويعود اليه وهو في الحالين ذو جهة
يجب ان يكون لكل جهة موضعه الطبيعي بجسم
غيره هو عليه لما هو قبل هذا المفارق او معه فقط فان ذلك
الجسم له رتبة تقدم في الوجود على هذا عليه او على ما بعده
اخر هذا بيان استحالة الحركة المستقيمة على محدد الجهات
وبيانه تقدمه على الاجسام التي يجوز تلك الحركة عليها
وتقريره ان كل جسم له موضع طبيعي فلا يخلو اما ان لا يكون
من شانه مفارقة موضعه ومعاودته اليه واما ان يكون
من شانه ذلك والاول هو الذي لا يجوز الحركة الاينية

عليه والثاني هو الذي يجوز عليه وكون مفارقته موضعه
بالقسر ومعاودته بالطبع وكون حركتي الحالتين طاجعة
يحرك فيها لا محالة وشيء واحد لا يجوز ان يتحدد به
موضعه الطبيعي لان جهة متحددة عند وجوده
وجهة لا وجود بل يكون مفارقة لا يجب حتى يخرج عنه مفارقا ويطلبه معاودا ويجب ان يكون ذلك
المتحدد جسما آخر مماسا لذلك الجسم الاخر هو جملة جهة
هذا الجسم الذي يفارق الموضع ويعاوده وهذا الجسم
يمكن ان يوجد مستديرا على الجهة لانه لا تتوهم حدوث ان
يكون مخرقا كما في جهتي المفارقة والمعاودة والجهة
لم توجد بعد فمتى اتاك مماس آخر عن الجهة واتاك مع الجهة
ايضا مماس آخر فقد اتاك فيها فاقد الجسم الذي هو على الجهة
متقدم على هذا الجسم لانه مستقر على ما بعده لانه على ما
تاخر عنه تاهو موضعه اعني الجهة والمتقدم على المتقدم
متقدم او على المتاخر متقدم كما مر بيانه في بيان ان العدة
ليست علة للمعلول فهو متقدم على الاجسام التي يجوز بتلك الحركة
ارتباط او بالطبع فقد اتاك ان الكواكب وظهر ان الجسم
المحدد للجهات لا يجوز ان يفارق موضعه فلا يجوز عليه
الاينية فان قيل لم قلتم ان المتحد للجهات لا يجوز عليه

لانه لان الحركة تستدعي جهة والجهة انما تحدد
بركنها فما الغاية في تقييد الحركة بان كون بين الموضع
الطبيعي واليه فلت الجهات لانها تميز الا يكون بينهما
جسم اصلا بعض الاجسام وبعضها غير طبيعي والحاصلة ان الباعث
المحدد هو انما بين الجهات بالطبع لا كما ذهب اليه كما ان
كان البرهان على تناهي الامتدادات كافيا في اثبات الجهات
الست حتى ساطع للامتدادات وايضا لهذا السبب يحتاج في اثبات
تتبع بين الجهات بالنظر فيما ذكرنا عما بالفرض واعلم ان تقدم
محدد الجهات على اقامات الجهة يحتمل ان يكون بالعلية تارة
حيث كون مدارات الجهة اجساما فان الجسم لا يحدد ان يكون
علة فاعلية لجسم آخر كما يجيء بيانه بل من حيث هي هي
جهات اعني كون علة طرا الوصفا للاين وطرفا وتحديدا
بالطبع فان نفع المحدد من حيث هو محدد يوجب نفع
الجهة من حيث ارتفاع الجهة ونفع مدارات الجهة يوجب
نفع المحدد من حيث هو محدد وهذا لم يجزم الشيخ هيهنا
باحد القسمين وايضا لم يذكر الشراة وجود الجهة وتعدد
امتناع تاخره عن وجود الاجسام ومدارات الجهة هل يجوز
ان يكون متقدما عليها لم لا وذكر الفاضل الشارح ان الا
لبق بما ذكره في الخط السادس وبيان الثاني ليس علة لوجود

انه لا يجوز وذلك لان عدم الخلاء مقارن لوجود مدارات
الجهة فاذا تاخر وجودها عن وجود الجهة تاخر عدم الخلاء
ايضا عنه والمتاخر عن المتاخر متاخر فيمكن معه فاذن عدم الخلاء
يمكن مع وجود الجهة فلا واجب ويلزم منه كون الخلاء ممكنا
ذاتيا ممتنعا بغيره وهو محال تذنيب يجب ان يكون
الجسم المحدد للجهة ذاتيا على الاطلاق بحيث ليس له موضع يكون
واجبا كان له وضع بالقياس الى غيره واذا كان ليس بحيث على الاطلاق
فليكن له موضع لا يفارقه وبيان ذلك يتبين اثبات محدد الجهات
وكونه غير ذي جهة بيان سالما حوالي فنقول ان تقدم الموضع
والمكان ان تمام متزايدان وهما عند الشيخ مادان عن التحيز
اما على جسم بحيط بالجسم ذي المكان ويماسه بذلك
السطح والوضع يطلق بالاشتراك على معان ثلثة كما مر في
هيئة ما اعتبرها المقولات وهو هيئة يعرض للجسم بسبب
نسبة اجزائه بعضها الى بعض والى اشياء خارجة عنه والوضع غير ذلك
للجسم اما حاصل بجملته عند اوضاعه كما لقيام فانه عند ما
لا ينسب بحسب التحايز وهو بسبب بعض اجزائه الى بعض بان
كون راسه من فوق ورجلاه من تحت وهو بسبب اجزاء
شيء الخارج عنه ولا هذا الاختيار لكان الا يمكن
ايضا قياما واذ تقرر هذا فنقول الجسم المحيط

الاطلاق غير محيط وانما عداه تما هو محاط وظاهر مما ذكرنا
ان القسم الاول لا موضع له اصلا وله وضع ويكون بحسب
سبب يعني لجزاء الى بعض بحسب الاشياء الداخلة فيه وبحسب
جميع الاشياء الخارجة عنه فلا واما القسم الثاني فله الوضع
والوضع بالاعتبارين جميعا وافرق بين هذا وقد بين فيما
تر ان محدد الجهات محيط بجميع ذات الجهة فهو لا يخلو اما ان
يكون محيطا على الاطلاق ويكون حكمه في الموضع والوضع
ما ذكرناه واما ان يكون محيطا لا على الاطلاق بل يحيط بما في
الجهة ومحاط بغيره ويكون لا محالة له موضع ووضع لا بد
يجب ان لا يتناهى موضعه لما ثبت ان المحدد لا يتجزأ وما في
موضعه يعاوده قوله ولعله لا يكون المحدد الاول الا
القسم الاول فان كان للقسم الثاني وجود تحدد الاولى
موضعه فتحدد به موضع الثاني ووضعه فيحدد محاذ
جهات الحركات المستقيمة معناه لعل الامر هنا
المحدد الاول لا يكون الا المحيط المطلق ثم ان كان للقسم الثاني
وجود محاط بالاول تحدد موضعه بما ان كان محدد محيط
بجرمه ومحاط بما يحاذيه يجب ان يتحدد الاول لهذا الوضع
هذا الثاني ووضعه ثم يحدد الثاني جهات الحركات المستقيمة
وقد يجعل الامر على الشكل لان فرضه تحديد الجهات انما يكون

كان وهو ماصل على تقديران يكون المحدد شيئا واحدا وعلى
تقدير ان يكون شيئين احدهما قبل الاخر يحيط به وان كان
المحيط في نفسه هو ان المحدد الاول الذي لم يحدد موضعه
يجب ان يكون محيطا على الاطلاق ليكون له موضع على ما عرفت
وبذلك لان المحاط الذي له موضع محدد فيحتاج في تحدد
موضعه الى غيره فان تحدد موضعه مستند الى موضع
ان يكون هو مستندا الى غيره والخلف بين وان ابوا تحدد غيره
موضعه فيجوز ان يصير محاطا بالموضع غيره وحينئذ لا يكون
هو المحدد الاول بل الجائز ان يكون قبله محدد احر وهلم
المحدد الاول هو المحيط المطلق ولما كان الشيخ غير محتاج
الى هذا البيان لم يصرح به وانما قيد وجود القسم الثاني
في قوله فان كان للقسم الثاني وجود بقوله يتحدد الاول
موضعه بنيها على ان وجوده لا يكون الا كذلك وكذلك هو
المعنى بقوله يتحدد موضع الثاني لانه تالي المتصلة
انفا فان كان واما المراد بقوله ووضعه فيحتمل ان يكون
الوضع الذي هو المقولة لان وضع الثاني يجب الاشارة
الخاصة عنه ايضا بتحدد الاول ويجب ان يكون بمعنى
يقتضي الاشارة فان هذا المعنى لا يحصل للجسم الذي له
موضع الا بحصوله في الموضع وقد اضاف الشارح

الشكل ان الحجة على كون المحدد هو المحيط الاول هي انه
كان يجب لجميع الغرب والبعد رد خول المحاط في البعد
يكون بالعرض على ما مر وعليه شكان اولهما ان هذا يستلزم
لو كان الاقل مستقيما على الثاني حتى يقال اذا الحجة
على تاين مستقيمتان بالعلية واحدهما اقدم فاقتا
الثاني فاقة لكن الشيخ سبق في الشط الثاني ان الما
ليس اقة من محويه والا لكان الخلاء ممكن الذات فاذن
لا يجوز الخلاء اولى بالتقدير من المحوي وثانيهما ان المحيط
كالفلك الاعظم على تقدير مفارقته في الوجود لا يكون محيطا
لجملة العناصر لان الثاني مثلا اذا ان يطلب مقعر الفلك
الاعظم او مقعر ذلك القمر والاول باطل والا لكان اذا
في حيزها ابدا بالقسر والثاني يقتضي ان يكون ذلك القمر هو
المقعر الذي يطلبه الثاني وهو كما ترى والشكل
تشكل الشيخ في كلا شقيه ولا الشك الثاني لكان ايضا
التقدير الى المحيط المطلق اولى لا لكونه افضل
واقوى ولا اجل ذلك ذهب الشيخ اليه واما انا فلقوة هذا
الشك ولاحكام تلك الادلة واقوى اما دحضه فعظيم
المحيط على المحاط فقد مر وسيأتي له بيان اخر واما الشك
الثاني فليس بوارد اما اولا فلانه يقتضي ان يكون تحدد جهة

الهواء هواء اثير ومحدد الماء هو الهواء وهو قائم مقل به
قابل واما ثانيا فلان العنصر لا يطلب ما هو الحق بالطبع
بل يطلب ما هو مكانه الطبيعي وجهة من الجهات سواء
كان مكانه مشتملا على جانبي تلك الجهة كالاراضي او
كما في المناصير ذلك كانت تلك الجهات اثنين ولما
كانت الطبيعية اكثر ليس يجب ان يكون فلك القمر علة
لمقعره الذي هو مكان الما بل يجوز ان يكون علة لتحدد الفوقاني
على الاصل المذكور واذا فرضنا متحركا بحيث ان على احيز الماء
وصعد في ذلك القمر تحكم جزما بانه ذاهب الى جهة الفوق
ولا فوق له ذاهب من جهة الفوق الى ما يلي ما يليه وليس
ذلك القمر هو المحدد لجهة الفوق واما قولهم المحيط
هو الذي يطلب جهة الفوق على الاطلاق فليس المراد انه يطلب
ان يكون فوق جميع الاجسام على الاطلاق بل فوق العناصر
والفاصل الخارج انه قد لمس في هذا الموضع هكذا فاذا كان
للجسم الثاني محدد متحدد الا وقد موضعه ويتحدد بموضع
الثاني وموضعه يتحدد بعده ذلك جاز ان تحركان المستقيمة
ونقول بان المحددان كان عند الفلك الاعظم يتحدد بالاعظم
موضع المحاط الاول كذلك والثواني يتحدد موضع المحيط
كذلك ربما يتحدد بعد تحدد مواضع الافلاك على الترتيب

جهات المركز المستقيمة وذلك يقتضي ان يكون الثاني في قوله
النحو موضع الثاني ثانيا في المعنى قوله ويكون الاوضاع
بحالها بمعنى ان يكون مقعرا فرتبة الابعد اي طبق المحدد الاكبر
ان يكون في رتبة الابعد مقعرا بعد ما يكون الوسائط بحالها
وبين المبدء الاول تعالى ذكره اقل تمايز سائر الاجسام
وجهته فانه يمكن ان يكون ما دونه محتاجا اليه في تحريكه كما يكون
بالعكس من ذلك احتياج سائر ما دونه اليه في تحقق ذاته فلا يلزم
امكان الخلاء لذاته على ما سيذكره في النمط السادس الفاضل
الشارح ذكر انه لم يتحقق دينه ان عقلة الفلك لا يعلم
ليس بالرتبة فقط ولا بالعلية لما سياتي فاذن لم يكن محركا
لسائر الاجسام فلا يكون انه بالشرح ويعني ان يكون مقعرا اما
بالشرف لانه اعظم او بالرتبة كما مر قوله ويكون متناهيا
بسيطه وضع ما يقرن له اجزاء فيكون مستديرا ٥ المحدد لا
قول لا يجوز ان يكون مركبا من اجسام مختلفة الطبائع
اجساما من كل جسم منها بان يكون في جمعه من الاشياء التي
فيه فعند جمعه يقتضي استلزام تاخر الجمعة عن اجزائها المتقدمة
عليه وبلغة من ذلك تقدم الجمعة على بعضها فاذن يقع
ليس له اجزاء الا بالقرن ويجب ان يكون بسبب تلك الاجزاء
المقرونة سمتها الى بعض توجهها الى المركز وهي التي تجعله الوضع

شبيه كما قالها ان اختلفت وضاد بعض الاجزاء ان بالى
المركز من بعض لزم من اختصاص القرب بجهة وبعد غير جهة
البعيد وبعده اختلاف جهات اجزاء المحدد وبلزم من ذلك
ايضا تقدم الجمعة على بعضها فاذن اختلفت وتنا باجزائها التي
فارضع هما لاستدارة فاذن محدبة الجهات متدارك الكل

اشارة

الجسم البسيط المتوهم بجميعه واحدة
ليس فيه تركيب قوى وطبايع ٥ يريد بيان حال البسائط
من الاجسام ونحن قد ذكرنا ان عدة ما جمع ان الطبيعة
تطلق على معان وذكرنا بعض تلك المعاني يجب الحاجة
فيها ان يقال ان المبداء الحركة ما يكون فيه وسكنة بالقوة
كالماء للعرض ويراد بالمبداء المبداء الفاعلي يحدثه والحركة
انواعها الاربعة اعني الاينية والوضعية والكمية
والكيفية وبالسكون ما يقابلها جميعا وهي بانقراضها
لا يكون مبداء للحركة والسكون معان مع اشياء في
طين هما عدم الحالة المذكورة فوجودها وبياد بما يكون
ما يحرك ويسكن بهما وهو الجسم ويتميز به عن الجادي الصرف
عنه والفترة فانها لا يكون مبادي محركة ما يكون فيه بالكل
عن القوس الارضية فانها يكون مبادي محركة ان ما في
كالانما مثلا الا انها يكون مبادي باستخدام الطبايع

اقلیدس

والكيفيات وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم عند الخروج
لا يخرجها عن كونها بسداء اذ لا يتم مبتدلة الا بها وبزاد الجسم
بالذات احد سببين احدهما بالقياس الى المحرك وهو انها
تحرك لا من تحيز بما سيرا بها الى بذاتها على وجه وبحركة
ان لم يكن مانع وتاينهما بالقياس الى المتحرك وهو انها تجعل
الجسم المتحرك بذاته لا عن سبب خارج ويراد بقولهم كما يا
ايضا احد سببين احدهما بالقياس الى المحرك وهو ان الحركة
الصادرة عنها لا تصدر الا عن حركة ما كي التسعة
ما انتهى بالقياس الى المتحرك وهو انها تحرك الشيء الذي
ليس متحركا بالعرض كجسم من عناصر لمائية تحرك من حيث هو
جسم بالعرض والطبيعة بهذا المعنى تشارك القسم الذي
بعدها لا تحتاج حتى الفلك وربما زاد وهذا التعريف بهذا
لهم على فيض واحد من غير ارادة بحيث يختص المعنى المذكور
بما يقابل القسر بذلك لان المتحرك تحرك اما على فيض
واحد ارادة او على فيض واحد وكلاهما بارادة او من غير ارادة
مبدأ الحركة على فيض واحد من غير ارادة هو الطبيعة وبارادة
هو القوة الفلكية ومبدأها على فيض واحد من غير
ارادة هو القوة النباتية وبارادة هو القوة الحيوانية
والقوى الثلث يسمى مجموعها هذا سوى الطبيعة واما القوة

فقد ذكرنا انها مبداء التغير من شيء في غيره من حيث هو
غيره وغاية هذا التعريف التي الواجد من حيث هو واجد
يتسع ان يكون فاعلا وقابلا فمبدأ الطبيب في انه عالج نفسه
فاعل ومبدأ العليل من حيث هو طبيب بل من حيث هو من
الحيثيات ان تخصيص ابن سينا بقوله الشيخ الجسم البسيط هو الذي
طبيعته واحدة تعريف للبسيط وتعني بالطبيعة ما يعم
الاجسام او هو الشيء الذي يكون المبدأ المذكور فيه واحدا
لان الانفعال الصادرة عنه واحدة تلك لان الطبيعة
واحدة قد تكثر انفعالها باعتبارات تختلف كما ذكره في هذا
الفصل وقد وصفها بقوله ليس فيه تركيب فوق طبع
اي لا يكون تحته طبائع اشياء مختلفة لكل واحد منها
قوة وطبيعة اخرى بتركيب من جملتها شيء واحد ذات مثل
هذا يقابل البسيط بل كون طبيعة الاجزاء والكل جميعا
شيئا واحدا فقوله والطبيعة الواحدة تقتضي من الاين
تكيفه والاشكال وسائر ما لا بد للجسم ان يلزمه واحدا
مختلفة هيهنا الحوامل لا يمكن ان يفك الجسم وتجرده
عنها كالاين والوضع والشكل والكيف والكم وغير ذلك
وطبيعة الجسم لا محالة تقتضي من كل نوع شيئا ما على
سبيل بدء الفصل التالي لهذا الفصل والطبيعة الواحدة

يقتضي من كل جنس منها شيئا واحدا على نحو واحد من تخليف
اشتباه بها بالاوتاد والاحوال الا اذا اسعفها اتباع هوى
ذلك قوله والجسم البسيط لا يقتضي الا اشياء غير مختلفة
هذه نتيجة لقوله الجسم البسيط له طبيعة واحدة والطبيعة
الواحدة يقتضي شيئا غير مختلف وقد تقدم الفاضل الثالث
هذا الحكم لبين بتجربتها لاحتمال ان يكون للبسيط قوة حيوانية
تقتضي عنه اشياء مختلفة لكي لما كان الحيوان
البسيط العنصري لبس له نوع حيوانية مما يصدر عن
الفلكي اشياء مختلفة نحو هذا الحكم ما توهم وضع البعيد
من المذكورين بناء في هذا الاحتمال لان قولنا القوة
الحيوانية تصدر عنها اشياء مختلفة ينتج مع كبرى القياس
المذكور وهي ان الطبيعة الواحدة لا تصدر عنها اشياء
مختلفة ان القوة الحيوانية ليست بطبيعة واحدة وهذه
النتيجة مع عكس القياس المذكور وهو قولنا الجسم البسيط
له طبيعة واحدة ينتج ان الجسم البسيط لا يكون ذا قوة حيوا
نية **ايضاح** انك تعلم ان الجسم اذا كان
واحد غير مركب له ثلاث
مدن متباينة بالمشرق والمغرب وضع
مدينة على نقطة من سطح الكرة
ومدينة اخرى على نقطة اخرى
من سطح الكرة بحيث يكون
بعد كل واحدة منهما عن
الاخرى بربع دائرة عظيمة
ومدينة ثالثة على نقطة
ثالثة من سطح الكرة بحيث
يكون بعد كل واحدة منها
عن الاخرى بربع دائرة
عظيمة ايضا وكان
الجسم البسيط
كرة فان
كل نقطة
من سطحها
يكون بعدها
عن كل واحدة
من المدن
الثلاث
بربع دائرة
عظيمة
فاذا
فرضنا
ان
الجسم
البسيط
كرة
فان
كل
نقطة
من
سطحها
يكون
بعدها
عن
كل
واحدة
من
المدن
الثلاث
بربع
دائرة
عظيمة

وذلك هو المراد بالبسيط فالمركب جسمها ومحل كل
لان نجد تخليطات لا موضع له منها اما خلو مطلقا
وطبيعته لاجل الطبيعة على نحو الوجوه لا يتأمل الفلكيات
بالطبع بتاتا وهذا شرط ان لا يعرض له من خارج تأثير
غريب لان التأثير الغريب ربما يقتضي للجسم من
كلا قسرا كتأثير الحرارة والابناء المكتسب في المادة واما
احدها صحيحة والثاني يكون مقلوبا فلكن له بدن من موضع
معين وشكل معين لان المطلق منها يقتضيه الامر المشترك
بين الجميع واما المعين فانما يقتضيه الطبيعة الخاصة
المطلوب اثباتها في بعض الوضع لكن له بدن من موضع معين
وعلى تقدير يكون الوضع هيهنا هو الطبيعة العارضة للجسم
بسبب سبب بعيد لجزاء الى بعض لا الذي هو المحولة الى
غير من بسبب سبب لغير الجسم لا غير الجسم كما احتمله
قول الشارح على ذلك لا تأثيرا يقتضيه تأثير غريب
خارج وعلى هذا الوجه يكون الحكم كليا لان تحت الجهات

ايضا له وضع الا ان ذكر الكل يغني عن ذكر الوضع بحسب
جهات الاجزاء وقد تكون هيئة تعرض للجسم بعد الوضع بذلك
المعنى وانما الوضع بالمعنى الثالث وهو كون الجسم بحيث اذا
اشير الى جهاته امكن ان يشار الى اجزاء هيئته المعادلة لها على
ما تقدم وليس مما يتعلق به الصنائع المتعلقة فانه لا يتعلق
الوضع هيئا على ذلك المعنى وقد يقال وضع الجسم
اذا انجذب ذلك لان وجود العارض الذي يقال له
وجود سببي يقتضي ذلك العروض وان لم يكن ذلك العارض
او غيره خارجا وفي هذا الوضع لا يمكن ان يكون ما بالقوة
وما بالفعل من الجسم مفارقا عنه ويبقى الجسم جزءا
منفكا عن هذا العارض فانه ليس بخارج وهو كون
اجزاء المشتركة في الحد بين الاجسام كالصور الجسمية او
المادة المحفوظة في كل واحد منها بعض الاجسام كما في
الجسمية او المادة المحفوظة في كل واحد منها بعض الاجسام كما في
يقتضي ان يشترك الجميع في اقتضاء الموضع المعين وليس كذلك
فانه قد يكون مختلفة غير خارجة من الجسم وهو طبائع
الاجسام فانه قد يقال في الجسم شيء هو مبدأ ايجاب المكان
وضع المعين والكل المعين وانما قال مبدأ ايجاب ذلك
وقد يقبل مبدأ ذلك فيجب ذلك لان الحصول في

الموضع المعين والتشكل بالشكل المعين ينبغي ان يقال انه
كما ذكرنا ان الجسم كما يحدث يجب ان يعود الى ما يقتضيه طبعا
منهما عند ذوات النفس ولو كان الطبائع مبدأ لهما لوجب
ان لا يعدو ذواتها لكنه لما كان مبدأ للايجاب كان
في جميع الاحوال يستوجبها وكل بسيط مكان ما
يقتضيه طبيعته ولكرة ما يقتضيه الغالب فيه اذا
وانما يجب مكانه انما اذا تفرد وحده فيه او اذا اعتبر
ذات عند كل جسم له مكان واحد لانه لما تفرغ من ان
كل جسم يقتضي موضعا ومكانا يجب التطبيق على الاجسام
يفرغ في التفصيل ويبدأ بالموضع واعلم ان الجسم اما بسيط
واما مركب والبسيط لا يمكن ان يقتضي الا مكانا واحدا
بما هو بسيط واما المركب فان للبسيط جزءا الا بعد وجود الكل لان
لمكانه جزءا الا كذلك والترتيب الذي يقتضي تخريج المكان
يقتضي تخريز المكان فمكان الجزء مكان الكل بما
المركب فلا مكان مخصص به في اصل الابداع لان التركيب
امر يعرض بعد الابداع والايجاد مكان على حسب الاوضاع
قبل التركيب يطلبه المركب اذا حصل يقتضي وجود الجملة
حاله الابداع وهو محال وايضا لو طلب البسيط بعد حدوث
التركيب عليه ذلك المكان المفروض لوجب حلول مكان

وهو محال اذ لما كان التركيب يقتضي زيادة في وجود
الاجسام فلا احتياج بسببه الى مكان زايد على ما كان
فاذن اكثرية المركبات في اكثرية البسايط بعينها والذلك
لم يقرن الشيخ الذكر اصل اكثريتها وذكر معها تعينها وهو ان
المركب اما ان يكون احد اجزايه غالبا على الباقية بحيث
لا يكون والثاني لا محالة اما ان يكون الاجزاء التي تكونها
فجمعة واحدة كالماء والارض مثلا غالبة على الباقية
بحيث يكون تلك الاجزاء مقاومة غالبة يجب طلب جهة
او لا يكون فالمركبات يجب حدة القسمة ثلثة اقسام
القسم الاول ما يقتضيه الغالب في المركب خلقا مكان
القسم الثاني ما يقتضيه الغالب فيه يجب مكانه اذ لا غالب
فيه مطلقا لكن فيه غالب بالاعتبار المذكور ومكان القسم
الثالث وهو الذي لا يطلب فيه جهة لا على الاطلاق ولا
مع القيد بالاعتبار المذكور فهو ما اتفق وجوده فيه وكون
عند شاهي المحاذيات فيه عن المكان الذي اتفق فيه
فان ذلك يقتضي بقاءه مركبا لحديدة التي يحدها سطح
مستاوية من الجهات طبيعي عن جوانبها وفي حس الشخص اذا
شاهد المحاذيات في عينيه ان الجزء بين المتساويين من
الماء والارض مثلا اذا تركبا على وجه يكون كل جزء منهما

على مكان فانهما يقتضيان بقدر ما يقتضيه كل جزء وكان ان لم
يكن مانع عن ذلك واما ان تركبا على وجه يكون كل
جزء منهما على مكان صاحبه فانهما يتحاذيان ويقفان
بالحدقة هناك فاكون في مكان التركيب اما ان يكون
اذا ساوت المحاذيات عن المركبين اثنا عشر الا واحدا
تقديرا لاجهة كان يجب ان يقول بدله لا جهة فحصل من
جميع ذلك ان انتهاء الجسم الواحد اقساما واحد بسيط
مركب وعلى ان مكان كل واحد منها يجب الضم او الترتيب
فظهر ان كل جسم من ثلثة ان يكون له مكان فليكن
واحدا ما ثبت حدوث المقيد المذكور لادلة الكلام عليه
قوله ويجب ان يكون الكل الذي يقتضيه البسيط
مستديرا والا لاختلفت جهاته في مادته واحدة عن
واحدة ولما فرغ من بيان تفصيل المكان شرع في الكل
واقتصر على البسيط الذي يجب ان يكون شكله مستديرا
يكون المقتضي لذلك وهو الطبيعة واحدا وكون القابل
جدا وامتنع ان يكون تاثير الفاعل الواحد في القابل الا واحد
بحسبه وقد ذكر اشكال المركبات لاجل تحصيل اختلاف
انواع النبات والحيوان والكلام في ذلك يتبين بعد
تمهيد مباحث التركيب الاتية فان قيل اذا كان الامر

ويقعان له

المختلفة لبسائطها دالة على اختلاف طبايعها فليكن
الاشكال المتشابهة دالة على اشتراكها في طبيعة واحدة
قلنا اعلل المعلولات المختلفة للبسائط دالة على اختلاف
طبايعها فليكن الاشكال المتشابهة دالة على اشتراكها
في طبيعة واحدة قلنا اعلل المعلولات المختلفة يجب ان تكون
مختلفة اما اعلل المتشابهة لا يجب ان تكون متشابهة
لان العلل المختلفة قد تكون متشابهة المعلولات فان
قيل يلزم على ذلك ان الاشكال كما يمكن استنادها الى
الطبايع المختلفة يمكن استنادها ايضا الى الحقيقة
فيها قلنا انها من حيث هي مطلقة كذلك انما من حيث هي
مقيدة متأخرة عن المقادير التي تختلف باختلاف
الطبايع ولذلك كانت مستندة الى الطبايع ولقايل ان
يقول فما بال الجزاء الارضية مستديرة مع انها بعيدة
والعقول يادة استدارتها دليلة بالقسر وبوسطها امر
بين العود اليها يقتضي ان تكون طبيعة واحدة مقتضية
ولما يمنع من حصول ذلك النحو والجواب ان ذلك
ايضا واقع بالعرض فان الطبيعة اقتضت بالذات شكلا
واقتضت كيفية حافظة للشكل فاقتضاؤها لذلك
الكيفية لا يخالف اقتضاءها الشكل بل هو مؤكد له

٤٥٤

حلت وطبيعتها لكن الفارس لها ازال الشكل ولم يزل
الكيفية حافظة للشكل القسري لما فيها فانه عن العود
الى الشكل الطبيعي بقدر ما اعرض ذلك لها عن
الطبيعة من وجه وبقاؤها عليها من وجه ويشهد
الفاضل الشارح بان الفلك عندكم لا يقتضي
شيئا مع انها كلها عن الوضع المطلق فلم لا يجوز ان
يكون الاجسام لا تقتضي مواضع واشكالا مع انها
مع انها كلها عنها والجواب ان الفلك مع قطع
من عمره لا بد له من وضع الذي هو جهته بسبب
جزاه الى غير نهاية لا مطلقا ولا معينا فلذلك كان
لا يقتضي وضعا معينا للجسم مع قطع النظر عن غيره
مكانا وشكلا معينين ولذلك حكمنا بذلك واعترض
ايضا بان متممات الافلاك والعناصر كلها
غير والكواكب من الافلاك مع بساطتها انما تختلف
لما تقتضيه الاستدارة وانتم لا تجوزون حصول ذلك
بالقسر بان القوة المصورة ان كانت بسيطة تخلقها
اشابسيط وان تركب والا فلا يقتضي ان يكون شكل
كرة والثاني يقتضي ان يكون مجموع كرات بعدد البسايط
الداخلة في المحل المركب وان كانت مركبة من قوى فان

٤٥٥

تلك القوة في محل واحد وكان البعض ممنوعا عن تحصيل
الاستدارة فلم يمكن ان يكون مع جامع بسيط اصلا لما منعها عن ذلك
وان كانت في محالها كذلك كان الجامع
ايضا مجموع كمانين والجواب عن الاول ان ايتاء الصورة الكمالية
ببعض البسائط في فطرتها الاولى لاسباب تعود الى اصل
علية في الفطرة الثانية غير ممتنع كما ان ايتاءها الجسم
كمالات لاسباب تعود لها اعمالا قابلية في الفطرة الثانية
غير ممتنع فان الكائن نباتا او حيوانا في هذه الفطرة انما
تحصل بصورة كمالية نباتية او حيوانية مع بقاء
اجزائه العنصرية بحسب مزاجه كذلك لا يبعد ان تحصل
في الفطرة الاولى ببعض الافلاك المستديرة صورة كمالية
بفرض ذلك الفلك كرة تحتوي هي في فلك خارج المركز
او تدويرا وكوكب مع بقاء الصورة الاولى المتصلة بجميع
اجزاء الفلك الاول فيها ويكون ذلك بحسب امر في العلة
المقتضية لوجود ذلك الفلك وبالفرض ذلك ان في
تلك الافلاك الاولى سمتا او نقرة مخصوصة بالصورة الاولى
نعلم على ما يشعد به علم الهيئة وعن الثاني ان القوة
المصورة على تقدير مباطنها او تركيبها في محلها او على تقدير
تركيبها وتعلقها بالجزء المحلا منتهى كون الجزء

تجمع كمالات لان حكم الشيء حال الانفراد لا يكون حكمه له
التركب مع الغير وعن الثاني ان القوة الواحدة في المحل
المتشابه يفعل افعالا متشابها مطلقا وان كان بعضها اشرف من بعض
المحل المختلف جزئها فاهل للنشاء بسلاسة المفعول مع ثبات
في الاجزاء او ما يقابل المركب الذي هو محلها وكذلك لم يلزم ان
المركبة بعقل يباينها لان المجموع فاعل والمحل غير الا
بحسب البسائط التي هي كمالات لها ليس عدة فاعلين منشأ
الافعال **تنبيه** الجسم له في ذاته ان يتحرك بل يتحرك
ويحرك بالمماسة ولن يمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه
بعض التحريك والا فيمكن من المنع الا فيما يضعف ذلك فيه
المثبت بيان احواله والمثبت هو الذي يسميه المتكلمون ابعاضا
ومحرك الجسم اما ان يحرك بتوسط او بسبب احتياجه الى ذلك
ان المحركة لا يخلو عن حدة ما من السرعة والبطوء وكل ما يقع
في شيء ما تحرك المتحرك فيه مسافة وتركان او وقتها او في زمان
ما وقد يمكن ان يتوهم قطع تلك المسافة بزمان اقل من ذلك
الزمان فيكون المحركة اسرع من الاولى او اكثر منه فيكون
بينهما فاذن المحركة لا تخلو عن حدة ما بين البطوء والسرعة
والمراد من السرعة والبطوء هو تحرك واحد بالذات وهو كيفية
قابلة للشدة والضعف وانما تختلفان بالاضافة الخاصة

Mullā Thānī, Sharḥ al-Hidāya al-Athīriyya, Cairo, 1322 AH

ما ذا هو سريع بالفعل والذي هو جسم بطيء بالفعل ان
آخر وليتا كانت الحركة ممتنعة لامتناك عن هذه الكيفية
وكانت الطبيعة التي هي مبدأ الحركة شيء لا يمتنك السرعة
والضعف كانت نسبة جميع الحركات المختلفة بالشدة
اليها واحدة وكان صدور حركة معينة منها دون ما
ممتنعا بعدم الاقوية فاقتضت دلالا اما يشتد ويضعف
اختلاف الجسم ذي الطبيعة فالكم اعني الكبر اعني الصغر او
اعني التكاثف والتخلخل او الوضع اعني اتصاح الاجزاء
او انتفاضها او غير ذلك ويجب ان يخرج عنه كالمادة
من رقة الغمام وغلظه وذلك الامر هو الميل ثم اعلم
حسب الحركة وهذا الامر محسوس في الحركة الاينية بحكه
المانع ويوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من ازلق
المدفوع فيما فاحبسه بيده تحت الماء وكما يجده من الحجر
سكنه في الهواء فالشيء اذا اتى وجوده بقبله الجسم له
حال حركته ميل لمقاومته تحته على وجوده اكونه محسوسا
اذا لم يكن محسوسا بقوله ويحس المانع واذا لم يكن
للشدة والضعف بقوله دون جملة من المنع الا بهما
ذلك وعلى ضعف القياس الى قوة المانع واذا بالزيادة
حرى فيكون قوله وان تعلق من المنع اشارة الى امكان وجوده

والاحساس به عند عدم الحركة وذلك تماديا على غاية
للحركة وقوله الا بما يضعف ذلك فيه اشارة الى ما
قابل الشدة والضعف قوله وقد يكون من طبائعه وقد يعرض
فيه من تاثير جنس المنبعث عن طبائعه الان يزيد
اتساعا بطال الحرارة العرضية التي يحصل بها الماء
للبرودة المنبعثة عن طبائعه الان تزوله ليتا كان الميل
هو التي الغريب للحركة وهو كونه القهاريا حيث ما كان
الى اعتبارها فيما يحدث من طبائع المتحرك ونعلم انا
نجد ان الطبيعة كمية الحجر عند هبوطه والماء عند رشه
الفتى كمية التراب عند تربته من الارض وميل الحيوان عند
انتفاعه الاراذل الى الجهة التي منها يعرض من تاثير قاسر
خارج من الجسم فتكمية السهم عند انفصاله عن القوس
عملها الاجسام في تبوله والامتناع عن ذلك بحسب الامور
الذاتية وغيرها فالاختلاف الذاتي هو الذي يكون بحسب قوة
المقبل الطبيعي وضعفه وهو ان يكون الاقوى يحب
الطبع كالجزء العظيم اكثر اتساعا من قول القشري والاضعف
اقل اتساعا وما عدا هذا الاختلاف يكون بالاسباب التي
رجعنا ذلك فكون الاضعف اكثر اتساعا اما ان العلم
بمكن القاسر به كالرئة الصغيرة اذا علم تمكنه من دفع

الموانع كالبيت او بتخلخله الذي لاجله يقرب اليه
الموانع بحوله كان يبيته او بغيره ذلك وانما كان الميل
العرضي للحركة وكان من المستبعد ان تحرك الجسم حركتين
مختلفتين معا بالذات لان الحركة الواحدة تقتضي فوجهها الى
مقصد ما وبديهة عدم التوجه الى غير ذلك المقصد والحركتان
المختلفتان بما يلزم منهما التوجه وعدمه الى كل واحد من
المقصدين معا وهو يمتنع ان يقتضي الشيء شيئا وغيره معا
وكان من المستبع ان يوجد ميلان مختلفان في جسم واحد
بالفعل بل كما يجوز ان يجتمع في جسم حركتان احداهما بالذات
والاخرى بالعرض كحركة السفينة وحركة السمكة بالعرض كذلك يجوز ان يوجد ميلان
كذلك ابيان بمثل فانه حين يحمل وهو يميله بالذات
يخرق الهواء منه وهو يميله بالعرض الذي هو للارض بالذات
فاذا طرأ على جسم ذي ميل طبيعي الفضل ميل قسري نظر
البيان اعني القاسر والطبيعة فان غلب القاسر صارت
الطبيعة مقهورة حدث ميل قسري وبطل الطبيعي ثم
يأخذ الموانع الخارجية والطبيعة معا في اتباع مبدأ
ويقوى الطبيعة بحسب ذلك ويأخذ الميل الجديد
في الانتقاص دفعة الطبيعة فلا يزال الى ان يقاوم

الطبيعة الباقي من الميل القسري فينحى الجسم مدة الميل
بحدوده الطبيعة ميلها مستويا باتا ان الضعف الباقي منها
وبتمام الميل يزال الضعف فيكون الامر بين قوة الطبيعة
والميل القسري فيتباين الامتزاج الحاصل بين الكيفيات
المتضادة واذا تقرر ذلك مقول قوله الشيخ فقد يكون من طباعه
اشارة الى الميلين الطبيعي والقسري وقوله وقد يحدث
فيه من تاثير غيره اشارة الى القسري قوله مبطلا للمنع
عن طباعه ان يرد له فيعود اثباتا اشارة الى ابطال الجمع
الميلين وابطال القسري للطبيعي معوده عند قاذف القسري
كما شاهد في الحجر المرمي حالتي صعوده وهبوطه ومثل
ذلك في الماء وهو قوله ابطال الحرارة العرضية التي
الماء ليتحقق كيفية الثقاوم المذكور فانه يجتمع
في الماء حرارة وبرودة بل يجوز ابدا مسكيفا بكيفية من
تحلة بان تمازجي الحرارة العرضية والبرودة الذاتية
تاما فيبل الى البرودة ويستحي حرارة ومادة ميل الى تلك برودة
وبرودة مستويتهما لا يحس باسمهما وذلك بسبب
تفاعل الحرارة العارضة والطبيعة المبردة كذلك هنا
لا يجتمع في الجسم ميلان بل يحدث ابدا فاعلا بين الميل
القسري الشديد والطبيعي الشديد بداية بمنتهى الميل

الى القشرة تارة بالمنسوب الى الطبيع وتارة بعدهما معا وذلك
بحسب تفاعل الميل القسري والطبيعي وكما كان الطبيعة
الماء عند وجود العرق الذي يقتضيه وهو البرودة
وعند وجود ما يضاده كالحرارة افناده وعند الحلو تما
ايجاد البرودة كذلك يفعل الطبيعة في الجسم ما دام رطبا
فيجتمع عند وجود الميل المنبعث فيها حفظه وعند وجود
ميل قسري يخالفه افناؤه وعند زوال الجسم عن الميل القسري
الطبيعي هذا ما ينبغي ان يحقق ليندفع الاشكالات التي
ترد في هذا الموضع كما يقال لو اجتمع الميلان لكان الجسم
المشار باذان الاذان رميهما فوق وصعيد مساويين في
ولكان فوق جبل يحاذي طرفاه هوائين متساويين
قوله وانما تكون الميل الطبيعي محالة نحو جهة بتوجها
الطبع انما كانت الجهات بالطبع اما فوق واما تحت فما
الطبيعي اما ان يتوخى الفوق وهو الخفة واما ان يتوخى تحت
وهو الثقل وهما بسيطان وما يقتضيه النقوس البسيطة
والجواب انه يجوز ان يكون حركاتها وجهات حركاتها قوله فاذا
كان الجسم في حيز الطبيعي لم يكن له وهو فيه ميل لانه انما
يميل جميعه اليه لاعتدله لما كان الميل الطبيعي الجهة
انما تجاوز عند الخروج عن المكان الطبيعي وهما غير

طبيعي كاخركة وجب بعدامه عند العود اليه وهو ما
الساكن بالطبع فان الواصل الى المكان الطبيعي يجب ان يسكن
سيلانه اليه ولم يكن له ميل عنه فاذن هو عديم الميل او عرض
الفاضل الشارح على ذلك بان الحجر اذا وضع اليه عنه وهو على
الارض فقد يخرج بميله والجواب عنه بانه انما يكون في مكان
الطبيعي حيث يكون عنده مركز العالم والحق في ذلك ان المكان الطبيعي
للارض ليس هو كون العالم الذي هو نقطة ما وراء ما
بل الامر في المكان الطبيعي ليس كونها في مكانها الطبيعي
هو كونها حيث يخلق مركزها عامر كز العالم والجرم المشتمل
عليها بالفعل اما داما منفصلا فهو ابرز مكانه الطبيعي لان
مكانه ابرز جزء ابن ذلك المكان واذا صار مختلا بها
انعدم بعده وعاد مكانه جزء ابن مكانها في قوله وكلما كان
الميل الطبيعي اقوى كان امنع لخروجه عن قوله الميل القسري
وكانت الحركة بالميل القسري اقل وابطأ لما ذكر الميلين
اقوى القسري وهيزه وبين ان يستلزم لجتمعهما وبين حال
الطبيعي وبينهما اذا دان بين حال تعارض الميلين
فاشار الى الاحتراز الذي المذكور وبنائه ما يجب ان يكون
عليه فاشار بقوله وكانت الحركة بالميل القسري فاذن و
الحال الحادثة عند تعارض الميلين كما قررناه اشارة

الجسم الذي لا ميل له بالقوة ولا بالفعل لا يقبل ميلا
قسريا يتحرك به في الجملة لا يتحرك قسريا ولا فالا يتحرك
قسرا في زمان ما مسافة ما ويتحرك ميلا في تلك المسافة
آخر فيميل شاذ ما فانه ممكن انه يتحرك كذلك في زمان آخر
ويكون ميل أصغر من ذلك الميل بتقدير ما بإزاء ذلك الزمان
عن ذلك المتحرك مسافة بسيطة الى المسافة الاولى نسبة
زمان ذي الميل الاخير الى زمان الميل فيكون في مثل زمان
الميل يتحرك بالقسر مثل مسافة فيكون حركتا مستويتين
في مماس ومقعر في مماس غير متساويتين لان الحركة القسرية
والمطلوبة هذه الحالة بينة بذاتها اذ الجسم الذي بالحركة القسرية
لا يحيد عن سمت ما يسلك ما بالطبع وقبل الخوض فيما نقول قبله
ان الحركة لا تتعاين الا في اشياء مسافة وزمان وجهة
معاقبة من القسرية والطبيعية فقط لهما اذ ما تفق كل واحد
من هذه الثلثة واختلف الباقيان فقد يعرض بين المختلفين
تناسب ما وبيانه بالتفصيل ان المتحرك بالجهة الواحدة
بين القسرية والطبيعية يقطع مسافة طويلة في زمان طويل
قصيرة فتكون نسبة المسافة الى المسافة كنسبة الزمان
الى الزمان على التساوي والمتحرك في المسافة الواحدة يقطعها
بحد اسرع في زمان اقصر وبحد ابطأ في زمان الطول فتكون نسبة

السرعة الى البطوء كنسبة الزمان القصير الى الزمان الطويل
والمتحرك في الزمان الواحد يقطع بحدا اسرع مسافة اطول
وبحدا ابطأ مسافة اقصر فتكون نسبة السرعة الى البطوء
كنسبة المسافة الطويلة الى القصيرة فتبين من ذلك ان
الطول في المسافة والقصر في الزمان بإزاء السرعة ومقابلهما
بإزاء البطوء واعلم انه لا يمكن ان يقال ان حركة بعضها
تشد عن بعض الا من اثنين من الزمان والمسافة وبسبب السرعة والبطوء
تشد عن بعض الا من اثنين ان حركة يمكن ان توجد
على حدة ثابتة فيها مفردة غير موجودة بما لا يوجد فيه
يشد عن بعض اصلا وحركة تقسم الى مسافة وزمان
والمسافة تحدد النقسم بها بين السرعة والبطوء
لما يجب الملائمة وتبعث عنها الميل يجبها ومن الميل
تحت الحركة السرعة او البطوء واما عوز المسافة التي
سدادها طبيعة او قسر فتحتاج الى ما تحدد حالها تلك
اذ لا سقوف في الملائمة وعنها فتحتاج فاما يكاد
يحصل في عشر ثانية لو أمكن واذ لم يمكن فلك فاحتاج
الى ما تحدد سدا يقتضيها وحالا يحدد حالا يتحدد
الا عند تفاوت بين المحرك وغيره بما يصدر عنهما وذلك
لان الطبيعة لا يتحدد بما ان حدث فالقسر فتاه

إما فوق على أحد وجهين إما أن يكون لا تبع اسم بسبب مقاومة
والميل ذاتي مختلف فالتقاء منه الذي بسبب يعين الميل
وما يتبعه أعني الحدة المكتسبة من السرعة والبطء يكون شيء
آخر إما خارج عن المتحرك أو غير خارج وهو الذي يسمونه
المعاوق وأما الذي بين خارج ذاتي فهو كاختلاف مقاومة ما
يحرك فيه كالهواء والماء بالرقة والغلظ وأما الذي
ليس بين خارج فهو لا يمكن أن يعاوق الحركة الطبيعية لأن
ما لا شيء لا يمكن أن يقتضي شيئا ويستحيل أن يعوق عن
ذلك بل هو الذي يعاوق القسرية وهو الطبيعة أو النفس
اللتان هما مبدأ الميل الطبيعي فإذن يلزم من ارتفاع
هذين المعاوقين أعني الخارجي والداخلي ارتفاع المرتبة
والبطء من الحركة وبلزمه انتفاء الحركة ولأجل ذلك
استدل الحكماء بأحوال العلل الحركات تارة على انتفاء
فهم معاوق خارجي فيتبين ارتفاع وجود الخلاء وتارة
على وجوب وجود معاوق داخل فاثبتوا امتداء ميل طبيعي
في الأجسام التي يحدث أن تحرك قسرا وهي مسئلتا هذه
وجه الاستدلال في المسئلتين أن اختلاف المعاوقة
لما كانت مقتضية لاختلاف السرعة والبطء كانت المعاوقة
القليلة بإزاء السرعة والكثيرة بإزاء البطء وكانت نسبة

المعاوقة المعاوقة في القلة والكثرة كنسبة المسافة إلى
المسافة بينهما على التكافؤ أعني قلة فاضلهما بازاء الكثرة
والأخرى وكنسبة الزمان إلى الزمان على التساوي أعني القلة
بإزاء القلة والكثرة بإزاء الكثرة وإذا ثبت ذلك فنقول
متحركا عديم المعاوقة يقطع مسافة ما في زمان وآخر
مع معاوقة ما يقطعها ويكون لا محالة في زمان أكثر
فالشامع معاوقة أقل من الأول على نسبة الزمانين فهو
محالة يقطعها في زمان مساو لزمان عدم المعاوقة فيلزم
من ذلك الخلف لتساوي وجود المعاوقة وعدمها إلا أن
يجعل حركة عديم المعاوقة لا في زمان بل في آن لا يقسم
أيهم محال لما بين في هذا المقرر بمقاصدهم وهذا الباب وعن
على ذلك طائفة من المتأخرين كالشيخ أبي البركات البغدادي
وغيره بما ذكره الفاضل الشارح وهو أن الحركة بفرضها
زمانا ونسبة المعاوقة زمانا فيجمعهما فاجدة المعاوقة
ويخص بأحدهما فاندفعا فإذن زمان نفس الحركة عين
لجميع الأحوال التي تختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها
وكثرتها وتختلف زمان الحركة بعد اشتياقها فما يجب
لذلك البدء لا بد من حمل ذلك الخلف وكل المحال المذكور أن
احتمال الحركة بفرضها لا يمكن أن تستغرق زمانا لا أقل أو بعد

لا مع حدّ من الشرعة والبطء فربما كانت تحدث اذا وقع
وقوع احرى بشبه ذلك الزمان او اضعفهم كانت لا محالة
ابطأ واما مع من المعزمة فكانت مع حدّ من الشرعة
والبطء حسب ما قضت لها لا مع حدّ منهما على حدة وليجمع
الى الذي قلناه المذكور في الكتاب ان الجسم الذي لا يقبل
قبولا طبيعيا لا يمكن ان يتحرك بالقسر بالبرهان انه
ان امكن فليتحرك مع عدم سداد الميل الذي هو المعاوق
الا حتى مسافة ما في زمان ولتحرك مثلا في ذلك الزمان
جسم آخر هو سداد ميل ومعاوقته ما وظاهر انه يتحرك
في ذلك الزمان بعينه جسم ثالث هو سداد ميل ومعاوقته
سبب تقتضي ان يقطع في ذلك الزمان من ذلك المتحرك
اطول من المسافة الا قطع هو نسبته ذلك الى ذي الميل الاول
وعدم الميل الاول مع وحدة الزمان يكون نسبته الى
الصغير الذي بالطويلة كنسبة الميل الثاني الى الضعيف فهو
في مثل ذلك الزمان عديم الميل يتحرك بمثل مسافة الاول مع وحدة
المتحرك يكون نسبة الزمان الى الزمان كنسبة المسافة
فكذلك الخلف واما المحال بسبب الزمان فعند كون
الفاضل الثالث بعد ذلك بازاء نسبة اي الميلين الحقيقة
الزائد القوي ربما لا يكون كنسبتهما فالمحال فيما قلناه

الجسم تقسيم بالنصف به قلنا اقل القوة المؤثرة انما تحصل
عند اجتماع الاجزاء ولا توزيع خلافا الى تقسيم عند الحركة
وايضا فان ذلك على احتياج الحركة القسرية الى معاون
فقد دل ايضا على احتياج الطبيعية اليه والمعاون حركة
فحركة ويلزمه ان يكون الاجسام الطبيعية متناهية
خلافا لمن يقول كل واحد منها الآخر قوة فان قلتم معاونة
القوام كافية حالة فلنا فليكن اثنين كافية فالعشرة قوة
ويلزم من ذلك بعينه ان يكون فاضل اثنين معاونة
مستديرة الجسم والزمن محالان والجواب عن الاول ان
القوى الجسمانية ما يجزئ مواد حاوتجسم بالنصف انها
فنسا وهو الجزء الكل فيها وجد كما تستفاد والطبايع ومنها
ما يجزئ جملة منها لا تنقسم بانقسام المحل كالقوة الجسمانية
فان الجزء من الحيوان لا يكون حيوانا وما عرض فيه
من الحيوانية لا يوجد ولا يمتنع بالممنوع من التناهي بسبب
الغير فهو خارج لا بسبب مانع خارجي وقد اشترطنا في
المذكور عدم الموانع الخارجية وعن الثاني انا حكمنا
باحتياج الحركة الطبيعية ايضا الى معاون فلم لا يجوز
المذكور ان يكون المعاون داخل الجسم المتحرك بل هو حاصل في
الطبيعية كما مر فمن هناك من خارجه فاذن معاونه

العناصر كائنة هناك وانما الغيرية فلان الجزء
قائم مع قرب الشاهد في العناصر وانما الفلكيات ان فلانها
ذلك لما بينا ان الغيرية تذكير يجب ان نتذكر هنا
انه ليس زمان لا يتخلل حتى يجوز ان يقع فيه حركة تامة
له ولا يكون له نسبة الى الزمان حركة ذي ذلك له وكان ذا
لا يختلف لما كان له الى الزمان المنقسم نسبة كالمنقسم
للنقطة الى الخط وحينئذ وان كانت حركة عديم الميل واقعة
فيه وحركة ذي الميل في الزمان المنقسم لما بينا هذه الحجة
لان لها نسبة الى الثاني وهو مرتبة ولعلك
تقول ان الجسم ليس يلزمه ان يكون له موضع او وضع وشكل
من ذاته بل يجوز ان يكون من الاجسام ما يتحقق له في ذاته
حدود من محدثة اياها تحقق له من اسباب خارجة كما
من قاذف اياه وضع او شكل صار قابلا بهما كما يعرض
لكرة مدرة ان تصير شكلها محضا اصلا بما حدث مكان
الاخرى بسبب خرق فيها وان كان بعضا من ذاته قد
لا يفك مع اختلاف احوالها عن مكان طبيعي جزئي
بالاضافة فاما اصلا واما كذلك بما عن فيه المكان
وان لم يكن طبيعيا لا يفك عنه وان لم يكن اضافة مطلقا
وكذلك الكلام في التكعب لكنك يجب ان تعلم ان كل

تصلح وسكن بعد ذلك على ان
كل جسم جزء معنا وجوابه ٥

في ذاته حدود من

شيء فقد يكون وضعه مرارا غير الواحق الغريزة الغير المفارقة
لماهيته او وجوده فاوضع كل جسم كذلك وانما هو اوضاع
وضع وشكل وانما المحاذيات فانه لا يختص ذات الجسم بعد
الحدوث بمكان دون مكان الا لاختلاف بحيثية ما ان
طبيعته او لبعض محتوياته اختلافا فان كان لاختلاف ذلك
ذلك وان كان لبعض غير بعينه لاختلاف منواحد الموحق
الغير المفارقة وقد لخصنا لها عن الجسم فان كان اختلافا
فالاختلاف لا يحق غريبا وسنعلم ان الاختلاف يستدل
اسبابه بغريبة قد تبين ان الجسم يقتضي بالطبع موضعا
وشكلا معينا واذا اتم تشكك في ذلك وان الحق
الى هذا الموضع لانا ذكرنا اسباب الجسم للوضع والشكل ان
لا يكون الا سدا الطبيعية معا فذكرنا الميل بعينه لانا
فرغ من ذلك هاهنا الذكر الاشكال على حكمها الاول فنقول
حسب ما في الكتاب اما قال ليس يجب ان يكون ذات كل جسم
محالا مفترضة لان يكون في موضع او وضع وشكل بالوضع
هنا ليس يعني المعقولة بل بالمعنى المذكور وانما قال موضع
مع ليكون الحكم كليا ولم يورد مع الشكل لفظة اولا
بعم الاجسام كلها قال وذلك لان من الجائز ان يختص
محدث الاجسام لكل جسم فاتيا حدوثه بمكان او وضع

على سبيل الاتفاق او لاجل اسباب خارجة اتفاقية لا تعرق
الجسم عنها كارادة المحدث مثلا تعرق ذلك الجسم او تزيد
نظام للاجسام كلها فصار ذلك المكان اولى لكل جسم
اتفق الجسم المذكور الآخر عما يوجد بعد وجوده كما ان
فالمكان في نفسه لا يتقبل بعد الحدوث شيئا انما يتقبل الاجسام
فما كان عليه الموضع او شكل صخرة التاقل به وذلك
كما يعرض لكل مدة من الارض ان تصير مكانا للحر في
وطنا لها فعند مكان مدة اخرى يسير غيرها الى
انفضاله عن الارض وحصوله في موضعه على ما هو عليه وان كان
ذلك بمعونة خارجة الا انها لو لم تكن قابلة للفصل فذا حصل
انكان لذلك السبب ان يفصلها من الارض فمرات تلك المدة
مع اختلاف احوالها لا يفك عن مكان طبيعي حقيقي
يختص بها لاجل استحقاق طبيعي فلم لا يجوز ان يكون المكان
شيئا عن فيه كذلك اي يكون المكان المطلق واذا لم يكن
لكل جسم طبيعي امر عن مقابل فيه لاجل استحقاق
المذكور علقنا الجسب الامور المذكورة وكذلك الكلام فيما
تقرر الوهم والتنبيه على الجواب بان كل شيء فقد يمكن ان
يتقرر ان كل ما الجملة من خارج يجب ما هيته وحقيقة
فان من كل جسم كذلك وانظر فيه تجد ذلك عما الا موضع

معين وشكل معين ويدلك ان حكم ما ثبت لاحد هذين
ثابتا فكل جسم فرد من الموضع وافتقاره الى الموضع لا
الموضع يختلف باختلاف الاجسام ويفهم ما يلزمه الجسم
ثم قال واما المحدث وقد بحثت بالذكر لان يقع
بما كان فانه في عموم الجسم بمكان دون مكان الا ان يرجح
يرجح لنا الى الجسم كاستحقاق بوجه ما يعقل الاكثرة
والاشكال معه غيرها من طبعه وانما الى المحدث كما ايض
وانما الى غيرها كاستحقاق والاولى هو المطلوب والدليل
من القوم في هذه المسئلة التي اشتهرت لنا قطع النظر عنها واشار
ذلك الى ان الاستحقاق ليس على ما يتوهم بل انه لا يستند الى
بل هو الذي يستند الى سبب يجب بوجوده ولا
له فنسب الى الاستحقاق ونقول ان كل ممكن فله سبب

فائدة الجسم اذا وجد على حال غير واجبة من طباعه
محصوله عليها من الامور الامكانية ويعلل قابلة ومعلولا
البتة لا ينفك من طباعه ان لم يزل واذا كانت هذه الحالة
الموضع والوضع امكن الانتقال عنها بحسب اعتبار الصنع
مكان فنقول احوال الجسم لا يخلو اما ان يجب بحسب طباعه
او لا يجب بل يمكن والواجب يجب طبعه لا يمكن ان
مفقودا وغير الواجب اما ان يحصل من الجسم بسبب على ما

(الفصل الثاني في أن كل جسم يشغل
من مكانه الخاص به من سائر الجسم)

(ولم يقل الجسم مطلقا لان الحكم
فيما سواه ما قضى الشك وما
يأتي في كل جسم)

(الجسم)

يقتضيها وتلك لا محالة قابلة للترك والرقة الى النقل
طبائع الجسم وليست بقابلة لها بالنظر الى علتها ما دامت
بقية من التبديل الى الرقة فاذا كانت الحادثة الموضع
هذه امكن ازالة الجسم عنها باختيار طبعه فامكن ان
فارق عن ذلك الموضع والوضع فكان ذلك الجسم مبدأ
ميل لتحقق المذكورة واعلم ان حصول كليات الاجسام
منها الطبيعية وجب بعلل خصتها الا اصول ما منها
منها عن ممكن وانما اجرينا العناصر تحصلها اذ ما كنها
الذي هي فاجب وبذلك كان ازالتها عنها ممكنا
واما الوضع بمعنى المحلة للملك عنه واجب فذاته
لمكن وهذا اصل مفيد في نفسه ويبتنى عليه ما ياتي

انباء الجسم المحدد للجهات ليس بعض اجزائه التي
تقرن اولا بما هو عليه من الوضع والمحاذاة وان بعض
شيء من ذلك واجبا لشيء منها فمتى بعلة والمتعلة منها
حالة فالميل الى طلبها واجب وبذلك يجب ما لجهة
بين بتبدل الوضع بعد الموضع وبذلك على الاستدارة فيه
ميل مستدير به وبانبات مبدأ ميل مستدير بخلاف الجهات
فان ليس بعض اجزائه التي تقرن لاية قد تقرن فيما مضى
بما يدل على استحالة ان يكون لمحدد الجهات اجزاء بالفعل

اولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة يعلم ان الوضع الذي
هو ممكن له هو الجهة التي تقرن بجزء جزء اجزاء ما يحويه
داخل فيه وهو محاذاة له والحجة ان هذا الوضع انما يعرض
ما شيء غريب فاذن ليس بواجب طبائعه فهو علة لها
والعلة فيها الحاجة فالميل طبعا فيها واجب وهو المبتغى
المستقيم واعلم ان وجود مبدأ ميل مستدير في جرم يصح
على ان يشار صدفيها بعود عن ذلك بحسب الطبع عن ذلك
يمكن ان يعود عن الحركة المستديرة من خارج الا ترى ان
يصح وجوده عند الجوهر وجود مبدأ الميل لعدم العلة في
يكون اذا وجد ذلك الميل ابطل المستلزم لوجود حركة
ان الشيخ لم يتعرض لذلك وهذا الموضع وسير البيان
موضع البحث به والفاضل الشارح لوردهما الحجة من غير
وهما ان محدد الجهات بسيط لان المركب يصح عليه الانحلال
ويتكرر هذه الغضيته الى ما قبلها وما لا يصح عليه الانحلال
فليس بمركب ومحدد الجهات لا يصح عليه الانحلال فهو
الواحدة الصغرى قوله وكل بسيط يصح عليه الحركة المستديرة
لتشابه اجزائه المماسية قوله وكل ما يصح عليه الحركة المستديرة
فيه ميل لما مر من ان ذلك بان لا يمكن انتفاء الميل
بحسب ذاتها التي فقط وانما ان يكون بحسب حصوله الا

التام والا فقد لا يوجب وجود حركة المستديرة لان امكان
احتراق الفحم لا تقتضي حصول الاحتراق فيه والثاني فيه
معلوم لان العلم بترتب على العلم بذاته وبترتبه
واعترض ايضا بان الفاصر ربما قد يجب ان يتحرك على
الاستدارة واعترض ايضا بان الاجزاء التي يفقدها الفلك فيها
كما ان الاجزاء التي لا يفقدها اما ان يتساوى في ذلك او لا
الاجزاء صحة الحركة عليها لزم وجود حركات مختلفة
غير متناهية وان يكون ظاهر ان لا يتناهى وهو محال
ذات احد بعضها او حكم الكرة بعضها بحيث ما يحقق من
معول المذكورة واقوله والجواب عن الاول ان الامكان حسب
الذي يكفي لهذا المطلوب لان مع ذلك الامكان وقطع
النظر عن الموانع العربية ممكن ومن الضروري الغير المنتفي
بوجود الميل بالطبع ومن الثاني ان الفاصر ليس فيها مبدأ
متدبر لمانع ذاتي قهري وهو وجود الميل المستقيم فيها
ولما كانت الحركة المستقيمة من محدد الجهات ممتنعة لم
يكن هناك مانع ذاتي من الحركة المستديرة وانتا
الموانع لهذين لان الحركة كانت البسيطة مقهورة لثلثة
حركة من المركز وحركة اليه وحركة عليه والميل البسيطة
ثلثة اثنان مستقيمان من مراتب مستدير وفي الثالث

ان اختصاصها بجهة الا فاضل الفلكية بان يستدير عليه
الفلك من سائر جهاته يجب ان يكون بحسب خصوص مادته
اذ المتحرك بسبب هذا الحكم بوجه الفعل وان لم يعرف
الا تخصيص بالتقدير دليلا وجدانا متحركا على وضع ما حكم
ذلك المخصص بالاحوال وحكم بان ذلك المخصص توجب
ان يكون ما عداه لا يستدار على ما يراه الا فاضل لا مساغ
وجود حركتين مختلفتين لجسم واحد بسيطة
وانت تعلم ان هذا التبدل المهكل ليس يكون بحسب حال
الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب نسبتها الى شيء من
خارج وايضا الى شيء من داخل واذا كان ذلك الجسم ذا
ليس بتا يتحدد جهته ووضعه بحيث يدور من خارج محيط
بقي ان يكون بحسب جسم من داخله سماه ما ذكرناه مرارا
وعوان الوضع المتبدل باي شيء هو تنبيه
وانت تعلم ان تبدل النسبة عند المحرك قد يكون لتاكل
المحرك ويجب ان يكون تاكل ٨ تبدل نسبة محدد
يكون عند المحرك كذلك من الاول والحركة تحته
على تقدير كونه متحركا ولكن لا على الاطلاق فان بشرط ان
يخلو الفلك عن شيء من الحركة اي المقطبين او المركز اما اذا اتفق
في الجميع فلا يكون عند التاكل كالا من على تقدير كونه

ذكر شرح وجه فضلان اغفاني
قول الشارح بحسب اختلاف جهات
وكل التدلك عنده B

تحدد الجسمان متحركا على الاطلاق ولا يكون على تحديد
كونه ساكنا البتة ولما ثبت امكان تحرك الجسم
فاذن يمتنع ان لا يجب عند تحرك على الاطلاق
بل يجب شرطا ويجب عند سكون على الاطلاق انتهى
بجسم القابل للكون والفساد يكون له قبل ان صدق
آخر يكون عنه مكان وبعده مكان لا يستحقان كل
مكانا يجب به ويكون احد المكانين خارجا عن الآخر فاذا
كان حصول الصورة الثانية له في مكان غريب له يجب
اقتضى ميلا مستقيما الى المكان الذي يجب بها وان كان
في المكان الذي لم يجب بها فقد كان زائل لم يلبس هذه
الصورة فما هذا المكان مكانه فوجب بجوهره تمكن هذا
المكان بالطبع قابل للتنقل بين مكانين فهو قابل مستقيم
فكل كائن فاسد فيه ميل مستقيم ٥ يريد بيان ان
كل ما يحدث عليه الكون والفساد فيه مبدأ ميل مستقيم
الكون والفساد هما حدوث صورة وزوال اخرى عنه
تبدل الصور المختلفة بالموضع على النهج الواحد الذي
بيان اذا تمام جزيات الغير بسيطة وتقدير المطلوب ان
الجسم القابل للكون والفساد يكون قبل الفاسد فما آخر
وبعد الكون فما آخر وكل فرع بسيط يقتضي مكانا لها

بحسب طبيعته الموجبة على ما تقدم ويجب ان يقتضي ميلان
مختلفان بالموضع مكانا واحدا وعلى هذه المسئلة بناء
هذا المطلوب وهي من الاجناس المقدرية بالميول المختلفة
حيث فان الميل البسيط يكون اذا تحاذى مكان الطبيعي الذي
الوضع المطلوب مع ملاقاته المكان الطبيعي واما على الوجه
الكلي فبيان هذه المسئلة ان يقال الطبائع المختلفة
لا تقتضي من حيث هي مختلفة بما واحدا وانتقض عن
بذلك بمثل الاستحقاق كل جسم مكانا خاصا يجب
احد المكانين خارجا عن الآخر ونعود الى تحرير المطلوب
فنقول تحال هذا الكائن لا يخلو اما ان يكون في الصورة
الثانية التي هي الكائنة في مكان غريب له لا يكون
في مكان الطبيعي وعلى التقديرين الاولين يقتضي طبيعة
الكائن ميلا مستقيما الى مكانه الطبيعي وعلى التقدير الثاني
يقال انه قد كان له هذا المكان قبل لبس هذه الصورة
بحسب صورته الاولى الفاسدة غريبا من الجسم الذي هو
هذا المكان وانه قد زجره وغلبه واخرجه من مكانه
جبرا حتى حصل هو في مكانه هذا وان الجسم المحصل في
هذا المكان بالطبع فانه يجوز ان يتحلل من مكانه بعض
من ذلك ان كون غير ميل مستقيم والا لكان خروجه عن

فالجسم الذي يمكن في هذا المكان قابل للانتقال وما ينتقل فانه ان
من حيث الشخص لم ينتقل بل انتقل قبل كل منها هوية شخصية
وقد عرفت ان كل كائن فاسد فغير مبدأ سيل تقوم
وهم وتنبيه فاذا تمسكت وقلت كون ذلك
المكان لصيق الجسم الذي ارتحل الى صورة بأن كون فقد
فيه جسمية ان يقع خارج مكان فارغ الملتصق ليس على المكان
بل الجائز الوهمي هو ان يقال انتم لو جعلتم الاتصال على كل
كائن فاسد وذلك ليس بواجب لان التكون يمكن ان يقع
فلا وجه لا يحتاج فيه الى الاتصال وهو ان يكون الجسم الكائن
قبل كونه ملاصقا للنوع الذي صار منه بعد كونه كما
يجوز ان الماء الممازج لسطح الهواء فانه اذا صار هواء صار
بالهواء فلا يحتاج الان ان ننقل ما التبيه على الحق بادبات
اللاوهمي هو الذي يكون ذو مكان يحاذي مكان المطلوب
ويحاذيه التي هي غير متحركة حينئذ فذلك المكان فانه
انتقاله اليه فاجب ويتحقق حينئذ ما ذكر يقال لكان ان
اما طبيعي اما لكان لو غير طبيعي فالجسم متمرد في
المذكور بعينه عليهما عايد اما الجسم الذي
ذو طبايع سيال مستدير يستحيل ان يكون ذو طبايع سيال مستقيم
لان الطبيعة الواحدة لا يقتضي توجيها الى شيء ومنعها

وقد بان ايضا ان المحدد للجهات لا يسدا مقاربة فيه
لوضعه الطبيعي فلا سيل مستقيم فيه فمتى فاد وجوده من طا
يقبه بالابداع ليس فيما يكون عن جسم بعد ابدا ويسدل
جسم تكون عنه بل اما كان له كون وفساد ومن عالم والبه
بهذا فانما لا يخرق ولا يخرق ولا يسخيل انخالة تو في
في الجوهر كستعين الماء الموذي الى فساده وهذه الاشارة
مشتملة على مستدلين احدهما كلية والثاني جزئية فالاول
ان الجسم البسيط يمتنع ان يجتمع في طبايع سيلان مستدير و
مستقيم وبرهانه ما مضى وهو ان الطبيعة الواحدة لا
امرين مختلفين وعبر عنه بعبارة احسن لهذا الموضع وهي
لان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجيها الى شيء او الحركة
المستقيمة ومعناه اي بالمستديرة وعليه سوال معروف
وهو ان الجسم الذي ذو طبايع سيل مستقيم قد يتحرك
عند لا حصوله في مكانه وقد يقتضي السكون عند حصوله
فيه ثم لا يجوز ان يقتضي جسم بسيط مستقيما عند احد
فيه وسيلا مستديرا عند الحالة الاخرى وذلك لان
الواحدة انما لا تقتضي امرين بانفرادها اما الجسم الذي
فقد يقتضي والحجاب عند ارتفاع اقتضاء الحركة والسكون
واحد بالحقيقة يقتضيه الطبيعة الواحدة وذلك

فهو اما ان يكون مكانه الطبيعي فقط فان كان غير حاصل
ذلك الاستدعاء سكونه حركة تحصيل فان كان حاصلا
فهو بعينه سكونه ومعناه انه لا يستلزم حركة
فهو اذن ليس شيئا آخر غيرها اقتضيه اولا وانما اقتضاه
الحركة المستديرة مع قولنا ان لا يستدعاه المكان الطبيعي
قد يوجد احدهما ويتحرك عن صاحبه وقد يوجدان معا فانضا
فلا امكنة مكان طبيعي يطلبه المتحرك على الاستقامة ليس
فلا اوضاع وضع طبيعي يطلبه المتحرك على الاستدارة ليلا
اسندت ايادي حركتين الى الطبيعة خلافا لاخرى فانه
ليس مبدا حاشا فاجدا واما المسئلة الجزئية وهي ان تحرك
الجحفات لا ميل مستقيم فيه وذلك لوجهين احدهما ان غير
مبدا مستديرا فيمتنع ان يكون فيه ميل مستقيم والثاني
انه لا مبدا مفارقة فيتلو منعه ولفظة ايضا في قوله وقد ذكرنا
ايضا بذلك على ان الاستدلال هذا الطريق استدلال اني فانه
تفرع على مرة المسئلة عدة مسائل الامتداد الجحاد محدد الجهات
من موجبه اما ان يكون على سبيل الابداع او عن شيء لا على سبيل
الكون عن شيء والثاني انه لا بد ان يحدث احدث يكون
عنه تلك الاشياء الكون والفساد عليه فنقول ان
كان له كون وفساد عن مبدع مايه والفاعدة فيان كون

والفساد عليه فنقول ان كان له كون وفساد عن مبدع مايه
والفاعدة تدبيطلمان باشتراك الاسم على المختلف والفساد
ايضا اني على الوجود بعد العدم والعدم بعد الوجود من غير
ان يكون هناك هيولى قبل الوجود وبعده فيرد التشكيك
لا يمنع وهذا الموضع اطلاق الكون والفساد هذا المعنى
على محدث بالجهات بل يمنع من اطلاقهما بالمعنى الاول
الا يجوز الخرق والالتيام عليه بعد ذلك لانهما يستدعيان
حركة الاجزاء على الاستقامة واشار الى ذلك بقوله وهذا
لا يخرق واشار بلفظة هذا الى قوله لا ميل مستقيم فيه
الى قوله لا يكون ولا يفسد فانه استدلال لخرق لا يخلق
بامتناع الكون والفساد من حيث الاصطلاح الثاني
انه لا يجوز عليه الحركة الكيفية لان لا توجد الا بعد حركة
الاجزاء على الاستقامة واشار الى ذلك ولا ينفي فان الماء
هو الاندياء الكيفي الجسيم بسبب دخول الاجزاء الهوائية
بين اجزاء الماء والتوليد ضده وكذلك التخلخل والتكاثف
فانهما يقتضيان خروج الجسم عن مكانه ان تخلخل
بتشبيه الفاعدة انه لا يجوز عليه الحركة الكيفية واشار
اليه بقوله ولا يستحيل ثم قيده بقوله استحالة تؤثر في
الجوهر كمستحي الماء الحار والى قابل يكون الهواء كذلك

سائر الاستحالات جائزة عليه بل لان ابتداع سائر الاستحالات لا يتبين بابتداع الحركة المستقيمة فقط فلنقتصر على ذلك واخر عن غامض يحتاج هذا البيان اليها لانه داخل في كلامه بالعرض والعرض من ايراد هذه المسائل التنبيه على ان محدث الجسمانيات لا يخفى يجوز عليه من حدثها الحركات الا الحركة الوضعية وبين من ذلك ايضا ان الحركة الابتدية المستقيمة اتم من الحركة في الخط الذي هو الكون والفساد بحسب الصور النوعية والحركة والاستحالة بحسب الصفة الجسمية عند القائلين بها واقدم من الحركة في الكم والحركة في الكيف لان ابتداع وجود المستقيمة مستلزم لابتداع وجود كل واحدة من تلك وقد تبين من قبل ان الوضعية المستديرة اقدم من المستقيمة فاذن صح ان اقدم الحركات كلها هي الوضعية المستديرة واعلم ان جميع ما حكمنا به كائنة ما بينة لنا او وجد هذه الحركة المستديرة من السماء بأن لم يجر عن الشرع بذلك تنبيه الاجسام التي جبلت بحيث يحدث فيها بتوسط الحرارة والبرودة كيفيات مختلفة مثل الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والنضج والطبخ والتخدير ومثل طعوم ورائحة كثيرة لها حكم على الاجسام المطلقة وعلى الاجرام الفلكية اما ان يحكم ايجابا على الضرورة بمثل هذه بأصناف الحوادث الكيفيات الاربع

تفعل هذه الاجناس فيها ولا توجد خالية عن احداها وهي الملموسات وتسمى الفعل والتشبيه لانه احالة بيان ذلك على الاستقراء واختبار الحواس الدالة كالحس والشهوة فقوله لها الجنس قبلا اي الصورة التي تحدث فيها اي تدرك بالاعتبار والاستقراء وقوله فمنها مخبرة تحت الفعل فالقوى قد تنفعل انفعالا واحدا والمتغيرات وهي الجسمانية قد تكون صورا وقد تكون كيفيات والمراد هاهنا الكيفيات وليست تحت الفعل في ان جعل موضوعا لصورة الفاعل فان الفاعل هو موضوعها فالقوة الدافعة تحت الفعل كيفية صيرها موضوعها هذا الثاني في شيء آخر متى مبدأ للتغير والقوة الماخية تحت الانفعال كيفية صيرها موضوعا هذا الثاني عن شيء آخر متى مبدأ التغير الحرارة والبرودة كيفيتان سلموستان دفاقتان الفوق للماء وقريبها ان الحرارة كيفية من شأنها احداث الجمع والتلطيف جمع المتباينات وتفريق المختلفات اي من الكيفيات دفاقة البسائط والبرودة كيفية من شأنها ان تفعل اضداد هذه الافعال وردها الشيخ الشفاء وغيره من الكيف ان المحسوسات لا يجوز ان تعرف بالاقوال الشارحة لانها لو كانت مما لا يمكن ان يشعر الا على ما هي عليه بالاشارة لاستحالت

لا يدرك بنفسها على ما هيا بها بالحقيقة فهي لا تفيد
ما يفيده الاحساس بظاهر ذلك هو الحق وأما المدرك فقد عرفته
الشيخ فقال فيه بانه كيفية نفاذة جدا لطيفة تجذب
الاعضاء لتفرقا كثيرا لعدم متسابا لوضع صغير المنفذ فيه
يحس كل واحد بانفراده ويحس بالجملة كالرجل الواحد لان
التقدير هو بتربيا لعضو بحيث يسير جوهر الشيء الحامل
الحس بحركة اليه بادنى مزاجه عليه فى جوهره فلا تجد فيها
النفسانية ويحصل مزاج العضو كذلك فلا يقبل تاثير الذائق
النفسانية وظاهر ان هذه الكيفية مثلية وان المدرك بفعل
ما يضاد بفرط الحرارة للقوام والطف وان المطعم يفعل ما
يفعل بفرط البرودة المقتضية بجمود الروح وهما تابعا
للحرارة والبرودة وانت لخصتهما بالذكر لانهما المتضادان
المنتميتان الى الحرارة والبرودة فى باقى ما ذكرت
يشعر بما عليه وأما الطعوم فقد عدت لك تسعة فى الحلاوة
والدسومة والحموضة والملوحة والحرافة والمرارة والعفوصة
والبشع والقفاهة بانها الخارجة من تاثير الحار والبارد
والمتوسط بينهما لجنب لا لذوات انها الحكمية فيها على
هو المعلوم كالطب وأما الروائح فكثيرة فيجب ان لا يحس
حصرها ولذلك لم تعرض لها كلها جميعا اعتمادا على ان لا

مشعورا للذوق والشم منهما وانما اشارة طبايع المشمومات
تحقيق استدا الجميع الى الكيفيات الاول وانما قال الشيخ
وبمثل طعوم وروائح كثيرة ولم يقل ومثل الطعوم والروائح
لان القائمة من الطعوم لا يحس بتاثيرها الا قوة في
الروائح بالكثرة لا لما ظهر من تعريف قوله وهي
لا ينفعل الشريف الحس عن مثل الرطوبة واليبوسة والبرودة
الصادرة والحرارة والسادسة فمنهم لا ينفعل الا لمزيج
والجمهور بلا تحليل الصادرة وما شاكلها استدلوا
الا لا ينفعل لانها لو انفعل لوقوفه بل هي
بجلاء والرطوبة قد فرقها الشيخ بانها كيفية يقتضي سهولة
التفرق والانقسام والتشكل واليبوسة ضابطها والمرض
عرفها الا يتاثر اذا انفعل عن ذلك كما عرفت الحرارة في
اول الباب فان الجمهور يشعرون الرطوبة بالبلة ولذلك
لا يطلقون الرطب على الهواء ويطلقون على الماء وكون
بحسب ذلك في الجماد وقد نقل اللبث بين اهل العلم فيه
الشيخ في الشفاء ان البلة هي الرطوبة الغريبة الجارية على
ظاهر الجسم كما ان الابتلاع في الغريبة النافذة الى باطنه
والجفاف عدم البلة فان شاء ان يجعل البلة
والجفاف وهذا الموضع لا بد لنا ههنا من تعريف اللحوث

وبعد ذلك يأمره بالتمرين ولا يشغله بالياء في البدايات السابقة
والمتوسطات الاختيارية وأما اللين فقال إنه كيف يتصور
بقوة القمر الباطن ويكون الشيء حاملا له غير شيء إلا وينتقل
عن وضعه ولا يمده كثيرا ولا يتفرق بسهولة وإنما كان
بقوله القمر من الرطوبة وما سكه من اليبوسة والصلابة
شابكا بلها وقال الفاضل الشارح قيد اللين بما يعرض
لا يصير شده فيتال اسم المرة الواحدة الحركة والثاني
والثالث استعداد بقبول الانعماز وليس اللين إلا الأخير كما
مثل المتلبد هو الذي لا يغوص بحاك اصبعك فيه الا بتعب
عدم الانجاز والثاني بقاء التكيل والثالث انضمامه وليس
الصلابة هي المقابلة له فإن الهواء المنفوخ في الزق يقاومه
ويصلب فإذن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال
فمجموع حاصل الجمع المانع اللين والصلابة كيفيتان كونهما
الجسم بهما مستعدا للانفصال وعدمه عن الشكل الخاص هذا
هو الذي ذكره الشيخ في تفسير الرطوبة واليبوسة فإذن لا فرق
بينهما حينئذ بتفسيرهم وأقول الرطوبة واليبوسة شبيهان
حيث ما هما كيفيات المدركة باللمس والصلابة واللين
لا منتميان إلى الخمس بل إلى الكيفيات الاستعدادية لا
استعدادات لا تكون محسوسة من حيث هي استعدادات

الشيخ إنما ذكر ذلك لتميز هما بتعقل ما هيتهما عن تصور
جميعها وأما الرطوبة واليبوسة فما عرفهما الحكيم بما
ذكر مما في الظاهر لما لم يقع الاشتباه بينهما وبين اللين
بخلافها مقدم صحيح والتشابه الرطوبة ليست هي سهولة
قبول الأشكال صافية وأنها إنما تقربها
على مذهب من يجعل التقدير وراية اسم التي تركب سفوهه
لا يطلق على جزء مخصوص بطلان الاسم على المتعدد
الانعمام مع وجود القوام وغير الشيء إلى وقدم التفرق
بسهولة هذا استعداد بقبول التقرين والانضمام بسهولة فمحل
اللين عند الشيخ ليس هو معنى الرطوبة على ما ذكره هذا الفاضل
وأما القرون جيد على ما ذكره الشيخ كيفية يقتضي سهولة
التكيل مع عسر التقرين والتحق به بعض متصلا ويجذب
من شيء إمتزاج الرطب الكثير بالياس القليل والسلابة
ما هنا شتان بما بينهما فظاهر أن هذه الأربعة
فتهى المائية والرطوبة واليبوسة وهما يقتضيان كون الشيء بحيث
يحمل بتعامله ما تحمله فإذا قسمت وأجهت لم تأمل ما يجتمعها
قد تفرق من جميع الوجوه فعلة الزوجة الحارة والبرودة
المتوسطة الذي يستمر دبار فيها والحار ذو يشتمل بالبرودة
الغالبة وأعني بهذا القلق بحيث في كل باب بما أوردته

ان جسما يوجد فيها الجنسيه مثلا كون ولا كون فيزيد
بحته ولا طعم ووجدته شبيها الى الحرارة والبرودة مثل
الملح او التحديد وكذلك الحال في الحيوانات الحية الا
تفعال فان التفتيش يلزم اجسام العالم التي تليها رطوبة
او يبوسة لانها اما ان تسهل تفرقها وانضمامها وكلاهما
وتركيبها للشكل من غير مانعة فتكون رطبة او تصعب
يابسة واما التي لا يمكن بتعاد ذلك اصلا ولغيرها
الاجسام واما سايا بشبيه ذلك فقد يعرى عن جسم
ينتهي الحاسة بين اثنين اللين والصلابة والخشونة
وغير ذلك ٥ الاجسام العنصرية قد تخلو عن الكيفيات
المبصرة والمسموعة والمشمومة والمذوقة والسبب في ذلك
ان الحساس الخمس لا تدرك هذه المحسوسات الا اذا كمون في
شيء جسم ما كالهواء والماء ولا يمكن اذ توسط المتوسط
بين نفسه وغيره فاذن كل واحدة من هذه الحواس لا يدرك
المتوسط الذي يتوسطها ليخبره خاليا عما يدركه هي فيه
الاجسام لا تخلو عن الملموسة لانها لا تحتاج الى متوسط
واليه قد تخلو الحيوان عن تلك المدارك ولا تخلو عن الملموسة
سمي الملموسة باما بالمحسوسات دون الثانية او لانها
تقتضيان لانها لا تخلو عن جنسين من الملموسات احدهما

جنس الحرارة والبرودة وما يتوسطها وهو المعتدل والثاني
جنس الرطوبة واليبوسة وما يتوسطها وهو الاعتدال
والباقية اما ان تخلو هذه الاجسام عنها واما ان تتجرد
عند الاعتبار الى هذين الجنسين فلذلك سميت هذه
الكيفيات اوايل الملموسات وهي التي بها ينفعل الاجسام
العنصرية ويتفعل بعضها عن بعض وتتولد منها المركبات
والفاظ الكتاب ظاهرة والمراد من قوله اما الذي لا يمكن
ينتهي ذلك اصلا هو اصلا كيات تنبسه فالجسم الذي
لح في الحرارة بطبعه هو النار والبالغ في البرودة بطبعه
هو الماء والبالغ في الميعاد هو الهواء والبالغ في الجمود هو
٥ اراد ان يشير الى ان العناصر اربعة وبينها والبات كان
لها بعد كونها اجساما طبيعية اعتبارات منها انها
استعدادات المركبات ومنها انها يحصل بتفاعلها
الكون والفساد فلاعتبار الاول بحث عن احوالها
بحسب ما يجري بينهما من الفعل والانفعال الذي هو
سبب التركيب وبتدارك ذلك على عدتها والاعتبار
الثاني يبحث عن احوالها بحسب امكنتها المترقبة وما
يجري مجراها ويتدارك ذلك عليها ايضا وهذا الفصل
يشتمل على الاستدلال بالاعتبار الاول وقد طوى ذكر ذلك

الفصل الاول في اجسام العالم وهو في القوى الفعيلة والانفعالية الاولية

كلام الشيخ الفاضل ابي نصر الفارابي قدس سره في تحقيق هذه الصورة
بعيون المسائل بعبارة بليغة والجسم الشديد الحرارة
هو النار والشديدة البرودة بطبعه هو الماء والحار
والشديد الرطوبة الهواء والبارد
تقرر ان كل واحد من هذه الاجسام الاربعة محفوف بكيفيتين احداهما
فعلية والاخرى انفعالية وبيان الحصر بايتلف الكيفيات
الاربع اليها بحسب الامكان قد علمت ان الممكن منها كان
كان اثنان بحيث تلك الكيفيتان لبعض هذه الاجسام
كالحرارة للهواء وايبوسته للنار على ما صرح به الشيخ
وكان الموقف عند هذا الموضع بناء الكلام على المشاهدة
والاحكام التي لا مدفع لها على التعمق في البحث فقد علمت
سندا لاقامة الاشهد من هذه الكيفيات ان واحدة
من الجسمين اللذين هما اشد تضادا بان الجميع اعني النار
اظهر والانفعاليتين فالبالفتين اظهر منه بينهما
كل واحدة من حرارة النهار وبرودة الماء وقد
في الحرارة على كون الحرارة كيفية تشتد وتضعف لا صورة
تقوم بجوهرها الذي لا يختلف وايشار بقوله بطبعه
مصدر تلك الحرارة اعني الصورة النوعية فان ورد
في صيغة يدل على ما قاله طرفا يعلم ان هذا القول

للنار بحسب ما يليها ومعرف لما يهتم بها وكذلك في الثلثة
الاخرى وانما اعتبر عن الرطوبة بالبوسة بالمجاورة
توضيح الشان في مفهوم الاولين دون الاخيرين مع
ان المراد هنا واحدة ان الفاضل الشارح وان قاله بطبعه
النار ما للماء الا الهواء والارض لان من النار من حيث
الماء صورة النار والماء هي الحرارة والبرودة ومن حيث ذاهب
الماء صورة الهواء والارض هي الرطوبة والبوسة فان
ذلك لا يشتبه بمن راجع اليه هنا قال واعلم ان الحكماء
هذا الترتيب لاثبات تعدد الكيفيتين الفعليتين على
الانفعاليتين وتقديم الاشرفين من كل جنس على الاخس وقال
قال بعض الاحكام ليست قالا الاختلاف فيه فان بعض
المتقدمين ذهبوا الى ان النار البسيطة في غير محل الكيفية
وغاية الحرارة ورد عليهم الشيخ بان وجود القوة المسخنة
المادة القابلة لها وعدم المانع حاصلة والتسخين
موجودة واما برودة الماء فقد ذهب قوم كثير منهم
الشيخ ابو البركات من المتاخرين الى ان الارض ابدا
الماء الا بحسب الكيف وان كان الاحساس برودة الماء
وصوله الى المسام وانصافه بالاعضاء اشد كما ان النار
اسخن من الهواء والمذاب مع ان الاحساس بالشد فانا

الميعانة فان كان هواء البلة فالمائع هو الماء الا غير وان كان
هو سهولة التشكل فالمائع هو الثلثة غير الارض والنار
اولهما من الكل لان الاسخن الالطف واردى قواما والرطوبة
التشكل الا رقه القوام واللطافة والقوام ان التشخص يقتضي
انينا على ابوحيان الظاهر كما مر وكذلك ان اسرع الجرى
فالنار الا فلها والنار ما برد ها الماء واشدها ميعانا
هو الهواء وما يرقه من نار غير الهما وا سد لا يليه
بابن اخرجوس عنهما واطيبا الفوله فيه فالرقة قوله
والهواء بالقياس الى الماء لان لطيف يشبه بالماء ان يكون
والطف ٥ لقارح من تقريب الفاضل ان الكيفيات النفسانية
وتقييدها ان ادبيان ايضا في ان الكيفيات الخفية ايضا في
تلك حرارة الهواء وبرودة الارض وبيوسته النار ورطوبة
رطوبة الماء فظاهرة كبرودته وراى الترتيب المذكور فانه
بذلك حرارة الهواء واعتدالا والهواء بالقياس الى الماء فانه
وما قيل ابتداء مطلقا لانه بالقياس الى النار بخار وكان ابن
يخ فالحرارة هو النار وهو ممكن ان يقول بالقياس الى الارض
لانه بين بعد كيفيتها الفعلية فاستدل على حرارة الهواء
بان الماء يشبه بالماء بحق ويلطف اي تحلل وتبقه
بتحزه وتصاعده في حيزه لا كونه هواء لان ذلك لا يكون

بتبريدها والبخار هو اجزاء صغار مائية كثيرة مختلطة
بالهواء ووجه الاستدلال ان الحرارة تقتضي الجذب و
البرودة تقتضي الجمع والكثافة للتحرية فالهواء بحق في
الخفة واللطف وما هو ابعد فهو اقل كثافة والماء يكون
الهواء اخشن من الماء لم يكن اخف والطف منه لكنه اخشن
واللطف فهو اخشن قوله والا لما اذا خليت وطباعها
فلم تخشن بعلة بعدت وهذا استدلال على بعدة الارض
وهو ظاهر والعلة المشتركة هي ثقل العلويات ثم
المتخلخلات السفلية كالرياح الحارة وغيرها بقوله
واذا احميت النار فعادتها حتى تصاعد كون منها الجسم
صلبة ارضية تقذف السحاب الصاعدة ويذيبها
يوسته النار واستدل عليه بالصاعد فانها على ما قال
هي استولدت من اجسام نارية فارقتها الخشونة وصارت
لاجتذاب الابخرة على جوهرها متكاثفة وقد تقرر
ايضا مدة ان في عين اوانها انما تولد من الحجرة والارض
خشنة المتصعدة عن الارض الخشنة في السحاب والله اعلم
هو الحامل الثابت من الارض كما ان البخار هو المتحلل الرطب
وهو اجزاء ارضية صغار اكثر حرارة فصاعدت
لاجلها وخالطت الهواء وهذا اظهر قوله في الصاعدة

وأية الفاضل الشارح لأن الصواعق على ما حكاه الشيخ
تشبه الحديدية والنحاسية والحجرية فلم كانت تلك
هنا الثلاثة اختلفت هذا الاختلاف بل كانت أشدها
درجة والأخيرة مما هو هذه الأجسام فمعارضة قوله
هذه الأربعة مختلفة الصور ولذلك لا يستقر أن يكون
فيه الهواء ولا الماء حيث يستقر فيه الهواء ولا الهواء حيث
يستقر فيه الماء الثابتين بكيفيات هذه الأجسام التي تتبعها
تلك الصور بها فإن البسيط لا يصلح عنها لا يتخلى فاجد
الاختلاف لا تأثير بدا على تباين مصادرها فأرشدنا
بحجة أخرى فاسدا وقضاها للإمكان المخالفة على
شاهد الى اختلاف الصور وعلية هذا الاختلاف وهي
غير لائق لما كان اختلاف الإمكان واجبا اختلاف
الصور عنه واجبا كان طريق الاستدلال به على ذلك فانجا
فأبنا أنجسا قضاها للإمكان المخالفة باختلاف
صورها الطبيعية لأن الاستدلال به على الماء والهواء
سندلان على اختلاف الإمكان وذلك واجب بين
المخالفة كما بينه الشيخ وقرره بها على أن قوله
صعودا الماء بين حيز الهواء ونزول الماء وصعود الهواء
من حيز الماء وفي هبوط الأرض بين حيز الماء وصعود الهواء

بين حيز الأرض وهما أيضا ظاهر إذ هبوط الهواء بين حيز
النار وهو معنى قوله وذلك لأن الأطراف ظهر الميل الطبيعي
بدواة بدنة بالذات والجسم الكائن الطبيعي فيها وذلك
لأن المعاوق مع ذلك ينقض حكمها فينتقض بها وتبقى فلان
يكون طلب الإمكنة الطبيعية والهرب عن الغريبة فالأن
أظهر بنسبة من طرح أن الهواء يطلق فوق الماء لصغط
الماء إياه بعضها لخفة هذا له لا بطبعه كذلك لا يكون
أقوى حركة وأسرع طفوا والعكس يكون بالضد من هذا
وكذلك قال في الحركات الأخر وإنما كانت الحجة الأخيرة
الفصل المتقدم لشمله على الاستدلال بالاختلاف بالإمكنة
على تباين الصور بيته على اختلاف الميول الطبيعية وقد
مر بين الإلف بحيث إن العناصر يدفن كليها فكان
نحصل أن بها الحركات العناصر لا تميل الى الإمكنة
الطبيعية بل بالعكس إن يجذب ما تحرك إليها أو دفع
بما كان من الواجب بحال هذا الاحتمال والذي يحمله
أن الحركة الطبيعية للجسم الكبير تكون أسرع منها
والعكس بحذاء فإن ذلك لأن الأكبر أقوى طلبا فهو
سبب أو أقل عاقة لها سير والوجود بعد بارع الكبير من
العناصر تحرك الى إمكنتها أسرع فمتى فرض إنها تحرك بها

تسلط الماء في حيز الهواء والهواء

بالجميع لا بالعنصر الذي حقق بيانه بأن النار أخف من الهواء
ليس طبعه بضغط ما تحته إياه ومجموعها أعني مجموع الأربعة
فوقها دفعة واحدة الهواء كلها طابت بالمركز الهواء لكن لا
مثل ميل الأخف بضغطه ويدفعه إلى فوق ولذلك
الأخف فوقه واجتماعها عليهم جميعا من أبطل الجميع الأمور
المذكورة ولما كان بيانه خاصا بالهواء والماء أشار إليهما
بقوله وكذلك في نحو كأس مثلا تدبيره الآتي بالجمد
كبه ندعي بأن الهواء كلها الفطنة مذا إلى حد شبيه
يكون ليس لأن موضع الزئبق ولا يكون من الماء الحار
وأقل الزئبق فتوا بذا هواء استحال الماء كذلك قد يكون
متحركة قلب الجبال فيضرب البحر هواءها فيجمد سحابا
لم يستوا إليها من موضع آخر ولا بعقد من بخار معهود
رى ذلك السحاب هيئة الجمام ذي صحي قد هو ربه
الكون والفساد في العناصر والأجسام على ما ذكرناها
في الطبول فقول فيرات الأجسام بصورها لا نعم من يقول
لأن الصور لا تشتد ولا تضعف وتشي استحالة
الكون والفساد إنما يقع بين جسمين بحد أحدهما كون
الآخر فيها كأس الماء مرة وكان من الممكن أن يوجد من
هذا التغير بين كل واحد منهما وكل واحد من الثلاثة الباقية

كانت أنواع الكون والفساد اثني عشر الحاصل من ضرب
واحد من الثلاثة الكون الواقع بينها أولا هو ما يكون بين عنصرين
متجاورين لا حاجب بينهما فإن الأطراف لا تكون
طرفا إلا بعد كونها أو ساطا التي لا يكون هواء من الأمور
إلا بعد كونها ماء بحيث يكون ذلك الكون بالحقيقة
كونين بتعدد ما بين والهواء المتجاورة يقع بينهما ثلاثة
دواجات أحدها بين النار والهواء والثاني بين الهواء
والثالث بين الأرض والماء ويشتمل كل واحد من
هذه الثلاثة على الكون والفساد فإذن الأنواع الحاصلة
وهي بسائط واحدة من الباقية بركبت بسيطين وهي تكون
الهواء من الأرض وكون الماء من النار وعكسهما واثنان
كذلك من ثلاث بسائط وهي كون الأرض من النار و
عكسه فالشيخ بلد بالأنواع الذي بين الهواء والماء لا
الكون والفساد بينهما أظهر من باقيتيه وهو كما ذكرنا يشتمل
على نوعين أحدهما كون الهواء من الماء والثاني عكسه
الأقل مشهودا لكثرة المشاهدة فإن أبصار الأبخرة عن
الأجسام الرطبة عند تأثير الحادة فيها وانتشارها
ذلك ظاهر فإن فيه البخار يشتمل على أجزاء مائية قليلة
وعلى أجزاء هوائية كثيرة لأن الهواء لا يستقر الماء

بل حدثت واستفلت بالطبايا وغيره فلا شهرة هذا النوع
فريدة الشخص فاما ثبوت نوع واحد من النوعين المذكورين
بكمية اناية كون الحمول مشتركة وهو يدل على جواز وجود النوع
الآخر فلعله قد تحقق النوع من هذا الاناء على نوع واحد هو
بناء تكمد الهواء ماء فاستند عليه بشيء من احدها الذي
ظاهر الاناء اذا برد بالحبس واشار اليه سواء قد
يبرد الاناء بالحبس فيركبه ندف من الهواء وذلك لان الذي
الذي يوجد هناك اما ان يكون من الهواء وهو المطلوب او
ان لا يكون منه بل اما ان يجتمع من الهواء المطيف بعض
هب اليه فيكون التكون بفساد بين الهواء والماء كما اشار اليه
وعنه او يتخلخل فيه ولا قائل بالاول لان الهواء
بالاناء لا يمكن ان يتحرك على الجزاء كثيرة من الماء وخصوصا
في الصيف فان الاجزاء المائية اذا كانت باقية فقد
عدم جدا الفرط حرارة هوائية ولا يبقى بحاذرة للاناء
تقدير بقائها هناك ولو قدر ذلك فاشياء اما ان تقدر تلك
الاجزاء اذا توارت حلوة الندى وبعد تحتها من الاناء
مرة بعد اخرى فينقطع حصوله على الاناء مع كون الاناء
بحالة الاصلية واما ان تقدر حصوله كل مرة فهل كان
قليلا واما ان تقدر حصوله فيكون بين كل حصولين زمان

اطول فترات بين حصولين قبلها وذلك على تقديران يجتمع
جزاء التي كونت في هواء ابعد من الاناء اليه مع ان ذلك
بعيد جدا لان تلك الاجزاء الصغيرة مع جاذبة الحار
اياها لا يمكن ان تحرق حجم كبير من الهواء ولكن الوجود
جميع ذلك لا اناء وفي حدوث الندى مع بعد اخرى على
وتيرة واحدة بشرط ان يخلى من الاناء ما حدث عليه كما
الاناء عليها يومين اشار الشيخ الى ذلك بقوله كما
لقطته مدة الى ان حلوثت وقيل على ان ذلك ان كان بوجود
الماء مقتضيه لفساد الهواء المحيط بالاناء فوجب ان يصير
ذلك الهواء ماء ولا حالة يسيل الماء حينئذ ويتحلل
هواء آخر ويصير ايضا ماء الى ان يجري الماء من اناء ما
وانه ليس كذلك نعلم انه حدث من اجزاء مائية على الملة
واجيب عنه بان جزء الاناء لصلابته لا يكيف بتلك
الغريبة سريعا وعند التكيف بطيء فانه الحق الاثر
المكيفة استند تكيفه بها وقتا ما يشتد بكيفه عرفه ولا
ريب انه جدا لا فان الرصاصية المشتملة على المائية
الحارة اكثر من تلك الماء التي فالاناء المذكور كثيرة
تبدد عند الهواء المطيف به والماء البرد تكيفه ما
تكيفا غريبا يجذب الهواء المطيف به فيظاهره عن

الشديدة سريعا فاذا بعد الهواء ما دام على سطح الارض ابتدا
انما ابتدا يحتقن منه واتصل الهواء بالسطح عاد الى اصابه الماء
ان بقاء الذى يترشح فيما داخل الاناء وهو ايضا باطل
لوجوه احدها ان الذى قدرنا وجوده من عنبر ان كون ماء كل
وجود الجمد الذى يجعل ابعده والثانى ان ذلك يقتضى ان
يوجد الذى الا فى موضع الرشح لكن ليس كذلك بل يوجد
الا فى موضع الرشح مطابقا للجمد فانه يوجد فوق ذلك
الموضع واشار الشيخ الى هذا الوجه بقوله ولا يكون ليس الا
فى موضع الرشح فدل قوله على انه لم يمنع وجود الذى فى الرشح
بل منع اختصاصه كونه من الرشح فان هذه الصفة يجد
هذه الغاية والثالث ان الماء اذا كان حارا يجب ان يجد
الرشح ايضا بل ينبغى ان يكون الرشح اكثر لان الحار اللطف
واقبل للرشح لرقته فيما يرد ليس كذلك واشار الى هذا ايضا
بقوله ولا يكون عن الماء الحار وهو اللطف واقبل للرشح
اجل الوجهين مرشحا بالتجربة وانما اذن هو الحاصل
ماء والاستشهاد الثانى بالسحاب المتولد قليل الجبال
من بخار الهواء لا من ابخرة السحاب الحادث الموضع من
جميع الجهات ولا من انعقاد بخار صعد البتة فاذا ذلك الخار
انما يحدث بعد التحليم فولده مرة اخرى وهو المراد بقوله

وكذلك قد يكون بخوة قليلة الجبال فتضرب الريح بخوارها الى
قمتها فيعقد وينزل بالصبر البرد الشديد وهو الذى
قال صاحب المتعلم برد يضرب الثنات والشيخ قد يكون ذلك
ذلك بجبال طبرستان ونحوها وغيرها مما قد شاهد اهل
الجبلية ان ذلك كثيرا هذا بيان الاول واما الثانى
فاعترض الفاضل الشارح على ذلك بان قال ليس
بعظم من تبريد الارض الجدية اياه فهم الشتاء
بل فى الواضح التى تحمى الشمس عامة اشهر وذلك يقتضى
ان يقل ويكثر الهواء ماء وليس كذلك بل الهواء ما
البرودة بعد زوال الشمس بصير الهواء بعد تما كان قبله وبعد
الضحى اردن فيه المطر فانه يلزم ان يستمر التبخير والحال
ان يغير الصيف والهواء والجواب ان هذا الاعتراض ليس بشئ
مع ما عرضنا وذلك لانا لم ندع ان السبب فى ذلك الشئ
هو لا الشاء على ان شرط ينبغى ان يكون ولا ان المانع انما
عن ذلك الشئ شئ هو واحد لم ندع حصر الاسباب الموجبة
لكون والفساد فلا يلزمنا النقض بعدم الكون والفساد
عند حصول برودة ما بل انما ادعينا امكان ذلك الكون
والفساد وبمشاهدة ما ذكرنا حصول هما ثم ذلك
شاهد واعتبر على الجملة ان للكون والفساد سببا من

هذا اصح بترتيب

هو البرودة مثلا بحال فان حصلت البرودة لم يحصل الكون
بالفساد حكم بفقدان شرط او وجود مانع بالجملة بان لم
يعرفهما بالتفصيل فان الجهل بخصوص ذلك لا يقدح في
بالسكان وجهه ما قوله وقد تخلق بالنقطات من غير زيادة
لما نفخ النفخ سرى الاذواج الاول الشغل بالثاني وهو بين الهواء
والنار لنا صيرورة النار هواء فظاهر لان الثقيل الكثير
تصحل فالهواء على ما يشاهد لا يحتمل لما حرارة تحترقه
وبذلك صرح بذكرها النفخ وانما عكسه فمراد من قوله وقد
تخلق النار بالنقاطات من غير زيادة وقد كان ذلك بالنفخ
النفخ على اكثره سد الطرق التي يدخل فيها الهواء الجديد كما
يشاهد ذلك قوله وقد تقل الاجسام الصلبة بالتجزئ مثلا
سيالة يعرف ذلك اصحاب الخبر كما قد يجد ميا جارية
تشرب بحارة صلدة فان الارض قابلة للاستحالة بعضها
الى بعض فلها هيولى مشتركة وهذا هو الاذواج الثالث
بين الماء والارض وبداءة بصيرورة الارض ماء فالبقعة
الاجساد الصلبة الجرمية بياضا سيالة يعرف ذلك اصحاب
الخبر حتى طلاء الاكسير يكون ذلك بتشبيهها اولا
اياه الاخراق او بالحق مع ما يجري مجرى الاصلاح كما انهم
قد اريد انجاحها بالملاء كما يشاهد في الاجزاء الارضية

الحمرة فتوكيف تشرب الحجارة وتذوب بالماء والاجساد ولا
جامد الثالثة يجب ضبطها بتمام وانما ذكر ذلك لان
المكلم بقوله كما قد يجد مياه جارية تشرب بحارة صلدة
ذلك مشاهد من جعل الماء التي تحفر بحجر بعد حين
من منابعها ما يراد كر هذا الفكر عقاه في تخليص الاستاذ
انتهى وهو ما بالبيان الماحد ولم يسابق له قولا بصلة
لحكم الاول لانهما بين اذ دفاجر فاحد الاجر المطلوب
الجميع وهو كون الفاجر قابلة لان يستحيل بعضها الى
والمراد بالاستحالة هنا ما فهمه اصطلح عليها اعني الحركة
الكيفية والسؤال الذي ذكر الفاضل الشارح لما اقتضته
فربما بعض اصحابنا ان هذه التغيرات المشاهدة تحتمل
ان تكون استحالة في الكيف مثلا الهواء الذي صار بالنار
استحالة حارة يبرودة منه هواء فوجوه لكنه كيف
بكيفية الماء ومع هذا الاحتمال لا يثبت كون الفعل
فاعل بحيث لا يقتضي الاشكال لامور يحتمله وعلى
تقدير ان يقتضي ان كون الصانع جميعا جسما فاحدا
تركيب اجزاء الكيفيات ومع ذلك فمنشاء الكيفية التي
استشكل اليها الفحص مع دخال الشهب المقتضي بما هادة
على حدوث صورة تشخصها اشارة الى هذه

استدراك الباحث فان الصفحات
والاوراق كل بيت الاوراق بعد المكتوبة
فصل الباء ٥ ١٢

عدة في اصول الكون والفساد وغالبا هذا وهي الاركان
الاول والحر فان يتم لها عدة دوائر الحركة المستقيمة
وهي جهة حفيف مطلق يحتي نفس جهته فوق كالنار وقولنا
مطلق كالارض وحفيف ليس بمطلق كالهواء وثقيل ليس
بمطلق كالماء وقد تقدم ذكر هذه الاجسام واعتبار انها
انما اصول الكون والفساد وبينا انها اركان العالم
انها مستقصات بتركب المركبات منها فحينما تتحلل
المركبات اليها وذكرنا ان الارض لا اعلاها من حيث
الكون والفساد والتركيب والتحليل ينبغي ان يكون باعتبار
الغلبة لا بالاستقلال وان الارض لا اعلاها من حيث انها
اركان ينبغي ان يكون باعتبار انها اقل ما يكون من الجسم
الا قل طرفا ما لها اراد ان يذكر الجسم الثاني وبين وجه
الفصل حال امكانها في التقدير والتربيع وبين بذلك
انها مقسومة باربعة وان العالم يتم بهذه الاربعة وقوله
هذه في اصول الكون والفساد اشارة اليها باعتبار ما ذكرنا
وقوله وغالبا هذا اشارة الى عالم الاجسام العنصرية
وقوله وهي الاركان الاول اشارة اليها باعتبار كونها
اجزاء ذاتية للعالم وقيد الاول لان بعض المركبات ايضا
اركان للبعض كالاعضاء للحيوان لكنها لا يكون اولا

للجميع وهذه قوله وبالحري فان يتم لها عدة دوائر الحركة
المستقيمة اشارة الى انحصار الاركان في هذه الاربعة وقوله
حتى يرجع حفيف مطلق يحتي نفس جهته فوق كالنار
اشارة الى الحصر وهو ان دوائر الحركة المستقيمة اثنتان حفيف
وانما قيل عليا من دون كل واحد منهما اذ ما مطلق وانما ليس
فاذن التربيع واجب واما الفرق بين المطلق والذي
ليس بمطلق منهما على ما ذكره الشيخ الرئيس فهو ان
المطلق هو الذي اذا طبعا ان يتحرك الى غاية البعد عن
كل ما يقتضي طبعه ان كون طرفا بحركته فوق كالاجرام
والثقيل المطلق بقابله فاذا ذلك واعلم انه يريد بغاية
البعد عن المركز غاية البعد الذي يمكن ان يصل اليه الاجسام
المستقيمة الحركة ولذلك فسره بالطفو فوق الاجرام
كلها اي الاجرام العنصرية والحفيف بالاضافة الى
احدها الذي في طباعه ان يتحرك في اكثر المسافات
بين المركز والمحيط حركة الى المحيط لكنه لا يبلغ المحيط
وقد يصير من له ان يتحرك عن المحيط ولا يكون ثانيا
لحركتا بين متضادتين كما علم بعضهم لاطفا تشبيها
للغاية واحدة وهذا مثل الهواء فانه يرسب في النار
على الماء والثاني الذي اذا بلغ الى النار نفسها كان

النار سابقة له الى المحيط فهو عند المحيط ثقيل وخفيف
بالاضافة وهذا الوجه يقرب من الاول وليس به فهذا
الاعتبار يشارك النار الكرية يختلف عنها بالاعتبار
الاول لا يريد من المحيط ما يريده الثاني قال الفاضل الشارح
واما قال خفيف ليس بمطلق ولم يقل خفيف مضاف
لتكون العبرة حاضرة ويكون دليلا على المدعيين معا
كونه كذلك فان الخفيف المضاف لا يقع على الهواء الا بأحد
الاعتبارين واعلم انه اذا قال خفيف مطلق كان النار ولم
فان النار خفيف مطلق لان الاقل دليل حصر الاركان
كان على ما مر انا لو قلنا النار خفيف مطلق لكان محتملا
ان يكون مع النار شيء آخر هو ايضا خفيف مطلق وخارج
حينئذ عن البيان مع ما ضم اليه على ما ذكره الفاضل الشارح
وهو ان المكان الواحد لا يحتمله جسمان بسيطان
قوله وانت اذا تفحصت جميع الاجسام التي عندنا
وجدتها منتهية في الفلة الى واحد من هذه
بيان الهاء التي تحمل اليها المركبات وتتركب منها الاشياء
فيه الى الاحساس تقرأ وتتبع احوال التركيب والتحليل
ما يذكره الاطباء وهذه تعريض باية المركب من الاجزاء
المتباينة عنه مجردة الفاضل الشارح انتهى

الفصل الاشارة والتنبيه لان الاشارة هو بيان احد
الاركان بالبرهان والتنبيه هو بيان انها اسطقسات
للمركبات لا غير الاستقراء الفاضل الشارح وسبيل الهواء
يعلم الاحساس والتمثيل بان الحجر اذا وضعناه في ناحية
احسسنا بثقله ليس بهوي لان الحجر جزء منفصل من كل الارض
فاميل هذه موجود بالفعل والهواء متصل بكله فاميل هذه
ليس الا بالقوة اذ المنفصل منه كما يكون في الزق المنفوخ تحت
الماء يخرج سيلان الماء الفعل بخرق ما واستبعاده ايضا
الاجزاء النارية في هذه الاماكن مع كونها معمورة بالهواء
جزاء الارض فيه والمائية ليس بموجود لانه بالنظر الى ما
ليس بعيد على ما سيان والبخار وجود النار في المركبات
لانها لا تثور من الارض الا بالقسر لانها قاسرها ولا
يكون عن قربها لان استعداد الجزء المخلوط بعيد ان
يقبل النارية اضعف من استعداده ليقبل عنها ايضا
ليس بمحال بما يجب لان المعدة كالبخار الشتوي وغيرها اذا صار
غالبا على سائر الاجزاء صار الاستعداد ليقبل النارية اقوى

نسخة هذه تحالف بينها ما خالق بامر جمع بينها
على سبب مخالفة مما خالق بينها حسب المعنى
والمتاوي والمجاورات احداها واتفاقها اربعة بيان كيفية

نسخة وكيفية ان المركبات من الاربعة فصل الاحدة
تحو ال

فالمركبات من جزء من الاصول الاربعة والمركبات ثلثة
ذو صورة لا تقبل ولا يبقى بعد ثانيا وذو صورة هي مبدأ غاذية
ونامية ومولدة للمثل لا غير وذو صورة له مبدأ حس
وذو صورة هي مبدأ غاذية ونامية ومولدة للمثل وحافظة
بالارادة ويبقى خيالا ناما جميع هذه الصور كالات اولية
الكمال الاخير هو النوع هو صورة كالانسانية وهو اول
محل في المادة والى غير موضوع هو صورة كالانحناء وهو كالاول
للنوع بعد الكمال الاول فهذه الصور كالانسان مختلفة بالنوع
فصلة من الحيوان ما فصلة من النبات ومن النبات ما
من المعادن من غير عكس وكل واحدة من جزء الثلثة
لا يحصر بعضها فوق بعض وكذلك يشمل كل نوع على اشخاص
وكل صنف على اشخاص لا حصر لها بحيث لا يتناهى بالفعل
النوع الانواع ولا بين الاصناف ولا بين الاشخاص والعرض
الاختلاف بسبب الهيولى الاولية لا بسبب الجسمية فانها
مشتركة ان ولا بسبب الجزاء المتشابهة فانها كما سبق
موجودة في ذات مساوية البتة الى جميع المادة
فتوادن بسبب امور مختلفة والامور المختلفة والعلل
بعد الصورة الجسمية في هذه الصور الاربع النوعية التي
اجسامها ايادة المركبات كما مر والاختلاف ليس لسبب هذه الصور

بسببها
انفسها لان الاختلاف الذي يكون لا يبقى على الاربعة
فتوادنه بسبب اسطقسات المزاج التي بها تركيب
كيب والتركيب يختلف بالاختلاف في مقادير الاسطقسات
ة المختلفة والكثرة بقيام بعضها الى بعض اختلافا لا يقاس
له ويختلف ما يعرض بعد التركيب بالاختلاف في ذلك
حالة قبل الاختلاف فان الغرض منا هنا هي اسباب اختلاف
المركبات بقوله هذه اشارة الى الاسطقسات الاربعة
وقوله فيها فان يخلق اشارة الى المركبات المخلوقة
بها وقوله بامزجة اشارة الى الاختلاف فان الغاية
بعد التركيب وقوله يقع فيها على سبب مختلفة اشارة
الى اختلاف التركيب لاختلاف مقادير الاسطقسات
بقيام بعضها الى بعض وقوله مولدة عن حاوي مختلفة
اشارة الى ان الاستقسات اذا اختص بها هذا الاختلاف
معدة لقبول الصور المختلفة عن مبادئها المفارقة
المخلقة تعالى للهيئة العارضة للجسم بسبب الكيفيات
الفعل وتشبيها اي كيفيات المخلقة بالكيفيات المراد
منها ما وى تلك الحيوانات التي هي العلة الموثرة
فيها بحسب المعدنيات والنباتات والحيوانات الجنسية
وانما جعلها اشارة الى المركبات المذكورة فلكل جنس منها

يراجح حتى له عرض بين حدين لا يحتمل ذلك الجسم النقطا
وزعمنا وهو يحتمل على الامر جهة التوجيه بين الحدين
وكذلك يراجح التوسط على الامر جهة الصفيحة والسطح
على الامر جهة الخصيصة وعلى الامر جهة كلها كالكرة
المتخلخلة الواقعة بمعنى الاستقصاء قال بعض
المقادير قوله وليكن لواحد من هذه صورة مفروضة
بها تشبث كيفياتها المحسوسة وربما تدل الكيفية
والمحفوظ الصورة مثل ما يعرض للماء ان يسخن او ان يجمد
عليه الجمود والبياض وما شاكلها محفوظة وتلك الصورة
مع انها محفوظة فانها ثانية لا تشتد ولا تضعف
والكيفيات المبحوثة عنها الخلاف وتلك الصور
مقومات للجسم ولما حلت والكيفيات اعراض ولا
عراض كانت كيفما كانت فواجب من ذلك ان تعد الصور
الامور التي بها يفترق بين الصور التي هي الكمالات الاول
وان الكيفيات التي هي من الكمالات الثانية فانها
احتاج الى ذلك لكون الامر جهة من الكمالات الثانية
الصادرة عن الكمالات الاولى فقال وليكن لواحد
حد من صورة مقومة اي صورة نوعية يصير ذلك الواحد
بها هو هو على ما بين في المنطق الاول منها تشبث كيفيا

المحسوسة واستدل على بانيتها بما ذكر ان
ثانية الكيفية الاول قوله وربما تبدلت الكيفية
والمحفوظ الصورة مثل ما يعرض للماء ان يسخن وهذا
تبدل الكيفية الفعلية لان يحدث عليه الجمود والبياض
وهذا تبدل الكيفية الانفعالية وما تحته محفوظة
وهي صورته النوعية فاذن المتبدل له غير المحفوظ فلا
محال وقول الفاضل الشارح ان النار لا تحس ناما تجد
برد الحرارة عنها ولا الهواء والارض بعدها والبياض
والجمود عنهما ان حكم بذلك مطلقا فغير مسلم بل
الحكم بحال بساطتها مسلم وهو لا يقدح فيما قاله الشيخ
استلزام الشيء كيفية ما لما لا البساطة لا يدل على
استلزامه اياها حالة التركيب وقوله البخر بما تبدلت
الكيفية بذلك انه لم يحكم بذلك حكما كليا شاملا
للجسم في جميع الاحوال الثانية وهي اعم من الاطوبة
وتلك الصورة مع انها محفوظة فانها ثانية لا تشتد
ولا تضعف والكيفيات المبحوثة عنها الخلاف وقد
بان ايضا ان لا يكون اشتداد ثانية من احد مجازا لان
اشتداد احاد من احد قال الفاضل الشارح المحقق
على ان الصور لا تشتد ولا تضعف ان اراد المعتبر

ان زال فقد بطل المقوم ولا كون ذلك انتقاصا
للصورة بل مطلقا ما فاذا لم يتبدل زال الما وبزواله زال ذلك
لم يكن الاشتداد لم يكن في غاية بل في معارضة ثم قد ظهر هذا
الدليل بعينه قائما في الكيفيات لان الفقد المعتبر في جميع
الكيفية ان ذا لا فقد بطلت الكيفية وان لم يزد مع ذلك
الزائل مقدارا فيها فان صح الدليل فقد بطلت ما جعلتم
وان لم يصح فقد جعلت الاخرى والقول بتعدي الاشتداد
هو اختيار المحل الواحد الثاني الى حال اقوى فيها بتبدل
فرجعت ان قلتم ما يوجد فيها قلت ما الى ما يوجد فيه ان
اخر بحيث يكون ما يوجد في كل آن متوسطا بين ما يوجد
آنين يحيط بذلك الآن فيجتمع على ذلك
المحل المتقوم دونها من حيث هو متوجه بتلك التجدد
الى غايتها ومعنى الضعف هو ذلك المعنى بعينه اذ
يوخذ من حيث هو متوجه فيها عن تلك الغاية فالاشد
قابلية والاضعف هو المحل لا الحال المتجددة المتصرمة
فلا شك ان مبدا هذا الحال كما عرضا لنفوذ المحاذي
كل واحد من تلك الطوبات وان الحال الذي تتبدل
هو هو بتبدل المحل المتقوم بتبدله وهو الصورة فلا يصح
فيها اشتداد ولا ضعف لاستلزام تبدلها على شيء واحد

متقوم يكون هو هو في الحالين ولا مستلزم وجودها في
متوسطة بين كون الشيء هو هو وبين كونه هو ليس هو
الثانية وهي اتم من الاولى بين تشتمل على الفرق بين الصور
والاعراض من جهة ما هيتها وهي قوله وتلك القوى
للجسم على ما فصلت والكيفيات اعراض والاعراض كما
ما كانت فواضح فان ذلك لا يعدا الصور من الاعراض قوله
وايضا فان حركاتها الطبع وسكناتها بالطبع مجتمعة
عن تلك القوى الطبيعية المختلفة قد ذكرنا فيما
خلا ان الطبيعة هي مبدا اول للحركات والسكونات التي
تكون بالطبع ونذكر وهذا الموضع ان الكيفيات المشتركة
والمختصة التي يكون الاشتداد والضعف فيها اكثر
انواع الحركات متبعة عن القوى المتوهمة فيها هذا
على ان القوى المتوهمة هي الطبايع بعينها بالذات وقد
عتبار كونها مبادي للحركات والسكونات طبايع وباعتبار
كونها معقولات للعقول صور وباعتبار كونها مبادي
للحيوانات في غريزها قوى قوله واذا امتزجت لم
تبق فاعلة ولا منفعلة مزاج قال الشيخ في الشفا الكيفي قوامها
الحس عما في وهم ربما شاهدنا عجبا غريبا مما قالوا ان الاجسام
اذا امتزجت وانفعل جسم عن جسم نادى ذلك فيها

ان تخلع صورتها فلا يكون لواحد منها صورته الخاصة به
لبث حينئذ صورة واحدة فصيرها هيولى واحدة هذا هو
واحدة ثم نحن من جعل تلك الصورة امرا متوسطا بين
بعاد بنحن من جعلها صورة لمزوجين النوجيات مقولة
هيهنا لم تقصد فيها اشارة الى ابطال ذلك المذهب
عليه بانه لا مزاج حينئذ لان هو فاسدها فكيف لا يكون
ايتا كيف عند بقاء المتزجات بل يعنيها فقوله
استحالات في كيفيا فيها المتضادة المتبعثة عن قواتها
فيها حتى كمتى كيفية متوسطة تتوسطا ما في جزء
ما تشابه في اجزائها وهي المزاج هو بل تحقيق ماهيته
المزاج فانها اذا امتزجت وتفاعلت فلا يكون
يفعل كل واحد منها في الآخر من حيث ينفعل عن ذلك
الآخر بل الفعل ان كان متقدما على الانفعال سمي
فاعلا وما عن مفعوله وان كان متاخرا عنه صدا المفعول عاملا
على فاعليه وان حصلا معا كان الشيء الواحد فاعلا
منفعلا عن شيء واحد وكلها احوال تاخذ في فعل كل واحد
بصورته وبفعله في كيفيته فلا يمكن ان نفكر ان يفعل
في الصورة يقتضي الانفعال في الكيفية الصادرة عنها
اذ المعلولان نابعة لعلتها فلا ينعكس بل اذا كثر الصور

وتكثر الكيفيات وهناك يتخيل العناصر في الكيفيات
المتضادة المتبعثة عن تلك الصور حتى يحصل بينها كيفية
متوسطة فترد الغيارى المحاربة بعضن تستخن بالمياه
الباردة ها وكذلك في الرطوبة واليبوسة وتشابه الجميع في
تلك الكيفية تلك الكيفية المتوسطة هي المزاج فقوله
بل استحالة فكيفيا فيها اشارة الى الحركة الاستقصائية في
الكيفيات لان الكيفية ما لم تتحرك فلا تحصل
بعلها استحالة فيها وقوله المتضادة المتبعثة عن قواتها
اما الى المتضادة فلان العناصر الاربع لو خلوا ذاتها
والحق في الذي يكون بين شيئين في غاية الخلاف فلكان
هذا الحد مشتركا بين المزاج الذي هو واقع بين استقصات
مزاجية متكثرة بكيفيات بحسب المزاج الاول وواحدة
ينبغي ان يحمل على المتضادتين فقط حتى صح وضعها معا
وقوله متفاعلة فيها اي الاستحالة كموجودة حال تفاعل
الكيفيات وقوله حتى كمتى متوسطة فتسطا ما اي
اذا كان الحار مثلا عشرة اجزاء والبارد خمسة اجزاء
كانت الكيفية المتوسطة اوجبا للحرارة منها الى البرودة
على نسبة الثلث والثلثين فلا تكون الكيفية متوسطة
الاطلاق وانما ارادت بقوله وحد ما انتهى

وانفعلت المادة منها فصلت الحرارة فالمادة شديدة
وان امتزج الماء بها اثبت فيها ايضا بتوسط حرارتها
تلك مادة الماء ايا بدة سبب الصورة المائية فكان
تأثيرها فيها نفسانا وقد بينا كما ذكرنا ان الميل سواء
كانت تلك المادة حارة عن البرودة فعلت فيها حرا
بعلتها ايضا صورة الماء وصارة النار على ذلك حتى يتقرر
الكيفية المتوسطة في المادتين متشابهة والدليل
ان الصورة تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية ان
الحار اذا امتزج بالماء ايا بوسا يفعل مادة ايا بوسا حرارة
كما يفعل مادة الحار من البرودة وان لم يكن هناك صو
مستحثة فاذن ظهر ان الفاعلة هي الصورة بتوسط
الكيفية وان المنفعلة هي المادة المستحيلة في الكيفية
لا الكيفية وهو المطلوب

استحالة في الكيفيات وذا السخونة وذا يبس الماء في جوهره
بل فرضت ذات الحرارة حميمية مثلا وقد بين فيما
ان القول بالمزاج مبني على القول بالاستحالة فان
المتساوية بالمزاج انما تحصل بعد استحالة الاركان وهو
ايضا مبني على القول بالكون فان الاجزاء النارية بالطبيعة

اي بحيث من الحد والتي لا يتخالى بين الاطراف وذلك
يكون متشابهة الاجزاء الا شفافا بانوا الكيفية التي هي
الحد يكون متشابهة فيكون حرارة الجزء الثاني حرارة
المائي هذا بيان مناقضة الكتاب قال الفاضل الثارح
الخراساني مبني على ايثار الاستحالة والشيخ لم يعتبرها الا انه
ايثار اولا قوله وجوه الركبان المتشابهة الاجزاء الا ان
ليست ذي بعد ان الماء وجود الا وقد دليل على وجود الكيفية
المتوسطة بينهما وهي لا تحصل الا بالاستحالة الذي ما هنا
بحث وهو ان يقال انكم حكمتم فيما اجزاء الصور ان تفعل
في سائر المواد بالكيفيات الفعلية وهاهنا جعلتم المنفعلة
والكيفيات منفعلة فقد ناقضتم كلا منكم بين جعلتم
انكم جعلتم الصور هاهنا فاعلة بذاتها لا بتلك الكيفيات
والثاني انكم جعلتم الكيفيات الفعلية منفعلة والجواب
ان لم نجعل الكيفيات انفسها منفعلة بل المنفعلة المادة
لكن ارتفاعها في استحالتها تلك الكيفيات واما
جعل الصور فاعلة في غيرها وقابلة لكل تلك الكيفيات
وبيان ذلك ان الصورة النارية مثلا هي المبدأ
للحرارة في مادتها فان انفردت مثلت مثلها هذا ما

لكركبات لاهيط عجما لا يتركبا من بين تكون هناك وكان
من المقدمين من يكرهها معا كما كرهها عن ما تحتها
لين بالخليط فانهم كانوا يكرهون التغير في الكيفية دون
فين عمود أن الاكوان الاربعة لا يوجد منها شيء
مخلطة من تلك الطبايع ومن لم ير الطبايع التي عيبة
يسمى بالغالب الظاهر منها ويعبر عنها عند الاقتاء بالعين
ان يبدو منها ما كان كامنا فيها فيغلب ويظهر الذي يعمل
كان معلوما بالغالب عنه لا على انه صفت بل على انه زرد
تكمن فيها ما كان بارزا فيصير خفيا وبالعكس فاذا كان
غالبا وظاهرا وبارزا يهم موقنون عموما ان الظاهر ليس
بعد بل على سبيل نفوذ من جزء ما كالماء مثلا فانه انما
يتسخن بتخوذ اجزاء نارية فيه من النار بطبيعة له لان
هذان متقاربان فانهما يشتركان في ان للماء ان يحمر
لها تاكل الحار نارا تخالطه ويغيره فاذ بارا اسخنها
دخان الناء بدفت من داخل الماء والقاها بخالفا
فدفت عليه من خارجه فيتاد فاتم لاذ لك الحكم با
مشاع كمون الشيء عوكا شيء وامتلاع حيوة وفي
احق فالشيء لما فتح عن تغير المزاج استدلا بالتنبيه
فاد هذه الذهبين فان القول بالمزاج لا يمكن مع

العقل بما وقدم الاخير لا حجة لا شبه بالميكي تقرر
تلا ما الجهم وهو ظاهر فاستقل بالتنبيه على فساده
واستدل على ذلك بحجتين ما مورين من المشاهدات قوله
فان قلت ذلك فاعبر حال المحكوك والمخلخل المختصين
حين يحجى من غير صول ما ويعبر عن ذلك بالتكاثف
والتخلخل وهو لا يستدعي لا يجوز تسخن عند الحركة
العنيفة بما يغلب على احد الضامين المكنة الباقية
من غير حصول ما يعبر عنه بما يمكن وجودها في المتسخن با
لمحكوك هو الشيء الذي يابس السلب الذي يمانه مثل ما
عريف مكثفين بابس بين فان المحكوك منها يحجى
بين غير ماء وهو تما يغلب عليه الارضية والمخلخل
هو الذي يحمل تمامه بالعنبر فيقا استحقا لا لهوا الكبر
بالحاجز النفيس عليه منع لهواء الخابيج من الدخول اليه فا
يتسخن لا محالة وذلك لان التخوف قبل في المتخلخل
الحركة الشديدة المقتضية لرقة الهواء تقتضي التخوف
ايضا والمختص هو الجسم الرطب كالماء ونحوه الذي
لك تحريكا شديدا فانه يتسخن قوله واعبر حال
المتسخن في حصف وفي متخلخل هل يمنع الاسخنا
نفوذ ما يتسخن بالعنف فيه عاريته فيه وهذا لا

يطلب ان يعلم منه ما
اذا وقع ذلك

ثانٍ وهو انا المايعين المتشابهين اذا سخنا واحدهما مستحصفا ومستحكم
احدهما مستحصفا ومستحكم يحرم كالخل ما مثلا ما ثانيا
تخلخل اعني تخلخل الوضع بحيث لا اشتمال على الفرج
بالمسامات الصغيرة كالخزف فلو كان المسخن خزفيا
النار وهو ظاهر فالمايع لوجب ان يسخن الذي في
قبل الاخر على شيء الهوامين لهولة النفوذ دون
وليس الامر كذلك قوله وهل الابتلاء من مضمون
مجمع البلاغ في التحفين رفع الفتوى وفي بعض
الفتوى اذا كان لا يخرج منه شيء يعتد به حتى يخلف
مكانه غيره يعتد به حتى القاء سيداها وفداها
ما وضع فيها وهذا استدلال لهوان
الاناء للصوم يجب على تقدير ذلك المذهب ان يمنع
تسخين ما فيه تسخينا بالغا لا متناع دخول شيء يعتد
به فيه بعد خروج شيء عند اذ الاصل عدمه بقي
قوله وغير خال القوا في الصباح وهذا استدلال
رابع وهو ان المعمة اذا ملئت ماء وشدت
محكما ووضعت على نار قوية فانها تنشق بعد
اكثر ما فانا نابع صحة خطيمة فانها تنشق
الدهاب وهو من جيل المتقاربين مخدوم الفقهاء

والظاهر مع امتناع دخول النار فيها وخروج الماء منها
بعد على الاستحالة فلا يكون سببا قوله فانظر بالجمد
يبرد ما فوقه والبارد مباشرة لا يصعد لثقله هذا
استدلال خامس وهو ان الجمد يبرد ما فوقه فلا
البارد لا يصعد بالطبع اذا وضع فوق الجمد فعلة
يتردد بالطبع مرددا لا بد فيحتمل ان يتردد مثله من
وضع على الجمد مثل برده وهم ويتبه عليه ذلك
تقول ان النار تبرد كما يسخنها الحك في الخشبة
من فيض تولد حرارة ولا نار فيه هذا هو المذهب
وهو العقل بالكون والبرهان اما اقتضى على الحك في
الخشبة لان كون النار فيما يغلب عليها البارد بالطبع
اغرب وقال الفاضل التابع وذلك لان لهم ان يقولوا
الهواء حار بالطبع فتابل الخشبة غير منفية عما
من الارض والماء حتى يظهر كيفيته ولا يلزم على ذلك
استحالة قتله فلا يمنعك ان تستدل بوجود جميع
النار غير المنفصلة عن خشبة العضا بها لخلقة
بغيبة بها فارسية وظاهر الحمر وباطنه خشن فما
في جميع جرم الزجاج الذائب عند اشتعال الجمر
فلو لم يكن في الخشب من النار غير الباقي عند الجمر

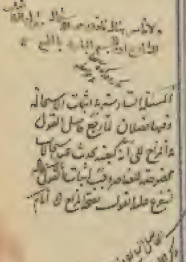

لكان لا يسعك ان تصدق لموفا لا يبرد شيئا
نحن ولا يلحقه لمس ولا نظر فكيف لو كان هناك
وبرد لكان اكثر الكلابين برد وفارق فان الكلام هذا
طويل فنبه على فساد هذا المذهب بان النار تبرد كثيرة
التي تفصل من خشب العضا منها ما يفصل ويبقى
ظاهر جمرها وباطنها ما يفي لا يمكن ان تكون موجودة
بالفعل في باطنها على هذا الكون غير محرقة اياها كذلك
النار التي الفاشية في الزجاج الذاب لو كان فيه ذلك
في الزجاج موجودا لكان مبردا كما كان بعدا برد
اذ هو شفاف لا يمنع البصر عن النفوذ فيه فلا احتجاب
بما في باطنه بل قد يكون في العضا النارية اما فيه بعد
التحجر لا يمنع التصديق بوجودها بالفعل فيه وجودا لا
يدركه الرقيق والخشن ولا يدرك بالمس والنظر فكيف
ان يصدق بوجود جميع تلك النارية التي انفصلت
عنها حالة الاشتعال مع هذه البادية والمراد من ذكره
قدر الكلام بعد هذا طويل ان لابطال الحجاج على
هذا المذهب وقد كما يريد عليهم من سار بالوجه الاسفل
بيانات كثيرة لكن لما كان فيما اوردناه كفاية كان
الكلام فيما بعد ذلك يقتضي تطويلا واعتراض اقتضى

النار بادة حارة الاذوية كالفربيون انما تكون كثيرة
الاجزاء النارية التي فيها مع الحاجة ظاهرة الجرم عند
التحقيق والرقيق فلم لا يجوز ان يكون هاهنا مثله فان
ليس فيها الجزاء نارية كثيرة يسخن بدن الحي فعلها
عنه بالخاصية كان قولا بالخاصية كما
بالكيفية وبهذا اجلان ما قالته الاطباء والجواب ان
الاجزاء النارية التي في العرفيون انما لا يظهر التسخين
بكثرتها مكسرة الكيفية للمزاج فاذا قالوا عبارتنا فقوا
مذهبهم بالاشارة منهم ما قد

التنبيه اعلم ان شفافية
النار بالقوة لما قد علمت انها انما تكون لها اذا علقت شيئا
ارضيا يفعل بالقوة عضا فلذلك اصول الفعل و
النار فوقية هي شفافة لا يقع ظل لشيء يقع لها فوقها
قال عن بعض الحكماء ويدل على بيان ان النار المرئية
بسيطة والبسيطة شفافة لان لونها فالمراد
بالشفافة النار شعلتها وقيدها بقوله النار فيها
لما ليست تدل على كونها مشتملة على اجزاء
قد ذكرنا كونها مستحيلة وهو ما يقع لا الاجزاء
لا يشبه عضا بالقوة فنبه بذلك على ان النار
المرئية شفافة لجلم ما يقبل الضوء عضا المرئية

على ذلك ايضا بان النار القوية الممكنة من الاحالة
الثانية للاجزاء الارضية كما اصول الشعل وجب
يكون النار المحوجة من سائر اجزائها بما تكون شفافة جدا
البصر فيها عديمة الظل عن سائر ما دونها فاذا تم
لها هذا فاعلم ان الشعلة قولنا قد بقيا كان غير
وجسمه وانشائه اكثر من حجم الشفاف حتى لا يكون
انه يقول ان التخفيف للانشاء وخلافه لا يحتاج
ترتيبه مستخصيفة النار هذا جواب عن سؤال ذكره
ان يقال ان التخفيف وعدم الظل في اصول الشعل كما
تشاء اجزاء النار وتفرقها هناك وعدم التخفيف والظل
فيما فوقه لاكتنازها واجتماعها فذلك لان الشعلة
كون في الاكثر مخروطا صغيرا فالاجزاء تنتشر في قاعدة
المخروط وتجتمع في رأسه واجاب بانه ربما لا يكون كذلك
كذلك لكان ما يعكس فكان اشراج داير الشعلة قد يحجبه
اي جملته وانشائه اكثر من حجم الشفاف والذي هو
ومع ذلك يكون التخفيف وعدم الظل في الاصل
الذي قوله فيما من هذا ان النار البسيطة
كما لها هذا هو النتيجة لما مضى قوله واذا استحالت
النار المركبة التي تكون منها الشعب استحالة تامة

وظن انها طبيعة فاعقل ايا بن المتعهد لا كيت ايها
ة اعني الدخان المرتفع من الاجسام ايها على البسائط لان
ايا بر اكثر جثفا للكمية الجسدية واشدا فاطاعها
له بك فاذا بلغ الجثا لا تعدى الجان ما بعد بعده عن مبدع
المدة والارض ونحا طه اجزائه وقربه من الاثير شعل
طرفه العالي ولا ترهب الاشتعال هو الحاجز فاذا لا
شعال اعني اذا سمت له شعاب الطريق الاخير والموصل
بالقعاب فاذا استحالت الاجزاء الارضية نارا وجوزة
غير مرئية لعدم الاضاءة فحين اذ فاطيبت وليس
ذلك بطعن قوله ولعل ذلك سر اياب طرفها اخيا

شعرف النار من جوب
اعني ايضا ٥

عندنا وهو كما الضباب الجحة مثلا في تنور مسجر
النار فيه فخافة ليتوقها فارع النجحة تشعل فيه
قوله والاشبه ان اكثر الثقب وذلك عندنا ارتحا
النارية هواء وانفصال الكثافة الارضية ودخانا
الذي كلما فنيت النار قل لاهثا كون افتقر الحا
الارضية بالضاءة نارا فربما كون دخانا بقاء
فالنار المضيفة ه وذلك لان النار عندنا كون
الاكثر مضيفة لاحاطة اضداد ها فتحيل هواء
وتنفصل الارضية منها دخانا فربين حالها

الارضية يحسب قوتها وضعفها قوله وهذه النكتة
فيها مناسبة بحسب النوع لغرض دنا ثبت بحسب الجنس الاكثر
كان فالمركبات وبسيطها في المزاج والنحل الاعتدال المزاجي
بذلك وهذا الشكل لانه ناسبه من حيث مقدمه المزاج
وناسبه من حيث نفعه بالعناصر التي هي اصول المركب
المزاج فكان مناسبا بحسب الجنس دون النوع وكان لا يخفى
ان قوله وهذه النكتة عين مناسبة بحسب الجنس والمادة وبحسب
الصورة النوعية والغرض من ايراد هذه النكتة هو التنبيه على
كون المزاج المحيطة بسائر العناصر غير مرئية لبساطتها
تنبيه انظر الحكمة الصانع بدأ في خلق اصوله الاربعة
بعضها مرئية شتى واعد كل مزاج لنوع وجعل الخروج
عنها لا عتدالها لا لخروج الانواع عن الكمال وجعل اقربها من
اعتدال المركبة للمركبين مزاج الانسان ليستوفر نفائس
الشيخ قده لاحظ هذا الفضل عبارة الشيخ الفاضل اي صورة
العبارة ادى فائدة في الخطر الموضوع يعني المسائل الجيدة
حكمة البادي ت في نهاية لازمة خلق الاصول باظهر منها
الامزجة المختلفة وجعل كل مزاج بنوع من الانواع وجعل
كل مزاج كان ابعد عن الاعتدال لسبب كل نوع كان اقرب
الكمال وجعل النوع الاقرب من الاعتدال مزاج الذي خرج

تصلح لتعتمد النفس الناطقة والاصول هي الاستقصات
الاربع والخارج الامزجة عن الاعتدال هو مزاج اقرب المعادن
الى العناصر ما تقدما قوله لان الاعتدال المكي لان الاشكال
الحسية قد ليس موجودة قوله ليتوكرة النفس الناطقة
استعانة لطيفة سبحانه على تعريف النفس وجعل بينها
الى المزاج نسبة الطائر الى الوكر واعلم ان اكثار شارحي
الكتاب واستقرارهم على كيفية متوسطة وحذاقة
ما لها المبدأ الواجد وبسببها يستحق لان يعتني عليها
صورة اوفق لفظها وكلها كان الاشكال اذا كان
البنية اكمل بالبنية الفاسدة بمدائها اشد واعتن من الفاسد
الشارح على قوله الشيخ واعد كل مزاج لنوع بان كل صالح
بحاجة يستعد لصورة ما لذاته لا يفعل عنه واستعد
في الخط الخامس ارادة وجودها لتحدث بالفاعل وكل ما يسبق في
ليس بعض الفاعل لذاته واقرب موجد الشيء هو الموجد
الذاتي فان فاعل السواد هو الذي جعله قوما وبانا
لكل الصفات له لذاته لا بعض فاعل طبيعي سماه الشيخ
بعض فاعل الشيء لما انها اصدرت عن فاعل الشيء
توسطا ذات الشيء وليست بجعل فاعل بانيا طبعا فاذ
حق الصفات محاجة موجبها الى غيرها واعتن عن ايهم على

وانما كانت الاعضاء الحسكى مبادئ الايشان بادات المباشرات
الطبيعية شعرت بادات افعال الاعضاء جعلها الاعضاء التى
عن الاعضاء القلب فكان يشعر ان تلك النفس
لاجل القلب افعال كذا جعلها الاعضاء التى
كونه على افعال الاعضاء التى
اعضاء ليست بقريبة من الاعضاء التى
عليها وهى ليست الاعضاء التى
المستعدة لقبول الصورة الحيوانية فضلا عن الانسانية
ليس هو مبادئ الاعضاء بل هو من الادوات التى
جزاء الفضلة والخفيفة فيها بين الشاهى فى
تعلق النفوس بقدرة تلك النفوس بحسب
تلك الادوات واكمالها التخيلى والتوهمى اولا الى
تلك الادوات وبتوسطها عن التفرق هو القلب
فيها هو الكبد فالمعنى بعدها ان
هو الدماغ ثم الى سائر الاعضاء
فان تفاوتها المختلفة المترتبة الى
وقوة فيهم جميع ذلك التخيل
الحيوان وهذا ما اشاله ليس
وكيف من لم يحصل الفضله

النفس الارضية والسماوية انما هى النفس
والسماوية لانها لا يقع عليها اسمى واحد بحد اشتراكها
فى معنى المشترك فان كمال الاول جسم طبيعى
الاقلى فقد مر بيانه وانما الجسم هاهنا بمعنى الجنس
وانما الطبيعى فما يقابل الصناعى والمعنى الذى يضاف
الى ذلك فتخصيص النفس الارضية متناولة للقوى
غير والحيوانية والانسانية هو ان نقول بعد قولنا جسم
طبيعى آلى ذى حياة بالقوة وحياته كونه ذا الات تكون
غيره تنويعا طبيعيا وغير تنويعا ما يصدر عنه اذا اخذ
التى بها تغذى وتنمو وتولد والادراك والحركة
والعقل والمعنى الذى يضاف الى ذلك فتخصيص
السماوية وهو ان نقول بعد قولنا الجسم طبيعى ذى
وحركة تنقل اكليا فاعلا
ارجع الى نفسك وتأمل اذا كنت
فيها يحرك تنقل الشوق وطلبه
وجودك ولا يلتفت عنك
حتى ان النائم فى نومه والسكران فى سكره لا يغريه
عن ذاته واذا رجعت تعلم ان ذاته
فاعلمت ان حقيقتها

على جملة من الوضع والهيئة لا بتصاحبها وكما سلامتي
اعضاءه ظاهرة من سعة جبهة وسلامة لحظة ناتئ حواجبه
وجدتها قد غفلت من كل شيء الا عن ثبوت ذاتها وأنها
غنية عن وجود القوى الحاسية بل ان الانسان الكامل
مدارك وعند كامله الذي لم يدرك اذا كان ايتا بالحواس الباطنة
جرة كانت اذا والحواس الباطنة والظاهرة جميعا كذلك
بشرط ان يكون له مع ذلك وظنة صحيحة يحفظ
وجود ذاته فلذا وايضا حاكم تقرر من حالة للانسان لا يدرك
بها شيئا غير ذاته وحدها بتوهمها حتى لو قدر خلقة حتى
لا يكون له تذكر اصلا واشترط كونه صحيح العقل ليتأتى
ذاته ويكون صحيح الهيئة ليلا يتدبر مرض يتدارك
غالبا الذاتية غير ذاته وكونه بحيث لا يتهيأ له ليلا يتأتى
جملة يحكم بأنه هو ولا يتلاشى اعضاؤه ليلا يحس بأعضاء
لا مغرجة وسلامة وحواجبه ناتئة ليلا حلقة فاذا لم
يكن هيئة هذه بهذه الصفة ولا شيء من ذلك اشترط كون الجملة
طلقا ليلا يخيل بشيء خارج عن جلده انه فيه فان
مثل الحالة المذكورة يغفل عن كل شيء كأعضاء الباطنة
كالباطنة وكون جسما ذا ابعاد بكمياته وقواه كما
يغفل لها بحيث عنه جسما الا عن ثبوت ذاته فقط فاذا

وكل الادراكات على الاطلاق واصحها ادراك الانسان
نفسه وظاهر ان مثل هذا الادراك لا يمكن ان يكون
او يتم او يثبت بحجة وبرهان وقد لخص الشارح الشيخ
ليس بين ان هذه القضية اولية او وجدانية ثم حكم عليها
بأنها بداهية ثم بحكمة واقامة البرهان عليها ثم توقيفه
ايراده خيطا كلها فائدة الاستدلال بها تنبيه
بما ادركت حينئذ وبقيله وبعده ذاتك وما المدرك
من هذا الذي ادرك ليدرك من هو ذاتك او ترى ان المدرك احدا
مدرك حاضرة امام عقلك وقوة عن مشاعرك وما ادركها
غائبة كانت عقلك وقوة عن مشاعرك بها تدرك امن شيء
تدرك امر بعيد وسيطا فاطلب بعقلك ذلك حتى تجد
وسطا فان لم تجد وسطا فمتى ان تدرك ذاتك بغير اقتضاء
الى قوة لتروم الوسط متى ان يكون مشاعرك او شيئا
بلا وسط وقد اظهر لك بما نبهت عليه ان الانسان لا يدرك
عنه الا بحق لا بحق بغير عقد ولا بحق وسط حتى يجمع
وذلك بالبحث عن المدرك عند العرض المذكور وذلك في
احوال الانسان ما هو وكذلك المدرك وما المدرك
وقسمة الى المشاعر الظاهرة والى الباطنة كالعقل وغيره
وقسم الباطنة الى ما يدرك بوسط او بغير وسط والى ما

يدرك بشيء او بقوة شيء آخر وبين ان الادراك
للقرن المذكور فركبي بقوة اخرى ولا يقوم حاجتي آخر
لان المدرك في ذلك القرن كان فاعلا لها غاية فقوى ان يكون
ذلك الادراك بالمشاعر الظاهرة او الباطنة بلا وسط
وعلمه جلية لا يحتوز مغايرة بين المدرك والمدرك البتة

تنبيه المحصل ان المدرك بشيء انما يدرك للحاضر
لديك لا فانك ان استحضرت عندك لعينك كتابا
انت فانما هو تدركه بحسك ايضا وليس ايضا الامر على ظاهره
لان حالها ما سلف ومع ذلك فقد كنا قد وجهنا الاول
من القرن اعقلت الحواس عن افعالها فبين انه ليس مدرك
حسب بعضو من اعضائك كقلبك او دماغك وكيف تحكم
عليك وجودها انما بالتشريح وهو لا مدرك لك جملة من حيث
هي جملة وانما ادراك ظاهرك ثم منحته من نفسك وبها
جهلت عليه مدركك شيء آخر غير هذه الاشياء التي تدركها فانت مدرك لذاتك والتي لا تحسها ضرورة
فان تكون انت انت مدركك ليس من عداد ما تدركه
بوجه من الوجوه ولا مما يشبه الحس مما سنذكره ويتبين
ان مقتضى الانسان ليست بمحسوسة فيبحث عن المدرك وقد
لا تكون المحسوسا او غير محسوس فان كان محسوسا فهو

جزء من البدن او كله فان كان جزءا فهو اما شيء من الاعضاء او شيء من مجاطها او هو اربعتها فاسم الجملة ان
المدرك شيء من ظاهر البدن بجميعه لم يجز ان يكون
ان ينسلخ عن ظاهر بدنه لكان هو هو ولكان مدركا لذاته
ان ظاهر البدن لا تدرك الا بالحواس وهو في القرن المذكور
كالغافل عن الحواس وهما تدركه الحواس مع ان مدرك
باطل ان يكون المدرك شيئا من اعضائه الباطنة بالقياس
لا يدرك الا بالتشريح وهو في القرن المذكور كان غافلا
عن التشريح وقد اوجب التشريح وابطل ان يكون المدرك
جملة البدن او انتهينا نحن من بعضه يجد بعضه مدركا
لذاته وغافلا عن شاهد الاعضاء فبان ادراك المركب
لا يمنعك عن ادراك الاجزاء التي يكون كل واحد منها غير مركب
وكان الانسان في القرن المذكور فيما قبلا فيما يعاينه فظاهر
المدرك هو مخفي عن ادراك الجزء البدن جملة وقد اوحى الى ان
ان يغفل عنها المدرك لذاته حالة الادراك لكونها
ضرورة غير الادراك ذاكرة مدركا لذاته فظاهر من هذا ان
المدرك ليس بمحسوس ولا مما يشبه المحسوس فبقي الخيال

وهم وتنبيه ولعلك تقول اني اثبت
قائلا بوسط من غير ان يجب ان يكون هناك فعل ثبته

الفرس المذكور وحركته او عند ذلك ففي اعتبارنا الفرس
المذكور وجعلنا اياه بمعزل من ذلك وانت تحب الامر الاعم
فان بملك ان ابحثه بفعلا مطلقا فيجب ان تثبت هذا
بل فانك جزء من مفهوم بفعلك من حيث هو بفعلك
مشت في المفهوم قبله ولا امل من ان يكون معه لابد ذلك
مشته لابد اثبات الاشياء التي تعني بوجودها فان كون
بفعلها كما ذكرنا تحدث قد يكون بفعلها كما في الذكر
ووهم الانسان لا يذهب الى اثبات ذات بفعله فان وجوده
لذاته ظهر من وجوده عليه فان ذهب شاه يذهب الى اثبات
بفعلا لا ية التي هي افعاله وآثاره فان اكثر القوى يثبت بها
بها وآثارها والشيخ اطلاهذا الوهم بوجهين وجد من
هذا الموضع وهو ان الانسان في الفرس المذكور كان غافلا
عن افعاله مع ادراك ذاته وذوقه عالما وهو ان الفعل انما حين
من حيث هو فعل تابعين عنه اختصاصي بفاعله فهو لا يدرك
الا على فاعل ما غير معين ولا يمكن ان يستدل الانسان
على ما فعل معين هو فاعله وان احد من حيث هو فعل لفاعل
معين فانما فعل المعين يكون معلوما جملة ولا افراد لكن
معه فلا يمكن ان يستدل به لك عليه بل الجملة الاستدلال
بالفعل على الفاعل استدلالا ناقصا لا يتادى الى معرفة ذات

الفاعل ما هو فاذن اثبات الانسان نفسه بواسطة فعلها
محال والفاضل الذي تابع مذهب كلام الشيخ وحرم الفصول
التحويل بما احتجاه بحجة على ان ذات الانسان اثبت
اعضائه فقال الانسان عالم بنفسه وان كان غافلا عن جميع
اعضائه والمعلوم غير العلم بل العلم معلوم فذاته غايرة لاعضائها
وهذا هو الذي قرن الشيخ بحيثه فرغ منه بان الانسان
يعلم ذاته المخصوصة ولا يخطر بباله صور القوى التي يعبر
عنها بكل ما يحصل بنفسه عن ذلك فمن عادته عن هذا
الكلام وانت لست تعرف ما اريد بالقوى التي تعلوها
هاهنا ان اراد بها ذات الانسان المدركة المحركة فلا مغايرة
بينها وان اراد بها شيئا اخر فالشيخ لم يقل بها وينبغي ان تعلم ان
الاقبل اعظم قدرا من ان يحمل امثال هذا الكلام فانه يجاهل في
كثير من المواضع تقربا الى الحمقاء اشارة هو هذا
تحرك الانسان بحيث عن جميع اجزائه التي لغيره وهو مزاج
الذي بما انه كثير الحال حركته فجعله حركته بل في حين
حركته وربما يبات بحيث للانسان عن الجسمية المزاج
عنه وهي الاعضاء المتنوعة البصر من ماخذ اخر وهو
الذي يثبت بصورة ما لا تتبع تقوم اعضاءها فقول قبل الشيخ
ان صور المركبات تقوم موادها وتحملها شيئا ما

المعاد فمن حيث هي كذلك مبادي لفصول متوجهة
ومن حيث يصدر عنها انعال مختلفة هي قوى وطبايع
من الانعال الصادرة عنها حسب ما اوجبها الحقيقة
الاستعدادات المتفاوتة بكيفياتها المزاجية الا انها كذلك
لاختلاف في سيوطها الاكثرية المختلفة والصورة التي تقتضي
تفعل بها على هذا القدر مدينة وتنتهي الانعال التي
تبتدئ من مبادئ جزاء آخر من الاستعدادات وما تنتهي
الى مبادئها وصنعاف وجوه التقدمة والاخرة
والصورة التي تصدر عنها هذه الانعال مع الحفظ المذكور
تعني نباتية وتنتهي الانعال الحيوانية التي هي الحس والحركة
والصورة التي تصدر عنها هذان الفعلان مع الانعال
النباتية والحفظ المذكور تعني حيوانية وايتا الفعل الا
نباتية فهي التي تصدر عنها الانعال التابعة لكل ما
مع المكون وما يتبعه فالشيخ يريد بهذا الفصل ان يتكلم
بعض هذه الانعال على وجود النفس الانسانية من حيث
هي تعني ان صورة ما الا من حيث هي هذه المدركة لنوع
فلها من حيث هي تلك لا يمكن ان تبتدئ بانعالها التي
تعني وبداية باظهر الانعال المذكورة وهو الحركة الارادية
والحس واسناد الحركات الارادية المختلفة اي الادية

٥٣٨

لانها تقتضي مبدأ ولا يجوز ان يكون مبدأها جسمية
الانسان لانها موجودة لغير الانسان كالنامية والحاملة
ولا يجوز ان يكون مبدأها المزاج لان المزاج يقتضي حركة
الى مكان يقتضيه غالب اجزائه اما سلفا او بحسب الاجتماع
او سكونه في مكان يتفق حصوله فيه على ما مر تريبا بحيث لا
يقتضي حركتين مختلفتين بجهتين مختلفتين لكونه كيفية
متشابهة فيه مختلفة بل هو فيما بين الانسان كيفما وقعت
حركته بجهة الحركة كما اذا صعد الانسان على حبل فانه
يمد القوى ومزاجه بنسبة واحدة على القبيلين ويقتضي المتوسل
الى شيء حركته كما اذا اراد الانسان ان يتحرك على الارض
ومزاجه يقتضي كونه على القلة والتفاضل الشاهد في هذه
الحركة لا قوله عامة كثيرا ما الحركة بجهة حركته بالكل
والبطوء تلك لانه قد يقع فان المزاج مما كون الحركة
سريعة كالانسان اذا اراد ان يقع فانه يجعل الحركة الارادية
في الفوق وعند الاعياء لا يكون تلك الحركة سريعة اذ
والاظهر ان يريد بها الحركة وقت الماضية الواقعة بينهما
جهة الحركة بان يقصد الانسان جهة والمزاج الحركة فاذا
ذلك لا يكون الا في الحركة كما ذكرناه وقد ايضا قوله
في شرح حركته بالغشية فانه لا يقع الفتور حركة الا

والمزاج الى اسفل فتركب الحركة منهما قوة واحدة
لا تتركب من هاتين الحركتين فقط بل من كل حركة وجدت
وجدها القوة من حركة في مقابل تلك الجهة وعند التقاء
الضعيف من طاهر القوة فانه اذا احدث محرك مبدأ الحركة
وعارضه مانع احدث ذلك المانع مبدأ الى مقابل تلك
كما في الحجر الهابط اذا وقع على جسم صلب وجمع ضاغط الى
عند محرك القوة الى فوق والمزاج الى اسفل لا يكون المانعة
بينهما دفع الحركة بل توجهتا فاذن المانعة في نفس الحركة
تكون ليتا ما اذ زيدها النفس ولا يعضدها المزاج كما في
الحركة عن المكان الطبيعي او يعضدها المزاج ولا يزيدها
كما في حال الهوي في قوله وكذلك يدرك بهذه الجسمية
مزاج جسمية الذي يمنع عن ادراك الشيء في تحيل
عند لقاء الضد فكيف يحس به وهذا استدلال بأن
فانه ايضا يقتضي مبدأ ولا يجوز ان يكون مبدأها الجسمية
المشتركة ولا المزاج فانها كيفية ما لا تنال ولا
في النوع فيمنع المدرك عن ادراكه اذ لا ادراك الا
بانفعال المدرك عما يظهر ويحيل غالبا ايها فاذا
معها موجودة فكيف يحس المدرك بها وهي غير موجودة
قوله ولان المزاج ما لم يتوسط اضداد ما يغير الا

انما يجب حاصل الانتظام ولا انتظام قوة غير ما تتم
من المزاج وكيف وعلة الانتظام وحافظه قبل الانتظام
لا يكون قبل ما بعده وهذا الانتظام كما يحتاج الجامع الحافظ
او هدم يتناهى الى الانفكاك وهذا استدلال بأن صورة المزاج
غيبه وبقائه على وجود القوى وهو ان المزاج كما مر ما يتعلق
بين استقصات متشاركة متناقضة الى الانفكاك لكن
سببها الاكثر منه مزاج اوله الشيء يجمعها بالقسر حتى
يمتزج وليتم بعد الاجتماع ثم يتعامل بعد ذلك
المزاج والى شيء يحفظ الاستقصات بالقسر حتى يبقى
المزاج موجودا والا تفرقت بسبب طبايعها فاذا قلم
فالمزاج المستمر الوجود يحتاج الى جامع وحافظ واحد
سبب وجوده والثاني سبب بقائه ولما استقر بان على
انتظام المتقدم على المزاج وهذا هو المذكور من قوله وكيف
الامتزاج انتظام وحافظة قبل الانتظام فكيف لا يكون قبل
ما بعده اي وكيف وعلى الانتظام بحافظة يكونان قبل
انتظام المستمر الوجود فكيف لا يكونان قبل المزاج الباقي
الذي هو بعد الانتظام وهذا الانتظام يبتدأ على الوجه الذي
عند بحوث الجامع الى الحافظ وهو من الامزاج الممكن وشذ
عنه ما لم يوجد لارتفاع المعلول عند ارتفاع العلة وهذا

الاستدلال تأكيد للذى قبله باعتبار المشاهدة فاذن
شئ هو الجامع والحافظ للمزاج وهو القوى الذى صار المركب
به انسانا هو نفسه فاصل القوى المدركة والمحركة والحافظة
للمزاج شئ آخر لكان نسميه بالنفس وهذا هو الجوهر الذى
يتصرف فى اجزاء بدنك ثم فى بدنك وهذه يتعضد انفعاله
وايتاء تتبع تسميته بالنفس لان الاصطلاح وقع على
ابداء هذه الاسماء هو النفس ولها بين كونه صورة وكل
كل صورة جوهرا تتبع بالجوهر قال هذا هو الجوهر الذى
يتصرف فى اجزاء بدنك ثم فى بدنك وايتاء كان صورة
فى اجزاء البدن امكن من تصرفه فى البدن لانه يتعلق اولا
بالروح ثم بالاعضاء التى هى ادواته ثم بما وراءها
الاعضاء الرئيسة التى هى ادوات الافعال الحيوانية على
تبعية ثم بالاعضاء المرؤسة الباقية وعند ذلك فسبب
منصرفا فى جميع البدن وايتاء المختار المتبع من الافعال
الى النفس للاستدلال المذكور للحركة والادراك لغرض زيد
فى الفصل. تتمة لهذا الفصل ولم يكن النفس لذاتها ما هيته
عرفت بيتة الحان بيان وايتاء وقع الى الاستدلال المزاج
بالقصد الاول اعنى ايراد ان يذكر ان النفس ليست هى المزاج على
ذهب اليه بعض الناس فذكر ان المزاج صفة تحتاج الى الموصوف

فكيف يكون هو النفس وقد زيد على هذا الموضع سؤال وجواب
وهو ان يقال لكم ان تلتزم ان المركبات انما تستفيد اعتدالها
من ابدائها هو الجسم المختلفة ويجب من ذلك
تعلقه الا مرجحة على تلك الصور ولا ان يقولوا ان النفس
التى هى صورة للحيوان جامعة لاستقصائية والجامعة على
استقصائية يجب ان تكون متقدمة على المزاج وهذا نفس
واجاب الفاضل الشارح عن ذلك بان الجامع لا يجوز ان تكون
نفس الحالة التى هى المزاج فى تدبير نفس
الحان يستعد البتول نفس تلك الحالة صيرورة بعد حدوثها حافظة
له وجامعة لسائر الاجزاء بطريق ايراد الوارد وقال
فى هذه المسئلة على الجوبة مسائل المسعودى واعلم
ان الجامع لتلك الاعضاء غير الحافظ لذلك الاجتماع و
كتب ههنا بالى الشيخ وطالبه بالحجة على ان الجامع الاعضاء
وبدن الانسان هو الحافظ لها فقال الشيخ كيف ابرهن على
ما ليس فاذن الجامع لاجزاء بدن الحيوان هو نفس الحالة التى
والحافظ لذلك الاجتماع اولا القوة المستودعة لذلك
البدن ثم نفسه الناطقة قوة لتلك القوة ليست
واحدة بالعينية لجميع الاحوال بل هى قوى متعاقبة حسب
الاستعدادات المختلفة لمادة الحيوان وبالجملة فان تلك

المادة بتمامها تحت صورة الى ان يحصل تمام الاستحالة
ليعود النفس المناطي طبيعة مخصوصة موجبة النفس فقد تم
ما لهذا الفاضل في اقوله وقال الشيخ في الفصل الثالث
من المقالة الاولى من علم الطبيعي الشفاء فالنفس التي
لكل جسم ان هي جامعة اسطقسات بدنه وهو اولها
وهي كمالها على نحو يصلح معه ان يكون بدنا لها وهي مبدأ
لهذا البدن على التظليل الذي ينحو نحو قول الشيخ في الشفاء
والاشارات يخالف ما ذهب اليه الفاضل الشارح هنا
وما نقله عن الشيخ في رسالته فانهم ان كانت نفس الانسان
مدبرة للمزاج فكيف يوجد تدبير بعد مدة الى ان تحصل
فاعلم ايها الشارح هذا بين فاعلين غير طبيعيين يفعلان
بالآلة في مادة مستعدة فان كانت القوة المصورة مدبرة
من القوى الخادمة للنفس التي كمال اول لطبيعي
كيف خدمته من المصورة قبل حدوث النفس التي هي مخدومتها
وكيف تعلق الخادمة بدنها فان الآلة ليس من شأنها
ان تفعل من غير ان يفعل بها فما اقتضته هذه القواعد
الحكمية التي افادها الشيخ غير هو اولا نحن الآن
نجمع بالقوة الجاذبة لجزاء غذائية ثم يجعلها الخالقة
وتمزجها بالقوة المولدة مادة التي يجعلها مستعدة

لقبول قوة من شأنها اعداد المادة ليصيرها قابلة
فيصير بذلك القوة منبثا وتلك القوة تكون صورة فاطرة
لمزاج المني كالصورة المعدنية فان المني يمزج البدن كالآن
الزمج بحسب استعداداته كثيرا هناك الى ان يصير مستعدا
لقبول نفس اكمل يفيده مع جميع ما فيه من حفظ المادة الاولى التي
به فجذب الغذاء وتشبيهها الى تلك المادة وهضمها وتسكين
المادة بتزييتها اياها فصيرة تلك الصورة مستعدة مع
كان يفيده عنها الجارية الاولى وهكذا الى ان تصير مستعدة
لقبول نفس اكمل يفيده عنها مع جميع ما تقدم من الافعال التي
ايضا فيتم البدن وتكمل الى ان يصير مستعدا لقبول نفس
ناطقة يفيده عنها مع جميع ما تقدم النفس وتفيضه
به البدن الى ان يحل الاجزاء وقد شجعوا تلك القوى الاخيرة
من مبادي حدوثها الى استكمالها فانها مجردة بحدوثها
فتحتم من ذاتها مشتملة بجاذبة فهي تشتد فان الجسم تلك
الجاذبة يستعد لان يجمد بالتجمد مستعدا لان يشتعل نارا
شبهه بالنار بالجامدة هنا الجاذبة الجامدة فيجمد الجسم كذلك
الصورة الجاذبة فطرة واشتدادها كاشتداد الافعال الطبيعية
فيجمد بها كاشتداد الافعال الجمادية وما اشتعالها
نارا كالنار الناطقة وظاهر ان كل ما يتأخر يصدر عنه مثل

نا صلة عن المتقدم وزيادة تخييع هذه القوى كشيء
واحد متوجد من حيث انها من المقصان الموجبة انا من الكيف
واسم القوى واقع منها على الكثرة الاجنبية فهي على اختلافها
بجملتها نفس البدن الواحد وبيان من ذلك ان الجامع الجواهر
الغذائية الواقعة في المنيين هو نفس الانثيين وهو جزء
قطعها والجامع للاجزاء المتفاوتة الابعاد المباينة بتمام البدن هو
الجزء الحافظ للمزاج وهو نفس الولود وقوة التربية انما
واحد بهذا الاعتبار وقوله ان الجامع غير الحافظ بالاعتبار
الاول وبالجملة فالغرض هيهنا على التقديرين اعني اذ يكون
الجامع والحافظ شيئا واحدا او شيئا واحدا حاصل لان المزاج
محتاج الى شيء آخر هو النفس سواء كانت هي ذلك الشيء
او شيئا آخر غيرها اشارة هذا الجوهر فيك واحد
بل هو اشد تحقيقا بيان ان الجوهر الذي
ذا العقل المتقدم بالحركة والادراك وحفظ المزاج
واحد بعينه وهو تلك الذات المدركة لنفسها المدركة
الصور المتقدمة وبشرط كجزء ارتباطه بالبدن فان
ان كل واحد منها يحصل من الآخر بحسب ذلك الارتباط
هذا الجوهر فيك واحد وذلك لان الشيء الذي
عنه الحركة الارادية في الانسان هو الذي يدرك في ذلك

بمرض وهو الذي اصابه وهن او عدم تعاقبه
الملائم بذلك وبذلك يحرك قوله وهو انت على التحقيق
وذلك لانك تعلم حينما انك تحرك بارادتك قوة
بدنك بمشاعرك او بعقلك وانت مراجعك بقي ما دمت
بالغا فاذا هرمت بلغت سنة وتزول عنك حلول الاجل
بغتة فيأخذ البدنة الانهدام والاختلال فاذا تأملت
على وجود النفس العقل المتقدم بالحركة والادراك
وهذه الافعال الثلاثة ليتبين لك ان تلك النفس
هي انت فانك لا تشك في صدور هذه الافعال عنك
ولا تشك في صدور الافعال الثلاثة عنك الى ان يتبين
لك بخروج من البيان قوله وله فروع من قوى نفسه
في اعضائك وذلك لان النفس واحدة وقد يصدر عنها
افعال متقابلة كالتحريك لشيء والغضب على شيء ورفع
الشيء والجذب لآخر وهي من حيث تكون مشتملة لا تكون
غاضبة بما تحرك والاشتغال بأحدهما يمنعها عن
الاشتغال بالآخر فاذن هي مبدأ الاشياء متقابلة
يصدر عنها بحسب الافعال المتقابلة فتلك القوى
من حيث هي مبادئ للتغيرات قوى ومن حيث هي لا تفعل
بالقوة هي اذا استعملها النفس فروع لها اذ ان

بالبدن قوله فاذا احسست بشيء من اعضائك شيئا
او تخيلت استحيت او خجلت لانها لعلاقة التي
بين هذه الفروج هيئة فيك حتى تفعل بالتكرار له
عادتا ما بإعادة وخلقا يمكنان من هذا المخرج المذ
كورة المكتات ٥ هذا بيان كيفية تأثر النفس عن البدن
وهو ان يحصل في النفس هيئة بسبب هذه الانفعالات التي
ذكرها وهي كيفية من الكيفيات النفسانية وسمي
حالا لما دامت سريعة الزوال فاذا تكررت مرارا عديدة عن النفس
لها صارت النفس كل مرة اسهل تأثرا حتى يمكن تلك
الكيفية بمعاودة تسير بطيئة الزوال فصارت ملكة
وبالعكس فانه كثيرا ما يبتدئ شهوتي فيه هيئة نفسانية
فتنقل العلاقة من تلك الجهة اولا الى الفرج ثم الى
الاعضاء انظر انك اذا استشعرت جانب الفرج وفكرة
في جهته كيف تشعر جلدك وبقية شعرك وهذا
بيان كيفية تأثر البدن عن النفس وهو ظاهر ومعنى قوله
تقف الشعر هو ان نفوذ من الفرج والحشفة قوله
وهذه الانفعالات والمدركات قد تكون اقوى وقد تكون
اضعف وقوله هذه الحيثيات لما كان بعض التأثر

العامة اسرع الى التعقل اولى الاستباطة عنه
من بعض جهة وهذه اشارة الى ان الكيفيات المذكورة
والجامدة قابلة للشدة والضعف ويختلف التأثر بحسب
هذه الانفعالات والمدركات وذلك لاختلاف قوى
نفوسهم وامزجتهم وبحسب تلك الشدة والضعف
قد تتحد افعال قيم الفاضلة والرذلة فيكون جميعهم
اذا سمعت استفزازا للغضب وجميعهم للتهوع وكذلك
وسائرها اشارة ادراك الشيء هو ان يكون حقيقة
متمثلة عند المدرك يشاهدها ما به يدرك فاما
يكون تلك الحقيقة هي حقيقة الشيء الخارج عن المدرك
ايدا اذ ذاك فيكون حقيقة ما لا وجود له بالفعل
الاعيان الخارجة وهي كثيرة من الاحكام الهندسية
بل كثير من الصور والصفات التي لا يمكن اذا توهمت والهيئة
تماثلا يحقق اصلا او يكون مثالا لحقيقة من شاهد ذا
المدرك فيبين بان له وهو الباء ثم اخذ في بيان ان النفس
اذا كانت بهذه الحالة اي تماثل مدركة وبالمدركة
فيما بالمدركة مذكورا لا معنى الادراك هذا
فاذا الفاضل الشارح انما قدم الادراك لان الحركة
الارادية لا توجد الا عند الشعور بطلوب او هرب عنه

هذه النسخة من هذا الموضع في نسخة الملك
في رسائل مسلمة الاولى ابن ابي الحسن
عبد الرحمن بن ابي الحسن الصوفي الاندلسي
مولده بمدينة ... وتوفي ... سنة ...
عن ... سنة

فهي متأخرة عن الشهوة لاجل ذلك ذهب بعضهم
وان كانوا مبطلين الى ان بعض الحيوانات كالاسفنج
والاستحاث عن الحركة اقول ويمكن ايضا ان يقال انها
احتاج الحيوان الى الادراك لاجل الحركة حتى تحرك الى
ما يدركه لذلك لم يكن النبات مدركا والحق انه لا اشتباه
على الاكثر من هذه الجهة ولذلك جعلوا مبدأ كل من
مشاهير هذه المرتبة للحيوان بل الاحق فالتقدم الادراك
على الحركة انما اشترط بحسب حالة قد يكون مطلوبا بالذات كما
في الانسان والحركة لا تكون الا مطلوبة لاجل غيرها
وبعدما تقدم فنقول الشيء المدرك اما ان يكون مدركا
او لا يكون فان كان مادة الصورة المجردة المتمثلة في مادة
متجردة عن غير حقيقتها الخارجية تارة اعلى الوجه
المتصل في العقل الثاني فهذا العقل وان كان مدركا
فلا يحتاج في الادراك الى حواس تكون حقيقة
متمثلة مشاهدة لكل مدرك كما في حقه كذلك
حضرة مستحسنا جيدة بفتيد او بمثالية والادراك من
له اضافتان احديهما الذي هو الادراك والثانية الى الشيء
المدرك ولاجل ذلك احتاج ان عرفه الى ايراد ذكر كل
الادراك وهو قوله عن المدرك ولاجل عروض هذه

الاضافة كان المدرك والمدرك ايهما متضايفين ولا
دراك يقسم الى ادراك بالقوة والى ادراك بفعل القوة بدليل
المدرك والتنبيه على هذين قد تقدم بقوله فيما
مايدرك وعلى قوله يشاهد طلعت وهو ادراك بالقوة
هذه نبذ من الادراك احدة لبيان معنى الادراك فا
قبل اذا اراد بالمشاهدة الحضور فقط قبل الحضور غير كاف
فان الحضور الحاصل عند الحس الذي لا يلتفت النفس اليه
مدركا والجواب ان الادراك ليس هو كون الشيء حاضرا
عند الحس فقط بل كونه حاضرا عند المدرك بحضور عند
الحس لا بان يكون حاضرا مرتين فان المدرك هو الشعور بكون
الشيء بواسطة الحس وكم من شيء محسوس والعلم ان الحاصل عند
الحس ليس هو المحسوس في نفس الحس بل يجب ان يكون ايضا
المحسوس قابلة للحس حتى تكون تلك الآلة محلا
للحس اذ لم تكن والاشياء المدركة تنقسم الى ما لا يكون
خارجا عن ذات المدرك والى ما يكون اتما في الاول فلا
المسئلة عند المدرك هي نفس حقيقتها واتما الثاني فهي
يكون غير الحقيقة الموجودة في الخارج بل هي اما صورة
منتزعة من الخارج او كان الادراك مسبوقا بادراج
او صورة حصلت عند المدرك ابتداء سواء كانت الحاد

مستفادة منها افهم تكن وعلى التقدير فاذا زال الصفة
الخارجية هو حصول تلك الصورة الذهنية عند المدرك
ويستدل على ذلك بقوله فانه ان يكون تلك الحقيقة اى
المتمثلة نفس حقيقة التي في الخارج عن المدرك اذ لا
او تكون بتلك الحقيقة من حيث هي مدركة
له وقدم ابطال القسم الاول لعدم ركن القسم الثاني فقط
بعد ذكر القسم الاول لكون حقيقة الامر وجوده لدى
في الاعيان الخارجية مثل كثير من اشكال الهندسية مثلا
كالكرة المحيطة بارض خمسة عشر قاعدة مختلفات بكثير من
التي لا يمكن اذا فرضت في الهندسة كما يعرض مثلا من
المتمثلات لتبادر بالخلف فيكون تلك الحقيقة قائما
بمحقق اصلا اذ لا حقيقة لها في الخارج ولما كانت ما
يدرك علم انها موجودة لا في الخارج بل عند المدرك
لا يبايته فبابطال القسم الاول يحقق الثاني وايضا
لو كان ذلك بقوله وهو باق والشاك فيه او كون تلك
حقيقة هو الصورة المنتزعة من الشيء والصورة التي
لا تحتاج الى الانتزاع من الشيء الذي لو كان في الخارج
لكان هو هذا بيان ما قاله الشيخ واعلم ان العلماء
اختلفوا في ماهية الادراك لتعدادها اعني وطولها

الكلام فيها الاخطاها الى البتة وصوبها منهم من جعل
الاضافة العارضة للمدرك في نفس الادراك
ليندفع عنه بعض الشكوك الموردة على كون الادراك
صورة وعقلوا عن استدعاء الاضافة بتوقف المتضايفين
على ان لا يكون ما ليس بموجود في الخارج مدركا فان
لا يكون ادراك ما جعله الشيخ لا في الخارج
الذهنية للحقيقة الخارجية عن مطابقة اياها
ومنهم من ذهب الى ان الادراك عبارة عن التعريف فلا
ينفي ان يعرف وهو حسن الا انهم يريدون بذلك التحقيق
عن المذاهب التي وقع التقويم فيها واعلم ان ما ذكر الشيخ
ليس بتعريف للادراك ولذلك لم يتعارف فيه عبارة
ذكر المدرك فانه لا يليق ان يتعارف في تعريف الحركة
انها حالة بها المتحرك بل هو تعيين للمعنى المسمى بالادراك
الذي يشترك فيه الاحساس والتخيل والتوهم والتعقل
وان كان ذلك المعنى واضحا غنيا عن التعريف فان
حيث عن حقائق الاشياء كثيرا ما يرومون تعيين
شيء الواضحة المعقولة على الاشياء المختلفة وتخيلها
كالحركة مثلا ليستعرفوا حالها اعني بالتساوي في تلك
الاشياء امر يغاير التساوي وكيف يتبينها الى ما يتعلق بها

ما يتوهم كثير من الناظرين في الفلسفة من قولهم القوة
المدركة للجزئيات هي الآلة والمعقولات بنا لها ان
المدارك للجزئيات هي الآلة القوى المعقول عليهم بانهم
يقولون القوى لا تدرك الجزئيات وطولوا الكلام في ذلك
وجعلوا اعتراضاتهم وتشنيعاتهم واردة على ما فهموه
على ما قاله الحكماء كما يحكى بانه موصوف فيما ذكره
الفاضل الشارح وهذا المفهوم ان الصورة الذهنية
لم تكن مطابقة للخارج كانت جهلا وان كانت مطابقة
فلا بد من امر في الخارج وحينئذ لا يجوز ان يكون الا
ذلك حالة بسيطة بين المدرك وبينه وان الصور الخيالية
لا يجوز ان تكون موجودة قائمة بانفسها كما قاله قوم
او بقيامها من الاجرام الغائبة عنا وهذا وان كان جائزا
لكنه باطل اذ ان صورة السماء في الذهن مساوية للسماء
غير مستبعد والحجاب عن الاقيان من الصورة ما في بصرنا
للخارج حتى العلم بها انما هي عين مطابقة للخارج وفي جعل
انا الاضافة فلا يوجد فيها المطابقة وعدمها لا منافاة
وجودها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة على
ما جعلوه وعن الثاني ان افلاطن لم يذهب ولا حاجة الى
المحال بما لم يتضح لا شيء منه موجودة في الخارج ولا يكن

ان يذهب الى ذلك ذاهب واما القول بكون الصورة
المدركة في جسم غائب عن المدرك ليس بمستبعد فقط
بل انها هو مع ذلك من المحالات الظاهرة وليس كذلك
القول بان صورة السماء المنطبعة في آلة الادراك
مساوية للسماء لاحتمال ان يكون الانطباع لا مادة
الذي هو آلة الادراك او في القوة المدركة الحالة فيه
اللذين لا يحتملان هذا الصغر والكبر من حيث ذاتها
او لاحتمال ان يكون المنطبع اصغر مقدارا من السماء
وذلك غير قادح في المساواة حسب الصورة فان الكبير
والصغير من الانسان متساويان في الصورة الانسانية
وانما لم يكن ذلك محالا لتحقق الاستواء والاتحاد هاهنا
يقتضي بطلانه على ان هذا الاستبعاد ليس بوارد على
مادة الادراك اذ قد تكون صورة مطلقا بل غايته
الباب انه يرد على القائلين بان الابصار انما تكون
بانطباع صورة في الرطوبة الجليدية والخيال يكون بانطباع صورة في آلة الجسمانية الموضوعة للتخيل
يرد على انسانيا الادراك كان الجسمانية والقابلية وكلا
المعنيين المذكورين ايضا على القائلين بالتعلق
على من يذهب مذهب الشيخ ابي البركات في العقول

الصورة المتصلة تطبع في الشمع ولولا ان هذا البحث
خارج عما في الكتاب لاوردنا التحقيق فيه لكن البعاد
عن هذا القدر يقتضي التعسف ومنها قوله ان لم نر
قولا الشخصيات الصورة الذهنية فانما لم نر قولا لا
يكون موجودا اذ المحسوسات التي لا تدرك الا اذا
كانت موجودة فتحتمل ان يكون ادراكها اضافة ما الى المدرك
اليها والجواب ان الادراك معنى واحد انما يختلف
باضافة الى الحي او الميت فاذا دلت ماهيته مع قطع
النظر عن كونه امرا غير مضاف عرضت له الاضافة علم منها
انه ليس معنى الاضافة ايضا كذلك ومنها قوله صحة
الاستدارة والحرارة في القوة المدركة يقتضي صيرورتها
مستديرة حارة والجواب اني الاستدارة اين كانت هي
كانت ذات وضع ولا محالة يكون محلها اذا وضع
الجزء الذي هو محلها مستديرا فالحار من حيث هو محلها
ولا يلزم من ذلك ان يصير المدرك الذي يكون ذلك
المحل آلة له مستديرا وان كانت كلية لم تكن ذات
وضع ولا يقتضي ان يصير محلها مستديرا واما الحرارة
فانها لا تقتضي كون محلها حارا الا اذا كان الحال
هي بعينها والمحل جسما فاليا عن حيزها من شانها ان تفعل

فيها ولا بد من ذلك ان صورتها المغايرة لها اذا لم
جسما او قوة جسمانية ان يجعلها حارة فضلا عن ان
يجعل المدرك الذي يكون ذلك المحل آلة له حارا الا
عند اضافات التي اوردها على كل واحد من الادراكات
الخمسة مجرى مجرى هذه والاشتغال بها يقتضي تطويل
شرح الكتاب بما ليس من شانه واما احتجاجاته بعلم
احتياج الادراك الى حصول صورة في المدرك على ان
اصل ذلك الحصول فمنها قوله لو كان ادراك الشيء
عبارة عن حصوله لشيء فقط لكان الجسم الاسود مدركا
والجواب ان حصول الشيء للشيء يقع بالاشتراك و
على انحاء مختلفة كحصول الجوهر للجوهر وللعرض وحصول
العرض للعرض والجوهر والصورة للمادة وللجسم وكحصول
الحامية لما حضر عنده وعكسه الى غير ذلك ولما كان
حصول الادراك كذلك معلوما ولم يكن المراد من هذا اللفظ
تعريفا للادراك لم يتعرض لبيان الاقسام بل اقتصر
على الجواب بان هذا الحصول بانه حصول صورة ما للمدرك
لا للشيء على الاطلاق ولما لم يكن هذا الحصول بحيث
تعرض له صورة لم يجب ان يكون الاسود مدركا
لسواد ومنها قوله ايضا لو وجب اذا ادركت صورة ما

ليس بجسم ولا قائما بجسم واعتقدنا حامل السواد
فيه ان نقطع بكونه عالما به والجواب ان اعتقاد حامل
السواد فيه انه كان على سبيل حلوله في الاجسام في
جهل وسخف وان كان على سبيل حلوله في المحدثات
فهو معنى كونه عالما به ولا تغاير بينهما الا تغايرا
اعتباريا فقط ومنها قوله انا نعلم بالضرورة ان الله تعالى ليس
بجسم ولا عالم فيه قد تشكك في انه هل يعلم ذاته ام لا
يعلم كونه فاعلا لعينه ام لا ويدل ذلك على ان كون الشيء
عالما بشيء مغاير لحصول ذلك الشيء له والجواب ان
ذلك انما يقع اذا لم يتحقق ان ذاته بانيته وجه حصل
لذاته وان غيره بانيه وجه حصل له وان تعالى الحق
مخالفة فاذا حققنا حرره وحققنا ان كون الشيء
محررا قائما بالذات يقتضي علمه بذاته وصفاته بحيث
يمتنع تشكك في ذلك ومنها قوله اذا كان يعقل
ذاتنا فهو ذاتنا عالما يعقلون نعلمنا بعلمنا بذاتنا
انا ان كون علمنا بذاتنا وحينئذ يكون انهم هو هو
بعينه وهو حكم جزاف التركيبان الغيريان المتباينة وانا
ان لا يكون هو علمنا بذاتنا ويلزم منه ان لا يكون انهم
بذاتنا عين ذاتنا وهذا من اغلاط المسموعات

والجواب عنه ان علمنا بذاتنا هو ذاتنا بالذات وغيرنا
بالاعتبار والشيء الواحد قد يكون له اعتبارات
وهيئات لا يقطع ما دام المعتبر معتبرا واما قوله
حصول الشيء للشيء يقتضي تغاير الشيئين كاضافة الشيء
الى الشيء وايجاد الشيء من الشيء وذلك يقتضي امتناع
كون الشيء عالما بنفسه فالجواب ان تغاير الاعتبارين
كاف في الحصول والاضافة فان المعالج المركب معالج
باعتبار اخر وليس بكاف في الحال ايجاد لانه يقتضي قيام
الموجد على الموجد بالذات ومنها قوله الصورة تحصل في
الحيال او في الحليدية والادراك يكون في الحس المشترك
او ملتقى العصبتين فلو كان نفس الحصول ادراكا لكان
ههنا ادراكان اما ادراك هو الادراك ليس هو حصول الصورة
في الآلة فقط بل حصولها في المدرك لحصوله والآلة
وههنا الادراك لا يحصل في الحس المشترك ولا في ملتقى
العصبتين بل في النفس بواسطة هاتين الآلتين عند
حصول الصورة في الموضعين المذكورين او عقيبهما ومنها
قوله انا نعلم ان المجموع شيء الموجود في الخارج يعقل
بالذات ويلحقه بعقيب الشك فالاولى بالجواب ان
المجموع هو زيد لا شك في ولا نزاع في ان الانسان هو

حصول مثاله فالة المدرك وعدم التمييز بين المدرك
والادراك هو منشأ هذا الاعتراض ويجري مجرى ذلك
ما قاله بعض المعترضين ايضا عليه وهو ان الادراك
كيف يكون صورة ذهنية مطابقة لما في الخارج مع
بالمطابقة اعتا يكون بعد الشعور بها في الخارج حتى
ان المطابقة غير الشعور بها فما لم يشعر بها الادراك
الثاني فمن حمل من الاعتراضين على ما ذكرنا
قد اشرنا اليها اشارة للاختصار فافهم
من بعد بكفاية لمن اخذت العناية بيده كما قال الشيخ
صدر الكتاب بتبصرة التي قد يكون محسوسا
عند ما يشاهد ومعقولا عند ما يغيب عنه
فالباطل كالذي ابصره مثلا اذا غاب عنك
وقد يكون معقولا عندما يحضر من زيد مثلا معنى
من المعاني الموجود ابدا لغيره وهو عندما يكون محسوسا
كون قد غيبته عن عين غيره من ماهيته لم اذ
عنه لم تشعر في كنه ماهيته بمثل ان وضع وكيف
بعينه ولو توهم بدله غيره لم يتوهم الا حقيقة ما هيته
انسانيته والجزئية من حيث هو معقول هذا الحيوان
التي تحققه سبب المادة التي خلق منها الحيوان عنها

المسئلة الثانية في بيان وجوب
ادراك الكائنات فصل واحد ٥

بالله الا بعلاقة وضعية بين حسه وبين ما دلت
لا يتمثل في الحس الا ظهر صورة اذا الى ما الخيال
فتخيله مع تلك القرائن لا يقتدر على تجريده المطلق
عنها لكن اجرده من تلك العلاقة المذكورة التي
بها الحس موجبا صورة مع قيوده حاليها واما العقل
فيقتدر على تجريد الماهية المكنوفة بالقرائن الغريبة
المخصصة منتهيا اياها حتى كانه عمل المحسوس
جعله معقولا لما كان من باب معنى الادراك اراد
بيده على انواعه وما يتبعها فانواع الادراك اربعة احساس
وتخيل وتوهم وتعقل فالاحساس ادراك الشيء الموجود
في المادة الحاضرة عند المدرك على هيئة مخصوصة من
الاين والمتى والوضع والكيف او غير ذلك او بعض ذلك
كما ينبئك ذلك الشيء عن اشياء الماهية الوجود الخارجي
فلا يشاركه فيها غيره والتخيل ادراك له ذلك الشيء
مع الهيئات المذكورة ولكن لا على الوجه حضوره
فالتوهم ادراك المعاني الغير المحسوسة من المحسوسات
فالاضافات بخصوصية الشيء الخارجي الموجود المادة
لا يشاركه فيها غيره والتعقل ادراك الشيء من حيث
هو هو فقط لا من حيث شيء آخر سواه احاد حادة

اوضح عنه بالصفات المذكورة هذا النوع من الافراد
هذه اذا كانت مترتبة في التعريف بالاول شرط ان
اشياء كجنس المادة فاكتساف الطيشان وكمثل
لكلاك جزئيا والثاني مجردة عن الشرط الاول الثاني
مجرد عن الاولين والرابع عن الجميع الا الفقا الثاني
الى مشتركه واحد سقط الوسط عن الاخيرا لانه
ما يشركه الجنس والخيال باقراده بل يشركه ما يشركه
بشاركه الجنس والخيال وبذلك يخصص مشتركه وصيرورة
ولذلك لم يجعل النحو وهذا الكتاب واعتبر وا
كتبه بالوجه الاول وكل طبيعة كالانسانية اذا
اخذت من حيث هي هي ليست الا هي فقط
لا تتصور الا معراة واحدة واتما تختلف ذلك بامور
مباينة عنها اليها تختلف هي باختلافها تلك
وما يلحقها شيء من تلك المعاني من حيث ما هي
والمعنى الذي يضاف اليها ويجعلها عرضا مخصصا
هو المادة اذ الانسان زيد لا انسان بن عمرا بالانسانية
وكل ما يقتضيه الانسانية صفة ما بما انها
المادي ثم ما يستلزمه المادة من الاحوال المذكورة
كالاين والكيف وغيرها فانها لصورة المخصوصة

نرتما اكن لكنه غير تام والفضلية مستفيدة من عاما تا
عبارة الكتاب ظاهرة وانما تمثل بالانسان لانه
اظهر افراد الاجناس والفاضل الشارح قرر العوارض
المعرية عن الماهية بجميع العوارض المفارقة ولما يقر
جود والماهية ولو ابقى الماهية كالزوجية للاربعة
لكونها غريبة عن الماهية وايضا لا يكون بحيث يمكن
ان تزال وايضا لا يكون مثل هذه العوارض حتى ما يكون
التي محسوسا فقط ثم عندنا يكون معقولا ايضا
وقد اورد في هذا الموضع سؤالا وهو ان الجزئية المعتبرة
من حيث حلولها في جزئية حالة العرض في الموضع
تكون جزئية ويكون تشخصها وعرضيتها وحلولها
لا تلك التي وشاركها الصفات تلك الجزئيات عوارض
غريبة لا تشاركها عنها وهذا ينافي قولهم العلم قد
على ارتفاع صورة مجردة عن العوارض الغريبة وانها
الصورة التي هي مفروض سؤالا يمكن ان يكون جزء
من ماهية الاشخاص الموجودة في الخارج قلنا بعد
فاذن تلك الصورة ليست مجردة ولا مشتركة فيها
لجواب بان الانسانية المشتركة الموجودة في الاشخاص
نفسها مجردة عن اللواحق فالعلم المتعلق بها من حيث

في لم يكن عجزة لان معلومه كذلك لا لان العلم ذاته كذلك
فاذا وجد السبب شاهد المشتهي من كثب فعولا على ما علموه المتكلمون
وانما اخترت ان اقيمها على الفرضين طلبا لان افاضل صيرفة
مجردة كلية وليس الامر كذلك بل الصحيح ما ذكرنا اولا
الانسانية التي قد يعبر بها التي لا تعرى عن الانسانية
المشاهدة لهما اما من حيث هي ذاوية لهما ليست هي التي
كل واحد منهما هي بعينها محال لان الموجود منها في احدهما
لا يكون عين ما في الآخر اذ ليس شيء منها مما يكون في العقل فقط
بل انية الكلية هي من حيث كونها مدركة واحدة وغير منقسمة
جزئية ومن حيث كونها مشتركة بين كل واحد من الناس كلية
تعلم انها ان الانسانية المدركة تلك المدركة التي هي طبيعة
صالحة لان تكون كلية ولان لا تكون لو كانت والتي ما هو
مواطاة الاشخاص يحصل من ذلك المجموع بينه او في احد من تلك
الاشخاص سوى ان يدرك كذلك في عقله تلك الصورة
بعينها فقد اسعى اشراكها وانما سوى بين هذه وتلك الطبيعة
التي اضاف اليها معنى لا يشاركها مشتركة عن الخواص التي
الخارجية وان كانت باعتبار اخر كذلك بالخواص الداخلية
المشخصة فاني باحد الاعتبارين قد ينظر في شيء اخر
يخالجه ولا الاعتبار الاخر تيسر قيد يدرك نفسه فاذن

الصورة التي ذكرها الفاضل حالها هنا هي الطبيعة الانسانية
التي هي المشتركة كلية والجزئية وانما التي شاهدها المتعلم
كلية وبينهم مشاجرة وذلك لم يتعرض له الشيخ
بل انما بحث عن حقيقة هذا وانما قاله في مواضع عديدة
وهو في الكليات لا تجد فيها مع قوله وانما هو وحده
من الشيء المادية والخواص الغريبة التي لا تعلم وماهيته
من ماهيته منه معقولة لذاته ليس يحتاج ان يعمل بعقله
بل من تعقله مرة شاء ان يجعله بالفعل وما يشاء من شاء ان
الشيء الذي لا يتعلق بالمادة اصلا وهو الانسان المجرد
يمكن ان يلحقه شيء من خارج فيه يكون ما هو مجردا
مادة بل انما يلحقه ما يدفع ماهيته عن ماهيته وهذا صحيح
ان لخارجة الماهية ليست من الخواص الغريبة هذا الذي هو
ان يكون لا بالماهية وهو معقول بذاته لانه لا يحتاج الى
فان لم يعقل كان ذلك من جهة القوة العاقلة لا من جهة
ذاته معقولا غير محتاج الى عمل يعمل به ليصير معقولا بل
العاقلة تحتاج الى عمل تعمل فيها كما لكل شيء عاقلة
له والشهيرة قوله بل لعلة يعود الى العموم ويحتمل ان يعود الى
المعقول لانه ذلك الشيء من شانه ان يكون ما هو بذاته
حتى بيانه وهو معنى قوله بل لعلة وفي جانب يشاء من شاء ان يعقله

كان النحو حسم الموجود احتمال ما بين شاءه ان يكون عاقلا او الى
ما ليس بين شاءه ذلك وحسمها ايضا الى ما بين شاءه ان يكون
معقولا لذاته وال ما ليس بين شاءه ذلك واشار الى ان ما بين
ان يكون معقولا لذاته ليس بحسب الصفة الاولى بين القسم الذي
بين شاءه ان يكون عاقلا وهو بين القسم الاخر اعني ما بين شاءه
ان يكون عاقلا وانما احكم بذلك جزما لانه لما ثبت ان
وجود المادة هنا هو المحل سواء كان محسوسا كالخشب الذي يصير
كرسيا او معقولا كالهيولى وسواء كان مصورا بالخارج كالهيولى والصورة
الجوهرية معا او بالذهن كالهيولى وحدها وذلك لان الهيولى ماهية
تعقل الحالة فيها فان من عقل جوهر النحاس فقد عقل فيه
قابلية ليست هي بما بعده عن التعقل واجاب بان المعقولية ان
حصلت ماهية المعقول للعاقل كان المانع عن التعقل المادة
لا لجزء ان كل ما ليس بمحل فلكونه قائما بذاته يكون حقيقته
حاصلة لذاته فهي معقولة لذاته عاقلة وكل ما يعقم محل لا
حقيقته حاصلة لذاته لا لغيره فلا يكون هو عاقلا لذاته
وغير معقول لغيره بمعنى تجرده عن ذلك الغير وهو الاخير
اقول هذا الجواب ليس كما ينبغي فان الجسم ليس بمحل ولا
عاقلا لذاته والصور المعقولة حالة في محل وليس عاقلا لذاته

وتصور المعقولة حالة في محل وليست محتاجة الى محل
يقبل بها بشيء معقول والحق ان المادة هنا هو المبدل
لا غير فانها هي المقتضية لكون كل ما يحل فيها من الصور
والاعراض المحسوسة وغير المحسوسة اشخاصا مادية فان
ذاتها وهي وجميع ما يحل فيها يمكن ان يوخذ من حيث
هي كذلك بحيث لا يكون شيء منها معقولا ولا يمكن ان توجد
مجردة عن اللواحق المشخصة بحيث تكون جميعها معقولا
وهذا هو منع المادة عن كونها شيء معقولا واما كونها شيء
عاقلا فهو كون الشيء بحيث يمكن ان يجرد عن ذاته
عمل عاقل كما سيأتي بيانه **اشارة** لعلك بعد ما
اتضح لك امر القوى الدراكة من باطن اذ قد سبق
تقديم شرح امر القوى المناسبة للحس الا انا نتبع ما فرغ عن بيان
انواع الادراك شرح ذوات القوى المدركة والحالة التي بها
بالجملة يتم تشخيص الظاهرة والباطنة اما الظاهرة فقد عرفت
ظاهرة الوجود لا تكن محتاجة الى الالتفات واما الباطنة
كهيئة الانسان فربما تحتاج الى كلام طويل نحن نشير اليه
الكتاب لم يتعرض له واما الباطنة فلما استبهم امرها اعني ما
بيان من احتمال القوة الباطنة عليها كانت تتمة الحاجة
تحقيق تفصيل هذا الفصل مستهلا على بيان اثباتها فنقول

والاشارة الى مواضعها وهذه القوى تنقسم الى مدركة وفى
معينة على الادراك والمدركة منها اما ان يمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة وهو الذى سمّيناه ادراكا اما الا يمكن وهو الذى
سمّاه والمعينة منها اما ان تحفظ المدركات من غير تصرف
يمكن المدرك من المادة الى اوعيتها اما بالنظر فيها
والحفظ فيه حفظ معينة اما المدركة للصور واما المدركة
للمعانى فهذه خمس قوى الاولى منطبعة للمتخيلة وسمّيت حسّا
لانها تدرك حسّ الاشياء المحسوسة اما الظاهرة بالتأدية اليها
والثانية سمّيناها الحفظ وسمّى خيالا وصورة والثالثة
المتصرفة فى المدركات وسمّى متخيلة مفكرة باعتبارين
والرابعة مدركة المعانى فسمّى وهما وسمّيناها والخامسة
بالحفظ وسمّى حافظة وذاكرة فاما سمّيت الجميع ما كان
وان كانت المدركة منها اثنين فقط لان الادراك كان اما
لا بتمامه الا بجميعها واما ابتداء الشخص بفتح الحس المشترك من
الحس الظاهر فان التى تليها تسمّى ان بقيت بالمحاذاة عما
حواظهر عند الحس الى ما هو ورائى الشئ قول ابن سينا
الفطر التالية لحفظ سمّيناها بالنظرة التالية بسرعة فحسنا
مستدركا هذا كله على سبيل المشاهدة لا بسبيل التحيل او تركه
ثم ان الحيوانات ترسم هيئة المقابل والمحاذى التالية

والمستدبر كالنقطة لا كالخط فقد بقى ان ما يعرض لتلك
الهيئة اذا رسمت اولا واضيفت الى اجناسها المحاذية عندك
قوة قبل البصر الحيوانية عالمة بالبصر كالمشاهدة وعندنا تسمّى
الحس سان فقد بقى لها عندك قوة تحفظ مثل المحسوسات
بعد غيبوبتها عنها وهى التى تجمعها وبها يتم القوتين يمكنك ان تعلم
ان هذا اللون وهذا الطعم وان لصاحب هذا اللون هذا
الطعم فان القاضى هذه الامرين يحتاج بان يجمعها المشترك
عليهما جميعا فقد صحّ هذا بيان ان ادراك الحس المشترك والخيال
فقد استدرك ان على وجود كل واحد منهما مفردا وعلى وجودهما
بالشركة اما الاستدلال على الحس المشترك فمن قولهم ان الذى
يبصر الغطر التالى لقوله البصر كالمشاهدة بالبصر كالمشاهدة لها
انه الموجود فالخارج كنقطة والمرئى خطا والنقطة المتحركة
توهم فالبصر صورها الى مكان ما بعد ومع غيبة المقابل
عنها وتزول عند زوال المقابلة والمقابلة انما تحصل
بخطوط بينها وبين الاعضاء لها وبينها لكون الحركة عنه غاية
فلولا بقى اخر عن البصر توهم فى تلك النقطة وبقى قليلا
وجه يمثل الارتسامات المتتالية فى الحدقة فيرى صورها
لم يكن ابصار فلو بخطا فانه انما هو فى ما تدرى فيها الاثر
البصرى مشاهدا اما اذا قوله وعندها اجتمع المحسوسات

فقد بقي ما اشارة الى حاجته الى حذف القوة وهو الذي
لاجله لقب بالمشترك واتحاد ذكرهما مع تعريف القوة
وسيورد الحجة على اثباتها واعترض على الفاضل الشارح على هذا
الاستدلال بانه قد لا يجوز ان يكون ابطال الاوسط والخيال
والحافظ بان يكون كل تشكل يحدث ويحفظ من الحواس او يصل
النفس اليه فانه يحدث قبل وقال التشكل الثاني وتضمحل
وتبقى حفظا قد هذا اذا قد تما قالوا لان القوة لما شاهدت
ليس في الخارج سفسطة بحتة قد ولا يجوز ان يكون
ذلك في البصر ايضا بان البصر لا تسلم فيه الا صورة المثال
ليس بمحاق والحجة لا تفيده والجواب عن الاول ان بقاء
التشكل الثاني عند حصول التشكل بعده بمعنى الخلاء فان
التشكل اذا حدث في الهواء الخالي بالمحيطة بالحس المشترك
فهو بقاء التمايات بعالها بعد خروج المتحرك عنها بمعنى
الحاطة التمايات بالخلاء وعن الثاني بان القول بذلك
بان يذهب الى السفسطة والجهالة من القول بوجود قوة لا
يدري ما يدرك فما شاء بعد ذلك لا يتمشى معه الا على
مشاهدة ما ليس في الخارج وقد مشاهدة ما لا يقابل بالحس
يكون لا حكم لما يقابله واما قوله الشخص وعندك قوة تحفظ
مثل المحسوسات بعد احتجابه بحقيقته بحافاشارة الى ان

دليلا على وجوده بالمشاهدة الباطنة وهو ظاهر قوله
الفاضل الشارح واستدلوا على مغايرة الخيال للحس المشترك
بين وجهين احدهما ان المدرك قابل وما القابل يغاير الحال
بحجة فان الواحد لا يقبل عنه الا واحد مثلا الهواء لا
يقبل الاشكال الا يحفظها والحجة ضعيفة ومع ذلك
فان الخيال الذي هو الحافظ يجب ان يقبل الصور حتى يمكن
ان يحفظها وايضا فانا نعارضه بالحس المشترك والمدرك
شيء مختلف فيه والقوى التي تفعل افعالا مختلفة وافعاله
اجتماع القبول والحفظ وهي لا بد ان تدل على وحدة مصدرها
فانهم يحتجون اجتماعها في شيء واحد بعينه وكلا
وانا اذا وجدنا في صورة تدل على مغايرة المصدرين والمقام
الحس المشترك والفرق ليست بشيء لان الواحد قد يصدر عنه
الكثير اذا كان العناصر له بالنسبة الاول شيء فاحدا فشيء
بقصدين او كانت وجوه الصدورات مختلفة فالشيء
عن الحس المشترك هو استيفاء الصور المادية جميعها
المادة ثم تمييز وتثبيتا للالوان والاصوات والطعوم
بقصدين وذلك لاجسام تلك الصور اليها وذلك
كالاجسام الذي يعلم ادراك الالوان ثم ادراك تمييز
كذا الذي مشتملا عليها واما الخيال فانما يتكرر صلة

الصغرى والجواب عن الاول انك ايها المعترض بما الفرق بين
الدوق وتخيل الدوق وتعلم ان تخيل الدوق ليس عندك
ومن الثاني انا استعاد محسوس ذلك ليقاس الامر الادق
على الجار بجيده قوله وايضا فارق الحيوانات ناطقها وغيرها
تدرك في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة بها
شاة ترى ذئبا فتهرب لا لكونه ذا لون او شكل معين من
المحسوسات بل لكونه معنى ذا نسبة جزئية غير محسوسة
يحكم به كما يحكم الحس بما يراه فعندك قوة تدرك هذا المعنى
وعندك جنس كثير من الحيوانات يجمعه قوة تحفظ هذه المعاني
بعد حكم الحاكم بها وهي الحافظة للصور هذا بيان ان للوهم
الحافظة انا الوهم قوة بها يدرك الحيوان هذه المعاني الجزئية
ابدا من الحواس كادراك الشاة العداوة والصداقة والموافقة
والمخالفة من اشخاص جزئية فاذا ادرك تلك المعاني دليلا على
قوة تدركها كذلك ابدا فاذا من الحواس دليل على غايتها
للحس المشترك ووجودها في الحيوانات العجم دليل على غايتها
الباطنة وقد بقي ان يقال ايضا بان الانسان ربما اتخذ
شيئا يقتضي عقله الامر بتركه لما تحرك من منافعه فشوهد
عن عقله وانا الحافظة فغايتها ادراك ما ادركته الباصرة
كما ترى مثلا الكتاب ظاهرا وانا قول الفاضل الشارح العلامة

اني بين وبين ولدي كلفة بحساب بان يتألهب الكلية
وكل الكل لا بد له من الخيال جزئية وكلا منا جزئيات
المتدافقة الكلية وانيه الاتيان الذي تدركه الشاة من
صاحبها وقت ما يعتدي جرحي سلمك بغير العقل وكلا
لا شيء قوله ولكل قوة من هذه القوى الجسمانية
اسم خاص فالاول منها المسماة بالحس المشترك وبالقوة
الروح المصبوب في بادي عصبي الحس لا سيما في جلدة
ناتئ والثانية المسماة بالمصورة والخيال وبالقوة الروح
والبطن المقدم لا سيما في الحيوان الاجهر ذكر ذلك الشارح
الفاضل لقوة الشم زيادة تأن شبحان بحاسة الذي نالها
بين خدم الدماغ قد فارقتا الدماغ قليلا والجمعها
سلامة العصب والحامل لقوة الايصار الروح الاجوف الذي
ناتج البيضة الوسطى من الاعصاب الثابتة من الدماغ وهما
يحفان قناتين تلاقيان فتفترقان الى العينين والحامل لقوة
هو الشحمة الآخذ من الروح الذاتي الذي منبته الحس المشترك
بين مقدم الدماغ ومؤخره من الدماغ فاعرفه وتحفظ
الشعبة في نفسه فالذاك الاعلى الى الانسان والحامل لقوة
هو الهيم الاول من شعبي الخامس الروح الخامس الذي منشأه
الروح الثالث ومنبت هذا الهيم بالحقيقة هو الجزء المقدم

بدء التباع والحامل لقوة الحس بنهاية الانحصاب وخصوصا
التفاحة فتبين من هذا ان مبدأ الانحصار الحواس
هو مقدم الدماغ ومبدأ انحصار المرء هو التباع والغاية
مبدأ التباع ايضا وانما غايته فلاجل ذلك جعل التجويف
آلة الحس المشترك هو الروح المصبوب في بنادق عصب الحس
بتمامه مقدم التباع ولم يجعل مخلفا في مقدم التباع فان
الحس المشترك كما برهن شعيب بنه حسنة انما يدرك بالفتح
المصبوب في البطن المقدم هو آلة تلحيق المشترك والخيال الا ان
نافي مقدم ذلك البطن بالحس المشترك الحق ومنافي مؤخره الخيال
الحق وانما زاد قلما زاد لانه كان ملاقيا من الخيال جانب
الادراج التي في الانحصار التي من بنادقها المتصلة بالدماغ
ذي البطن المقدم والقاضي الشايخ فتر التأوية مادة بتر الكيموس
المحسوسة فالانحصار الى آلة تلحيق المشترك ثم استعمل بيانا لا
يستفاد به التشبيح الوارد على ضميره وانما ادعى هنا ابتعاد
ادراك الفتق بواسطة الروح المصبوب الى كل حس حسه
وهو واسطة الروح الذي هو آلة مشترك للجميع مثل جميع الحس
وانتشار الانحصار ليس لبعد طرق سير فيها الكيفيات فان
الكيفيات لا تنقل من محل الى محل انما ادراك الفتق ليس
من ملاقاة الخيال للمحسوسات بنادق حتى يلزم ذلك المحال

بل هو لانصال الادراج بدماغ ما فيجب تحقق موضع توجها
للاحساس وباقي الكلام ظاهر تركه والثالثة الوهم الجاري
التباع كذلك الاحق بها هو التجويف الاوسط فالبيض
الاستاذ حسنة القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة للمالكة
في الحيوان حكما ليس فعلا كالحاكم العقلي ذلك حكما تخيليا
مغرضا ما يخرنية وبالمضرة الحسية وعدته سبعة الكتاب الحال
الحيوانية الى هنا حكاية ترتيب مكونة التباع كلام ابن سينا
مستدركا لاكثر الامور المشتملة بالتباع الدماغ في الحيوان
والحصر انواع الحق بينا لان بسط لها لاستخدامها التعقل عما
يجيء ولهذا السبب تقدم ذكرها على ذكر المتخيلة قوله
وتخدمها قوة رابعة ان تركيب وتفصيل بالطبع بالقصد
للخوة من الحس والمعاني المدركة بالوهم وتركيبا بحسب
القصد والمعاني وتخيلها معا وبتي عند العقل فكره وعند
استعمال الوهم تخيلة وسلطانها في الجزء الاول من المجوف الاوسط
وسلطان قوة ما للوهم وبتوسط الوهم للعقل ومعنى
واضح والمراد من الجدية ان الوهم يتصرف بواسطتها في
ما يدركه المتصرف اذ ذاكرها اما اصل الشاء بان كان
عند الفقد ادراك كان الشيء الواحد مدركا ومتصورا بادراك
واحد له اذ ذاك مع ان المتصرف بالتركيب والتفصيل طائفة

هذه النسخة من الكتاب

القابض على الشيئين لا يتركهما بعضهما المتوسط عليهما وأيهما تعدم
الوهم إما ما تصرف فيها فإذن الوهم مدرك ومتصرف فيما
من الأول أن هذه القوة ليست بمدركة ومتصرفة فإنا شيئين
بشيء حضورهما لا إذ لا يجب أن يكون كل منهما
متصرفا فيه مدركا ومن الثاني أن الشيء الواحد قد يكون
ومتصرفا فيه من وجهين مختلفين أحدهما يجب دائما والآخر
الذي لا يجب الذي نحن فيه والباقية من القوى هي الذاكرة

وسلطانها وحيز الروح الذي في التجويف الأخير وهو آلتها
هذه هي القوة الخامسة وهي حافظة المعاني ومسماة بالوهم
وبينها وبين ذاكرة فإن الذكر لا يتم إلا بإحضار المعنى أولا
ثم حفظ المعاني بعد الاسترجاع لها بعد ذهابها فإن ما يحب
كل بعد الدقة يجب أن يكون لهذه القوة شيء وهذا نحن ذكرنا
الفائدة وأعني أن الشيخ ذكر لها فائدة بهذه العبارة وهي هنا
موضع نظر فليس ذا يحمل هو القوة الحافظة والمتذكرة
جميعا لما غاب عن الحفظ من محرزات الوهم قوة واحدة أو قوتان
ولكن ليس ذلك مما يفيد الطبيب فهنا لم يحكم بالتغاير حفظا
وقال في الشفاء وهذه القوة يعني الحافظة سمي إحداهما
ذاكرة وكون حافظة لصاحبتها ما يفيد متذكرة يسمى استعدادا
لاستبقائها والتصوير بها مستعيدة إياها إذا افقدت وذلك إذا

وهي متذكرة المحصلة بحفل محرز واحدا واحدا من المعاني التي
تؤديه وهذا يدل على أن التي في الذاكرة وكون باعتبار أنها تحرز
أن الذي كان لها محفوظة المحفوظ فيها متروكات من ادراك الحس
وقت آخر محفوظا على أنا نقترح بالشيخ ذاكرا هذا الاعتبار ولا
لماح طلب تلك الحالة المحفوظة بالفكر فإذن الذاكرة ليست هي
بسيطة بل هي مبدأ وفعل متركب من انفعالين مرتبين مدركة وحافظة
والمسرحة مبدأ فعل يتركب من انفعالات قد مستمرة
ومدركة وحافظة وهنا بحث آخر وهو أن الفاعل الثاني
ذكاة الشخرة لما استفاده فأخر الفصل الأول من المقالة الثانية
من الكلام في النفس يشبه أن يكون القوة الوهمية هي بعينها
المذكرة والمتخيلة والمتذكرة وهي بعينها العاقلة فتكون بالها
عاقلة وبحركاتها وانفعالها متخيلة ومتذكرة فتكون تخيلة
بما تحمل في المحفوظ والمعاني متذكرة بما ينتهي إليه عملها من
الحافظة حتى تؤدي حزنا تخيلها قد حكاية العاقلة وذلك أنه
على بعض ما يرد هذه القوة هاتوا وقد ذكر الشيخ في كتاب
هذا اختلافا وهذه القوة المركبة بين الصورة والصورة
وبين الصورة والمعنى وبين المعنى والمعنى هي كالقوة
حيث ما المسيح لا من حيث حكم بن يحيى بل من حيث
وتحصيل كلامها واسطة الدماغ ليكون لها اتصال بالحواس

والنسبة وهذا حكم صريح بان حامل المتضرفة والوهم عضو
واحد ومذهبه ان القوى الواصلة بالة الواحدة هي فعل
بفاعلين مختلفين فاذا كان صدور بفاعلين مختلفين من الاول
والقدرتين من مصدر هو جسم واحد بذاته لاجل ذلك
الجسم فاعلان مختلفان فقط وهذا شيء لا يمكن ان يذهب
على مثل الشيخ فاذن ليس مراده من قوله الوهمية هي بعينها
والمتخيلة والمتذكرة ان جميعها بالذات واحدة وكيف
التي هي الحافظة على ما ذكر من قبل لانك قد علمت
التي موضعها مؤخر البطن وليت بالاضافة هي الوهمية
بالقياس الى ما تحتها من ذلك اذ البداءة الذي نسبة التخيل
والتذكر والحفظ هو الوهم كما ان مبدأ الحيوان والانسان
هما القلب وبذلك جعلها بعضهم رئيسا كما على القوى الحيوانية
قوله وايضا هذه الثانية اعني الحافظة بادئ هذه الاية
ان الضاد اذا اختص بحرف بعد ورد الاضافة فيه
تعلق بالقلب على كون هذه الاضافة مما جمع هذه القوى
والطبيب لا يميز بين المدرك والحافظ ولا يعرف ان
الوهم اجاد تميز هذه التغيرات للحكيم فالقوى عند الاطباء
ثمت خيال التي البطن المقدم وتوكل التي البطن الاوسط
المسمى بالقدرة وتذكر التي البطن الاخير وهذا فاسد لما تاخر

صورة الحكم لا تدل على كون هذه القوى في هذه الاعضاء الا اذا
تخيل ان تكون معاونة او قابلة بعضها اخر وانما تخيل انها
باختلاف هذه المواضع لانها انما تفعل الافعال المختلفة
باختلاف الة التي هي فيها فلذلك هذا الاسم لا
كون هذا الاسم لهذه القوى دلالة بالاصالة
المخصوصة وهذه الاعضاء او شيء اخر من
لهذا اعتبار والواجب في حكمة الصانع تعالى ان يقدم الاقوى
فقد تضمن الاسم الواحد فعلين وبعضها المتعرف بينهما حكما
فاستعار لها الشكل المنحوت من الحائط الذي عند الوسط
صورة هذا تاكيد لتخصيص الاعضاء المذكورة لهذه القوى
بالطريق الذي ذكرنا فيما تقدم وهو تتبع منافع الاعضاء
بذكر الطبيعي والطب وهو تنبيه على العناية الالهية
هذا الترتيب اللطيف وهو من الاشارة الخيالية الالهية
دون الجسم ومنه الشيء الوهمية الى الروح وهو الشيء
العقل الرشاقة لطيفة ومعناه ظاهر فاذا فاعل الفاعل
الاسد لا يكون الحيز الشاغر في مقدم الراس والوجه
الحيز المشترك والخيال فهناك وحكمة الصانع مع اتضاحها
فوهمية لان السمع والشم في مؤخر الراس والاذن في
يسمعه طبيعي معا التي المشترك والخيال في مقدمه الاول

هذا الفصل فهي غاية عن الغاية لا تتم تحته وقد بذلك
لا أتم بتعجوده الى المقاسة كذا فصلت بالذات والحس
بالآت وإذ تقدم ذكر ذلك برأيا فلا فائدة في التكرار

وإذا تظير هذا التخييل في قوة العقل الإنسانية على
التخييف فإن العقل الإنسانية التي لها أن تفعل بحيث
قوى وكلا أن هي بذوي الذي يحقق الإنسان أنها
فاعل بسبب التخييف لأن القوى الحيوانية المذكورة مشتركة
بالذات لكل حيوان وفاعل محل فيه مكان تفعيلها
على سبيل التسويح وهذه من مباينة بالذات لكونها
بذات واجدة مجردة إذ تختلف بحسب الأجناس والنوع
إلى تلك الذات حيوانات كثيرة كثيرات الأصناف والكلام المذكور
هيهنا في الكلية الثانية وهي مقابل الهدى الغوي قوله
ومن قواها ما يصير حاجتها إلى مدبر البدن وهي القوة
المحققة باسم العقل العملي وهي التي تستنبط الواجب بما يجب
بفعله من الأمور الإنسانية جزئية بدنية تحمل بها على الغرض
الجنباذية من مقدمات أولية وذائعة بمجربة بها
بالعقل النظري ذا رأى الكل الذي تنتقل به إلى الغرض في
النفس بحكم بالفعل فيه الأولى أن يكون باعتبار تأثيرها
في البدن المخصوص لبعض فاعليها كلية إتيانا مائرا المختار

والتوهم هناك بأن من ان يحصل في مخرج مع أن الحيوان
الذي الأمر أكثر وأقوى الأمر فيه ذكر هذا أن الآلة الجليل
هو الرئيس المصبوب في مقدم الدماغ لكنه وهذا الموضع قد
كون الحس المشترك هناك بكون الحس المشاهير هناك من
ذكر فائدة الترتيب وأيضا سلمنا أن علل بذلك لكن في نفوذ هذا
الفاضل أن السمع في مؤخر الدماغ نظر لأن العجب ذكر في الفصل
الثاني من المقالة الثانية عشرة من الفن الثاني في الحيوان
الرخاء هذه العبارة وليس مقدم الدماغ لأن أكثر حس
الحس وخصوصا الذي للبصر والسمع بينة منه لأن الحس
بالطبيعة إلى الجهة المقدم أقبل ورد كر في الفصل الذي يتلوه
ذكر السمع الأقبل النوع الخامس من الأعضاء الدماغية
بعد العبارة وهذا السمع مبنية بالحقيقة من الجزء المقدم
الدماغ ويجري السمع قدر حركاته كلما به وإذا كان ما
الصوت المتأخر من الذات قد عدت ما ظنك بالذات
الأمس فلما كان أكثر أعضاء بضاعة للسمعة المذكورة
السرج لم يكن تعلقه بمؤخر الدماغ أكثر من تعلقه بمقدمه
فإذن تعلق الحواس الظاهرة بمقدم الدماغ أكثر من تعلقها
بالمجوفة التي تاليها الفاضل الشارح من أن العقل هي المدركة
لجميع الأمور كان بالقياس المالكة بعض المدركات على جهود

والنا يكون باعتبار تاثرها تارة عما قوى استكماله بجوهرها
يجب استعداده لها وسمى اولا عقلا هيولانيا والثانية
نظريا والعقل بطلق على هذه القوى باشتراك الاسم وان
والفتح بناء بالاول لانها اظهر والشرع هو العمل الانساني
الذي يحق بالانسان ان لا يتاثر الا بادراك ما ينبغي ان يعمل
لاجل ما هو وهو ادراك راي كلي مستنبط من مقدمتين كليتين
اوليتين او محرزتين او ما شبههما او ظنيتين يحكم بهما العقل النظري
ويسميها العقل العملي بحضيض ذلك الراي الكلي من ان
ان تحقق بحدوثي دون غيره والعقل العملي يسمى بالقوى
لاذ فيه تارة يستقل من ذلك باستعمال مقدمات جزئية جربت
الراي الجزئي الحاصل منعملي يجب به ويحصل بسهولة عما
لا معاشه ومعاده وقوله ومن قواها ما لها يحسب ما خصها
الى تكميل جوهرها عقلا بالفعل فلانها قوة استعدادية لها
نحو المعقولات وقد سميتها قوة عقلا هيولانيا وهي المشتركة
وبازائها قوة اخرى تحصل لها عند حصول المعقولات الاولى
لها فتستعد بها لاكتساب الثواني اتيانا بالفكرة وهي التي بها
يتوقف ان كانت صنعتي او بالحدس ومنى رتبت بنفسها ان كانت
اقوى من ذلك سمي عقلا بالملكة وهي الرئاسة والشريفة
البالغة منها قوة قدسية يكاد يتهيا بها سعي في تحصيل ما

فوقه قوة وكاد انا الكمال فان حصل لها المعقولات بالفعل
مشاهدة مستغنية في الذهن وهو مشرف على منه واتانا القوة فما
يكون لها ان يحصل المعقول المكتسب المرفوع عنه كل
قد شان من غير افتقار الى اكتساب وهو المحصل وهذا الكمال
سمي عقلا مستفادا وهذه القوة سمي عقلا بالفعل والقوى
يخرج من الملكة الى العقل التام ومن الهيولاني الى ما يليه الملكة
فهذا العقل الفعال وهو الثالث وهذه اشارة الى قوى النفس
النظرية بحسب مراتبها من الاستكمال وتلك المراتب تنتهي الى
كمال باعتبار كونها كاملة بالقوة والى ما يكون كاملة بالفعل
والقوة مختلفة ايضا بحسب الشدة والضعف فربما
يكون للطفل من قوة الكتابة قدر سطر ما كما يكون للانسان
المستعد للعلم وشكل ما كما يكون للقادر على الكتابة الذي
لا يكتب وله ان يكتب متى شاء فقوة النفس المناسبة للمرتبة
الاولى تسمى عقلا هيولانيا تشبيها اياها حينئذ بالمادة
الاولى الخالية في نفسها عن جميع الصور المستعدة لتقبلها
وهي حاصلة لجميع النفوس الناطقة في مبادي فطرتها وتوقها
المناسب للمرتبة المتوسطة تسمى عقلا بالملكة وهي ما
يكون عند حصول المعقولات الاولى التي هي اصول
لها تحصيل المعقولات الثانية التي هي

بحيث العقل المكتسب ومراتب الناس تختلف في تحصيلها
فمنهم من يحصلها بشوق شديد إليها يحملها على حركة
فكرية شاقة فتطلب تلك المعقولات وهو من اصحاب الفكرة
ومنهم من يظفر بها من غير حركة إلا تابع شوق أو لا مع شوق
وهو من اصحاب الحدس وتكثر مرات الصنفين وصاحب المرتبة
الاخيرة ذو قوة قدسية يحصل إشراقها أو اتصالها قوتها المتأهبة
للمرتبة الاخيرة فتسمى عقلا بالفعل وهي أن يكون عنده تلك
المعقولات بالفعل كما ألفاها وهو المسمى بالعقل المستفاد لانها
مستفادة من عقل فعال إذ تفيض بانتزاع من خزانها من درجة
العقل الهيولاني قائدة تهيئة العقل المستفاد فان كل ما يخرج
من قوة الى فعل فانما يخرج عنده ما دام يتأتى معقولا بالفعل
لا استفادة المعقولات الى العقل الفعال فانها من بعد الموت
فتشاهده الانوار التي اشتهرت في بعض نحل الكتاب وحكماء
وان كانت أقوى من ذلك فتسمى عقلا بالملكة مع الفوز
الفاطفة وافاضل الشارح لذلك جعل العقل بالملكة
مرتبة بعد فكر الحدس وقبل القوة القدسية وذلك
هو الذي يشهد به سائر كتب النحل وهي تشاهد هذا

التربيع هو وجه الغاية المذكورة في الفاصلة بين قوله ايها الحديث
ثبت ايضا بين قوله ان كانت اقوى جهة زايدة للعقل الفعال
خطأ في التقدير بشاهد الكلام بين لان قوله فيتسمى عقلا بالملكة
جوابا لقوله ان كانت اقوى وهي عطف على فعله فتسمى فانها
الفوان لان المسمى هو العقل المتهيئ بالهيولاني هو الذي
بالفعل واذا تغير هذا فقول لما كانت الاشارة الى المرتبة
فالتمثيل المذكور في التنزيل لنور الله تعالى وهو قوله عز وجل
من تمام قوله الله نور السماوات والارض مثل نوره كمشكاة فيها
مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري يوقد
من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية يكاد زيتها
يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء
الله الامثال للناس والله بكل شيء عليم فقد قيل
من عرف نفسه فقد عرف ربه فعلى الشخص تلك الاشارات
هذه المراتب فكما كانت المشكاة شبيهة بالعقل الهيولاني لكونها
مظلمة وفاقدة قابلة للنور لا على التساوي لاختلاف التطوح
في القبول فيها والزجاجة بالعقل الملكة لانها اشفاف وقوة
قابلة للنور اذ هو جوهر والشجرة المزيتونة بالفكرة لكونها متوسطة
بين شرقية قابلة للنور بعد لوقت ما لكن بعد حركة كثيرة وبين
غربية كذلك لكن بعد حركة كثيرة والزيت
بالحدس لكونه اقرب الى ذلك من الزيتونة والذي يكاد زيتها

يتحقق بالفعل مستفادا بالقوة القدسية بلا فكر وحدس وإما
بعضه ولا يكون شيء يخرجها من القوة إلى الفعل فقد عبر عنه
بالعقل المستفاد فإن الصور المعقولة فيه والعقل القابلة
لها نور والمصابيح بالعقل بالفعل لأنه بين بذاته من غير حاجة
إلى اقتباس وأما النار بالعقل الفعال لأن المصابيح تشتعل
منها والنار التابع فإنما قدّم العقل المستفاد على العقل
بالفعل لأن ملكة الكسب لا تحصل إلا بعد حصولها بالفعل
فالعقل المستفاد متقدم في الوجود على حصول القوة المسماة
بالعقل بالفعل واعلم أن ذلك وإن كان بحسب الوجود كما ذكر
لكن العقل المستفاد هو الغاية القصوى وهو الرئيس المطلق
الذي يخدمه ما تقدمه من القوى الإنسانية والحيوانية
والنباتية **تنبيه** لعلك تشتهي الآن أن تعرف
الفرق بين الفكرة والحدس فاستمع أما الفكرة فهي حركة ما
للنفس في المعاني مستعينة بالتخيل في أكثر الأمر يطلب بها
الحد الأوسط أو ما يجري مجراه مما يصار به إلى العلم بالمجهول
حالة الفقد استعراضا للمخزون في الباطن أو ما يجري مجراه
فربما تأدت إلى المطلوب وربما انبتت وأما الحدس فهو أن
يتمثل الحد الأوسط في الذهن دفعة إما عقيب طلب وشوق
من غير حركة وإما من غير اشتياق وحركة ويتمثل معه

معه ما هو وسط له أو في حكمه لما ذكر أن النفس تتلقى من
المعقولات الأولى والثانية إما بالفكر أو بالحدس أراد أن
يشير إلى الفرق بينهما فقوله في تعريف الفكر أن النفس مستعينة
بالتخيل في أكثر الأمر إشارة إلى أن الفكر يكون في الجزئيات
لا غير فإن الكليات تكون مستعينة بالتخيل وهما مستعانان
بالاعتبار كما مر وقوله استعراضا للمخزون في الباطن إشارة
إلى الصور والمعاني المخزونتين في الخيال والذاكرة وقوله أو ما
يجري مجراه إشارة إلى الصور العقلية فالفكر حركة في المعاني
من المطالب يطلب بها مبادي تلك المطالب كالحدود الوسطى
وغيرها فربما انبتت وربما تأدت وتتم إذا تأدت بحركة
أخرى من الحدود الوسطى إلى المطالب وأما الحدس فهو ظفر
عند الالتفات إلى المطالب بالحدود الوسطى دفعة وتمثل
المطالب في الذهن مع الحدود الوسطى كذلك من غير الحركتين
المذكورتين سواء كان مع شوق أو لم يكن وأشار الشيخ بقوله
أن يتمثل الحد الأوسط دفعة إلى عدم الحركة الأولى وبقوله
ويتمثل معه ما هو وسط له إلى عدم الحركة الثانية وقوله
أو في حكمه إشارة إلى ما يتمثل مع المطلوب من العلوم المتصلة
به فالفرق بين الفكر والحدس إنما هو بإمكان الإثبات وإمكانه
لأن الفكر الذي لا يكون مؤديا إلى العلم لا يطلق

بقاء ادراك التي وجوده موقوف على ادراك المدرك على ما مرّ وايضا
هذا هو مع امكان ما ادخلته هو عدم ما لا يدرك الصورة
فيه لا من كل الوجوه بل مع امكان ان يوجد فيها الذي وقت ما
والتبيان ان عدم مطلق لما فيه فان الوجود معه ابدا يحصل
كتب جديد كما كان قبل الامر فهنا شيء في المدرك حافظ
للمدرك يكون الصورة في حالة الادراك موجودة فيه وحالة
الغيبة عنه موجودة فيه بالقوة فكان الاشكال والتبيان في
الحيوانية قابلة للبقاء بعد ان يكون اعدادها مدركة
حافظا لكن الاجسام قابلة للتحريك وانما الغيبة قابلة
الابقاء لما شاء فاذن يجب ان يكون شيء غير هذا الذي
ترتسم فيه المعقولات ويكون هو خزانة حافظة لها وذلك
الشيء لا يمكن ان يكون جسما او جسمانيا لان المعقولات
بعضها لا يمكن ان يكون مثلا لان المثل من حيث هي مثل
يكون المعقولات مرتسمة فيها بالفعل بل بالقوة فاذن هي
موجود مرتسم فيه جميع المعقولات بالفعل لا يمكن ان يكون
جسما في وهو العقل المنفعل فقوله وانت تعلم ان
شعور القوة بما تدركه هو ارتسام صورة ما تدركه فيها
ذكر من قبل وقوله فاذن الصورة اذا كانت حاصلة في القوة
فرغبت عنها القوة اشارة الى ما يحصل الادراك بالفعل

وقوله اذا رأيت القوة ان غابت عنها صورها وهي التي
ليست هل يجوز قد حدث هناك غيرة شيء ايضا بان لا يكون
شيئا غير الادراك والا فان المعاودة الى الادراك يقتضي تجددا
لذلك الصورة وقوله يجب اولا ان يكون القوة المعينة عنها
تغذ ذات من المدركة زوال ما تتحفظ لذلك وقوله بانا ان
الوهمية التي في الحيوان فقد يجوز ان يقع هذا الزوال عنها
احد هذين اما زوال عنها من قوة اخر فيها كان كالخزانة لها او
ان تزول عنها بتحفظ ثم امر في هذا كالخزانة وفي الوجه
الاول لا يعود الوهم الا بتجشم كسب جديد والوجه الثاني
قد يجوز ويفرض له بمطالعة الخزانة والالتفات اليها بعد ان عرض
تجشم كسب جديد بشرط هذا قد يمكن ان الصورة الخيالية المحفوظة
قوة جسمانية يجوز ان يكون الخزن فيها بان تلاعصاد وقع
عليه والله اعلم عنها القوة وعند اخر لا جسمانية الجسمانيات وفي
الجسمانيات التجزي اشارة الى ما قرناه من امر القوة الجسمانية
وقوله لا يجوز فيما ليس جسمانيا بل يقول انا نجد ذلك الصورة
تغيرها بان للفاعل فيها اعني فيما يفعل عنه تغيرا ما لكل الخزن
بالمعقولات كما بيان الا هو جسماني وقوله لا يستقيم فليس في شيء
كما تشترط في شيء كالخزانة لا يستقيم ان يكون فيها حفظ
من الجسم وهذا لان المعقولات لا تتجسم وجسم ما ان كان

واحدا ما

القوة العاقلة لاحتياج جعل الخاطئة مثلا بجهة ان جسمانيتها
خارجا عن جوهر ذات النفس المعقولة بالذات بجهة ما ذلك بان
الجوهر المفارق ذاته لا تخرج من جوهرانيته بذاتها بان
ذاته لا عن جوهرها ولا يزول عن جسمانية الفاسق عن الجسم
يكون مفيدا وقوله اذ هو جوهر عقلي بالفعل اشارة الى ان ادراك
المعقولات بالفعل اذا كان لا لانه جوهر عقلي بالفعل لا لان الجسم
يمكن ان تدركه به لا لانه جوهر من عقلي والنفس لما يمكن ان يدرك
بعلم لا لانه جوهر عقلي لا بالفعل بل بالقوة وقوله واما
واقع بين نفوسنا وبينها ايضا لما ارتسم منه في النفوس العقلية
الخاصة بذلك الاستعداد الخاص بالاحكام الخاصة بالنفوس
بعض الصور المرتسمة فيه بان تصير النفوس مدركة لها وقد
والاحكام الخاصة بحال الاستعداد الخاص بالنفوس من الاوضاع
المعنوية الثابتة المعدة لادراك الكليات وادراك الاوضاع
الكلية المناسبة المتادية الى المدارك الكلي وقوله واما
اعرض لنفوس هذا ما بقي العالم الجسماني والصور التي
انحى الذي كان اولا كانه المراة التي كانت تحاذي بها
جانبا القدس فاعرض عنها الى جانب الجنة اما بقي الكرسي
من الهذي اشارة الى غاية الذهول عنه وقوله لما
من الجسمانيات اشبه عني بالنفوس المستعدة من المجردات بادرة

وهذا ايضا كما ترى ايتم اذا التفت بملكة الاستحضار الى
السبب الذي يختلف حالتا الذهول والتنبه وذلك لان
البيان في القوى الجسمانية اتم كان ارتفاع الصورة عن الخاص
وهما لا يمكن ان يزول شيء من افعال النفس اذ هي الاشياء
جسمانية الذهول لما تكون مع كون الشيء حاضرا عنده ممكن بها من
الاتصال بالعقل الفعال اتم مشاهدة ما الحق بين المعقولين
المرتسمة فيه وتلك الهيئة هي ملكة الاتصال والتباعد بذلك
تلك المذكورة صفاء وامتزاجا فان اصل القابل تكثر قد يكون
الاشارة اليها الى الجواب عما الا انه هذا الكلام دل على وجود
سبب يحيق العلوم على النفس ولم يدل على كون ذلك السبب مجردا
عالما فان كل موجود فيجب لا يجب ان يكون موصوفا بذلك الا
ترى ان العقل الفعال الذي هو عندهم واهب الصور لنا ليس
بالصحة والمتادر يرجع عليهم اقتضاء بها والجواب بعد ان الحجة
المذكورة دلت على تجرده وسيأتي البرهان على ان كل مجرد عاقل
على ان سلاحظة النفس المعقولات بعد الذهول عنها اشارة
بانها قبل على كيف ان وجوده بالفعل فيها هيئات ظلها
هذا الاتصال ملكة قوية بحيث فيها العقل الهيولاني قوة كما
على افضل بالملكة قوة تامة لا يحتاج فيها ان تفعل بالنفس
جعله الاشراق متى شاء ان يعلمه يتمكن بها شاء

الفصل الرابع في بيان ان العلة الفاعلية لحصول صور المعقولات
في النفس هي العقل الفعال وانه العلة الفاعلية التي هي شرط ان يحصل
لها ملكة الاتصال بما اذا اراد ان يثبت لها العلة الموجدة لهذه الملكة
النفس التي هي استعدادها لقبول تلك الصور ولا نعني بالعقل
اشياء غير ما عرفت حتى يتم فاذن ينبغي ان يكون العقل
لها موجودا كذلك بالقوة فقد تحدد ذوي النفس المرتبة المتوسطة
التي هي العقل الهيولاني والعقل الملكة والعقل بالفعل فاما
هيولانية العلة البعيدة التي لا بد منها هي الاستعداد العام
الانساني والمتوسطة الثانية هي كاسبة الاتصال
بالعقل بالمعقولات الاولى التي هي مبادي المعقولات الثانية
والعجب منها الثالثة وهي المتممة للملكة المذكورة وانما
يتم الاستعداد لها وغيرها النفس الذين يحب حصول الصور
فيها اقول وهذا يدل على ان العقل الملكة متوسط بين العقل
الهيولاني والعقل بالفعل بين الحدس والقوة القدسية
كثرة تصرف النفس في الخيالات التي هي مثل المصورة الذين
والمصورة والذاكرة باستخدام القوة الفكرية والمفكرة تكتب
النفس ارتسامها ونحوها مجردا لها عن الجواهر الغاشية لها
بحيث يحصل من ذلك مشاهدة النفس لها وعلمها بانها النفس وان
هي المحسنات للاستعداد التام لصورة مقدسة هذا

التخصيص حتى عقل بالفعل اعني عقلا اتحاد كل حصول الاتصال
بالعقل الفعال الذي هو السبب الباعث بسبيل الافادة فاذا كانت
النفس كذلك صارت الخيالات الجزئية كالحس بالنسبة اليه
المعقولات كما ان هذه الصادرة تلك الصادرة التي هي المصورة
والذاكرة الا ان تلك هما النفس تتصرف فيها بانها فاعلة
النفس لا تدرك الجزئيات ولا تتصرف فيها ما تفعل هذه
باستخدام القوة الوهمية المدركة للجزئيات بانها كذلك
للقوة المفكرة والمتصرفة فيها بانها فاعلة المشاركة باستخدام
الحس المشترك مع ذلك والخيالات تكتب النفس تلك
اعني المفكرة الاشخاص الجزئية استعدادا نحو حصول صورة
الانسان وصورة الصادرة المجردة عن غواشي المادة
على الوجه المذكور فهو لاء اعني العقل الفعال المتصرف فيها بالملكة
تارة على كلي وجزئي يحقق ذلك مساعدة الخيال والوهم
فانا اذا حسنا الجزئيات صورنا الكليات وهذه
الجزئيات هي المخصصات للاستعداد التام لحصول صورة
صورة من الكليات المشتملة على تلك الجزئيات لان تلك
النفس لا تنتزع من الجزئيات الا النفس بل رئيسهم فيها عن العقل
الفعال والوجه الذي لاجله هذا التخصص يعني عقل

كاجزاء النقطة والاتم وكتقطيع المقدر وما يشبه ذلك
لعمى فعلى كتقطيع المحدود والمرسوم والاول موجود حال
التقطيع المستفادة والقطع بقابلة على ما سلف وعنا
الفاضل الشارح على ذلك لما كانت ظاهرة الفساد عدل
الى ما فيها اعرضنا عنها فقال الخطاب امتنان

اين اشتهيتا لكن ان يخيل لك ان المعنى المعقول لا يقسم
في متقسم ولا ذي وضع فاسمع ما يكشف بيان ان القضايا
طبيعة وبالجملة كل جوهر عاقل فهو ليس بجسم ولا جسماني
وبالجملة ليس بذي وضع قال الفاضل الشارح اراد
بهذه المسئلة كان بالنقطة المتوهمة بالتحريك ان يبين
بين اثبات الجوهر المفارق على ان العقول امتناعية ليست
ولا جسمانية لاحتاج الى بيان ذلك فاكتفى بهما يعلمان
واحد لذلك وقد ذكر سائر البراهين في النقطة المذكورة واورد
اذا اراد في هذا النقطة ان يبحث عن ماهية العقل وكلا انها
بين او انه الخ لما جوهر مفارق الوجود عن الاجسام والجسمانيات
ثم اثبت لها كلا بيت مستدة عنها لذاتها من غير توسط
وكلا بيت مستدة عنها بتوسط الاول فاراد ان النقطة
ان يبحث عن ماهيتها بعد التجرد عن البدن بين هناك شاء
مع كلا انها الذاتية وما يتعرض لبيان امتناع كونها جسما

وجسمانية بالغ في ايضاح الفرقة بين الكلا بيت الذا
تية معها والكلا بيت البدنية الزائلة عنها بزوال البدن
ثم مع اشتراك النقطتين في البحث عن تلك الكلا بيت
عن مقيد على ما تخيل ومتخيل ولم يرد كما ذكره الشا
رح مما سبقا ما يجب ان يتنبه هناك قوله اذ لك تعلم ان
التحيز عند المتقدمين قد يطلق على اشياء كثيرة يجب لها
ان يحيز متحيزا في الوضع وذلك اذا لم يكن لتلك الاشياء
ما يقتضي في الوضع كاجزاء البلقة لكن الشيء المنقسم كما
يحتاج في الوضع لا يجوز ان يقدر شيء غير منقسم بثابتة
الى متحيز اصلا كلي وهو ان الحال قد يحتاج بحيث لا يقضي
اقسام المحل قد يحتاج بحيث يقتضي ولا اولا هو الحال الذي
يقتضي المحل اجزاء مثالية في الوضع كالسواد المنتشر على
سطحه وكاشياء كثيرة على صلاة واحدا معا كالسواد والحركة
مثلا فانها تحتاجان بالنسبة الى هذين الوقتين المتلاصقين
المحل الجزء الاسود غير متحرك والجزء المتحرك غير اسود فالشيء
هو الحال الذي يحتاج المحل اجزاء مثالية في الوضع كالنقطة
تحتاج الى عرضين مثاليين في المحل اي في الوضع واشار الشارح
الى هذين الوصفين بقوله اجزاء النقطة غير منقسم قد تشارك شيئا
كثيرة الحاله كاجزاء البلقة المحل اي قد يحتاج بحيث لا

إقامته إيصال الحادة وقد يكون حيث تقتضي ولا يدل
هو المحل المقسم الى الجزاء غير متشابهة في الوضع كالجسم
الحيوان وفصله او المادة به وصورته والمحل الذي قسم
الى اجزاء متشابهة في الوضع ولكن لا يعرض هذا المحل من حيث
هو ذلك المحل بل من حيث محل جليسه أعني به كالمقدار
الفضة لا ينقسم بانقسامه لا محالة من حيث حوطه
بل من حيث هو متشاه وكالسطح فانه الكل لا محالة من حيث
هو سطح بل من حيث هو ذو غاية واحدة وكالزمن فانه
الجسم
الحادثة التي هي اضافة متصلة لا محالة من حيث هو جسم
حيث وجود جسم آخر معه وضع متناسبة وكالاجزاء فان
لا تنقسم من حيث هي اجزاء بل من حيث هي مجتمعة والشاغل
الذي يحل فيه شيء من حيث هو ذلك الشيء القابل للقسمة
كالجسم الذي يحل فيه السواد او الحركة او الجوهر والمشار
اليه بالقسم الاخير بقوله لكن الشيء المنقسم لا كثرة
الوضع لا يجوز ان يقارنه شيء من غير منقسم وانما الغرض من
القسم الاول لان الحال هناك لا يقارنه المحل المنقسم
هو ذلك المحل وليس معاندته اياه هذه المقارنة بل انما
عليهما اسم المقارنة لا بمعنى واحد وقد ذكر المعقولات
معاني غير منقسمة لا محالة وانما كانت المعقولات

بين تباينها غير متشابهة بالفعل ومع ذلك فانه
لا بد من كثرة متشابهة او غير متشابهة من الجوهر
بالفعل وانما كانت المعقولات ناقصة الوحدة بالفعل و
من حيث هو واحد وانما بعضها من حيث لا ينقسم فانما
لا ينقسم في الوضع وكل جسم وكل قوة في جسم منقسم فانما
فرع من متعدد الاصل المذكور شرحه وتقريره والحجة وهو ان
ذا المعقولات معاني غير منقسمة وانما كذلك لان غير منقسمة محالة وهو
كل معقول من اجزاء غير متشابهة بالفعل سواء كانت متشا
او غير متشابهة وانما قيد بالفعل لان الشيء الذي يكون له
اجزاء غير متشابهة بالقوة كالجسم انما يكون واحدا بالفعل
يكون هو معنى غير منقسم من حيث هو واحد وهو المطلوب
مع انه هذا الاحتمال قد المعقولات غير تحكي على ما سيأتي
لزم المحال المذكور فالمطلوب حاصل لان كل كثرة بالفعل
كانت متشابهة او غير متشابهة فالواحد بالفعل موجود
وذلك لان الكثرة عبارة عن الاحاد فاذن حيث ان الجوهر
ما هو واحد ذا فعل من حيث هو واحد فانما بالفعل من حيث
جسم ومتى ما معقول آخر رسم وجوهر بسيط وهذا
رسمه وذلك المحل هو لا يكون من حيث محل جليسه اعني
لا انما يركبه بذاته فان كان ذلك الجوهر انما جسم

من ابتناء انقسام المعقول من حيث هو واحد
وهو محال فاذن المعقول الواحد يجب ان لا ينقسم فيما
في الوضع وكل جسم وكل قوة في جسم منقسم فاذن
المعقول الواحد ليس بجسم ولا بقوة جسمانية ويحل
الواحد هو محل لما بالمعقول لا محالة فاذن ليست النفوس
بسائطة ولا كل ما ليس شأنه ان يعقل جسم ولا جسماني والغلط
الكتاب ظاهرة ما تقدم قبله فاذن لا ينقسم بما ينقسم
في وضع احتجنا من انقسام المحل لا بالوضع فانه لا يتحقق
الحال الكائنة والجهة هو العارض بجهة ان يجب ذلك لانقسام كما
بانقسام الشكل الذي حتجناه فصلها واعلم ان ما ليس منقسم
بالفعل فلا يحتمل ان ينقسم الا بمحالات لا لزمة لنحالا ولا
جزآه الموجودة في الكل بتخيل انقسام الكل بالفعل قد يرى
غير منقسم بالفعل احد الخلق لكنه يحتمل ان يجتمع اول شيء
طبيعي وان لم يكن الا له الوهم بذلك كالجسم الذي هو تحت
الى اجزاء غير متشابهة بالقوة او كالجسم الذي هو جنس الى
انواع غير متشابهة بالقوة ما المعنى المعقول اذا كان كذلك
فلا يمتنع ان يحل في جسم غير منقسم بالفعل ويقسم بان
ذلك الجسم الى اجزاء او الى اجزاء بالقوة فلا يلزم ذلك ان يكون
هذا المحل جسمين منقسمين على اثر هذه الانحاء

بينا وغير واجبة او لعلك تقول هل يجوز ان
تقع للصورة العقلية الواحدة بالذات قسمة وهمية الى اجزاء
بحيث لا تمتنع الوهم من الاحتمال الا اولا من الاحتمال الذي ذكرته
وهو ان يكون الصورة العقلية الواحدة قابلة للقسمة الى
هيئة اجزاء متشابهة كالجسم الواحد حيث يمكن
ان يكون حالة في جسم واحد فتقسم بانقسام التشبيه
نبيه على فساد هذا الاحتمال وتقرير ان المعقول الواحد
انقسم الى جسمين متشابهين يجب ان يكون متشابهين
المجموع ايضا فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من العضوين
مع الاخر مشروطا وكذلك المعقول معقولا بحيث
يكون كل واحد منهما بانفراده معقولا لفقدان الشرط او
يكون كذلك بل كان كل واحد من العضوين بانفراده مخبوره
ايضا كالاول اما القسم الاول فباطل لان ثلثة وجوه
ان كل واحد من العضوين مع الاخر شرط ذلك التقدير يكون
سببا لكل واحد منهما بانفراده معقولا لان من ذلك ان
يجتمع من العضوين شيء ليس هو هما بانفرادهما كما يجتمع
من العضوين الماهية بزيادة فالمقدار او العدد كل واحد
العضوين فلا يكون العضوان جزئية من حيث ماهيته
المشابهة لها هذا خلف والثاني ان المعقول الذي شرط كون

معقولا اذ حصول الجزئين له لا يكون من حيث هو كذلك
غير منقسم وقد فرضناه واحدا غير منقسم هذا خلف والثالث
انه قبل نزع العشم هو لا يكون الجزآن حاصلين فلا يكون
شرط معقوليته حاصلا فلا يكون معقولا وقد فرضنا
معقولا هذا خلف والشق الثاني اشار الى العشم الاول بقوله اذ
كل واحد من العشمين المتشاهيين شرط مع الاخر في
التصور العقلي اشار الى الوجه الاول بقوله فانهما بان له
الشرط للمشروط واشار الى الوجه الثاني بقوله وايضا فيكون
المعقول الذي هو انما يعقل بشرطين هما جزآه منقسما واشار
الى الوجه الثالث بقوله وايضا قبل نزع العشم فاقدا
للشرط فلم يكن معقولا واما القسم الثاني وهو ان لا يكون
حصول العشمين شرطا في معقوليته بل يكون هو نفسه معقولا
وكل واحد من العشمين بانفراده ايضا معقولا كالجسم الذي
بقبل العشمة المجسامية فالجسم ايضا يكون الصورة المعقولة
ما حوذة مع لا حق عرضي من ذاته كالعشمة ولا يكفي
ما يقبل العشمة من المقادير تاما وقد ذكرنا من قبل ان
المعقولة اما ان تكون مجردة عما اتصفت به غيرها فالى هذا الخلف
واشار الشيخ الى هذا القسم بقوله وان لم يكن شرطا والثالث
الآبى من جهة مغايرة العشمة بقوله فالصورة المعقولة عند

نزعة المفروضة صارت معقولة مع ما ليس بشرط فغايرت
تلك معقوليتها الا بالعرض وقد فرضنا الصورة المعقولة
صورة مجردة عن اللواحق الغريبة فاذن هي ملابسة بعض
ما يقبل الخلاف الآبى من جهة ما يقبل العشمة من المقدار فيلزم
وكيف لا وهي عارية عنها بسبب ما فيه قد ذكرنا اقول بل لانع
فان لقائل ان يقول ان جاز ان يكون الصورة المعقولة
هي المجردة عن العشمة كانت مغايرة بعد تجريدها عن جميع
او تغيرين او زيادة او نقصان او لحقها ما يوضع فليت شعري
الصورة المفروضة وذلك لان العشمة عارضة لها بسبب
فيه وقد ارتفاقوله كفاية فان لقائل ان يقول العشمان ان كانا
للعشم فقط فبنزع الصورة المعقولة فاذن الصورة
فرضناها مجردة كانت مغايرة بعد تجريدها عن جميع ما
اعني حصول الكل من العشمين الى الاكثر او نقصان اذ الغيرية
المعقولية بعد احد فرضناها مغايرة لها بوضع لا محالة
الجزئين متشاهيين لا يعرض الى المقادير ما فوق فحسب فقط
لا محالة وقوله فليت هي الصورة المفروضة اشارة الى الدليل
قوله واما الصورة الخيالية فانها تفتقر بل الحظة الى
لها جزئية بانية الوضع مغايرة لمثلها بجزئية مادية الى
بحدار سمها او رسمها اذ هي وضع وقبول انقسام لا نزاع

وقرئ اذا غير انها به الا جاز او
اذا اخر جعله مع انقضاء فاعله
المحسن ؟

من بيان امتناع حلول الصورة المعقولة في الجسم وقيامها
بنفسها وجب حلول الصور الحسية والخيالية وقد تم الفرق
بينهما وذلك بأنا اذا احسسنا بصورة انسان مثلا وجدنا
فلا بد من ان يلاحظ النفس اجزاء تلك الصورة بعضها
لبعض بحسب مقادير معينة كالعينين والانف والفم فان صورة
العين اليمنى تدرك اولا واجتمعت الى اليسرى منها وكذا
اليسرى منهما مسانية بالوضع وايضا كل واحد منهما يختص بحيز
وكذا احدهما فجهة يمنة لا يرى بجهة الانف حيث ان جهة
مقابلة تقابلها وتلك الملاحظة تقتضي ان يكون ادراكها
للجزئي المشخص الخيالي في وضع ومقدار اعني لو قدر شيء
مساو له والتقى هو والاول انطبقا بالاجزاء وهو المحسوس لمادة
الجزئية بعد ان اشتركا في الصورة النوعية اعني لمقدار النفس الذي
حصل من الطابع في الشيء الذي انطبع عليه وذلك لان النفس
يحتم به الى مادة هي الخيالي لا الى مادة هي طبيعة
الخيال من الطابع هو المدرك الجزئي فقوله الجزئي صفة لمحذوف
اي المقدار الجزئي والخيالي تصريح بما ادركه النفس لها وقوله
مقدار صادق على كليهما اذ لا يعقل بذلك وقوله لوضع الصورة
مجردة عن المادة لكان كما قال بيان لجزم النفس لانا نجد
بعد الحكم بالمحيز من وضع وكم وغيرهما ليس بمحيز

الخارجي والصور العقلية مجردة مرة ليست بخيالية ومحيزة
ليس بقادح في الحجة المذكورة لان بعضها حجة على المطلوب كما
سنا في بعضها حجة اخرى عليه والشيخ قد اورد تلك الحجة بايم
واكثر كتبه حتى المختصر الموسوم بعيون الحكمة لكنه اورد
عليها وجها واوفى ما اخذا ما ذكره هذا الفاضل وذلك انا نعقل
مكان العقول العقلية ليست بذوات وضع وكل حال في محيز
ذو وضع وانت اذا تأملت هذه الحجة المذكورة التي هي قولنا
المعقول الواحد ليس بجسم والجسم منقسم بالذات الخ كون
الخيالية جسمانية تحتها بل ظهر كما اشار اليه فانا نجد
المستفاد من الشيخ ابي البركات وغيره ان الصور غير ذات
وضع حكموا بانطباع الجسمية والمقادير فيها فلم يجعلوا
الجسمانيات في التقرير الجواب عنه ان المقبول اذا تحيز
خود ذات وضع بذلك الانطباع والنفس كما يعلم ان تصير
ذات وضع البتة وقد علم ان ما ذكر من بعض كلام السيد
الجسمية والخيالية جسمانية لكنها لا تقتضي كون الصورة
جسمانية والجواب انا لم نمسك على ذلك بهذه الحجة

وهم وتنبيه اعلم ان مقدار الصورة العقلية
قد تتوهم بما شاء قوة خيالية معونة اليها قوة الحس
الصلاح بالفصول المنوعة والمعنى المنوع المعدات

العرضية المصنعة فاسمع الآن ما نتم به هذا الفصل وهو الاختلاف
من الاختلافين المذكورين وهو ان تنقسم الصورة العقلية الى
جزئيات لها فاعلم ان القسمة الكلية الى الجزئيات اما كقسمة
ذات صورة معنوية اليه تلك الذات كقسمة اما معنوية لها على الجزء
او غير معنوية فان كانت معنوية كانت هي هي له كقسمة الجسمية
بما هي جسمية المعنى الجنسي الوضعي بالفصول الذاتية المنوعة
كقسمة الحيوان باضافة الناطق وغير الناطق اليه الحيوان الناطق
وغير الناطق ان لم تكن معنوية كانت عرضية له كقسمة الانسان الكاتب
بعد اضافتها الى ذلك الكلي قابلا للشركة او لم يكن فان كانت القسمة
بما هي جسمة المعنى المنوعي الوضعي بالفصول العرضية
المصنعة كقسمة الانسان بالسمار والابيض الى السمار
والابيض وان لم يكن قابلا للشركة كانت القسمة بما هي جسمة
المعنى النوعي الواحد بالعوارض الجزئية المشخصة ما ذكر
الشيخ هذا القسم لان الغاية له لا يحمل معقولا لا يكون
قوله انه قد يجوز ذلك ولكن لا يحمد في الحال كل بكل عملية
اخرى ليس جزء ابن الصورة الاولى فان المعقول الذي
لا ينقسم ذاته في معقوليته الى معقولات بوحدة وصنعة
ويحمد بعضها على بعض الواحد الجنسي او النوعي او يكون
الى المعنى الواحد المنسوب اليه اجزاء ابن قسمة الجزئيات وهذا

انما يعقل انواعه البسيط الذي سمي نفس ناطقة بقسم
بمختلفات بوجه لكان غير الوجه الذي تشكل به لا يقبل
القسمة الى المتماثلات وكان كل واحد من اجزائه هو في كان
البسيط الذي كلامنا فيه هذا هو الذي نسميه على الحق شيئا
هذه القسمة بحدان مع في الوجود مخالفة في القسمة المتقدمة
لان بالحقيقة لا يحمد قسمة بل هي تركيب تلك الصورة الكلية
كالحيوان بصورة كلية اخرى كانا طق يجعلها صورة تامة
كالانسان ليس الحاصل اجزاء من الصورة بل هو امر اخر غير الجزئيات
المعقول الجنسي كالحيوان لا ينقسم ذاته في معقوليته الى
نوعية كالانسان والفرس بل يحمد بعضها على بعض الحيوان
النوعي كالانسان لا ينقسم لانه صنعة كالفرس والبقر
يحمد بعضها على بعض الانسان وايضا لا يحمد منه هذا
خارج لان الاشياء الى الحيوان والانسان القسمة بينه الاجزاء
ذاتية الجزئي بان لو كان المعنى العقلي الواحد البسيط الذي
اسند
الناس على الجزئي بقسم بحسب ما يختلف بوجه كالجزئي بالقياس
هذا الوجه الذي تشكل به قسم احد ابن مثله القسمة الاخرى
كالجسم فكان كل واحد من اجزائه البسيطة التي لا تنقسم كجسمية
الكل بان يجعله البسيط الذاهبة للتمام بما لا يبقى شك من

اسئلة الناسية في آل عل وحل
فاضل ومفضول نقيضان

فوائد

العربية من الفصل انه يعقل ذاته بعقل ذاك عقل منه لذاته فكل ما
يعقل شيئا فانه ان يعقل ذاته بين ذلك بيان ان كل عاقل فهو معقول
ذاته كل معقول فانه هو بذاته من حيث هو عاقل ذاته الاول فقوله كل
يعقل شيئا فانه يعقل بالقوة العربية من الفعل انه يعقل شيئا اخر
غاية ما يفاد بالقوة العربية لا يحصل للقوة تلك ثالث بعيد
هي العقل للمبتدأ ان وسائط هي العقل بالملكة وهي بالفعل
بالفعل وهما اللتان تقتضي ان يكون الفارابي لا يلاحظ معقولية شيء
فالمراد انه كل شيء يعقل شيئا فانه ان يعقل بالفعل حتى شيئا
ان ذاته عاقلة لذلك الشيء وذلك لان تعقله لذلك الشيء
هو حصول ذلك الشيء له وتعقله يكون ذاته عاقلة لذلك الشيء
هو حصول ذلك الحصول له وذلك ان حصول شيء لشيء
من حصول ذلك الحصول اذا اعتبر مغتبر والفصل التاسع
هذا الشيخ انه يعقل بالقوة العربية من العقل بالفعل فان العقل المنفعل
ليس منفعلا كي بالقوة على ما سيأتي فمتى اتفق ان يعقل بالفعل فانه
من الواجب ان يعقل ذاته بمعنى ان يعقل بالامكان العام
شيئا لا يعقل الا بعقول لا نهاية لها قوله لا بامكان العام متعلق
الامكانات البعيدة حتى ظاهر ان العلم من غير سببه بعيدة ذلك
بعينه بالخبر عن المقصود من هذا الموضع وعبر بالقوة العربية
اين ما ذكرها فالمراد ان تعقل الشيء يشتمل على تعقل سببه ذلك

العقل من المعقول بالقوة العربية فالمتصل على القوة هو
التعقل لا المتعقل وكون المتعقل بحيث يجب ان يكون لا يعقل
ما يكون لغيره بالقوة لسبب يرجع الى غاية لا نهاية ذلك هذه
معرفها الفارابي وعلل الفاضل الشارح الرتبة بينهما بما كرر
ويعقل بدليل قوله وذلك عقل منه لذاته يعني تعقله يكون ذاته
ذلك الشيء الذي تعقل منه لذاته يعني ذاته العالم بالمستفاد
الموضوع ليست العلم بالمستفاد الموضوع متقابل بعلم بالمستفاد
وعلم بالذات شاملها ما التبعية معقوله فكل ما يعقل شيئا فانه
يعقل ذاته وصعوبة الفارابي عكسها كل شيء يعقل شيئا فانه يعقل
متى شاء كون ذاته عاقلة لذلك الشيء وكل ما انه ان يعقل
ذاته عاقلة لشيء فانه ان يعقل ذاته وكل شيء يعقل شيئا فانه
يعقل ذاته قوله وكل ما يعقل من شأن ما هيته ان يعقل
معقولا اخر له الا يعقل الموضوع غيره وانما تعقله القوة العاقلة
المفارقة لا نعلم الا بتمثيله بين ان كل معقول هو عاقل
شرط سنذكره مذكاره ان كل معقول هو من شأن ما هيته ان
يعقل معقولا اخر وبينه من وجهين احدهما الذي ذكره
بينه فلو لم يكن من شأنه ذلك لم يستحق ان يعقل لجواز
ان لا يكون معقولا هو كذلك فانه ما لم يعقل لم يكن
تم بتمام بغاية فلا مانع لنا من خصمه ان يقارن المعنى هذا الوجه

الذي نحده هو القيام بالذات والمعنى ان كل معقول قائم بذاته فقد
جمع من حيث هو ان يقارنه معنى معقول وسبب الاحتياج الى
الشرط ما سنذكره في الفصل الثاني لهذا الفصل وقولنا في الحد
ذات صفوة في الوجود بخلاف ما اذا عدمت ذاته عند ذلك من مادة
او شيء آخر انما كان قد تبت فيما سبق ان مفارقة المادة وكل
ما يجري مجراها عن كون الشيء معقولا ذاتيا يسير معقولا بعرضا
وكل شيء يكون منه مفارقة المادة وكل ما جرى مجراها فان كان
بذاته كالجسم فهو مانع عن الحكم المذكور بخلاف المستوية الشيء
نفسه اذا تليته وقوله او شيء آخر ان كان يمكن ان يعقل
المستور المعقولية المجردة فانما لا يعقل اذا كانت قائمة بها او
آخر واذا كانت معقولة انما كانت قائمة بذاتها وقوله فان كان
حقيقته مسئلة فمنبع علمنا مقارنة المعقولية اياها
فكان ذلك لها بالامكان وفي جميع ذلك امكان معقولية
اعني كانت حقيقته مسئلة لذاتها فيتعلم بعينه لم يقع
تلك الحقيقة يجب لذاتها ان تقارنها المعقولية وهو
قائلة تلك المعقولية بالامكان فان معنى العقل هو حصول
العقلية عنده اذ معنى ذلك امكان عقله لذاته لان
عنه يستدعي ان يعقل كونه معقولا له بالقوة وهو

اذ قد ان كل معقول قائم بذاته فانه ليس بالامكان
وقد تبين من الحكم الاول ان كل عاقل لشيء فهو معقول لذاته
قال الفاضل الشارح المستفاد من هذا الفصل بيان ان
كل مجرد فانه يمكن ان يكون عاقلا بالامكان العام وبيانه
ان كل مجرد ان امكن ان يعقل غيره امكن ان يعقل ذاته لكن
ان يعقل غيره بيان الشرطية ان كل من يعقل شيئا فانه يمكنه
ان يعقل عقله لذلك الشيء وكل ما امكنه ذلك امكن ان يعقل
ذاته وبيان صدق المقدم ان كل مجرد يصح ان يكون معقولا
وكل ما يصح ان يكون معقولا لاحد يصح ان يكون معقولا
غيره وكل ما هو كذلك يصح ان يقارن غيره فاذن كل مجرد يصح
ان يقارن غيره وهذه المقارنة لا تتوقف على حصوله
في جوهر العاقل لان حصوله في نفس المقارنة تستحق
صفة المقارنة لحصوله والمجرد هو الذي ليست صفة التي
المتاخر عنها فاذا كانت المجردة سواء وجد في العقل او لم يوجد
صفة مقارنة الغير لا تتوقف العقل الا المقارنة فاذن كل
مجرد يصح ان يعقل غيره اقول ايراد هذا الفصل بعد
ان لا هذا الفصل ممكنا ما يصل المجرد اشياء وجعل
الاول بيان الشرطية والثاني بيان الاستثناء وهو ظاهر
فنقول تبين من ما تقدم ان كل مجرد يصح ان يعقل غيره بان يقارنه

بيان صدق المقدم سلمنا ان
ليست كل ذات الصورة
ه

على صحة ما قبل قوله

انا نقول كل مجرد يصح ان يكون معقولا للغير يجب ان يكون معقولا
الى نفسه خصوصا مع غيره فكل مجرد حق تعالى انه يعقل ذاته
العقول المجردة البسيطة غير معقولة للبشر والجواب بمنع الحكم
بان كل مجرد يصح ان يكون معقولا لغيره قوله اذكره الفيض هذا
الفصل لم يوجد مذكورا في الفصل الذي ذكره لنا الا ان كان
الحسية والخيالية والعقلية وقد بين الكلام في غير هذا الموضع
حاصلا عليه فيما سبق وكون الباري تعالى وذاته العقول
معقولة بالفعل وان ليس في امكانه ان يستحيل عقلها اصلا فقد
قرره وان سلمناه فلم قلتم ان ما يصح ان يعقل يجب ان يكون
يعقل مع غيره فعقل ذات الجرم مثلا لا يصح عقل اي شيء
وكيف يحكم بامتناع ذلك من يكون ظاهرين له ان العلم بالشيء
والعلم بغيره لا يجتمعان والجواب ان نعقل كل موجود يصح
ان يعقل في حق صحة الحكم عليه بالوجود الملزوم لصحة ما ذكر
بحرانا من الامور العامة ودليل ذلك حكم بعضهم بان الانفعال
من مقدور ما والحكم بشيء على شيء يقتضي مغايرتهما قلنا
فاردنا لا شيء يصح ان يعقل وحده الا ويصح ان يعقل مع غيره
قلت وان سلمنا فلا يدل على ان كل مجرد فانه يصح
ان يعقل مع كل شيء حتى يتوجه علينا ان كل مجرد فانه يصح
ان يعقل كل الاشياء والجواب ان المطلوب هو اثبات انا

ما وجب النفس ٥

يصح ان يقترن مجردا ويكفي في صحة مقارنته لما هو مجرد امكانه
اثبات صحة تعقل كل الاشياء لكل مجرد فمن اين يتم له التعميم
وليس في تقريره كلام فيه حاجة ثمة وان سلمناه فلم قلتم ان
صحة المقارنة تكون في الخارج ولم لا يجوز ان تكون مشروطة بان
تكون في النفس قوله لو توقفت صحة المقارنة على حصول المجرد في

النفس لم يتأخر صحة الشيء عن وجوده مغالطة فان المتأخر
من صحة ثلثة انواع مقارنة الحال للمحل ومقارنة المحل الحال
وحلوله تتأخر الحالين الا ترى انه لا يلزم من صحة الحكم على شيء
بحرارة النار صحة الحكم بحرارتها قبل وجودها وكذلك صحة
مقارنة الحال المحل لا تقتضي وجود المحل فضلا عن وجود الحال
اعكس ما ذكرت فانه كان ثمة صحة مقارنة المجرد لما يصح
مقارنة الحالين على حصول المجرد في الخارج الذي هو مقارنة
الحال المحل في صحة وجود فيصح وجود المحل ويلزم منه
محال وهو ان لا يكون احدهما متقدما على الآخر لكن يلزم
من صحة وجود متقارنين صحة المقارنة بينهما قلنا المنع الثاني الذي
لا يستند تعقل المجرد الا بهم والجواب ان حصول نوع من المقارنة
كاف في الدلالة على صحة سائر المقارنة حاصل فان جهة
الشركة بينهما كالجهة في تقرير المجرد فانه وان سلمنا ان الواحد لا
نوع مشاركة فالماهية لكن لا يلزم من صحة حكم على ماهية

ما ٥

ما وجب النفس ٥

بستدل على كون قوة عاقلة غير مركبة بحيث
ما كان منها مقارنة لجزء من جسم موجود
فعلى ذلك الجزء من الجسم الموجود
وبزعم بعض الحكماء ان الجسم الموجود
الذي يقارنه القوة العاقلة هو الدماغ ٥

كونها في الذهن حجة عليها فالخارج فارق الانسان الذهني بحاله
الى موضوع جديد في الخارجي والخارجي حسان يتحرك محلا آخر
والجواب ان لهيئا حصولا للانسان في الذهن من حيث هو موجود في
الانسان هيئة حاصلة حصولا فالذهن من حيث هو موجود لهيئة
كذا مثلا فارق الانسان من حيث هو انسان والانسان من حيث هو موضوعة
المعقولة للانسان وهو محتاجة الى تحصيل الحيثية الاولى
اذ الحكم على الانسان بالحيوانية لا يجب ان يطابق الخارج من
الوجوه من احكام العقل واذ حكم بالحيوانية لا يجب
ان يطابق الخارج لانه لم يحكم على الانسان الخارجي بالحكم على الذهني
وحدة وهنا لم يحكم حجة مقارنة الجزء لوجود من حيث هو موجود
وهيئته بل من حيث ماهيته فقط فلو كان سلمنا الصحة الخارج
فلا يجوز ان يكون الخارج حجة على الذهني كما ان الحيوانية
التي في الانسان حجة عليه من حيث الحيوانية بقوله تعالى
انها ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين
التحق بي فصل مفرد وهو قوله وهو قوله تعالى انها
ان الصور المادية في الاجسام اذا لم تجرد في الاعيان لم تعقل
المانع فانا لا نسلم انها لم تعقل لما ذكرتم من قولكم ان
المانع من كون الشيء معقولا هو مادية ومادة والمجرد عقلا
معقولا بذاته والمقترن بها يصير مجردا بالعقل اياه معقولا وبين ان

تعقل لا يحصل الا بمقارنة العاقل للمعقول فلو تم في هذا
الفصل ما ذكرتم من ان حجة ما ذكرتم من ان العقل يصير عقلا
انما اذا فارقت صورة اخرى معقولة فلم لا نقيضها قولكم المانع
المانع دليل المقابلة حاصلة وبالجملة فنحن سالمون عن العهدة
لان الاشتراط المذكور في الفصل السابق تسلمه فما بالك بانها
مستقلة بمنعها فانا نقول ما المانع من المعاني المعقولة ان
تكون معقولة مع قيامها بالاجسام فان قلت ان معقولة
فليس احدهما اولى بان يكون مقارنا بالآخر من الآخر بعقله
فيه مقارنة الصورة والمصور وانما وجدها الخارج فاذن
لكن المعنى الذي كلامنا في وجوده مستقل بنفسه على ما ذكرتم
انا نقول نحن معقول كما انه بالامكان بحيث
ان تلك الصورة لم تكن ذهنية بنفسها قابلة بنفسها
من المعاني المعقولة لم تكن للمعقولات حاصلة بها لو كانت
حاصلة بها في شيء آخر وليس واحد من الصورتين الخارجيتين
في شيء واحد بعقول الآخر فلم لا يكون كل واحد
منهما قابلا للآخر بعقوله فلو كان كل واحد
منهما قابلا للآخر لكان كل واحد قابلا لنفسه وهو محال لانا
قد بينا ان كل واحد منهما قابل للآخر فلا واحد منهما يجب ان
والمعقول هو حصول المعقول لها فاذن لا واحد منهما
للآخر بل الطارئ لما كان المتصور بها لا يتعلق بها اصلا

وجود تلك الصورة خارج العقل فما دمت تحفظ بحدود الماهية
لما يمتنع من كونها معقولة فضلا عن كونها عاقلة فاذن يمكن
ان يكون تلك الصورة عاقلة فهاهنا سر الاحوال الكون المعنى
كلامنا فيه اي الشيء العاقل من جهة ما يعقل يقوم عليه ما
فرضناه اذا فارض معنى معقولا فارضه له فكان له بالامكان
بمكان العالم ان يعقد به حقيقة فاذن الاستدلال بالقوام
شرطا كون الشيء عاقلا وظهر بذلك ان كل عاقل معقول
كل معقول عاقلا فاعرف هذا الفاصل الشارح بان الصور المعقولة
الخالية شيء واحد لا يمكن ان يكون منها ثلثة لا يشارك جميع
المفارقة لا لخاصة لاشياء تختلف بالماهيات فاذن
مختلفة بحيث يمكن ان يكون بعضها اولى بالمحلية وبعضها
بالحالية الا ترى ان حركة لما خالفت البطوء بالماهية صارت
بالمحلية اولى والجواب انا نكون احد الشيئين بالمحلية اولى
من الاخر يقتضي اختلافا فيما بالماهية انا نكون هذا الحكم صحيحا
والحركة ليست محلة للبطوء لاختلاف ماهيتهما وانما يكون
محلة السواد ايضا بل كان البطوء ايضا محلة لها اتفاقا في الجوهر
غيرة لها وكونها بحيث يقتضي بعروضها لا يمكن ان يكون
مع تباعد هذه النسبة الى المحل هيئة وصفة لا غير وكيف
ما اعتبر بينهما بعد كلا مع الاخر بحسب ما هيته وبحسب

فاذن ليس احدهما بالمحلية اولى من الاخرى فقد بانت سلمنا
لكن ذلك اضافة بانه مقارنة الصورة لجزء المحل معينا
مقارنتها للجزء الاخر فيحصل من الاضافتين خاصلان وثالث مجموع
وفيه اعتراف بان الاولين لا يقتضيان كون المقارن عاقلا
ولا بد من ضم احدهما بصحة القسم الثالث فالخارج الذي هو
المفهوم يكون عاقلا والجواب انه اذا ضم احد الشيئين
الاولين على صحة الثالث فالخارج الذي هو المعنى يكون عاقلا
بالجواب انه لم يسلم صحة القسمين الاولين على صحة الثالث
بل استدل من صحتهما على صحة المقارنة المطلقة التي هي
مشترك الجميع فيه فظهر بذلك ان احد الشيئين اللذين
مقارنتهما لمحل يقوم بذاته كان قائما بنفسه كان عاقلا
لذاته وذلك يحصل الاخر فيه فاستدل على الجزء المشترك من
القسم الثالث بالقسمين الاولين وعلى الجزء الخارج بالقرض
بالدليل الثاني يعلم ان الذي كلامنا فيه هو
بحيث يحكم بانسياخ العقول
على كل ما لا يكون مستقلا مطلقا ان حكم بذلك على احد الشيئين
لا لخاص له بالطابية ولا لاخر بالمعقولية والا فالا
الخياط يتعذر عنه مدركة لما يحل سمانه بحيث لا يعرض
قوله كان له بالامكان جملة معقولا بانه اعتراض باطل

٦١٨

العاقل بالفعل أمر وراء المقارنة وعند ذلك يسقط أصل
الدليل والجواب أن المعنى المعقول قد يقارن الجوهر المشغول
كالعقل الهيولاني غير مجرد بل مع الغواشي الغريبة ثم إنه
يصير مجردا بحسب إعداد ذات ما له ذلك الجوهر ويصير الجوهر
بتجرده عقلا بالملكة وإنما يكون هذا الخروج من القوة إلى الفعل
بالإمكان الخاص فحكم الشيخ بالإمكان العام يكون هذه الصورة
أيضا داخلة فيه ولا يلزم من ذلك مقارنة العقل للمقارنة بل
مقارنة المقارنة مع الغواشي للمقارنة المجردة وهو
أو لعلك تقول إن هذا الجوهر وإن كان لا مانع له بحسب ماهيته
النوعية فله مانع من حيث شخصيته التي تنفصل بها عن
من عقلناه لا قوة عاقلة تعقله كما السيد ليحصل مقارنة
هيئة لجوهر العاقل إنما بالعقل لا يبعد كونها قائمة بها
بقوة عاقلة يعقلها على حقيقة مقارنتها إياها عند كونها في
بدنا لها فتجه عليه الشارح من وجهين أحدهما أن يقال إنما
شرطا لا يوجد إلا عند القيام بالغير والثاني أن يقال إنما
مع يجتمع عند القيام بالذات فإن حدث الاحتمالين يوجب
اختصاص وجود المقارنة بأحد الحالين دون الأخرى
لما كانت الماهية عند أيتنا هذه العقل مجردة عن اللواحق
وعند قيامها بالذات ممكنة الاقتران فالمعتبر الحوق

٦١٩

لها إلا عند القيام بالذات ولأجل ذلك ذكر الشيخ المانع اللاحق
من حيث شخصيته التي تنفصل بها عن المرتسم من مثاله
قوة عاقلة فإن المرتسم منها هو نفس الماهية المجردة عن جميع
اللواحق الغريبة لا باعتبار كونها صورة عقلية بل باعتبار كونها
تعقله بأمر خارجي وقد مر الفرق بينهما ولا شخص لها
عن الماهية النوعية بل وإنما تنضاف إليها مقيدة بالشرط
اللاحق من حيث شخصيته التي تخصها باعتبار كونها
صورة عقلية لكون هذا الاعتبار خارجا عن البحث المقصود
فالقائل الشارح لما لم يميز بين الاعتبارين أورد ما أورد
قوله فيكون جواب الأشعر الجوابات اتحاد المقارنة إما
أن يكون لأن الماهية النوعية غير مستلزمة عنها إلى
القيام بالذات والقيام بالقوة العاقلة وإما أن لا يكون لأنها
بل ما يحصل عند القيام بالقوة العاقلة فقط والقسم الثاني
ينقسم إلى ثلاثة أقسام لأنها إما أن يحصل مع المقارنة
أو قبلها أو بعدها القسم الأول بعنوان يكون استعداد المقارنة
لأن الماهية يقتضي كونها مستعدة للمقارنة سواء كانت
قائمة بالقوة العاقلة أو بذاتها وعلى هذا التقدير يكون الشك
ساقطا وأما القسم الأول من أقسام الثاني وهو أن يكون حصول
الاستعداد عند القيام بالقوة العاقلة مع وجود المقارنة

كان الشئ يجب ان يستعد اولا لصفة ثم يحصل له تلك
الصفة فلا يكون ان يحصل الصفة ويستفيد معها الحصول
اللهم الا اذا كان الاستعداد لصفة اخرى غير الصفة الحاصلة
كالاستعداد للمعقولات الثانية التي يحصل بعد حصول المعقولات
الاولى واما القسم الثاني منهما فمعناه ان يكون حصول الصفة
بعد وجود المقارنة فاطلاق الاستلزام حينئذ لصفة
لموصوف غير مستديم لحصولها واما القسم الثالث فمعناه
ان كون حصول استعداد قبل وجود المقارنة فيقتضي هذا
الموضع ان يكون ذلك الاستعداد بحسب الماهية انما
كما كان في القسم الاول وذلك لان الماهية قبل المقارنة
انما تكون مجردة عن المواد الغريبة لكن فاعقولة فلا
يكون هناك شئ يفيدها الاستعداد فيتعذر فيها تحصيله
يسقط الشك ايضا وتتجه المسألة فعلة ان هذا الاستعداد
لتلك الماهية ان كان من لوازم الماهية كيف كان
فقد سقط تكلف اشارة الى القسم الاول من القسمين
الاولين دون كيف كان اشارة الماهية سواء كانت في
او في الخارج وقوله انما كتبه عند الاشارة فاعلم
اشارة الى القسم الثاني المنقسم الى الاقسام الثلثة وان
شأنه الاتصاف بالاقتران بقيد مقارنة معقولين

اعلم ان كون مقارنة ما يحتمل ان يكون معقولين فتوابع مقارنة
الماهية بالمعقول وقوله فيكون الاستعداد انما يستفاد مع حصول
الاكتساب اذ اشارة الى القسم الاول من الثلثة والفاء في
قوله فيكون يعتضد العطف على قوله يكتسبه والمعنى ان الماهية
اذا كانت انما تكتسب الاستعداد عند الارتباط فالفعل الذي
هو المقارنة يكون حصول الاستعداد والاستفادة يحصل الا
كذلك وقوله فيكون اركان استعداد الشئ حتى يحصل انما
اشارة الى بيان حاصل هذا القسم والفاء في قوله فيكون جواب
الشرط المذكور في قوله وان كان انما يكتسبه والفاء في الشارح
بعد قوله فيكون الاستعداد انما يستفاد مع حصول الاكتساب
جواب الشرط مبينا انما اراد القسم الثاني من القسمين الاخيرين
مغيرا لذلك عن لفظ الكتاب وقد راجعتهما
وذلك المعنى غير مستقيم وقوله او لم يكن استعداد الشئ فقد
ذلك الشئ وحاصله اشارة الى القسم الثاني من الثلثة
بيانه وكان في قوله وقد كان تامة بمعنى حصل وقوله
كله عائد الى جميع هذه القسمين المذكورين والغرض انتاج
القسم الثاني الباقي من الثلثة وقوله يجب ان يكون هذا
الاستعداد قبل المقارنة هو الماهية اشارة الى القسم الثالث
من الثلثة وبيان انه راجع الى كون الاستعداد من لوازم الماهية

وقوله لان العلم الاستعدادي الخ اشارة الى ما ذكرنا من كون الاستعداد
المقارنة الا وقت اشارة الى ما ذكرنا من كون الاستعداد
اخص من الحاصل منها فذكر الجواب قوله كذلك تأمل
ان الماهية المعقولة الجنسية استعدادا لكمال خاص له فان لم يكن
خروج الى الفعل وكما ان يطلق الكلام في المعقول
النوعي وهو جواب لشاك اخر تقريره ان قال المعقول المشترك
الجنسي كالحيوان مثلا اذا كان مقارنا للفصل كان ناطقا
مستعدا لمقارنة فصل اخر كالصهال واذا حاز ذلك فليجز
ان يكون الماهية المعقولة عند كونها قابلة بذاتها مقارنة
لمقارنة بان كانت عند كونها قابلة لامور اخر عارضة
لها فالجواب ان المعقول الجنسي بحسب طبيعته الجنسية موجود
بكل واحد واحد من الفصول التي شانه مقارنة شيء
تحصيل لا ينكره فاذا لم يكن بعضها كالصهال مثلا عرض
فلا وجود ما بل كان ناطقا بسبب نفس المعقول الجنسي حاصلة
واخرجه بذلك عن كونه طبيعة جنسية مستعدة لمقارنة
الفصول فلا يلزم ذلك الاستعداد وجود هذا المايع لا بسبب كونه
على طبيعته الجنسية بل جرد ذاته عن تلك الطبيعة مستعدة
لمقارنة الفصول ما دامت طبيعته الجنسية فاذا كان
الجنس الذي لا يحصل وجوده الا بمقارنة كذلك كيف كان

فصل

الفصل الرابع في ان الوجود يجب
ان يعم الماهية

فاذا الانواع المحصلة الغنية عن المقارنة لكونها موجودة
بذاتها مقارنة اغراض تلحقها لحق شيء غني عن محتاج اليه اذ انها
يكون الانواع بافتضاء الاستعداد لمقارنتها ما دامت على
طبايعها النوعية او من الابعاض وذلك كالماهية
المعقولة التي تحد بقضيتها فهي محصلة غنية عن شيء
من المعقولات فهي باستدامة استعداد مقارنتها يحب الذات
في جميع الاحوال الاولين غيرها بسببه انك اذا حققت
ما اصلناه لك علمت ان كل شيء من شانه ان يصير موجودة
معقولة وهو ما يسمى الذات فانه من شانه ان يفصل عنه
من ذلك ان يكون من شانه ان يفصل ذاته هذا ظاهر وهو
تذكير الماهية في الفصول المتقدمة فانه وكل ما من
ان يجب له ما من شانه ثم يكون من شانه ان يفصل ذاته
فاجب له ان يفصل ذاته وهذا وكل ما يكون من هذا القبيل
فيجوز عليه التغير والتبدل فقد بان فيما مضى ان الماهية
المعقولة انما تكون مجردة عن المادة حين تكون غريبة عنها
اي لا يلزم ذاتها عن ذاتها ما كان منها مجردا بقيد
خلاء نفسه لا بتجريد العقل اياه كالمعقول المفارق وما
قبلها كان من شانه ان يجب له ما من شانه بان المعقول
من شانه لا يكون الا ذاته ولا يكون هناك مانع مما يقتضيه

او قوة شهوانية جالبة للغذاء او التابع للحيوانيتين
اشارة الى قوة الشوق المتوسطة بين القوى المدركة في
جماع وقوله فيطيع ذلك ما انت والعصر من القوة
الخادمة تلك الامرة اشارة الى المبادي القريبة المذكورة
وقوله فيطيع ذلك اشارة الى ان هذه القوى اذا اطاعت
جماع وتلك الامرة اشارة الى المبادي البعيدة المذكورة
فان الحركة بالحقيقة هي هذه والباقي امور معدة كذا
الشوق متبعا عن القوى المدركة وكون القوى مطيعة
لاجماع استغنى عن ذكر التحريك عقب ذكر ايجاد الاجماع
الشوق ايضا ٥ الجسم الذي هذا شانه يسمى مستديرا
فان حركاته من الحركات النفسانية دون الطبيعية وذلك
لكان بحركة واحدة يسيل بالطبع نحو اليه بالطبع وكونه
طالبا لحركته وضعا ما بالطبع في موضعه وهو باطل لما
بينه بالطبع وبين المحال ان يكون المطلوب بالطبع متروكا
بالطبع او المهروب عنه بالطبع مقصودا بالطبع فقد كان
ذلك الا ارادة المتصور بما يوجب اختلاف الحيثيات
فقد بان ان حركته نفسانية ارادية بقي ان يبين كون
المستديرة الفلكية صادرة عن نفس فلكية لا عن طبيعة
والنفس الفلكية هي التي مصدر عنها آثار مختلفة

فصل الحادث عن حركات حركة الفلك نفسي واحد ٥

وهي الحركة الوضعية فالحركات تنقسم على تقدير الوجوه
الموجودة في البدن المركب وتقاوتها على ذلك الحركات الوضعية
من سائر جهاتها فاذن لا حاجة بنا الى ما تحملنا عنه لفظة
الخارج بسرعة وبطء اذ هذا الفصل لا يحتاج الى التصوير عند
التركيب فالعناية الالهية حصلت النفوس ذات قوة تحدث ما
يشاء مدركة المركب بالقوة وتخيله الى ان يسرعه بالفعل
فخصته اليه بدرة عما تعلمه وهو قوة تحدث عما تعلمه
عما لم تكن تعلمه استقصات مشاهدة الى الاشكال
فلم تكن من شانه القوى الجسمانية ان تحدثها على الاتساق
اذ كانت سيالة بذاتها وكانت العناية الالهية مستقيمة للطالب
التمهيد دائما فقدرت بقاءها بتلاحق الاشخاص على الاتساق
بعلة اجتماع الاجزاء بعضها من الاعتدال الذي هو من شانها
فما يجب القول وانما بقي تعقيب ذلك لقرب منه فيصح عرض
بما بعد فما سبيل القوة الذي جعلت نفس الانسان ذات قوة تحدث
من المادة التي تحصلها الغاذية ما تحصلها مادة تخيلي
الخريف فيه ولما كانت المادة المغتذية لا تحالة قد
من الهضاب الواجب التخلص كما بإزاء جهة مختلفة من تخلص
النفس المغتذية فان قوة تضيف من المادة التي تحصلها
الغاذية شيئا شيئا الى المادة المغتذية فيزيدها مقدارها

ذا اقتضاه مزاج مناسب يليق باشخاص ذلك النوع الى ان
يتم الشخص فاذا تم القوة الثانية انما تحفظ ذلك
الغذاء فقط ويحفظ بها الشخص اذا كان كاملا وكماله مع ذلك
اذا كان كاملا ما يقتضيه النوع من تولد مثله وهو الذي
بالغاذية والمنمية والمولدة للمثل وقد ظهر بين ذلك ان افعال
جميع هذه القوى انما تتم بخدمات مادة الغذاء فوله
تعالى الى المشاجة سنذكرها لنا بعد اشارة الى غاية
الغاذية وقوله ويكون مع ذلك بزيادة في الشكل على نسب
مخصوصة ذلك اخراج المغتذي عند الاقتطار تتم بها الحالة التي اشاره
الى غاية المنمية وقول او يعتدل بين ذلك فضلية
مادة ومثله لشخص اخر اشارة الى غاية المولدة فوله
وهذه ثلثة اضداد ثلثة فوقها اشارة الى الاسد لا يوجد
الاضداد على وجه التوحد فوله اولاها الغاذية ويخدمها
الجاذبة بقهراء والماسكة للجذوب المادة خصمه للماسكة
المهيئة والدافعة للفضل اشارة الى تقدم الغاذية على الثلث
بتقدم فعلها وللجاذبة منها الاربع بحسب الاخلاط الاربعة
على الترتيب المذكور فوله والثانية القوة المنبتة
كمال الشيء لما كان الانبات والتوليد سلكهما بين المادة
المعدة بحصولها والمتصرف بها فاذا كان الانبات تم

بزيادة تتدرج بالكمال الى التخصص وايضا المنبتة الى توليد المثل الكامل
التخصص معرضا للفناء فحصول الانبات مقدما على التوليد
فعل التقديم والغاذية تخديم هذه القوة فتحصيل المادة فوله
فاذا تم الانبات عند الامتداد القوى بتمام السن شرع كان في
ايجاد وهذا لان زيادة الطبيعي للبدن بالتحليل مادة الغذاء
انه ويقتضيها ما شاكلها فتم النشاء الاقتطار وتسمى
طلب غاية يقصدها الطبع وتسمى الاحتياج وقت
سن فالقوى جميعها والرسم تحاليه لحيانا فيها
ومعاضة احيانا فالذي يبقى الى النفع والضرر الذي الى
فوله فالغاذية المولدة للمثل وتبعث بعد فعل القوى
مستخدمة لها اخذ القوة تنتهي الى زمن مولدة صورة
والمولدة تنتهي الى زمن محصلة للمنبر ومتصلة اياه
الاجزاء بحكمة كالاعضاء وهي التي سمي صغيرة الحيوان
الذي تبعيضا لقوة بخدمة الغاذية والغاذية والمنبتة
المولدة فوله لكن الغاذية تقف اولا الغاذية اقدر
الامر يقوى على تحصيل مقدار اكثر مما يحلل لصحة الجثة
وكثرة الاجزاء الرطبة منها فتحلل المنبتة فيها فضل
تخرج عن ذلك بكبر الجثة وزيادة الغاذية لبقاء اكبر
طوبات الاسنية الصالحة لتغذية الحارة الغريزية

ما يحصله مساويا لما يعلل بحيث يقف ايضا عند القرب من نهاية
ثم تشوقها الحولية ملاءة فتقف ايضا عند القرب من نهاية
تفرخ القز للتوليد فتقوقها الحولية ملاءة اى حتى يعاد
انت عندها ملاءة من الدهر نفض الجسم وكبره وضعفه اى
وبعده فراد الحرير العادية عن ارادة بذل ما يعلل يعرف
بفضل شئ يسمى الحولية هنا واما في المباحث السابقة
المعبر فضادت المادة عبر سعة لذلك وقعت الحولية
وتسمى العادية فمالة الى ان يعبر فيحمل الاصل ان يعلل
عند مجرده عنا يادة ليس من قبيل الاجزاء والجزاء خارج
من الاعتماد وانتظار العادة الغريزية لو لم يعد لغاية
ناضادها اشارة اما الحركات الاختيارية
اشد ضيانة ثم يماثل يشير الى الحركات المنسوبة الى النفس
الحيوانية التي تفعل افعالا مختلفة بارادة والى مبادئها
الحركة الاختيارية هي التي تصدر عن شئ تقدره على الفعل
والترك ويساوي بينهما اليه يجب ارادة ترجح احدهما
واما ما لهذه الحركات اشد ضيانة لانها تصدر عنها
عند الانفعالات النفسانية من غير فكر واعلم ان لهذه الحركات
اذ عنه مترتبة بعد ما هي الحركات هو القوى المحركة وهي
الخيال او الوهم في الحيوان والعقل العملي في الانسان

قوله

والشيعة هي التي تصدر منها افعال غير مختلفة بن غير
ارادة فالفارق بينهما هو وجود الارادة وعدمها فالفاعل
بارادة لا يطلب شيئا بتركه ولا يترك شيئا يطلبه والفاعل
ربما يفعل كذلك لشوق يحرض موجب لذلك الاختلاف
ولما كانت المتدرية طالبة لمحدود ما وشاع بينها فما
عن حدود وانواع تطلبها لم يمكن ان تكون طبيعية فانه
هي نفسانية وانما لم يجز ان تكون فكرية لان المفروض
حركة صادرة عن مبدإ بسيط اعني لا عن شئ خارج
عن فان المحرك ما لفاظ الكتاب ظاهرة

مقدمة

المعنى الحسي المشترك تسميه الارادة الحيوانية والمعنى العقلي
المشترك تسميه الارادة العقلية وكل معنى يحمل على كثيرين
مختلفين فهو عقلي سواء كان معتبرا باطلا حقيقيا كعقولك
ولد آدم او غير معتبر كعقولك الانسان او هذه معينة
لاثنان النفوس الفلكية وتشتمل على حكمين احدهما
ان الارادة التي تطلب معنى حسيا كلقاء زيد هذه
الفعلية مثلا ارادة حسية اي متعلقة بمحسوس
والارادة التي تطلب معنى عقليا كلقاء الحبيب مطلقا
مثلا ارادة عقلية اي متعلقة بشئ معقول فالارادة
الحيوانية وانما عقلية والثاني ان المعنى الذي يحمل

كثير غير محصور سواء كان معتبرا بواحد شخصي كزيد
او لم يكن كالانسان فانه معنى عقلي وكلية وكونه عقليا
تقتضيه بالشخص وانما يقتضيه بقولنا غير محصور لان
المعنى الذي يطلق على كثيرين ربما يكون جزئيا كقولنا
كل واحد من هولاء الناس اشارة الى عدد كثير من الناس
المنقضين والمحكوم ظاهرا اشارة حركة ٦٣
الاول فالارادة ليست لمعنى الحركة فانها ليست من الكمالات
الحسية ولا العقلية وانما يطلب لغيرها وبيانه ان
نفس الفلك التي صدرت عنها الحركة المستديرة ذات ارادة
عقلية كما تقدم للانسانية وانما تحرك الجسم الاقصى
لانه احد النمطين الثابتين اقام البرهان على وجوده وعلى كونه
ذا حركة مستديرة وعلى امتناع ما سواها فلو لم تكن الحركة
فلم تحرك لسائر الافلاك فتعطل الحركة لا يمكن ان يعتقد
لها محرك فاذا الذات يجب طبيعة او ارادة او غير
ذلك لان مقتضى الشيء يدوم بدوامه فما لا فاعل له
دائما لا يمكن ان يدوم فلم يبق انه قارنها محرك الفاعل
اتما يقتضيها لانها ما لم تتحرك لم توجد اما وكون
ما يقتضيه لذاته ذلك المحرك هو ذلك الشيء بالحركة
فاذن الحركة ليست من الكمالات المطلوبة لذاتها فقولنا

تعريف الحركة انها كمال اول لما بالقوة من حيث
هو بالقوة لا يناقض ما ذكرناه لان معنى كما يتمها
المنسوبة الى الاول هو ما ذكرنا الى كمال ثان فتحايثا
والا على كون غاية مطلوبة لذاتها ولنا تقرير هذا القول
فقد ذكرنا ان الارادة اما حيوانية واما عقلية والحركة
ليست من الكمالات المطلوبة لذاتها لا يجب الحيوان لا
بحسب العقل فاذن حركة الجسم الاول بالارادة ليست
الحركة قوله وليس الاول لها الا الوضع وليس معين
موجود بل فرضي ولا معين فرضي تقف عنده بل معين
كلي فتلك ارادة عقلية غاية الحركة اما ان معين او
وضع معين او كيف او كذلك بالارادة اما نظلب
يكون حصوله اولى لها من لا حصوله ولما كانت
الحركات متشبهة على الجسم الاول الارادة الوضعية علما
ان النمط الثاني فليس الاول الا ارادة الا الوضع المعين
الذي يطلبه بالحركة والمطلوب يشبع ان يكون حاصلا
للطالب ما لم يكن طالبا فاذن الوضع الذي تطلبه تلك
الارادة ليس بمبين موجود بل معين مفروض من غرضه
الارادة ونسبته اليه بالحركة والمعين لا ينال الكلية
لان كل واحد من كل كلي فله مع كلية تعين ما

عن سائر احاد ذلك الكلي فاذن المغاير المغروض لا يجب
ان يكون جزءا بالفعل منها اجزاء كلي اما بعد تمام
حصول وقفات الحركة المتوجهة اليه عندها وكون هو الجسم
الاخر الذي هي حيلة لوجود الزمان يمتنع ان يقف فاذن
مطلوب ارادة الجسم الاخر وضع معين مفروض
كلي ونسبة بالجسم الخرسني الواحد بعض كلية كما تو
ذ المقدرة دائما الارادة المتوجهة الامر بوضع كلي عقلية على
ترايم ذ المقدرة فاذن ارادة الجسم الذي هو محل الاخر كه
الوضعية عقلية قوله وبهذا يتبين الظاهر بين بطلان
المغايرين ان المباشر لحركة الفلك نفس حساسة في
المنطبعة ذ مادية وان الجوهر المجرد عن مادية الذي
تستكمل به نفسه هو عقل غير مباشر للحركة والشيخ قد اشار
بما ذكره على ان المباشر للحركة ذو ارادة عقلية وقد تقرر
فيما سلف ان القوى الحساسية ليس من شانها ان تعرف
المعقولات التي من شانها ان يجب لها ما من شانها الذي من
شانها ان يلزمها بل الحركة فاذن يجب ان يكون للفلك
نفس مغايرة كالنفوس الناطقة الانسانية فمن شانها
ان تعقل وباشر الحركة لتكون ذا ارادة عقلية ليستفيد
الحركة المستديرة لكن لما كان العقل بذلك محالا ضرورة

بينهم فرصيح الشيخ به فاشار الى ذلك بقوله وبهذا
يتبين الفاصل الشارح وكان الشيخ تكلم في هذه المسئلة
في هذا الكتاب في اربع مواضع وذكره جميعها انه هنا
بل الكتاب لم يفصل القول فيه الا في الموضع الرابع فلذلك
في هذا الموضع وانتهى في آخر الفصل العاشر من النمط الثاني
حيث قال واما نفس السماء فهي ما حب الارادة الجزئية له
صاحب ارادة كلية لنا ضربان من الاستكمال ادراكان في
بل وانتهى في الفصل الرابع عشر من ذلك النمط حين
تكلم في كيفية تشبه المحرك بالعقل فقال وانما طلبت
المحرك بالمحاكاة وذلك لان كل بسيط فانه يحب ما هو اتم
الفصل التاسع من النمط العاشر فانه قال هناك ثم ان
كان ما يلوح من مغرب من الخط مسعودا الا على الراسخين
في الحكمة المتعالية ان لها بعد العقول المفارقة التي لها
كالمبادي نفوسا ناطقة غير بسيطة هي مبادي لها
علة قد مناكما لبعض شارحي اياتنا في هذا الموضع حقيقة

ذلك الترتيب به الرأي الكلي لا يبعث منه

محسوس جزئي فانه لا يحصل بجزئي منه دون جزئي
اخر الا بسبب يحتاج معه الى محاكاة يقترن به ليس هو وحده بل
ان يتبين ان نفس الفلك التي هي ذات ارادة عقلية في

في ان المحرك كما هو صاحب ارادة
جزئية هو ايضا نفس حساسة

ذات ارادة جزئية والفاضل الناصح جعل مبدأ الارادة الكلية نفسا مجردة ومبدأ الارادة الجزئية نفسا اخرى مسطبغة وذلك شئ لم يذهب اليه ذاهب قبله فان الجسم الواحد يستبع ان يكون ذا نفسين احداهما ذات نزوع مثلا نزوع هواية لشئ ما والاخرى ذات نزوع هواية لشئ ما فيكون الكل ذا نفس واحدة مجردة تنبعث منها صورة جسمانية تحل مادة الفلك فتتقوم بها وهي تدرك المعقولات بذاتها وتشارك الحيوانات بجسم الفلك بما بسطة تلك القوة التي هي باعتبار بحر صورة كذا نفوسنا فانها تابعة لها صح بها نقله عن هذا الفاضل من الضبط الغائب ولنرجع الى المتن فنقول انا الكلي لا يبعث عنه شئ مخصوص جزئي حكم كلي وباقي كلامه هو البرهان عليه وقوله الا بسبب مخصوص محالة يقتضي بارادة الكلية اتباعا للجزئيات عن الكليات فان الحكم بان هذا الانسان يمشي لا يدل دليلا لا يتبع عن الحكم بان الانسان يمشي في ان يدل الاجماع المشعر بهذا الترتيب قوله والمراد بالحيوان بقوة الحيوانية للغذاء اذا ما اراده تخيل غذاء جزئيا فتبعث منه ارادة حيوانية جزئية وحينئذ يطلب الغذاء بحركة ما تخيل له على الجهة الجزئية فان كان

لم يحصل شخصي اخر بدله لم يكن هذا من باب مقام مقيس عليه مع بيان ان كان ذلك مثلا عنده هو ان آلة تشارك يزيد على ما ذكره وهو ان يقال الحيوان ربما يرى شيئا فيظن انه غذاء مطلقا لا شيئا ولغذاء بعينه وذلك لا يتحيل شيئا اي غذاء وجدة فارادة تلك الكلية لا يقتضي ارادة كلي لمرة اذ الحاصل غذاء ما اخر شيئا تناوله وذلك يدل على صدور الفعل الجزئي عن ارادة الكلية فان لهذا الشك بان قال المبدأ الاول لهذا الفعل هو تخيل الغذاء والحيوان انما يتخيل غذاء جزئيا كما تذكر كما الجزء لا يقبل الكليات مجردة ثم اذا تبين من ذلك انه حين ذاك الغذاء الذي تذكر يعزم على طلبه بتحريك الطلب فان وجد غذاء اخر خيرة بالشخص قام مقام ما طلبه لكونه بالنوع هو وهو امر يرجع الى الغذاء الكلي الحيوان ما اراده وذلك لا يدل على ان كان الغذاء الكلي مثلا عنده قوله وكذلك لو قطع المادة بحيث له حدود جزئية اياما يقصد منها كان ذلك التخيل مطلوبا ربما كان سببا لوجود بعض اجزاء المادة المسيرة على الاتصال وذلك لا يمنع التخيلية والجزئية والفعل كما لا يمنع ذلك ما ذكر عن بيان الحكم المذكور

المقصودة وهذا لا يستدعي الحكم عن الارادة الكلية
على وجود الارادة الجزئية وبين كيفية ذلك فذكر ان الانسان
تشعر لا محالة على ابتداء يمكن ان يفرض فيه حدوث حركة
جزئية لما قبلها الا لاجل الجزئية فاجل تلك الحركة
يحتمل تلك الحدوث ما ابتداء وجوده تبعث عن حركة اخرى
جزئية لقصد ذلك الحد فيقطع ذلك الجزء من المسافة
الذي فصل بذلك الحد فيصير تلك الارادة الجزئية بسبب قطع
ذلك الجزء فاما ان يخلوا ان يقطع التصال فتنقطع
ارادة وحركة فيقف المتحرك او لا يقطع بحيث التصال
متجددة على التقاطع حسب تقاطع المسافة وحينئذ
المسافة عنها فتستمر الحركة وكان استمرار الحركات
مع خصوصيتها ولا يقتضي كلها كذلك استمرار التصال
والارادات على سبيل الانبعاث هو التجدد لا يمنع حركة
ولا يقتضي كونها كلية قوله ويبين هذا ما خصص
بشيء جزئي حتى يكون الارادة الكلية مقابلها ما مر
ولا يجب له مخصص جزئي الخ لما فرغ عن بيان كيفية كون الارادة
الكلية مع الارادات الجزئية مبادي للحركات الجزئية حمل
الحكم كيفية صدورها بالاضافة الجزئية من الارادات الجزئية
وذكر ان ذلك انما يكون عند تخصيص الارادة الكلية شيئا

٤٣٧

ثم ان علة الاحتياج كان ايضا محالا لان السابق بتعليلها
حصول الاحتياج والمعدوم لا يكون علة للموجود بل الجواب ان الا
رادة الجزئية كما كانت سببا لحدوث حركة جزئية قبلك
الحركة ايضا سبب لحدوث ارادة اخرى جزئية حتى تحصل
ارادات في النفس وحركات في الجسم ولا يشترط ان تكون
ارادة لكون الجسم ذا حيز من المسافة ما لم توجد لم يجب
الجسم اليه واذا وجدت امتنع ان يكون الجسم فاعلا لتلك
الارادة وذلك الحدوث الجزئية لان ارادة الانجاذ يعلق
بالموجود لو كان لاحد آخر قبله وامتنع ان يحصل الحد الذي
يريده حالا كون هذا الحد الذي قبله فاذن تاخر حركة عند الحد
الذي يريده عن وجود الارادة لا يرجع الى الجسم الذي هو
القابل لا الى الارادة التي هي الفاعلة ومع وصوله الى الحد الذي
يريده تنقطع تلك الارادة ويجدد غيرها فيصير كل واحد
الحدين سببا لوجود ارادة يجدد مع ذلك الوجود وجود
اخرى سببا لوصول ما تاخر عنها فتستمر الارادات فتكون
استمرار شيء غير قار بل على سبيل تصرم يحدد والسابق لا
بانفراده علة للاحق بل مع شرطنا تمام العلة بانضمام
اليها وهذا ان خواص هذا العلم ثم لا يجوز ان تكون
السابق علة للاحق فلم يجز ان تكون حركة السابقة علة

وجود الشيء وجود جسم في مكان
وليس في مكان آخر

للفعلة وبذلك يحصل الانتفاء عن اثبات هذه النفس
والجواب ان الفحص يشهد لهذا على وجود النفس بالاستقراء
باستناده لحركة على وجود الارادة وبهذا على وجود النفس لان
فاعل الحركة المستقيمة الطبيعية يكون لكل حركة سابقة
بالزمان الطبيعة علة لوجود الحركة اللاحقة من غير انتهاء
هناك فنقول اذا وقع العقل بوجود الارادة الكلية فلم
لا يجوز ان يكون سبب التخصيص هو القابل ويقال ان الفلك
بارادته الكلية يحرك كل ساعة الا ان حركة الفلك دورية
لما لم يقبل الا حركة ما ساعة واحدة ترجح الوجوب والتكرر على
الحركة سببه واستمرت الليس يعلمهم بنحو هم من العقل الفعال
مع ان نسبته الى كل واحد شيء واحد تخصص احدى الجوانب
دون الاخر هو ان العلة القاصرة بانفرادها تقتضي ان تقتضي الاثر
واما العقل الفعال فلا يصدر عنه حادث الا بحدوث
استعداد في القابل ولا يكفي فيه وجود القابل وحده ولا
لمثل ذلك لكونه لا يستفيد على اصولهم لا تمام بوجود
المقتضي من التحريك هو الاستناد بالعقل الى المحرك الاول
العقل ان يتوانى فهذه تتركه متى لا يتحرك والجواب
على مذهب المشائين ان النفس الجسمانية تترك العمل ابدا كما
يحرك بالمشوق بالمهاجمة المادية على نحو المؤثر الى الفعل

جزئي كما ذكرناه فان الارادة الكلية من حيث هي كلية
بقتضي امرا كليا ولا يجب خصوصا هو بانا على المحال الذي
يحتاج حركة ذلك الجانب في امر جزئي الى قوله وقد ناقض
زيدا قضينا قضاء كليا بان مقتضيات كلية ينبغي ان تفعل
هذا انتفاها فضاء جزئيا ينبغي سبقها سوق ما يادة
صدر ما بين التقين الاولى فتتبعث القوة المحركة الى حركات
جزئية تصير مجموعها لاجل المراد الاول وهذا استشهاد
بكيفية صدور حركاتنا عن ارادتنا الكلية وذاكرتها
ذكره فاذا تصورنا ايا كلت امثلا كخرونا انه ينبغي ان يتصدق
هذا الفعل الجزئي من الافعال الجميلة بذل الدينار ثم
ابتعاثا فضاء جزئيا هو ان هذا الدينار الذي في كيسي
ينبغي ان ابذله فتبعث من هذا القضاء الجزئي شوق واحد
متقيدا بان ابذل هذا الدينار فتبعث القوة المحركة على
دفعه الى المحتاج فصار هذا البذل لهذا الدينار مرادي
بل المراد الاول الذي هو صدقة بذل الدينار فمتى اعترض
الفاضل الناصح فقال ارادتك التي ترجح بها بذل هذا
الدينار دون سائر الدنانير التي في كيسك ليست بارادة
التي تحرك المدرك والبتة الا بعد التخيير فاذا
التي ترجح يتوقف على حصوله الموقوف على حصول ما
اياه فلو توقف حصول ما اياه على ارادة اخرى من حيث هو

لزوما لتقدم الجواب ان ادراك الجزئي فرع وجوده ويتوقف
على حصوله والحيال لا يحيل حصوله في الخارج فحصوله لا
محالة يتوقف على تخيل الفاعل اياه المتوقف على ادراكه
فانه كما يمكن حصول الجزئي في الخارج سببا لخيال فعله
حصوله فالخيال ايضا سبب لحصوله في الخارج وكما يلزم الدور
في الاول فكذا في الثاني فظهر انا نعلم قطعا انا نحن فاعلون لحركة فانا
لا نحاول الا ايجاد الحركة من حيث هي حركة في الموضع الخالي
في الوقت الخالي وذلك لان الكلية وكذا نحاول الحركة
من حيث هي معينة خاصة عن ما اصلا فكيف حتى نحاول هذا
الاستقراء يوجب القطع بان المؤثر في الفعل الجزئي هو القصد
الكلي بانه يحصل ذلك الجزئي بسبب يخصص المقدار والوقت
والجواب ان مبنى التحرك والمسافة والزمان يقتضي بحسبه
الحركة كما اعترف به وبالجملة مفهوم نحاول حركة بحسب
من حيث هي حركة في الموضع الخالي في الوقت الخالي
على سبيل الصحة مما يفهم قولنا انا نقصد الحركة الكلية في موضع
معين بنا ضمن قولنا الحركة تختص بحيز معين في مقدار الوقت
ثم اورد المعارضة بان الارادة الجزئية امر اضافي
جزئي فلا يتطابق مع الاضافة جزئية ما الكلام فيها كما
في الارادة يسلم ثم المثل ان كان دعوة فهو محال لان

الفصل الرابع في حصول الحركة بالارادة ٥

ذهب الشيخ النفس الناطقة الفلكية تدرك
العقل بذاتها وتحرك الفلك بتوسط مطيعة جسم
كمثل بذاتها واغراضا ثانية تعقل اما ان موجد وجبه
اما الشيخ الذي يستوفيه الجزم الاول في حركته الارادية
فموقف بيانه بعدما نحن فيه انك علمت ان تحرك
تحرك ارادي فلا بد للطالب شيء ان يكون الطالب اولى
احسن من ان لا يكون اما بالحقيقة واما بالظن واما
بالتخيل العيني وان فيه رضا الخصم ابن طلب الدوران
والتمام بما يفعل وهو محتمل لذة ما او تدبر اطمانينة
اما الاولة وضرب ما فان التام عجز والعضاوة ايهم قد
تطيع تحريكه عن تخيله الا بسبب فعالة كحمل ابن الهيثم
ما يقظة او في الشتاء الفتور وقت كالنفس او في الشتاء
الذي يسر كالفتور وقت كمن يرغد وسابة فيخيل اجدا او
حبيبا حيا فرتبا ان يرجع الهرب او الطلب وان علم ان التحرك
شيء والتعود بالتخيل اذ قد يحيل شيء والحفاظ على ذلك
التعود والذكر شيء وليس يجب ان يكون وجود التخيل
فقد احد الامرين تذكر كهما ان حركة الفلك ارادية
لذاتها بل تراد لحصول وضع كلي كان حصول وضع الكلي
ليس ايهم لذاته فرادا بل اختيارا واشيء الحسن فكان الواجب

ان بين الشيء الذي هو لنهاية غاية هذه الحركة بكل هذا
النمط لما كان مقصودا على اثبات النفوس فاضلها
وكان النمط التاسع مستعملا على ذكر الغايات كان اولى
هذا اولى منه عليها بخصائص ما يختاره مع ذكر الوضع الكلي
همنا ايضا بالعرض وذلك لما في الطبائع لهذا ذكر
على وجود المعنى العاقلة فقد كان الواجب علينا في هذا
الموضع ان نسلم ان المحرك الاول لا يتحرك لا بعرض
شيء يعرف وجوده اولا من عنده وهو عرض ما مشعور
على الاتصال المتميز بين الحركة الصادرة عن القوى والصادرة
عن الطبيعة وليتميز ايضا بين الاعضاء الانقيادية والاعضاء
الفعلية على ما مضى في النمط التاسع فقد كان المشعور
بالوهية المطلوب قد يقع على وجوه فانه قد يكون حسيا
وقد يكون ظنيا وقد يكون تخيليا وقد كان ارادة
خفية الغايات بحركة الغائب والتالي والتالي المرادة
مشكوك في وجوب اسنادها هذه الحركة الى غاية مشعور بها
بانها لها وبين غايات كل واحدة منها تمام الجانب الذي يتجه
لهم وبحاة العابث والتالي واذا فرضوا انها
غايات تخيلوها لوجب ان يتذكروها بان يحدثوا الفا
ما تشعر به لحظة المشعور بالنسبة امور شتى فقد كان

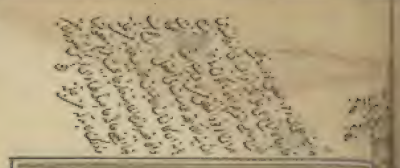

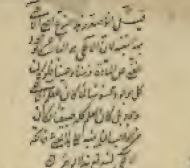

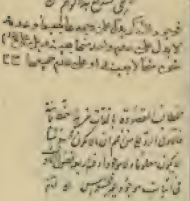

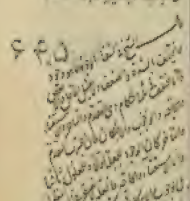

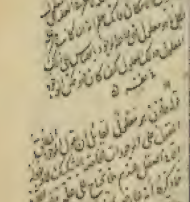

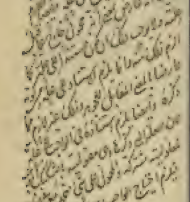

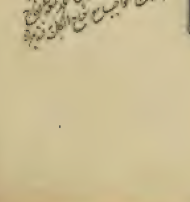

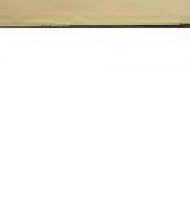

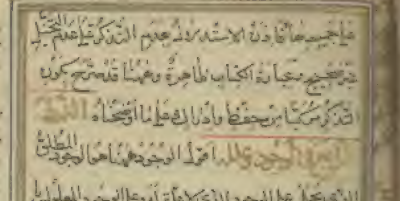

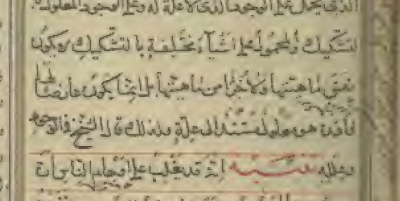

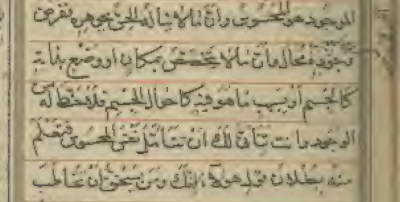

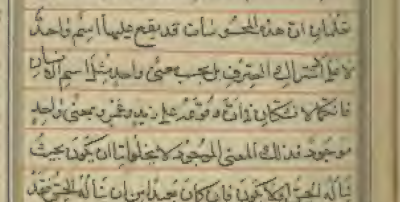

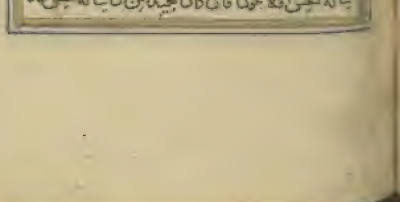

اخرج المتخيل من المحسوسات ما ليس بمحسوس وجعل الغرض
وان كان محسوسا فانه لا يحاكى الا وضع وان يعد اذ ركبت حتى
لا يبقى ان يحس ولا ان يتخيل الا كذلك فان كل محسوس محسوس
يتخيل فانه تتخيل لا محالة شيء من هذه الاحوال واذا كان
كذلك فليس مثلا ما ليس بانسان من تلك الحال مثل ما ليس
مختلفين في تلك الحال فان الانسان من حيث هو واحد بالحقيقة
بل من حيث حقيقته الاصلية التي لا تختلف وهذا الكثرة
فيه محسوس بل معقول وكذلك الحال في كل واحد من
وقوله التنبيه على ان قد يتوهم ان الموجود هو المحسوس وفي
حكمه وتم المتنبه من غير هذا الموضع من يذهب لغوية الى
الحاكم على ما ليس بين شاء ان يكون محسوسا حاكما على المحسوس
سان فقوله ان الموجود هو المحسوس ضعيف وقوله بان لا
يشاء المحسوس بجوهره فقد من موجود مما لا يمكن ان يتعين مما هو
هو اما ذات واما قائما بجوهره لانهم لا يجعلون موجودا
يشاء المحسوس بما هو الا بذاته وقوله وان ما لا يختص وكما يا
يتبع بذاته كالجسم او بسبب ما هو هو كالخط المستقيم فانه
الوجود ايضا لما سبق من ذلك الان المحسوس هو الذي كان
يتبع بذاته وهو ما تجسم وان تجسمات وسم تكون ذلك موجودا
بحد جسما ايضا والشيخ بنى على اعتقاده فوزهم بوجود الطبايع

المعقولة من المحسوسات انه من حيث هي عامة او خاصة
بل من حيث هي مجردة عن العوارض الغريبة من الاين والوضع
والكم والكيف مثلا كالانسان من حيث هو انسان انه
هو جزء من زيد من هذا الانسان من كل انسان محسوس
وهو الانسان المحمول على الاشخاص فانه من حيث هو كذلك
موجود في الخارج والا فلا يكون هذا الانسان انسانا فزيد
اذا كان محسوسا وجب ان يكون هذا الانسان مع لواحق
كاين ما وضع ما متعينة وحينئذ يمتنع ان يكون هو
على انسان لا يكون ذلك الانسان على ذلك الوضع فلا يكون
المشترك بينهما كذا وبهذا ظهر فان ادرك محسوسا الهما
موجود في محسوس وهو الموجود المعقول لما علم ان الانسان
من حيث هو واحد بالحقيقة غير الانسان الواحد فان الانسان
من حيث هو طبيعة واحدة لا من حيث هو حيوان او ناطق
او واحد او غير ذلك وهي التي هو الانسان المقرر بالوجود
والا فالمشترك غير والثاني غير مشترك فيه قوله الخارج
قوله من حيث هو واحد بالحقيقة بقوله الا من حيث حقيقته
الاصلية التي لا تختلف وبهذا ظهر فساد ما قاله الكاتبي ظاهر
واعترض بعض المحشين على هذا البيان بان الانسان
المشترك موجود في العقل لا في الخارج فالمطلوب اثبات وجوده

والوهم وهي ترى ان هذا من الامور المحسوسة فانك تجد
ان كانت خارجة عن الذوات عن درجات المحسوسات وعلى
اقوى لما تبنه على ان قد يحس بشيء المبين محسوس وهو موهوم
لم يفعله وهذا بل يشبه ايضا على ان الحس نفسه ليس بمحسوس
وكما هو موهوم وكذلك الوهم وعلى ان العقل الذي يميز بين
الحس والمحسوس والوهم والموهوم ليس هو موهوم فضلا عن
ان يكون محسوسا وبنه ايضا على ان المحسوسات حال
فلا مرهونة وهي طبايع الامور المدركة بالوهم كالعشق
وغيرها فان اشخاصها مدركة بالوهم وان لم تكن مدركة
بالحس الظاهر وانما طبايعها فليست بمدركة بالحس
اصلا واذا كان حال الخواص والمحسوسات وعلى هذه
فان ثبت وجود شيء خارج عن هذه المراتب بالذات
فمن البين ان لا يكون محسوسا ولا موهوما بد

كل شيء فانه من حيث حقيقته الذاتية التي بها هو هو
هو متحقق واحد غير مشار اليه بكيف ما شيء كان عن
اقوى الحق ههنا اسم فاعل في صيغة المصدر كالعدل
به ذو الحقيقة وهو متحقق المصدر بدليل الاشتراك على
معنى الوجود والاعيان مختلفة وبها الوجود الذي
هذا الحق او الوجود الذي يدل عليها الشيء الخارج اذا كان

الخارج غير محسوس ويحمل الامور التي بها الفرق بين طبيعة
الانسان التي هي عرض لها الاشتراك وحقيقة وبين الاشياء
التي حقيقة مع الاشتراك فان الاقدم يوجد في الخارج بالعقل
بالذات يوجد في العقل فقط على ما مر بالاشارة اليها فيه

وتنبيه فلعل قائلا منهم يقول ان الانسان من
انما هو انسان من حيث له الفضائل ومن يأبه وحلب ذلك
ومن حيث هو كذلك فهو محسوس فتشتهيه ويقول ان الله
يعلم كل شيء حتى تفاريق شعره ويقول ان الله
اقوى هذا الوهم هو ان يقال انكم قد اشرتم فلان
المعقول الجزئي عن الوضع والكم والانسان لا يعقل الا
الفضائل فذات اقدام بمباشرة الافاضل على ما يقتضيه
به والشخص ربما يفعل ما يصلح الحال الذي تعقل به الانسان
الانفعال ما ينال الا بما يكون جزءا من المقصود بل قلنا
ان الحال الذي يحصل من الاعضاء والاجزاء قد يكون في طبيعة
معقولة عن محسوسة كالحال في الانسان وقد يكون
انه لو كان كل موجود بحيث يدخل في الوهم والحس لكان كما كان
والوهم يدخلان في الحس والوهم ولكان العقل الذي هو الحكم
الحق يدخل في الوهم ومن بعده الاصول فليس شيء من العشق
والحجل والوجل والغضب والشجاعة والحياء والشيء

مطابقا للحق فهو صادق باعتبار نسبته الى الامر وحقيقة
باعتبار نسبته الامر اليه والمراد هنا المعنى الاول وتعلم
ان مقصوده من اثبات موجود خير محسوس انما كان ليتوسل
بوجوده للمحسوسات حيث يتبين ان كل موجود فانما
فائض من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها هو عن الحقيقة
المجردة عن العوارض الغريبة المخصصة التي بها هو هو
قابل للاشارة الحسية صحيح بالمحسوس وهو ان المبدأ
الاول الذي يعطي كل ذي حقيقة بحقيقته وجوده كيف
يكون كذلك وهذا الكلام هو نفس المقصود تماما مضى
ولذلك سماه تنبيها والفاضل الشارح ظن ان المراد
الاستدلال بالخالق على ذلك على وجه التشبيه لحكم بان
اقتضاء ليس كذلك فاتاه بما لم يكن حكما كيف
بما هو حقيقة فرجعت كيف يتوهم خروج ما هو محض
حقيقة عن حكم ثبت على كل حقيقة حيثيته الشيء
قد يكون مطلقا باعتبار ماهيته وحقيقته وقد يكون مقيدا
في وجوده واليك ان تعتبر ذلك مثلا بالمثلث فان حقيقته
مقابلة بالسطح والخط الذي هو ضلعه وحقيقة ما فيه
من حيث هو مثلث وله حقيقة المثلثية كانها علتا
المادية والصورية واما من حيث وجوده فقد تحقق

اخر فانه فيه هذه ليست هي علة تحقيقه المثلثية وكذلك
جزؤاه من حدوده تلك هما العلة الفاعلية اما العلة التي
هي علة فاعلية العلة الفاعلية اصلا بيان ان
الفاعل منها اما فاعل لماهية الشيء او فاعل لوجوده والاول
تسميه الفلاسفة بما يكون به الشيء بالقوة وهو المادة والثاني
بالشيء بالفعل وهو الصورة والثالثة تسميه لما يكون على
اقامة الذات او مبدأ بتمامها والاول هو المسمى عندهم بالفاعل
بالتسخير الذي يكون عليه هو الايجاد نفسه او كونه علة
للايجاد بان يكون الايجاد لاجله والاول هو الفاعل
بالتسخير هو الغاية والمادة والموضوع منها ليستا من العلل
الموجبة بخلاف الباقية والجنس والفصل وان كانا
بمنزلة كما تبين ان العلل الاربع كل واحد منها دون المجموع
مستقلا على الباقي وان بالغير وان العلل والمعلولات لا يكون
كذلك وانما يتبين ذلك بعض الشيخ قد يكون معلولا الى
كما تبين علتاه المادية والصورية اشارة الى علل الماهية
وانما قدما كما تبين علتاه وعلل وجوده الفاعل لانه اقرب
له ولا صورة فانه كر والمادة والصورة كونان للاجسام
المركبة وايضا السطح ليس بمحل للخط على الوجه الذي يكون
المادة للصورة والخط ليس بصورة له لان نهاية المادة لا

سورة فيه وليسا بجنس ولا فصل للشيء وهما ليسا بجنسين ولا فصلين
عليه ولا هو عليهما بل هما أجزاء ان له في الوجود وذلك الشيء منهما
بالمادة والصورة له بالجنس والفصل وقوله وأما ما ليست وجوده
فقد يخلق بعلة أخرى الى آخره اشارة الى علل الوجود والمتقدم
على الفاعل والغاية يخصل له وجود هما أيضا وقد يكون الموضوع
أو قد لا تكون فمثل قوله فقد يخلق بعلة أخرى ما شاء وجوده
وذلك هو العلة الفاعلة بقوله أو الغاية لان الغاية هي
وجود المعلول بالقوة بل بالفعل والعلة الفاعلة هي علة فاعلية
بالنسبة الى ذلك الوصف الفاعل علة غائية بالنسبة الى المعلول

تنبيه اعلم انك تفهم معنى المثل وتدرك هل هو موجود
بالوجود في الاعيان أم ليس بموجود فالاعيان أقرب ويحضر
وجود ما تحيل اليك انه موجود في الاعيان أقرب ويحضر
بين ان الشيء وجوده في الاعيان كما اشار الى ذلك في المثل
لكن الفرق هنا ان الفرق بين علل يفتقر الشيء الى ان كونه موجودا
كالفاعل والغاية وبين علل يفتقر اليها في تحقق ذاته في العقل
والعقل كالمادة والصورة وذلك ذكر الخطأ والسطح المتقدم
فلما كان الفرق هناك الفرق بين علل يفتقر اليها الشيء في
تحقق ذاته في العقل وهي مقومات ماهيته كالجنس والفصل
وبين ما يراد العلل اعني العلل الاربع المذكورة إشارة

العلة الموجبة للشيء الذي له على مقومة للماهية علة
بعض تلك العلل كالصورة او جميعها في الوجود وهي علة
الجمع بينها أقول لما ذكر العلل وفرق بين علل الماهية وعلل
الوجود شكا وهذا النمط مشتملا على البحث عن علل الايجاد
ان يشكل كيفية تعلق علل الوجود التي هي الفاعل والغاية
بسائر العلل وكيفية تعلق احديهما بالاخرى واعلم ان العلة
تنقسم الى المادة وغير المادة والمادة الى الصورة والى ما ليس
بصورة والصورة ايضا تنقسم الى ما يصح ان يوجد في الاعيان
مجردا عن المادة وهو الصورة العقلية وهي ما لا يصح ان يوجد
في الاعيان مجردا عن المادة وهو الصورة الجسمية والشيء
الذي يحتاج الى العلة وجوده فقط والشيء الذي يحتاج اليها
في وجوده وبقائه

هذا القسم اذا لم يكن له علة الماهية والقسم الثاني وهو
المعلول المركب من المادة والصورة والشيء الذي يحتاج في البحث بقوله
العلة الموجبة للشيء الذي له على مقومة للماهية العلة
الموجبة لهذا القسم تجرد علة اما للصورة وحدها او
للصورة والمادة معا شكال الاول النجار الذي هو علة
السرير دون مادته واليه اشار بقوله علة لبعض تلك العلل
كالصورة وشكال الثاني الجوهر المفارق الذي هو علة
للجسم معا دون مادته واليه اشار بقوله او لجميعها
اما تحت المادة والفصل سبب العلة الموجدة تكون على

ما ليس بعلة منوطة وغاية لكل سلسلة ينتهي اليه الطالب صحيحة
بناية لما نفع من بيان المقدمات الموصلة الى المطلوب وذكر
ان كل سلسلة مرتبة من علل ومعلولين كانت متناهية
متناهية وانه يمتنع اما ان لا يكون مشتملة على علة غير معلولة
او يكون مشتملة عليها والقسم الاول ينقسم الى حتمية احدها
خارجة عما هو طرف للامحالة ولا يمكن ان يكون تلك العلة
بجملتها سلسلة اذ ليس السلسلة المفروضة له كون سلسلة
تامة بل هي قطعة من سلسلة تامة بالكلية بجعل السلسلة
والقسم الثاني يقتضي اشتمالها على طرفين هما القديمان
لا بد من طرف والطرف الواجب كما مر فاذن كل سلسلة ينتهي
الى واجب الوجود بذاته وهو المطلوب وهنا تقرير البرهان
الذي اراد الشيخ تقريره واعلم ان التقرير ان كان ظاهر الورود
على تقدير يجوز ان يكون منه المطلوب بما يشتمل على
جملة متناهية لا على واحد منها سلوله لما كان البيان الملكة
متساوية كما له لم يجز ان يخرجه فيما اشارة وقد يوجد في بعض
النسخ حيثية كل انا نختلف انا نجد انها تستوفي امورا
فانا نبين ان كل ما يتوقف عليه وجوده من الامور المختلفة
المختلفان لا بد وان يوجد معا فيتركب منه كل ما يتوقف
بكلا ينا ما يتوقف عليه يكون الذي يلزم انا نجد مختلفا مستقلا

معا لنكرنا ان يكون لما يتوقف عليه مانع عرضي لما تعلق
به معا غير منكر وانا ان كون ما يختلف به مانعا عرضيا
لما يتوقف عليه معا ايضا غير منكر قوله هذه مقدمة يحتاج
اليها في بيان توحيد واجب الوجود ونفي ما عداه ان الاشياء
قد تختلف بالاعيان كهذا الانسان وذلك الشخص وقد
تختلف بالاعيان والاعتبار كالانسانية والحيوانية او
بالاعتبار والمعقولية وذلك لان المختلفية بالاعيان قد تتفق
في امر مشترك كما يتفق زيد وعمرو في الانسانية وقد تتفق في امور
كثيرة كما في زيد وعمرو من هذا النوع وذلك لان المتفقة في امور
تستحيل ان تكون متباينة بالاعيان المتفقة في امر واحد
ما لكن ما يختلفان يتفقان فيه واجتماعهما لا يخلو اما ان
يكون مع استلزام اشكال من احد الجانبين او لا يكون والاول
هو المذموم والثاني هو المعنوي والذي نقوله لا يخلو اما ان يكون
من جانب واحد او لا يتفاوت وجود هذا القسم ليس بمنكر كما
الحيوان الناطق والانسان والحجر والانسان وغيره من الحيوانات
واما ان يكون من جانبين لا اختلاف وهو محال لاستلزام كون
الحيوان ناطقا وابجر مما هذا اذا كان ما به الاختلاف امرا
كثيرة كما في ذوات الكتاب اذا كان شيئا واحدا وكان لا
الجزء المعين الذي به يكون الاتفاق لجاز التركيب كان

وشال كون صفة ما في الخاصة سببا لصفة هي خاصة اخرى
كون المتحيزية سببا للتحيز وشال كون صفة ما هي العرض
سببا لصفة اخرى شال كون اتصاف الجسم بالمقدار سببا
مرتبا والفرق بين الوجهين بين لما بان الصفات هنا ان
الصفة اما يجب بسبب الماهية بالماهية من حيث هي
وذلك حاصل عند سلبها بالتفات من الماهية بصفة
من بعض ما يعرض هذا الوجه من بعض منها والفاضل
قد اضطرب هذا الموضع اضطرابا فاحشا بسبب ان عقول
ما فهم للحكماء بامر بها مضطربة بذلك انا استقرأنا ان
وجود يقع على الموجودات بالاشتراك القطعي بدلالة كثيرة
استفدنا منهم وحكم بعد ذلك بان الوجود شئ واحد في
الجميع على التواتر حتى صرح بان وجود الواجب سبا لوجود
الممكنات ثم من خلك قد ما رأى وجود الممكنات امرا عارضا
للماهيات فاكتفى بان حكم بان وجود الواجب سبا لوجود الممكنات
حكم بان وجود الواجب امر عارض لماهيته غير وجوده ثم عن
هذا اكتفى بان ادعى ان ايجاب وجود الواجب عارضا للماهية لانه
لما كان ذلك الوجود سببا لوجودات المعلولات بانها موجودة
الوجود على وجود الواجب وجودا عزيا بالاشتراك القطعي
فنشأ هذا الغلط من الجعل معنى الوجود بالذات فان الواجب

منها شخصا ما فلا يمتنع ان يكون ثم عدة تخصه ذلك وهذا لم
يذكر فالكتاب لانه خارج عن الشهرة بالاعتبار المذكور فيه انا
العروض فلا علو انه انما ان يكون لما به الاتفاق عارضا او
الاختلاف وجوده ايضا ليس بمنكر وهكذا الوجود العارض هذا
الموضوع ذلك العرض عند ما لا ان هذا الموجود وذلك الموجود
عليهما فان الوجود مقوم لهما من حيث هما موجودان فاذا وقعا
بتمامهما المختلفتين بالكلية او بالتفكر في وجوده ايضا ليس بكل
وهو كالانسانية للعرض عند ما فذلك عند ما لا ان هذا
الانسان وذلك الانسان عليهما فان الانسانية مقومة
لهما وهي معروضة لهما المختلفا بهذين الخصيصة منا فالكتاب
عن التطبيق انسانا فقد يجوز ان يكون ماهية التي هي سببا
لصفة من صفاته وان يكون صفة له سببا لصفة اخرى له
الفصل الخاصة وكل لا يجوز ان يكون الصفة التي هي لازمة
للشئ اعتبار هي سبب ماهيته التي هي لا يجوز ان يكون سبب صفة
اخرى لان التبعية تقتضي الوجود والوجود لا يستقر بالوجود
الوجود اقول هذه مقدمة اخرى لمسئلة الموجد وشال
كون ماهية الشئ سببا لصفة من صفاته كون الانسانية
سببا لزوجية الاربعة وشال كون صفة ما هي العرض
لصفة اخرى هي الخاصة كون الناطقية سببا للضحكة

قوله سبب الزوج وليس هو الماهية فهو ظاهر

ليست هو

بالتشكيك على اشياء مختلفة انما يقع عليها لا بالاشتراك
اللفظي ولا بمعنى واحد يوجد في الجميع
على السواء ولكن على الاسبق على اختلاف بينهما على ما
بيناه في المقدم والمأخر وفي المتقدم على المقدار
وعلى الجسم وفي المقدار بالذات والاولوية وفي الجوهر
على ما لا يخفى اصله وعلينا ان نتكلم في وجه آخر غير الذي
به واجد قولنا بالاشتراك والاختلاف وهو ان الشيء
والعارض والوجود جامع لجميع هذه الاختلافات فانه يقع
على الماهية ومعانيها بالتقديم والتأخير وعلى الجوهر والعرض
بالاولوية وعدمها وعلى القار وغير القار كالسواد والحركة
بالقوة والفعل على الواجب والممكن بالوجوب والامكان وعلى
المعقول على اشياء مختلفة لا على السواء ويمتنع ان يكون لنا
اوجه ماهية لتلك الاشياء لان الماهية لا تختلف
ولا يجوز فيها ان تكون مقولة بالتقديم والتأخير ولا بالقوة والفعل
مثلا كما بيانا في المعقول على بيانين اتم مما في العارض والشيء
فهو ليس بماهية ولا جزء ماهية فلها ان يقع عليها لا بد وان
يكون خارجا عنها لان بين طرفي النقاض واسطة لا محالة وان
كان الناس الذين لا يحيطون بها بالفعل وهو الذي لها بالقوة
يقع على كل جملة منها اسم واحد بمعنى واحد كما بيانا في

اذا اشاروا بالتشكيك ويكون ذلك المعنى بالنسبة الى تلك الجملة
غير مقول فكذلك الوجود فانه يقع على وجود الواجب وعلى
جهات الممكنات المختلفة بالحيثيات التي لا اشكال فيها بل
لا اقول على ماهيات الممكنات بل على وجودات على وجودات
تلك الماهيات اخرجه ابن سينا وقع عليها وقوع لا بد منه فاذ
عين مقوم واذ تقرر هذا فقد اتضح اشكالات هذا الفاصل
باسرها فذلك لان الوجود يقع على الماهية بمعنى واحد كما ذهب
اليه الحكماء وهو يلزم من ذلك ساوي ماهيات الممكنات التي هي
وجودات للواجب ووجودات الممكنات في الحقيقة مختلفات لان
الحقيقة قد تشترك في لا امر واحد وانا اورد هنا شبهة
مفصلة ما اشار اليه وجوه اخلالها الاول قولهم
نعم اذا ابطلتم بما قلتم الحكماء ان اية الواجب هي ماهيته
قولنا لما ثبت ان الوجود مشترك فيه من حيث هو وجود
يقتضي ثبوته من الماهية او لا عروضها او لا يقتضي شيئا
منهما والاقدام باطلان يقتضيان ساوي الواجب والممكن
في المعروض والاعراض والمآل يقتضي احتياج احدهما
دون الاخر فارضا والكلام ما عرفت ثم ان عارض الوجود
الواقع على الانواع لا بالتساوي مع ان فرد الشخص يقتضي

ابتداء لا في بخلاف سائر الافراد وكذلك الحيوانية المشتركة
مع ان بعضها اشتمل استعداد الحيوانية اما استعداد تلك الانواع
المتوهمة بخلاف سائر الحيوانات وذلك لاختلافات متنوعة
المقربة الحيوانية بالماهية وايضا لو كان الوجود متأخرا عن الماهية
لكان المحتاج الى السبب يتعين العدم وهو الممكن اما الواجب فلا
يحتاج سببا لان عدم العدم لا يحتاج الى موجود يجعله
موجودا سببا العدم على ان الحق ما ذكرناه اولا وسيجيء
ان تفطن الحكماء على ان عقول البشر لا تدرك حقيقة الله
تعالى وعلى انا ندرك وجوده وكيف والوجود عندهم اوضح
التصورات فذلك يقتضي تغاير حقيقته ووجوده لا ما ذهبوا
الذي عليه يعولون وبه يصولون قولهم انا نعقل ماهية
الفلك مع الشك في وجوده والمعلوم وجوده ليس معلوما
فهما وجوده ثم معلوم حقيقته غير معلوم وجوده فهو وجوده
حقيقته والا فما الفرق والجواب ان الحقيقة التي ندركها
العقل هو وجوده الخاص المخالف لسائر الوجودات بالماهية
التي هي المبدأ الاول لكل ما للوجود الذي ندركه هو الوجود
المطلق الذي هو كلا يدرك ذلك الوجود ولسائر الوجودات
وهو اتم التصور وادراك الذات لا يقتضي ادراك الذات
بالحقيقة والا لوجب ادراك الوجود ادراك جميع الوجودات

ذات الفاعلية وكون حقيقية ثم جنسه مشتركة وكون الوجود بمعنى
مغايرة حقيقية ثم الوجود المطلق المشترك لا يوجب
المغايرة ثم ما قوله لو لم يكن حقيقة الواجب مجردة الوجود
مع القيود السلبية التي لا مدخل لها في علية وجود الممكنات
فان العدم لا يكون علة للوجود فلا جرم امتنع ان الكمال علة
هو الوجود المشابه لوجود الممكنات والجواب ان حقيقة
الواجب ليست هي الوجود الفائض بل هو مجرد وجوده الخاص
المخالف لسائر الوجودات لقيامه بالذات وما قوله انهم
اتفقوا على ان الطبيعة النوعية تقتضي على كل فرد منها ما يجب
على سائر افرادها كما ذكروا في الامزجة هيولاها لا ذلك مذهب
مذهب ذي مقراطيس في الجسم الذي لا يتجزى وذي يجب
كون الاجسام الجسمانية في مادة واذا ثبت ذلك فالوجود
طبيعة لا يجوز ان يختلف مقتضيا لما هو العروض للماهية
والاعراض والجواب ان الوجود ليس طبيعة نوعية لان
النوعية تكون على الاشخاص على السواء ويقع عليها بالتواطؤ
والوجود ليس كذلك لما مر من ان الوجود الخاص هو الاصل
ولو كانت الماهية مقتضية لوجودها لكانت مقتضية على
الوجود بادنى ما لا معنى لتقدم العلة بالوجود الا تأثيرها
وحينئذ يكون الثاني من المسئلة المذكورة اعادة للحاصل

بيانه اعني والجواب انا نختار الشق الثاني ونقول ان تاثير العلة مشروط بتحقق الوجود والشيء لا يكون مشروطا بغيره وانما يكون المتقدم هو المؤثر لكن الماهية لا تنفك ان تؤخذ اذا كانت في الاعيان بحيث يكون كونها في الاعيان اعني وجودها شرطا لصدور وجودها اعني كونها في الاعيان عن الفاعل ثم اذا كان كذلك كانت الماهية قابلة للوجود مع انها غير متقدمة بالوجود عليه كذلك يكون فاعلة لان عنوان المتقدم بالوجود ان كان هو هذا بعينه على ما تصورته ان الماهية بشرط الخلو عن وجودها لزم ان الوجود يحصل معها بعد ما لم يكن لان كون الماهية هو وجودها فالماهية لا تجرد عن الوجود الذي هو العقل الا بان تكون ذات العقل منفكة عن الوجود فان امكن في العقل ايضا وجود عقلي كما ان امكن في الخارج وجود خارجي بان العقل من شانه ان يلاحظها وحدها من غير ملاحظة الوجود وعدم اعتبارها الشيء لا باعتبار لوجوده فالمتقدم الماهية بالوجود امر عقلي ليس كالتقدم في الجسم بالزمان فان الماهية ليس لها وجود منفرد لها دون الشيء بالوجود حتى يجعلان لجماع المقتبل والقابل بل الماهية اذا تكون ذاتها هو وجودها فالحاصل ان الماهية انما تكون قابلة للوجود عند وجود هذا العقل فقط ولا يمكن ان تكون قابلة

صفة خارجية عند وجودها في العقل فقط فمن اين ادرى ان وجود هذا العقل ان الماهية تكون علة لصفتها وحالة تقتضي كونها متاخرة عن غيرها بالوجود لانها انما تكون قابلة لما يتبع الوجود وانه يلزم من ذلك كونها معدومة لانها تكون متاخرة من حيث هي هي لا من حيث هي موجودة او معدومة والجواب ان عدم انفكاك الماهية عند وجودها في العقل عن الوجود حالة لا تقتضي انفكاكها عن الوجود حالة الامتناع فان انفكاكها عن الوجود وهي هي حالة ضرورية من كون متاخرة فان لا تتصور كونها متاخرة في الوجود الذي هذه حالة التابعة عنه فهذا بيان فساد الراي الذي هذه حالة التابعة عنه فهذا بيان فساد الراي الذي ذهب اليه هذا الفاضل بعينه المبلغ وان كانت مؤدية الى الالزام بما ذهب اليه بعض المتاخرين لكن لما طال الكلام في هذا الرعل هذه المسالة التي هي اعظم المسائل الالهية شيئا ما في هذا الكتاب وما تركته كان التنبيه على ما الى اقامة البرهان عليه اسلا يتشبث بها المبتدئون بالتفلسف وانه اذا كان واجبا الوجود المتفق انهما من هذا الفصل اشتمل على تقرير البرهان على توحيد واجب الوجود وتقريره ان واجب الوجود ما لم يتعين لم يكن علة لغيره لكون الشيء غير المتعين غير متعين

وهذا وجه قسمة الاقسام الاربعة من القسمين الاولين
فنقول قسمة القسم الاول منها وهو كون واجب الوجود
وهو المطلوب قوله الشارح جعل قوله واجب الوجود المتعين
المحمول فالمراد بواجب وجوده في الاقسام الاربعة هو كون
التعين لازما للواجب الوجود قوله ولم يكن تعينه لذاته
بل لامر آخر هو معلول حسبما بيانا سابقا وهو كون المتعين عارضا
له وارد عليه لا محالة ان كان واجب الوجود لازما لتعينه هكذا
وان كان واجب الوجود لازما لتعينه وجعل ذلك الامر
الصفة بذلك محالا حسبما بانا لما وهو كون واجب الوجود لا
التعين قوله وان كان عارضا فانه يكون لعلة رابع
الاقسام وهو كونه عارضا للتعين قال بعض هذا قيد في اصل
الاقسام المذكورة الاخيرة وهو صحة القسم الاول وقوله الدليل
لم جعل قوله وان كان ما تعين به عارضا لذلك الى قوله فيكون
ذلك تكرارا في القسم الثاني مع مزيد بيان لجلالة ولم
هناك وتسليم يحمل عليه قوله وبانا في الاقسام محالا ايضا
واما ما ذكره شارحا فاطلنا فيه من كلامه بما هو علم انا
قوله الفاضل الشارح ذكر ان هذه الحجة سنية على كون
التعين امرا وجوديا والتعين امرا ثبوتيا لمعنى يعم
عليهما اللذين ما تقدم ولو كان احدهما او كلاهما ايضا

لما ثبت ذلك منقضا اصل الدليل او اطنبنا الكلام في ايضاح
على كونه سليما من نهج عناية وبطلان ما سلكه الاولون وعدم
علمهم بما كذلك والحق ان الوجوب والامكان والاحتياج
اعتبارية عقلية حكمها هذا البون ولا بقاء لواحد منها
شيء من ذلك عندنا ليس بشيء لانه لا احتياج للمتكلم
في وجوب الوجود بل نتكلم في واجب الوجود الذي يمكن ان يقال
انه سلبي واما الثاني فلانا لا نسلم ان الطبيعة الواحدة
لا يمكن ان تكون بنفسها من حيث هي واحدة بل يجب انها
انما تكون بامر يضاف اليها ويجعلها كيفية تكون بها
ذا العضل الذي يلي هذا الفصل ارتوذا الفاضل الشارح القوشجي
لو كانت بحيث لا تشترك في كونها معنى ما لختلفت حقيقتا
وفيها ليس بشيء لان ضربا لا تختلف من حيث تتلقيها
بالمعنى الذي لا تشترك في شيء ومن حيث تشترك في شيء
يقتضي وقوله احترام الثاني لطبيعة لا يحتاج الى كون
الطبيعة معينة بعين آخر ليس بشيء لان الطباع تتعين
بالفصول كالانواع للمركبة من الاجناس والفصول وباقية
كالانواع البسيطة فرجع من حيث كونها طبيعة مشتركة
عائمة عقلية ولان تكون خاصة معينة وكذا باشياء
معنى العموم الجاهي عامة كذلك باشياء التعيين الجاهي

شبه ما تذكره لك بانا نضيف الى ما ذكرنا اقبل اخيرا ما ذكره
عناية الى قوله آخر ولو كان الثاني بالعرض اما سلمنا ان كان
الشيء مطلقا كذلك فهذا الفاضل بل كان شيئا معينا ما
هذا الاحد ان سلم لان شيء فصله فلا نسلم ان يكون هذا
والكلام في تحقيق هذه الامور وعلى الجملة لا يلتفت
ان شاء الله تعالى الى هذا طريق الخصم واما قوله الواجب في
الممكنات فالوجود فيها امران بتعين فيتركب ما هيتها فليس
بحق لان الوجود العام الذي هو اعتبار يدل ان الوجود العام
هيئة بالاقرار من الذي لا يقول بان الوجود بسيط لا
والعبارة على ان الوجود ليس طبيعة نوعية صيرنا خاصا حتى
زائدة عليه كما ذكره **فائدة** اعلم ان هذا ان الاشياء التي
لها ماهية نوعية فاحدها اختلف جلا اخر هو هاذا اذا كان مع
هذا الفرقة المقابلة لنا بالعلل وهي المادة فمن يقول ان الكون
من حق نوعها ان يكون شخصا ما بالذات ان كان ممكن
نوعها ان جعل كثيرين شخصين كل واحد بعلة فلا يكون
فلا يكون في غير الامور المادية كان لا اختلاف حينئذ في
وما يخرج بحدوده تحت نوع واحد اذا كان تعينه لا لان نوعها
كان شخصا فحاجتها بسبب علل غير نوعها واذا كان كل واحد

كما قد تحصل الاجزاء بالمشاهدة وقد يكون بحسب المعنى كالجسم
المحيط والصورة وقد يكون بحسب الماهية كالنوع الى الجنس
والفصل وكل واحد من المركب والانضمام يقتضي ان يكون
الشيء انما ينضم اذا لم يجب بما هو جزء له تمام هويته فان الكل
ليس هو بالكل وتقرر انه في الكتاب اذا ذات الواجب الوجود
المتألف من شيئين او اشياء ليس كل واحد منها واجب الوجود
حصل منها واجب الوجود كالمركبات من العناصر البسيطة كذلك
واجبا الوجود فانا هية اخرى غير الوجود الواجب اقتضت تلك
الماهية بوجوب الوجود هما ذات واجبة الوجود كالانسان
المختص بالوحدة الصادر بذلك واجدا كان الواجد من اجناسه
عين الماهية المذكورة او كل واحد منها كالشيئين او الاشياء
المذكورة قبل الواجب الوجود وسميناه هناك خلاف واجب الوجود
لا يعتبر في المعنى الماهية وموجب وجوده ونداه وبالله التوفيق
الجزء متشابهة قالا لفاضل الناشئ الجسم المركب من
الهيولى والصورة لا يحد كل احد جزءيه نحو الهيولى لان الهيولى
شيء بالقوة وانما حصلت بالفعل هو الجسم ولذلك قال
الشيخ ولكان الواجد من الاجزاء او كل واحد منها متقدما
اولا الهيولى قال الكاشاني الفاسدان تتقدم بالزمان على
الجسم فضلا عن الذات تحلل ذلك الجزء على ما هو كذا الصورة اولى

وقد اراد ضوابط الماهية المركبة فان كانت ممكنة لا بد وقفا
الواجد لها كذلك واجبة لذاتها من اسباب خارجة عن ذلك
فان يكون اجزاؤها واجبة اجبتا بان الواجب صار اجزاؤه
المركب يمتنع ان يكون الا واجبا لما مر وما بقي يكون ممكنا كما له
وقد ظهر ان يكون غير مركب قد ظهر من ذلك ان احد المسئلة
بنية على مسئلة التوحيد ولذلك اخرها الشيخ عنها والله
اعلم هذا كون المركب ممكنا وذاته وهو ليس بمعتبر عند
التوحيد والعقل بانه ينبغي ان لا يعلم من عشق شيئا غير ذلك
قال

اشارة كل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته على ما اعتبرنا
فالوجود غير مقوم له وما هيته من حيث هي هي يجوز ان يكون له وجود
على ما بان فحين ان يكون عن غيره الداخل في مفهوم ذات الشيء
انما خرج ماهيته بالقياس الى ماهيته ما تمام ماهيته
بالقياس الى الاشخاص على ما اعتبرنا فهو المدخل في كل ما ليس
في مفهوم ذات التي فليس بمقوم له ما هيته بل غير داخل
خارج فكل ما لا يدخل الوجود في مفهوم ذاته بان يكون جزء
ماهيته او تمام ماهيته فالوجود غير مقوم له ماهيته
بل عارض له فلا يبعد ان يكون معلولا لذاته على ما بان
فحينئذ الوجود لا يكون بسبب الماهية فاذن يوجد ما هية
والمقصود ان الوجود داخل في مفهوم ذات واجب الوجود

الشرك الذي هو محال الا في العقل بل الوجه الناقض الذي هو
الملاءمة الاتم لجميع الموجودات ما ليس له جزء من شيء ما بوجه
الملائمة من وجوه ما هيته مهما امكنه
جود بالجسم المحسوس يجب به لا بذاته الجسم المحسوس وما له جسم
النوعية او تعلق الوجود به يتسم الذي ما يتعلق بوجوده فيقط
وهو معلولاته اعني كالابوة الثانية والذي ما يتعلق بوجوده
وبعينه وهو سائر الاعراض الجسمانية والاول يجب بالجسم المحسوس
فقط والثاني يجب به وبغيره لكن يصدق عليه ان يقال
يجب به لا لاجله او نقول ويجب ايضا بغيره والمقصود ان الا
الجسمانية كلها ممكنة بذاتها واجبة بغيرها فكل
محسوس فهو متكثر بالقوة الكمية وبالقوة الجوهرية الى
وصورة والمقصود بيان ان كل جسم ممكن وكيفما كان قوله
واجبا الوجود كما يتضح لك مما سبق فاذكر فيما سبق قوله ان
كل جسم محسوس فهو جسم آخر من نوعه او من غير نوعه
باعتبار جسميته وهذا برهان ان آخر على ان كل جسم ممكن ذا
ان كل جسم نوعي فهو جسم آخر من نوعه او ان كان ذلك
عنصريا او من غير نوعه ان كان فلكيا او غير ذلك
اضاف الجسم حينئذ اما اذا اخذ من حاله حصة لا على ما مر
نادرة اليه فيتعذر كل جسم على الاطلاق جسما آخر من نوعه

في ان واجب الوجود ليس جسما

فنقول انا من قولنا ان باعتبار جسميته ما فقوله بالمعنى الذي في قوله
او من غير نوعه وتقديرا الكلام ان كل جسم نوعي فهو جسم
آخر من نوعه ذلك او من غير نوعه باعتبار جسميته وهذه القضية
معلومة البرهان وكثيرا ما تمر وجهان كل لما تعذر شاكلا لان
من معلولاته قوله كل جسم محسوس وكل متعلق به معلولاته
الحاصل من الفصل الاول من مقالة الواجب ليس بجسم كما سيتضح

المسألة واجب الوجود لا شارك شيئا من الاشياء فيما
هيته ذلك الشيء لان كل ما هيته لما سواه متقضية لامكان
الوجود بما الوجود فليس بما هيته التي هي كذا جزء من ما هيته
اعني الاشياء التي لها ما هيته لا يدخل الوجود في مفهومها
ما ذكرناه فواجب الوجود لا يشارك شيئا من الاشياء في معنى
جنسي ولا نوعي فلا يحتاج اذن الى ان ينفصل عن معنى فصلي
او عرضي او هو منفصل بذاته فقط فليس لها حاجة
يزيد نفي التركيب يجب الماهية من الواجب جنسا او نوعا او شيئا
شيئا او ماهية لان ما سواه بالوجود الماهية
امكان الوجود فقط وحقيقة الواجب هي الوجود الواجب
لعدم ان ينقض حكمه هذا بالوجود فيقال ان الواجب يجب
هو وجود واجب بذاته والوجود الممكن في الوجود تعالى ما
ليس بما هيته شيء ولا جزء من ما هيته شيء اعني ما هو ما بالقوة

كالجنس ليس بشيء محمله على ذاته حملا اوليا لوجوده اصلا وتحته ابين وانما
حيثية بل منها هذا الحكم بل الوجود واجب له كالماهية ممتنعة
لما علم انما لم يكن الموجود بالغير معقولا على المقولات العشرة
كالجنس لم يعرض باضافة معنى سلبي اليه حتى الشيء فان كل
لما لم يكن من مقومات الماهية بل من لوازمها لم يصح ان يكون
لازما موضوع جزء من المقومة فيصير مقوما واذا انصار باضافة
المعنى الايجابي اليه جنسا للشيء ليس الذي هو موجود وهو
هذا سند المدعى على قوله الواجب جنس ساو وجواب عنه بتنبيه
على مفهوم العبارة وبحارة الكتاب بنظاهرة بنسبه
الضد بقال الضد الجمهور على ما ساوى في القوة مانع كان امر في
الاول معقولا والمعلول لا يساوي علة المبدأ الواجب فلا يصدق
من هذا الوجه وقال الضد الخاص لشارك في الموضوع معا
غير مما بين اذا كان بينهما غاية البعد طبعا او لا فلا يتلقى دائما
بشيء فضلا عن الموضوع فالاول لا ضد له بهذا وهو غني
عن الشرح تعجيب لا ضد له ولا ند له ولا شبيه له ولا مثل له
له ولا اصل له فلا احد له ولا اشارة اليه الا بصريح العرفان
العقلي الذي الغير والتغير ابابي ظاهر اشاره الاولية
معقول الذات فانها مما هو اولى وهو مرتبي عن العالمين والوحدة
المادة وغيرها فانها يحمل الذات بحال الذاتية وقد علم ان ما هنا

حمله هو ما قيل لذاته معقول لذاته يريد اثبات العلم الواجب
الوجود بحال الاول معقول الذات لا تغيرا ما بحق فاذا وجد
لا بغيره مشابق الوجه بالغيرية هو فيهم وقد تقدم
برهانا عن العلامين اي عن جميع انحاء التغاير بالغير فيتحد
اي عن انواعه بالاحكام بالضعف والتدارك مما يجري
ذلك يقال لا امر ضعفه اي لم يحكم بعده في حقه لان
عرضه اي ضعف وعرضه على فلان اي ما ادرك فيه
ذلك فاصله حمله على وعن المواد اي الهيولى الاولى وما
بعدها من المواد الوجودية وعن المواد العقلية كالماهيات
وعن عينها تا يجعل الذات بحال ذاتية اي عن المتحصلا
والمهارين الخ بصير المعقول بما محصلا اي محصلا اولا
والمادة ظاهرة دلالها على اثباتين الفقط الاول
تامل كيف لم يحتج باثبات الثنوية الاولى وحملا بتة وما
عن الصفات الى قائل ليس نفس الوجود فلم يحتج الاعتبا
من خلقه وبيله بارك كان ذلك دليلا عليه لكن هذا
اوفق واشرف اي اذا اعتبرنا حال الوجود فوجد الوجود
من حيث هو وجود وهو بشعة بعد ذلك على ما يأتي
الوجود والمرشد هذا اشرة الكتاب الالهي شرعهم اياه
الاوائل وفي انفسهم حتى يتبين لهم انه الحق الا يحتول

هذه الصفحة من نسخة مخطوطة عربية قديمة

هو المعنى المشترك بين سماع الفعل والسمع والاخبار وهو حصوله
وجوده المعقول بعد عدمه عن الفاعل المعنى بهذا الفعل اراد ان
فاذا حدث فقد استغنى حينئذ عن الفاعل بقى المفعول
واما حمل اهل التمييز منهم على ذلك شيئا ان احدهما
بعد الفعل كالبناء بعد قيام الفاعل كالبناء والثاني
وقد ذكرنا وجهين احدهما ان ايجاد الفاعل للفعل
يكون تحصيلا لما هو حاصل وهو محال الثاني ان الفعل لو كان
محتاجا الى الفاعل كان محتاجا اليه لوجوده وابقاء لكان الفاعل
ايضا كذلك ويتسلسل بقوله انه يتبين ان الاعراض الباقية
بعد ما ذكر من اشارة الى قولهم او يتم حسب ما يقتضيه العامة
وقد يقولون اذا اوجد فقد احتاج الى الفاعل الى قوله
وعلم البناء اشارة الى نظر اهل التمييز منهم لذلك فانه
بالمشاهدة قد لا فاعل الشارح دائما اراد قد يقولون
يقل بقولهم انه من اكثر المتكلمين لا يقولون بذلك وذلك
انهم وان لم يحيلوا المعنى هو حالا بقاء محتاجا الى الفاعل لكل
محتاجا الى الحوادث عندنا فيبقيه الفاعل فيه كالعرض
بالبقاء عندهم من جنسه منهم او غيره من سائر الاعراض عندنا
لا يشبهه فمحال ان لم يحتاج محتاجا الى الفاعل في وجوده لكن
حاجة محتاجا الى الفاعل بنا يحتاج اليه في وجوده ما دام

٦٩١

قد يزيد بن والى الحاجة بعد المدة وحدث ما تناسى هذا هم فلا تقل
لك بعد ذلك وقوله لانه الفاعل حينئذ احتاج الى الباري
الى قوله حتى يحتاج الى الفاعل اشارة الى استدراك لهم الاول
المذكور في قوله وقالوا لو كان يفتقر الى الباري بحيث
جواز الى قوله الغير النهاية اشارة الى استدراك لهم الثاني

حينئذ يجب علينا ان نحلل معنى قولنا اصبح وفعلا ما يوجد
الى اجزاء البسيطة من مفهومه ونحذف منه ما دخل في العرض
ودخول عرضي فنقول ذكرنا ان الجزء الذي يحتاج المعنى
الى الفاعل اما ان كان من جملة ما هو مفعول او يستحيل
ان يحلل المعنى المشترك بان هذه الاجزاء كذا وهو قولنا ما وجد
بعد العدم بسبب شيء الى اجزاء البسيطة وينظر فيها جميعا
معتبرة فان احتاج امر بعضها معتبرة في مفهوم المفعول
لذلك البعض العرض يتعين المعنى المتعلق بالفاعل قوله
واما استعملت لفظة الحدث بعد قوله موجود بعد العدم
شيء للتخفيف قوله فمفعول اذا كان شيئا ما ان لا شيئا
فاذا هو موجود بعد العدم بسبب شيء ما فاما ان يقال له مفعول
فلا بأس الآن كان احدهما محتاجا اليه الآخر فاذا الباري
لو فعل حتى يحتاج شيئا الآن يزاد فقال موجود بعد العدم
بسبب ذلك الشيء وهو قول من يسلم الشيء ويسأل عن علته

الاختيار وقادرا عندنا وبالطبع او لداع دعيه لذلك او يمنع من ذلك
بالذات فلسنا نعني الا ان الحي الخ هذه
المعرفة زايدة على كون الشيء مفعولا والذي يدل له ويحقق ذلك
فانا نعقل له فاعلا ثم الدليل على هذه المساواة انا نعقل الفاعل
فعلا بالة او بحركة او بقصد او بطبع فيركب او رد شيئا يعقل
كون الفعل فيه او يحسن كونه فيا في المفهوم واما الثقفون لهذا
لو كان مفهوم الفعل منع من ان يكون بالطبع وانتا التكرير
قلنا لو كان مفهوم الفعل يدخل فيه الاختيار فاذا فاعل
بالاختيار كان كذا فاذا ثبت ان معناه اذا تقرر هذا
عم معنى المحدث بالمفعول سواء كان احدهما مفعولا على الاخر
مساويا له حتى يكون كل مفعول محدثا وكل محدث مفعولا او اعم
حتى يكون كل محدث مفعولا ولا ينعكس او اخص حتى يكون كل
مفعول محدثا ولا ينعكس واشتغل ببيان كيفية التفاوت
بين المعنيين وهو كان المفعول اذا كان بعض من المحدث
اذا كان معنى المحدث يسير زيادة معنى مفهوم ساوى المعنى
واشار الى الزيادات بقوله الا التحرك فان المحدث قد يكون
حدوثه تحركا من الفاعل وقد لا يكون قد يباشرة والاكل
بالمباشرة يقابله المحدث بالة من وجه وهو ظاهر بقي
المحدث بالتولد من وجه وذلك ان بعض المتكلمين يقولون

الحركة من الجسم شيء حادث بالتولد لان الجسم يحدث
اولا اجتماعا فيتولد من ذلك الاجتماع الحركة ويقولون
حدوث الاجتماع حدوثه بالمباشرة وذكر الاجتماع
الطبع وهاشا بذلك من وجه فالحدوث بهذا الوجه
المفعولية بيان ان المفعول لو كان مساويا للمحدث
حيثما او بالتقابل لكان اخص من المحدث المطلق وانتا ذكر
ذلك لان المتكلمين يطلقون الفعل على كل احداث يكون
على وجه احداث يكون باراده فاعله وهذا اخص من الاحداث
بالمعنى المطلق على معنى تجدد الاحداث والابداع فاستعماله
الخبر هنا على انه مساو للاحداث واستعمال المحدث على انه
للمفعول والذي يقابله معنى المحدث على انه مساو للفاعل
مع ذلك ادان المتكلم ليس بهذا التخصيص يصيب بان كان
هذا البحث لفظيا فان ذلك لان الزيادات ليست بالحقيقة
الفعل واستدل عليه بان مفهوم الفعل لو كان مشتملا على
تلك الزيادات لكان انضمام خلاف ذلك البعض اليه
منافيا للتناقض اذ كان انضمام غير ذلك البعض اليه
للتكرار ولعرف بشعة خلاف من ذلك قال الفاضل الشارح
هذا البحث لفظي عند اهل العرف والمتكلمين يطلقون كون احدهما
كسبيا وكون الثاني تاثيرا فضاء ويصرحون بانه لا مشاحة في الامر

يرتفع شئ من خارج المفهوم فالواجب بالغير اخص من المسبوق
بالعدم من حيث المفهوم وقد يحمل عليهما معا التعلق بالغير
وهذه هفوة جعلها صغرى قياس وكبراه ان كل معنيين احدهما
اعم من الآخر يحمل عليهما معنى ثالث غاير ذلك المعنى كون
عم اولا وبالذات والاخص جزء وبسببه وبيان ذلك ان
ذلك المعنى لا يخلو الاخص الا وهو معنى الاعم وبالعكس ان يخلو
الاعم من جزء يخلو الاخص بالاولى لو كان يخلو منه الاخص بدا
لما كان الاخص اخص ولما ثبت ذلك فنقول الحاصل لك
ان التعلق بالغير للواجب بحيث اولا وبالذات وللمسبوق بالعدم
ثانيا وبسببه يعني بسبب الوجود بالغير فراكه ذلك بان التعلق
ليس المسبوق بالعدم بسبب كونه مسبوقا بالعدم وذلك بديهي
فجاز ان لا يكون له تعلق بالغير بل كان ذلك لما هو
مع كونه مسبوقا بالعدم لم يكن له تعلق بالغير فعلمنا ان اذن
ان هذا التعلق هو بسبب الوجه الاخص اي بسبب كونه واجبا
بالغير فاذا ثبت هذا ثبت ان التعلق بالغير يكون للمسبوق
بالغير دائما لا لما يعدمه فقط بل في جميع اوقات وجوده
فثبت ان هذا التعلق للمعلول لما كان في جميع اوقات وجوده
الجمهور تقرر كون علة التعلق لو كان ايضا كون المعلول
بالعدم عليها ظنوا لكان التعلق ايضا دائما لا في حالة الحدوث

حاصلة بالمعلول المسبوق بالعدم في جميع اوقات وجوده ليست
حاصلة بها لوجوده فقط حتى يكون بعد ذلك مستغنيا
عن فاعله فنقرر بما ذكر الكتاب واعترض الفاضل التابع
على التغير فقال انه تكلم بما لا حاجة اليه وقد يكلم بما
حاجة وذلك انه اظن والفضل التابع ان المفتقر
الى الفاعل هو وجود الحادث ولا حاجة لذلك لعلم الخالق
بذلك بل يكفي ان علة الحاجة هي الحدوث اي لا والفاعل
هل يفتقر اليه زائدا لا وهذا هو محل الخلاف وتسمية
الواجب بالغير يخصهم اي الحكماء والغير الفاعل ليس الا ان
يقتضي لا يكون مفتقرا الى المؤثر والواقع لم يقع الوقت
وهو مناقدة على المطلوب اقول اما قوله لا حاجة الى
ان وجود الحادث مفتقر الى الفاعل اذ لا خلاف فيه فليس
بصحيح لان منشأ الخلاف هو ان المعلول في اي شئ
يتعلق بفاعله فذهب الحكماء الى انه يتعلق به في وجوده
سواء كان المتعلق حادثا او غير حادث وذهب الجمهور
الى انه يتعلق به في حدوثه دون وجوده كما حكي التبحر عنهم
في صدور العالم واعترض بهذا الفاضل فكان من الواجب
ان يجيب الحق في ذلك فحقق ان الفضل التابع انما
تعلق به في وجوده ثم اراد ايضاح البيان ان سبب تعلق

الوجود بالغير اذ لو كان الوجود متعلقا بالغير كان
الغير ايضا كذلك فظهر من ذلك ان التعلق حاصل في جميع اقسام
هذا الوجود اذ في وقت حدوثه فقط فان مسلوبة عنه لذلك
حينئذ وهذا الفصل له ذلك بناء بالتجلد ولما ظهر ان
سبب التعلق هو الوجوب بالغير فان الواجب بالغير جاء كان
ذاتها او غيرها فهو متعلق بالغير في وجوده مطلقا سواء كان موجودا او لا
مطلوبنا الخ اما البحث عن علة الحاجة فهو لا يمكن الوجود
فليس من شأنه في هذا الموضع لان علة الحاجة لو كان هو الحدوث
فكان الحادث محتاجا حال جميع اوقات وجوده لكن الشيخ
هنا ايضا كما صرح به في آخر الفصل فهو كان هو الامكان
وكان الممكن غير موجود فهو متعلق بالفاعل فكل ما يتبع
له فلذلك لم يتعرض الشيخ لهذا البحث واما قوله اذ قد بان
ان الذاتي من شأنه الوجوب بالغير الخ فبين بقوله ان
الواجب بالغير لا يأبى الذاتية وعلة التعلق بالغير هو الغير
بالغير فاذا كان واجبا بغيره كان متعلقا بالغير فافهم
القدر كاف بحسب غرضنا هنا فقد ذهب المحققون ان الدلالات
عند اكثر الحكماء والمتكلمين لفظية لان المتكلم من شأنه ان
يجعل العالم على قدر يكون دليلا على المدلول اليه كما انهم
تفوا الفرق بالعلة والمعلول بهذا الدليل اعادنا الله منها

كون المؤثر موجبه العالم قادرا واما الفلاسفة فقد استقصا
على ان الاول يستحيل ان يكون فاعلا لغيره بغير ارادة حتى
الاتفاق على كون الفعل ازليا يأبى اقتضاءه الى الفاعل بالتجلد
فضلا عن اقتضائه الى العلة الموجبة واذ كان الامر كذلك
فظهر ان ما ذهب اليه جمهور المتكلمين من ان الفاعل مختار
لذاته لا على وجه كون الفاعل مختارا فهو من غير فرق لفاعل
من ان يكون فاعلا مختارا فهو ذكرنا احتمالين حذفهما
هنا تبع ابن سينا وان غرضه ان يجب ان يكون فاعلا مختارا
لذاته موجبا كان الفاعل قادرا او هو فاعل بما ذكره ولا يضر
اتهما بانا حذف الفاعل على القول بالايجاب بل بنيا الامر
على الحذف وانا نقول بنفي العلة والمعلول فليس يتفق
عندهم لان سبب ابى الاكثرين المعتزلة قائلون بذلك
وانما احتاجوا هذا القائل الى تتابع الاشاعرة بشمولة
مع الفاعل المختار فانه ذهب جماعة منهم الى ان صفات الفعل
ثم بين ان يتعلق الواجب لذاته بشيء وبين ان يتعلق بها
معللا بان الذات واجبة هي لذاتها وهذا يرجع الى ان المتزوك عن
التجريد بالنظر فانه ليس لهم عن ذلك معدى فظهر ان ثم
شقين على القول بالعلة والمعلول لم يتم الكلام فيهما

جزء من الاخر ما هيئة فيكون الزمان غير منقسم بل سرمدا
اثبات الثاني ان بحسب وجود قبلية وبعدية كما يوجد
بين الزمانين من غير زمان يغايرهما بفصل بحسبه
العالم قبل وجود الحادث من غير زمان يغايرها بفصل
ان جاز القول بالقبلية والبعدية يكون مع القول
بكون كل جزء من الزمان مسبوقا بجزء آخر وهكذا يكون مع القول
بحدوث هذا العالم حادث لا نهاية له وهو قول
الحوادث اجيب بان معنى قولنا اليوم مثلا جزء من امس ليس
الا ان امس موجود واليوم لم يوجد مع العدم وان سلمنا ان
امس وجد معه لكان هذه المعية امتدادا مقارنا
لامتداد معه لكان المعقول منه ان اليوم ما حصل في الزمان الذي
حصل فيه امس وحينئذ يجوز التسلسل وان لم يكن معه
لم يوجد معه بل كان معناه ان اليوم لم يوجد بعد امس كان الشيء
يجوز التسلسل وان لم يكن معناه انه لم يوجد معه بل كان معناه
ان اليوم لم يوجد حين كان امس فقط كان مشعرا بحصول
وذلك يقتضي ايضا ان يكون للزمان زمان آخر وهلم جرا والقول
الزمان المحرك ايضا يقتضي مثل هذا البيان فنقول زمان
آخر والجواب ان الزمان ليس له ماهية غير انتزاع الاوهام
والتعدد وذلك لا يضر الا فيما لو لم يكن الا ذهنيا

جزء ولا متقدم ولا متأخر قبلا وبعدا بالذات التي
لا تجامع الاخرى وهذا يستدعي الاستمرار الذي
هو حقيقة الزمان ويستلزم وجود متقدم ومتأخر لا محالة
بهذا المعنى والثاني
الاستمرار بالشيء آخر وهذا معنى التقدم والتأخر
الثالث وأما الحقيقة فغير متقدم الاستمرار بمعنى
عدم الاجتماع لكن الحركة وغيرها قابلة لهذا الاستمرار
فتوجد في ما لا نهاية له وهذا هو الفرق بين ما لا نهاية له
لذاته وبين ما لا نهاية له بسبب غيره فإنا إذا قلنا اليوم أوسع
من أمس لكان معقولا اليوم شيئا آخر من أمس لكان متعددا بهما
يستدعي هذا التعدد إذا قلنا العدم المضاف صحيحا
الزمان بمعنى المتقدم بأحد المعاني السبعة فإنا
نعني بتقدم شيء على شيء بأحد المعاني السبعة
شيئان يتغايران ويتباينان بأحد الأمور المتعددة بتلك الوحدة
التي يغايرانها إلى الزمان في متى ذلك الشيء فالآخر يقتضي
مشاركة شيئين لشيء واحد في منسوب إليه واحد العدد
فإذا لذلك يحتاج في الأمور المتباينة بتغاير الموصوف
ويحتاج في التسوية إلى اتحاد الموصوف بالجهة
الا مع اعتبار جهة وتغاير الحال إلا بمكان الا لبدي في تغاير الحال

قوله ليس بمتقدم الخ اعلم ان اصل الزمان ليس المتقدم
بالزمان اعني ما يكون بينه وبين المتقدم بالزمان مرتبة الاثنينية
بان جعل احدهما مبدأ عدم الآخر او امر ثالث
فرق بين الزمان وبين الحركة كما بينا الحركة
يتقضي فيما بينها متقدما متأخرا والزمان
والآن غير الزمان فالحركة كما وجد الزمان فيه

قوله اليوم اما ان يقال اراد به ما يشمل الامس
ان اليوم لفظ موضوع للزمان المتأخر عن الامس
موضع التقدم بحسب الزمان وهو موجود حينئذ
من الزمان كيوم بعده وهو موجود حينئذ
لم يحصل الجزم بتقدم احدهما على الآخر بعينه

قوله ان امر الزمان كما ذكر ممنوع الخ

الوضع هذا الاتصال اذ ليس شيء بحركة وتحرك اعني
بتغيره متغيرا لا بعينها ما يمكن فيه ان يحصل لا ينقطع وهو
الوضعية الدورية وهذا الاتصال يحصل التقدير بثلاثة
قبلا قد يكون ابعد وقبلا قد يكون اقرب فهو كم مقدر للحركة
وهذا هو الزمان وهو كمية الحركة لا من جهة المسافة
بل من جهة التقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان وبذلك يتبين
ماهية الزمان وتقريره ان التجدد والتغير اللذين بنسبة
على وجه هذا الفصل المتقدم لا يمكن ان يوجدا الا مع تغير ما
وتغير الحال لا يمكن ان يكون الا لشيء يتغير منه التغير وهو
الموضوع لان التغير عرض والعرض لا يوجد الا في موضوع
هذا الاتصال اذن شبيه الوجود بشيء هو عرض او تغير
وهو جسم محل التغير هنيء وشبيه هذا التغير الواقع في جوهر
شيء حركة هذا الاتصال شبيه الوجود بحركة وتحرك والبيان
المذكور في الفصل السابق قد دل على وجوب كون كل حادث
مسبوقا بزمان وكل زمان له اول هو حادث فاذن هو مسبوق بزمان
آخر قبله وبلزوم من ذلك وجوب كون الزمان متصلا لان
الحركات المستقيمة لا يمكن ان تحصل الى اول لوجوب تناهي
الاسناد ان ملاسقة فالنقط التي يمر بها زمان
حركة يمكن ان تحصل لا ينقطع وهو الوضعية الدورية هذا

الاتصال يحتمل التقدير بكما منحيا له فمنه من مقولة الكم
من النوع المتصل فالزمان كم تقديره التغير اعني الحركة بهذه
الجهة وبعد تبيننا صحيح بحسبه فما ذكره هذا الرئيس
ذكر تعريفه فقال وهو كمية الحركة لا من جهة المشتمل
من جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان وقد ذكر ان
الحركة كمية من جهة المسافة فان الحركة تزيد بزيادة المسافة
وتنقص بنقصانها وكمية من جهة الزمان لان الحركة تزيد
بزيادة الزمان وتنقص بنقصانه وبالمسافة نحوله بتقدم بعضها
على بعض تقدما وضعيا بحيث المتقدمة والمتأخرة يجتمعان
في الوجود والحركة تتجزأ بتجزئ المسافة وبعضها مستقيمة
وبعضها مستديرة بازاء تقدم اجزاء المسافة تتأخرها الان
المتقدم والمتأخر منها لا يجتمعان بخلاف المتقدم والمتأخر
من المسافة والزمان هو كمية الحركة لا من جهة المسافة بل من
جهة المتقدم والمتأخر اللذين لا يجتمعان فهذا بيان ما ذكره
من تقدمه في المشاجرة وانت تعلم ان الحركة بعضها
ان تحتمل المتقدم والمتأخر وما يوجد منها المتقدم لا يكون
منها المتقدمة من المسافة والمتأخر منها يكون منها فالمأخوذ
من المسافة بكمية جمع ذلك ان المتقدم للحركة لا يجتمع المتأخر
منها كما يوجد المتقدم والمتأخر من المسافة معا فيكون للحركة

ما الآخر فالحركة مماسية تنقسم اما من جهة ما الحركة ليس
جهة ما اما لمسافة ويكونان معدودين بالحركة فان الحركة
باجزائها بعد المتقدم والمتاخر فيكون الحركة لها عدد من حيث
لها المسافة تقدم وتاخر مطابق مقدارا يض بانه مقدار لمكان
والزمان هو هذا العدد او المقدار فالزمان عدد الحركة او المتصل
الى متقدم ومتاخر لا بانه زمان بل فالمسافة ولا لكان الشيا
تحديدا بالذي بعد فجاز ته وغرضنا بيان هذا الذي
ذكره القدماء وغرضي ايراد هذه النكتة الاحية انا
كل حادث فقد كان قبل وجوده ممكن الوجود لكان امكان
حاصلا وليس هو قدرة القادر عليه والا لكان اذا فيزان الشيا
اثنين مقدورا عليه لانه غير ممكن في نفسه فقد قبل انه غير مقدور
عليه لانه غير مقدور عليه لذاته غير ممكن في نفسه وهو باطل
نفسه فبين اذن ان هذا الامكان غير كون القادر قادرا عليه
عليه وليس شيا معقولا بنفسه يكون وجوده لا في موضوع
بل هو اضافي فيفتقر الى موضوع فالحادث تقدمه قوة الوجود
وموضوع يريد بيان كون كل حادث مسبوقا بموضوع لمادة
وتقريره ان كل حادث ممنوع قبل وجوده اما ممتنع الوجود او
ممكن الوجود والاول محال فالثاني حق فاذن له امكان وجود
قبل وجوده وليس امكان وجوده هو قدرة القادر عليه لان

وكيف الحادث غير مقدور عليه كونه غير ممكن في نفسه والثبت
فكون صفة المحال مقدورا عليه يكون ممكنا في نفسه والشي لا
يكون سببا لغيره وما ليس كونه ممكنا امرا له في نفسه وكونه مقدورا
عليه امرا له بالقياس الى القادر عليه فاذن كونه ممكنا هو امر
مغاير لكونه مقدورا عليه وهذا الامكان ليس شيا موجودا
في نفسه لان الامكان كون الشي بالقياس الى وجوده كما
الياض يمكن ان يوجد او بالقياس الى صيرورته شيا اخر
كما يقال الجسم يمكن ان يصير ابيض فاذن هو امر معقول بالقياس
الى شي اخر فهو امر اضافي والامور الاضافية اعراض والاعراض
لا يوجد الا في موضوع فالحادث تقدمه امكان اي امر
موضوع وذلك الامكان قوة للموضوع موصوف بالنسبة الى وجود
الحادث فيه فهو قوة وجود والموصوف موصوف بالقياس الى
الامكان الذي هو عرض فيه وموصوف بالقياس الى الحادث
كان عرضا او مادة بالقياس اليه ان كان صورة هذا تقرير ما
في الكتاب واعلم ان كل امكان فهو بالقياس الى وجود والوجود
اما بالعرض كوجود الجسم ابيض واما بالذات كوجود البياض
واما الامكان بالقياس الى وجود بالعرض فهو كون الشي بالقياس
الى وجود في الغير او بالقياس الى صيرورته موجودا الخر
كما الجسم يمكن ان يكون ابيض او يحدث البياض فيه

المادة يمكن ان يصير جماد والمادة يمكن ان يصير موجودة بالفعل
وظاهر ان جميع هذه الامكانات محتاجة الى موجود منها
يصير محلا بها اما الامكان بالقياس الى موجود بالذات فيكون
للشيء بالقياس الى وجوده ولا يخلو اما ان يكون ذلك الشيء
تام الوجود في موضوع او مادة او مع مادة كما قال الباقي فيكون
ان يوجد او يكون وكذلك الصورة والنفس وحكم هذا الامكان
والاحتياج الى مرجح حكم القسم الاول ويكون موضوعا
بوجود ذلك الشيء واما ان لا يكون كذلك بل يكون ذلك الشيء
قائما بنفسه لا علاقة له بشيء من الموضوع والمادة وسائر
هذا الشيء لا يجوز ان يكون محدثا لانه لو كان محدثا لكان
موضوعا بامكان محاله كما مر والمكان لا يمكن ان يخلو
عن موضوع اذ لا علاقة له بشيء فيلزم ان يكون جوهرا قائما
بنفسه لكن الجوهر من حيث ماهيته لا يكون مضافا الى الغير
والامكان مضاف فلا يكون الامكان موجودا حقيقة وذلك
الجوهر اذا لم يكن حقيقة فهو عارض له وقد فرض غير عارض
لشيء هذا خلف وانا بينا ان ذلك الشيء لا يمكن ان يكون
محدثا فهو اذا كان موجودا كان دائم الوجود وان لم يكن
موجودا كان ممتنع الوجود وقد ظهر من ذلك ان الاشياء اما
ان تكون اما اعراضا او صورا او مركبات او موجودات خالية عن المادة

واما ان لا تكون كذلك فهي اما امكانات هذه الاشياء او يكون قبل
وجودها وبعده معها بالقوة فيقال لهذه الوجودات في مواد
بالقوة وهي تختلف بالقرب والبعد وربما اعتبر مع وجود في
وجودات من القوة الى الفعل واما قد يقع اسم الامكان على
بالتشكيك واما امكان الوجودات الممكنة فانها تنقسم الى
امور لا يمكن ان يوجد في الخارج والموصوف بالامكان بهذا المعنى
الموجود لها وكذلك الوجوب والامتناع فان الموصوف
بالوجوب لا يمكن ان يكون فوق واحد والموصوف بالامتناع
لا يمكن ان يوجد في الخارج والموصوف بالامكان بهذا المعنى
كثيرة مختلفة هي موجودات العالم باسرها وهذا الاختلاف
انما هو في موضوعاتها في انفسها في ذاتها دون حقيقة في هذا
الموضع ليرد هذا الامكان الذي تحدد هنا وظهر من هذا ان قول
الفاضل الشارح الذي قبل وجوده نفي ما عرف فلا يصح الحكم
عليه بالامكان وقد عارضته ذلك بانه موضوع فيحتاج
بانه معدوم للقاعدة وذلك يقتضي تميزه وترجحه فيحتاج
بالمتشعبات المتميزة عن الممكنات مع كونها انما يرفع
بتحقيق عدم التمييز بين الاحتياج بالنسبة العقلية والاحتياج
الخارجي واما قوله لو كان الامكان موجودا لكان
او ممكنا والاول محال لكونه متعلقا لغيره والثاني محال لانه

يلزم من ذلك ان يكون للامكان امكان فالجواب هنا ان
الامكان في نفسه اعتبار عقلي متعلق بشيء خارجي من حيث
تعلقه بالشيء الخارجي ليس بموجود في الخارج وهو امكان بل
امكان موجود في الخارج ويتعلقه بذلك الشيء يذهب ذلك
ذلك الشيء في الخارج وهو موضوعه من حيث كونه ثابتا
بالعقل موجود في الخارج وله امكان لاعتبار العقل منقطع
التعلق بانقطاع الاعتبار بخلاف التقدم بالعلية فانه يبقى
الشيء في العقل دون الخارج فجاز ان يجعل احد وجودي
الامكان على الخاصة لموجود خارجي مع عدم المطابقة
والاعتبار انما يتعلق لا يتحد في العقل على الخاصة شيء
الخارج بل على الخاصة الحكم موجود في الخارج والحكم الموجود
ذاته غير موجودة في الخارج من حيث هي احكام بل يكون موجودة
من حيث هي محكوم عليها واما قوله امكان الحادث لا يجوز ان
يكون حالا لانه حينئذ قبل وجوده يستحيل ان يكون محلا
لشيء ولا يجوز ان يكون حالا لغيره لان حد الشيء لا يكون
حاصلا لغيره والجواب ان امكان الشيء قبل وجوده حال
لا موضوعه فان معناه كون ذلك الشيء في موضوعه العقلي
وهو صفة للموضوع من حيث هو غير وصفة الشيء من حيث
هو بالقياس اليه فانه يجوز ان يكون كعرض لا موضوع

عنه ان كان يكون كما بينا انه المشاهد به ولما لم يكن وجوده
مثل هذا الشيء الا وجوده لم يمتنع ان يقوم امكان ذاته بذلك
الغير وقوله لما كان الامكان صفة اضافية تعلقت
لوجوده المتضايفين فنحن انما يتحقق حد ثبوت الماهية
الوجود ويلزمه تقدم الوجود على الامكان فالجواب انه
من حيث كونه صفة اضافية انما يتحقق عند وجوب المتضايفين
ولكن يكفيه ثبوتها في العقل ولا يجب من ذلك تقدمه
عليهما في الخارج لكنه من حيث تعلق معروضيته
في العقل بامر موجود في الخارج يستحيل ان لا يكون موضوعا
موجودا في الخارج كما سبق في التقديم بالعلية واما قوله الحكم
بكون الامكان متعلقا بموضوع او ماهية موقوف على العقل
والتصور المفارقة وهما الحدوث فانها ممكنة مع انها معلقة
موضوع وماهية والجواب عنه ما مر من الفرق بين الامكان
عند تعلقها بما في الخارج وان امكان مثل هذه الامور
صفة بالحقيقة للخارج عن الوجود العدم في العقل
من حيث نجوزهما في العقل موضوع والامكان هذا
كعرض في موضوع وهما يمنع صفة لوجود لها وكون حد الامر
عنه كذا قوله لما قبله وقوله لو قبل الشيء لا يحدث
الا اذا امتنع وجوده اولى ولا يمتنع الا اذا كان له

قلنا المقدمتان ممنوعتان اما الصغرى فلان الاولوية
لحصلت حالة الحدوث لكان الكلام في حصولها كالكلام
في حدوث الحادث ويتسلسل المحال الذي ذكرتموه ولحصل قبل
وجود الحادث زمان موهوم اما ان يكون وجود الحادث فيه
ممتنعا او واجبا او ممكنا والاول والثاني باطلان لان
الحادث يقتضي وجوده الحادث معه او بعده فالآن يقتضي
قبليا كما اقتضى بعديتها واما الكبرى فلما مر من ان
الشيء لا يحدث الا اذا صار وجوده واجبا اصلا او بالنسبة
وانما يحدث مع تحقق وجوب غير متأخر عنه لاستقرار
عليه ووجوبا اما تحقق بان يتم استعداد او يزول مانع
يحتوله وذلك الاستتمام يقتضي بدوا استعدادا يجمعها
الحركة المتصلة التي لا اقل لها الموجودة في الجسم الا بالقوة
فالعالم بجملة العالم الا الى عليا بانه حدث الشيء الذي
بعد الشيء من وجوه كثيرة مثل البعدية الزمانية والمكانية
وان افتتاح الآن من الجملة الذي يكون باستحقاق الوجود
لم يسبق ان يكون ذا في زمان معاير لما ثبت للحدود الذي
للمكان ولما كان تحقق الحد مع الذي مسبوقا على تحقق
المتأخر الذي لان الحد مع وجود الشيء فيما
عن لا وجوده يقتضي الزمان وذلك لاقسام المتأخر
فلم يتحقق معنى المتأخر الذي على اشارة الحدوث الذي

واعلم ان متأخر الشيء عن غيره بما لا يجتمعه معان على ما حققه
الفلاسفة الاول واحد بالزمان والثاني بالمرتبة او الوضع
الذي يكون المتأخر المكاني صنفا منه والثالث بالشرف
والرابع بالطبع والخامس بالمعلولية والاخيران يشركان
في معنى واحد وهو المتأخر بالذات والمعنى المشترك هو ان
يكون الشيء محتاجا الى الآخر في تحققه ولا يكون ذلك الآخر
محتاجا الى ذلك الشيء فالمحتاج هو المتأخر بالذات عن
المحتاج اليه ولا يخلو اما ان يكون المحتاج اليه مع ذلك
هو الذي باقتراره يفيد وجود المحتاج او لا يكون كذلك
بالاعتبار الاول متأخر بالمعلولية وهو كحركة المفتاح
بالقياس الى حركة اليد وبالاعتبار الثاني متأخر بالطبع
وهو كالكثير بالقياس الى الواحد وكالمشروط بالقياس
الى الشرط والمتأخر بالمعلولية لا ينفك عن المتقدم بالعلية
في الزمان وينتفع كل واحد منهما مع انتفاع صاحبه
الا ان انتفاع المعلول يكون دائما وعلة لانتفاع العلة
من غير عكس والمتأخر بالطبع يستلزم المتقدم لا الوجود
من غير امكان وقد يتقدم ويمكن ان يوجد مع المتأخر
اما المتأخر فلا يمكن ان يوجد الا مع المتقدم وقد يجتمعان
في معنى المشترك متأخر بالطبع ويحقق المتأخر بالمعلولية

باسم التأخر بالذات والشيخ استعملها تارة كما طبعوه بارس
الشتاء كذلك وذلك انه عند ذكر التقدم بالعلية
وان كان يقال المتقدم بالطبع على المتقدم بالعلية والتقدم
انما هو هذا الكتاب فقد سمى المشترك تأخرا بالذات والدليل
عليه انه تمثل له بحركة المفتاح واليد وهو تأخر بالمعلولية
الذي هو احد قسميه ثم اطلق اسم التأخر بالذات صريحا
على القسم الآخر وهو تأخر ما للشيء بحسب عينه ثم قاله
ذاته وهو تأخر بالطبع لا بالعلية وهذا تأخر الثاني عن
بالمعنى المشترك هو تأخر حقيقي وما سواه فليس بحقيقي
كان المتأخر بالزمان او المرتبة والوضع او بالشرف يمكن
ان يعبر بالفرع من مقدما وهو هو كان المقتضي لتأخره
هو امر عارض لذاته وان المتأخر بالذات فلا يمكن ان يعبر
متقدما وهو هو كان المقتضي لتأخره هو ذاته لا غير
خصه الشيخ بانه الذي يكون باستحقاق الوجود وعلم
المتأخر بالمعلولية يجب ان يكون في الزمان مع المتقدم
بالعلية والمتأخر بالطبع لا يجب ان يكون في الزمان مع
المتقدم بل يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون ولذلك
حكم الشيخ على المعنى المشترك بينهما بالامكان العام الذاتي
للوجود والا وجود وهو قوله وان لم يتبع ان يكون

في الزمان محاذيا له وذلك اذا كان وجود هذا عن آخر
وجود الآخر ليس عند هما استحق هذا الوجود الا والآخر حصل
له الوجود ووصل اليه المقصود واما الآخر فليس بينه
وبين ذلك الآخر في الوجود بل يصل اليه الوجود عن
وليس يصل الى ذلك الا ما تأخر عن الآخر وهو بيان التأخر
بقريبة ذي بعض فاضلي ومعناه ان هذا التأخر يكون اذا
وجود هذا يعني المتأخر كان المعلول مثلا عن آخر يعني المتقدم
كالعلة مثلا ووجود المتقدم ليس عن المتأخر فهما
المتأخر الوجود الا والمتقدم حصل له الوجود ووصل اليه
من علته ان كان له علة وانما المتقدم فليس بينه
وبين علته فالوجود يصل اليه الوجود عن
وليس يصل الى المتأخر من تلك العلة الا ما تأخر عن المتقدم
وهذا هو الفاضل الشارح الى ان المراد ان علة متوسطة
بين ذات المعلول ووجوده والمعلول ليس بمتوسط بين
ذات العلة ووجودها ولنا رأي هذا التقرير مطابقا لا
الكتاب قوله وهذا شأن ما تقول اذا حركت يدي تتحرك
المفتاح او لم تحرك المفتاح ولا تقول تحرك المفتاح
تحركت يدي عاقة تحركت يدي وان كانا معا فانهما
هذه بعدية فالذات وهذا اي المثال للمتقدم الثاني

ومعناه ما يحتاج ذاته من الفاعل التاسع على التقدم بالعلية
فقال ان كان المراد من تقدم العلة على المعلول كونها مؤثرة
فيه كان معنى قولنا العلة مستغنية على المعلول هو ان المؤثر
او الشيء مؤثر فيه وهذا تكرار لما علم من الفائدة وان كان المراد
شيأ آخر فلا بد من افادة وضعه وجعل قول الشيخ الوجود
لا يصير للمعلول الا اما تا على العلة بيانا لذلك ونسبه الى
الجاز وجعل التسبيل بحركة اليد والمفتاح بيانا آخر غير
ونسبه الجاز كله وقد تقدم الشيء الذي عنه الوجود ما
الشيء الذي له الوجود فالوجود معلوم بديهة العقول لا
الغرض من هذه البيانات ولا امثلة له تعريفه ولا اشارة
بيان امكان ارتكابه عن التقدم الزماني فان الجمهور يطلقون
ان وجود المتقدم الزماني شرط في وجود هذا المتقدم وله
ثم انت تعلم ان حال الشيء الذي يكون الشيء باعتبار ذاته
مستحيلا عن غيره قبل ما له من غيره قبلية بالذات وكل
موجود من غيره يستحيل العدم لو انفرد او لا يكون له وجود
لو انفرد بل من غيره فاذن لا بد ان يكون له وجود قبل ان يكون له
وجود وهو الحدوث الذاتي لما تبين من بيان معنى الناقص
شرح ذي المقصود وهو بيان الحدوث الذاتي للممكنات
وتقريره ان حال الشيء الذي يكون له بحسب ذاته مع قطع

النظر عن غيره اما ان يكون قبل حاله بحسب غيره قبلية بالذات
لان ارتفاع حال الشيء بحسب ذاته يستلزم ارتفاع ذاته
وذلك يقتضي ارتفاع لحال التي يكون للذات بحسب الغير
واما ارتفاع لحال التي بحسب غيره يقتضي ارتفاع لحال الذي
بحسب الذات والموجود عن الغير الممكن بالذات لو انفرد عن الغير
لا يستحق العدم بحسب الخارج واما لحسب العقل فلم يستحق
ذلك الوجود لان وجوده اما ان يكون له باعتبار وجوده عليه
وعدمه اما ان يكون باعتبار عدم علته وكلاهما غير ثابت
له وهذه الحالة اعني التجرد عن الاعتبارات الثلاثة في العقل هي
التي له حتى ذا اعني الغير واما ان العدم ما ان لا يكون له وجود
عدم واما وجوده وهو حال له بحسب غيره فاذن وجوده
مسبوق اما بعدمه او بلا وجوده وهذا هو الحدوث الذاتي
قال الفاضل الشارح الممكن لا يستحق الوجود من ذاته
بل وجوده اما يستحق الا وجوده فان المستحق هو الممتنع
فاذن وجوده مسبوق بلا استحقاق الوجود لا بالعدم او
لا وجوده قال في قول الشيخ اما يستحق العدم لو انفرد له
يكون له وجود لو انفرد مغالطة لانا نريد اما ان يكون
ذاته من حيث هي هي وهذه الحالة لا يستحق العدم او
وجوده والا لكان ممتنعا لا ممكنا وان اراد باعتبار ذاته

محفوظة

مانعة او كمل الجميع او زال المانع حاجة الفاعل الى زائد
الترجيح بيان ذلك على ان المعلول لا يتخلف عن علته
التامة وقد كان وجود المعلول متعلق بعلته المستجمعة
لجميع ما يحتاج اليه علته بالفعل كما سبق فرجع الى
بعض تلك الامور وضمها الى ما لا يخرج عن ذات العلة
والى ما يخرج عنها والاول كالطبيعة للقتضية للحركة لا
مع الشعور والارادة المقتضية لها مع الشعور بها وعلة
هاتين الحركتين لم تختص بوجوده الا بهما وكذلك العالم
النفس النباتية التي تصير بها علة لحركة غير طبيعية
ولا ارادية والحالة التي تكون للعلل التي سبق ذكرها
وقوله او غير ذلك اشارة الى الثاني اعني ما يخرج عن ذات
العلة قال مدار تحقق تمام علية العلة بالفعل فقد ذكر ستة
امور يمكن ان يتمم عليها احتمالا وهو ان يقال تلك
الامور اما وجودية واما عدمية والوجودية كون الشيء
بحيث اذا لم يكن في العلة ليتمكن من العلية او شيء لا يضاف
اليها او لا تكون اذا شيء يتوسط بينها وبين معلولها كالآلة
واما شيء لا يتوسط وهو اما ذات يضاف اليها كالعلم
او وصف لها كالكاتبية والشيء الذي هو لا يضاف اليها اما ان
يعدها كالمادة واما ان يس بحيث يعدها كالزمان والعدة

وقوله او غير ذلك اشارة الى الثاني

مع فقد علته فلا يكون الامر اقرارا او انكارا والجواب عنه ان
الماهية المجردة عن الاعتبارات لا يثبت لها في الخارج فرق
وان كانت باعتبار العقل يمكن ان يعتبر لها مع وجود العلة
او مع فقدها او لا يعتبر مع احدهما كما اذا التفت الى الخارج
لكن بين الاعتبارين الاخيرين فرق لانها ان لم يكن مع وجود
العلة لم يكن اصلا فاذن انفرادها انما هو لكونها وهذا معنى
العدم فقولنا باعتبار العقل فانفرادها يقتضي حربها عن الوجود
والعدم معا ولفظة لا يكون له وجود في قولنا الشيء لا
يكون له وجود لو انفرد ليست بمعنى العدم حتى يكون معنا
انه ثبت له ان لا يكون له الوجود بل هي بمعنى السلب فان الفعل
لا يعطف على الاسم وتقدير الكلام لم يكن له وجود عن هذه
سعة معنى الوجود لو عرفت ماهيته وتقدير النتيجة ان
تلك الماهية عن اعتبار الوجود يكون ما حاصلا بوجودها
بالذات بسببه وجود المعلول يتعلق بالعلة من حيث
هي على الحال التي بها تكون علة من طبيعة او ارادة او غيرهما
امر من امور يحتاج الفاعل ان يكون من خارج وظاهر ان تمام
كون العلة علة بالفعل مستلزم لآلة حاجة الفعل الى الفاعل
اما المادة حاجة القطن الى الحلج اما المحاور حاجة النشر
الى ذكر اخرا والوقت حاجة الامر الى الفصل والذاتي

قال العلة لا يستدعي
المعلول فيجتمعان ما يحصل
المعلول ما لم

كرفا المانع قوله في الوقت حاجة الآدمي الى الصيف او
حاجة متحدة الآدمي وهو منسوب الى جمع الآدم والآدم
يجمع على آدام كما بين وامين وهو الجلد الذي لم تتم دباغته
ويجمع ايضا على آدمة كرغيف وارغفة والمنسوب اليه
ادمي بفتح الالف والدال وادمي بمد الالف وكسر الدال
والزمان ههنا شرط وجود الصنعة لا ذكر العلة
علة بالفعل والفاعل غير الارادة فان الفاعل بالارادة قد
له فاعل وقد لا يكون فيحدث وهو في جميع الاحوال موجود
بانه فاعل بالارادة والمراد في قوله حاجة العشاء الى الدثر
الدثر وهو ما يلبس فوق الثياب وهو ضد الشعر وعلى هذا
المانع اشترط لما سيأتي بانه قيد عدمي والعدم لا يكون
جزء من العلة الموجودة والجواب ان الشرط ههنا ان هذا
الامر اجزاء للعلة بل ذكر لانه لا مدخل في تسميتها
وتسميتها علة بالفعل ولا شك ان العلة مع سائر
عن الاثر لم يكن علة بالفعل واعلم ان الامر العدمي
امر فاعل امر عدم سيتحقق بوجود شيء وهو من حيث هو كذلك
امر ثابت في العقل فيصح ان يكون علة لما هو مثله كما يقال
عدم العلة علة العدم ويصح ان يكون شرطا لوجود معلوله
ثابت على الاطلاق ويصير جزء من المجموع من علة التأثير

التأثير ان كان ذلك المجموع ممكنا ذا العقل وقوله
وعدم المعلول يستلزم بعدم كون العلة علة على الحالة التي هي
علة بالفعل كان ذلك امرا موجودا وهو على تلك الحالة وما لا يكون
موجودا اصلا لما مر ذكرا له مر التي يتم بها علية العلة وهي
يتعلق وجود المعلول بجملتها ذكر ان عدم المعلول يتعلق بعدم
شيء من تلك الجملة اذ تعدم حال من الاحوال المعتبرة في العلية
بالفعل وعدمها اما ان عدم ذاتها علة مطلقا فلا كلام
لم يكن شيء معتبرة من خارج وكان الفاعل بذاته موجودا
ليس لذاته علة توقف وجود المعلول على وجود الحالة المذكورة
فاذا وجدت كانت طبيعة او بارادة جازمة او غير ذلك
وجود المعلول وان لم يوجد وجب عدمه وايهما وفرض
كان ما بالذات اولا وبالعرض ثانيا وقد مر ايضا ان هذا كان الفاعل
موجودا فكما سبق ولم يكن هو لذاته علة تامة لا يحتاج الى
حالة من الاحوال المذكورة في وجود المعلول موقوف على وجود
تلك الحالة فاذا وجدت وجب وجود المعلول لا تتوقف
الا عليها واذا لم توجد وجب عدمه بتوقف على شيء لم
يوجد وان الامرين قرن احدهما بدا او وقتا دون وقت كان
بالذات مثله قوله واذا جاز ان يكون شيء مستلزما لعدم
كل شيء وله معلول لم يستلزم عدمه بعد ما افاد لم

هذا مفعولا بسببان لم يتقدمه ما فلا مناقشة لا
لفاظ بعد ظهور المعنى اى اذا جاز ان تكون علة تامة موجودة
لا اول لوجودها ولا آخر وهى متسلسلة الحال اذ كل شئ لا
يتعدد حالا لها معلول لم يجب ان يجب حينئذ دائما وابدا
فلم يجد دان كان من الواجبات بعلة حب ان يجب عنه
سرمدا لانه مقصوده هنا ازالة الاستبعاد فان الجمهور
يستبعدون وجود معلول قام الوجود تام القطع بعدم
علته هذا شأنها مبنى على ان العلة الاولى يمتنع ان تكون
لها صفة او حال يحدث ان يتغير وذلك تام لم يسبق الشئ
بعد فلذلك افتقر هنا على الحكم بالتجدد دارة الى الاعتماد
وامتناع التخلف عن الدوام هنا بالرتبة لان الاصطلاح حكم
على الطلاق التأثير على البتة الذى يكون لبعض المتغيرات
الى بعض ذى امتداد الوجود فقد يقع على الطلاق الدهر على الهيئة
التى تكون للامر الثابت بعينها الى بعض قرارها المان فيقال
هذا المعلول يكون بالحقيقة مفعولا فان لم يجز ان لفظة
المفعول عليه بسببان لم يتقدم عليه عدم بالزمان فلا
ذو شيخ الاساتذة بعد ظهور المعنى فظهر من ذلك ان المعلول
انما من المحدث تنبيه الابداع هو ان يكون الشئ
وجوده بغيره مستفادا من متعلق به دون متعلق بمادة واله

اعلم ان هذا تغيير لفظة الابداع بحسب الاصطلاح الغريب
عن استعمال الجمهور قوله منا بعد منه عدم بزمان ليخرج
من متعلق بمادة بعد ان كان سابقا وهو ان كل متغير
فهو مسبوق بزمان بمادة والعرض منه عكس نقيضه وهو ان كل
ما ليس مسبوقا بمادة وزمان فليس متغيرا بهذين
بين ابتداء بغير لا بطريق الدوام ان الابداع هو ان يكون الشئ
بوجوده لغيره من غير ان يسبقه عدم بخلاف ما ليس وجوده هذا
بظاهر الصنع والابداع حقيقتا يدلان على ما استعملناهما فى
صدر الفصل قوله والابداع اعم بتة من ان تكون مادة
تكون هو ان يكون الشئ وجوده مباينا وكل واحد منهما بقابل الابداع
بين وجهه والابداع اقدم منهما لان المادة لا يمكن ان تحصل
بالتكوين والزمان لا يمكن ان يحصل بالاحداث لاستلزام
كون بهما مسبوقين بمادة اخرى وزمان آخر فاذن التكوين
والاحداث مترتبان على الابداع وهو اقرب منهما الى العلة
الاولى فهما اعم بتة منها ولما نبه هذا البيان من تبيه خطأ
كان ذهب اليه الفاضل الشارح تنبيه واشارة الى شئ
فريما كان قمين ذى العقل ان ترجح احد طرفيها بما ينضم
الى احدهما من سبب وان كان قد يمكن للعقل ان يذهل عن هذا

فى ان احد وقتى الكسر لا يقع على الآخر
ان العلة اذا حصلت والمعلول ممكن حصل
الا فضل الاضافة الخ

بين ويفرح الى مذهب من ابى ذلك وهذا الترجيح والتخصيص
عن ذلك الشيء اما ان يقع وقد يجب من السبب او بعد ما يجب
بل هو بعد لا يمكن عند او وجه لا يمتنع عند فيلزم الخلف
وطلب سبب الترجيح جدا فلم يقف فاما ان يجب عنه
الحدث ولا يكون واجبا فهو ممكن والممكن يفتقر في ترجح احد طرفيه
وجوده وعدمه على الآخر الى علة مرجحة لذلك الطرف وهذا
حكم اولي فان كان قد يمكن العقل ان يمكن للعقل ان يقول
ويفرح الى مذهب من ابى ذلك كما قال المتأخرون بالمعنى
وبيان التالي لا يمكن ان يترجح احدهما على الآخر من غير مرجح
آخر يضاد ايضا والا لتسلسل ذلك مما يجري مجراه ويذكر في هذا
الموضع قرار صدور الممكن المعلول مع ذلك الترجح عن تلك
العلة اما ان يكون واجبا او لا يكون بل يكون ممكنا او لا وجه
لان لا يكون ممتنعا مع قرين وقوعه فان كان ممكنا افتقر الكلام
وطلب سبب ترجح جدا فلم يقف الى ان ينتهي
الى الافتقار بعد كل سبب الى سبب آخر الى غاية ويلزم منه
اما لا يكون لما وجد من سبب يجب وهو خلاف فرض صدور المعلول
مع الترجح عن السبب لا قبل واجب وهو المطلوب بطريق آخر ذلك
ان العلة التامة يجب صدور المعلول عنها لان وجود المعلول عند
اذ العلة الا فلا كما كانت واجبة لذاتها كانت واجبة عن غيرها

ما بان وسم الفصل بالتنبيه والافادة مقام ختم الحكم
وفي وهو احتياج الممكن في وجوده الى سبب وهذا الحكم مع
بينه مشعر بما ينبغي عند احد وعليكم ترتيب ما وضع له
كذا السبب لا سبيل واحدا وهذا فانا وضع عند هم الكثير
فاذا تم حكما بان الفاعل المختار اما يصدر الفعل عنه
الضحية على سبيل الوجوب بل سيما مشعر ان علة
ما يجب عنها اقتضت وجوب عنه شيئا من حيث
المفعول مختلفي الحقيقة فاما ان يكونا من مقولتين او
غاريتين او باقترين فان اقتضاء ان يكونا من مقولة واحدة
فيجب الحقيقتين من مقولات العلة مختلفتين بالذات
واما لا فموجود واما بالقرين وكل لما يقرن فانا يقرن
ليس احدهما بتوسط فهذا مستلزم الحقيقة بيان ان
الحقيقي لا يجب من حيث هو فواحد الا شيئا واحدا بالعدد
وكان هذا الحكم مريب من ما وضع وذلك وسم الفصل
ما بان كثرة منافعة الناس اياه لاطفال الفهم معنى الوحدة
الحقيقية وتقرير ان علة المفعوم كون الشيء بحيث
عنه اقتضاء وجوب عنه شيء بحيث اقتضاء
عدم عليته للآخر فاقتضاء المفعوم من حيث هو على تقدير حقيقتها

فاخذ المفرد من ليس شيئا واحدا بل شيئان او شيء موصوف
بصفتين ستعاينهما وقد رضيا واحدا هذا خلف هذا الحد
كما ذكره غيره هذا المعنى بزيادة الصحيح لدفع ذلك الشيء بانا
انا ان يكونا من مقومات ذلك الشيء الواحد او من لوازمه فان
كانا من لوازمه فهذا الكلام لا يدل عليه ولم يقف فيما انفذ من
مقوماته وفي بعض النسخ بزيادة او بالتغيير بعد قولنا
ان يكونا من مقوماته بزيادة من لوازمه والمراد منه ان يكون احدهما
من مقوماته والآخر من لوازمه وحينئذ لا يكون حينئذ
استدراكا بعد ذلك الذي يوهم بعينه لحينئذ ذلك المفهوم
ان يكون مساويا وحينئذ لا يستلزم غيرها خارجا عن ماهيته لا
فعاد الكلام على الجملة مع جميع التقييدات بلزومه تركب
اتانا ماهية ذلك الشيء او لا ماهية موجود بعد كونه شيئا
ما او بعد وجوده يتغير له او لا ذلك كالجسم بحسب
المفهوم المادة وصورة واثانيا كالعقل الاول بحسب
التكثر الذي يلزمه عند وجوده بسبب تغاير ماهيته وجوده
والثالث كالشيء المنقسم الى اجزاء وجزئيات بادية
كل ما يذكر وعنا شاء تعالى ليس احدها بشرط من منقسم
واشترط ان لا يكون احدها بشرط لان الاشياء الكثيرة
يمكن ان يصدق من الواحد الحقيقي وكون البعض شرطا

البعض واثناه فهو منقسم الحقيقة وكل منقسم اما
لا ماهية فتكون بسيطة والتكثر يلزمه اما الوجود
اولا يعرض بعد الوجود كالكثرة مقارنا لفاصل الشائع ذلك
بادة الواحد قد يسلب عنها اشياء كثيرة كقولنا هذا الشيء
وقد يوصف باشياء كثيرة كقولنا هذا الرجل قائم قاعد
وقد يسلب اشياء كثيرة كالجوهر للسواد والحركة كذلك
ذات مقومات سلب تلك الاشياء عنه واثباته تلك
الاشياء وقولنا لتلك الاشياء مختلفة وبعد التقسيم الكثرة
حتى يلزم ان الواحد يسلب عنه الاواحد ويوصف
اي واحد ولا يتصور الا واحدا والحاجة باتة سلب الشيء عن
ما يثبت له الشيء وجود الشيء المسمى اصلا يتفق
عند وجود شيء واحد لا غير فانه لا تتصور الشيء الواحد
حتى يوجد واحد بل يتصور موجودا اشياء فوق واحدة
فما حتى يلزم تلك الامور لتلك الاشياء واعيانها
مختلفة وعدد الاشياء والكثرة عن الاشياء الكثيرة
محال مبنيا ان السلب يفتقر الى ثبوت مسلوب وسلوب
بعد ثابت ولا يكفي هنا ثبوت المسلوب عند فقط وكذلك
الاضافة يفتقر الى ثبوت موصوف وصفة والقابلية
قابل معقولا اما قابل شيء يوجد المعقول فيه ولخلاف

المعلول كالسواد والحركة يفتقر الى اختلاف خاص القابل فان
الجسم يقبل السواد من حيث يتعلل عن حيزه ويقبل الحركة
من حيث يكون له الحال لا يمنع خروجه عنها فاما صدور
عن الشيء امر يكفي في تحققه وجود شيء واحد هو العلة ولا
يمتنع استناد جميع المعلولات الى مبدإ واحد بل قد لا يوجد
ايضا لا يتحقق الا بعد تحقق شيء يصدر عنه وشيء سادة
يعود الصدد بطلان على معنيين احدهما امر اضافي عرض
للعلة والمعلول من حيث يكون اياه معا وكلامنا ليس في ان
كون العلة بحيث يصدر عنها المعلول وهو هذا المعنى تقدم
على المعلول تقدم على الاضافة الخاصة وكلامنا فيه وهو
واحدان كان المعلول واحدا فعلى الامر قد يكون هذه
العلة بعينها ان كانت علة لذاتها وقد يكون حالة
شرط فيها ان كانت علة لا لذاتها بل بحسب حالة امر وان
كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك الامر مختلفا
منه الكثرة ذات العلة كما مر وعلم وتنبيهات فاما قوله
هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب بنفسه لكنك اذا
تذكرت ما قيل انه شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس
واجبا فاقلوت قوله ثم لا انجبا لا نعلم فان الوقوف في حيرة
الا بمكان اخذا لمادة لما فرضنا هذا الوجود المحسوس معلولا

انقرضا فمنهم من زعم ان اصله وطينته عين معلولة لكن
صنعته معلولة وهو كلام لا تحقيق وجعلوا في الوجود واجبين
ومنهم من جعل وجوب الوجود
او العزة اشياء وجعل عين ذلك من ذلك وهو كلام لا تحقيق
من قبل هم يذكر مذاهب اثنا عشر وذهب العلماء الموحدين
وبكلها ذهب فيها وضعفها وان بنيته على ما اصل الحق عنده
وانما اختلافهم في الشرع الغني عن المؤثر الذي هو وجوده
واجب لذاته او هو واحد او اكثر من واحد وانقسامه بانه
اكثر من واحد فرقا الى ثنائيين بانها هذه الموجودات
والى قائلين بالهتها غير ذلك فاما عرفت ذاته الا
واكواكب باشكالها وحيثياتها ونضدها والعناصر كلها
فيها واجبة قديمة وانها الممكن الحادث ذوات العناصر كالحجر
والمركبات وما يتبعها الاحيا الشيخ رد عليهم بتذكير
من شرط واجب الوجود وهو انه واحد غير محتاج في
قيامه الى شيء وغير مختص بحيث الحدة والماهية وذكر بحسب
المعنى والتقاسم كالحجب الكلية الجزاء وذلك الموجود ثنائي
ولا الى ماهية وجود وان جميع ما خرس سوى شيء
من ذلك ممكن ثم استشهد على امتناع كون هذا المحسوس
الموصوف بذلك مما دق بانفسها غنية عن غيرها بقولها

ثم لا أحيل الامرين في قضية ابرهيم عليه السلام حكاية عن حجر
حكم بامتناع وجوبه الكواكب لافتقارها الى الامكان اما
وأما الفرقة الثانية القائلة بان مادة هذه المحسوسات ليست بواجبة
فقد افترقوا القائلين بان مادة هذه المحسوسات واجبة
واجبة والقائلين بانها ليست بواجبة اما القائلون بانها
واجبة فمنهم من ذهب الى ان هيولى الجواهر مجردة عن الصورة
كثيرون القدماء ومنهم من ذهب الى ان الجزء الذي
لا يتجزأ متفقة بالنوع مختلفة بالاشكال ومنهم اصحاب ديمقراطيس
جلس وانها مختلفة بالنوع ومنهم اصحاب الخليط ومنهم من ذهب
الى ان العناصر الاربعة هيولى واحدة وانما تختلف
اتفقوا على ان هذه المحسوسات كائنة من تلك المادة اما
سائلة واما ثابتة جامدة لها واجبة اما واحدة او هو
واحدة واما القائلون بانها واحدة منهم بعض القائلين بالهيولى
المجردة وجميع من قال بالجزء وبالعنصر الواحد واما القائلون
بانها متعددة واحدة منهم من جعل القائلين بالهيولى المجردة منهم
الجزء يقولون الذين قالوا بان المبادئ جسمية هيولى لذاتها
وخلاء وشكل وامثاله واما القائلون بان المادة ليست بواجبة
وان الواجب اكثر من واحد منهم لها حاملون بحسب الوجود
للصنف من خمسة اشياء عبروا عنها مادة وبذرات والعرض

مادة بالنور والظلمة والتي ردوا على جميعهم بتذكير الدليل
على ان واجبا الوجود واحد فمنهم من قال ان
الوجود واحد فقط وانما تعددت بالاضافات فمن قال
بشيء عنه ثم ابتداء وابادة وجود شيء عنه وان هذه الكائنات
متجددة من اشياء شتى قال انها ليست موجودة بالفعل
لان كل واحد منها يوجد فاكل جد يكون لا نهاية له
اسمه بتعاقب كلية متصرمة الوجود قالوا وذلك محال ان
تكون كائنة حاضرة بجملتها معا فابطلوا حكم ذلك وكيف
ان يكون ما لا آخر له من هذه الاحاد التي توصف بانها لا تكون الا
لا نهاية له فيكون موقوفة على ما لا نهاية له لم يقطع اليها
لا نهاية له ثم كل وقت يجدد بزداد تلك الاحاد وكيف
يزداد عدد لا نهاية له بين حكاه من قال بان العالم
حين كان اصلح لوجوده ومنهم من قال لا يكن وجوده
حين وجد منهم من قال لا يتعلق وجوده بعين فيشبه
بل بالفاعل ولا يسأل عن لم وجد لا بهذه الوقت
اعلم القائلين بان الواجب اكثر من واحد شرح ذلك اما
ثلاثين بانه واحد ومنهم بعد ما قالوا هم على ذلك اتوا فوائد
خمسة احدها ان ما اخذ منسوبا الى علم ستة اشياء
ومنهم المتكلمون وكثير من سائر الملتين وان ما ليس

لما عدا ذلك فيتوقف بالعدم الا سبقا بالذات وتم جميع الحكماء
سوى الفرقة الاولى على ان الوجود لم يزل موجودا شيئا
فشيئا وأوجد الفاعل بارادة وحجتهم على ذلك بأن الحادث
لو لم يكن كذلك لافتقر الحادث الاول الى محدث كما ذهب اليه
الحكماء وهو باطل لامرين احدهما وجب كون تلك الحوادث
بالفعل لان كل واحد منها موجود فاذن يكون لها بداية
له كلية منحصرة في الوجود والا لتسلسل وذلك شيء بيانه
الشاهي فاذا لم يكن لها كلية تحاصرها لا حاد حاسا قاله
فاذن لا حكم ذلك مفقود بنا على ان الحكم على كل واحد
على الاحاد والشيخ اشار الى هذه الحجة بقوله موجودة
الى قوله فانها في حكم ذلك وثانيهما استلزام وجود كل واحد من
الحوادث كونه متوقفا على الوجود على انفسنا وما لا نهاية له
من الحوادث الشاغرة والامور المترتبة الغير المتناهية
يمتنع ان تنقضي وانما اشار الى هذه الحجة بقوله وكيف يمكن
ان يكون حادث من هذه الاحوال الماضية يقطع اليها ما نهاية
له ومتى وجب تناهي عدد الحوادث بحادث كل حادث وبما
لا نهاية له يمتنع ان ينتهي اليه وتحقق هذه الحجة انا نعلم
كل وقت يحدث فيه فرد من تلك الاحوال وكيف نعلم ذلك
فلانه لو لم يحدث فرد من تلك الاحوال في وقت ما لكان
الفاعل لم يزل موجبا للفاعل المختار ان يختار ايقاع ذلك

الفاعل في الوقت الذي حدث فيه دون ما قبله وما بعده اذ نسبة
الممكن وقوعه اليها لا يتناهى جملة وبعده اذ نسبة ما يصح ان
يكون وقوعه اليها لا يتناهى بعضها الى بعض بالتقدم
والتأخر ذلك الوقت اولى بالفاعل او لشيء غيره ما الى قوله
بنفي التخصيص وبالحقيقة لا فرق بان نفاة التخصيص
شبهته بسبب الفاعل بعدة لامور فاذن الفرقة المذكورة
انفردوا الى ثلاث وزيد فرقة اخرى فاثبتوا التخصيص ذلك الوقت
بالحدوث وبوجود علة لذلك التخصيص عن الفاعل وهم
جمهور قدماء المعتزلة من المتكلمين ومن جرى مجراهم
وهؤلاء انما يقولون بتخصيص على سبيل الاولوية دون
الوجوب ويجعلون علة التخصيص مستندة تعود الى الفاعل
تارة فانه يختص لذات الوقت على سبيل الوجوب وجعل
حادث الفاعل في غير ذلك الوقت ممتنعا لانه لا وقت
ذلك الوقت وهو قول ابي الهاشم الجبائي المعروف بالكعبي
ومن تبعه منهم وتارة لغير ذات الوقت بالتخصيص وهو قول من
اعترف من المتكلمين بزيادة الحادث وجود الفاعل لا يتعلق
بوقت وانه شيء آخر غير الفاعل وهو كالاثر الذي يقع
اقترانا بالتخصيص وانكروا وجوب اسناده الى علة غير
الفاعل بل ذهبوا الى ان للفاعل المختار ان يختار ايقاع حادث

على الاشعرى خبر يخصص وتمثلوا لذلك بعض الآيات
المذكورة في آيات ستأتي بيانها بالنسبة اليه من كل الوجوه وقد
يحتمل احد امرين لا محالة وبعبارة اخرى من احد الاصلين المشهورين
وهما اصحاب ابى الحسن الاشعرى ومن تبعه فاحدهما وهو قول
من المتكلمين المتأخرين وهو الذى اشار اليه الشيخ في هذه الاقوال بعبارة
موجزة حيث قال الى قوله ولا يشترط من ذلك ان الكلام
بقوله فمن وجوده وقوله وبيانه هو ان كل واحد من الفاعلين
بالصفات الاختيارية يجب ان يكون موجبا بالذات بالنسبة الى
الوجود في جميع غاياته ولوازمه الاولية وانه لم يتصور
الشيخ حال الاولية فيها ان يوجد شيئا الا بالاشياء
كلها موجودة معا ازلا وحال تجدد شيء ما فانه خرج عن بيان هذا
المتكلمين شيخ في بيان مذهب الحكماء وقد بان بما تقدم
ان واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع غاياته
الاولية لكن ذلك يقتضى تقدم الفعل من جانب
الفاعل فان الفاعل اذا كانت فاعليته واجبة لذاته
يكون فاعلا دائما اما اذا كانت فاعليته ممكنة لذاته
او فاعليته بالسبب الاخر كما هي بيانه فواجب الوجود
يجب ان يكون كذلك وانما يأتي الاخلال الاولية الاحوال التي
لا يتوقف وجودها على شيء غير ذاته كما هو واجد ذاته

وغاياته وسائر ما يلحق الاحوال الآنية المتوقفة على وجود الغير
كالمعية او غيرها واخرا وظاهرا وباطنا وحتى لا يكون له واجبة
الذات بل عند وجود غيره وقد ذكر بعد ذلك ما يتعلق بحال
الفعل فاشار الى ان العدم السابق لا يتميز عن حال كون
الشيء ايسا لك الفاعل من الفاعلية او الى بالقياس اليه اكمل
لاصدار الفعل او الى بالقياس الى الفعل من حيث هو اقرب تصور
بفاعليته او الى بالقياس الى الفعل الجزئي بالفعل الكلي
من حيث الزمان على القولين بكون بعض الاعتبارات اصلا
بعض من الباقية قوله وهو يجوز ان تتعلق ارادته بعدم
الا لباع فلا ان تتعلق جزافا وكذلك يجوز ان تتعلق
او غير ذلك بلا تعدد حال وكيف تتعلق ارادة بحال التعدد
وحال ما تتعدد كما ان ما بعد له التعدد وبعده
قال لم يكن بتعدد كانت ما في بعده شيء حالا فاجزة
على نحو واحد وسواء جعلنا التعدد بتوسط زمان
مثلا كحين من الفعل بتمامه او غيره او غير ذلك
فما بعده لم يتصور كان يكون له لو كان قبله او معه فوات او غير ذلك
كما قال لو كان الفاعل مختارا بعد المتكلمين هو الذى
يتساوى عنده فعله بالقياس اليه من حيث هو فاعل وجدا
جوابا لما يقال بعض ما يصدر عن المختار دون بعض لمرجح الذى يختاره

فاتحصل له ارادة متعلقة بذلك الطرف وهي متجددة عند بعض
المعتزلة وقديمة عند الاشاعرة وغيرهما زائدة على علمه عند الكعبي
فاشار الشيخ الى ابطال الارادة المتجددة انه لا ما لها لا يتردد
تبع امر متجدد يقتضي ايضا امرا متجددا لكن قد تاول
اليه وهو الداعي والا لكان تعلقها بذلك المقدور دون
ما عداه جزافا وهو مستحيل عند العقلاء والجواب ان
مقرر هذا الاخذ بغير تقدير وقد بطل وجب ان لا يخلو
محل بل يكون ابتداؤه نحو ما تخيلنا من غير ان يقتضيه فكل
رياضة او طبيعة كالتعشق او مزاج كحركات المرتعش وارادة
اللعب بالحصى مثلا وهو باعتبار من الفاعل كما ان الغضب
باعتبار من العائد والشيخ اطلقهما على الفعل الذي خلق
الارادة به للشعور بمقتضى هذا يحتمل ان المضاف الى
الشيخ جعل الحكم لتمام ماهية النازع للاستلزام وخالد
لا يجوز ان يكون طبيعة او غيرها بل لا بد ان يكون
ان يحدث شيء من شرائط الفاعلية التي جعلت بها الفعل
على الاطلاق سواء كانت طبيعة او ارادة او قسرا من غير ان
ابطل بذلك بان حال التي المتجددة انما يكون كحال الفعل
المتجدد الذي كلا منهما محتاج الفعل الى ذلك الشيء
لا محالة وكذلك يحتاج ذلك الشيء الى متجدد آخر وهلم

انا نفرض وهو باطل واما سيئا قبل شيء وهو القول بالجواب
بما الى اول ثم اشار الى ابطال القول بالارادة القديمة وبارادة
لا ارادة غير زائدة على العلم بقوله واما الذي يجدد كانت لها
ايضا متجدد شيء فحالة واحدة مستمرة على نهج واحد وذلك
اتيانا مقدورا الفعل عن الفاعل اصلا واتيانا صدفة في جميع
وجوده واعلم ان المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة المتجددة
لا يقررون متجددة شيء غير الفعل اصلا مع قولهم اتيانا يكون
الاتيان اصلح للمكلف بعد واتيانا يكون اصلح للمكلف وهو ذلك
الوقت فلما فرغ الشيخ من ابطال القول بتجدد شيء وابطال القول
بارادة لا تجدد شيء اشار الى ان هذين القولين ايضا يتجددان
وسواء جعلنا التجدد لا من تيسر كحين من الفعل فقلنا بتجدد
القول بصلوح يحقق لا فقال او من حين يحدث جزء من الفعل
فقال بعد كونه متسما او غير ذلك فانما يتردد عند ايطالها
تم او حملنا الامر الا كحين كما هو فالا عند الوقت الصالح
استماع كان فالا عند مقتضى الامكان او غير ذلك فيعيننا بالجزم
فائدة القول بجميع ذلك قولنا بتجدد شيء ما وقد ابطلنا قولنا
فما فائدة كان الداعي الى تعلقه واجبا لوجود او ناقصة
والوجود هو كون المدلول عليه موجودا العدم لا محالة فهذا الداعي
ضعيف وقد اكتشف لذي الانصاف ضعفه حتى انه عاد

كل حادث يسبق حادثا ازلا وابدا يجب ان يستند سببه والا كان المعلول
ممكن الوجود فى نفسه واجبا الوجود بغيره فليس بباطل كما مر
قائم الوجود بغيره كما بحثت عليه وليتأمل عن الاشارة الى
الفصل بما هو من باب الفاعل به بما هو من باب الفعل او بحمل
القول بالحدوث اذا ان يشير الى ضعف حجج القوم بتجويزهم
ان تستمر الى ما يتعلق بالفاعل والى ما يتعلق بالفعل وربما
يتعلق بالفاعل هو قولهم ان بعض الفاعل المختار يجب ان يكون
مسبوقا بالعدم وربما يتعلق بالفعل هو قولهم الفعل يجب ان
يتبع ان يكون الى هذا فذكر ان الذاهب لهم الى القول بالحدوث
صح كونه مستدلا على التزام امر شنيع وهو تعطيل الواجب جل
ربما لم يتأمل من افاضة الخير بالجود ان كان هو ان يكون الفعل
مسبوقا بالعدم فهذا اخر ضعيف ومع ذلك فهو مما اشكل
حاله سواء حدث الفعل فى الوقت الذى حدث او فى وقت اقبل
او بعده من غير تخصيص وأولى بترجيح ذلك الوقت دون غيره ان
الذاهب لهم الى ذلك هو ظنهم ان الفعل فى نفسه يستدعى ان يكون
غير حادث فقد بحثت فى مصدر الخط على فساده وبينت لك
ان المعلول يمكن ان يكون دائم الوجود فزال الاشكال والجواب
بالحجج الفلسفية عندهم على استلزام وجود حوادث لا اول
لها وجيها ووجوه الخلل فيها فقوله وانا نكون غير السابق

موجودا لكون كل واحد وقتا ما موجودا امتنع وقوعهم حينئذ
فليس اذا صح على كل واحد صح على كل مختار والا لكان يجب
ان يقال الكل من غير المتناهى يمكن ان يفعل فى الوجود لان
كل واحد يمكن ان يدخل فى الوجود فيحمل الامكان على الكل
على كل واحد اشارة الى الجواب عن الحجة الاولى وهو ان القول
الحكم على الكل بكل يصح ان حكم به على كل واحد يقتضى القول
بامكان دخول غير المتناهى فى الوجود لامكان دخول كل واحد
منها فى الوجود وهذا قياس تحوك باستصغارهم وانتم تقولون
بعدم امتناع وجود غير متناهى ولا يمكن ان يفعل كل هذا الوجود
بحيث لا يبقى له مقدور يخرجه الى الوجود وقوله قولا ما يرد
عليه المتناهى من الاحوال التى نذكرها بعد هذا الا يشاء ان
وغير المتناهى الموجود يمكن ان يكون هذا كذا ولا قائل به يشار بذلك
كونها هذه شئاه فى الموضعين اشارة الى الجواب عن الحجة الثالثة
وهو ان غير المتناهى اذا كان معدوما فقد يمكن ان يريد بعض
الافعال كالحوادث المستقبلة التى تعلق كل منها بمعلوم
الله تعالى التى هى زايدة على عدد ما يرجح كون بعضها غير متناهى
عندهم والحوادث التى كلامنا فيها ليست بموجودة جميعا
لانه يمتنع الا وقعا ان حادث ازيد ابدا لا يكون قادرا على
غير متناهية وقوله وانا نوقن قولا ما يمنعنا على ان يوجد عليه

لا نهاية له أما احتياج شيء منها الى أن ينقطع إلينا لا نهاية
له فمحال كما مر فإن سئل وأيضا فقد كنا علمنا بالبداهة أن
وصفا ما بالعدم والآني لم يكن يتصور وجوده إلا بعد وجود
العدم الأول وكذلك الاحتياج لم يكن البتة وإن
وقت من الأوقات يصح أن يقال إن الأخير كان مستغنيا عن
وجود ما لا نهاية له ليحتاجا الآن ينقطع إلينا لا نهاية له
بل أي وقت فرضت وجدت بينه وبين كون الأخير مستغنيا
عنه في جميع الأوقات هذه صفته لا بيتا والجميع عند كون
كل واحد واحدا فإن عينتم لهذا الوقت فإن هذا لم يوجد
بعد بجموعه شيء كل واحد منها في وقت آخر لا يمكن أن يتحقق
هاهنا ذلك محال فهذا هو معنى المتابعة بينهما ممكن أو غير ممكن
يحكم بمتابعة فإبطال قوله أيان تغير لعطلها تغير
لها المعنى إشارة إلى الجواب عن الحجة الثانية وهو أن معنى
الحادث الذي هو انتفاء ما لا نهاية أولا يحتاجه الى ذلك
إن كان هو أنه تحقق كان فيما مضى وقت ما يصح أن يوجد فيه
هذا وشيء من الحوادث فكان يوجد الحادث الذي هو في ذلك
الوقت سبق وقتا على انتفاء ما لا نهاية له من الحوادث فكان
الحادث محتاجا إلى وجود ما انتفاء ما لا نهاية له قبله ذلك
الوقت الى الآن منتهى النسبة إليه فهو محال كما مر ومع ذلك سبق

على المطلوب لأن وجود مثل هذا الوقت هو على رأيهم والحق
أن كل وقت يفرض فيما مضى فلا يقع بينه وبين الحادث الذي
الحوادث الا عدد متناه وقد كان كل وقت وجميع الآنات التي فيها
واجبا فيها جميع الآنات فإن هذا الحكم يكون حقا وإذا كان سبق
أن الحادث الذي هو محتاج لا يوجد إلا بعد انقضاء ما لا نهاية له فهذا
المتنازع قوله فإن قيل لم يجب من احتياج ما يحتاج إلى أن يكون
المحتاج إليه موجودا في جميع أجزاء الزمان الماضي والآني
الإمكانية عند كونه أزليا وما يلزم ذلك لا هاهنا وإن لزم فإنما
إنما يلزم من الاحتياج فإن يلزم منها يتبعها التغير إنما يتم
على الاحتجاب بالمحالات وذكر ما هو الحاصل من وجه الحق
هاهنا وهو أن الواجب لا يختلف نسبته الى الآنات والى صلوح
الآنات بمعنى العقول التي هو واسطة بينها وبين الله إذ لا قدرة
واسطة بحيث يتم منها وما يلزم ذلك لزوما ذاتيا يعني الشروط
الفلكية والأجزاء الكلية فإنها مقتضية عن العقول بحسب قابلها
بلا توسط شيء آخر لا ما يلزم من الاحتياج فإن يلزم منها تعين
الحركة السرمدية اللازمة من احتياج ما يتوسط تلك الأجزاء
المتغيرة بعض الحوادث اليومية قوله فهذه هي المذاهب في ذلك
الباحث دون مقابلك ومن هو ذاك بمدار بحثك لم يجب الوجود
زاده الله تعالى نجح المقدم والمعد حيث سلم أنها صائرة الى التناهي

وجوده واجبا لوجود كذلك تماما لا يخفى الا ان
فيه ليس مراده ان المشتق الحدوث والعدم خلافا لبعضهم

النمط الخامس في الغايات وبادياتها والترتيب بينها

الفاعل لشيء غاية الشيء ما اليه يتحرك وينتهي اليه
والصواب ان ذلك هو غاية الحركة فقط انما الغاية المطلقة
فهي اعم من ذلك وهي ما لاجله يصدر المعلول عن العلة الفاعلية
ثم قال وهذا النمط يشتمل على اثني عشر مقاصد لعلمها بيان ان
فاعل بالقصد والارادة فمنه يكمل بعقله وقابليته الى ان يصير
وقابليتها بيان ترتيب الوجود وابتدائه الاول لانه لما تقدم لها
يعني على الجميع وسائر ما بعده بيان الاول هو ان الباري
ان لم يكن مكملا بغيره لم يكن فاعلا بالقصد والارادة وحينئذ
كان معربا وذلك ترديد للقول بالعلم وانتم عند القائلين
بالحدوث الذي عليه غلبتهم هو قولهم ان الباري تعالى اراد في
ذلك خلق العالم في وقت بعينه وبطلانه يفضل بالارادة مع

هذا العنوان بيان الثاني هو ان كون محركا للافلاك الحية
الذي يستدل على وجود العقول انما يثبت بعد ثبوت ان
حركاتها ليست لذاتها فلو ثبت ذلك انما يثبت انه تعالى
لو كانت حركاتها لاجل الغايات كانت هي محركة اما لها
لا يكون محركا بالتأمل وانما لذاتها التي هي مبدأ

والنمط الرابع كالبرزخ بين الواجبات بين كيفية مبادئه
تذكر النمط الذي يشتمل على الصنع والابداع وما
ذكر لا نهاية كان من الواجب ان يكون الغايات فيها لا نهاية
الى الحكماء الكلية وهي ان الفاعلين لا يكون
غاية وانهم يكون لا نهاية غاية قرأ الغايات الى
الثاني تدل ذلك على وجود مترتبة في بادئ
يات تلك لا نهاية بل لوجود هذا الشق من الفاعلين
وساق ذلك الى النظر الثاني وان تلك الموجودات في
ترتيب الوجود الثاني من المبادئ الاولى المرتبة الاخيرة لذلك
وسمى النمط بالغايات وبادئها في الترتيب

تنبيه

اعرف ما الغني الغني التام هو الذي يكون غير متعلق
خارج عنه وامر ما غاية وذات وهيئات ممكنة من
وهيئات كمالية اضافية لذاته تمنى لشاج الشيء وآخر
خارج عنه حتى يتم به ذاته وما لا ممكنة من ذاته شكل
احسن او غير ذلك او ما لها اضافة ما كهيئة او غاية
اذ ذاته تريد فهو غير محتاج الى الكمال هذا هو تعريف الغني
والمقصود ان ما ذاته معنا لا يحصل على المبدأ الاول
ان لا يكون لفضله غاية بالذات واعلم ان صفات الشيء
تنقسم الى ما هو له نفسه والى ما هو له بسبب وجود غيره

يقسم الى ما ليس من شأنه ان يعرض له سنة الى غيره فالاول كما
شاهد ذلك وهو غيره تلك اصنافا لا تحصى والى ما هو من الجنس ان الممكنة
من ذاتها الشيء والثاني هو الجنس ان الكمالية لا يضاف وهو كما
ليس له شيء سوى ذاته وما يضاف له الى غيره والثالث هو الذي
المحمدة والشر وكان الغني اذا هو الذي لا يحتاج في غيره من
اشياء ذاته والجنس ان الممكنة من ذاته والجنس ان الكمالية لا
له ويلزمه كالاضافات المحمدة لانها متعلقة الوجود بغيرها
ثم لما ذكر ان الغني هو الذي لا يحتاج ذاته الى الاشياء غيره كما
انه ما يحتاج ان شيء من هذه الاشياء بعينه هو ليس بغني كل
يحتاج الى كسب وهذا الكلام كما ترى يقبح للاول لكون الاول
قضية فلسفية فلسفية قال فاضل الشارح قوله فيما تقرر شيء من هذه
امور المغيرة منه وغير محتاج الى كسب كلام مناقض من حاوله لفظا
فانه لا معنى للغير الا ما تعداه وانحاز عنه فالجزء الاخير جيد
يصير معنى الكلام انه لو افتقر شيء من الثلثة الى غيره لافتقر
ذلك الغير فيما الى غيره فعلم ان ذلك تمام لان كان ذلك الغير
غيرا آخر فلا بد من اضافة محذوفة واخر كلامه هذا الفاضل يقتضي
ان يكون كل قضية من شأنها ان يحوطها شيء واحد فمن حاوله
فانه لخطاية وليس كذلك فان الحد يحمل على المحدود كما يصير
قريبا ان فهم المحقق يحصل من ذلك مقدمة خطابية ان قولنا

الغني شيء ما فغير ليس بممكن لذاته الجواب هو الفقر المشتق
والمحمول هو الفقر المطلق وذلك يجري مجرى قولنا المجهد في
موجود وراء هذا الفاضل قد صدقه شرحه لهذا الفصل بان قال
المقصود من هذا الفصل ذكر ماهية الغني وهو الذي لا يفتقر
الى الغير لا لذاته ولا لشيء من صفاته للحقيقة وذلك
ان يكون قوله الغني هو الذي لا يفتقر الى الغير هذه الالفاظ
شيئا بعينه مشتملة على موضوع ومحمول يعني بها ما يجوز ان
المحدود والحد شيء واحد ما ذا كان كذلك فلا معنى لقولنا
يقابل الحد وما يقابل المحدود وبالجملة ايهم شيئا واحدا كيف
كلامه هذا جار مجرى قول من يقول الانسان هو الحيوان
الناطق وما الذي بالحيوان الناطق فليس بانسان فلا ادري
صار الاول تقريبا مقبولا والثاني خطابيا مستكرها ثم
الحكيم ما عدا لما ذكر الشيخ قد قال ولا تدل ان الغني هو
الذي لا يحتاج بغيره فقال بدله من الخاتم الى غيره هو فقير
وكان من الواجب ان يقول ومن يحتاج بغيره هو فقير لكان
حاله لفظيا وكان الجواب انه لما كان ذلك فاصلا للتعريف
لم يحتج الى الاحتياج لئلا يكون تعريفا بغير ما به يتعرف بل
ذكر ذلك الذي هو من مقامه ذا فائدة ومنافاة ولما كان
ذا القائل قاصدا للتعريف اورد الاحتياج ليعلم به ما يتعلق

بفعله ليستكمل به هذا صريح بالمقصود الذي وما انا اليه
والمفعل المتقدم وهو كنتيجة لما قبله ومراده والمجموع
جعل الحكم غائما مستاء لا لجميع العلل العالية التي بينها
اياه هذا انها او بعلل اجمع ايا ما فانا سلب الغاية عن
الخير لا تدل بكل جهاته لانه مطلقا لان الفاعل الذي يفعل لغاية
ما فانه ينال من وجهين احدهما من حيث يقصد بفعله تلك
الغاية فان ذلك يقتضي كونه مستكملا بذلك الوجود والثاني
من حيث يتم فاعليته بماهية تلك الغاية فان ذلك يقتضي
كونه من حيث ذاته ناقصا في فاعليته والخير لا ان كان كما
بناية واحدة لا كثرة فيه وهو شيء قبله ولا معه فان دل لغاية
بفعله بل هو بنايته فاعل وغاية للوجود كله تذنيب
اعرف ما الذي الملك الحق هو الفوق الخير مطلقا وهو الذي
عنه كل شيء وله فان كل شيء فان كل شيء اليه وبه
وفي كل شيء غيره وهو له ماوك وليس له الى شيء فقر اما
الكلام يقتضي ان نرسم هذا الفصل بالشبيه والذي قبله
بالتذنيب ولا شك ان التقديم والتاخير مسموح بهما
الثاني هذا الفصل يشمل على تعريف معنى الملك وقد
اعتبر فيه ثلثة اشياء احدها كونه غنيا مطلقا وهو الذي
افتقر اليه كل شيء وهو غني عن كل شيء اذ هو

بعضين حقا بين تنبيه اعلم ان الشيء الذي اذا
يحسن به ان يكون عنه شيء اخر ويكون ذلك اولى واليق من ان لا
يكون فاذا لم يكن ذلك عنه لم يكن ما هو اولى واحسن مطلقا
وايضا لم يكن ما هو افضل الحسن به مطلقا فنهتدي بهذا الى
فهم الى كتب ان منها من المتكلمين يعللون افعال الباري تعالى
بالحسن والاولوية فيقولون ايضا النفع الى الغير حسن منه
وفعله اولى من تركه فلا يحل ذلك خالق الخير والشر ارادة
انه ينبه على ان هذا الحكم وحده مقتضى الاستناد وتفضي
اليه وتعريفه ان الشيء الذي يحسن به ان يفعل فعلا ويكون
يفعل الحسن به من ان لا يفعل فانه ان فعل كان ما يحسن به
منه حاصلا وكان ما هو احسن من شيء اخر ايضا حاصلا
صفاره له لعدمها مطلقة وبالاخرى كمالية اضافية الى
اخر وان لم يفعل لم يكن ما يحسن به حاصلا وكان ما هو احسن
من شيء اخر يظهر من ذلك ان ما به الصفتين قد
حاد ذلك الشيء من فعله وفعله غيره فاذن هو ذا يستلزم
كمالا مستفادا من الكب تنبيه فاذا فهمت ما قلنا من ان لا
الغاية غاية ولا ان تفعل شيئا لاجل ذلك الحسن عاد
يكون قولنا في تحميد ان ذلك من المحاسن والاوامر الالهية
بالاشياء الشريفة وان الافعال الحسنة يفعلها لاجل شيء اخر

ARCHIVE
http://Archivebeta.Sakhrit.com

ايضا ايضا اه وعلم من ذلك بكونه يعين شيئ منه فانه لما كان كونه
بلا شيء هو كونه فاعلا لها يعينه ثم قبل كون الاشياء له كونه
الاشياء منه تعبيرا اعرف سالنجود الجود وهو افادة ما ينبغي
لا لعوض ولعل من جنب السكاكي لكن لا ينبغي له ليس بجواد ولا بكريم
من يجب يستحيي معاملته ليس بجواد وليس العوض كذلك فقط
بل قيد حتى انتفاء والمدح والتخلص من الذمة والتوصل الى
ان يكون على الاحسن لو خلا ما ينبغي فمن جاد ليشرف او ليتحمد به
يحسن وما يفعل فيه مستحيي منه جواد والجواد الذي يعطي من مال
يبقى منه الفائدة له ليوفي منه وطلب قصد الى شيء معين
واعلم ان الذي يفعل حيا لو لم يفعله قبح به الحسن منه
ما يسنده من عقله تحليق يريد تعريف معنى الجود وقد اعتبر
ثلثة اشياء احدها معنى الافادة والثاني ان يكون ما يفيد
شيئا ينبغي ان يستحيي ان يكون مبتغى من غير ما يفيد منه
اليه والثالث ان لا يكون لعوض وبما في الكلام بيان للعوض وهو ما
قد تم الفاضل الشارح لنظمه ينبغي بجملة ما ذكرها ان الحسن
الخلقي كما يقال العلم ما ينبغي فنادرة الادب الشرعي كما قيل
النكاح ما ينبغي والحكماء لا يعتادون بالحسن الخلقي بل يلتمسون
بهم الفضل الثاني ولا يستوفيها بحد فيه فراجعوا هذا كلا
يقتضي كذا جميع العرب المستعملين لهذه اللفظة في اجابة

انما سئل عن الجواد بالحسن الخلقي وانما فسرها بمعنى الادب
الشرعي لان المعتزلة والفقهاء قيسوا ما يقرب منهم ويعدهم
الفضل غاية شاة الليل انهم استعملوها على سبيل التقريب
بازاء هذين المعنيين لكن ذلك قرينة على كونها افضل
ما ان معنى آخر متعارف عند وكيف ما دعلم ان الفضل جميعا
ذكروا الفاضل انما المطاوعة بقابلية جيته انما طلبته فاجبني
كما يقال كسرته فانكسر هو قريب فما فسرناه واعلم ان الفاضل
واشباهه لهذا الكلام الذي اعتنه الفواضل والعوالم وجرى
مجرى النكت مما ذكره هذا الفاضل لا يليق بما شاله الا ان يقال
لما صدر عن عصبية او حسد او قلة انصاف حاشا ان يكون من ذلك
ثم اعلم ان الفضل الى ايصال الغاية الى الذي لم يكن مستحقا
الجود لوجب ان يقال للبحر الذي سقط من سفينة ونحن
ما بعده يلتمسه انا فمات ذلك لعدم انجواد بحلاف
يحصل بما ينبغي منه لا لعوض فالجواد انما يكون جوادا
بصدقه عن الجود بالذات وهو العوض وهم لحصول ما ينبغي
بصدقه عن البحر بالذات وهو الفاضل منه بالزات هو حركته
الطبيعية وبرى استفادة كما لمنه لغيره ايصالا كما
ما قال نفع على ما ياتي انفاقا والانفاق يكون بالعرض
اذ الوقوع على الزاي لا يقتضي الوقوع بالذات بل يقتضي انتقاله

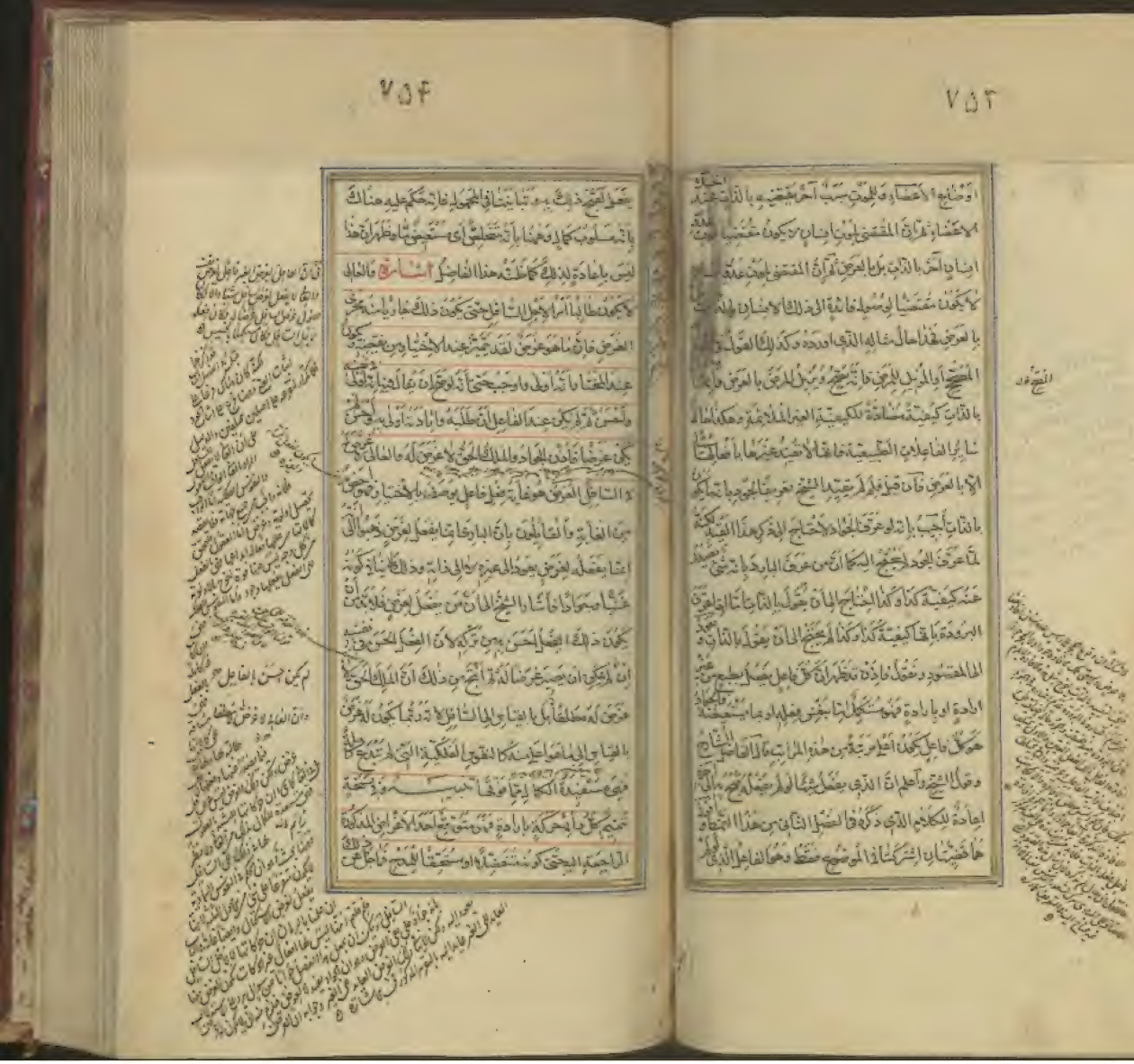

فنقول اجل من الحركة والارادة معناه ان كل متحرك ففي
ارادة منه سبحانه ويمكن عكس القضية الى ان نقول
الاستكمال يطلب متحرك ذو ارادة والمقصود ان الباري تعالى
والمعقول الكاملة فاعل بالعناية لا بالتحريك وان التقوس محرك
بالارادة فاعل بالارادة وهو سبحانه متحرك بالارادة

اعلم ان ما يقال ان الفاعل بالعناية فاعل بالحسن في نفسه من غير
لحاظ ان يختاره الفعل او ان يكون الاتيان بذلك الحسن بعد
ويجده ويكون تركه بعض بنده وكذا في طرف الضد
لما بان ان الفاعل الذي يفعل بعرض وجود البدن والمغرة
بوجه آخر وهو ان الفاعل الكامل يفعل لا بعرض غرض
ولا الى غرض بل لارادة الفعل في نفسه فالجسم حسن مكون الفعل
على تلك الهيئة مقتض لاختيار الفاعل اياه هذا لو لم يكن
على خلافه بما مر وهو ان حسن الفعل وجوده في نفسه شيء
لذاته يختاره الفعل بل المقتضي للاختيار هو كونه غاية
الفعل او يجده ويصيره مستحقا للمدح وكل ذلك حينئذ الفعل
ان القائلين بالوجوب والحسن الفعل اصلية يعترفون بالحسن
بانه كون الفعل بحيث يستحق به المدح او الاستحقاق ذم فاعله
الاخلال بمع ذلك الاستحقاق ذم هو واجب او لا فلا الفرق
بانه كون الفعل بحيث يستحق به المدح او الاستحقاق ذم فاعله

مع ضم الوجوب الى التنزيه والتمجيد واستحقاق الثناء
والمدح والحمد والتخلص من المذمة وما يجري مجراها وهذه الفصول
اشارة الاجتهاد طلبت غلبة الاظن تحقق ان تمثل النظام
الكلي والعلم الباري مع وفق الواجب الذاتي يتبين منه ذلك
النظام على ترتيبه وتناصيله معقولا فيتأنى وذلك هو الغرض
بعده جملة سنوردها سبيلا لتناصيلها لما تبين ان العلم الباري
لا تفصل فيه من الامور الكثيرة وجب علينا ان نبين ان النظام
المشاهد في الموجودات الكائنة الفاسدة كيف صدر عنها اذ
يجوز ان يكون صدورها بقصد وارادة ويجوز بطبيعة او
على سبيل الاتفاق او بغير ذلك فنقول ان تمثل النظام
الكلي اي تمثل انتظام جميع الموجودات من الاذل الى الابد في علم
الباري الثابت على هيئة الموجودات مع الاوقات المترتبة الغير
التي يجب ويليق ان يقع كل موجود منها او ما يتبين من ذلك الاوقات
يقتضي افاضة ذلك النظام على ذلك الترتيب والتفصيل
المتفاوت وجميع الاحوال المتعلقة بذلك الموجودات منها وهذا معنى
هو فيما بالباري تعالى يحمل فاية بعضه جملة وبعد بيان تفصيلها
بما فائدة الفاضل الفارغ المقصود من هذه الفصول التسعة
هو ان كل فاعل بالقصد والارادة من شأنه يكمل بفضله وذلك
الفضل ان يتأتى له كان الباري فاعلا بالارادة لم يكن غنيا

لكان ذلك الجواد الثاني بالاتفاق باطلة فالمقدم باطل بيان
الشرطية ان من فعل بالارادة ففعله اولى به فاذن هو كمن
يفعل بدلك بيانا لغنى وبيانا لذلك ايضا لا معنى للغنى
الا حرية وبيانا لجواد الذي لا يفعل لعوض لا يقال الزيادة ابدا افضل
الفضل في نفسه حسنا ولا يضا لنفع لما فيه فانا نقول الاولية
بريئة عدم الاتيان به فاحتاج الى تتميم وحينئذ يعود
الاشكال لانا نبين ان الفاعل بالارادة مستكمل فنقول الفاعل
لا يفعل لاجل الناقص فاذا بينا ان الله ليس فاعلا بالارادة وقد
اتفقنا على انه يجب تنزيهه عما لا يليق فذلك واجب المعتزلة
من هذه الفصول هو ان كل فاعل بالارادة مستكمل بل موجبة
فاذا ثبت المقدور وهو نفي العرض عن افعال البارئ تعالى ثبت
المقدم لما كان مستدلا على ذكرنا فانا بان وجب لا بد من بيان
الاول وهاتان المقدمتان هما الوجه الثاني بين الفصول الى آخره
لخمسة من صفات البارئ الاول المتفق عليها هو الثبوت
فانا لا نشاركه في هذه منها ومعانيها الثاني العلم نفي العرض عن افعاله
العرض لانه اذا دل على ذلك حضرته الفصل الاول بثبات الحاوي
به وحده فصلان بعدها ثم قرر ابو يعقوب في فصلين بعدها ما ذكر
في الفصل الثاني وهو الثاني ان الفاعل اذا قصد نفع غيره لكان
كان ناقصا مستكملا وهذا كان لبيان ثبوت البارئ الذي

بين الباب فالغاية جعل الحكم عاما وهذا كان تحريك الاولية
بعين النظر الظاهر يسنوبا اليها سع انه تابع لارادة بين
البارئ الذي كلامنا فيها وبين ما هو بحر بكها فلا نزع
من ذلك ذكر ان نظام الكائنات مع نفي الغرض عن سائرها
فيما يصدر عنها وذكر انه هو الذي يعتقده بالعناية ثم قال
الشارح والحجة بعد تقديم ما حظ بالاية الى آخره يعني ان
انه لا يكون عبثا ولا ملكا ولا جوادا فان عبثا انه متى فعل
وجب عليه لم يستحق لانه كان لزام الشيء على نفسه فان الزام
غير المستحق على الله يجعلهم ان يكون الله تعالى يستفيد الاولوية
او دفع المذمة بفعله فان الترجيح لم يقع الا بين وجهين
حينئذ الترجيح بلا مرجح فظهر ان الحجة حظ بالاية من باب الطامات
ان تريد بعدها ايضا بيانا على ان ترك ما الشيء حظ بالاية فقد قال
من قبل ان ذلك خارج عن قانون الحفظ به والجواب عن قوله
ما معنى قولك البارئ تعالى لو فعل بالارادة لم يكن عبثا ان يقال
معناه انه لو فعل على وجه يستكمل به لكان كاملا بغاية بل كان
كاملا بفعله فان الفاعل لا يطلب حصوله وعن قوله
ان يكون الله تعالى مستفيدا بالاولوية او دفع المذمة ان بقال
لان المتنبين لم يحكم بالكون ناشئا ان لم يكن ذلك الشيء حكم
بانه هذا أو شيء من باب الطامات او ليس معنى من ان نظر

والكلام بين ما نصف فصل قد بان لك ان للفلك
السماوي نفسا فلكية بارادة ثانية كلية وبارادة جزئية وعلما ان
مبدأ الارادة الكلية المطلقة الاولى يجب ان تكون ذاتا
عقلية مفارقة فاذا كانت مشكلة بالجوهر بحسب ما
يصحبها فقد كانت ارادة غائية الغاية المذكورة وانت
تعلم ان المراد الكلي ليس شيئا بعينه وصفته على ابطل وجه
بل اما ان يكون نفس الطبيعة او معدها ولا سبيل الى ذلك
لان الجزئيات يقال فيها شيء لها يعود كما تحصل لا يجعلها ابدية
يقال فيها اصلا وهو مطلوب بل الكل كالانواع غاية حقيقية
ليست شخصية ولا خيالية ولا عقلية وليس يسأل المريد
الى الاجسام السماوية بتوسط نفوسها الملكية ان يحصل
حيوانا واصلحكما عليه فان الآلة متى الجيد تامة جدا
بحيث تجهد لطلب مراد ما كما ينبغي فلا هذا كما يكون
سببا بتوسط واما نفس السماء فهي اما ان صاحب الارادة الجزئية
او صاحب الارادة الكلية فتتعلق بها ذاتنا الخ بان لا يكون
اذ كان فيه تسلسل فانه لا يتناهى الخ اي بحسب الفاعلية
المطلقة باربع طرق وهذا الفصل مع اربع فصول بعده يشتمل على
الاصل والاول انه لما حصل ان العقول انما هي غاية
في الغاية عن اعمال المبادي الغائية وذكر انها ايضا اعمال الغير

للاصل الى ما نحن من ذلك اثبات الاصل فنقول فيما يقتضيه
حفظ
بيان ان السماء الفاعلة للحركة السماوية قوة نفسانية
وهذا الفصل يشتمل على تقريره ان نقول قد تبين في الفن
الثاني ان محركات السماوية متعلقة بارادتين كلية وجزئية
وتبين ان مبدأ الارادة الكلية المطلقة الاولى هي
التي لا تعلق لها بامر جزئي اي التي تبعث الارادات الجزئية من
الفرد الجسماني بسبب ايجاب ان يكون ذاتا عقلية مفارقة
العوالم فان الاجسام وقواها لا تتصور بالكليات وتلك
اما ان تكون كاملة للجوهر بفصليها القائمة واما ان لا تكون
والاول هو المسمى بالعقل والثاني هو المسمى بالنفس فالمحرك
السماء لا يجب ان يكون عقلا لان اسم الاول لا يدل على
لا بخصوصه فقد يكون ارادته شبيهة بالغاية المذكورة وقد
والغرض الثالث ان المحرك السماوي يطلب بارادته
احسن واتمه والثاني ان المراد الكلي كما تبين ليس شيئا معينا
على ابطل وجه كالكيانات المنفصلة او على اشكال كالكيانات
لم يكون شيئا واحدا اما موجودا بالطبيعة او معدوما اما
سلسلة المتشابهة الاجزاء اعني الجزئية المحصنة كالنوع
لا يجعلها ان يقال كان فيما يزل لها شيء مفقود فحصل او شيء
كان حاصلا له وهو مع حصوله طالب له ليكون كاملا فيها

حقيقة ليست جزوية متميزة منه ظنية ولا تخيلية بل
العقلون والمتخيلون انما يكون بسبب العوارض الجسمانية وهي
عنها والمحرك السماوي فعلان فانه مبدء وسبب جهة
تجدد وتغير على الاستدارة وقد يحصل لجسمه ما يطلب بالحركة
فيرغب اذا تصور منه والا لم يلتفت اذ الجوهر العقلي لا يكون
بجسم كنفوسنا فان نفوس ناقصة تطلب بالحس ما ينبغي من حيث هي
ناقصة تطلب بالعقل الكمال الذي حصل بذلك مجردة
عن الاجسام والعلائق ولا يحصل الا بالتشبه بالجواهر العقلية
فاذن مبدأ الحركة الكلية المطلقة ليس هو نفس السماء بل
نفس السماء وقوايا صاحب ارادة جزوية تنطبع وجوهها
ذهب اليه المحققون او صاحب ارادة كلية تفارق قوى
السماء فانحت منه صورة منطبعة فيها بالقوة لتحركها
بواسطة جرم السماء من الفهم العقلي المفارق كما يأتي ذكرها
بواسطة امر ما من العقل الفعال اعني ان كان العالم كان
ارادة كلية كما وصفنا موجودا للسماء واما ان وجد هذه العقلة
لا محالة فيريد ان يتشبه بعلل العالم على سبيل القطع والايقاع
بموجبها القطع بوجود هذا المعنى وهو ان صاحب الارادة
والحركة يجب ان يكون شيئا ما لاجله تحصل الارتباطات
الحركة المتحيلة انسانة وتشبيه ولا يمكن ان

ان تحركها للسماء والمراح شهواني او غضبي بل يجب ان يكون
اشبه محركا ما من عقلنا العملي بيان ما اشرنا اليه ان حركة
السماوية وهي التشبه بالمبادي العالية التي بها العقول
المجردة وان يتشبه على وجود تلك المبادي فعقول تتبين
بها امران التحريك لا ارادة غاية وانما من شوق يحتاج
شوق عقلي الى المراد عن التصور الحسي يكون الداعي اليه
جنبة سلوبهم او رئيس شارد فاذن هذا التحريك يكون للمراح
انما شهواني او غضبي كما في انواع الحيوانات وانما الصادر
عن التصور العقلي فيه كما يصدر عن نفس الانسان محب
العلمي وحركة السماء لا يجوز ان يكون للمراح شهواني او غضبي
لانها مختصة بالجسم الذي يفعله وتعينه بطبيعة
ثم يرجع الى الحال الملائمة فيلتذ او ينتقم من محاله
وايضا فان كل حركة الى الدنيا وغلبة على الشيء الموجود
الحيوانات مشاهدة فاذن هو اشبه بحركات السماء
عن العقل العملي فيه بان يكون المعشوق
انما لنا اذا ما احاله او لنا لما يشبهها كل تحرك
وفق منها شيء يطلب المريد بحسب وجوده على ما به
مطلوب بحسب وجوده اما تحركة انما يكون لغرض
الذي يقتضيه شرط المحبة والمحبة المرتبطة هي العشق

فاذن لا بدّ ان يكون تحريك السماء للمعشوق ومحالة ذلك
المعشوق يكون اما شيئا غير حصول الذات او شيئا حصول الذات
فان لم يكن حصول الذات وجب ان يكون يتحصل بالحركة
والا كان الطلب طلبا للاشيء وهو محال والشيء الحاصل
بالحركة يكون اينا او وضعا او كيفا او كما او ما ينتهي من
الجسم بحيث ايتا يكون الحركة اينا الى ذات المعشوق
وان كان المعشوق محصل الذات والحركة لا محالة توجب
تحصيل حالة ما للمتحرك فان يكون تلك الحالة حالة
المعشوق كمماسته او موالاته او لم تكن حاصلة
بالحركة وحينئذ تكون الحركة ليتنال الحالة من المعشوق وايضا
لا يكون تلك الحالة منه حينئذ ان يكون قد نال اياه
المعشوق او حالا من احواله والا فالمتحرك ليس
من الحركة وحينئذ لا يكون الحركة محركة لاجل هذا المطلب فاذن
يكون هذا المتحرك لاجل نيل ما يشبه ذاتا المعشوق او تشبه
وظهر من ذلك ان تحريك السماء الذي كان المعشوق
يجاوز ان يكون اينا ان لا يكون نيل ذاته او حاله او نيل ما
يشبههما قوله ولو كان للاقدر ونيل ذاتا او حالا او طلب الحال
وكذلك لو كان لطلب نيل الشبه من حيث يستقر اي
شبه لا يستقر اي ولو كان المعشوق تماما له بالتحريك اياه

او حالا منه وبالجملة يكون من كمالات المتحرك التي يكون
حاصلة فيه لكان لا يخلو اما ان يحصل دفعة او يحصل
فان حصل دفعة وجب ان يقف التحريك عند حصوله
وان لم يحصل ابدا كان التحريك يطلبه ابدا فيكون طلبا محالا
والارادة المتعلقة على ارادة كلية يتصور بما جوهر عقل
مجرد عن العوارض المادية يستحيل ان يكون تحريكه على
فاذن المعشوق ليس من كمالات المتحرك ولا قد يحصل
بالحركة ذاته ولا حاله بل هو شيء مستحيل الذات خارج عنه
ليس من شأنه ان يناله وظهر ان التحريك اينا ليس
لاجله ان يكون تحريكه ليتنال شبه يستقر كما انه
يوجد فيه شيء يكمل المعشوق او يكون ليتنال شبه يستقر
والا دل محالا لانه يقتضي وجود المعشوق المذكور عند
الوقوف عند اينا او طلب المحال فيجب ان يكون للحركة
شبه لا يستقر قوله ولو تنال يكاد ان لا يتعاقب
المنقطع بالدائم بعد ان كان المتجدد ابدا كالدائم
فيتصور من التعاقب ويكون كل جزء جزء مما يفرض يكون
له حد ينتهي بالفعل لا محالة ويمنع عن او يصير حينئذ
اي فلا يناله بكماله اذ هو غير مستقر اما ايضا
شبه المنقطع الحاصل من الحركة بالدائم لا بعينه وذلك

اذا كان المبتدأ من الجزئيات الغير القارة بالذات
موعدا بالغياب وكل عدم يقرن ما هو بالقوة يكون لا مع
الفاعل حين انتهاء الحركة اليه لا محالة والنوع اما
جمط بالغياب والتشبه انما يكون بذلك الباقي
دون الزائل المتصرم قوله ويكون المشوق بفتحها اما با
معنى الذي بالفعل من حيث بريء انها عن القوة ان يحاكيه
الفاعل من حيث هو متشبه بالعالي لا من حيث هو قابل
على التأويل يكون المشوق بمعنى محرك السماء متشبها
بالتشبه وفي بعض النسخ يكون المشوق بضم الواو
بما يعني يكون ما اليه يشوق المحرك هو نفسها اما بالامر
الذي بالفعل يعني المعشوق وهو العقل من حيث بريء انها
عن القوة واحاطة الخير الفائض اي في حال كونه بريئا
عنه الخير من حيث يتشبه بالعالي بمعنى مقصوده بالعشق
هو التشبه به من حيث البراءة عن القوة واما بالعشق بالتشبه
فان يرجع عنا الخير حالة التشبه كما رشح عن معشوقه وفي
لفظة يرجع استعارة لطيفة وهو ان الخير لا يشوق
المحرك بالذات بل يفيض من العقل عليه ويرشح عنه عليا
قوله وبدأ ذلك الخ اي الوضع الذي هو شأن ما
وايتي اجرى ما بالقوة فيها تخرجها الى الفعل بما يمكن

يعني ومبدأ ذلك الامر الذي يحصل التشبه به يكون في
احوال الوضع وذلك بان تخرج من القوة الى الفعل على الاتصال
الغير القار في الحركة لا تقع الا في اربع مقولات كما بين
في العلم الطبيعي والفلك كويكبي ان يتغير في ثلثة منها التي
هي الكم والكيف والاين فاذن لا مزيد له من القوة الى الفعل
الا في الوضع واضافة الى هيات تابعة لهن الاجرام
السيرة فيعني انا نرى ما على الاجسام المستديرة يحدث فيها
والهيات ليست بذاتية لها لكنها كانت تحدث لها
خاصة وعرضا بالقوة فاضافة وابتدا اجرى ما بالقوة فيها يعني
في السماء وخرجها بفعل ما يمكن من التشابه ولذلك يحصل
هذا التغير زمانا في الكواكب وانما وسم الفعل بالاشارة والتنبيه
لاشتماله على بيان غاية الحركة السماوية التي هي التشبه
التنبيه على وجود الجوهر المتشبه بها يعني بالفعل بتنبيه
لو كان المتشبه به واحدا لكان التشبه بجميع السماوات
واحدا وهو محال ولو كان لواحد منها بالاخرى لكانت
المتعاجز وليس كذلك الا قليلا ربما التبس على كثير الوجود
المفارقة واعلم ان الفيلسوف الاول قد اشار في بعض اقواله
الى ان المتشبه به في الجميع شيء واحد هي العلة الاولى وقد
بين مراتب احوال كل فلك فقد خصه متشوق يتشبه ذلك

الفلك بهذه النسبة الخ هذا الفصل على انه كثيرة ويتذكر
الجمعة وكونه واجبا فالفصل الذي يتلوه وتقريره الكلام ان
المتشبه به لكان واجبا لكان التشبه وجميع المحرمات
واجبا وذلك لان الجسم من حيث هو جسم يقتضي حركة
الجمعة معينة وكلا وضعا معينا وليس للفلك طبيعي
وضعا معينا والا لكان التفاوت عنه بالضرورة بعد تشبه
فان وجود كل جزء من اجزاء الفلك على كيفية معينة في الفلك
المتشبه لمشابهة بالجزاء وكما يجب وضعها اي
ان يكون طبعها ان يكون بينها في الجمعة اما لو فرض ان كون
الحركة محتاجا بذلك لان الارادة تتبع الغرض لا الغرض تبعا
فاذن التشبه لاختلاف الاخر من ويلزم من ذلك لاختلاف
طبائعها المتشبه بها وكلام ان بعض المخالفين من الاسلاميين
ومن هم ذهبوا الى ان المتشبه به هو الجسم كل فلك سائل
بمحيط به مخالفا سيأتي بيانه والشيخ ابطل ذلك بانه متفق
تشابه الحركات في الجهات والاقطاب وان وجب تصوره
فانما وجب ضعفا لمتشبه عن التشبه التام لاحالة
التشابه موجودا الا ان قليلا يعني في الجهة لان بفلك البروج
مثل القمر فاختلفت فلك البروج في الحركات والاوجاء
واعترض الفاضل الشارح بان تشبه الفلك بالعقل هو ان

يتحرك كحركة اللائقة به الى الفعل كما ان العقل بعد ما
مشترك بين العقول وليس لما يمتاز كل عقل عن آخر مثل
ذلك فاذن المتشبه به شيء واحد في الجهات ان جزء الكل
الفاضل امر كلي لا يمكن ان يصير غاية لحركات جزئية بل
كون غايات الحركات الجزئية امورا اخر وبه يلزم هذا المحذور الكلي
وذلك لان الامور اذا كان اختلاف الحركات قد حققنا على ما
لكن ليس لنا الى معرفة ما هيتها الا من طريق الحركة
فلا يصح ان يكون سبب لاختلاف حركاتها اختلاف
طبائعها المتشبه كما يجيء بيانه فلا يكون كل جسم فاضل
خاصة والجواب عنه مضافا الى ما قرر ان ذلك يقتضي كون الحركة
المدبرة طبيعية وقد مر فساده **وهم وتنبيه**
وهب ان الجزء المتشبه واحد فمضافا ان الحركات كان يجب
فيها ان تكون متشابهة وكيف لما كان سواء لها ان تتحرك
الجمعة انفقت فتنال الغرض بالحركة فكان يمكن لها ان
تطلب الحركة على جهة فتعاند تحت وان لم يكن الحركة في
اصلها لذلك جمعت بين الحركة لما استدعى بها الحركة من الغرض
وبين جعلها على هيئة نفاعة وتعود تقول ليجاز ان توجد
هيئة الحركة نفع الشافي ليجاز ان يتوجه بالحركة ملك ما
وكان يجاب بان جزء لما كان لها ان تتحرك وان تسكن وحدة

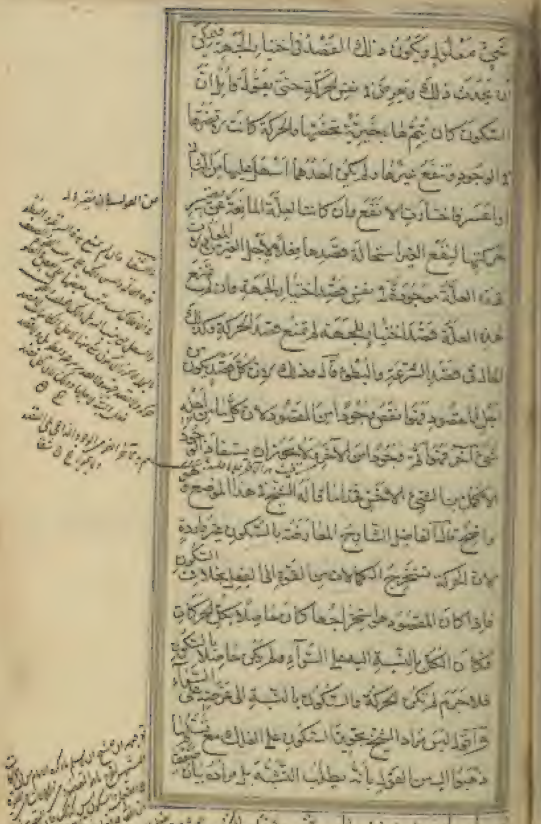

ما مشتاق به الفهم من القرب بيّنة اصل الحركة صحيحا فاما ان
الشك بمثل ذلك وجعل اصل الحركة بعمل نفع الذي يمكن ذلك
على تقدير كون الحركة والتكون بالنسبة الى الفلك على السواء
الجاذبة الى اسناد اصل الحركة الى المشبّه هي بعينها داعية الى
اسناد هيئاتها الى مثل ذلك قوله واذا كان كذلك فهو مع
خلافه ههنا بسبب منفعة على ما يتبع الاختلاف من النفع
فاذن المشبّه بها امور مختلفة بالعدد واذا كان الفلك
عنه محرك له بعمل ما تحته وقع الاختلاف بسبب منفعة
تتأخر عن الاختلاف في وقوع ما تحت الفلك فهو مشبه
وهو كون المشبّه بها امورا كثيرة قوله واذ قد جاز ان يكون
بالاقل فاحداه لا تحيله تشابه الحركات في الجادة
اشارة الى ما قدّمه وهو قوله الفيلسوف الاقدار المشبّه
فاجد محصّله الشيخ على ان ذلك هو المشبّه به لا المعدّ بمعنى العلة
الاولى ثم اعترض الفاضل الشارح عليه بان ذلك لو لم يكن
تشبيها به بحيث ذلك فاجد لم تشابه الحركات وان
كل متشبّه به بل كان المشبّه به عنده او شاركها في
عنه لم يكن هو متشبّها به وانه تعليل لحركة الارض بذلك
اقايحصل فرض على الافلاك غيرها انتهى واذا كان السكون الحركة
المستفيدة مستعارين جميعا كانا لحركة الارض واجبة لها

ايضا فتعليلها بكون المشبّه به واحدا باطل والجواب
عن الاعتراض ان المشبّه به علة بوجه ما للحركة وان لم يكن علة
فاعلية لها والعلل قد تكون بعيدة وقد تكون قريبة وكذلك
المشبّه به وايضا كون المشبّه به القريب بحيث يمكن ان تشبّه
به لا يجوز الا بعد وجود المستفاد من العلة الاولى فاذن
ليس هو مشبّها به الا مع اعتبار العلة الاولى فيه وجاز ان يكون
استدارة الحركة المشتركة فيها لاجل العلة الاولى وما اعتبار
كل حركة غير خبرها لاعتبار ذلك المعاون الذي هو وجه خاص
بالجواز ومن انا ان الحركة تمتنع ان يكون لشيء واجبة لذاته
بان الحيرة لا يجب لامر ثابت فاذن حق الاقلال ليست
دلالتها بل يجب شيء آخر وهو الشبه واذا جاز ان يكون الحركة
يجب شيء آخر لا يجب ذواتها الفلك فان يكون استدارتها
التي هي جهة ما يقطع يجب شيء آخر اولى

زيادة بتحرير

الآن ليس لك ان تكلف فتك اصلا بكنه هذا التشبه بعد
ان تعترف بالجملة فان فوق البشر فهم دعاوى العربية فاوجب
اكتناه ما وعدوه هذا فكيف هذا وجوزنا اذا كان الحركة
تشبها ما لسنة على التجدد امر ان يعرض منه في بعد ما نفعا
يطرق بذلك الشبه من طلب لذة تام كما يعرض في بعد ذلك من
لا يتبع اشعاله نفسك فانت اذا طلبت الحق بالمجاهدة شبه

ذا ليجوز كون ما تشبها شيء به

فربما لاح لك سر ما يوضح حقيقة ذلك فاعلم انه كيف يمكن ذلك
وانما تكون هيئة شبيهة بالخيال لان عقلية صرفة وما كانت
خيالا لان من عقلية صرفة يجب ابتعاد ذلك القوم الحسي
واستحالة تلويح الخطوط لان ذلك ضيب محاكاة لخطان
خيالك يجب ابتعادك وربما ادت تلك الحركات في بدنك
فان استهيت صرت من الخبر بنيان بيت ما لم يكن قبل سمع
قد تبين تماما ان تحرك الفلك انما خرج تحريكه اياه وشوقه
من القوة الى الفعل طلبا للكمال الذي به والا يصلح الخارجة
الى الفعل وان كانت كالايشاكون كالايبا بالقياس الى الجسم
لان ابتغاء المحركية فالكمال الذي بالمحرك هو تشبهه بمبدأ
ما صيرورته بريئا من القوة لكن الكمال ما لم تتبعه امران تقضيا
على اشياء مختلفة الحقائق بالتشكيك وضع القوانين فلا
هما شيء ما يحصل المحرك حتى فلك به التحريك يقع عليه
مقيسا الى المحرك واسم الكمال به اعتبار به مضيا الى المبدأ
اسم التشبه والشيخ ذكره هذا الفصل انك بعد ان عرفت
تلك الاشياء بالاحوال فليس لك ان تكيف نفسك صورتها
هيئاتها المختلفة بالتفصيل فان القوى البشرية الممنوعة
على المدينة فاضلة من تصور ما هيئة ما هو وما ابتغاء
كمالات كثيرة من كمالات النفس الحيوانية والنفس كذلك هذا

وانما الذي ذلك مما يبدأ بتصور كيفية صدور
التحريك عن الشيء المتصور بصورة عقلية وانه لذلك شائق
واضحا وهو ان القوة الخيالية او الانسان التي هي المبدأ الاول
لتحريك بتدبيره متعطل عند ابتعاد ما فيه الناطقة فانكار
العقلية بل تمثل فيها صورة خيالية تشاكل تلك الانكار
ناس الهاكان وكثيرا ما تعرض للبدو من تلك الصور ابتغاء
ما يحث لا بتغاء الشوق كاضطراب بغتة او دهشة او سكون
عند ذلك شاهدة هذه الامور دالة على جواز ان يعرض
الفلك ابتغاء لاستتباع لابتغاء لتحصيل صورة
حيالا بتغاء ما ابتغاء لا بتغاء لتحصيل شيء من
مبادئ المفارق الحاصلة له بالفعل وهذا يختص
الفلك بحركة فاقلة بذاتها محركة للفلك بتوسط
سبب بعضا سخطه فالفلك كفوزنا الناطقة
فاشار الشيخ الى ذلك بقوله فانشاد اطلب الحق بالمحاهدة
لتجهد في التأمل والارتياض بالفكر لا بالتقليد عرج عما
بين وقال لك سر هو حرز النفس الفلكية واسم عدا طلق
على احوال نفسك حتى قبل ان تعرف احوال النفوس الفلكية فاجتهد
وباقي الفصل واضح وعنها غدر كلامه في غايات اتقان النفوس
الفلكية لكن لما كان ذلك مشتملا على اثبات عقول فعالة

مبادى تلك الحاسات اكدّ اثبات العقول بضربا خر من البيا
وذلك وجه مناسب لما يأتي من الكلام لما قبله خ ب ن
القوة تكون على اعمال مختلفة مثل تحريك في المدة ق
تكون على اعمال غير متناهية مثل تحريك القوة التي للسماء
ثم سمّى الاولى متناهية والاخرى غير متناهية وان كانا
قد يقالان لغير المحصورة النهاية واللانهاية من الاعراض الذا
تية التي نحو الكرية والبياض ونحن كلما الفاظ لسنا نطلق بمكية
بسبب تلك الكمية غير ما يعرض لكم المتصل وهو تناهي الوجود
ولا تناهيه وسنما ما يعرض لكم المنفصل وهو تناهي العدد
والمقدار نفسه كما يكون فيه نهاية فلا بد ان يكون فيها نهاية
اعني زمانا ما لا محالة فقد يكون فيه نهاية فلا يتناهى نهاية
الا عدادا اعني زمانا لا محالة والتي الذي له مقدار كالجسم
او عدد كالعدد فقد يعرض النهاية واللانهاية فيظاهر انا القوى التي
تتعلق بشيء ذي مقدارا وعدد كالقوى التي بسببها نحرك
في زمان او احوال متوالية لها عدد تعرض النهاية واللانهاية فيكون
بحسب بعدد ذلك العمل او عدد تلك الاحوال او المدة حتى العدد
يكون اما مع جزء العمل او اشارة زمانا ما وهو ذو آلة
او العمل نفسه لا بل بحسب بعده حادثة او كون ما نحو هذا لا
عسى ان يكون ثلثة اصناف الاول قوى يعرض صدوره

صنفا ذا نسبة مختلفة كزمان يقطع بها مقدار
محدود ذا نسبة مختلفة وهو محالة يكون التي بها اقل
اقل شدة قوة من التي بها اكثر وبحسب ذلك ان يقع
عمل غير متناهية في زمان والثاني قوى يعرض صدور
عمل ما منها على الاتصال فانه نسبة مختلفة كزمان يختلف
حركات بها مراتب الهواء ولا محالة يكون التي بها اكثر
قوى من التي بها اقل وبحسب ذلك ان يقع عمل
متناهية في زمان غير متناه والثالث قوى يعرض صدور
اعمال متوالية عنها مختلفة بالعدد كزمان يختلف عدد ايام
ولا محالة يكون التي يصدر عنها عدد اكثر قوى من التي يصدر
عنها عدد اقل وبحسب ذلك ان يكون لعمل غير المتناهي
عدد غير متناه فلا يختلف الا قد بالشدة والثاني بالقوة
والثالث بالعدة واذا تقرر ذلك فمقول بشه الخضر في هذا
الفصل على كيفية ايضا والقوى بالنهاية واللانهاية
الاحمال وكان مراده ما يختلف فالنهاية واللانهاية يجب المدة
او العدة فقط وذلك مثل زمان المدة التي تحرك حركة
معينة بحسب ما وبالسماء التي تحرك حركة غير متناهية
بحسب ما مدة كان المتناهي غير المتناهي بما لان القوى
بهذين الاعتبارين مع انها قد يقالان ايضا لهذين بمعنى

لكم اصلا لما نصفه فيكم **اسارة** الحركات التي تفصل احدها
ومنقطاها هو الذي يقع بها الوصول والبلوغ عن متحرك من شأنه
يكون ذا آن الوصول موصلا بالفعل فان الاجسام ليس لها آن
والحركة معنى ذلك فما لا يقع له آن فيه يصل لم يكن موصلا
في جميع زمان مفارقة المتحرك لمبدئه ويكون صيرورته غير مبدئه
دفعة وان يجتمع منها ان لا يكون الشيء مفارقا فتحركه والآن
الذي يصير فيه غير مبدئه دفعة غير الآن الذي صار فيه موصلا
دفعة وبينهما زمان كان فيه موصلا وهو زمان السكون
لا محالة ويبدأ بيان استلزام اضداد الحركات المختلفة منها
بعضين من غير ان يقع بينها سكونات بالبرهان على ان الحركة
في علة الزمان وهي مقدمة معروفة واعلم ان القدماء اختلفوا
في هذه المسئلة فذهب المعلم الاول واصحابه الى اثبات هذا
السكون وذهب افلاطون ومن تبعه الى نفيه وبكل واحد
من الفريقين حجج منها قصانات والحجة المشهورة للمبدئ
المتحرك الى حيثما بالفعل اذا صار في حالة اولى ليست
اذا تحرك حتى فانه في حالة صار فيها بالفعل وبما انه في حالة
بالفعل ايضا في آن ولا يمكن ابتداء الآن لانه ذلك يقتضي
كون ذلك المتحرك في ما صار فيه بالفعل دفعة ما لا زمانا
ولا يمكن تتالي الآنين من غير تخلل زمان بينهما لما قرر ايضا

القول بالاجزاء التي لا تتجزى فاذن بينهما زمان والمتحرك
المذكور يمكن ان يكون في ذلك الزمان متحركا لانه ليس
بمتحرك الى ذلك الحد الذي عنده فاذن هو ساكن وهذه الحجة
ضعيفة لانا نعني بالحالة الواحدة للجسم المفروضة في المسافة
المتصلة التي قطعها حركة واحدة وقد ابطلنا التجزي
الى اشياء بالذات فالمسافة التي للجسم التي هي حركته عنها
تقع في زمان كالحركة فاذن عند آن المباينة طرفا زمان المتصل
فليس بممتنع ان يكون ذلك الآن هو بعينه آن الوصول
لانه طرف للحركة عن ذلك الحد وطرف الحركة نحوه انما يكون
شيئا ليس بحركة وان عنونا به انما يصدق في الحكم على
المتحرك بانه مباين ما صار فيه لذلك الآن ويكون بين
الآنين زمان ولكن يكون المتحرك المذكور ساكنا في ذلك
الزمان بل يكون قاطعا مسافة تقع بين الحد المذكور وبين
الموضع المباين لذلك الحد كذلك ان اورد وا بدل لفظ المباينة
لا مماسة فانه يجوز ان يكون طرف زمان اللا مماسة مماسة
قراءة الحجة على ذلك بان الحركة الموصلة الى الحد المذكور انما
يصدر عن علة موجودة حتى يصير وكونها موصلة للمتحرك
عن حد ما مقررة له الى ما بعد اخر مباين وتلك العلة هي علة
المتحرك الى الحد المذكور لكن لا يبقى بعد الايصال الى

قال ان الحركة مقارنة للزمان بسبب
المسافة ٥

الحركة الواحدة متصلة لان الوصول الى الحد
المذكور ليس بحركة وان عنونا به انما يصدق
على المتحرك بانه مباين ما صار فيه لذلك الآن
٥

فإذن يجب وجود آن الوصول فالميل من الامور التي توجد
ان وليس من الامور التي توجد الا في زمان كالحركة فاما الميل
فلا يحدث لا بعد وجود ميل ان يحدث ايضا آن يبقى منها
ما ولا يكون الآن الذي حدث فيه الميل الا ان هو آن الوصول
لامتناع اجتماع ميلين مختلفين في جسم واحد كما مر فاذن
الآن زمان يكون المتحرك فيه عديم الميل وبسبب عدم الميل يكون
المتحرك يكون ساكنا وقد قرر هذه المقدمتان من قولي في
المتن فقولي الخ فتر عن الحركات المختلفة بالبقى جميعا
ونقطا فالمراد بهم من النقطة فان كل نقطة حادثة يحكم
وجميع حركات المختلفة تنصرم عند انصرام الحركة في الكيف
فاذا كانت متوجهة الى غاية تنتهي اليها فانها بانتهاء
الحركة تنصرم فيها ميتة فعند ذلك الحدة ما بقيت او الثقل
بعد ذكر الحدة لان البيان في الحركات الاينية المختلفة
تفصل نقطا حادثة اما الانعطاف او الخروج يكون انصرام
ما بقي وصف تلك الحركة بما بقي يقع بها الوصول
لان الحركة المتوجهة الى جهة انما تنقطع بالوصول اليه
التي يقع بها وصولا بالفعل هي منقطعة والحركة الواجبة التي
لا تنقطع لا يقع بها وصول الا بالعرض وانما ذكر المحرك
بقوله عن محرك موصلا لان الحجة المعتمد عليها لهذه المسئلة

على امتناع اجتماع المتحركين المختلفين العين احدهما موصلا
موصلا ما لم يلا انما شئنا بيانا باعتبار الحركة تارة وبالمتحرك
المتحرك بانه يكون في آن الوصول موصلا بالفعل ليستدل به
على عدم وجوده في ذلك الآن وانما قال في امكان وجوده في آن بقوله
فان الايصال ليس شأن المتحرك وغير ذلك تمام الكلام
الى ان قرأت بعد ذلك الآن الذي بقوله ثم انه يوجد كونه
موصلا الخ بيان لكون الشيء تارة وشيء حركة مثلا
تارة يوجد عن المتحرك كونه موصلا مع ان المتحرك القريب اعني
الاول لا يكون باقيا حينئذ بمفارقة المتحرك للحد بزوال المتحرك الا
مسلم الذي تنبعث اليه اعني الطبيعة او الارادة القاسرة
القاسرة ربما يكون باقيا وبزوال عنها هو بسببه كان متحركا
الميل وانما زاد بقوله في جميع زمان مفارقة المتحرك للحد
الذي الزمان المذكور انما يكون في جميع ذلك الزمان حاصلا
وانما زاد بقوله ويكون صيرورته غير موصل دفعة وان تجزأ
في وجوده الزماني فالآن الذي هو مبدأ ذلك الزمان عند
الشيء اذا كان موصلا في زمان مدار وغيره موصلا في زمان
آخر فلا بد من آن يفصل بين الزمانين ولا يجوز ان يكون الشيء
في ذلك الآن لا موصلا ولا غير موصل لامتناع خلو الشيء بين
النقيضين ولا يجوز ان يكون موصلا لان الامر الموجود

يرد عليه أن يعينه فانه يرد عليه الوارد اذا كان قوله يجدني
ان كان لا محالة موجودا الآن الفاصل كما قال لا يصلا الا
هو معا له اسم حاصل معه وانما أبدى الحرف الآتي فمعنى
الوارد المجرد عن الحجة تمسكي بغير ذلك فان المتبادر
المختلفان ليسا بمستمرين لاجتماع لانا يتعاقبان لان كل واحد
منهما يستدعي عدم الآخر فلما كان وجود المبدأ الاول مع
الاجتماع مع عدمه اكتفى بذكر عدمه المغني عن ذكر وجود المبدأ
الثاني وقوله الى تعالى بالآتي بعوله والآن الذي صدقه
غير موصل متعقد عن الآن الذي صار ومتصل دفعة واحدة
الدجوب ونحو بينان الآنين بعقله وبينهما زمان كان
غير موصل وذلك لان المبدأ الثاني لا يحقق غير بعده وانما
وهمنا ان السكون لاحالة وقع سبب الحركة اعني المبدأين
بعد زمان وهمناه قلنا الحجة قال الفاضل الشارح انما
سيقت على احالة التدريج بعد نفي واما على اثبات
الآن بكون ابتاء التدريج بعد نفي والاول باطل لان
الآن زمانيا والثاني يقتضي ان يكون آن عدمه متصلا بآن
وجوده فلم يتحقق الآن قال وانما احتج بعد فانتفاء
بداءة لو لم يكن عدم الآن ابتاء ان يكون على التدريج لوجد مقسم
غير منحصر لان هناك قسما ثالثا وهو ان يكون عدمه جميع

الزمان الذي بعده فلو قال انما لم يلبس الحجة من استمرار عدم
ذلك الآن حتى يقال انه جميع الزمان الذي بعده بأسره
عدمه ومعلوم ان ذلك ليس جميع الزمان الذي بعده لكان
جواب ان ابتداء الزمان الذي هو في جميعه معدوم ليس آنا آخر
بل هو من ذلك الآن ولا يحتمل ان يتصف الشيء بصفة
في زمان ويكون ذلك الآن الذي هو طرف ذلك الزمان على حاله
تلك الصفة فاذا هذا تقرير كلام الشيخ والاستدلال بأن
الآن حصول الشيء الذي عدمه على التدريج عنه معه لان
زمان الحصول لا يخلو اما ان ينقسم فيكون في الجزء الاول منه
مثلا ان لم يحصل شيء لم يكن الحصول ذلك الزمان بأسره
وقد قيل كل هذا خلف وان حصل شيء وكان الحاصل هو الذي
يحصل في الجزء الثاني بعينه كان ذلك الشيء في الجزء الاول
موجودا معدوما معا وهو محال فان كان عينه لم يكن ذلك
حصول شيء على التدريج بل حصول اشياء كثيرة في اجزاء ذلك
الزمان وانما ثبت ذلك بتمام عدم الآن المفروض فما حصل
دفعة لم يستمر بعد ذلك زمانا فان كل حاصل بعد ما لم
يكن فلا بد له من اداة لحصوله يكون هو حاصلا فيه وبلا من ذلك
تتالى الآنين الآن لو لم يصح هذا التقسيم وهو ان يكون
عدم الآن حاصلا لجميع الزمان الذي بعده من غير ان يكون

ذلك الزمان طرف هو فيه متقدم فلا يجوز ان يقال الآن حاصلة فالزمان الحاصل حالما تشرع مع آنه ليس لزمان الا طرف منه الحاشية وحينئذ يكفي هناك ان يقال في تحقيق الحجة اقول على الوجه الاول من الحصول على التدريج هو حصول الشيء الذي له هوية اتصالية ويمكن ان يحصل الا في زمان كالحركة وما يتصف فان تلك الهوية يتبع وجودها دفعة ولا بد من ذلك ان يكون حصول الحاصل اشياء كثيرة في اجزاء ذلك الزمان لانها من حيث هو تجانسها ليست مجتمعة عن اشياء كثيرة بل في شيء واحد من شأنه هو القسمة الى اجزاء فوق اجزاء غير قابلة للقسمة لا يكون الا كذلك واحدا منطبقا على زمان ولا يكون ذلك الزمان طرف يوجد ذلك الشيء الواحد الذي هو ذلك الطرف لانه موجود للحصول في طرف زمان بل الواجب ان يحصل واحدا بالجميع ذلك الزمان وانما يعد هو من حيث قبوله ان يكون حصول اجزائه في اجزاء ذلك الزمان شيئا بعد شيء وهذا الاعتبار لا ينافي ما ثبت الا قد قدمنا ان الحصول على التدريج وما يقابله ما يحصل دفعة على التدريج لا اتيا في طرف زمان فقط كوصول المتحرك على المسافة المنقسمة اشكالا وانيا زمان لا بمعنى ان يكون له اتصال منطبق على ذلك الزمان بل بمعنى ان لا يوجد في ذلك الزمان آن الا ويكون ذلك الشيء حاصلا فيه وهذا القسم تقسيما

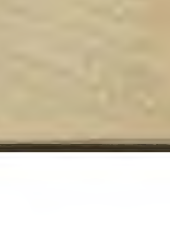

يكون حاصلا فلا آن الذي هو طرف حصوله كما لكون والا تتبع مثلا مالم يكن حاصلا فذلك الآن كما لا حصول وكون الشيء حاصلا في زمان في طرفه آنه ليس حاصلا في زمان وفي طرفه من طرفيه بعد انحكم الشيخ بتحليل المشاء وحكم بان علم الآن انما يحصل في جميع الزمان الذي يكون الآن طرفه وبين ذلك من حصول النقطة فان الحكم بان النقطة موجودة هناك صادق على ما طرفه الخط وليس بصادق على نفس الخط والحكم بانها ليست بموجودة هناك صادق على نفس الخط وليس صادقا على طرفيه لا يلزم من ذلك ان يكون الخط طرفا لنفسه بل الخط غير النقطة يصدق عليه الحكم بانها ليست بموجودة هناك وعلى الوجه الثاني ان ذلك يقتضي تزييف الحجة المشهورة المذكورة وسيجيء هذا التفصيل وهو يقتضي تزييف الحجة التي اعتمد الشيخ عليها فان الحاشية الذي يجب ان يكون الترتب الموصل موجودا فيه يمكن ان يكون مبدأ زمان يعقبه في ذلك الترتب كونه موصلا الآن الذي استقر الى حد في ترتب يتعقبه ولا يمكن اجتماعه مع ذلك الترتب لان الترتب بين الامور الموجودة التي يحصل في زمان وفي طرفه فما لا يتم الا بوجود الآن الذي هو طرف الزمان لا زمنية له وانما يكون مطلقة على انها حاصلة فيه فما هو مبدأ الزمنية وهو طرفها وانما يتم الشارح بوجه آخر انما اورد الحجة المشهورة في الكتاب

انما يتصل ٣

ولذلك بحث عن ارادة اثباتها فنرجع فى بقاء الزمان
على ان الشيخ قد يقصد الحجة المشهورة آنفا لتعزيز ما ذكر
الموصل واشارة الى وجوده قال المحاشى وسبب توهم هذا
هو ان الشيخ لم يتعرض لذكر التنبيه الثانى بل افتقر على ذكر
وهو قوله والسبب فى عدم التنبيه عن السبب الا قد تقدم ان الفاضل القاضى
اعترض على هذه الحجة باكثر ما وجه الى ادلة قدماء المتكلمين
على ان الزمان مختلف دفعة تابعا لقدر متحيز موجود هو زمان
مختلف بحيث يتصل بجميعها آن واحد لا يصادف منها اثنين معا ولا
وفيما ذكرنا الكلام فى كل واحد من هذه المواضع كما لا يخفى قوله
فكل حركة لا محالة تنتهى الى حد ينتهى الى السكون فيكون جزء من حركة
التى بها يستحفظ الزمان المتصل فالحركة الوضعية هى التى
يستحفظ الزمان وهى الدورية اقول لما وجد ان الزمان كون
بين الحركتين المختلفتين شرع فى المحاكمة بين ذلك وهو بيان
ان حركة المحافظة للزمان دورية وتقريره ان كل حركة فانها
تنتهى تلك المسافة الى حد تنتهى تلك الحركة الى سكون بالفعل
تقدم فحينئذ الحركة المحافظة للزمان لا بد الزمان الذى
حركة جملة ما لا اقل له وهو كما سيجىء بيانه فالحركة التى
ما يجب ان لا يكون لها اقل له لا محالة لكن الحركات التى لا تنتهى
اما مستديرة واما مستقيمة كما سبق بيانه والمستقيمة لا يمكن ان

يتجدد فيها الوجود تدريجا فى المسافات المتناهية التى ابتدئ منها
دفعية فاعلم ان الفاضلين بنفى التكون بين الحركات المختلفة
يسندون الزمان اليهم الى الحركة المستديرة دون غيرها لامتناع
اتصال الحركات المختلفة بعضها ببعض بحيث يصير المجموع حركة
واحدة والزمان امر متحد متصل فيجب ان يكون مسببا
عما هو مثله فالاتصال الوصفى فانه الحركة المحافظة للزمان
دائما لا الحركة المتصلة مائيا بسبب التدريج فقط ظهر بذلك
ان هذا المطلوب لا يفتقر الى اثبات التكون المذكور كما لا
فائدة اثبات بيان بطلان ما صار اليه بعض من وصل اليه بحيث
ما حاولوا ان صار معارضا لان حركة والمفارقة التى هى حركة
الفلك تحرك عند ليس تقع دفعة لا فيها ولا فيما اتصل بها حركة
مفارقة بعد ان يعد كونه موصلا وابتع دفعة اقول هذه
الفائدة مستفادة من الفصل المتقدم وهو ان الجوهر يقول
بحسبهم الذى حكمنا عنهم لعين الذى ذهبنا اليه من
الآن الذى هو المتحرك فى صير جدا فى وصل سافر فاقدة
بارعهم مطلوبهم باتة المفارقة عبارة عن الحركة
لما تحرك هذه الحركة ليست تقع دفعة فى زمان
نحن نعرف ذلك لان كل جزء يحدث منها فانه يتقدم
بعضها على بعض بحكم ما ان المفارقة ما يتبعها فانه

تعليقة ٣

لا يصح ان يقال صار المتحرك مما بقي اسرع مما بقي به بعينه لان
ان المتحرك صار جزء موصل بعدما كان موصلا او انه صار كذلك
في آن فان كان الذي عنده موصل قد وقع في زمان معلوم
فالتحقيق الشفاء وهو ان الحجة المشهورة لا تصير صحيحة الا
بقطع المباينة بالاوهام عنه وذلك لان هذا الاثر تلك الحجة
لا نفسها ضعيفة والحق ان الذي يكون فسادها من جهة المعنى
صحيحة جيدة الا انها قاطعها بتبديل عبارة فيما هو المعول عليه
الصحيحة وربما توهم هذا الظاهر كما قاطعها بعضهم
بما جاء التصحيح منه فلما يمكن ان يقال في تقرير هذا المثال
قد بينا ان المحركة التي ان تطلب لها القوة عليها بحسب
هي غير مناهية هي الثقيلة اقول قد مر في الفصل الاول من
المقصود الذاتي من الطبيعيات ان القوة التي لا يتناهي
كمن على العمل او محركات غير متناهية وبينا في ذلك الفصل ان
ان المحركة الغير المتناهية هي المحركة فاذن المحركة التي يجب
ان يعرف حال القوة عليها من حيث هي غير متناهية في الشدة
لا غير ولما كان هذا الحكم فيما علينا ان نعلمه جملة هذا الفصل
له وقد تقدم في هذا الفصل ايضا ان نسبة القوة والمقاومة
بحسب المدة والبعد

فصل

اعلم انه قد يعرض ان يكون
جسم ذو قوة غير متناهية يحرك جسما ما متناهيا لا يمكن

متناهيا فاذا تحرك بقوة جسما ما من مبدإ فرضنا
حركات بهذه القوة فرضنا انه تحرك اصغر
ذلك الجسم تلك القوة يجب ان تحركه اكثر من ذلك المقدار
المعروف قطع الزيادة التي بالقوة الى جانب الاكثر فيصير الجزء
الذي فرضناه اولا اعظم هذا خلف اقول يريد بيان امتناع كون
القوى الجسمانية غير متناهية واعلم ان القوة الغير المتناهية
هي لو كانت جسمانية وحركت جسما فلا يخلو اما ان يكون تحريكها
لذلك الجسم بالقسر والقهر او بالطبع لا سبيل الى ان لا يكون كذلك
تلك القوة او يكون والقسمان محالان اما الاول فلما علمت
على هذا الفصل وامثاله الماضي فلما يشترط على ان قوة صحيح
بعينه مقدار يمتنع ان يكون جسم ذو قوة غير متناهية تحرك
جسما ما زائدة الى هذا والعظيم الاول والجزء على ان الجسم
لا يمكن ان يكون الا متناهيا وذلك لما مر من وجوب تناهي
فاذا تحرك جسم بقوة غير متناهية الخمس مبدإ مفروض منه نهاية
طلبا بحسب الابتداء الزماني او بحسب العدة فان القوة وان كانت غير
المتناهية لا تخرج الى الفعل فرضنا ان ذلك الجسم المحرك
يحرك جسما اخر شبيها بالجسم الاول في الطبيعة واصغر
بالمقدار تلك القوة بعينها من ذلك المقدار المفروض فيجب
ان يحرك اثنين اكثر من الاول وذلك لان المفروض انما

يعاوق القاسر بحسب طبيعته المخالفة لطبيعته القاسر من حيث
من حيث هو قاسر لا شك ان طبيعة الجسم الاعظم اكثر
اقوى من طبيعة الجسم الاصغر لاشتمال الجسم الاعظم على
طبيعة الاصغر وشيء ما يفضل به عليه وبذلك يجب ان يكون مقاومة
الاعظم اكثر من مقاومة الاصغر فاذا يكون محركا الاصغر
من محركه الاعظم وهذا مما لم يستبنه الشيخ وهذا الفصل
الا انه بيّن مما مرّ في الفصل السادس من المقالة
قال اشار في ليتما كان مبدأ التحريكين واحدا بالعدد وحب
يقع الزيادة التي بالقوة والفاعلية الاخرى دون الاولى
فيه وكذلك النقصان وبذلك منه ان يقطع الاول ويكون ذلك
الجواب بيّن مما مرّ وقد مرّ من غير شاء هذا لفظه وفائدة
هذا الفرض ما علمت ان هذا البرهان انما مرّ ما اخذ ابتداء
الشيخ فان الحاصل منه ان القوة التي لمتناهية لو حركت
بالفرض جسما ما في مختلفين لوجب ان يكون تحريكها اياهما
وبذلك منكر فانها متناهية بالقياس الى احدهما جدا ولو مت
عنه متناهية مطلقا هذا لخلف فاذن القوة الغير المتناهية
سواء كانت جسمانية او غير جسمانية ممتنع ان تكون مبدأ
لتحريك الاجسام بالقسر والشيخ خصصه بالقوة الجسمانية
لان غرضه في هذا الموضع هو نفي الالهية عن القوى الجسمانية

والاية على المشهور الذي اورده الفاضل التابع على تحويز ان
يكون التقاوت في التحريكين بالسرعة والبطء وحينئذ يلزم
سد انفطاع احدهما لئلا يقع لان المراد بالقوة المذكورة هو
التي لا فعلها بآلة جسمانية او لعلة دون الشدة على ما مرّ
الذي اورده عليه سؤالا الاخر وهو ان القائلين بتناهي القوى
استدلوا بوجوب زيادة كل جسم على تناهيها مرة الخ علتهم
قال لما لم يكن لها مجموع موجود في وقت من الاوقات لم يكن الحكم
بالازدياد عليها صحيحا فضلا عن ان يكون مقتضيا لتناهيها
قال وللقائل ان يرد عليه هنا بما مرّ به عليهم بعينه وهو ان
ليس المحرك ان الحق قوة وهذه القوة عليها المحرج موجودة في
ما فاذن لا يصح الحكم عليها بالزيادة والنقصان قال ولقد اورد
عليه بعض تلامذته هذا السؤال فاجاب بان المحكوم عليه هو
كون القوة قوية على تلك الافعال وهذا المعنى حاصل في الحال
ولا شك ان كون القوة قوية على تحريك الكل اكثر من كونها
على تحريك الجزء مع تقاوت القوة عليها بحالها فالحاصل
فان تحقق هذا المعنى موجودا وقتا استحال الحكم عليها
والنقصان قال الفاضل والسائل ان يعود فيقول لم لا يجوز
سد انفطاع تقاوت قوة القوة على تحريك الكل والجزء مع
تقاوت تلك الافعال حينئذ بعود الاشكال اقول

قوله الترتيب بالتاني وبتصاعد الجسمان
قوله بحسب الاستعداد مع الجنس الصفة
والقوة الباقية
الشيء ثم اشتد الاقتدار
على الشيء ثم ضعف
كلام الشيخ في الشفاء
ما ذكره الشارح
الطوسي اعتبار
والقوة الواقعة
القوى ما يتصل
القوة الواقعة
الاولى ومعنى
الاولى وكلاهما
غير صحيح
٣٥

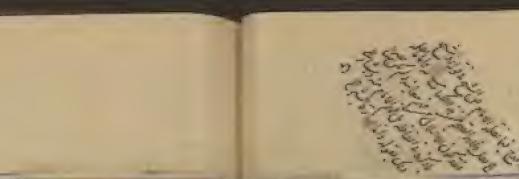

الشيخ لما حكم بتزايد المراتب الغير المتناهية علمنا
بل ذكر انها اقل من الخامس اذ جعلها لا يمكن ان يوجد فيها
وهذا المتناهي المعدوم قد يكون هذا كثيرا قليلا وله بالمد ذلك
كونه غير متناه فالعدم وفي هذا الكلام ضعف بان كثرة الشيء
وقلته لا يناقضان كونه غير متناه وكيف وقد ابدعت هيا
وما للاضافة معلقا النظر الاول الى المتسلسلة جعلها اعني جهة
الكثرة والقلة جهة الاضافة وبيان ذلك ان كل ما
ينزع شيء الضعف او ذلك الخارج مقدارا كان او عددا فيكون لا محالة
يزداد وجهان ويمكن ان يوصف ذلك الازدياد في الجهتين معا
بالتناهي ويسلب عنه معا التناهي او يوصف باحدهما
ويسلب الاخر عنه فالحكم بالازدياد والانتهاء لهما جميعا يكون
في الجهة المعروفة بالتناهي لانهما من خواص الكم المتناهي فقط
الحكم بهما في جهة واحدة لا يتأتى سلب التناهي في الجهة الاخرى
القسم المذكور ما تم استلزام سلب التناهي عنه اذا كان موجودا
ما هو المقدر عند جمهور الحكماء فذلك لا مر مرتضى عندهم
معلوم وهو غير ما عين فيه وان تعذر هذا فنقول لما كانت عامة
المحاذيات في الجهة التي تلي الماضي دائما دائما في الجهة الاخرى
التي تلي الحال لم يكن الازدياد والانتهاء وجوب التناهي
صحيحا كما مر ما لا نسلم ان الصادرة من القوة المذكورة فعلا كان

الاستدعاء واحد بالعرض وكانت مستلزمة لزيادة
نفسان بحسب طبايع المصورات المختلفة وجب ان يكون
التفاوت في الجهة الاخرى ما وجب التفاوت تناهيا في تلك
الجهة ايضا وبذلك اندفع قول من ذهب الى ان
هذا الموضع مما تتلعثم فيه الخواطر الحكمية فلم يقع ان
نفاطه حتى انظر فيما مقدمة اذا كان شيء ما يحرك
جسما ما حافة وذلك الجسم كان قوة الاكثر للمحرك في مثل
ذلك الاصغر لا يكون اعداها اقصى واكثر اطوع حتى لا يعاوده
اصلا اقول لما فرغ من بيان استلزام كون القوة غير متناهية
التحريك بالقسر اراد ان يبين امتناع كونها غير المتناهية
بالطبع ايضا فقدم لذلك ثلث مقدمات اولها ما وكان في هذا
القسر وهو ان الجسم من حيث هو جسم لا يكون مقتضيا لتلك
الا لمم حد بل كان ذلك لقوة تحل كما قد ذكر فاذن كبر قوة
اذا اثرت في المحرك عن تلك القوة كانا سواء وبين ذلك بقوله
والا لكان الجسم من حيث هو جسم ما تأثر عنه
مقدمة
اسرعا حركة الطبيعية جسم ما اذا حركت جسما ما فلكي
نجسم ما اخر اصلا فلا يجوز ان يعرض بسبب الجسم ان
ذا القبول يعني ان يعرض ذلك بسبب القوة وهذه ثانية
المقدمات وهي ان القوة الجسمانية المتناهية بالطبيعة اذا حركت

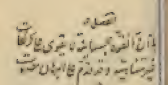

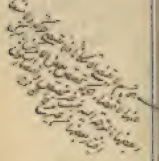

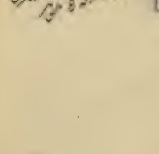

جسمها ولا محالة يكون ذلك الجسم مائيا فوق الماء فقط والا
يكن الطبقة طبيعية له لان الجسم فلا يجوز ان يتحرك
الجسم وسيعرف تفاوت العمق لما مر ان العمق الاول
عرض تفاوت بسبب القوة والمختلف بالمختلف
محمول على ما يليه فالمقدمة الثانية وهناك سببان
التفاوت كما كان لحركات الصغر بسبب القوة لا بسبب
القوة الطبيعية بسبب القوة على مقدمة اخرى القوة في الجسم
كلما كانت مشابهة للثقة في الجسم كان اصغر حتى لو فرضنا
مثلا الاصغر مثل الاكبر في القوة ان بالاطلاق فالحاكم
اقوى واكثر فيها بالقوة بسبب تلك الزيادة وهو مقدمة ثالثة
المقدمتان وهما ان القوى الجسمانية تختلف
الاجسام وتناسب تناسب مختلفي الطبيعة والاكبر الصغر
ذلك الحالة فيها بتجربة تجربتها والفاضل الكتاب وليجعلها
قوله لا يجوز ان يكون في جسم من الاجسام قوة طبيعية تحرك
ذلك الجسم بالدفاع قوله لما فرغ عن تقرير المقدمة الثالثة
المقصود وهو ما ذكره في صدر الفصل بقوله وذلك لان قوة
ذلك الجسم اكثر واقوى من قوة بعضه لو انفرد اشارة الى
الاخيرة وقوله والبرهان زيادة جسمه فالقدر قوة مع القوة
حتى يكون نسبة المتحركين والمدة اشارة الى المقدمة

الاولى بالسبب الاجتماع اليها وهو اما ان تكون قوة
الكبير اكثر منها في الصغير مع ان القوة في الكبير ايضا اقوى منها
في الصغير لكانت نسبة المتحركين والمتحركين واحدة ليس كذلك
بالقوة المقدمة الاولى وقوله بل المتحركان وحكم الاجتماع
المتحركان مختلفا اشارة الى المقدمة الثانية
ويكون التفاوت بهما بسبب المقاومة لا بسبب القوة بل قوله
ولان كل واحد منهما من مبدأ معين حركات بعينها حتى
ما ذكرنا تقرير البرهان بالاحالة على ما مر وهو انه يلزم من ذلك
وقوع التفاوت في الغايب الذي قدر من غير شاء ويلزم منه تفاوت
الاول كما مر وقوله وان حرك الاصغر حركات متساوية كان
الزيادة على حركاتها على نسبة متساوية كان الجسم متساوي
تتميم لهذا البرهان فانما احتاج الى ذلك لان الاول لا يتم
الا بهذا وبيان ذلك ان القادرة على الجسم الاصغر لكن كان
ذلك الحجة الثابتة قوة خلف الا قوة الواجبة او ضمت من
وجه متساوية بعد متساويا ولم يكن هناك الا قوة
واحدة بل انما الكم المحاذين حيث ذكره وهو ان تساوي حركة
الاصغر تقتضي تساوي حركات الاكبر ايضا لكونها غير متساوية
متساويين على ما مر المقدمة الثالثة فهذا تقرير ما في
الكتاب واعلم انا ذكرنا ان الشيخ يريد بيان امتناع القوى

ورد على ان القوة الموثرة قد تكمل بجميع
اجزاء الاجسام كما في الجاذبة المغناطيسية
لان الاجزاء الصغيرة لكون اقوى من الكبيرة
كما قرر في موضعه منه

ان فرض الكبير والصغير اقوى كبير الفرض الاضعف
مع تساوي القوى كما مر فلا يتم الدليل على ان
قوة الجسم الكامل مع القوة كذلك

في تركيب ابدان مرتضى الكرة

الفرض ان الحركة الثانية ليست بالقوة الطبيعية
بل بالقوة القسرية وهي لا تتفاوت بالعمق

الجسمانية غير متناهية التحريك فبيّنه بامتناع صدور
هذي التحريك عنها اعني الذي بالقسر والذي بالتطبيع من غير
غاية كون لما كان البرهان الذي اقامه على امتناع كون القوة
الجسمانية الغير المتناهية محركة بالقسر اعم مما اخذ المصنف
الذي استعمله في هذا البرهان الذي اقامه على امتناع كونها
محركة بالتطبيع لحق تناوله فما يجب وذلك رؤية برهانه
على امتناع صدور التحريك عن القوة المتناهي عن قوة ما الذي
لا مغالطة فيه مختصة باقسام ذلك الجسم على التناكيب
لطبيعة والنفوس الفلكية المنطبعة في اجسامها والجواهر
العرضية المتماثلة الحالة في الاجسام البسيطة والتحريك بالتطبيع
الذي يقابل التحريك بالقسر كون اعم من ذلك بكونه متناولا
للتحريكات الصادرة عن القوى النباتية والحيوانية ولغاية
الاخرى فانه لجسمانية المركبة منفعلة عن غاية وغاية تقتضيها
طبائع بسائطها على ما تبين في امانة وانما كان تلك القوى
تمالا ينتظم بانضمام بعضها الى بعض الا بجسمانية
فاذن هذا البرهان كان لحق تما يجب لكن لما كان لا يعرف
بيان امتناع كون المحرك الفلكي ذا وضع ايضا فما بعده في تحريكه
الغير المتناهية اكتفى الشيخ بهذا البرهان المشترك عليه وعلى
تذنيب فالقوة المحركة للسماء غير متناهية

جسمانية فهي مفارقة عقلية وقد بعض الشيخ فهي خرجت
من مفارقة عقلية أقول قد بان بما اعطى وجوب وجود
غير متناهية وبان لها لا تكون الا قوة وبان والمعطي الثاني
ان الاجسام المتحركة بالحركة الدورية هي السماوية فاذن
ان القوة المحركة للسماء غير متناهية وثبت ايضا بالبرهان
المذكور في الفصول المتقدمة ان القوى الجسمانية لا يصدر عنها
حركة غير متناهية فاتضح لك مما تقدمان ان القوة المحركة
للسماء ليست جسمانية وما ليس جسمانيا يكون متناهيا فاذن
هي مفارقة والمفارقة اما نفس واما عقل والنفس المفارقة
حاولت تحريك جسمها فانما عاونه تخريج ما فيها بالقوة من الكمال
الى الفعل وهذا لا يصلح لها الى التحريك فاذن هي منتقرة
في التحريك الى شيء يكون كمالا موجودة اخرج ذلك الكمال
الفائتة من القوة الى الفعل وذلك الشيء هو عقل ولا يمكن
كون ذلك الشيء هو السبب الاول لتحريك السماء فاذن القوة
الاولى التي يصدر عنها تحريك السماء مفارقة عقلية وهو
وبحسبه ولعلك تقول قد جعلت السماء تتحرك عن عقل
وقد كنت منعت من قبل ان يكون المباشر للتحريك امرا عقليا
بمقابل هو قوة جسمانية فما ذاك هذا الذي تمت تحرك
تذكر وجوز ان يكون الذي يسوس التحريك قوة جسمانية أقول

قد بيّن في الفصل الماضي من هذا القطر ان محرك السماء وهو
ان يكون عقلا او صورة نفسانية او جسمية وقد بيّنا قدر كل واحد
سبيل عقلي وذلك بيّن مما تقدم بيانه فنبه على ان ذلك بيّن بنفسه
لان الحكم باحد المباينة للمحرك لا يجوز ان يكون عقلا الا بما ذكرناه
العقل بسبب امر ذاته اخص واعلم ان محرك الفلك محرك ما بعد
يحرك الفلك بحركة ما وغاية ولما كانت هذه الجهة هي بعينها
الفاعل بسبب ما بعيدا من حيث انه فاعل لها ما غاية غير
اعتبارا بانتسابه الى ما بعده فقط وبهذا يتبين لك ان الكواكب
هذا الشائع وقولنا المحرك لها بالعرض ان كان جسما ما فهو
منه عقل لا وجه لكونه محاسبين وقسم وجنسه وقولنا
تقول ان جاز ذلك فيكون مشابها لمحرك الفلك لا ظاهر المحرك
فيكون لغير غاية للحركة فاسمع اعلم انه يجوز ان يكون محرك غير
مشابه لمحرك شيئا الحركة وبعضه من ذلك الا
حركات غير مشابهة لا محالة الصادرة عنه لوا تفرد بل اعلم انه
لا بد ان يحصل من ذلك المبدأ الاول شيء يفعل واعلم ان قولنا
الغير المشابه عن الثابت الغير المتناهي في الثابت الغير
على سبيل الوساطة عن ثابت على سبيل المباينة واما
الاجسام احدهما الثانية فقط فقولنا ان جاز ان
يكون المباين لمحرك السماء قوة جسمانية فيكون تلك القوة

مشابها لمحرك الاول فقط فيكون محركة لغير محركة
السماوية الدائمة وهذا خلف بنته على الجواب بانه يجوز ان يكون
غير محرك على غير مشابه لمحرك محرك قوة حالة في جسم اي
جعلنا بسبب تلك القوة اسرع حركة تعيد ثم تجيء من تلك
القوة حركات غير مشابهة وذلك لجسم لا محالة انما اقتضت تلك
القوة لو قدرت على ما انها تفعل ما بها عن ذلك المحرك الفعل
بسبب اضافاتها تلك زائدة فالمباينة تعرض بين الاضافات
المشابهة وبين الاثرات الغير المشابهة على سبيل الوساطة
وبين تلك الاثرات على سبيل المباشرة وذكرنا المشبه على القوى
الجسمانية هو الذي فقط واعني بقولنا الذي الشائع
دقة الفلك الجسمية لا يجوز ان نقدر عن العقل فان اثرت
لا يكون بالجسمية وارادتها فيجوز صدور الحركات عنه من غير احتياج
الى القوى بجسمية بل تكون القطاعة هي من القوى الجسمية
تقوى على افعال غير مشابهة بوساطة الفعل على العقل
والقوة المتخيلة التي صدرت عن الثابت بسبب فيه محركة الفلك
الحركة لا بد وان تجدد بتجدد ما صدر عن محركها مشابها لها
عليها وقسري كون كل حركة على التجدد حالة كل ما يفعله
حركة مشتملة التجددات في المحرك وكل حركات في المحرك فانه
لا بد من محرك يتجدد احواله وليس هو بعقل لما استنبطه الفلك

بنفسها تلك الاحوال الى طبيعة او قوة تشابهها الا ترى ان
اجتماع القوى الحيوانية على قوة واحدة هي حسية بفعلها
عن العقل فليس ذلك الا لان الشيخ لا يعتقد ان ما ليس بجسم
فعالا ليس بجسم لانفعالا وانما قاله

انسان فلنبدأ المقالة

العقل لا يزال ينفض منه محركات نفسانية للفلك الثامن
على هيئات نفسانية شوقية ينبعث بها المحركات الثامنة
نحو المذكورة من الاجسام وذلك ما نبه للفارابي ستراه فيما يتم ذلك
الناظر متصلا على ان المحرك الاول هو المفارق لا يمكن من هذا قوله
في بيان الكيفية صدور الاحوال المتجددة في النفس المذكور عن العقل
وصدور المحركات جميعا عن النفوس وهي تنفض عن الفرس اسفنها لا
صاحبها مشاهدين قد شهدنا ان كل محرك محرك محركا ما من
وانه غير ممتنع في القوة وانه ربما يكون بقوة جسمانية تفعل في جسم
من اصابه حتى ظنوا ان المحركين بعد الاول قد تحرك بالعرض
لاجل اجسام والعجب انهم جاءوا لهذا الصور بعد عمل ما وهو حين
ان الصور النفوس غير ممكن بجسم ولا لقوة جسم فضلا عن ان يكون
ما يحرك بذاته او تحرك بالعرض اي سبب تحرك بذاته وانت ان
حققت لم تتحرك ان قوة النفس التي فيها تحركه
بالعرض الا بالمجاز وذلك بوجه تحركه بالعرض هو ان يكون الشيء
له وضع وموضع بسبب ما هو حيوان وذلك بسبب قوة الحاصة

في باب اي قول من قبل ان الحركات
بعد الاول على ما يجب الوجه ما يحال القول

الاول هو مطيع فيه تحرك قدرته بزيادة كثرة المعمولات وقلتها
من الثاني طورا ان المتحرك في جميع السماوية بان الحركة
الحامل الاول قد حكم في موضع من حدته وفي سجع الحركة بزيادة
كرتها وجعله كل واحد من قوله فذلك القول زعموا ان المحركات
السماوية هي نفوسها المطيعة فاجسامها وانهم القول بتحرك
كليها بالعرض لان الحالة ان المتحرك بالذات تتحرك بالعرض المحرك
عناصر من حيث تحرك المحرك الذي فوقه يسلم بل يجب ان تتحرك
المحرك غير متحرك من حيث هو محرك فاما ذلك المحرك الذي
تحرك من حيث هو محرك هو العلة الاولى والعقل الاول وسائر
عداد ذلك الواحد من المحركين متحرك اما بالذات واما بالعرض فذلك
غير واجب لانه يجوز ان يكون المحرك غير متحرك من جهة ما هو محرك
ويكون متحركا من جهة اخرى شذ من جهة كونه الاول ما ذكرنا وهذا
هو الذي حملهم على الاكتفاء بالصور المطيعة اعوانا لا فعالا
وفي المفاوضة ما لعمري فيه الشيخ عليهم هذا الفصل
هذا المعلم الاول ما تم به تحصل ملا ينقض بعضه وذلك انه صحح
بان تحرك كل كرة يحرك ما تحرك كما غير سماوي وبان المحرك الغير
المتناهي لا يحدث قوة جسمانية وبعد ان القولين ينتجان ان تحرك
كل كرة يحدث فيما دونه لكن القول المذكور قد غفل عن جميع ما
واستلحقها ما لم يزاحمهم بازاء النفوس السماوية ضد ذات

بنفسها ان

جهة بادى تشوقا فيا وتحرزه ذلك ان المحرك العقلى لا يمكن ان يكون
جسما او قوة جسم لما تبين في الفصل الثالث وكل محرك بالذات اذا تحرك
فهو جسم او قوة جسم فاذن المحرك العقلى لا يمكن ان يكون محركا
بالذات او بالعرض لكن المحرك كالمبادئ الثلاثة ضرورة عقلية
فاذن هي محرك بالعرض فقط غير متحركة بالذات وبرهانا تقرأ
الشيخ انا نتهم من يظن ان القوس التي تحركه بالعرض
وبشبهه القوس الفلكية هايئات شتى لحركة بالعرض بقوة
المحرك من القوس التي تطلقه وجميع ذلك ظاهر واعلم ان للمحدثين
من المتكلمين لا يزعمون ان المادث الذي العقول المذكورة اثبتها
اليه فقد سبقهم لا مر بتحصيل لهم بدعة لعاد ذلك قولا السبق لا كفاء
الموسوم بالمبدأ والمعاد غايته في هذه العبارة والفيلسوف يسمع
عقد المكان المحرك قوة على ما كان ظاهرة دائمة ويتبع عقد هذه القوة
وعلى المفارقة ولا يسكنه ريب ويقول ان ما ثبت الذي في الما
ان تحرك في حالة الثبات والحد لا يجوز ان يكون قوة اكثر من واحد
تحرك واحدة قوية والبعض ثانية وثالثة على ترتيب ويقول ما هذا
ان الا شبه والاحق وجود المبدأ وحركة فاضت لكل فلك ما اثبت
وجود المبدأ بحركته فاضت له على انه معشوق مطلق الا
الا كذلك ليس فيجب ان يوجد ما يتبع ذلك بما فعل ان لا يكون
الا لواحد بسيط التام لا ما النوع ولكل جسم محرك على حركته

فصل في ان المحرك العقلى لا يمكن ان يكون الا محركا بالعرض

وصفه فيتضح لك ان المبدأ الاقرب لوجوده ثبات ان
به اولا فيجب ان لا يتصور ان يكون عنه اثنان معا لانك قد
علمت ان ليس وحدة من الهيولى والصورة علة للاخرى بالذات
ولا واسطة يا خذ في برهان ما ذهب اليه كل واحدة
اولها معا ولا كما دام معا فالاثنان غير متوسط فالمعلول الاول
عقل غير جسم وانت قد مضى لك وجود عدة عقول متباينة
فلك ان هذا المبدع الاول في جنسها او في جنسها العقلى
اولا بيان ذلك ان العالم لا يمكن ان يكون جسما
عقل مجردة وقد الفاضل الشارح هذا الفصل بما يقبل مع التدقيق
على بيان الطريقة المشائية لا غاية العقول له فتبرهنا في هذا
ان المبدأ الاول ليس فيه كثرة لوجدانية كما تبين في الفصل الرابع
فلزم كما علمت في الفصل الماضي ان لا يكون مبدأ الا لواحد بسيط
الا مادة وصورة وكل جسم كما علمت في الفصل الاول له مركب من هيولى
وصورة فيتضح لك ان المبدأ الاول ليس بجسم كما ذهب الطبيعيون
من شيوخ اوكما ذهب وجود الجسم من مبدأ فيجب ان يتضح
ان يجرد هذه الهيولى والصورة معا لانك علمت في الفصل الاول
ان لا واحد منهما علة ولا واسطة مطلقة للاخرى بالذات
فان علة احداهما توجد كل واحدة منهما فان يجاد المركب
بايجاد جزاءه او يوجد منهما معا كما لا يجوز ان يكون علة احداهما الغير

غير منقسم فاذن المعلول الاول جوهر بسيط ليس بجسم ولا في
جسم وهو يفترق عن بارئه بالهوية فهو عقل محض فاذن قد صح
لك في هذا النمط وجود عقول مفارقة متباينة الذوات بحسب
تحريكات الافلاك ولا شك ان هذا المبلغ الاعلى قد بلغناه
اعني هوية محرك لفلك ما او فلك ما او خيرها العقول
يكن محركا لفلك ما اي يكون مشاركا لها في الجوهرية والبراءة عن
القوة هيهنا قد يمكنك ان تعلم ان الاجسام الكرية انما
كثيرة العدد فاقول هذا الفصل يشتمل على اربعة مطالب اكثرها
تمارين بانه ولذلك وسمه بالتنبيه وانا اجمعها هيهنا اذكرها
وانبهها على كثرة العقول فالاول هو ان كثرة الاجرام العالية
والسافلة معروفة كثرة تحركاتها اعني عوقها والثاني ان معرفة كثرة
متشوقاتها اعني عقولها والثالث معرفة اختلافها والرابعة
بعد اشتراكها في عين الامر وفي الجزء الفصل ترتيب على اخرق على
الفاعلية وبعد فلنبين ذلك اما المطلوب الاول فالنظر فيه من
العلوم الرياضية ولذلك فاذ قد يمكنك ان تعلم فلنذكر
جملة منها او ان ذكرها صالح انتظار لعلم تلك العلوم وترغيب
فاقول الاجرام العالية تنقسم الى كواكب والى افلاك اما الكواكب
فتنقسم الى سيارات والى ثوابت والسيارات سبعة والثوابت
اكثر من ان يحصى وقد رصد منها الف وبيف وعشرون كوكبا

والنظر في امر عددها وحجومها الكواكب هو العلم الاعلى والى معرفة تغايرها
وتشابهها فهو ارصد واما الافلاك فكثيرة والنظر في اعدادها
سنذكره لاحركات الكواكب الموجودة بالرصد بعد تمهيد الاصل
الحكمية وهو ان كل حركة الجسم تحتاج بما الذات فيه
ما يحتوي عليه بالعرض وبحسب الاشتمال في الحركات الفلكية
المستديرة البسيطة وبحسب التشابه فيها وانتفاء الحركة
والاتمام على اجزائها وقد يختلف اهل العلم في عدد افلاكها
لا يهمنا ذكره بعد ان صح لنا ان كلية ما يظهر بها حركة واحدة
اما بسيطة او مركبة والى حركة تفصيل الكلية الى افلاك
البتة اخاذة افلاك كلية يحيط بعضها بعض بحيث يماس
مقعر العالي محدب السافل ويكون مشاركا لجميع حركات الادون
ولجميعها وهو الجرم المحيط بالكل فلك الثوابت فاتبعه بقية
كرة الثوابت على افلاك كثيرة ممكنا وهذا الفلك هو اعلى افلاك
البروج وسبعة للسيارات التي تعمها على الخصوص المشهور وان كان
بينها خلاف والمتأخرون زادوا فلكا آخر غير فلك الكواكب يحرك
الكل بالحركة اليومية وجعلوه محيطا بالكل فقالوا الفرس جعلوا
الفلك الكلي لكل كوكب منفصلا للاجرام كثيرة تقتضيها
لبعد ما من حركات ذلك الكوكب طولا وعرضا ما يستدعي
بعدا وقربا من الارض قرن غير المحيطين بهم من جعل الفلك

الاختلاف اسكالها عجيبا كالقائلين بالمنشورات والجاثليقية
فمنهم من اشكالها وجعلوها مخروطة ومنهم من جعلها
الكرة ومنهم من جعلها حركاتها ايضا مختلفة كالقائلين
اوتارها هذا الترجيح وما شابهه معهد الاستقامة وكالقائلين
بافلاك واذنابه من غير اساعد ذلك الى حركة بسيطة
هذا كله مع اختلافهم في اعدادها فاما الصابئون الذين
القائلون بالحركة فقد اختلفوا ايضا في اعدادها فمنهم
على ما حكيناه سابقا كلا معركة والمعدل الاول ذكرا عدم الخروج
بقريب من ثمانين فما فوقه والمتأخرون المقتصرون لا يعلم
الفاضل اثنتي الكل كوكب فلكا مختلفا بفلك البروج مركزا مركز
العالم على ما حكيناه سابقا فلكه الكلي المشتمل على سائر افلاكه الا القمر فان مركز
جوزهر محيط بفلك آخر له يسمى المايل وهو الذي يشتمل على
سائر افلاكه كذلك هاج المركز عن مركز الارض بقدر اعظم
المايل بجانب محدب نهاية ومقعر ايضا على نقطتين يسميان
عن الارض نهاية والابعد منه حضيضا فذلك الحزيني
عن محيط بالارض وهو وجه الخارج المركز يمانع محدب كرة
على نقطتين يسميان بعدها عن الارض جزئية واوتارهما حضيضا
ملخذ الشمس فانها كالتي بلجم الفلكين الحيني خارج المركز الذي

الشمس مركزها قدماها
تقطعان اتساع كمثال
شمالا ثان له

من صنعة جهاز احدهما على الآخر بالعكس الى الحركة الا ان
بطليموس راعى اعتبارات الحاجة فاوقف الكواكب الثابتة
مركوزة في تداوير بها يجب ما شرطوها سلوكها ادناه وعلى
نقطة الثمن مركوزة في الخارج المركز وزاد ما بعطارد فلكا اوجه
المركز ايضا فله فلكان خارجا المركز يشتمل احدهما على
سائر المحدثات على ما اداه معنى المشي بالجملة ويشتمل الآخر
اسما المشتمل عليه وهو المسمى بالجاثليقية فلك الثوابت ويسمى
عليه فلكان جميع افلاك الكواكب الثابتة على هذا التقدير ثمانية
عشر وجميع الافلاك العظيمة اثنا عشر وعشرة منها سوى
المراكز لمركز الارض وثمانية لمقعرة جملة المراكز ثمانية وثلاثون
تداوير تحرك افلاك الاعلى بالحركة الاولى البسيطة الشرقية
سائر تحركه وتحرك فلك الثوابت الثانية الاجزاء بحركة
ما هو تحرها وكل فلك من باقي حركة غاصة الا المتحدات
الشمس فوق القمر فانها لا تتحرك غير الحركة من المذكورين
الرجحة والاستقامة والرجوع والبطء والقرب والبعد حركات
الافلاك الحاملة المراكز والتداوير وبتركب حركات الكواكب
المختلفة الطولية من هذه الحركات على التفصيل المذكور في
الجملة وبتركب الحركات العرضية الموجودة البتة دون الجهة
المتغيرة ويحصل لخمسة منها الخمسة والقمر والحركة المختصة بها

المعدلين فتجئ الفلكين العظيمين على ما سبق وجه
ذلك الا ان الحق حقيقة تحتاج الى اثبات لجزم لجزم تعرف بها
اما الحق فهو عند من الحكماء والمتكلمين الى عدد سير الافلاك
بمعنى ان يثبت مضافة الى ما سبق لا جزاء هذه الحركات الثلاث
لم تتعين بعد على ذلك فاقتضاها على ما سبق ذكره فذا هو المعول
عليه عند الافلاكيين فولك ومن ذلك على اصول الفلاسفة ان عالم الكون
بما كان فلكا محيطا بالارض وما فيها المركز او مدار المركز فلكا
غير محيط بشئ الثاني او بالكواكب شيئا هو مبدأ حركة مستديرة
على سطحه لا يتميز الفلك فيه ذلك فهي الكواكب وان الكواكب
حدثت الارض بسبب الافلاك التي هي مركوزة الابان تخرق في
بحر الافلاك فعرفت بذلك وبصيرة انك اذا اثبت هذا
القدر فعرفته المخالفة فاوجبه وما لمخالفه فاوجبه واعلم
كان هناك امر ان يوجد جرمان الكواكب او جرمان فلك لا
لم يعرض ذلك كذلك وهذا هو المطلوب الثاني وهو معرفة
القوى المحركة لهذه الافلاك وهو حق حكمي ولذلك فاذا
بذلك على اصولك واعلم انهم اختلفوا انها قوى محركات لا
الجرمية للكواكب السبعة فذهب فريق الى ان كل كوكب منها
يتبع افلاكه يتميز الفلكان واحد فيض ومن واحدة يتعلق بالكوكب
انتقل عليها وبافلاكه بواسطة الكوكب بعد ذلك كما يتعلق من

الحيوان بقلبه اولا وباعضائه الباقية بعد ذلك وتسمى
بالقوة المحركة مستبعدة من الكوكب الذي هو كالقلب لذلك
التي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا القول يكون
الفلكية تسعا اثنان للفلكين العظيمين وسبع لتسيارات
وافلاكها وذهب الباقون الى ان كل فلك من الافلاك المذكورة
فيه نفس محركة اياه وكذلك كل كوكب متعلقا بتلك الكواكب ايضا
حركات وضعية على انتسابها كما تتبع الافلاك كما فان حكمها في
اخراج الامتساح الحكمية من القوة الى الفعل فاحدة وهذا شيء
غير محسوس بما مون القمر اما القمر فان لم يكن نحوه خيالا يتراءى
فيه لا يمكن كما نرى به الماء من وهو في فرج او جسما ما وجدة
واما تحت الماء بل كان شيئا مسجدا وفيه فانا لا جمع الاتفاق
على ما قاله ملاحدة لم يكن له حركة استدارة لكن الحكم القطعي قد
والاظهر انه لا يكون شيئا مسجدا وفيه لموجب باطنه لا تتبع
تبعية عوزه صفة الطبيعي بغدا القوى المحركة على هذا الرأي عدد
الافلاك والكواكب جميعا والشيخ حكم بذلك فالكواكب بمنزلة
لنفوس حيوانات فلكا كان او كوكبا شيئا هو مبدأ حركة مستديرة
على سطح ما تحته لا يتميز الفلك عن الكوكب بل كرة ما ذكرنا
قول من يجعل كوكب الافلاك الخارجة المدار كرة الثوابت الكواكب
مختصة فالاولى ان يجعل صورة كما يتوارد على صور المثلثات فان

هذا هو الصحيح

الشمس حتى الوهم المذهوب اليه عند العامة وهو ان الكواكب
تجرك ذا الافلاك تحرك الحيتان الماء فان العقل يدرك
الحركات المقتضى ليكون المحركات مبحوثا عليها اما قاطعة
احدها البرهان الكلي المتقدم وهو استناع الخرق والالتيام
على الاجسام فان الحركات المستديرة بالطبع اليها اشار بقوله
وان الكوكب ينتقل حتما الا ترى انه يلزم ان لا يأتي مخرق فيما اجرام
الافلاك والثاني برهان هندسي وهو ان الوضع الاعتمادي
على اما قاطع مركز بتدوير او الفرد واحدة كل واحدة من تين وهو عند كونه
ذا احتياج والاستبدال وخصصته انه مرتين وهو عند كونه
ذا تربيع الشهر وكذلك على اما قاطع مركز بتدوير خطا ردا وخارجة
مقدرة مرتين احدها عند كونه نذلا تابيخا هذا ذا اتكل العقوب بالشمس
والثاني عند كونه ذا اوج الثلاث الاول واحدة العقرب بحمل احد
عن الارض سواء جبه المشتري بخلاف القمر فان ايجابه مختلفان
سواء فانه يخصه مرتين ايضا على التشابه وهو عند كونه
ذا تربيع الشرطان ملحوظ فانه لو لم يكن الفلك الحامل
حركة لكان التدوير هو الذي يقطع الحامل بحركته وهذا
بعرض ذلك كذلك فالشمس والقمر وان ماثل تدويره تحرك الى
توالي البروج كل يوم اربعة وعشرون جزءا واكسر جزء من ثمانية
وستين جزءا من اثنين وستين جزءا من الدقيقة والحامل تحرك حركة

وحركة المتحرك جميعا الى خلاف توالي احد عشر جزءا واكسر جزء كل
الحامل معه فيذهب اقدامها عشرة من اكثر جزءا خاصا لاختلاف
الجهتين وتبقى حركة مركز التدوير عن موضعه الاول احد عشر
جزءا واكسر جزء والتقدير بالاضافة ان يكون مركز التدوير عند
حافات الشمس في اوج الحامل فاذا تحرك الفلك كان مركز التدوير
فاذا تحركتا المذكورتين صار الاوج تاليا لاحدهما في الشمس
بعد احد عشر جزءا واكسر من ذلك الموضع ومركز التدوير قاطعا للجانب
الآخر على بعد ثلثة عشر جزءا امنه وتحركت الشمس حركة الفلك
جانبا من جزء الى الجهة التي الى المركز منه ايضا فكانت الشمس
متوسطة بين الاوج ومركز التدوير على بعد متساو من كل
واحد منهما اثني عشر جزءا واكسر يحرج عنها هو بعد مركز التدوير
عن الاوج وكذلك ذلك البعد عن المركز عن الشمس حتى اذا
بعدا المتباعدين وسميت حركة الحامل بذلك التقدير بالحركة الخاصة
وكذلك ما بعد بعد حتى اذا صار بعد المركز عن الشمس نصف دور
بعدا الاوج عنها من الجانب الآخر ايضا وبعدا كان بين الاوج المركز
نصف دور فان المركز مقابلة الاوج اعني الحضيض واذا صار
بعد المركز عن الشمس نصف دور استقبله الاوج من الجانب الآخر
فاذا اذا استقبل الشمس وكذلك في التربيع الاخر فاذن المركز
بعدا الاوج في الاجتماع والاستقبال والحضيض في التربيعين

فاما اعطاره فانه كان له فلك خارج المركز اعني المدير للحامل
وفوج المدير يتحرك بحركة الفلك البطيئة المشرقية فزمانا
الى القرب وكان المدير يحرك الحامل على حركة وزمانا الى البعد
سير الشمس والحامل يحرك بالتدوير على الاقل المضعف من ذلك وكان
المقدر الاول مقتضيا ان يكون مركز التدوير في الامتين معا
وحينما تحرك الفلك الذي عن هذا الموضع ان يسير الحامل المركز
فوج الحامل ضعف سير الشمس وعن اوج المدير بعدد ما قد تحرك
فيخلو من الاكثر قضاما مثل سيرها ما بعدين الامتين معا
فيكون اوج المدير بسمت خطا بين اوج الحامل ومركز الكل وحين
اذا صار بعد المركز عن اوج المدير بحسب دعوة استقبل اوج الحامل
من الجانب الاخر فوافاه المركز عند حضيض المدير وبهذا الملك
كان المركز في هذا الاوج اقرب ما يكون من الارض وبكون اوج
وكون اوج ما يكون المركز من الارض في موضعين متساويين البعد
عن الاوجين المتقابلين وبكونان لا محالة قبل الاوج الاقرب
منهما الى الاوج الابعد بعدد ما اذا كان الرجحان والحوب خارجا على
من الاوج الابعد وعلى التدوير من الاوج الاقرب فقد صار الامر
عطارد ذا وجهين اما في رد وجهها الى اوج الحامل مرة من بعد مرة
وذلك ما يتفق في احدى كوني المركز مستوية في الامتين لا
الكوكب انفسها واما في ان يقع مرة في الاوج الاقرب واخرى في

ناسج جان كون الجسم الواحد متحركا بحركتين مختلفتين على
الاتصال الجهة بذوات الجهة تلك الجهة فانا نقول ان الجسم
حصوله في جهتين سواء كان الاتصال بين ما الآت ايا الغرب
او بعدها قد لا يحال ان ترقى الى تحرك الجهة والحمل عليه
خلوه فيما لا تنقول لا يجوز ان يكون الانتقال في قطعة ما لحركة
الرقاء والبقاء فيها لحركة اخرى وهذا كان مستبعدا لكن انا نجد
عندهم لا محالة ما يحال بالبرهان في الجواب ان الجسم الواحد لا تحرك
كذين الجهتين من حيث هما مختلفتان بل تحرك حركة واحدة
منها فان تحركا جاذبا تركبت وكانت الجهة الواحدة قد صارت
تجاذبهما فان كانت بعينها متساوية لم تحدث حركة
متساوية بل ضد ما بعضها بعضا كما ان لم يكن هناك
كانت الجهات مختلفة احدثت حركة مركبة الجهة بين
تلك الجهات على ما بينا وعلى ذلك على ما يسار المتجاذبات فاذا
الجسم الواحد لا تحرك في حين هو واحد الا حركة واحدة في جهة
واحدة لا ان تحركه الواحد كما يكون متساوية فقد يكون مختلفة
وكما يكون بسيطة فقد يكون مركبة وكل بسيطة متساوية
مختلفة مركبة ولا تنكر ان الحركات المختلفة يكون الشيء
الواحد تحركات الاولى بالثانية والثانية بالثالثة وكما يكون جسمها
بالقياس الى تحرك واحد بالثاني بل لو كان بينهما تباين

لعله من القدر والقدر
فحص التحاس التحاس
والعلم الحال ٢٠٠٠

بالذات لكانت واحدة بها فقط ما دامت واحدة ولم تنحل من كون الجسم
متحركا بحركتين حصوله في جهتين وليس كذلك
بكاب شيء مستبعد فضلا عن محال لامتناع
حركة الشوقية النفسية على قياس واحد وقد علمت انه ليس بحيث
يقال لنا ربما يقال ان الساقط منها مستند الى الطالع فهو ايضا
وهذا المطلوب الثالث وهو معرفة كثرة العقول فان استدلال
بحركات يقتضي اختلافا في اجرامها المتشوقة كما مر وقد ثبت
بعد ابطال القول بان الفلك الثامن انما يتحرك شوقا الى
العالم كما مر والقايلون به يجعلونه قائلا بان الافلاك تشابهت
عنه مشتاقة يقطع الاحتياج به وهذا الرأي قد مال اليه
ابن رشد في مناظرته التي جرت بينه وبين بعض علماء
بغداد في مسئلة الاقتران من الفقهاء وانا اعتبر الخبر بعينه
لما ذكرنا قال العادة الدائمة تعد لبعد ما تقدم ابطال هذا
والفصل الثاني حقرر هذا الخطأ ليتحرر به ما ذكرناه
انا انما نحرك شوقا الى التشبه بها لان الاجسام
بها اصول مذهبها القائلين بان يحرك بسببه يكون العقل المتشوقة
ايضا تسعة فاسمها العقل المخصوص بالاضافة الى العالم الاكوار
والفلك الذي يسمونه العقل المقابل للذهب الدوري
الشخ ايكون عدد ما عدد الافلاك والكواكب سواء واحد
اذ الحدود المثبتة بالدليل هو ما يقطع بانه العدد ليس قال

ما تاكونها اكثر منه فمن الضروري اذا بنينا على اثباته ذلك
وعلم انها اذا تختلف اوضاعها وحركاتها وما وضعها بالطبع
ليست من طبيعة واحدة بل هي طبايع شتى وان تحركها كذلك
الثاني ان الطبايع العنصرية بطبيعة خامسة وهذا هو المطلوب الرابع
وهو معرفة اختلاف الاجرام الفلكية بطبايعها والتحرك اختلاف
طبايعها كما تقدم بيانه فاذن هي مختلفة بالانواع وكل نوع منها
وان اشتراكا لا تحركان واستاجر ذاتها عن الاين
تحركا لذلك المعنى طبيعة خامسة مبدأ جنس ذلك
التي تشتاق بالتبع الى الطبايع العنصرية بطبيعة خامسة قوله
ينبغي لك ان تنظر هل يمكن ان يكون بعضها بسيطا في الحس
الوجود لها اجاتك الجواهر الفارقة من هنا تقع شبابا
فلك لان هذا هو البحث على تقرير الجاري الفاعلية لهذه الاجرام
اعني اجرامها مفارقة والوعد بذلك
اذا فرضنا جسما بصفة معينة فانا نجد صفة هذا الجسم
ذلك الشخص المعين فلو كان جسم فلكي علة لجسم فلكي
كان اذا اعتبرت حال المعلول مع وجود العلة وحدها لا يكون
ما الوجود والوجوب متعددا وجودها لعلة ووجوبها ما كان

وعدم العلة الحادث فحاصل ما ذا اعتبرنا تحقق العلة كان
الحدوث ممكنا بمعنى ان تحقق العلة مستقبل الوجود والوجوب
تحقق المعلول فلا يخلو اما ان يكون عدم العلة والجامع وجود
او وجوب مع وجوب فاذا كان الجامع وجوبا كان العلة واجبة
والجامع وجوبه وقد فرضنا انه كان ممكنا هذا خلف واذا كان
واجبا فهو ممكن لذاته واجب بعلة فالعلة غير مستغنية
بل بسبب وقد فرضنا انها مستغنية هذا خلف شيء من التقادير
فالعلة والحدوث فيها هذا لفاضل القارح هذا الفصل مع فصله
الخمسة بعده تشتمل على الطريقة الرابعة لاثبات العقول المحضة
بين امتناع كون الاجسام ثابتة بذاتها شيء من الاجسام
منه ان يكون عليها المفارقات ولا يجوز ان يكون الاول تعالى
فالاجسام متناع صدور الجسم عنه بلا واسطة كما مر فاذن عليها
مفارقات بعد الاول وهي العقول المتوسطة من هذا الفصل
بيان امتناع كون بعض الاجسام العالية علة للبعض وذلك لان
الاجسام العالية متقسمة الاطراف وتحوزي وكانت على الجهات
على تقدير الجواز او قبالها الوتيم تمام بيان امتناعها فانا نعلم ان
هاهنا قائم على استدارة صدور جسم عن جسم او خاصة جسم
على الوجه الجائز على ما سيأتي لكن لما كان بيان امتناع كون
جسم حاصل على التحيز طريق خاص وهو استدلالهم بثبوت الخلاء

فاذا تم ذكر هذا الوجه ونسبه بالطريق فان سلوك الطريق
الخاصة احسن الطرق من سلوك الشوارع العامة وهذه
الطريقة مبنية على امور منها ان احدها ان الجسم لا يمكن
يكون علة موجدة لشيء اما بعد صيرورته شخصا متشخصا فان
الطبائع النوعية ما لم تكن اشخاصا متشخصة لم توجد والثاني
ان الحادث لما كانت متقومة بالذات على ما سلفها
كان وجود المعلول موجبا متأخرا عن وجود العلة فان
المعلول مع وجود العلة كان فالحدوث الامكان لا بد
بعد وهو ما ذهب وكان من غاية ان يجب فهو ممكن
ان الشيئين اللذين يجمعان معا معية المصاحبة لا
بل معية بحيث لا يمكن ان ينفك احدهما عن الآخر فانهما
لا تختلفان في الوجوب والامكان لان تفاوتهما ذلك
امكان انفكاكها وتقرر الحجة بعد تقرير هذه المقدمات
بان يقال لو كان الحادث علة للحدوث السابق مستحضا لاثباته
تلك المقدمة الاولى وحينئذ كان وجود الحدوث اذا اعتبر مع وجود
الحادث متشخص موصوفا بالامكان لما بيناه في المقدمة الثانية
لكن عدم الخلاء في الخارج امر مقارن اعتبار اعتبار
وجود الحدوث يجب ان يمكن انفكاكه عنه فاذن يلزم ان يكون
حادث مع وجود الحادث المتشخص ممكنا لما بيناه في المقدمة

اصاء البرهان حينئذ مقتضيا لاستناج شيء من الاحمر
الى علة اصلا لانه يقتضي كون الحلاوة مع تلك العلة ممكنة
الواجب ان تكون العلة بحيث متى تحققت حققا الحلاوة
بحيث يمتنع انتفاؤها ليستقيم البرهان فان تأثير هذا المعلول
هذه العلة يقتضي ثبوت الحلاوة الممتنع بذاته ولما تقرر هذا
فاقول اذا دام احد نخلي الاقدح الذي فاه لا يسوبان بقية قوله
فاذا اعتبرنا تحقق الحلاوة في قوله على تحقق المعلول ليعلل قوله
وجود المحوج وعدم الحلاوة في الحلاوة معا ثم ختم هذا الذي
فلا غفلة اذ ان كلا من عدم الحلاوة وجب الفاجرة فان ذلك لا يصير
تقريرا لما في المختصر لانه يقرر استثناء على تقرير الاستثناء وبيقطا
يوهم الانكار وكلا بعد ذلك الاحمر فقد كان هكذا واذ هذا الذي
والناجم اما اخذا وقع من غفلة الشارح والله اعلم واما معارضة
الفاضل الشارح ذاته للحكم بجعل مانع المشاقرة شاملا كالحكم
لمانع المشتري منفيا واما الفضل الذي هو علة المحوج ايضا ويجعل
الحلاوة عند عدم تحققه على المحوج بما لذاته يقتضي تقدم الحلاوة
ايضا على وجود المحوج فغير متوجه لانا لا نسلم المنع المذكور
شراك اللفظ على معنيين مختلفين فان احدهما
الا تقتضي بين شيئين يمكن انفكاك احدهما عن الآخر
واما مما فان على علاقة بين شيئين لا يمكن ان ينفك

احدهما عن الآخر كالمرة المقطاة المحل لونه واما ان يكون المحوج
علة لها اشرف واقوى واعظم منه اعني الحلاوة غير مذهوب اليه
بوجه لا يمكن اقول لما فرغ عن بيان امتناع كون الحلاوة علة
للمحوج شاما ان يتم الباقي وهو كون المحوج علة للحلاوة بذكر
الوجه الاول هنا في هذا التتميم وهاهنا في التتميم الاول فذلك
انه يتم اما بان يعلل ما يقتضي ثبوته اياه او مشاهدة بوجه ما للمحوج
وذلك اما لعلة اخرى وجود اس المعلول لا استغنى فاغنى وانتفى
ايضا وكان الحلاوة اشرف من المحوج لكونها بعد قاس شاذ تغير
وجنسه منه واقوى واعظم منه لاشتمالها بحسب العشرة واحدا
عليها وصفة مع زيادة وكان اسناد العلة الى الحلاوة اشد
من اسنادها الى المحوج ثم ذكر ان ذلك الشيء غير مذهوب اليه
بوجه ليس يمكن علما سيأتي من بيان امتناع كون علة الحكم
اخص من المقتضي الشارح ذيب قوله المحوج هذا الى الخطأ بخطأ منه
عبر عن التفصيل بالشرح خطأ بين كذلك لان علل امتناع
هذا التتميم بالشرح لكان سخطا بينا لكنه لم يعتد بذلك
لانكون غير مذهوب اليه بوجه واما كونه غير ممكن فمما
والمراد ان يستحيل كل محوج اذا ثبت ما ينافيه علما

تنبيه وذلك تقول الحب ان علة الجسم المتحوي
في جسم فلابد حال تقول التبادر من غير الجسم خارج محوي

كان عن واحد وعن اثنين ولا يخفى ان امكان الحلاء مع وجود الحاوي
قد عرض هيهنا كما عرض فيما سبق ذكره لا تلك بحصل الحاوي بوجود
عن علة قبل وجود المحوي فاعلم ان الحاوي انما كان وجوده
بحسب امكان المحوي فاذا كان علة لتبين المحوي فيكون المحوي
مع وجوده امكان حتى يتحقق وجود المستحيل فيجب ان يكون
ان كان معلولا لا يجب وجوده وانما الواجب كون علة له كان سلم العلة
لا يجب ان يتبين وجوده فيستحيل التداخل وجود المعلول والذكر فيه
ليس هناك سبق بل نسلم ان الصلاة انما التداخل فانما تكون للصلاة عند
علة بل مع العلة بل نقول ان الحاوي للمحوي متحيلا عن الحوي
تقريرا لو سلم ان يقال لو سلم الكفاية حلول الحاوي المتأخر لكنا
لكنك بحصل للحاوي معلولا ابتداء متقدما على علة وجود المحوي فيكون
متقدما عليه سواء جعلنا الحاوي حلة المحوي صادرا عن علة
واحدة او عن اثنين وبين ذلك حيث ذلك ايضا العقل بامكان الحلاء
مع وجود الحاوي الختة به كالزم على العقل بحكم الحاوي على المحوي
الشيخ سواء كان عن واحد في قوله فلا يتبادر سر ان نقول انا نسلم
ان جزء الجسم حاو ومحوي ولزم ما ذكرتم عن واحد او عن اثنين فيما
لو كان الحاوي والمحوي اوعيتا ايضا عن واحد بل نقول الحاوي والمحوي
ولا علة للحاوي قبل علة المحوي فلم يكن ان يتوهم الحاوي متقدما
بوجوده تاما بل يتوهم متقدما هيهنا بان يكون لعلة المحوي متقدما على علة

قبل ص ٣

المحوي فجنسه اذ يكون العلتان واحدة او عن واحد وان لم
يلزما فرضناه اولا ومحال بقاء سواء كان لزوم الحاوي وعلة المحوي
عن واحد او عن اثنين فلم يكن مطابقا للذي وان احتمل كون الحاوي
المحوي عن واحد بان يكون احدهما بتوسط واحدة الاخر لكن خاليا
عن تعسف فاقول في مثله اختلف القايلون باستناد الشاهد الى
المبادي فقال بعضهم انها باسرها تستند الى العلة الاولى مباشرة
مختلف صدوره الى اعيانه بحسب تخلف الحوي عن شرط او
ذلك الشرط وجدان محله فالحاوي كالمحوي مشروط بشرط اوله
يكون اعم مرتبة من المحوي وقد يعضهم انها تستند الى علل متباينة
المراتب وهي العقول فاذن قد التزم سواء كان لزوم الحاوي والمحوي
عن واحد او اثنين ان لم يكن مقترنا بشرط تام كان اشارة الى
حين فات تقدم الحاوي يمكن ان يتوهم على التقدير وتقرير
لانا لا نسلم انه يتحال تقدم الحاوي على المحوي المستلزم لامكان
الحلاء الذي ايفرض فعند كون الحاوي علة بذلك لا يمكن ان يتحدث
تخصص وخذوه مقترنا الذي هو امكان المحوي وعدم وجوب
علة مع حصول ذلك التقدير كون المحوي معلولا انا اذا لم
يكن الحاوي علة لم كان مع العلة على الوجه المذكور لم يجب تقدم
فان مانع المتقدم بالمعية الا تقدم فلا يكون متقدما ثم
لانا اذا كان التقدم زمانيا التداخل فانما يكون للعلة لانها

انه يجب حصول المعلول المتقدم الذاتي هنا هو المعبر عنه
بالسابق بالعلية الذي يكون بالطبع لان التقدم غير متحقق هنا
فان الطبخ لا يستلزم الهاضم بحسب ذاته للفرقة عن الاضداد
العكاس والمشاركة بالطبع يجب ان يستلزم المتقدم بالعلية
واعترض الفاضل القاضي بان الهاضم قد يكون علة لكن لا تقدم
بالطبع ما لم يعلم علة الاستلزام وليس كذلك **وهم وتنبيه** او تقول
بذلك نريد بتقدم الطبخ على الهضم تقدم احد
الامور التي تقرر بيانه قد يعبر عنه بتقدم احد امور اخر غير
عند هذا الاخر المحوج ويكون معه الهاضم مع وجوب الهضم
بالذات ولكن المحوج معلول لهذا الهضم الاخر فاذا اعتبرت
مع هذا الاخر كان ممكنا وكذلك اذا اعتبر الهاضم
ممكن بمعنى انك ان هذا هو المطلوب لا تنفك عن التقدمين معا بالمعنى
بعينه فان المحوج انما هو ممكن بحسب ذاته الا اخر الذي
وذلك القاضي لم يفرض امكان الهاضم وجوده انما فرضه
ذاته ماهيته ثم اخذ الهاضم وكلا سبق المحوج وليس كل ما هو مع
فهو بعد لان العلية والبعدية اذا كانتا بحسب العلية والمعلولية
فحينئذ لم يمكن علية ولا معلولية لم يجب بعدية ولا قبلية
لم يجب ان يكون ما مع العلة علة ولم يجب ان يكون ما مع المعلول
قبله اللهم الا ان تقول هذا الوهم هو الوهم المذكور

السابق مع زيادة بيان ومعنى الهاضم ما لعقار الذي هو علة
المحوج لما صدر اما عن علة واحدة فقد وجب عنها ما تقدم
المحوج ليس مع وجوب احدهما الذي هو علته وجبا فلا يكون مع
وجوب الاخر الذي هو الهاضم بل يتم وجبا وجب ان يجوز الحدوث
والتنبيه للجواب هو الذي سبق مع تزييف يتضح وهو ان يرجح
وهم وتنبيه وتقول ان الهاضم والمحوج جميعا
يجب اعتبارهما غير واجبي الوجود فلكل منهما غير واجب
الوجود نتبع ان حدث اذا اخذا ما ممكنين لم يكن هناك تقدم
شيء ولا امكان انه لم يحله كان خلاء اتى ما يعرض اذا كان
محدثا فيلزم مع تقديره ان يكون الحادث محاطا بملاء او غير محيط
بملاء فيكون خلاء اقول هذا الفصل واضح وقد مر بيان ما
سبقه انشاء شرح بيانا استلزام كون الهاضم علة للمحوج

اشارة وهذا الفعل واجد بحسب سبب التقدم الذي بصورة
الجسم الهاضم او صفته التي تكون كصورته او الى جملة
المذكور على استلزام كون كون الهاضم علة للمحوج تمام سواء
العلة صورة الهاضم او صفته التي تكون بمنزلة صورته او كما
هي كصورته او من صورته وجملة العلة جملة الهاضم فان
استلزام امكان الخلاء وحاصل مع الجميع لان العلة ما لم يتم
وجوده لم يكن علة وان هذه الاشياء يفرض علة فانه لا يلزم

فالجواب سوان تقوله لا يلزم من عدم
كون الجسم خلا كان كون الفضل خلا لجواز
ان يكون صورة الهاضم او نفسه فارقة
خلاء فانا نجيب ان الاول معنى ما
لا يطابق السؤال ولا الثاني

موجودا مع الجسم تذنيب قد استبان انه ليست الاجسام
المتساوية علة لبعضها لبعض فانك اذا فكرت مع شرائطه
ان الاجسام انما تفعل بصورها والصور القائمة بجسمانيتها
وكما ليست تفعل الا بتوسط المادة لما تقدم بيانه فلا
توسط للجسم بين الشيء وبين ما ليس بجسم من هيولى وصورة
حتى يوجد ما لا يوجد به الجسم فاذن الصور الجسمية
انما تفعل في الاجسام ولصورها لا فيها تكون متقومة
باجسام اخر لصورها حتى يتقدم عليها او على المادة فيمتنع ان يكون
بعضها في الشاذيات علة لبعض بحيث يكون من المستعد ان يكون
الصورة متقدما عليها كما لا نحكم بان الاجسام المتساوية ليست علة
لبعض ما يشتمل الاذهان ثم بعد خص الشيخ هذا الحكم بجهة
للفضول المتعارضة لكنها كان احد الحكمين الاولين في معرض
ختم الباب بادلة البرهان الدال على امتناع كون جسم ما علة لجسم
آخر وهذا البرهان مع قوته في الوضوح مبني على مقدمات اهمها
ان الجسم انما يفعل بصورته لانه انما يكون موجودا بالفعل
ويكون فاعلا من حيث هو موجود بالفعل فان ما لا يكون موجودا
بالفعل لا يمكن ان يكون فاعلا ولا يمكن ان يفعل بمادته لانه
يكون بها موجودا بالقوة ولا يكون من حيث هو بالقوة فاعلا ولا
القابل فعلا امتنع كون المادة فاعلة بان المادة قابلة والشيء

الواحد لا يكون قابلا وفاعلا معا ... باني احتج
الشيخ في النمط السابع على ان علم الباري تعالى بغيره صورة
ذاته قائمة البسيطة فاعلة وقابلة معا او نحو هذا تعليله
المذكور باطل لان الشيء الواحد انما لا يكون قابلا وفاعلا لشيء
واحد فان الفاعل يجب ان يتقدم على المفعول والقابل لا
ان يتأخر عن المقبول بل يمكن والواحد لا يكون بنسبة الى واحد
آخر بالوجوب والامكان معا اما اذا اختلف المقبول والمفعول
فقد يكون مثلا كالنفس فانها قابلة لما فوقها فاعلة فيما
دونها وهاهنا لو كانت مادة للجسم فاعلة الجسم الآخر لكانت
فاعلة بالنسبة الى ذلك الجسم وقابلة بالنسبة الى الصورة
الحالة فيها ولما تغايرا فان هذا التعليل بذلك باطل ولما
قال الشيخ نص على ان علمه تعالى بغيره صورة ذاته فانكان علينا
ذكره كان الشيخ ان يجوز اعتبار كونه عاقلا للاشياء غير
اعتبار كونه عقلا مجردا عن المادة ... كان
من حيث الاعتبار شيئا واحدا فهو الاعتبار الاول فالذي
لذلك الصورة وهو الاعتبار الثاني قابلها على ان الحق في ذلك
ما سنذكره في موضعه المقدمة الثانية ان الافعال الصادرة
من صور الاجسام انما تصدر عنها بمشاركة الوضع وذلك
لان الصور صنفان صور تقوم بمواد الاجسام كالصور الجسمية

والموضوعة تحكما ان قوامها بمواد تلك الاجسام فكذلك قوامها
عنها بعد قوامها عنصر بوساطة تلك المواد تكون بمشاركة
من الوضع ولذلك فان المادة لا تستحق اسم حي او ميت على ما
مر لانها بجزءها او كانت من جسمها بحاله التمثل كما شيء قل شيء
بل ما كانت مشابهة لجزءها وصورة قوامها بدلها الا بمواد الاجسام كما
لا شيء الخارجة بمداخلة من اصلها لكن الفرق ان اجسام
بجسم بسبب فعلها من جنسها يكون بذلك الجسم
والا لكانت مغايرة الذات والفعل جنسا لذلك الجسم
فركن شك الذلك الجسم هذا لعلت فقد ظهر ان الصورة
بمشاركة الوضع المقدمة الثالثة قان الفاعل ليس بمكنة الوضع
لا يمكن ان يكون فاعلا الا وضع له والا لكان فاعلا من جهة
الوضع هذا خلف المقدمة الرابعة ان علة الجسم لا يكون ذا وضع
بجزئية اعني مادة وصورة هذا قد تقرر فيما سبق وبهذا تقرر
المقدمات تعود الى المدعى وهو قولنا الاجسام انما تتقوم بصورها
اشارة الى المقدمة الاولى وقوله والصورة القائمة بالاجسام الخ
هي كالتي لها يعني الفلكيات انما تصدر عنها افعالها بتوسط
قوامها اشارة الى المقدمة الثانية وقوله كالتي تتقوم الجسم
الخ وبين ما بين جسم من جنسها وصورة اشارة الى المقدمة الثالثة
وقوله حتى يوجدها الخ توجيه بهما الجسم اشارة الى المقدمة الرابعة

وقوله فالصورة الجسمية لا تكون انسانا بل يكون انسان له
جسم وذلك بها نجحة وهناك جنبتين امتناع صدور الجسم
عنها وتمام البرهان وقوله بل لعلها لا تكون مبدأ لجسم آخر
يحدث فيها او لعراض اشارة الى كيفية تأثير الصورة في الاجسام
وذلك بأن يجعل المراد بها مبدأ لصدور غير على ما سبق
الصورة كالنار التي تجعل مادة ما يقاومه بالاشتعال معللا
صورة هوائية تتجرد عن تلك المادة او تجعلها مبدأ لقبول عرض
فان بعض الاعراض يتم بعض الاجسام من حيث انها مبادئ
صيرورة تلك الاجسام مستعدة لقبولها وذلك شتى موجودة
اعدادها ينظر انه هل تمام ذلك الكمال الذي هو الاجسام
وبقي الصورة موجودة بعده او الى الشعور عن مبادئها وهذا
اشرا لفصول المشتركة على اثبات الفعول هداية وتحصيل
فنقول ان لك ان جواهر غير جسمانية موجودة فانه لا يلزم من الوجود
الا واحد فتعالى يشاركه في هذا الكل او حصر وله فتكون هذه
الكثرة من الجواهر الغير الجسمانية معلولة فتكون مبادئ الاجسام
السماوية معلولة بعلل غير جسمانية فتكون هي من هذه الكثرة
معلولة لواجب الوجود لا يجوز ان يكون مبدأ لاكثر من معلول واحد
اذ معلولا لا مبدأ للجسم الا بتوسط جسم فيجب اذن ان يكون المعلول
الاول عنه جوهرا من هذه الجواهر العقلية واحدا وان يكون الجواهر العقلية

واحدا وان يكون للجواهر العقلية الاخرى شطاه ذلك الواحد الاعلى
العقليات فقول قد قلت بالطرق الادلة المذكورة موجودات
عقلية كثيرة ومثلت بها حتى اتى الوجود واجبا وان وجوب الوجود
ليس معلولا لغيره كثيرة فذا الاحتمال ان الانواع فاقت هذه الجواهر مرتبة
الوجود لذواتها معلولة للاول تقدمه غاية لاجله وسهم الفضل والمنة
لله تعالى شيخ ذيادة الموجودات ومحدد ذلك احتواه فذكرا انه قد ثبت
من ايستاذ السماويات ان العقل هو جسماني ومن ايستاذ كون الجسم
غير مبدأ الا لواحد من اشياء كثيرة واجبا ان يكون الواحد جسمانيا اوقف
الحكام نشأة احدها ان المعلول الاول ذاته من هذه الجواهر وان
اتى بقية هذه الجواهر صادرة من الواجب بتوسط ذلك اول المبادئ
ان السماويات صادرة من هذه الجواهر وهذا هو الفضل بالتحصيل

زيادة تحصيل

ولنبين بحيث ان قوت
العقليات تريحها ويلزم الجسم السماوي عن اجزائه لان لكل جسم
سماوي مبدأ عقليا اذ ليس الجرم السماوي شوقيا ومحركا ما لم
يجب ان يكون الاجرام السماوية تتبع في الوجود مبادئها
ذه الجواهر العقلية ثم حق لزوم وجودها نازلة استفادة الاول
مع زوال السماويات اقول هذا الفصل يشتمل على امور حكم آخر
متوقع علما تره وهو وجوب استمرار العقول المترتبة الصادرة من المبدأ
الاول مع صدور السماويات وان كانت السماويات مستندة وجودها

وذلك ربما العقول ان انقطعت قبل انقطاع السماويات بيت السماويات
منها ما هو مستندة العلة وقد لا يمكن ان تستند الاخير العقول فاذا
زالت استفادة الوجود معا العقول العالية الاخيرة بالعلم ان الشيء
لم يخرج من العقل الاول الى علة للفلك الاول فلا بانقطاع العقول
الفلك الاخير وهو يوجب توالي علة الافلاك الى الزوال وهو
العقول الا فذا الى الوحدة ولجميعها مستمرة مع الافلاك وبقاء
الكون اقل عدد ابن الافلاك فان الحكيم لا يخرج فاعلا ذلك الفعال
الى العقول البشرية فيظهر من ذلك ان ذاته ومن الفاضل التاسع على
التخيير يحتوي ما لا يحرم به شخص

زيادة تحصيل

ان الدعوة
ايضا ان يكون جوهر عقلي يلزم عنه جوهر عقلي وجرم سماوي قوله
اراد ان يبين كيفية صدور الكثرة عن المبدأ الاول فذاد بالاشياء
الكثيرة وجب صدورها عنه وهي جوهر عقلي وجرم سماوي ما
وذلك لان ما يجب صدوره لا يجب الا عن الجواهر العقلية
مع استمرار وجود الجواهر العقلية يقتضي بالضرورة صدور جوهر عقلي
وجرم سماوي ما من جوهر واجب عقلي وذكر العقول صدورا كثيرة
من حيث واحد ينافي حتى العقول ذات الواحد لا يصدر عنه الا واحد فاذ
الذي هو العقل ذات الواحد لا يصدر عنه الا واحد بحتى اذا فرض
علاوة الذي بخصيصه بحرد هذه العبارة ان يكون الصادر هو المبدأ
الاول شيئا واحدا من ذلك الواحد واحدا آخر هكذا حتى لا يكون

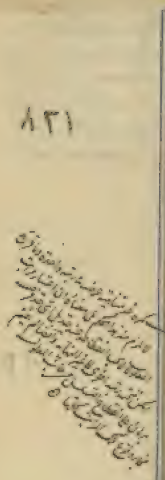

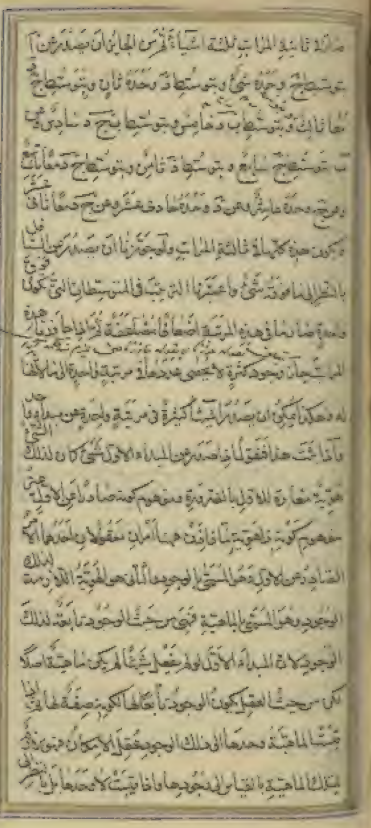

المبدأ الاول يعقل الوجوب بالغير فيه وبذلك الماهية بالوجود
الموجود جانح العقل المبدأ الاول لذلك جاز ايضا ان يعقل
من الماهية والوجود بالامكان والوجوب وايضا اذا اعتبر كل
الصادر عن الاول مجردة فانها بذاتها لزمه ان يكون عاقلا له لانها اذا
اعتبر ذلك لم يمنع الاول لم يفد ان يكون عاقلا للاول لغيره ذاتها
وجوده وهويته وبامكان وعقل الاول يعقل المبدأ الاول بوجوده
الماهيات هي الوجود فالثانية ثانية لها لغيره الاولية للوجود فانها
مغايرة للاول والعقل الثالث الاول لم يفد تعقل المبدأ
الاتحاد مستفاد من الاول والثاني فانها لغيرها وهو الامكان الوجود
المتأخر عن الغيرية وذلك بالعناد متأخر الغيرية عن الوجود فانها
باعتبار تعقلها له فحملة فانية للذات مع الوجود والتعقل
ذاتها فانها واسم العقل الاول بتمامه والعقلة الاخيرة فانها
فان كان المعلول الاول من جهة الجملة ليس بالحقيقة الا واحدة
والامكان يشتركان فانهما لذلك المعلول فقابلية من حيث كونها
بالغيرية والوجود والتعقل بالذات يشتركان فانهما لذلك فقابلية
من حيث كونها بالغير والوجوب والتعقل للمبدأ يشتركان في
انهما لذلك مستفادة من مبدأ تلك الاحوال الثلاث هي التي تعنيها
عنها بالتثليث الموجود والعقل الاول والثانية يشتركان في
انهما لذلك فانية والثالثة ممتازان عنها بانها لذلك

فانها المبادئ من هذا ذكرا لتشبيه فاذا تقرر هذا فنقول جميع
المبادئ باعتبار شخص المدرك ونقول قوله من الصفة وهي انها يكون موجودة حتى
يدرك عن جهة ما وقوله وهو ما وقع بذاته اعلم انه يجوز بكل العقل
الاول مستفادا لعقل ذلك الاول لانه لا سبيل الى ذلك بل حكم الاتحاد
بانه مستفاد لعقل ذلك الاول حكم عقلي سواء كان وهو انما الجواهر وغيره
كل نوع كان اول الافلاك هو العقل الاول المحتوى على جميع الثواب كما
وهبا نبه بعض المتقدمين حتى لا يشك ان مستفاد وهو يكون العقل
الاول فان الكثرة فيه وهو تبلغ عددا يكون ايا جميع الثوابت ايضا
من هو عقل آخر بعد العقل الاول قوله وهو حتى اختلاف
هناك الا ما يخيل بحسب ما انه بذاته امكان الوجود والاول
الوجود فانه يعقل ذاته ويعقل الاول اشارة الى ان الكثرة قبل
الذي هو المعلول الاول لا يمكن الا من هذا الوجه وباتحاد كل واحد
امرين البتة المذكورة وليريد كالهيئة والوجود وذات المعلول
الاول فانها عبارة عن مجموعها مما والحيثيات الاربعة فيه الاول
ذكرها الامير قوله فيكون مما لعين عقله الاول الموجب فيجب
بعد ان حاله من حيث هو مستفاد شيء ما فانه الى امرين احدهما ما
من الاول على ما سلف له والثاني ما يحصل للمعلول الاول بنظر الاول
ما يغيره عنه مما تعقل المبدأ وتوجيها الوجود الاربع مجموعها
حال المعلول الاول للمبدأ الاول وهو اضافيا فانيته المذكورة من الجهة

بها صار مبدأ بالعقل الخ قوله مبدأ له من ذاته مبدأ وشيء آخر
اشارة الى علة غائية المشتملة على العلل الاربع الباقية من التي هي
مبدأ للفلك قوله وهو ممنوع فلا مانع من ان يكون
من مختلفات اضافة الى امكان كون المعلول لان مشتملا
بخلاف الواجب لذاته فانه اشارة للفظة هو الى العقل الاول
جميع كمالاته اللائقة به الذاتية كما يجب منه فانه لما كان
واحدا فانه ذلك شيء واحد كما قوله وكيف لا وله ماهية
وجود من غيره ولجب اشارة الى الماهية والوجود الذهنية
مما من قبل وما اشار كرهما هنا لكونهما مفهومات كرديوم وصفها
بالامكان والوجوب نفسيهما على استدلا اما للاسماء المذكورة
قوله وغريب ان كون الامر الصوري منه مبدأ للكمال الصوري
والامر الاشرف بالمادة مبدأ للكمال المناسب للمادة اي مبني
يستند على تعقل الفعل الذي تحت الاضافة التي له بالقياس الى
وعليته الفلك الذي تحته الاضافة التي له فانه غاية ذاته
لمادة اشرف وكماله الذي يحق عليه من مبدأها بالصورة الشريفة
بشيء العلة وبنا سببها ثم صرح عن ذلك بقوله فيكون ما قبل
للاقل الذي وجب به مبدأ للجوهر عقل وبالاخرى الجوهر الخ
ثم اشار بقوله ويجب ان كون الاقرب نفسيا اليه الى امرين صيرها
سببا لصورة مادة جسمانيين الى نفسيا له ذاته الى الفلك

مذكورين اعني التي له من حيث كونه بالقوة والتي له من حيث
كونه بالفعل فانه بالاخلاص مبدأ للحصول الفلك التي كون
الفلك بها فلكا بالقوة وبالتفاني صار مبدأ لصورته التي كون
الفلك بها فلكا بالفعل ولاجل كون الماهية والامكان متغايرة
وذاتيهما وجود بين بينهما كان بين المادة عقلية بانفرادها
وجودية بالصورة وبه حل كون الماهية مستفيدة على الوجود
من حيث العقل متاخرة عنه من حيث الوجود كان بين المادة مستفيدة
على الصورة من وجه متاخرة عنها من وجه كما تحقق الاتحاد
ولاجل كون الوجود اولى بالبداءة بالترتيب كان للصورة تقدم
الفعلية على المادة فهذا ما اردنا ايراده وآتانا اطهن الفوز
لاة اكرنا الفضلاء الذين لم يتحققوا الامور الحكمية قد عجزوا
وهذه المسئلة وانما سموا الجاهلهم بها على تجهيل المتقدمين
من الحكماء والتشنيع عليهم وقد شنع عليهم ابو البركات
البغدادي بانهم سووا العلل بالتي والمراتب الخمسة التي تتوسط
والمتوسطة الى العالية والواجب ان ينسب الكل الى المبدأ
الاول ويجعل المراتب شروطا معدة لا فاضته الخ وهذه
شبهة المواخذات اللفظية فان الكل متفقون على صلاة
الكل منه قبل جلاله فان الوجوه معلوم له على الاطلاق فانا
شاهدوا تعليمهم واسندوا مسئلة الى ما يليق كما يشير فوق

الذكر اتفقوا على قسم برهان وحمة
ارسطو عليه وان سبيلا اوجود تنبيه
فانا ما نرى الفعل والتي شبهة
فانا نرى الكل الكواكب
فانا نرى ترتيبه وجوه فانا نرى
لقوة الى قبله ٥

العلة الاتفاقية والعرضية والى الشرط وغير ذلك مما
ذلك مما يأتي لما اشكوه بتوالي مسائل تجيء عليه والفاضل الشيخ
رحمه الله كلا منهم هذه المسألة الى الوجوب والذي
ذكره الشيخ ان الشيخ خطأ هذا الكلام ونوشاركه
لان كلامه مشعر بزيادة بائنة مما يصدر عنه وذلك من العقل
لما فيه من الامكان والوجوب وزيادة بائنة يعتبر بها عقلا
فلقد كان من الواجب عليه ان يستأنف التحقيق بغير هذا
هذا الموضع اقول الشيخ قد جعل الوجوب وحده مصداق العقل
اخرة موضع من كتبه التي دفنت كالسماء والبقاء والمداد
والفناء والمباحثات والاشارات وغيرها من مسائل يجعل له
الاول الموجب لوجوده مبدأ لفعل آخر ولعل وجه كونه
مع هذا الفاضل المدقق يخالف ذلك وانما جعل الامكان
لغيره مبدأ بين لذلك فعلى ما ذكره لا مساغ له من
الحجة التي ذكرها ان كانت حتى لا مدفع هذا الموضع
بل لعمري قد كفى الشيخ بحجته في موضع حرسنا الله تعالى
فيه فضلا وشرفا فراجعه لتستقل ببيان ان الامور المذكورة من
كالامكان والوجود والوجوب وغيرها لا تصلح لتعليق هذا الامر
وكثيرا ما ذكره بيان ان كونها امورا عدمية او امورا اضافية
في جميع المعاني ومدار جوابه في جميع ما مر من الكلام عليه

لنا في تقدير تسليمكم كونها امورا عدمية ليست جملة مستقلة
بأنفسها بل هي شروط بحيث ان تختلف احوال العلة الموجبة
لها والمعدات تسلم لذلك بالاتفاق واذا كونها امورا شركة
على الناقص فليس كما ظنه بل حتى ما يقع فيه ايضا لعلة لا
سر بانتكيك كما تراه الوجوه وقد اعلم الاول ربما
يكون مستفيدا من مخلصات ما به وكان الاول على ما هو المحقق
اذ المعلول الاول يطلق على الفعل الاول مع جميع كالاتها
اولنا هية صدرت عن الاول بكالاتها ويطلق على الصادر الاول
قد دحده من غيره يعتبر فيه شيء من لوازمه هذا التقدير لا
يصح الحكم على المعلول الاول بأنه مستفيض من مخلصات ومعلى
الفقرة
الثانية لا يصح وهو مناقضة بينهما والشيخ قد صرح بذلك في
الشفاء في هذا الموضع فائدة لهذه العبارة ويحتمل ان يكون
من يحيى واحد ذات واحدة فيحتمل كثرة اضافية ايت قوله
لوجوده والخلة لا مبدأ وقوامه بل يجوز ان يكون الواحد بالعدد
وجد ذلك الواحد بالنوع حكم محال او صفة او معلول له يكون
ذلك الشيء واجبا فيلزم عند ذلك شيء وجد ذلك الا
شيء فيمنع من حدوث كثرة كلها بالنوع فانه يجب ان يكون
مثل هذه الكثرة هي العلة لا لامكان وجود الكثرة ممكن
الاطلاق والفاضل الشارح بعد الحكم بان المعلول الاول

ان يكون مركبا من مقومات بسيطة غاية قولهم الجوهر جنس
بالحقيقة دون ذلك بمقتضى كون المعلول الاول مركبا من جنس
اقول وهذا خبط وقع منه بوشتباه الاخبار الوجودية بما
يجري مجراها الاجزاء في العقل قوله وعلى كلامه لو تضمنا بتمام ماهيته
الكثرة فان يكون متصورا للعلوم بن الكثيرة فيكون حاصلا ذلك
الشيء اذا اخذت مع الشروط والاحوال فان الكثيرة والمقارنات
المشروط والاحوال فانما تعقل بعد وجودها العيني فلو جعل سببا
لوجودها العيني كان فاقدا لما به التشخص فيكون علة وجوده كون الاب
بالصورة مبدأ والمكان بين الصوري والاشبه بالمادة مبدأ الحكم
المناسب للمادة دليلا والذي يعقل على ما ذكرته ان الاب
يتبع الامر في مع انه الذي هو الذي بمعان السفاء وان
الاصل الصحيح يعقل هذا شريف وهذا لحسن بسر واعلم ان تحصيل الكلام
شعوري كيفما اتفق ان يستعمل هذه المقدمة المطابقة وهذه المناسبة
العلمية اقول اذا استبان ان هذه الاشياء امورها الا وجود الاب
الحسيين كذلك وكان المسبب الاول وجود الاب الحسي
وجب استناده الى المسبب الاول من المعلول لا يمكن ان يكون
وجود امن علته وهذا موضع يحتاج فيه الى تأمل كثير لا يجلو ما قال
الشيخ في شأن كتبه وهذا الموضع والاحتمال جميع الاحتمالات من جعل
كثيرة في حكم الاجزاء لذلك بان الجوهر الجاري العقلي البرئي من الكثرة

لا يتبع حالا على ما هي عليه في ذاتها اعني الطبيعة العقلية الاسكاتية
بل يتبع حالا على ما يقتضيها اعني الطبيعة الوجودية
الوجودية فان الجوهر المادي تتبع الحال المناسبة لها على ان ليس
يحتاج في بيان كيفية صدور الكثرة عن الواحد الى هذا التفصيل
وهو يعرفه ايتم بذلك وكيف وهو معترف بالتحرز عن اذناك مما هم
فيه من ذلك من تفاصيل الامهات كما ذكره وكما به مبارا الى القادر
بعد تمهيد بيان صدور الكثرة عن الواحد احتاج الى ذلك فقال
الاولوية فقط ونبارا عتراضا في افاضل الشارح تغمده الله برحمته

وهم وتنبيه وليس لذا قلنا ان الاختلاف لا يكون
الا عند الاختلاف يجب ان يتضح حكمه حتى يكون الاختلاف
الذي هو فاعل كل عقل يوجب وجود مختلف ويسأل الى اخره انما
فانك تعلم ان الموجب لا يتكثر كثيرا اقول تقرير الوهم ان يقال
اذا كانت الحيثيات المتكثرة الموجودة في العقل سببا لوجود عقول
فلك ما تحت ذلك العقل وكان كل عقل يستند على تلك
الحيثيات فاذن يجب ان يكون تحت كل عقل عقل وفلك وفلك
غاية والتنبيه على فساده بان يقال انا اذا قلنا بان كل عقل
صدر عن ذلك العقل بتمام ما فيه من الكثرة ولا يلزم من
ذلك ان كل عقل يشتمل على كثرة من وصدر عنه عقل وفلك
فان الموجب لا يتكثر كثيرا والوجه في ذلك ان العقل ليس بمنقسم

المقصيان تركيب فالاول ليس بجوهر عقلي اذ هو ليس بمبدع جوهر عقلي اصلا وكذلك كل جوهر عقلي حتى تتم الاجرام السماوية وليس بجسم اذ كل جسم فهو منقسم بالقوة او بالفعل وكل ما هو كذلك فهو مركب من مادة وصورة والاول ليس بمركب من مادة وصورة لما تقدم فكان اقل الاوائل هو الاول الحق تعالى وتقدس عن ان يستطيع شيء الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده محمد وآله وصحبه وسلم

بيان ان ما توهمه ابو البركات البغدادي ايضا من كلام ليس بشيء وبادئ الفصل ظاهر وتمام سياقه والتذكير لكونه بمقاصد الفصول المتعلقة بترتيب العقول والافلاك الخ من عنده اذ ما تقدم يصور الجميع معا اقول فيجب ان يكون هيولى العالم العنصري لازمة عن العقل الاخير دون ان يكون للاجرام السماوية ضرب من المعاونة فيه كما يقتضيه استقراء ما لم نعتبر فيها الصورة اقول وبديهي ترتيب صدور ما في عالم الكون والفساد من بساطة ومركبا فيحصل المشتركة للعناصر الاربعة فاسندها الى العقل الاخير هو العقل الذي يدبر عنه جرم سماوي واليه تنتهي العقول تعقل بالفعل اذ تعقل لما كانت الاجسام الكائنة من هذه الجرم قابلة لجميع انواع التغير والحركة بخلاف الاجرام السماوية امكن ان يكون سبب وجودها عقلا محضا بل وجب ان يكون ما هو سببها الفيض مشتملا على نوع من التغير والحركة ليكون هناك شيء يشتمل على التغير والحركة الا الاجرام السماوية فاذن وجب ان يكون للاجرام السماوية ضرب من المادة بخلاف هذه الاجسام ولما كانت هذه الاجسام مؤلفة من هيولى مشتركة وصور مختلفة وكان كل واحد منها قابلا للتغير والحركة لا محالة وجب ان يكون الخلاف في صورها تاما

في كيفية مساعدة الناظر على تحصيل الفضيلة

في اختلافها احوال الاجرام السماوية وان يكون اشتراك
المادة فيما تؤثر فيه اشتراك في احوال الاجرام السماوية لا
جرم السماوية تشترك في الطبيعة المقتضية للحركة
المستديرة بالطبيعة الخاصة فيجب ان يكون يقتضي تلك
الطبيعة تأثير وجود المادة المشتركة ويكون ما يختلف
مبدأ فيها الوجود المختلفة وهو يمكن ان يكون ذلك كما
ذ ايجاد المادة اما اولا فلان الاجسام وتوابعها لا يمكن ان
يكون علة المادة اجسام اخر كما تقدم وايضا فان الاجسام
الكثيرة المشتركة في النوع او في الجنس لا يكون وجودها بالفعل
كذ من واحد معين علة لذات واحدة بل يكون بمبادئ تطرأ
بعدها الى امور واحدة كما تقدم في النمط الاول ذ يكون الصورة
فاذن العقل المذكور هو الذي نفوض عنه بعد وتر الحركات الثما
مادة فيما يسمى عندنا العالم الاسفل من جهة الافعال الكائنة
ذ ذلك العقل يسمى عالم الجهة التفصيلية وهذا هو المراد
قول الشيخ وهو يمتنع ان يكون للاجرام السماوية مضرب الحاشية
فيه ولكن لا يكفي وجود العقل في الطبيعة المفارقة الفلكية
ذ استقرار لزوم المادة ما لم تقترن بها الصور كما تقدم بيانه ذ
الاول فان قيل انكم تضيفون امكان كون الجسم وتوابعه علة
لمادة جسم آخر وههنا قد جعلتم الطبيعة الجسمانية مجردة

من علة مادة جسم آخر اجبنا بان الطبيعة الجسمانية
ليست شركة في ماهية وجود المادة بل هي خصوصية وجود ذلك
الوجود بحيث يقبل التغيير والحركة وهذه كما مر قوله واما
القصد فقد يفهموا ايضا من ذلك العقل ولكن يخالف ذ هو لما هنا
يجب ما اختلف من استحقاقها لما يجب وجودها لها المختلفة
اقول لما فرغ عن ذكر كيفية صدور المادة العنصرية عن مبدأ
استفصل بذكر التصوير وبين انها بسببه ايضا من ذلك العقل لكن
تختلف الصور المشتركة يجب لاستحقاقات المختلفة المبنية
الاستعدادات المختلفة الحاصلة من اختلاف اوضاع الاجرام
حركاتها وذلك بان يكون اذا احضر المادة تأثير من التأثيرات
السماوية بلا واسطة جسم فصاعدا وبواسطة من جسم واحد
استعداد ما من جملة الصور الذي كان في جوهره فاض من هذا المفارق
صورة خاصة وارتسمت في تلك المادة فاذن هناك محضات
مختلفة ومحضات المادة معطيها والمعطي هو الذي يصدر عنه
ذ المستفيد امر ما يضر مناسبته لذلك الامر شيئا بعينه اولى
مناسبته شيء آخر فيكون هذا الاحداد مرجحا لوجود ما هو في
جنبه من فاعلية التصوير فلو كانت المادة على الدهر الاول الذي
استحقت منه الصور الا ما يكون بحسب اختلاف القوابل
فيها وذلك الاختلاف ايضا يتسبب الى جميع الموادة واحدة

فلا يجب ان يختص بمادة دون مادة الا لامر آخر يرجع اليها
وهو الاستعداد فانه ربما تجد الصور المختلفة من الاستعداد
المختلفة بنسبة الماء اذا اورد شخصه فاذ مادته بهذه النسبة
بعينها المناسبة للصورة المائية شديدة المناسبة للصورة الهوائية
وهذا هو الاستعداد فصار من حقها ان تنحو الصورة الهوائية
عليها وتزول الصورة المائية منها وهذا هو الاصح فان قوله

٨٤٤

ولا مبدأ لاختلافها الا الاجرام السماوية بتخصيصها بنواحيها
المركز تما بوجهة المحيط وبالحق الذي عن ادراك الاوهام تنالها
وان ظننت بحملها اوهناك توجد عنصر الهباء فان قوله بان
الى سبب لاختلاف صور الهباء الاربعة فذكر ان مبدأ ذلك الاختلاف
هو الاجرام السماوية المتفصلة تفصيل كرة بالمركز تما بوجهة
المحيط الزان يتخصل حتى الفلك الاعظم الحاوي كرات مختلفة الوضع
وهذا سبب جاد وانما التفصيل فقد مر عن ادراك الاوهام
واعلم ان الشيخ ذكر ان الشعاع اذا وقع من المشتبين الوهاج
يعني الكوكب ومن يقدره قال وان الفلك لا تمسه بل يجذبه
بتدبير محيط في ذات بحثه فصار من محاكية له الاشخاص حتى
يحصل ما ذا وقع عنه شيء فيما كنا يصير الى التبرد والتكاثف
حتى يصير ذلك الشيء ماء ان كان ذلك الشيء ارضا او كان
ما في الارض كثيفا او لطيفا اقرب كثافا من الارض فالماء

٨٤٥

جزء فالتكاثف يجذب الترب فان اليبوسة اتباس
الجزء وانما من البرد لكن الرطب اذا تعدى الارض هو ابرد والذي
يلي الناء هو اخر هذا سبب كون الهباء ترابا وان ذلك ليس
عند الفيلسوف لانه يقتضي ان يكون الوجود والاجسام بشرط
امرا الصور المقومة غير الجسمية وانما يكتسب بها الصورة
والتكوين نباتا والكون الجسم لا يستكمل له وجود صحيح الا الصور
التي حال ابقاء نقطا ما لم يعتريه صورة اخرى فان الاجسام
تتبع لا وجودها صور الاخرى بتبع الابعاد وان بثبتها فانها
التخلخل من الحرارة والتكاثف من البرودة والجسم لا يخرج
بتبع غيره والحركة او يسكن الا وقد تحركت طبيعته لكن يجوز ان يكون
اذا تحركت طبيعته يحفظها باصلح المواضع لاستقرارها فان
الحار يحفظ حيث الحركة والبارد يحفظ حيث السكون فلا
يبعد ان يكون الامر على خلافه آخر وهو ان يكون هذه المادة
التي تحدث بالشركة يفيض اليها من الاجرام السماوية بواسطة
اربعة اجزاء وانما عن قوة حصرة فاربع جمل من كل واحد منها
ما جنبيا الصورة جسم بسيط فاذا استعدت نال الصورة من
واهبها او يكون ذلك كله بفيض عن جسم واحد وان يكون هناك
سبب يوجبا نقاما من الاسباب المعقية علينا فوق ما يحيط
بفلك القمر بنبأ من السماوية ومن امور بنبغية من السماوية

مختلفة الاجناس بالنوع وهذا كقولنا الفرس
الدابة والحيوان والناطقة من الجواهر العقلية الذي
هذا العالم اوتوك اما ان يكون الاسباب الاستعدادات التي حصلت
التركيبات مذكورة انفا ما يجب ان يتقدمها
الشاهد بذاتها واما ان يكون بسبب الاسباب
التي حصلت
الصور لجميع من الادوار المقتضية لاضافة ذلك الموضع وحكمها
الصور لتستحضرها وتستطيع التصرف بحضرة العالم المستحق
اضافاته وبسبب التفاضل او الصعود الاخراج من موضعه الطبيعي
وبسبب الخروج من موضعه الاستراحة بعيدا واما الامور المنبعثة
من الشاهدات كالحيوانات الغايصة على الطبايع والصور الفعلية
التي هي اصلة الافعال عنها فانها امور تبعث عن الصور الملكية
التي هي مبادي حركاتها فصيرورة الصور بسبب انها لذوات
وما توجد فيها فاذا صارت تلك الصور بحركة نفس الاجسام
بعضها بالبعض كانت اجناس الصور الغاذية فصارت هذه الآلات
مبادي واعلم ان للاسباب الامور المنبعثة عن الشاهدات ليس هو
الصور والصور انفسها لا في ذاتها منبعثة عن الشاهدات انما
منبعثة عن جواهر مبادي بل المراد تلك الحيثيات المذكورة التي
توجد موضوعاتها لان تكون مبادي لها فاضافتها بعد حصول الآلة
لذات عن هذين السببين بحدوث المزاجات المختلفة وتستوجب

بها وجودها من الاعداد الصور المدبرة والصور
الشاهدة والحيوانية والناطقة فيفيض تلك الصور والصور
عليها من العقل الفعال كما تقدم بعبارة النطق الالهي في قوله وعنده
ينزل ترتيب وجود الجواهر العقلية وهي الحاجة الى الاشكال
الادبية وسايل الامور الافاضات العالية وهذه الجملة مما اوردناها
عليك الاقتضاب حتى فان تأملت ما اعطيتك من الاصول تعلم
سبيل الحق فيها من طريق البرهان اقول بشرط ان اكثر مراتب القوى
الصور هي عقلي وهي نفس انا ناطقة كما كان لها وجود ما
من العقل الاول الا ان ذلك الجوهر لما كان ابدا حيا كان كذلك
الا ان ما فاض عنه ربما ان من القوة والنقصان كل البراءة وهذا الجوهر
كان موجودا كاملا بالفعل كثيرة محدثة بعد ان لم تكن ما
تاخر عن وجوده وكان بحسب الاشكال الاسطقسية
العقلية يفعل بالآلات البدنية وبحسب اجناس الاجسام التي
تقدمها القبول تلك الاشكال فاضات على ما انتهى الى الجزء الثاني عشر
من هذا الكتاب والفاعل التام اذا وجد شوكا ما ان الاستعداد
المذكورة ان كانت عدمية تحدث بحدوث الاسباب المانعة وان كانت وجودية
فحكمهم بصدورها عن السماويات يقتضي اعتراضهم بان
ضافة الفعلية وحينئذ يمكن انسان الصور الهيولى دون الفعل
وان اخر عن ذلك لقول الصور لا تستند من الاجسام فلا كان

أن تقدم مراتب الموجودات ابتداء من بعده عز وجل هذا النمط بالاولى
فالابتداء الوجود وتعاد فان الوجود بذلك الترتيب عند صانعه
بدء إبتداء منه وذا عاد اليه ومراتبا بدئ بعد البدء الاول
فهي مرتبة العقول من العقل الاول الى العقل الفعال
والمرتبة الثانية من النفوس الفلكية وبعدها مرتبة النفوس
السماوية الناطقة من نفس الفلك الاعلى الى نفس الفلك القمر
وبعدها مرتبة الصور من صورة الفلك الاعلى الى صورة القمر
وبعدها مرتبة الهيولى من هيولى الفلك الاعلى الى الهيولى
العنصرية وبها تنتهي مراتب البدء ويكون بعدها مراتب العود
فتوجه الى الكمال بعد النقص بسبب ما وتقدم مرتبة الاجسام
غير البسيطة من الفلك الاعلى الى الارض وبعدها مرتبة المعدن
الاقطار الثلاثة بعد التركيب كالصور المعدنية وغيرها على
مراتبها وبعدها مرتبة النبات والطبقة النباتية الانسانية
جميعها والمرتبة الاخيرة هي مرتبة العقل المستفاد المشتمل
على صور جميع الموجودات كما هي اشتمالا ابداعيا كما كان
والمرتبة الاولى مشتملة عليها اشتمالا مثليا فالعود التام
عاد الوجود الى البدء الذي ابتدأ منه وارتقى الوجود الكامل
فطفق ظاهرا الترقي عن البداءة من القوة مرتبة مرتبة
المراتب على التكافؤ منه من الجماد الى الحيوان الى الانسان
ليس لاكونها بالقوة فهي ذاهبة الجهة ومحاذيها ذاهبة

المعقول المجرد ومنا نوعها فليس ولما كانت القوى النباتية الحية
هي موضوعة للاعضاء العملية غير مطيعة في الجسم بتقويم
إياها بذاتها آلة بالجسم فاستحالة الجسم عن كونه آلة
لها فاظ الاعلاقة معها بالموت لا شيء جوهرها لا كونها ناقصة
هذه مستفيدة الوجود من الجواهر الباقية اقول لما كانت القوى
الناطقة واجدة لا تجرد ذاتها العود اشتغلت بالبحث عن سائرها
بعد تجردها عن البدن فاستدلت بتجردها على تجرد الهيولى كما في القوة
غير المادية ومادية ما هي فيه فتجرد تعلقة الوجود بتجرد
ذاتها التامة الوجود على ما يجيء في النمط الثالث وغيرها على
عدم الموت كذلك واختارت بلفظ ما الى ما شاءت في النمط الثاني
من قولهم اطلع القرن الخيم وبقوله الذي هو من شؤون ما
المعقولة الى كلا القوى الذاتية المادية منها بتنافي التي بها
استدلت على استنباط ارتباطها في الجسم وجوله بالتمام وذات
الآلة بالجسم الكيفية ارتباطها بالجسم على وجه الملازمة احيانا
جعلها وجوبها وكلا القوى المذكورة اليه تركيبها فعلة واستحالة
الجسم عن كونه آلة تفتت جوهرها انحلالا الى الماء بعد عطلة
لما ما ذكر مقصوده بقوله بل كون باقيا على احد وسعيد الوجود من
الجواهر الباقية وذلك ليوجب بقاء المعلول مع علته التامة
هذا سحان الذي هو عمدة براهين هذا الباب على ما ذكر

بالآت بعضها بالبعض متصلة تحكيمية موجبة هي قوله لكان لا يعرض
للآلة كلا إلا ويعرض لقوة كلا له صورة ما هكذا لكان يحصل
التقرير بالآت بعدية لكان كلما يعرض لتلك الآلات كلا كان
لها أن تفعلها كلا أو ذلك بأن يخرج قاف لتساوي الشرط يقتضي
مثل ذلك وقوله كما يعرض لها الذي يعرض للحس والحركة استثناء
بالأفعال التي يصدر عنها بالآلات البدنية ويختار بالجملة أنها
هذا الاستثناء أن جودة الفاعلية قد تكون بسبب القوة التي
للفاعل بعد ما صار فعالا عند دفعات كثيرة وقد تكون بسبب القوة
الحاصلة له عند استحصاله صور أفعاله بحسب صلة ربما عرض قد
تكون بسبب القوة التي بها يكون اقتدار على الفعل الذي أحدثه
والانحناء في بين الإفراط يكون الجود فعلا متوسطا بين الشيء
بالجهة الثلثة جميعا ويكون الجود لجنسا بالأجود الآلة
أعني بسبب الأمرين والتقاديم المقتضية لاستيلاء الحسوس
دون الوجه الآخر فإنه لا يكون أحدهما سببا لاستعداد المدرك
لإدراك الأمرين بهذا الوجه فلذلك أوردا الاستثناء حتى
والتركيب قوله ولكن ليس يعرض هذا الكلا الاستثناء الذي
الثاني وهو متصلة سالبة جزئية تقديره ولكن ليس كلما يعرض
للآلات كلا يعرض للقوة تفعلها كلا بل قد يكون كل الآلات لا
يكون قوة تفعلها إلا ما تحت وإما تريد بعضها من الآلات

والبعض كما يكون بعدة فإنه قد يكون بالمادة الجودة التي
تاج ضعف بكثرة الحركات الفكرية والنفس تقوى بزيادة
كلا وقد وعد الاستثناء أنه يحتوي المقام ويجاذ تعقلها
ليس بالآت بدنية وهنا قد قرب الحجة فإن الشيخ اشتغل
بشيء ولم يمكن أن يعرض هنا وهو أن يقال لكان تعقل كلا
القوة تعقلها مع كلا إلا الآلة ما لا آلة على أن تعقلها بالآلة
لكان وجود كلا إلا تعقلها مع كلا إلا الآلة ما لا آلة على أن تعقلها
بالآلة فذكر أن هذا استثناء يعين الثاني وهو غير صحيح فإنه
قد تبين بيانا بأن وجود الفعل الذي لا صورة معينة بذاته
فاعلا مطلقا الذي لا صورة معينة له يدل على كون ذلك
فاعلا أصلا فإن الفاضل الذي يعرض عارضا عارضا لا يحصل أن
يكون المعتبرة بقاء القوة على كل ما تعقلها تعقل واحدا معينا
من البقعة البدنية وهو بالحري الشخصية ويكون المتصل
الحاصل إذا كان الكمالية واقعا فيما يزيد على ذلك المعتبر خاصا
الحاصل إذا كان الشخصية فإنه واقع في نفوذ ذلك المعتبر حينئذ
يكون النقصان الثاني عارضا بعد الأول كما أن المعتبرة
في بقاء القوة الحيوانية حتى لا يبقى تلك القوة بعدها
ويبقى مع الازدياد والاستعانة فيما وراءها ثم لا يجعل الاذعان
الكمول على اجتماع العلوم الكثيرة عندهم من ذلك الترتيب مع علمهم

ختلاف فاما قوله القوة الحيوانية تقع للاشتراك على الكمال
الاول الذي هو كون الحيوان حيوانا وعلى الكمال الثاني الذي
الشاهدة عند والاول انما لا يحتمل الزيادة والنقصان بحلاف
الثاني فانه للعين ان من الصحيح الذي لا يبصر جيد البصر
الاول وانما المختلف الثاني فالصحة الثانية لا يزاد والا يصح
ولذلك تريد تلك الكمالات بازدياد الحواس بعضها دون بعض
ليس لكمالية الكمال الاول بقبول الفاضل لذلك كالاعمى الثانية
للازدياد والا بتساوي ظاهرا فانها لو كانت مقتضية بالاولى
المختلفة الاحوال لاختلفت باختلافها كما اختلفت الكمالات
وليس الامر كذلك واما حمل الازدياد والنقصان على اجتماع
العلوم الكثيرة فيزيدها من يعلم اثنين على من يعلم واحدا
هذه الحجة والحجة التي اوردها بعد ان صح الا بناء فيه بعد
الباب على ما ذكره لا شاركته بمعنى انها تكون مقدمة للشريفة
وان لم تكن مشتركة لها احد بن فارة الا فناعتبار الهيئة تكون
محكما الا على ما يستعمل في الجهالة فانها تطلق حينئذ على كل ما
طئنا ما صادقا او كاذبا وفي هذا الاعتبار يقسم التجربيات بما
يحرض بحرا عاما يحدث في البيتيات زيادة بصيرة
ما مثل انه اذا القوة الطاسية بالابدان يكثرها اكثرة الافاعيل
القوية منصوصا انها انبعت فعلا بطيئا فيما القوة وكان التعرف

ومثل ذلك الحال في قوة ضعيفة كالرائحة الضعيفة فان القوة
تفعل اخرجت فعلا بطيئا بكثرة الافاعيل واذا اثرت في مدة بحجة فانية
وتفريعا ان كثرة الافاعيل وخصوصا الافاعيل القوية انما
تكمل القوى البدنية باسرها وبتعدد بذلك التجربة والقياس
انا التجربة فظاهر واما القياس فلان تلك الافاعيل لا تصدر عن
غاية الا وهي ايضا لموضوعات تلك القوى كما ان للعارف بالحساب
والمدبر كيفية تحريك الاعضاء عند تحريك غيرها لتحركها تفاعلا
لا يكون الا عن قاهرية بقهر طبيعة المنفعل وحيفه عن المقاومة
جزءه والفعل بان كان مقتضى طبيعته القوة لكنه يكون
مقتضى طبايع العناصر التي تمالت موضوعات تلك القوى
عنها فتكون تلك الطبايع مقهورة بحملها اختيارية لتلك
القوى هذا انفعالها وانتاجها وانتفاء مقتضى الوهن فيهما
وربما يبلغ الكلال والوهن حدا يحجز هيئة القوة عن افعالها
بطلا كالعاجز ضعف بعد مشاهدة القوة الشديدة عن فعاله
او نحو له وانفعال القوة الفاعلة قد تكون كثيرا بخلاف
قوله هذه القضية في صغرى القياس وكبراها اما الصغرى فلانه
ان بحال العاملة قدره تكل بها كثرة الافاعيل وكل قوة بدنية
فانما يكلها كثرة الافاعيل فالعاملة ليست بدنية واما
ما كان تعقلها مع انفعالها كثيرا فلانه لا يخفى ويبين الانفعال

الفصل الثالث من الفن الرابع من الطبيعيات من كتاب الشفاء

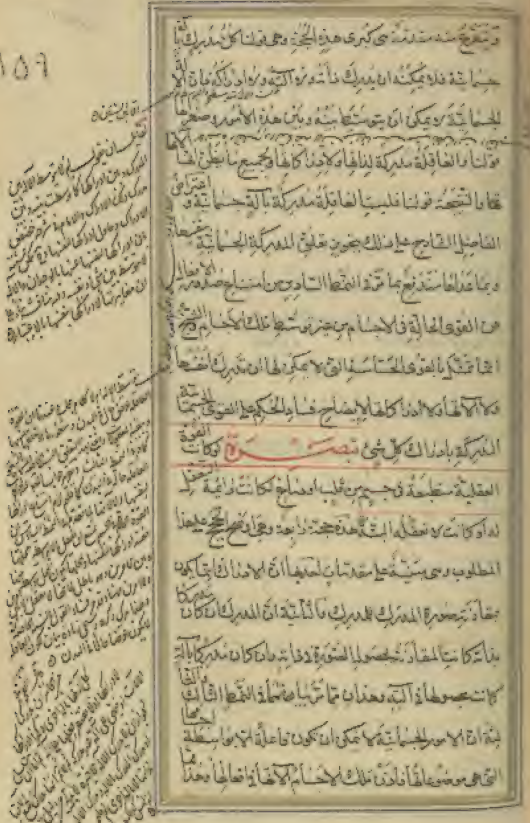

ترتيبا فالنقط المتقاربة الآتية من الامر المحدبة بالمقعرة
لا يتعاير لا بسببية تتولها بالامر بتعاير بتماثل مادية كتعاير
المثقفة بالمنحرج او جزء مادية كتعاير الانواع المثقفة بالخشب
اقتراب البعض بشيء وبجرد البعض عنه ذلك الشيء بتماثل مادية
كتعاير الانسان الجزئي للانسان من حيث هو طبيعته نوعية
وهو كتعاير الانسان الكلي للانسان من حيث هو طبيعته نوعية
بذلك يتماثل تعاير الاشخاص المثقفة بالنحو من حيث مادة
وما يجري مجراها على ما بيّن في النقط الرابع بادئ بدء في هذه
هذه الحجة استثنائية من متصلة مؤلفة من حملية وحملية
وهي قولنا لو كانت القوة العاقلة منطبعة لجسم لكانت هي
دائمة التعقل لذلك الجسم لوجوده معقولة له دائما من الاشياء
واللازم باطل بيان بطلان الملزوم سرمد النصل بحقيقته
وهو ان يكون تعقل العاقل لذلك الجسم لا وقت دون وقت فالنقض
ابطال هذا القسم ببيان بطلان المقدمة المذكورة وقولنا لانها
انما تعقل بحصول صورة المعقول لها وهذه اشارة الى المقدمة
الاولى الموذكر لها انفا اورد لاجلها القسم الفاسد من المنفصلة
الحقيقية التي هي قولنا اما ان تكون القوة العاقلة منطبعة
فتكون قد حصل لها صورة المتعقل بعد ما لم يكن لها متصلة اذ
قد فقدتها القسم الفاسد وهو تجرد العقل بذاته لهذه الصورة

الثانية وتعقله وقوله وهذا ماوية اشارة الى المقدمة
الثالثة وهي كون المادة آلة للمدركة المادية وقوله فيلزم ان يكون
حصل لها من صورة المتعقل من مادية وجود المادية اشارة الى
المقدمة الثانية وقوله وهذا حصولها مجردة من جميع العوارض
لم تزل له بمادية المادية بالجملة اشارة الى اعتبار التجرد الذي هو
الآلة المجردة عند التعقل بالصورة الموجودة التي اشتقاق عليها
وهذا التعاير لا ذلك الى المذكور وقوله فيكون قد حصل لمادة
واحدة كمثوية باعراض باعيانها صورتان بالشيء الواحد معا اشارة
الى المقدمة الرابعة وانما يتم المادة باكتنان اعراض باعيانها كما
لا تلاءم الاعراض المختلفة فتكون مقتضية بتعاير المادة وقوله
وقد سبق بيان فساد هذا اشارة الى ما ذكر في النقط الرابع عشر
لظهر فساد التالي المقتضي لفساد المقدم وهو قولنا اذ ان تعقل
الآلة وتحرس ذلك فانه قابلة اذ كانت حافظة بالصورة المتعقلة
الوجود سعاها وهو المراد من قوله فاذن هذه الصورة التي بعينها
القوة المتعقلة سمعقلة لانها كمون الصورة التي الشيء الذي
هو القوة المتعقلة وقوله والقوة المتعقلة مقارنة تعاريفها
لمادة الدماغية بما في جميع الاوقات وقوله فاما ان يكون تلك
المقارنة توجب التعقل دائما او لا يوجبه فالتعقل اصلا الى
لاستلزام مقدم المتصلة الاولى المنفصلة المذكورة التي هي

تلك المتصلة وقوله وليس زيد الجدين المغربين صحيح الشتاء
لبعض اتاني بشاد فتحي المتصلة مما لا فرق فيه بين الامرين
شعقلا لا يضاف شيء منه وقت دون وقت فاذن المغرب وهو كون
سخلة فيه جسم باطل وهو المطلوب والفاضل القابل لهذا لا
عتراض هذه المقدمات المذكورة لا هذا الموضع فيما اظن وهو ان
الامر المعقول من الشتاء ليس بتمام للشتاء الموجودة في الخارج
لا تمام الماهية والا لكان كون الشتاء كذلك بينا من تمام المعقول
لان المناسبة بين الشتاء وبينا من لا شتراكهما في كونهما امرين
خارجين في المحل محسوسين فان من المناسبة بين المعقولين الشتاء
الذي هو عرض غير محسوس بما ذكر وبين الشتاء الذي هو
جوهر محسوس موجود في الخارج محيط بالارض وان اجيب
ايضا بما قيل ان ماهية الشيء هي ما يحصل في العقل من الامر
الذي يفيد عدم عروض الخارجية عنه وان كان في نفس الامر
الماهية ما هو فان الجواب عنها كذلك ايضا لما كان في المعقول
كان معنى قولنا المعقول من الشتاء ليس بشتاء ان الشتاء الموجود
في الخارج هو الشتاء المعقول الجوهرة عن المواضين ليست شيئا
للشتاء المحسوس المغاير تباما وحينئذ يراد بعدم الشتاء
الجوهرة والا لجوهرة كان صادقا فان الراد بمدرك الشتاء
شيئه فيس بمشترك بين الجوهرة والعارضة بل كان كذا فان زيد

وهذا المعقول من الشتاء ليس بشتاء والشتاء الموجود هو تمام الشتاء
كما ذهب اليه الفاضل كان معناه ان المعقول من الشتاء ليس بشتاء
الشتاء الموجود هو تمام المعقول اي ليس بشتاء والمناكرة فيها
معقولة وهذا معنى ان كان معنى قولنا المعقول من الشتاء ليس
بشتاء هو الشتاء الموجود فضلا عن المساواة فالمناكرة
الشتاء وبينهما والبينا عن لا تمام المعقول فظاهر ان الشتاء
بين الموضعين غير صحيح غاية الفرق بين الشتاء المعقول
والمحسوس كيف لان احدهما عرض لا يحل بمحل مجرد غير محسوس والآخر
جوهر محسوس لا يحل في محل مجرد بين الطبيعة النوعية المحصلة
الملحوظة تارة مع عوارض تارة مع حالة بقاء والفرق بين
الشتاء والبينا عن فرق بين الطبيعة المهية الغير المحصلة
الملحوظة تارة مع فصل يقومها فوقا تارة مع فصل آخر يقومها
فوقا مصادرة للاقرار على ان الشتاء المعقول اذا اخذت من
حيث هو عرض قائم بمحل لم تكن ماهية الشتاء اذ لا يكون ماهية
لها من حيث تكون صورة محسوسة في العقل مطابقة لها وبهذا
ظهر لا يلزم من كون العارض متعقلة تحليلها بصورة مشتقا
تحليلها اجتماع صورتين متماثلتين في محل لان احديهما حالة
في العاقلة لا في قوى تحليل الجواب عنه بعد ان اراد بالشتاء
محلها الصورة من حيث هي غير تلك الصورة في محلها كانت تلك

ان يكون مشتملة على مختلفتين اذ هو بسيطا فالنفس ان كان
فلن يكون مركبا من قوة قابلة للفساد ومحاورته لقوة الثبات
وان لم يكن اصلا فان لم يكن بسيطا غير حال كان اما مركبا وانما
حالا والثاني باطل لما مر فلم يكن مركبا من بسائط غير حالة
اما بعضها كالمادة من الجسم واما كلها وهذا التقدير يوجب
فالبسيط اعني الحال اعني الاصل موجود فالمركب وهو غير مركب
من قوة الفساد ومعروض الثبات فوجوده بالاطراق وجودها
لا موجود فيها قوة فسادها وحدها في موضوعها فاذن
منها مركبا فوجد هذا الجواب عن سؤال معوان بها لا يجوز
الاطراق والظهور كون باقية مع كونها قابلة الفساد مع بساطتها
فان كانت النفس كذلك فاجاب بان قوة فسادها انما
تكون في موضوعها الحاملة لوجودها وذلك لا يلزم
في مفارقها التام لا يكون له حامل في وجوده حتى الا تزول
بزوال بساطته فلو كان كذلك لم يكن امتناع
انحلالها قابلة للفساد بعد وجودها بعللها فانه
اذا بقيت النفس اما اصلا واما ان اصل لم يكن هي بل الجزء
مجراها فانه لا تركيب فيه وهو بها في جزء تام يقبل الفساد في
البقاء وقوة الفساد وهو يختص ذا البسيط ولا تلحق بسيطا ان
ليس بحاصل ذا فالنفس لا يمكن ان تفسد فانها في بعد وجودها

عللها وقبلها فالآن لا اصلا الوجوه وبقاءه يكونان فهذان
الوجهان فاسدان من عللها واما من انفاصل الثاني فخالد
لو كانت النفس هيولى وصورة فخالفتا ان طول الاجسام
وكان الباقي منها هيولاها فحدها لما كان الباقي من النفس
النفس بل جزء ايضا وحينئذ يجوز ان لا يكون كلا فانها الذات
باقية بالفعل تاما بعد تمام والمفارقات هيولاها النفس
اما ذات وضع او غير ذات وضع والاول محال لان ذا الوضع
لا يكون بجزئه الا ذا وضع له والثاني كون بعضها
بعد ما تقوم بانفرادها لو لم يكن فان كانت عاقلة بذاتها
على ما مر فكانت هي النفس وقد فرضنا خلافه هذا خلف
وان لم تكن ذات فتقوم بانفرادها فاما ان يكون البدن مانعا
او لا فان كان كذلك فالنفس مستعيدة في وجودها
عن البدن فلم تكن ذات بطل بانفرادها على ما مر وقد فرضنا
ابطال هذا القسم وان لم يكن البدن مانعا فاما ان كانت
مما يجتمعها وان لم يكن البدن موجودا معها المطلوب
المتوهمة اياها والكلام التالية لتلك المتوهمة يجوز
نفسه وتغيره بعد انقطاع علاقتها عن البدن
لا بعد لا متنعا الجسم متحرك كما تقرر في الاصول
قوة في النفس بحث معه في الجوهر في سنة من حيث

هذا الكتاب وقف لله تعالى على طلبة العلم الشريف بالمدرسة الشريفية الغياثية بمدينة السلطانية حرسها الله تعالى ولا يباع ولا يوهب ولا يرهن ولا يخرج عن ملك الوقف بحال من الاحوال ومن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم

والجسم هو الفصل الذي اخذ شرط التحيز كما ان مادته صورة ما
عندهم مركبة من مادة وصورة وذلك فيما ذكناه ظاهر
ان هذا انما لحقه باعتراكه الاسم فان المادة والصورة انما
عرفوه بحاجتهما الى الجسم بالشاهد وهو جميع انواع الاكوان
ايضا مركبة من مادة وصورة فما الفائدة في الحد وقد تساويا
في احتياجهما الى الامكان سيما وقد قال ان ذلك الامكان لا
استغنى شيء عن ذلك فاذن استغنى امكان المادة عن الجسم
وقوع الحد وقد فليستغن امكان الفاعل ايضا عنه مع وقوع
الفاعل وانما اشعر الامكان الذي مع البدن بكون البدن
محلا لامكان الفاعل والجملة ينبغي ان يكون البدن شرطا
لوجود النفس بلزم ارتفاع المشروط عند ارتفاع الشرط
والجواب ان كون البدن محلا لامكان وجودنا معناه ان النفس
له اولا بامكان هادية غير مفوقة فان سمي كون الجسم محلا لا
امكان وجود السواد وهو مفقود لوجود السواد فيه حتى يكون
وجود السواد متقررا مع ذلك امكان الفاعل وكذلك
يصح كون الشيء محلا لامكان فاعل ما فالبدن ليس
لامكان حدوث النفس من حيث هو بدن فانه لا امكان
وما اصلا بل انما كان مع حيث هو محفوظ حدوث
النفس محلا لامكان وقتي حدوث صورة انسانية فقط

ونقول فما محصله هو لم يكن وجود تلك الصورة ممكنا الا
مع ما هو مبدأها القريب بالذات اعني النفوس حتى يجب
استحالة وجودها بعدم ذلك مبدأ الصورة المفارقة له المتحيزة
اياه على وجه كان ذلك المبدأ مرتبطا بهذا النوع من الا
وذا البدن الحادث بذلك الامكان والتهيؤ عن البدن
فاذا عدما كان البدن محلا لامكان صدور النفس التي
الجثة المخصوصة فيوجد البدن محلا لامكان هذا الصورة
المفارقة بعد فاذا ذلك لا مرتباطه فقط واستعد ان يكون
محلا لفساد ذلك المبدأ من حيث حدوثه نباتي عند فساد البدن
مع هيئة مخصوصة شرطا في حدوث النفس من حيث هي صورة
اذ مبدأ صورة ما من حيث هي موجودة بحركة وليس شرطا في
والشيء اذا حدث فلا يبقى بقاء ما هو شرط في حدوثه كما
البيت فانه يبقى بعد انتهاء البناء الذي كان شرطا في حدوثه فا
قيل لم يجب استحالة البدن لحدوث صورة ما لحدوث مبدأ
تلك الصورة ولم يجب استحالة لفساد تلك الصورة فا
بين ذلك وبين الامر في قلنا لان ما يقتضي
معلولا فانه يقتضي وجود جميع علل ذلك المعلول شرطا
وما يقتضي فساد معلول لا يقتضي فساد العلل بل يكفيه فا
شرط واحد كان عدميا

فصل وهو نتيجة ان قولنا ان

المحسبة بن يقع عندهم ان الجوهر العاقل اذا عقل ذاته عقلا
صار هو هو بعينه فتغير عن الجوهر العاقل او كان هو هو فلم يتغير
من انه مثل هو جنسه كما كان عندما لم يعقل او يختلف عنه
فان كان كما كان هو هو لم يعقل او لم يعقلها وان كان يختلف عنه
على انه اله اخر اتحاد ذاته فان كان على اتحاده والذات باقية
فهو كما يلزم محال لا يقول به عاقل وان كان على انه
واحد فقد بطل ذاته بحدوث شيء اخر ليس ذاته فصار هو شيئا آخر
على انك اذا تأملت هذا الامر خلت انه يفضي حتما الى مسألة
وجدانية وهي ان كل بسيط اول لما فيه من امكان وجوب
النفس الناطقة مع صفوره هذه المكتبة بذاتها التي هي
لا ظلمة الذاتية اذا دار بين كيفية اشتاقت تلك الكيفية
فذاء باطل لمذهب فاسد فذلك كان مشهورا عند المتقدمين
الا وهو عند المقابلين من اطلاقه وهو القول باتحاد العاقل
لصورة المعقولة فيتحد تعقله اياها فهكذا او كذا هو مذهبك
واياهم عنى بقوله ان قوما من المتصدرين يقع عندهم ان
الجوهر العاقل اذا عقل صورة عقلية صار هو هو فاحتجاجهم
على ذلك هو ما تقرر عندك بما يلوح به الى سوء ما جاء به العاقل
من رجم بالغيب واتعب الوجوه معقولا الذات وعقل الذات يحقق
صحة ذلك الكتاب تقرر المذهبين في المبدأ والمعاد حتى

يتبين وجه تزييفه ثم اتبعه على فساد هذا المذهب على
ان تغير الجوهر العاقل اذا عقل الى آخره وهذا اظهر
وابينه اذا عقل آلة عقلية اكيدة كما كان عندما عقل اخرى
كمثل سواء عقلت الة اصلا او يصير شيأ آخر بدليل انه
ما تقدم ذكره معاد ظاهر وزيادة التبيين هنا ان يقال انه
اذا عقل صار آخر اذا عقل فان بطل كونه آخر من جهة الذات
عند كل عقل فان لم يبطل عند ذلك بل بقي آخر وغيرها
عندهم وان بقي وصار مع ذلك كان مع الفعل باعتبار
المعقولية موجودا باعتبار وجميع المعقولات على الخلاف فاذا
تكثرت بها وهذا بين بالحالة ما تقدم شناعة ذكرها او نحوه
وهم آخر وجيه وهو كما ايهم قد يقولون بان الشيء
الناطقة اذا عقلت شيأ فاما ان تعقل ذلك الشيء باتحادها
بالعقل الفعال وهذا خروج عما اتفقوا عليه بالعقل الفعال هو
خير من العقل الفعال لانها خير العقل المستفاد والعقل الفعال
من شأنه ان يتصل بالنفس ويكون العقل المستفاد منه وبين
ان يتصل العقل الفعال بالنفس ويكون العقل المستفاد منه
ان يتصل العقل الفعال بالنفس ويكون العقل المستفاد منه
ليتصلها اتصالا ما حينما يتصل النفس كاملة واصلة الى كمال
معقول على انه لا يلزم قولهم ان النفس الناطقة هي العقل
المستفاد حين ما يتحد بها عامة اقوال هذا الوهم هو قولهم

النفس الناطقة فجعلوه عقلا بالفعل وجعلوا ما تعقله العقل الفعال
لاتحادها بالعقل المستفاد والذي تعقله العقل الفعال هو صورة
فساده بلزوم احد المحالين اما تجرية العقل الفعال الذي هو
غير قابل للتجزية واما تجزية جميع الصور العقلية التي عقلها
العقل الفعال النفس الناطقة عند عقلها صورة واحدة لان
كان قوة كان هذا المحال لازما لهم على سبيل الالزام لانها
لزمهم ايضا هذا المحال الا قليل المذكور وهو مبني على ان الآلة
في تعقل النفس الناطقة هي العقل المستفاد حين تتحد
به فانه عالم بالفعل اذ علم انه كان لا يعلم في الفعل المتقدم العقول
جميع الصور المعقولة فقد صار عندهم بعد هذا الفعل العقل الفعال
جميع الذوات الفاضلة وهذا امر مدحه الفضلاء الذي يعني
المعنى حكاية وكان لهم رجل يعرف بفرفوريوس عن
ان العقل والمعقول اذا كانا شيئا واحدا فالعقل والمعقول
وهم جاهلون من انفسهم انهم لا يعقلون انهم موجودون
وقد ناقضه من اهل بلدنا رجل يقال له المناوي وهما
اسقطا من الاقاويل الخشنة الردية التي يقال لها
البالية جدا فان هذا الفضل ما علم ان هذا المذهب كان
بحاجة من المتقابلين وفرفوريوس هذا هو صاحب ايساغوجي
اشارة اعلم ان هذا العالم انما كان شيئا ما صيره شيئا اخر

سبيل الاستحالة من حالة الى حالة او على سبيل التركب مثل
الذي يصير منهما شيئا ثالثا بل على ان يكون شيئا واحدا فيهما
واحدا اخر فذا شيء غير معقول اذ قد لخ من ابطال المذهب
المذكور انفا ان في فعله الابطال بقول كلي وهو ان تعلم اتحاد
شيء فشيء لا يفيد اذ ليس مذكورا معنا وهو المفهم الحقيقي
من قولهم صار شيئا شيئا اخر وبين ان هذا القول انما يفيد
ان يطلق بالمجاز على صيرورة شيء شيئا اخر بطريق الاستحالة وبقي
بعد عن ذلك الذي التزاوج شيئا ما وبقي ان ينفي ان يكون
ثمة صيرورة اي كما يقال الصاد للماء هواء والاسود ابيض
بالقوة ما بالفعل او بطريق التركيب وهو ان يضاف شيء
الى شيء اخر فيتركبا كالحجر والخشب سريرا وههنا ليس المراد هو هذين المعنيين بل المراد
ههنا ان يتم عندهم بالحقيقة وهو انه كان شيئا واحدا فصار
هو هذا واحدا اخر وذلك قد ذكر انه قول شعر في غير محله
وانما شبه الى الشعراء لانه يختل ويسبح بخياله بخلاف علماء
المقابلة والمتصوفة حتى انه اشتغل بذكر الحجة على ما
قاله فانه ان كان كل واحد من الامرين موجودا فهما اثنان
متغايران وان كان احدهما فقط موجودا فقد بطل الذي كان
ان كان المعدوم قبل يحدث شيء اخر فلم يحدث شيء كان

ثانيا وصيرا اياه وابن كانا معدومين فذر صيرا احدهما الاخر
بل اثبت بعد ان يقال ان الماء صار هواء على ان الموضع الخالي
خلق الماشية وليس الماشية وما يرى بعد هذا البحر فما قولك
تقرير ان هذا امر بين اذ كان قبل الايجاد ما صح حسبما مر قال
هو الستار على هذا الثاني واما ان هذا المصير اياه كذلك الاول
فالمحال بعد الاستحالة لعلمنا انا ان يكون الامران موجودين معا
واما ان يكون احدهما موجودا والاخر معدوما واما ان لا يكون
واحد منهما موجودا جميع الاقسام بحال اما الاول فلقولك اما
كان كل واحد من الامرين موجودا فهنا اثنان مختلفان بذلك
بناء على الاعتقاد واما القسم الثاني فيفتقر الى تقدير ان احدهما ان
يكون المعدوم بعد الايجاد وهو الامر الاخر والموجود هو الامر الثاني
والاخر بالعكس والشيخ ابطل هذا القسم بابطال التقدير الاول
فقط لان التقدير الثاني ظاهر التناقض للعقل بالاضافة بعضها
وان كان احدهما غير موجود على القسم الثاني من الاول فقد
بطل ان كان المعدوم قبل حدث على آخر امر بعد حدث اي فقد
على تقدير كون المعدوم هو الامر المتقدم سواء حدث بعده
شيء آخر او لم يحدث ان كان بالقرين ثانيا وصيرا اياه غير
المحرز في ان دعوى ان المصدرية الكائنة مع فعله كان فاعل
كلامه بطل اي فقد بطل كون الاقتدار بالقرين ثانيا وصيرا اياه

وقد ثبت سبق الايجاد هو كون الله قادرا الشارع بعينه ثانيا
وصيرا اياه صلة تقدير بعده لا يكون هو هذا والقاضي الشارع
لما عثرة وتطبيق هذه العبارة على المعنى بنا الى الاعتذار بانا
القسم الثالث فقد بطل بقوله وان كانا معدومين فلا يخلو
احدهما الاخر وقد ذكر ما لعله يرى بعض معنى الايجاد والمحاذاة
الاحتذاء ما شار الى المقرب لاخراجه الى التركيب بتوليد وما
هذا الجبري تذنيب فيظهر لك من هذا ان كل ما يعقل
عالة وان موجودة يتقرر بها الجاذبا العقلية تقرر شيء في
آخر قوله لما ابطل هذا المذهب المذكور يتبع بكيفية انتفاء
الجوهر الفاقل بحالة فان ذلك هو الغرض من هذه الفصول
لما ذكرنا فذكر انه يكون على سبيل التقرير شيء في شيء الطلبة
ذا القيد هو الخبر اليقين وانت اقتدر على المعقولات بالجاذبا
لان الصور المطابقة له فان تلك الصور بالقياس الى
الصور العقلية قد يجوز بوجه ما ان يستفاد من الصور الخا
بحيثية مثل كما تشفيه صورة النار من النار وقد يجوز
الصورة اولا الى القوة الفاعلة ثم يصيرها وجود من جاعل
ما فصل سكلة وجعله موجودا ويجب ان يكون ذا فصله
الوجود من الكل على الوجه الثاني اولى لما فتح من ان
العالم المعقولات في الجواهر الخا وقلة ادان بين ان الله

الواجب لذاته وما يتلوه من المبادي العالية على ان يخرج من غيره
المعقول بعقل المعقولات فيتم المعقول بالفعل ان لم يكن بالقوة
الاخيرة للخارجية التي هو صورتها كما تقدم الا انه اذا صار عقلا
لم يسبقه احد الى ذلك والى ما ذكرنا عقل بعد ذلك ويسمى عقلا
بالفعل اذ ليس يكون معقولا بالفعل الخارجية كما تعقل الاشياء
شيئا ما هي صورة ويتم عقلا بالفعل وبقي العقل الثاني من
الاربعة لا يستحيل ان يفعل له من غير تغيير يكون في احد
الوجوه فقد يجوز ان يحصل من سبب عقلي صورة وجود
للاشياء وهي وجودها بعد خروجها بالفعل المعقولة وهو
ان يكون الجوهر العقلي من ذاته لا من غيره وليس ذلك لاحد العقول
الا غير النهاية وذلك واجب فوجود جائز ان يكون لذلك من ذاته
هذه صورة تامة تحت كل واحد من الحدين المذكورين وتقرر ان
بقاء كل صورة معقولة لشيء موجود للاشياء اعني كل عقل عقل
انفعالي ولم يوجد بعد للاشياء اعني كل عقل عقل
فلما ان يحصل من سبب عقلي كالفعل الفاعل سيوجد عن جوهر
عاقل بالقوة فاما ان تلك الصورة وانما ان يحصل من ذات ذلك
الجوهر لا من شيء خارج عنه والحاصل من الغير حتى الى الفاعل
من الذات والى السلسلة لا بد اما ان تعقل الصورة لذاتها
النهاية وقد بينا استحالة ذلك فاذن للجوهر الذي يحصل عقلا

من ذاته موجود ما قبل الواجب ثم يجب ان يكون عقله ذاته كما
مر وحاصله ان من ذاته لا من غيره اعلم ان له وجود المعقول
المعقولة ذاتها الحاصل من ذاته نظر الاولى الفاعلية لا يكون قابلا
بوجود الانفعالي الذي من شأنه نظر الاولى العقلي اعني خروج
الى الفعل من غير تخريج خارجي كما مر في النمط الثالث **اشارة**
واجب ان يعقل ذاته عقلا بذاته على المحض وعقلا
من حيث هو علة لما بعده من وجوده ويعقل سائر الاشياء من
حيث وجوها في سلسلة الترتيب اما نازلة من عنده على ما مر
اقول لما تقرر ان علم الاول بغيره ذاته لكونه عقلا للاشياء
الموجودات فذكر انه يعقل ذاته لكونه عقلا للاشياء معقولا لذاته
عقلا محضا فالنمط الرابع يعقل ذاته بعقل بذاته على المحض
من حيث هو علة لما بعده والعلم الثلثة بالعلة الثامنة يتضمن العلم
بالمعلول فان العلم بالعلة الثامنة لا يتم من غير العلم بكل ما
تحتها من العلل الى الاخير وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها اي
جميع ما يترتب عليها لذاتها وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها
منها معلولاتها الواجب بوجوبها وعقل سائر الاشياء اي
جاء المعلول الاول من حيث هو معها في سلسلة المعلولات التابعة
من عنده اما على كل سلسلة المعلولات المترتبة المنتهية اليه
فذلك اظهر ترتيبا واعرضا كسلسلة المعلولات الدنيوية تنتهي
الى الفلك القمري ايها كان بحيث كون الجميع ممكنة

Marginal notes in Persian and Arabic

اليه وهو احتياج محرّكي متساوي جميع اعضاء الشخص في
اليه فعال إشارة ادراك الاول الذي هو اعم من ادراك
افضل اعضاء كون الشيء مدركا وتاليه ادراك الجواهر
للاقل بانه اذا لا اقل عملا بعادة منه من ذاته وصفاته الا كون
النسبانية التي هي نقش مدركم من طابع عقلي مثبت
والمناسب قوله للادراك اعم ادراك من حيث هو ادراك فيه
من حيث هو مدرك الخاص هو ادراك من حيث هو ادراك
فيختلف مراتبه بكثرة وجود من الاعتبارات اذ من اتحاد
فلكون مادة لحساس وقارة مختلة ومادة قوة تخيل وقارة عقلا
واما اختلاف فبحسب انتساب الى المدرك فلكون الادراك
المتعلق كمدرك فاعلا اقوى وبحظ من الادراك المتعلق
المتعلق كمدرك منفعلا واتم وارفع وذلك هذا متعدد بوجوه مدرك
من وجوه واما اختلاف فبحسب انتساب الى المدرك فلكون
من المادة المدرك كمدرك من المتعلق من فيها والمدرك
المدرك من المدرك بحاله ولما كان هذا امكنا وكان اصل
بالعلة الثانية مقتضيا للعلم الثاني بحاله فلما علم الشيء
بالمعلول علما ناشا علته فان العلة من حيث هي نافية
سلولها المباين من حيث هو هو والمعلول من حيث هو مقتضي
علته المعينة انما يقتضي علة ما يوجوده لا العلم بالعلة

مدار ماهية المعلول وانيته والعلم بالمعلول يقتضي العلم
بانية العلة ودون ناهيتها كان اكمل لان كان فحواها
ادراك الاول لذاته بذاته كافيا وجميع ما سواه ايضا بذاته من حيث
هو علة تامة فهو ايضا افضل اعضاء كون الشيء مدركا لانه
يحل ذاته واضل اعضاء كون الشيء مدركا لانه ذاتها من الوجه
الاتم يجب ان يعقل ادراك الجواهر العقلية اتما ادراكها
للاول فبتمامه كمن حيث انها معلولة الا ان الاول لما كان
لذاته وسع علة لذاتها علمت باشراق الاول عليها ذاتها
ادراكا دون الاول ان لا اول تعقلا دون تعقل الاول اياها وتبعه
القوى المستفادة من طرق الحواس والتخيلات وغيرها كلها
نقش مرتسم عن طابع عقلي لان مخرجها من القوة الى الفعل
عقل مشهود بسود المعقولات فيطبع منه فيها بعض ذلك السود
بحسب استعداداتها فما قبل ذلك العقل هو ادراكا كان مدركا
الباري لانه بعضها يحصل من الاشتداد لما بعلة على المعلول
وبعضها بانعكاس بعضها من طرق بعض وسبب قدة المناسبة
لانها ذاتية تنتقل من العلم بالشيء الى العلم بما شابهه وذاته
الى العلم بما يقابله وذاته على وجوه بعضها اجلى من بعض بانه
ذا كان وقد حصل ايضا من جميع ذلك ان الادراك بنفع على
اصناف الادراكات بالتشكيك وقد سمى بنيه تعالى

تفصيلا بل كانت المعقولات كثيرة تجمعها الفاعلية وبعضها مع بعض
لما ذكرت وقد سلمتم ان واجب الوجود يعقل كل شيء فليس واجبا
حقا بل هناك كثرة حقيقية لما كان بعض لوازم ذاته وبعضها
غير ذلك فهو يعقل ذاته بذاته لذاته ويعقل الكثرة بعاد ان الكثرة
متأخرة لا داخلة في الذات معروضة لها وحالها ما يعرض على ترتيب
وكثرة اللوازم في الذات بينة وعزوبها بينة لا شبهة لواحد في
تعرض له كثرة لوازم لماهية فيتعرض له كثرة سلوب وجميع
ذلك كثرة الاسماء وكل لا تأثير لذلك في وحدانية ذاته اترى
تعرض الوهم ان يقال انك ذكرت ان المعقولات كثيرة حقا بالفعل
وبعضها بعض بل هو موجود بينة متقررة فوجود الفاعل
ذكرت ان الاول واجب يعقل كل شيء فاذن معقولاته
بينة متقررة فذاته وعلمك على ذلك لا يكون ذلك قبل
الواجب واجدا حقا بل يكون مستفيدا على كثرة وتقرر التي
بعد ان الاول لذاته يعقل ذاته بذاته وكان ذاته علة للكثرة
تعقل الكثرة بسبب تعقله لذاته بذاته فتعقله للكثرة
معلول له صدورا لكثرة التي هي معلولة بوجه معلولا
بينة متقررة ترتبا المعلولات حتى متأخرة عن حقيقة
ما آخر المعلولات عن العلة الاولى ذاته ليست بمتقررة بها ولا بينة بها
بل هي واحدة وكثرة اللوازم والمعلولات لا يأتي وحدة عينها

متقررة اياها سواء كانت تلك اللوازم متقررة ذوات
العلة بمباشرة لها فاذن تقرر الكثرة المعلولة ذوات اللوازم
الفاعلية بذاتها المتقدم جملها بالعلية والوجود لا يقتضي كثرة
بالحاسر اذ الواجب واحد وصدر عنه اول كثرة المتحد
المعقولة المتقررة حينئذ فاذن تقررها التبيه وباقي الفصل ظاهر
ولا شك ان القول بتقررها يلزم الاقرار فذاته قول كون الشيء
واجدا ذاته بمعاد قول كون الاول موصوفا بصفات
ذاتية اضافية وسلبية على ما ذكره الفاضل الشارح وقوله
يجوز تحلا لمعلولاته الممكنة الكثيرة ثم حذف المعطوف
كثيرا وقد بان معلولاته الاول تتقررها بان لذاته بذاته تعالى
لا بمعنى شيئا ما بينه بذاته بل بمعنى شطط الامور الخالية
الى غير ذلك مما يفضي الى الفاسد من مذاهب الحكماء والقدماء
القائلة بنفي العلم عنه تعالى واخلاق القائلين بقيام الصفة
المعقولة بذاتها والمشائين القائلين بالخارج والعاقل بالمعقول
اتحادا ركيكا تلك المقالات حتى من الثالث هذه المقالات فلكما
ان اشترط علي شيء صدر هذه المقالات ان لا اقترن ان
كونا اعتقده ذنبا اجده مخالفا لما اعتقده بينت وجه
من هذه المخالفة وغيرطا بانا شافيا لكن الشرط اسهل
مع ذلك فلا اجد من بغيتي مخلصا ان لا اشير هذا الموضع

تصور الكثرة والعقل الاول بجهتين
من جهة معلوليته ذاته صفى طاهرين
كون احدهما بوجه كثرة بين صدور الكثرة
فذاته من العقل الاول بوجه كثرة
بجهة ازدواجه كما ان جعل الكثرة
الاعتبارات كذا ذم

الاحتضار هو انا هذا الايماء او ذا انسان الانسانية جزئية
قد عقل كما تعقل الكليات من حيث يجب بابها استنبه لا يبعد
وصفة شخصية تخصص بها الكسوف الجزئي فانه قد يعقل ويقرب
تواتر اسبابه الجزئية والمحاطة العقل بها وتعقلها كما تعقل الكليات
وذلك غير الادراك الجزئي الذي للانسان فانها الذي يحكم بانه فعلا
او قبله او يقع بعده بزمان ان تعقل ان كسوفا جزئيا يمر عند
حصول القمر وهو جزء من ساعات كذا وهو جزء من ساعاته كذا
ثم يتماد وقع ذلك الكسوف ولم يكن عند العاقل الا ان المحاطة
بانه وقع او لم يقع وان كان سيقع لا عند التعقل الا قبل ان عند
ان ذلك الجزئي الجاري مجرى من الانسان الجسمانية وتعلم غير ذلك

بقوله كلية الادراك وجزئية متعلقان بكلية التصور
الواقعة عند وجزئيتها ولا مدخل للحد بغاب فذلك فان
هذا الانسان يعقل هذا العقل وهذا الوقت جزئي معقول
الانسان يعقل العقل وقت كلي لم تجز بينهما الا بحال الا
بالعقل والوقت بالكلية والجزئية وكل جزئي يحكم
فلا طبيعته تجد في شخصه انما تصير تلك الطبيعة جزئية
لا يدركها العقل لا يتناولها البرهان والحد بسبب انتفاء
معنى الاشارة الحسية اليها وما يجري مجراها من المخصصات
التي لا سبيل للحاد اذا كما الا الحس فيما يجري مجراه وان احدث تلك
الطبيعة مجردة عن تلك المخصصات صارت كلية يدركها العقل
ويتناولها البرهان والحد وكان الحكم المتعلق بها حينئذ كما
جزئية بانها قبل بعاليه التمام الا ان يكون الحكم متعلقا بالامور
من حيث هي مخصصة واذا ثبت هذا فقول كل حاد ذلك على
الكاسوف من حيث انها طابع وادراك انما هو الحاد الجزئية
كذلك منها وتاليها وقاسها وتاليها وتركيبها فهل ثبت
هي متعلقة بتلك الطابع وادراك الامور التي تحدث فيها
وبعدها وقبلها من حيث يكون الجميع واقعة في اوقات تحدد
بعضها بعض حاد جزئية لا بنوعية شيء اصلا تدخل في حده صورة
الحاد مرتبطة على جميع كلياته وجزئياته الثابتة والمتجددة

الصورة الخاصة بوقت دون وقت كما عليه الوجود غير انها
ايّاها بحيث وتكون تلك الصورة بعينها منطبقة على صورة
تحصل في الوجود من ايجاد العالم بعينه فيكون صورة كلية
منطبقة على الجزئيات الحادثة فان منها ما غير متغيرة غير
هكذا يكون ادراك الجزئيات على الوجه الكلي ونعود الى نص
الكتاب فقوله الاشياء الخ شبه قد يقال كما يقال الكليات
بقرينة الحال اذ لا كلام من حيث هي طبائع مجردة عن الخصوصيات
المذكورة وقيدها بقوله من حيث يجب بانها انما تكون كذلك
تلك الاشياء مع كونها كليات غير ظنية فقوله من حيث الخ
مبداء توضيحي لخصوص مسئولية المبداء طبيعة الضرورة
موجودة في تخصيص ذلك الغائر موجودة في غير ذلك
الشخص بل مع تجرد الغائر موجودة في غيره والمراد ان تلك
الاشياء انما تجب بانها من حيث هي طبائع ايضا فقوله في
بداية يخصص تلك الجزئيات بذلك المبداء اي انما تنسب الى
كذلك لاداة الجزئي من حيث هو جزئي لا يكون معلولا بالطبيعة
غير جزئية وهو الطبيعة علة له من حيث هو كذلك وبداية
ظاهر الى قوله وهو ان العالم لان بين كون الضرورة موضع كذا
الى آخره ومعناه ان من يعقل ان بين كون الضرورة اول الحمل
وبين كونها ذاتية الخ يكون كون معين ذا وقت محدود من

كونه قابلا للحمل كما لوقتا الذي سار القمر فيه من اول الحمل
ذاتيات فانما يكون بعقل ذلك العاقل لهذه الامور امرا
ثابتا قبل وقت الكون ومعد وموجده وظهر من هذا البيان ان
تعديد زمان الكون بزمان اول الحالين اعني كون القمر في
الحمل واجب فان وقت الكون انما يتحدد به وبما يجري مجراه
وليس زيادة في يحتاج اليه كما ظنه الفاضل الشارح
واما ان تتغير الصفات للاشياء على وجوه اولها هذا
الضرب ثم على قسمة الصفات الى اصنافها وبيان تا
خاتغير الامور الخارجة عن ذات الموصوف وما لا يتغير
بذلك على ما في الشفاء الاول من الواجب الاول ذكره وتلك
القسمة ان بقاء الصفة اما ان يكون مقررة في الموصوف
غير مقتضية لاضافة الى غيره واما ان يكون مقتضية لاضافة
الى غيره وليست مقررة فيه واما ان يكون مقررة ومقتضية
للاضافة معا وهي تقتسم الى ما لا يتغير المضاف اليه والى ما
يتغير بتغير هذه اربعة اصناف قوله سمعا ان يسوق الذي
كان ابين وذلك باستحالة صفة مقررة غير مضافة
هو الصنف الاول من الاربعة وهو ظاهر والصنف الثاني
ذا هذا الفصل قوله وسمعا مثل ان يكون الشيء قابلا
جسيما فلو عدم ذلك الجسم استحال ان يقال انه قادر على

في اقسام تغير الاضافات

فاستحال هو اذن عن جهته وذلك من غير تغير فحدث بذلك
فان كونه قادرا صفة له واحدة يلزمها اضافة الى امر كلي
الجسام بحالها مثلا لزوما اوليا ذاتيا ويلزم ذلك زيد
وتحرك يحل نانيا فانه ليس كونه قادرا متعلقا بما لا
المتعينة فلو لم يلا بسه فانه لو لم يكن زيدا اصلا فلا
يمكن ان يقع اضافة القوة المحركة ابدا فاذا قد ذلك
لكونه قادرا على التحريك فاذن اصل كونه قادرا لا يتغير
احوال المقدور عليها من الاشياء بل انما تتغير الاضافا
الخارجية فقط فهذا هو المتكلم كما تقابل الذي قبله وهذا
هو الصفة الثالث وهو الصفة المتقررة في الموصوف المتغير
لاضافة الى شيء من خارج التي لا تتغير تغير ذلك الشيء
ذا الخارج وان كانت تتغير اضافية الى ذلك الشيء وهي كا
التي هو عليه ثابتة لذاته بسببها يتغير ان يصدر عن ذلك
بدل وهي تقتضي كون القادر مضافا الى مقدور عليه وهو تغير
المضاف اليه فان القادر قبل تحريك زيد لا يصير متغيرا قادرا
فاذا عدا نعلم زيدا ولكن تغيرا اضافة تلك فانه حينئذ
لا يكون قادرا على تحريك زيد وان كان قادرا فان الذي
ذلك انما القدرة فتتصرف الاضافة الى امر كلي لزوما اوليا
ذاتيا والى الجزئيات التي تقع تحت ذلك الكلي لزوما ذاتيا

١١٨

نبه انما يسبب ذلك الكلي والامر الكلي الذي تتعلق الصفة
به لا يمكن ان يتغير فلا يتغير ذلك ولا يطرأ التغير الى الصفة
بالذات الجزئيات فقد تتغير ولا تتغير فلا يتغير الاضافات الجزئية
المتعلقة بها وهذا الصنف كالمقابل للاول لانه صفة متقررة
ذات اضافة والاول متقررة غاوية عن الاضافة قوله وهي
سؤال ان يحده الشيخ فالمذكور شيئا ليس لزيد الذي هو علمك
بذاته الشيء ليس تتغير الاضافة والصفة المضافة ساكنة
عالما بشيء ما تحقق الاضافة بحيث انه اذا كان عالما بشيء كان
لم يكن ذلك فان يكون عالما بخرجي جزئي بل يكون العلم
علما مستانفا بل انه اضافة مستانفة وهيئة للنفس مستجدة
لها اضافة مستجدة مخصوصة غير العلم بالمعرفة وغير هيئة
تحققها لا كما كان كونه قادرا له هيئة واحدة اضافات
شتى هذا انما اختلف حال المضاف اليه من عدم او وجود
ان يختلف حال الشيء الذي له الصفة لان في اضافة الصفة
غيرها فقابل في الصفة التي بازائها تلك الاضافة ايضا وهذا
هو الصنف الرابع وهو الصفة المتقررة في الموصوف المتغيرة
لاضافية الى شيء من خارج التي تتغير تغير ذلك الشيء في
الخارج وهو كما اذا علم فانه صورة متقررة في العالم مقتضية
نسبة الى معلومه وتتغير بتغير المعلوم فان العالم يكون زيد

نعم قد يقال ان هذا قابل للاول لان مقابل
الاول هو ان يكون الصفة غير متقررة

لعل هذا العلم عدم الشيء لوجوده وان قدم
عدمه حادث او العلم وان كان صورة مقررة بحال
فهو عدم ما لم يوجد المعلوم فيه ويتغير
لذلك بوجود ما لم يكن ثابتا قبل بعدم العلم

ة الدار بتغيّر جزء يحرّ جسم عن الدار وذلك لان العلم انما يتعلّق
الاضافة الى معلومه المتغيّر وهو يتعلّق بجزء ذلك المعلوم دون
المتعلّق الاوّل بخلاف القدرة فان القدرة تتعلّق بالمقدور الكلّي
اوّلا وبسببه الى المقدور بالجزئي الذي يقع تحت ذلك الكلّي
ثانيا اما العلم فانه اذا تعلّق بالكلّي فلا يتعلّق بالجزئي الذي
يقع تحت ذلك الكلّي البتّة الا اذا استوفى العلم بتعلّقه بتعلّق
بذلك الجزئي تعلّقا حقّ ومثاله العلم بان الحيوان جسم يقتضي
بانفراده العلم بكون الانسان جسما اذ يتغيّر به في ذلك العلم
وهو العلم بكون الانسان حيوانا فاذن العلم بكون الانسان
جسما علم مستأنف له اضافة مستأنفة بعينه جديدة للتغيّر
لها اضافة غير العلم بكون الحيوان جسما وهو جزء ما تحقّق ذلك
العلم وبالفرق بين ذلك ان يختلف حال الموصوف بالصفة الّتي
من هذا الصنف باختلاف حال الانسانات المتعلّقة بها
الاضافات فقط بل وفي نفي تلك الصفة فوجب لها بالوصف
للتغيّر الجزء الذي يتغيّر له تلك الصفة وجب الصنف الاوّل دون
الثاني واما وجب الصنف الثاني فقد يجب هذا اضافات بعينها
لا توجد في الذات اوّل ما دخل من الكلام الصفات ودخلت
كلمة وحدها كل لا يكون موضوعا للتغيّر لا يجوز ان تتلك
صفات المتقرّرة العاريّة عن الاضافة وهو صفات المتقرّرة

المتعلّقة بالاضافة الّتي تتغيّر بتغيّر الاضافة ويجوز ان
تتغيّر لها اضافة اخرى صفات المتقرّرة الّتي هو تتغيّر تتغيّر
تلك الاضافات ولا يجوز ان يكون ذلك اضافات واجبة له
اوّلا ثانيا ولا يمكن ان يكون في اضافات مرتبة لانه يلزم
اوّلا فان التغيّر فيها يقتضي التغيّر في نفس تلك الصفات
وحينئذ يصير الذات موصوفة بالتغيّر فقد تقرّر كلامه معا
وتمام الفصل بالتنبيه على امور المذكورة بالاشارة تجلّ
الكلّي وافتراض الفاضل الناصح بانّ الاضافة وجوديّة
فاذا جاز ان التغيّر فيها فلم لا يجوز ذلك في الصفات الحقيقيّة
ليس بواجب لانهم بيّنوا ان الاضافة الّتي يجوز تغيّرها ليست
بمتعلّق بها الموصوف ولا الصفة المتقرّرة فيها بالذات بل
وهما ليس الا وقوع الشيء الذي هو ان الاضافة فيها عرضت
كالقدرة على تحريك زيد مثلا تحت ما عرضت الاضافة له
كالقدرة على التحريك مطلقا وكونه كونا وشيئا
اضافة تخصّه وكونه كاذبا وخبرا هو كونه في الحال المستقرّة
نفسه لا اضافة لازمة او لاحقة جاءت بها دون
مضافة لا اضافة تخصّه فلو اشار الى الصفة الّتي
الاضافة الا رجعة ودرك الفرق بينه وبين الصفتين الاخيرة
لسلامة بالتدبّر بعضهم بعض ذلك ظاهر فلا تذهب

على ان وجود الاضافة هو كون الشيء
بحيث يعقل له امر ليس ذلك الشيء
ولا يكون لذلك الامر وجود في نفسه
المتعلق فلا يحدث من غير التغيّر
في الشيء الذي يحدث منه تغيّر في ذلك الامر
منه

بجميع الموجودات ذهاب الفاعل الحق تجمعه وتجعله على سبيل الابداع
والقدر عبارة عن وجود حالة مراد حالها بعينها بعد حصول عدم
مقابلها واحدا بعد واحد كما جاء في التنزيل في قوله عز من قائل وان
من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم فالموجودات
وما سواها موجودة في القضاء والقدر حتى يأتيه بأعيانها وجزئياتها
وما سواها من وجوده بنحو من وجوده كما ظهر من قول الشيخ ان كل
شيء وجوده الاتم بسيط وغير بسيط بنادي قدره الذي هو
تفصيل قضائه الاول لذلك الشيء بعينه نادى بأعيانها وجزئياتها

اشارة فايضا يجوز احاطة علم الاول بالكل على الوجه الذي
يكون عليه الكل حتى يكون على اصل المظلم وبان ذلك الحاصل
الحاضر به يكون الموجد في المعلوم على اصل المظلم من غير حاجة
قصد وطلب من الاول الحق جعل الاول بجهة العناية في ترتيب
الكل وبسبع ايضا ان تغيره الكل اول هذا الفصل اشكال على
العناية وهو ظاهر وقد مر في الخط السادس ايضا وكذلك اردوه هناك بعد ذكر ان العالم لا يعقل الا عن ذات قابل العالم
يظلم الموجود الاول كيف صدر عن الاول من غير قصد له اعادة وهنا
بعد ما ذكر ان تلك الجزئيات المتغيرة عنه تعلم ان النظام الموجود
في تلك الجزئيات كيف صدر عنه وفي جميع هذا البحث هو هذا
الوضع وانما اوردوه في الخط السادس لما رأوا ان الاتم الاكمل

وجوده بالكلية ما ذكرناه فلا يخلو اما ان يطلب وجوده الاكمل
هيهنا بغير ما اراد **اشارة** الامور الممكنة في الوجود منها امور
يجوز ان يتعرى وجودها عن الخير والخلو عنها فساد اصلا او امور
لا يمكن ان يكون فاعلها فيضا منها الا ان يكون بحيث يجب بعرض ما
ان عدم ان وجدها اتم كما ان وجود ما المخرب كان وجود السيل
شرا بالعرض على الاطلاق وان اعتبر الغلبة فاذا كان الوجود
يتساوى فيه الوجود والعدم فالصواب ان يكون وجوده اتم كما قيل
ايضا ان شر ما في وجود الجواهر العقلية وما يشبهها وكذلك
الاتم الذي يجب جنسا ما فان فاته لا يوجد بخير كثير لا يوازي
شر قليل غير قليل او ذلك مثل علوي النار فانه
لا تفضل فضيلتها او لا تكمل معونتها او تكميل الوجود الا ان
يجب قدري وقوتها ما يتبين لها ما صادمت نفس الجسم الجوهري
وكذلك الاجسام الحيوانية لا يمكن ان يكون لها فضيلتها الا
تكون بحيث يمكن ان تتأدى الحواس الظاهرة حركاتها وسكناتها
والحواس الناطقة تلك الى الاجتماعات والمضاكات والقوة
وان تتأدى الحواس الامور التي في العالم الى ان يقع الحفظ
عند ضارة في المعاد وفي الحواس وفرط هيجان غالب عامل من قوة
او غضب ضارة امر المعاد وتكون القوى المذكورة لا يعني
عنها او يكون بحيث يعرض لها عند المضادة ان عاد من خطاياه

جهاية وذلك فانه لما قال ان اقل ما يتحاجى به الثلاثة وفي بعض النسخ
سواء كانت الثلاثة وكان هذا معلوما بديهيا لا يحتاج الى ان يقال
بالعرض فاشترط لجعله العلة هو العرض كان مثله من قولنا بالعرض
اقول لما فرغ من بيان ان ذلك الامر الواجب يجب ان يكون واحدا
بالعدد وكيفية وقوع القسمة فيه من الجانب المتحقق
بذلك اراد ان يشير اليه ويجيء بما يحقق ماهية الشركة للمقدار
المطلوب فاقول الشركة بالجملة على اربعة اضرب
كيف ذلك كل شيء ما من شانه ان يكون له مثل اما بالقوة
واما بالفعل وجوده بنحو كذلك كوجودنا يقتضي نوع المشاركة
عن الوجود اليه مثل البر المتعدد بالنوع والشجاعة الذي في
عن تعلم وكالاعداد المتفقة مثل الثلثة والثنائية كالاعداد
الزوجية مثل الجوز والبيض كالاعداد والعشرين وغير ذلك واما
ذلك وجدنا البر في شيء من حيث هو كيف ذا واما
على الوجه له ليس بشريك هو كالاسم الكلي اعني هو
الشيء الى البياض لا فساده او ترجمها فالشركة بالذات هو فقدان
كالاعداد اللاحقة بها فالبر انما اشترا بالعرض وذلك
وكذلك الشجاعة والبياض والثلثة ليس من حيث انها تقارن
عن تعين كالعضية والشجرية مثلا بشريكين عن ذلك
كالاسم بل بتلك الطبيعة بعينها اعني كونها شيئا بالقوة الى الخلاف

اذا اردنا ان نقسم المقدار الى القسمة المتطابقة الصحيحة عن
غير ان يبقى شيء فالشركة بالذات هو فقدان احد تلك الاشياء
كالاعداد والاضلاع فالتي هي بسيطها وكذلك الاجسام فالتي ليست مشتركة
من حيث هي اذا كانت لا موجودة لا من حيث وجود تلك الامور التي
اوصدوا عن عدمها التي هي شروط بالقياس الى الفاعل
محض من غير ان يحتاج اذا وجد فيحصل من ذلك ان الشركة
عدم وجود او عدم كالوجود من حيث ذلك احدهما غير الآخر
او غيره من حيث هو واحد الموجود ليست من حيث هي موجودة
اشتراك يشهد بالقياس الى الاشياء الخارجة كالاعداد
بل كونها موجودة الى تلك الاعداد او اشتراك شيء ما فيه
اذا اردنا ان نقسم بحيث يبقى ما يقسم به بالقياس الى الكل
وجود الشركة عند ذلك يحتم المسألة اشتراك هذا اصلا والى ما فينا
وما ليس بحجر والى ما ليس بحجر اصلا والقسم الثاني نقسم الثاني
غير فينا ليس بشجر الى ما هو شجر والى ما يأتي وما فينا
غير فينا هو شجر وعند حمنة اقسم الاول الى ما لا شجر
وهو موجود فاذ الموجودات التي لا تشتمل على امر بالقوة كالاعداد
لا شجر فيها اصلا والثاني ما ليس فينا ليس بحجر الى ما هو

ايضا موجودة فان الموجود بالقوة التي لا يمكن ان تكون على كمالها
الذي بالقوة بها الا ويكون بحيث يعرض منها عند ملاقاتها
لما يحاذيها ذلك عن كمالها كالنار فانها لا يمكن ان تكون بالقوة
الحرارة الا ويكون بحيث يعرض منها تفريق اجزاء ما يقرب
كيفيات بالاخراق يكون ذلك من هذا الصنف وظاهر
ان هذه الموجودات يكون من شانها الاحالة والاستحالة
الكون والفساد وبحسب ما لها من الكل وهو موضع الشفاء
المقتضي لعسر مدة البعض ممن شفاء عن كماله الذي فيها قبل
فانه لا يقع الا في اجزاء الغايرة وبعض المركبات من جهتي الاب
واما الاقسام الملتئمة الباقية التي تكون غير الحضا او على
بقاء نوعها وهي ما ليس بشر بغير موجود الا وجود الحيوانية
والاضافية الموجودان الاحالة كون الكون من الاجزاء الاضافية
الحاصلة على الوجه المذكور في الجسم النامي الذي الحيوان
بقوله الامور الممكنة في الوجود الى قوله وبعضها ذات الحركة
والقسمة الباقية بقوله وفي القسمة الى قوله شرا تبا على الا
طلاق يوجب الغلبة والحق على وجود الاولين بقوله الى
كان الوجود المحض الى قوله وما فيها اقل من واحد ان الثلاثة
فالاثنية الاولى والاولى الحاصلتين للحيوانات جميعها الجعل
الثالث الحامل الذي يعرض لها الابر حيث هي حيوان ومن حيث

وهو بيّن فقد بان ان الذات الباطنة مستعلية على الذات
الحسية وليس ذلك في الناطق فقط بل في ذوي النجم من الحيوانات
فان من كلا ما العقيد ما يقتنص على الصوح ثم يمكنه على حاجته
وربما حمله اليد واتاصنعة من الحيوان ان تؤثما ولذة على نفسها
وربما خاطر بحياته على لحظ من لحاظها وذات حاجاتها
فاذا كانت الذات الباطنة اعظم من الظاهرة وان لم يكن على
ما قلناه في العقلية اولى اعطب الهلاك واعظم اذ وضع عن
بينة وآلامهم اعدا كثيرة واعظم ان من المشعورات ان الشفاء
هو اللذة فقط ثم ان العالم يظنون ان اللذة في المدركة بحواس
الظاهرة وانما المدركة بها يكون تحققها وجبوها الى
الحقيقة لها وثانية يستحقر وها بالقياس الى الحيوانية فيه
الصحة هذا الفصل على وجود الذات الباطنة بما تحوي من الحيوانية
الظاهرة بوجوه منها ان لذة الغلبة المتوهمة ولو كانت في امر
دنيا توجد على الذات يظن انها اقوى اللذات الحسية ومنها ان
لذة نيل الحشمة والجاه توثر ايثارها عليها ومنها ان اكرام يوثر لذة
ايثاره على نفسه بما يحتاج اليه ضرورة على لذة التمتع بها
ومنها ان كبير الفتيان يوثر لذة اكرامه المتوقعة من محاظه
سائر الوجوه من الاقدام على الاهوال مع علمهم بنيل الحشمة
الذات الحسية الواحد يحتمل الالم الموجع والعطش ويقاسي الهوان

والعلم الى معقاد هذه صغرى بيضاء الى كبرى مشهورة حمراء
كل ما هو آت هذا يحصل فيه الذة بالقياس الى حالة الالذة وفي ذلك
لا بد فيه من ان المدركات الباطنة مستعدة على التي وما كان
المدركات الباطنة للذكور تحيا بتة على ان من شأن الحيوان
ما يشاركه الانسان في ذلك فان كلب الصيد يرى الذة
التي بالطبع توجع اكثر صاحبا ما على لذة الاكل والراضعة
الحيوانات توثر اللذة الوجيهة التي عند هابن متوسطة على
على لذة سلة منها فاذا تبين هذا فقد خرج من ذلك الى المقصود فذكر ان
اللذات الباطنة الجليلة قد كانت اعظم من الظاهرة فاذكر
العقلية اعظم منها اولى وذلك لان قوة اللذة وضعفها تتبع
قوة الادراك وضعفه فان اللذة ادراك ما ناعلى ما هي
فلا ينبغي لنا ان نستمع الى قول من يقول ان الحسيين اعلى جملة
ناكل ونشرب ومن نكح فاية سعادة يكون لنا والذي
هذا ينبغي ان يحتذى بحاله له يا مسكين تعلم الحال التي للذكر
وما وقفا الذ والحق والهم من حال الانعام بل كيف يمكن ان يكون
الملاذ الحسية يعتدها اولئك القايلون بان السعادة هي اللذة
الجسمية يكون هذه السعادة التي بها تتم الحكماء للنوع الانساني
الكاملة بعالموت ويلزمهم على رايهم ذلك ان لا يكون فيما بين
الانسان وبين الناهق سعيدا اصلا ولما كان ما عرض الخير من اللذة

ثلثة حال البالغ في الجاه والحظوة وحال من ليس بالغ شيئا من ذلك الخير
والشقاوة ٣ والسقام او السقيم وحال من ليس بالغ شيئا من ذلك الخير
بنقطا ما او سقيما وحال كذلك حال الفقير جاهلا فالذي
حاله البالغ في فضيلة العقل والخلق وله الدرجة القصوى في السعادة
الاخيرة وحال من ليس له ذلك لا شيء فالمتوسط حاله ان جعلت
على الجملة السعادة في المعاد وان كان ليس له كثير خير من العلم
النفيس في المعاد الا انه في جملة اهل السلامة ومثل ذلك مثل
الاجلاء وآخر كالسقام والسقيم هو عرضة الاذى في الاخرة
وكل واحد من القرنين تارة وتارة وسطا فان غالب واذا اضيف
القرن الفاضل صار الى اهل الشقاء غلبة وافرة اولى لما كان قوى
الانسان التي بحسبها اسند اليه الافعال الارادية تنحصر صنفا
سعيدا الشقيا انفا اخلاقية وخلقية وشهوية وكانت السعادة
اما مجتمعة او منحصرة بالقياس الى الاجلين وكان الغالب على
حب الفخر الظاهر اضدادنا ينبغي ان يكون من اصل حب عزة القوى
اعني الجهل وحاجة الشهوة والغضب سبق الوسم لكون الانسان
اشتهاء ما يشاء فالاكمل وذلك يقتضي غلبة الفرح اذا نال
الذي هو اشرف انواع الكائنات فاذا الشخص هذا الوسم بان وجد
الجهل الذي هو نهاية البين اعني الجهل المركب الراسخ نادر كوجود
البين والعالم الناجي هو الجهل البسيط الذي هو يرجى في المعاد

كثيرة تعرف بذلك في القرنين الاخيرين فانه وجد الشرارة
ة للذكرة الفاضلة نادر كوجود هذه العامة الناشئ عن الصفة
الخالية عن غاية الفضل فالرذالة وشبهه القرنين هذه الحالة
الابدان ذات الحالة المعتبرة الغايتين اوفى الشح والمرض الغايتين ان
الحالة المتوسطة بينهما قرن ان الوسط مع اعدل الطرفين
غالب فاخذ الشر ليس بغالب وذلك لان الشقاوة تتحقق بالطرف
الاخير على ان الجحش بانه وهو معنى قوله واجزل للسقام الى آخره
الاخر فالاخرة تعالله هو عرفنا التي للشيء وهو هنا الشقي اذا
كان منتصبا الشيء لا يتم من ذلك الشيء لجزء وبادقها ان
نقيضه لا يعقل عند ذلك الشقاوة فالاخرة فهو وقد
يعقل عند ذلك الشقاوة الطلاقا اصلا الا بالاستكمال
العلم والا كان كذلك فليحصل ان نفي الشر وما يعقل عند ذلك ان
ربي الخطايا باكرة لعصبة النجاة بل انما اعطاك هذا الشر
من الجهل وانما يعرف العذاب بالمحدود غير بين الزيادة
وذلك ان اقل الشحا في الرأي وهو شيخ الامن يجعل النجاة وفضل
غدير معمرة عن اقل الجزء الخطايا باصرة الا بعيد
بحمد الله تعالى ونستمع لهذا اصل بيانه اولى
الاجنبية بحسنة بالقرب الاخير وهو ظاهر قوله باكرة لعصبة النجاة
اي فاجلة والعصبة هنا اسم لما يجتمعهم به الانسان الى

الاجنبية هم

فيما يورد عليه ذكره اقتضاء مرارا

نوعا هم

٩٠٣

نلذة بسقاه قوله انما يملك الملاك الشريد ضرب من الجهل
والرذيلة والاعلى ان ما عداهما انما يقتضيان شقاوة بمنظمة
او به يقتضيان شقاوة اصلا وانما قال ما استوسع رحمة الله
ما لحظة لعقله عن وعلا ورحمتي وسعت كل شيء فاكتبها للذين
يتقون فان فيه زيادة على غيرها للعموم وعلى تخصيص
الطرفين الاخرين بها وهم وبيه او نعلك نعوذ بالله
ان يتم القسم الثاني عن حرف الشر فيكون جاءك الشر ولو بقي
ان يلحقه ذلك لكان شيئا غير هذا القسم الاول فكان القسم
وقد فرغ عنه وانما هذا القسم زائد ضعيفا ليس من كون
الخير الكثير متعلق به الا وهو حيث يلحقه شيء بالضرورة بعد
المصادمة فاذا بقي من هذا فقد حصل غير نقيه وكان المنال
قد جعل غير النادر المانع الماء وترك وجود هذا القسم
صفة المذكورة غير رين بالجود على ما بينا وهذا الفضل
عن الشر وهم وبيه وذلك نعم الله فان
القدر لم العقاب قائل جواب اباة العقاب للنفس على حظيها
كما سلفا وهو كالمرض للبدن على فهم نوعين من الوانهم ما
ليس الاحداث الماضية التي لم يكن من توفيقها بد وبه بدن
ما جمعها فانما الذي يكون على جهة اخرى من ستر ذلك
خارج بحذيحا آخر ثم اذا سلم مغايرة ما جاء فاذ ذلك

في سؤال آخر على اصل جواز الشفاء
الى آخر ٥

٩٠٢

تنبيه ١١

يكون حسنا لامتنع فكان يجب أن يكون التخويف موجودا فاما
سائر الآيات التي ثبت شفيع فالأكثرون والمحققون على أن
عرض من أسباب العفو أن عارضا واحدا يقتضي التخويف والايجاب
تركب الخطاء والمتاب بحر بيده وحيا المحققون كأهل العرض العام وان
كان عفو ملا يرد لذلك الوعيد ولا يجب أن يحارب حكم أحدهما
الآخر بل يتلى بقدره ولم يكن في الصفة الجزئية لا صلاحية كلية
عامة كثيرة لكن لا يلتفت لفتا الجزئي كأهل الكلي كما يلتفت
لفتا الجزء لأجل الكل فيقطع عضو ولا لأجل البدن بكليته لفتا
وأما ما يرد من حديث الظلم والعدل من حديث المقاصة يوم
من الظلم وانما لم يقاصا لتمادي وجب ترك هذه والأخذ بتلك
على أن ذلك من المقدمات الأخلاقية فيه واجب وجها كليا
بل أكثر من المقدمات المشهورة التي جرى عليها أدباء الأمم
ونعلم بها ما يتعجب بالبرهان بحسب بعض الفاعلين وإذا حققت
الخطابي خيل لفت الى الجبان وهذه امثالها وانت قد عرفت
اصناف المقدمات في موضعها أتوقف تعرف السؤال أن يقال
ان كانت الأفعال الانسانية تصادفة عند سبيل الوجوب
مع سائر الجزئيات في العالم العقلي بوجوب حدوث ما يحدث
فعاد هذا العالم مطابقا لما يمكن هناك فلم يبق لان
على شيء صدفة عند سبيل الوجوب الخ اجاب عنه بقوله

تقتضيه القواعد الحكمية وهو قوله ان العقاب التقني على
خطيئتها كما تعلم حكما لدين البديع على ما هية الى قوله وبرية
من وضوح ما يتعقلها وهو ظاهر وهذا النوع من العقاب انما يكون
للنفس الانسانية بملكاتها الرديئة الراسخة فيها فكلما كانت
من داخل فانها وهو انما هي الموقفة التي تطلع على الأفئدة
لكن الآيات الواردة في أكثرها الاخبار بالوعيد وأما جزئيات على
انتخبنا القول بقاء جسما فيه وارد على بدن المسيء من خارج
على ما يوصف في القاسر والاخبار وعاش الشيخ لاذلك في
بقوله وأما العقاب الذي يكون على جهة اخرى من مبادئ له
من خارج فحديث آخر وإنما غاية على الوجه المشهور لو كان حسنا
لكان سمعيا فحاد ان يذكر ان ذلك ايضا على تقدير تسليمه
كما يفعله أهل الظاهر ليس تماما يجوز به قصر في الحكمة الالهية
اي ليس بشر فعالا اذا سلم معاب من خارج فاذا ذلك ايضا
يكون حسنا وأراد بالحسن ههنا الخير الخالي للشر لما ذهبت اليه
المعتزلة ورد على ما يأتي وأستدل على ذلك بان وجود التخويف
فيه بشارة لاعمال الانسانية تحسن لنفسه وأكثر الاخبار
والايقاء بذلك التخويف بتعذيب المجرم مؤكد للتخويف ومحقق
لارادة النفع منه ويحسن ثم بان ان هذا التعذيب بتمامه
شر بالقياس الى المعذب ويكون خيرا بالقياس الى الكل

من نفسه توهم وهو يلتفت لقتنا الجزئي وجعل الكلي اي ويخطر
اليه فهذا ايضا من جملة الخير الكثير الذي يدل عليه قليله فاعلمه
بقطع العضو لصلاح البدن فان الحكم بوجوب ذلك وان كان
مشتملا على شر ما معتبر لعند الجمهور وقد تبين من ذلك ان ما
ورد به التنزيل اذا حمل على ظاهره فليس مخالفا للاصول الحكمية
وبعض المتكلمين المنكرين لتلك الاصول كالمعتزلة انما يقررون
ذلك على وجه آخر وهو تعلقهم بتكليف العباد وانه يجب على الله تعالى
ادخل من استدل في ذلك صلاحهم الفاعلية والاصلح في الوعد
والوعيد على الطاعة والمعصية حتى ان من منعهم اقتضاء ذلك
وتعليلهم عن معتبه وتعذيبا لعاصين عدلا لم يحسن منه
خلافا لأبي الحسين البصري فلم يتم الا شارة الى ذلك فانه مبني على
مقدمات مشهورة مشتملة على بحثين بعض الاحكام وتصحيح
بعضها لجعل بعدة فاما ان البدعيا وان عد كرا الشيخان انها
المعتزلة ليست من الاصليين بل اكثرها آراء محمودة اشتهرت
بكونها مشتملة على مصالح الجمهور وبكى ان يقع فيها ما يمنع
بالبرهان وجب بعض الفاعلين بعض الاشخاص الاشارة على
ما ترى فالمطلق فائدة بيان احكام افعالنا الواجب اوجبها
حيث صحيح قال الفاضل الشارح هذا الجواب ضعيف اما اولا فلانه مبني
على وجوب التعويض وقد بينا ان كان العقد ولم العقاب يجوز ان يقال

ان كان العقد على التعويض وكون حكمها واحدا فاذن لا يجب
حصول احدهما معينة في بيان الآخر فاما ثانيا فلانه لا يتمشى على
اصل المعتزلة ان لا نعم يحكمون بكون الملائكة ممن يخالف قولهم
كون من الناجين وكان غرضه تتميم قول الشيخ الحق المصنف
بقوله الا ان العقاب ما يتم من العقد بطلب على ما يقتضيه العقد
باطلا واما على الاول فالقول بالعقد على ما ذهب اليه الحكماء
وهو وجوب كون الخير ات مستندة الى الباعها المكثرة بخالف القول
بالعقد على ما ذهب اليه الاشاعرة من المتكلمين من انهم يجوزون
ان لا فاعل من دون في الوجود الا الله والجواب الذي ذكره الشيخ كان
لا بد منه لان على الاشاعرة مستندة عند هم الى القدرة فاما ان يقع
كلا هما مستندا الى الباعها من اتباعها ارادة فعل الخير او فعل
فاذن وقع التعويض في الاسباب المختلفة للخير فلم يجب كونه
من العقد وبالتحليل يصح على ما ذكره المصنف وهو بناء على كون
من العقد لا جميع ما في العقد مثل عند هم واما على الاصول
فلما ذكر من التحقيق ان كان التحليل بناء على ما ذكره
الفاضل الشارح وانما ينقطع الكلام في العقد عند هم بقطع
التحليل على الاجلاء وذلك بقولهم لا يسأل عما يفعل وهم
الآن ان الخير لا يريد تتميم قواعد متكلمي الملتين على ما
صرح به بل يريد تتميم ما نطق به الكتب الالهية لا هذا الباب

من حيث هو انه امر من الامور التي تعرض له بسبب قوته الخيرة
تبيان وفضيلة لامر المعاد بعض الاخلاق الرذيلة والملكات الذ
بمنزلة غاية هذه الاشياء هي معظم ما يناسب القرد وذكر ان
اجزاء العالم المختلفة الصور والقوى المذكورة المختلفة لا
فعال لا يعني غناها الا ان يكون بحيث يعرض لها عند التأ
منها هذه الاشياء وهي افضلية الوجود واذا كانت كثيرة بالقوة
قد ذكر ان هذه الشرور معلومة في الغاية لا على معنى متفق
لا بالذات بل بالعرض وعرض بها بحيث هي بشرور من
حيثها فانه ربما يتفق خيرات كثيرة ويمكن ان تكون متكافئة فان
الفاضل الشارح هذا البحث ساقطا عن الفلاسفة والاغا
لانه مستقيم الامر العقل بالاختيار والحسن بالقبح
كما هو مذهب المعتزلة اما مع العقل بالايجاب او
الحسن والقبح عن الافعال الالهية بل يكون الكل بالايجاب
واردا فاذن خرج الفلاسفة منه من جملة الفضول والخلق
ان الفلاسفة انما يبحثون عن كيفية صدور الشر فانهم
بالذات فيتبحثون على ان القادر بعد ليس بشر فان صدور الخير
الكلية الملاصقة للشرور الجزئية ليس بشر ثم انا لا نسلم
يستدلون على كون الشر عدما وهو ليس بشيء لانهم ان اراد
بذلك تفسير القضايا على اصطلاح جديد فلا حاجة الا الاستدلال

فيما ورد من التنزيل حكم بات لها لكن اكثر من الناس لا يعلمون ثم ان
ان يوجد هنا ما ينافي هذا الحكم
الصحة الشهوة والقدرة والسعادة ما يقابل الشقاوة والرذ
منهما الحالة التي يكون بها يختص الانسان بالخير والكمال
انه قد سبق الى الاوهام الغالبة ان اللذات القوية
حالة الحسية وان ما عداها لذات ضعيفة وكلها خيالات
حقيقية وقد يمكن ان يتنبه من جملتهم من له بصيرة ما فيقال
له اليس اللذة ما تتحقق من هذا القبيل هو المكلمات والمطعوم
امور يجري مجراها وانتم تعلمون ان الممكن من ذلك ما يوجد
حسيس كالتطرخ ما الذي قد يعرض له طعوم ومشموم بعض
بعض من لذة الفلية او هيئة تعد بعرض طعوم ومشموم
جسمية فيتحقق اليه منها ما عادة الجسمية فيكون مراعاة الجسمية
اكد الذي لا محالة هناك فمن المطعوم والمشموم واذا عرض الكلام
بين الناس والاندراج بانعام يصيبون من صنعة آثروه على الاندراج
بشتى حيوانات متنافرة بعيدة بعضها عن بعض
الملاعنام به وكذلك فان كثيرا من الناس يستصغر الجميع او يعطي
المحافظة على ما هو الوجه ويستحقر هذا الموت مناجاة الصب
مناجاة المناوئين وقد يتحمل الواحد على عاتقه ويتم منها
للخطر الذي يتوقعه من لذة الحمد بلوغ الموت كان ذلك سهل

يذبح من هذا الدعاء الى
الصلاة قوى ان شاء الله
الصلاة ق

يطالب العقد الرابع

واذا اردنا حمل الحكيم على الشريف نحاسبه بعد ذلك الى معرفة
ماهية الشريف ان التصديق مسبوق بالتصور وعلى هذا يجب
الابتداء اولا في هذا المقام بحاصل استدلالاتهم فنقول هم
يقسمون الجواب انهم اما يجيبون عن ماهية الشيء الذي يعبر
عنه بلفظة الشريف فيطرق له وجوه استعلامية يحصل
بها مخيل لتلك الماهية بالذات فيمايز بها الغير بان تحقق
الماهية ممايزة عن غيرها وظاهر ان البحث على هذا الوجه صحيح
وليس بمستدرك لانه يفيد غاية ما في الباب تبيين على معرفة
الاستعمالات التي لا طريق لها الا الاستقراء فان الفاضل الشارح
حكم بان الشريف هو الكامل وحده وهو وجه حق فان الفيروزابادي
قال يعني السلامة والماضة يعني الذهب واطال الكلام في بيان
ان الاكمل فالاكمل اكثر من الالف وهو يقتضي كون الشريف
قد يكون الفلاسفة لا يخلصهم عن هذه المضايق ان يقولوا
ان قول الفاضل اخلق الله تعالى الخلق باطلا لانه تعالى فاعل لذاته
لا لغاية وهو نافي الفعل بالعلة الشريفة دون خسيسة فذلك من
باب الفضول اقول ره هاهنا الفاء وجزاء محذوف
ما اخر فيكاف وهم وتنبيه وتمام تقول ان الشريف
الفارسية عليهم الجهل وطاعة الشهوة والغضب فلم يصلحوا لعبادة
شيء من الاشياء فانه نادر فما سمع انه كان احد البدين من شيء

ان السؤال ما ذكر ان شريف اهو
ما فيه خير اكثر الغالب ٥

السؤال الثاني في الفرق بين الادراك

عليهم اثبات تلك السعادة وكان ما ذكره قال الفاضل الشارح
ليس منه فيهم شيء فهذا الفصل بالرد عليهم وذلك منع
لذهب قوله على مقصوده بالمغايرة من حال الملكة ومن
من حال الانفعال وما يجري مجراها حتى لا يكون الحيوان مدركا
غاية التنبيه بينهما بعيدة جدا بل بينه وبينها الا كذا بعلة
شتراك بين كليهما في الماهية تنبيه ان اللذة هي ادراك
وصول الملائم من حيث هو مدرك كلا وغير حيث هو كذلك
والالم هو ادراك وصول المنافي من حيث هو مدرك فقوله
يريد التنبيه على ماهية اللذة والالم بيان بالقول الكلي ان ادراك
بالمعنى الذي يعم الجهور للادراك الفاعلي والقابلي معا للمحسوب
الجزئية وكذلك الشعاعة لانها ان كان اللذة هو ادراك
وصول الملائم فقد شرح اسمه واما الدليل عليه فالوجدان
واما الاشارة عليه الادراك لان ادراك الشيء قد يكون بحصول
صورة شاهدة عليه وقد لا يكون الا بحصول ذاته والذة لا تتم بحصول
ما ليس ادراكا للذة بل انما تتم بحصول ذاته ما فلم يتصور الشيء
لا يحتاج بدليل على ان ادراك الملائم ما هو ادراك او حاصل لنفسه
لعطف يدل على المعنى المقصود بالمطابقة وتمام الاتم الذات
وارفعه بالحقيقة بعد الادراك بالجزء واتمها فالوصول ما هو مدرك
والمدرك ما هو عند المدرك فلان اللذة ليست حوادث الذات

فقط بل بحاد راك حصول اللذيذ للمدرك وهو حاصله اليه وانما
فانا هو عند المدرك كالاضافة التي قد يكون كالاضافة وقد يكون
الشيء وهو لا يعقد كما ليشه وضديته فلا يلزم ان يكون كذلك
كذلك وهو متقدم فيلزم ان يكون معا لحبر كما ليشه وضديته
لان في نفس الامر فاكالا للخبز هنا هو المتقدم ان الخبز حاصل
شيء لما من شانه او يكون ذلك الشيء له اي حصول شيء بالشيء
ويصح له او يليق به بالقياس الى ذلك الشيء والفرق بينهما ان
الحصول يقتضي كمالا للذات وما من القوة لذلك الشيء هو ذلك
الاعتبار فقط كالاه باعتبار كونه مرة اخرى والتحقيق ما ذكرها
لتعلق معنى اللذة بها واخذ كل الخبز لا بين تضيفا لان اللذة
المعنوي بانها قد لا من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون كمالا
من جهة دون جهة والا لذاذ به يختص بالجهة التي هو
منها كمالا وخبز هذه ماهية اللذة ويقابلها ماهية الالم
كما ذكره وسما اوقبل التفصيل من قولهم اللذة ادراك الملائم
والالم ادراك المنافي وذلك لعدل الشيخ عنه الى ما ذكره وهذا
الموضع قد اضطر فيه الفاضل المعرب الى تعريف اللذة بالخبز الذي
هو خبز رجع الى قولنا اللذة ادراك الموجود وكذلك كون الالم
ادراك المعدوم وذلك باطل لان اللذة فلان ادراك الخبز
الاعضاء والاصوات المنكرة وما يشبهها ليث بلذات مع انها

ذات فالاولى ان يقال العدم يجتمع به فان هذه الخبز باللذة لونا
كمودة وسيلة اليها على ما هو المشهور يرجع التعريف الى قولنا
ادراك اللذة ان يكون وسيلة اليها والكلام ايضا فيه عيسى
يجيء الجهل من شانه ان يكون له وكان معنى قولهم من شانه ان يكون
له امكان اقتضاء يدل على ان يكون الجهل بسانا للذة بالكمال
والتحقيق ان معنى ماهية اللذة والالم بحيث يحتاج عن التعريف
والوقوف ساذكرنا فيه تحقيقا الشيخ يحتاج عن ايراد الجواب بعد السكوت
والجملة ذكر ماهية اللذة والالم مع كونها غنيين عن التعريف بما
ذكرناه فيما ايراده بالك بعينه قوله وقد يختلفان بالحيثية والتركب
القياس فالشيء الذي هو عند الشهوة خبز هو عند المطعم المالح
الملاءم والذي هو عند العقيب خبز هو العلبة وانتهى هو عند
خبز مقارنة وباعتبار يتحقق مقارنة وباعتبار بالجهل من العقلاء
نيل الشكر هو عند المدح والحمد واكرامه وباعتبار قاتل هم هو عند
ذلك مختلفة اقول مراده بيان ان الخبز الذي ذكر ماهية
اللذة هو الخبز لا باضافة لا يعقل الا بالقياس الى الغير وذكر الخبز الذي
الذي هو الشيء الذي يتعلق به الارادة الاولية هي العوارض المعتبرة
والفعل وسمي فعله في الخبز العقلي قارة وباعتبار يتحقق قارة دنيا
فالخبز الذي هو الحق خبز عند كون العاقل عالما بالاشياء وقدرة على
القدرة بالجميل خبز عند كونه مستحقا لحمده على القدرة والعلم

واما بقوله من الخفيات ش اى التى يدركه من المدرج الخ اى التى
لا تعقل بحسّ او كونها بالقوى وهى التى تختلف الجسم بحسب
احواله تلك القوى امّا الاعقل البتة فلا يختلف باختلاف قوله
كل خبر بالقياس الى شئ ما فهو كمال الذى يخصّ من يعجزه بالشعور
الا ترى قولنا العقل بيّن الخير والكمال اذ فكرات الخير المضاف لا شئ
الكمال الحقيقى الذى يقصده ذلك الشئ باستعداده لا يدرك العقل
يقصد شيئا ولا يميل اليه الا اذا كان ذلك الشئ مدركا بالعقل
اليه فكذلك نقول فى اختلاف سعى الخير فى الخبر بالخير موثرا كما
قوله باستعداده الاول فضائله التى ذكرت له استعدادا
بطراء على الاكثر لا يكون الشئ الذى يخصّه ذلك الشئ باستعداده
الاول خيرا بالقياس الى ذاته لكن يكون خيرا بالقياس الى هذا الاستعداد
الطارئ كالاصداد فانه سوء فى فطرته لا فتضاء الفضائل اياه
طرء عليه هذا العدة لاقتضاء الرذائل فصار بها يجب لاستعداده الاول
لا يكون بحسبه خيرا بالقياس الى هذا مع الاستعداد الاول والخير
الفاضل الناقص وقع هذا الموضع بوزان ما مرّ فى الخير والشر
كما اعتدت بتبيّنا ان ادراك كلا من الخير مشعور بان الخير والكمال
حيث لا يكون ذكر احدهما منفيا عن الآخر وكل ادراك
تعالى بامرين بكل خير وبادراك له من حيث هو كذلك اولا
لم يخل من تخصيص معنى اللذة ذكر خاصة هذا البحث وعنوان اللذة

متعانقة متشابكة احدهما وجود كل خير فى والثانى ادراك ذلك
حيث هو كذلك فاتح المطالب لا هذا انتهاء مبنى على
تنبيه ولنوّطئا بان يطرق ان من الكمالات والخيرات ما لا يدرك
به اللذة التى تناسب سلامة مدرك الخير والسلامة غلا يلتذ
ما ليست بالحلو بعينه بحواسه والتسليم ان الترطيب
حلوه وشعور الجميع والعكس محسوسات اذا استقرت
عرا ان المريض وان حسب بجهله ان التوجّب الى الحالة الطبيعية
فهمة غير خفى اللذة بها غلبة اقوى الوصب المرض
بعدا وصب الشئ اذا دام ومنه قوله تعالى ولهم الدين واصبا اى الخالص
التوجّع الى الشئ بعدا لتوجّع عنه والمفاجئة الاخذ على غرة والفوز
من الفضل اياد شاكر على شيخ اللذة المذكورة وعنوان الصحة
السلامة كما ذكر مع انا لا نلتذ بها وايا حالجواب عنه تعالى
على سبيل المسامحة وعنوان الادراك فالذى هو شرط فى اللذة ليس
هناك بحاصل فان استمرار المحسوسات يذهل النفس عن احساسها
والتنبيه على اتساع الحيرة المفتحى للادراك لذة ما بعيدا
تنبيه والالذ قريبا فيكره كراهية بعض المرضى
مفضله عن ان لا يشتهى شيئا شائعا وليس للطعام
سلف لانه ليس يحبّه فى تلك الحال اذ ليس يشعر بالخير حيث
هو خير كما ان الفضل الاول كان مشتملا على الجواب عن النقض الوارد

اى ادراك الـ

عجزة او ابوة او استقرت ذا عضو
لا يحس بها كمن كان عضو السلعة او اسرت
لا يحس بها ٥

عليه بسبب فعل الامرين الذين يحلق بهما اللذة وهو الادراك فهذا الفضل يشتمل على الجواب عن النقض الوارد على احد الامرين الاخر وهو حصول الكمال بالخير الذي ليس بالحاصل بالفعل ولما لم يكن هذا النقض متوجها اليه بوجه فانه الجهة لا يكون لذة الخلو بسبب كراهة المرء له لم يحصل الفضل وشهاده على ما يتوهمه بخلاف الادراك **تنبيه** اذا اتضح ان مستلزم قابلية ان يحس ما سلف عند اذا الطعم لم يحصل بعد فقد اتفقنا ان اللذة حاصلة كما يوجب هو كذا لا شاغل له مضاد للمدرك فانه اذا لم يكن شاغلا فانها امكن ان يدرك بشرط استغراق الشاغل على المعدة اذا عاف الخلو اما غير الطعم فقبل المستلذ بعد الطعم الذي بذكره لا يجد منه اذا لم يعاف لذة وشهوة وربما ذهب شاذ منهم الى ان يكون عافا الطعم او كرهه فالعزوف عن هذا الفضل انه يمكن ان يقال ان ذاته يتقدم فلا يرد النقض المذكور عليه فهو ان يقال الشاغل لا مضاد للمدرك او يكون المدرك غافلا عن الشاغل لما عن المضاد والشاغل كالاستلاء المانع عن الالتذاذ بالطعام والمضاد كالكيفية المانعة لذوق المرء عن الالتذاذ بالحلاوة والباقي ظاهر **تنبيه** وكذلك قد يحضر الشاب الحلو ويكون القوة الدراكة ساقطة كما في شارب الصفراوي المرء حتى لو صفق

كان الخمير فلا بأس ثم يحاذ التفت القوة او زال العارض عنها
الامر الاول **قوله** وبيان بنيته على الحالة الاولى ثم ذكر ان اللذة كما تحصل
مع وجود المدرك الملتذ عند تمام الادراك بذلك الامر فهي تحصل
بوجود الامر عند عدم الادراك به وهو ظاهر **تنبيه** ان قد
يقع شك ان لذة ما يقينا ولكن اذا المرتبع المعين الذي يسمى فيها
جاز له ان يخالها اشتهاه كذلك متى حرشت او ذاقها يقينا ولكن
المرتبع المعين الذي يسمى بالفارسية كاه ربا ان لا يقع عليها بالبيع
الاحتمال مثال الاول الحالة التي خلقت عند لذة الجماع وبقيت
الاذى حال ان لم يرتفع وصب الاسقام وعند الخمير **قوله** ويدل
بيان ان العلم بوجود اللذة وادراكها يقينا ممكن لا يوجب التوقف
ايجاب الاحساس بها والعلم بوجود الامر وادراكه يقينا ممكن
لا يوجب الاحتراز عند ايجاب الاحساس به فذلك لان مزيد التحرز
بعد وقوعها العقلية لا يقتضي ادراكها فقضاء الاحساس بها العلم
بما من شانه ان يشاهد لا يبلغ درجة المشاهدة ولذلك قيل ليس
كالمعاينة بجعل مرتبة علم اليقين دون مرتبة عين اليقين وبذلك
لم يقتصر الشيخ على ذكر ماهية اللذة والالم على ادراك الادراك لذة
الدليل على ان ذكر اهل المشاهدة بسمته بل اللذة العقلية هذه وانما
يلد المعاشاة بالفتح استعمل لفظة الذوق هنا لجميع الادراك
بعتبر عند نيل اللذة والاحساس باللذة دون ذلك يقتضي كما ان

مستفاد من تتبع اللغة والادب
التحقيق ٥

ذا لعض فارق معنى الاداة الذى قبل وما يجرى مجراها داخل فى معنى
اللذة كما تر عقيبه كل مستلذ به فهو سبب كامل يحصل ادراك
وهو الصارى اليه خيرة ثم بعد ذلك وان الكمالان واذا كانا هما
وثمة كمال الشهوة مثلا ان يكيفا لعضوا الذين بكيفية الحلاوة
ما خمة عن ماء قراح فوق مع مثل ذلك لا من سبب خارج كانت
اللذة تامة هذه كذلك الملموس والمشموم وبعضها كمال القوة
ان يكيفا القوى كيفية غلبة او كيفية تضمر ما ذى المخصوص
عليه كالوهم التكيف بهيئة شابه بحوة وسايذكره وعلى هذا فقس
نايرا لهوى وكمال الجوهر العاقل ان يتصل بجلية الحق قدر ما يمكن
ان ينال منه بهجاته الذى بحسبه تتم قبل هذا الوجه كل واحد مما
عليه مجتمعا من التعجب مبتدرا فيه بعد الحق الاول بالجواهر العقلية
العالية قم الروحانية السماوية والاجرام السماوية ثم ما بعد ذلك
تتلالا بحسب الذات هذا هو الكمال الذى يصير به الجوهر العاقل بالفعل
وما سلف هو الكمال الحيوانى والادراك العقلى بما هو كذلك من
والحسى سنوبه كله وعدد تفاصيل العقلى لا يكاد يتناهى و
محصورة قليلة وان كثرت قليلا شئ والاصعب وصفها فان
اللذة الى اللذة نسبة المدرك الى المدرك والادراك الى الادراك
نسبة اللذة العقلية الى اللذة الحسية نسبة جلية الحق
قدر ما يناله العقل كيفية الحلاوة وكذلك نسبة كل ناقص الى

آحاد اللذات العقلية وبيان انها كل من الجنسية وهذا ان
ما عدة مطالب هذا الفصل وتقريرها ان يقال لما كانت اللذة
ادراك الكامل الخير بما يحصل لمدرك ما كان مستلذ به بذلك كل ما يفيد
فهو سبب كامل يحصل لمدرك ما وذلك الكمال يكون خيرا بالقياس الى
ذلك المدرك فان كان الكمالان واذا كانا اللذين يتعلق بهما
شفاعة تليا بقتضيه لا استقرار فيضا ما يتعلق بالقوة الشهوية
وهو كتكيف العضو الذى بكيفية الحلاوة وسواء كانت تلك القوة
من نباتية بحتة اى شئ حلو اذا كانت حاذقة والعضو الذى
فارق كالفم فان اذا فادة اللذة مساويان ولذلك يلتذ الفا
حالا لاحتلام اذا فاذ به بالقلع حالة النظفة وكذلك فى نار
الحواق القاهرة وتتمها ما يتعلق بالقوة الغضبية وهو كتكيف
القلب الحيوانية بكيفية بحى تصفو غليانا او تقوذا ذى
حل بعضو يليه وتتمها ما يتعلق بالقوى الباطنة كتكيف
اوهم مصورة شئ مرجوة او بصورة شئ يتذكره وكذلك
نار يحاوهذه كلها كمالات حيوانية مختلفة واذا كانت
لها متفاوتة يتبعها لذات بحسبها والجوهر العاقل ايضا كمال
وهو اذا تخلى فيما يتعقله من الحق الاول بقدر ما يستطيعه
تعقل الحق الاول على ما هو عليه غير ممكن لغيره ثم ما يتعقل من
سبب معلولاته المترتبة امى الوجود كل يتعقل بعينها اما على

الشئون والآخر على وجه يكون بين ذاتها فاعل بين ذاتها
فيه فانه ليس يصير عقلا مستفادا على الاطلاق وذلك ان هذا
الكمال خير بالقياس الى ما يدركه لهذا الكمال لا بحسب ما هذا الشئ
له فانه هو هو سواء ذلك وهذه هي اللذة العقلية فاذا قلنا
بين اللذتين اعني العقلية والحيوانية من حيث الكيفية وجدنا العقلية اقوى كيفية واكمل
لانا الانواع العقل بالكم المتصل حقيقتا المكتسبة جوارحها
كما في الحس لا يدرك الا كيفيات تقوم بسطوح الاجسام التي
تحصره فاذن الادراك العقلي اقوى لما هو اكثر من الشئ والحس
كله واما الثاني فلان عدة تفاصيل المعقول لا يكاد يتناهى
وذلك لان لحاس الموجودات وانواعها غير متناهية كذلك الامثلة
الجارية بينها وبين المدركة بالحواس محصورة فالحاس بكليته
كثرت فانما كثرت بالاشد والاضعف كالحلاوة وبين الحلوين
كانت الكمالات العقلية اكثر واذ لاكها اذ كانت اللذة التابعة
لها اشد لان نسبة اللذة الى اللذة كنسبة الكمال الى الكمال
صار الادراك فاذن اللذة العقلية اشد واذ من الحسية بلا
نسبة لها الا بالقياس الشامل اشد فله نسبة اللذة الى اللذة
بنسبة المدرك الى المدرك والادراك الى الادراك الى الحظ الاوفر
فاذن الحد الحد والحد يجب ان يكون مطابقا بين ذي قول الشئ

وكما الشاهد الذي يحتج بانه قول فاسق البتة فذكر كان بعض الاقوال
افضل لبعض من بعض فوجب ان يكون بعضها هو سواء اشد من بعض
وهذا موضع ذكرنا في الجوامع المتعلقة بالحمد من قاعدة
بين المطلق وتقدم ذكرها ان اردت موضع حتى قال ايها اتجد
الاكل والشرب حالة مخصوصة تعرف باللذة وتدرك بها فاذا
تلذذ بهم ايس هو انهما اقتضيا عليها بل ذكرنا تاقض باللذة
ادراك الملايم فاذكر ثم ان الفاعل يدرك الملايم من جهة
وهذا البحث لا يستتم بالعناية القصيرة لا تلبس بالجهد فيها
فعليكم ان تفهموا البرهان على ان حالة الفاعل في تلك الحالة
حتى يصح لكم الحكم بوجود لذة عقلية قوة لما قدمنا ان لكم
ان تقترحوا الحوت غالبة هذه المعلومات مع انا لا نجد اللذة
العظيمة التي تشغلها فلو كانت الادراكات مفيدة اللذات لكانت
لذة كما كانت مدركة والقول بارع الاستغال بتلك اللذة
مانع من حصول اللذة قول لكن الذي ما نعا من حصول شئ
عند حصوله والجواب انهم لم يقولوا انا تاقض باللذة كذا وكذا
بل انا نجد تلك الحالة المدركة عند الاكل غير التي عند الشرب وان
تمايز مع وقوع اسم اللذة عليهما وجدوا الامر المشترك بينهما
وبين غيرها فاتيانا بسببها وتضمنا عنه اختص بكل واحدة منهما
موجدة خاصة لكل واحدة توصف باللذة وجنس خاص لكل من

لا تؤلف بها فاعلموا انه المراد من مفهوم اسم اللذة فتأمل جيدا
ذلك الامر حاصلا للعقل حكموا بوجوده للعقل وان نافى
اطلاق الاسم فلا مضايقة معه بعد ظهور المعنى وعرفوا ان
اتم ما يقع لها ان اللذة ادراك فقط وقالوا الهنا ادراك
بشرائط وكل العالم يعلم ان لا دوام للذة لا يكون مستجمعا لتلك
الشرائط فلذا لا يكون عالما بانه حصل لهذه العلم خيله او كيف
عالما بها من جهة ما هي خيله ثم اذا ان استجمع الشرائط فلا يتم
التمتع بها دوام اللذة فانا نرى كثيرا من المتعلقين الذين يتولعون
الامساك معددة يتبجحون بها اشد ابتهاج ويعدون اكثر الحال
مذاكرتها على ملك الدنيا مما ينافيها فضلا عن لذة سمع بها او
نكح تنبيه الاه اذا كنت في البدو وفي شواغله
عوائقه فلم تشتق الى الكمالات المناسب لها لتحصيلها بل
ان ذلك سبك لا منه وفيك من اسباب ذلك بعض ما بقيت
عليه اقول بيان ذلك ان جهة عامل الشكل الاول وهذا الموضع هو
يقال كل قوة تشتاق الى كمالاتها المستتبعة للذاتها تلك الكمالات
اضداد تلك الكمالات لها كالباصرة فانها تشتاق الى التنور بشيء
من الظلمة فان كانت المعقولات كالامور الغير المتناهية فانها
لا تشتاق الى حصولها كالاشتياق الى حصول الجهل المضاد لها فذلك
لعلة ان سبب فقدان الاشتياق وعدم التألم بالجهل ليس كالعلم

المعقولات من جهة فيها غير متناهية لها وانطوائها تحت
اجتماع النفس بالمحسوسات يمنعها عن الالتفات الى المعقولات
فلا يحصل عليها ما يعتد به فلا شعور لها بحصولها حتى اليها
اضدادها فلما كانت مستمرة الوجود غير منقطعة وكانت النفس
مشغولة بغيرها لم تكن تلك الكمالات فلا يكون متألمة لها تنبيه
واعلم ان هذه الشواغل التي هي كالحائل بين النفس وبين لقاء
تلحق النفوس الجاهدة البدنية ان تمكنت بعد المفارقة كانت جهلا
كما كانت قبل الكمال ان تمكنت كالامر بمكنة كان عدمها اشد في
اليها فالحق فاذكرك من حيث ستأتيه وذلك الامر المقابل
بمثل تلك اللذة الموصوفة وهو الامر الثاني القصائة فان الامر
الجسمانية اقول بيانه يتبنى على بقاء الاسم المضاف كما
لان النفس الانسانية التي هي احد اجزاء النشأة وهي بعد
وعلى حصول التألم لها حين يحصل سببه وعلى ان تلك الآلام
اشد من الامور الدنيوية والفاظه ظاهرة تنبيه ثم اعلم
انه اذا كان من دنيئة النفس من جنس انغماس الاستعداد
الذي يجلي بعد المفارقة فهو غير مجبور بما كان يجب عليه
عربية فسر قوله لا يدفعها المتقارب اقول بيانه
مراتب الاشتياء وتقدم لذلك مقدمة وهي ان نقول قولنا
كالان النفس كجد لا محالة لعلم استعدادها وعدم لا تعلم

ها يكون اما لا مرعى في كتساب غريزة العقل او بعيدي كوجوده
مساوية للكمالين فيهما وحيانا راجحة احداهما بحسب قوة
ثالثة تشترك في كونها ذاتية وهي اسباب الفضائل وكل واحدة منها
تكون اما بحسب القوة النظرية واما بحسب القوة العملية وبعضها
فالذي يكون سبب فضائل الغريزة بحسب القوتين معا فانها
بحسب بعد الموت ولا يكون سعادة وهو الذي ذكره الشيخ والذي
يكون بحسب القوة النظرية ويكون رياضاتها وانما وجب ان يكون
يقدم به الاعتقاد لانه الجزء الممكن اكتسابه للانسان الذي صار
سببا للشقاوة عن معارفه عنه الشيخ لم يعرض لذكر هذا القسم
صريحا وهذا الفضل لكنه انما اهمل ذكر هذين الفضائلين الذين تكلم
عليهما بانهما غير محبوبهما ثالثة اما في الحقيقة عن الخيرات
كاحتقار ان العامي والمعتدلة والعديمة الرابحة وعن الرابحة
كالاخلاق والملكات الردية المستحكمة وعن المستحكمة التي
تكون سبب عذاب في غريزية وجميعها بعد الموت واما لانهم
واما لكونها هيآت مستفادة من الافعال الارادية متى زالت
بزوالها اكثر ما تختلف في شدة الزعاة وضعفها في سرعة
الزوال وبطئه يختلف المتقربون بها بعد الموت في الكثرة والكيفية
بحسب الاختلاف بين تفسيه واعلم ان رديلة الفضائل انما
تساوي بها فضيلة الجاهلين الكمالات المذكورة تابع لنسبة جميعه

الا كتساب وليست بحيث من هذا الوجه وانما هو الجاهلين
الفضيلة بالعرض بقطع النظر عما يلحق من الخير فاذن هذا الكلام
من وظائفه بتراء اولى اذا كان يميز هذا الفضل بين الفاضلين
المعتدلين بفضائلهم سعداء فقد نهم وامثالهم بين الفاضلين
الذين لا يعتقدون بفضائلهم فوق الفضل الذي لسادة الجاهلية
لا يكون لها سوى الكمالات التي لا اقدار بعرفها اصلا فان الحكم بان
الفضل كالاين حقيقة ليس ابديا في ما بين لها سوى انها خيرات
عرفت بالاكتساب فالظاهر ان لها كمالا ما فراجعها ان لم يكتسب الكمال
لم يخلوا اما لكسبت مضادة الكمال مضادة لجاهلية لكسبها
من حيث الماهية واما كانت معتقدة من حيث الاضافة الى المتعلق
فمنها من اكتساب الكمال تابعين مضادة له مضادة مفوضة عنه
امر يستقل بشيء من العلم لكنها تكاسلت فافتتاء الكمال
معدة اياه فهؤلاء اصحاب رديلة الفضائل الذين يعتقدون
بفضائلهم لاشياء تهم الى الكمال الفائت عنهم واما حصل
الفوق لهم باكتساب تفارق عاجزين عن الوصول الى المشتاق اليه
فطائفتهم البتراء وامثالهم هم الجاهلون وهم الذين يعتقدون
ما ثمة فقط وانما اصحاب المفوتين لسادة جهلهم الذين يتهم
الشيخ بانه لا بد منه لا بد في الخير هو الذي عليه سلامة الشيء
الا تهم

٩٣٦

بعضا بعض فلذلك اكثر هذه المواضع نظر قوله فاما ان تابع فاعلم
من جنس ما كانت حتى تشغل دائما وتبقى كل نار ما تعفن
اليه وقد تحا النفس المستنسخة كان يجوز ان يحدث
ان يقتل كل فاسد بكل واحد ان يكون عدد الكائنات من الاجسام
عددا بازاء النفوس دائما ان تكون مدة بقاء بعض منها بقدر
بدن واحد فتقتل به او تتدارك عنه متابعة ثم ابطل هذا وبقي
باعتبار ما ضاع لكن اول هذا هو المذهب الثاني وقد اورد على
ابطاله بحجتين احدهما ان يقال اذا فنيت الابدان الحيوانية
وجوز النفوس ما يقابل الفاسد وجب ان كل مزاج بدن عدث فانما
عدث معه بعض ذلك البدن فاذا فرضنا ان فنيت منها
ابدان كان للبدن المستنسخ فضلان احدهما المستنسخة والثاني
الحادثة معه فكان حينئذ يجوز ان يحدث بفضلان واحد اعادة
النفس التي تم البدن وتعرف هذه كل حيوان يعرض ان يحدث
بدن بعده ويتعرف هذا ان كان هناك نفس اخرى لا يتعرض
لها ولا هي بلقاء لا تتصرف في البدن فلا يكون لها عادة مع ذلك
البدن فلا تكون مستالة خلف والحجة الثانية ان يقال النفس
المستنسخة اما ان تختل بالبدن الثاني مالها وهذا البدن الاول
او تتصل به فتملأ بدنان او بعدة بدنان فان اتصل بعض تلك النفس
فاما ان يكون البدن الثاني قد حدث في تلك الحالة او يكون

قد فان كان قد حدث في تلك الحالة فاما ان يكون عدد النفوس
الحادثة وعدد الابدان الحادثة في جميع الاوقات متساويين فيكون
عدد النفوس كما كان اولا يكون اقل وعلى التقدير الاول يجب ان تتصل
فتملأ بدنين يكون آخر ووجب ايضا ان يكون عدد الكائنات من الابدان
عددا بازاء عددها الا ان يفضل عن ان يكون احدهما لاحد النفوس وعلى
التقدير الثاني يكون النفوس المجتمعة على بدن واحد اما ان تشاركه
اشتراكا لا انفصال به او مختلفة والاول يقتضي ان اتصال الكل
به فيكون لبدن واحد نفوس كثيرة وقد مر بطلانه واما ان تتابع
وتتناوب بحيث الكل غير متصل ببدن بعد فناء البدن الاول
وقد مر فناها متصلة هذا خلف والثاني يقتضي انفصال بعض
بقاء البعض غير متصل بتعود الخلف وعلى التعدد والفناك
فاما ان تتصل نفس واحدة بابدان اكثر من واحد حتى يكون
واحد هو جبينه غيره وهذا محال او بقي بعض الابدان مستقرة
للنفس بلا نفس وهو ايضا محال او تتصل بعض النفوس ببعض الابدان
ويحدث البعض الآخر نفوس اخر وهو ايضا محال لان احدهما انفصال
تلك النفوس ببعض تلك الابدان دون بعض من غير اولوية وايضا
حدوث النفس لبعض الابدان المستنسخة دون بعض من غير اولوية
وان اتصل النفس المفارقة جديد فقد حدث تعلق جديد لعلة المفارقة
تلك البدن وقد مر انه لا يجوز ان يكون ذا نفس اخرى او لا يكون ذا نفس

على الاول اذ التقرير بدون الوجود على الثاني وجود ذلك
التقرير مطلقا وانما ان اقتضت التقرير مقارنة لذلك الزمان
بيان بجواز كونه معطلا في زمان يقتضي جواز ذلك في سائر
ولا يحتاج الى القول بالتناسخ دائما لاحتمال ان يكون انتقاله
بدن موقوفا على حدوث مزاج مستعد لذلك وبذلك يرتفع الاول
حاصل بقي ان يقال مع حدوث ذلك المزاج وحدوث الحالة المذكورة
وقبل الآن ان يتخلل انتقاله زمان دون زمان مع ما مر
بالنسبة اليه هو محال وقد مر ما قدمت الحجة القاطعة على استحالة
الدور الاضلم بقوله فرايسطا هذا بعض البرهان الذي ما كان
المقتضية لبطلان الحالات الآتية المذكورة بقوله واستعين بما

فاضع لمزيد ايضاح اشارة اعلم ان بتحقيق هو الاول بداية
اشد الاشياء بيانا كالاشياء الاشياء كما الذي هو بري عن جميع
الامكان والعدم وهاتها القوة ما شاء لها عن الخير
هو الابتهاج بحضور ما ينال الشوق هو الحركة الى تمام هذا
الابتهاج اذا كانت الصفة منفعلة من وجه كما تقبل الطبيعة
غير منفعلة من وجه كما يتعين ان لا يكون منفعلة في الحس حتى
كون تمام التمثل الحسي للامر الحسي كما مر فانه تمام لذاته
تاما فانه شيء ما وانما العشق هو الخير الاول فما عاشق لذاته
لذاته عشق من جزء اما عشق ولكنه ليس كل عشق من جزء من

النسخة الثانية ما عدا الروضة
ما القوة والابتهاج ٥

لذاته من ذاته من اشياء كثيرة هو الذي اتوك لما تبين من
القوس والمعاد وقد تقرر فيما مضى ان دفع الذرة على ما يطلق عليه
معناها ليس بالشاق اراد ان يبين ترتيب الجواهر الغاقلة ذلك
قد كان اشرقية وحسن مآب او ليها امر عبدا لواجب الاول تعالى
فاتمارك لفظة الذرة واستعمل بدلها الابتهاج لان اطلاق
على الواجب الاول وما يليه ليس بشائع في عند الجمهور وانما كان
الاول احق بسبب بحيث لان كماله هو الكمال الحقيقي لا غير بذلك
هو الادراك التام فتقاضى القاعدة المذكورة يكون انتهاء
بداية الكمال الابتهاج على الاطلاق واعلم ان كل غير فوق ذاته
المؤثر من حيث هو مؤثر حب له والحب اذا اوفق حسي عنه وكلما
كان الادراك اتم والمدرك اشد تجريدا كان العشق اشد والابتهاج
ادراك التام لا يكون الا مع الوصول التام والعشق التام لا يكون
الا مع الوصول التام ويكون ذلك على اتم درجة تامة واجمل تاما
فاذن العشق الحقيقي هو الابتهاج بحضور حضور بذاته تاما في
المعشوقة ثم لما كان الشوق عندنا من لوازم العشق مرتقبا
احدهما بالآخر اعادا الى الشوق فاتبعه تذكاره لحركة الى تتميم هذا الابتهاج
ولا يتجه ورود ذلك الا اذا كان المعشوق حاضرا من وجه غائبا من وجه
فراثيا العشق الحقيقي الاول هو الحاصل هناك فانه
الخير المطلق واذا كان لذاته اتم الادراكات وادرجها عن اطلاق

هذا اللفظ عليه وان كان غير مستعمل عند الجمهور الا انه مستعمل
عند الاكابرين من الحكماء والمحققين من اهل الذوق وعرفنا
عن الشوق انه ليس ان يجب عنه شوق وبين اشتياقا لذاته شوق
لذاته من غير وقوع كثرة فيه وانه مستوفاه ابدا يعني بحسب ادراك
الغير له واعني من الفاضل الشائع بان الحب اذا كان حالا في
كان قولكم ادراك الكامل يوجب حبه اسندوه الى الشوق فيه
وان كان غير كان ادراك الاكمل كمالا له فعالما الادراك غير الكمال
آخر والمختلفان لا يجب اشتراكهما في الاحكام فادن يصح ادراك
ادراك الغير يوجب الحب وادراكه غير موجب له والجواب ان
الحب ليس هو الادراك فقط بل هو ادراك الملوف من حيث هو ملوف
وادراك الكمال انما يوجب حبه لكون الكمال شيئا ما كما ان الكمال
ادراكه موجود بالادلة على احكام اثبوت الحب هناك قوله
ويلزمه المبتهجون به وبذاتهم من حيث هم مبتهجون به وبهم
الفضيلة القدسية فليس يجب الى الاول الحق وعالم الملائكة
من خلقي وما ثم القدسيين شوق اول هذه هي المرتبة الثانية
وهي مرتبة العقول دائما يتأتى الشوق اليها لما فيها من القوة
قوله هذه المرتبتين مرتبة العشاق المشتاقين فانهم من حيث
هم عشاق هذا فانيا لذاتهم مذعنون من حيث هم مشتاقون
فقد يكون لا صنف منهم اولى شاذا كان الاولى من قبله كان اولى

اذ ذاته وبحاكي مثل هذا الاولى من الامور الحسية حاكاة بعيدة
جدا لما اذا ما هي الحكمة ما الدقة فقد تقدم لك ذلك منه شيئا
حيث مثلت بمثل هذا الشوق مبدأ حركة فانا كانت تلك الحركة
مختلفة اذا تمثل بجلال المطلب وحقت ابهجة والشوق الشريفة
اذا نالت العبطة العليا في حياتها الذي كان اجل الحالات
تكون حاشية مشتاقة مرتقبة من علو قدر الشوق القيم
الحياة الا هو في قوته وهذه هي المرتبة الثالثة وهي مرتبة
الشوق المتعاطفة الملكية والكاملة من الانسانية تأتي
الايمان وتواجب لهم المشوق والشوق معا يحب الشوق
الاولى بذكان الاولى انما كان من قبل المشوق كان اولى فانه
بالاولى فالذي يسن من المشوق الى العاشق انما يكون حاله
لانه يشعر وصول انفع المشوق به اليه ووصول الاثر اكمل
وشبه هذا الاولى الذي باذن الحكمة والدقة فقد كان
ذلك شبيها عيد وذلك لوجهين احدهما ان الاولى واللذة
واللذة فرحا ما يأتي وهنا حقيقتان والآن ان الاولى
واللذة فقد تباينا في الوجود الخارجي لا يمتنع بينهما اتحادهما
فتعقلهما ما وهنا متحدان بالذات ظاهر قوله ويلحق
الشوق مفوق بشرية متزيدة بين جمعية المرتبة والتعالي
عليه وجاهها فانها يلحقها الشوق المفوق في عالم الطبيعة الجسمية

التي هي مفاصل لمرتكبها المنكوسة وهاتان المرتبتان حالا
فيتان بحاسر بحيثان ٥ القوى والنباتية المتوسطة والناهضة
والقوة المربية الواجبة هو سبب تأدية فيها المعلم على ما ذكره
الفاظه ظاهرة تنبيه فاذا نظرت والاسر بما آتيتا
لكل شيء من الاشياء الجمادية كالاحجار وهذا الزاد يا
او طبيعيا لذلك الكمال وشوقا طبيعيا او ارادة ايا فاذا
رحمة من العناية الاولى على القوى الذي هي بعناية هذه جملة
وتجدها لعلوم المضارب فيها تفصيلا اتوك لما بلغ عن بيا
مقاصده وقد تقرر هذا اشتاد ذلك بشوقا العشق على اهل الصفا
والقوى بمعنيها اراد بنية على بعوها بالقوى الوصفي
الجمادية قد ذكر ذلك اجمالا واما التفصيل على العلم المشتمل
المشتمل على اثبات الكمالات الاولى والثانية لجميع الموالي
جاء البسيطة والمركبة وكيفية حركاتها لصنعها بالارادة
او الطبيعية وذلك يدل على كون تلك الكمالات مرة عند ما
فيض فاشقة بالقيام اليها ومشتاقة اليها اذا فارقتها فالها
ظاهرة والشيخ رسالة لطيفة فالعشق بين بها سرا بها

لجميع الكمالات [illegible]
هذا اشارة الى النمط المتقدم الذي صرح بان كمالاتها مختصة
بها على ما رايتها اراد ان يشرح هذا النمط الى الحال الكمال

التبيه في مطالع هذا الكتاب بعد
عن كم جاء بعد ستة اشهر من
يكشف عنه الغطاء والظلام الناس

التبع الاسباب وبيان كيفية ترقيهم ومدارج سعادتهم
قد ذكر الامور الغايية لهم وتعاتهم وقد ذكر الناس المصالح
بعد هذا البابا جل في هذا الكتاب فاتته رتب فيه علم التصوير
ترتيبا ما سبقه اليه من جاء بعده لا لحقه من بعده تنبيه ان
هذا باب دوجا يخصون بها رتبهم لحبوبهم الدنيا دون غيرهم
تكاتهم وهم وجلا يتب بابا انهم قد سنوها وجرة ما عنها الى
القدس ولهم اسر خفية فيهم يامر ظاهرة عندهم يستكرها
تيكها ويستكرها من يعرفها ونحن نعنيها ملبك الموالي
الجلبابا المخصصة والجلباب ما يغطى به من خوف وغيره والقوى
اى خلقه والمراد من قولهم تكاتهم وهم جعلوا حبب من ابدانهم قد
نقوها بجرة وما عنها الى عالم القدس وان نفوسهم الكاملة مادام
في ظاهر العالم البعثة تجعلها بسبب الابدان الكثيرة كان قد خلقت تلك
الابدان بحيث تجرد جميع القوى الشهوانية المادية وخلصت الى عالم القدس
مستعدة تلك الذوات الكاملة الابية عن انقصان والشرور لهم
امور خفية بينهم وبين ما هذا تعلم ما يجر عن ادراكه الا وطاهر
بكل عن بيانه الالسنة وانما تعلمها تعلم بما لا حسن ذات ولا اذن
وهو المراد من قوله عز من قائل فلا تعلم نفس ما اخفي لهم من قرة
اعين وما سوى ظاهر عندهم مما انا كما لا يدركا لا يظهر بيانه الا لهم
وابان يختص بهم القوى من جملتها ما عرفت بالمجزات والكرامات

ومنها ما يستكرهها من يكرهها اى ويكون اليها اقرب من يعرفها
ولا يقربها ويستكرهها من يعرفها اى يستفظعها من يقف عليها فمن
ذلك ما رويته واذا وقع سمعك منا بقرقعة سوء فليك وبناء استه
لسلامان وبابا لى فاعلم ان سلامان مثل يضرب لك وان اسمائه
مثل يضرب له مثلك اذا كنت من اهله فرحل الزمان الخ
اقول سرد الحديث قال ن يقال كلاية ذا فلان يسرد الحديث
اذا كان جيد البداية قد سلامان بحرة واسم لموضع وهو ايضا من
اسماء الرجال والابطال الخ قد ليس من جنس الاصلى الخ مدكن
صفات يختص بجمعها شيء احصاها عبد العزيز بن حمدان وهي
منها اليد والاجوف والصحيح المتحرك من حما لفظتان وهما
الشخ بمعنى الاسم وما شاء ذلك تما بحيل ان يستدل الفعل
عليه فاذن تكليف الشخ حمل يجري مجراها تكليف بمعرفة الغيب
قلت اجد ما يقرب هذا المراد بسلامان آدم عليه السلام وبابا
لجنة مكانة قال المراد بآدم نفسك الناطقة وبالجنة درجة
سعادتك وباخراج آدم من الجنة حدثنا قد الزلة سقط
نفسك عن تلك الدرجات عند بقائها الى الكمال وهو اولى
كلام الشخ مشعر بوجود قضية يذكر بها هذان الاسمان ويكون انتفا

مسئلة علم ذكر طالب ما المطلوب وما له الاشيا فيما يطلب
بذلك المثل على اكمل بعد كمال يمكن تطبيق سلامان على ذلك
المطلب وتطبيقا بابا على مطلوبه ذلك وتطبيق ما جرى بينا
من الاخوة على الزمان الذي عاصر الشخ عليه ويشبه ان يكون ذلك الشخ
من فصحاء العرب فان هارون الفضل بن مدجران قام الى
بحكايتهم وقد سمعت بعض فاضل اخبار بان يذكر ان اعرابيا
اسمه ق كما يسمى بالنادر فقصته كر بها رجلان وقال له
حيهم احدهما مشعرا بالخير اسمه سلامان والآخر مشعرا بالشر من
مثل جرهم فقال ق سلامان لقد عرته بالة ثلاثة وانوى ان
يأتي الغرض حتى اعرته بالقرابة حتى هلك وما رسمنا بالغرض
مثل ذكر هنا سلامان وبابا لصاحبه فانا لا ادري
ذلك المثل وهو يتوقف على مطالعة من الكتاب المذكور وهي الآن
الذي سمعته غير مطابقة للمطلوب هنا لكن ما الة على ما فتح
هارون الفضل بن لا مادر بحكاية العرب فان كان ذلك
كذلك فسلامان وبابا لهما تما وصفها الشخ على بعض الامور كلف
عبرة معرضا وصفه هو بذكر انك ان سمعت تلك العصبة
فاعلم من لفظي سلامان وبابا المذكورين بينها فتشك وجد
بتلك قد العرفان قرا تحمل الزمر وهو بيانه الضمير بعدها
مطابقة لاحوال الطائرين فاذن الامر بحمل الزمر ليس تحليلا قوة

العجب انما هو موقوف على استماع تلك القصة وحينئذ فلعله
يكون تماسك العقل الموقوف عليه الاهتداء الى تراءى
قد وقع الى بعد بخروج هذا الشرح فحينئذ أن شئت فقل الاسلام
وان شئت فقل الحديث وهي التي وقعت اوّله الى ذكرها انه كان في قديم
الدهر ملك ليونان والقوم يومئذ كانوا يسادون حكيم فيقدمونه على
جميع الاقاليم وكان الملك يريد بابا يقوم مقامه من بعده فاتاه
امراة قد ربّاها الحكيم حتى قدّمه من صغره فخبّرته امراة ان زوجها
سلامان واضعته امراة اسمها ابسال ودبّته وهو يجد لوعة
عنهما
ولا ذهما وهي دعته الى نفسها والاتخاذ بها عاشرها وخاف ان تخونه
بامرة بفارقتها فلم يطعه وهرب الى ما وراء بحر المغرب وكان
الملك
الذي يطلع على الاقاليم وما فيها يعترف له بها الا انه اطلع
على عيبها وهو انه لها وانها شانه واهلها ساءة ثم اراد
من نماذج سلامان قصارى مملكته المراة فجعل لها بحيث يشاء
كل واحد صاحبه وله سبيل اليه مع انه براه متحققا بذلك وقطن
الملك
سلامان به وجمع الى بابه معتبرة او نجبه ابوه على انه يصير الى
الذي وضع له سمع عيش ابسال الفاجرة والقيه عليها فاستدرجه
وابسال كل واحد منهما يضاجعها فيغيبها الخمر
وغايته المراد بان الملك بعد ان استولى على الممالك وعرفت
ابسال واصحابها سلامان فزع الملك الى الحكيم وامره فدفاه الحكيم

وقال اطبخوا واحرقوا بالنار الملك فاطاعوه فكان يرمي صورتها من
بعد ذلك رجاء وعدلها الى ان صار مستعدا لمشاهدة صورة الآخرة
فاراه الحكيم بمعونتها فشفعها احياء وبعثت معاد الفقر
من حيث الى ما استعد للملك بسبب سعادتها فحاز على امير
الملك وهنا الحكيم المربّي باعانة الملك واجرا الملك وفاحا
بغيبه وضيعت هذه القصة مع جنتها ينفاد ما يمكن ان اذكر من
اخراجها اخبار سلطانها الى اخرجها بتقديم الفاحش من ستة اذناب
القصة وتقطيعها حسبين ان احسن من ابتداء الى اخرين بعد هذه
اختراعها اتمّ من مراعاة الحكماء ينسب كلام الشيخ اليه اولى
بالتقديم وهو غير مطابق لذلك لانها تقتضي ان يكون الملك
هو الفعال للافعال والحكيم هو الذي ينبغي عليه تمام قوته
هو النفس الناطقة فانها اشرف ما من جزء فاق بالجسمانيات
هو القوة المدبّرة للجملة التي هي استكمال النفوس وتالفها
سلامان رمز الى ميلها الى الذات الدنية وستة ابسال الى
تعلق هذه النفس المخيسة عما بقي بعد رفعة النفس وهو الما
ما ورا بحر المغرب انما سمعها الا لامور الفانية البعيدة عن الحق
اجلها مدة الزمان عليها الذلك وقد بيّنا ان التوفيق
مع الجريان وهما سلامان فيان بقاء سبيل التفريع مع فتور القوى عن
افعالها
بعد ترك الانحطاط ونجح سلامان الى بابه التعلق الكامل الذي

على الاستعانة بابليس واعوانه عند غلبة عدوهما في الحرب وهما في الملك شريكان
البدن فلا يخلو الفتى والمراح وانا الفتى فلست بينهما ايثاره
سلامان بقاءها بعد ابيه والحكماء مجمعون على صدره الزهرة الذي
لها بجميع الكمالات العقلية وجلوسه على سرير الملك وسوقها
الكواكب الحقيقي والمريخ الباقيان على صدور الزهرة العقرة وقد
لهما يتمان فذا تاويل القصة وسلامان سلطان مدائن الروح
اما ابسال فهي مطابق لاختياره درجته العارفين في العرفان وهو
مثل ما يعوقه من العرفان والكمال فيختار الوحدة لبست حدوة القصة
حاشية المذكرة الشيخ هذا الذي يحتمه فيهم ويسمعها الوسيلة
الذي هم عرضه هذا واما القصة الثانية وهي التي تحتاج بعد خبرة
من اعتلام الشرح وهي منسوبة الى الشيخ وكانها ابو الذي اشار الشيخ اليها
فارح اباعبيد الجرجاني لعودي فهرست فصايا الشيخ ذكر شيئا من هذا
وابسال له وفاصل القصة ان سلامان وابسال كانا اخوين شقيقين
وكان ابسال اصغر اخوته فاراد ان يتزوج ابسال دين بدين الحسن وشاء
صبيح الوجه عاقلا متاديا عالما خفيفا لحاحا وكان يحب عشقه اصاة
سلامان وقالت له فان اخطبه باجمالك ليتعلم منه ولاده لك
فاجابها ابسه سلامان بذلك وابى ابسال الا سن بها الطلبة الثانية فقالت
له سلامان ان اردت امرات لك بمثل ذلك امرة قد عمل عليها وكرمته وانعم
عليه جملة حين في خلوة عشقها له فاشتهى ابسال الامر من ذلك وقد

انه لا يطاوعها فقالت لسلامان زوجني اخاك بالحق فملكها
بعض الملك باختها ابنة الماه زوجتك بابسال ليكون ذلك عاصمة
ضعف لكي اساهم في غيرته قالت لابسال ان اختي كرهت ان
تدخل بنسائها فاراد ان لا يكتفيها الا بعد ان تسابق بك وبلد آخر فان
باشت امراة سلامان في ذراعي اختها فاذ خلا ابسال بها فاذ نفسها
فاذا وثبت بفتح صدرها الى صدره فاذا تاب ابسال لذلك قالت
منبه ان الابكار لهن احوال لا يعلمن برأي ذلك وقد تحتم التمنع
في الوقت بتمام فلا تسرعن في اجابته بفتوره وجمعها فاذا فتحها
وخرج من عندها وعزم على مفارقتها فقالت لسلامان ان ابسال
اتحج ذلك البلد فعلق قلبي ذلك واخذ جسمها وهارب اما تحج
البلاد لاجنبيا وبحرا وبرها وعمرا من غير ان تعلق كان اول من
ترون ارسولها فعل وجه الارض ولما رجع الى وطنه وجب الفتاة
عادت الى المعاشقة وصدقت معانقة معاني وانتجحها وهم
عدة موضعه سلامان ابسال اليه في جيوشه وقوت المراة في
الجيش لما الامير فضوه في المعركة فضلوا وظفر بهم الاعداء وتركوه
جريحا وبدنا حتى سبوا من اصطفت عليه من جيوشه من جيوشه
اليسر والنعمة محمولة شرها اختري بذلك الذي احترق
ورجع الى سلامان وقد احيط به واذلوه وهو عزيز من اعلى حين
فاذكره ابسال ما عنده الجيش والقوة وكثرة الاعداء وبذلهم

٩٤٤

الدنيا وطيبتها يعني بهم الزاهد والمواظب على نقل العبادات من القيام والصيام ونحوهما يعني بهم العابد المتعرف بكثرة
فقد يجد الحق مستريحا الى ذوق من الحق في سبب تحقق بهم العارف وقد
يكون بعض هذه مع بعض الحالات التي يجدها بالعارفين فما يعتقدانه
يعده من المطلوب فيتم بالمنافسة أن يعرف بما يجده في نفسه من وجدان
المطلوب فطالب الحق يلزمه في الابتداء أن يعرض عما سوى الحق ويتجافى
بالتشمر عن الطلب لما عن سائر الأشياء وطيبتها فيتم تحصيل ما فقده
أنه ظهر من الحق وهي عند الجمهور بما يخصوصه حتى العبادات وهذا
كما الزهد والعبادة بالعبارة الفعلية بالتخلي بطيبتها ويتم الفاقد
وجدان وجدانه حتى المعرفة فإن الحق الطالب الحق يتم هذه المطالب
ابتداء الشيخ يتم بها ثم إن هذه الأحوال قد توجد في الابتداء وفي
الانتهاء وقد توجد على سبيل الاجتماع وذلك قليل والأعم
فالاجتماع في الثنائية كحدث الثالث في كمال واحد الذلك
أشار الشيخ بقوله وقد يتركب بعض هذه مع بعض بقوله

الزهد عند غير العارف بها ما كانت تشوق عليه الدنيا بالزهد
وعند العارف شغل ما خلا بشغل سره عن الحق وكذا كل شيء غير الحق
والعبادة عند غير العارف بها ما كانت تحمل الدنيا بالأجرة والمقابلة
فالأجرة هي الأمور التي يعدها العارف رياضة طلبه دون
جهة الخلق ليجرها الى الحق ويعرج بها العارف بالحق الى الحق

سير الباطن حين ما يتحلى الحق له تنازع فيخلص السر الى الشروق
الساطع وبسببه الى سكر مستغرقة كلما ازداد السر اطلاعا على
الحق غير مناجم من الهموم بل مع تسبيح بحالة فكون بكثرة تحرطها
وسلامة القدر فلما اشار الى وجود التركيب من الاحوال الذاتية
نبه على عرض العارف وغير العارف من الزهد والعبادة ليسلم العارف
بهما فذكر ان الزهد والعبادة من غير العارف حالتان غاية الفاقد
فيه العارف يجري مجرى ما جرى شاهد حالة بحالة بغير العارف
مجرى الجبر بعد العدم فالفضلان متحدان لكن الفوز
وأما العارف فزهده في الحالة التي يكون فيها مستريحا الى الحق معرضا
عما سواه متنزها عما يشغله عن الحق إيثارا لما هو فيه وفي الحالة التي يكون فيها
منفتحا من الحق الى ما سواه كثرة تحمل كل شيء من غير الحق احتمالا لما
وأما عبادته فتعاونا على تحصيل الحق بآدابها وأدائه وهو تارة التجرد
والعصبية وتجرها والدنيا عنه الصيانة والتنزه بالتجرد عنها
من الميل الى الطالع الحسابي والاستدبار الى الحالة الشاهدة مشتغلة
إياه حتى يجيء الوقت الذي لا يستدبر ذلك القوى معوقة لذلك
التشبيح فلا تنازع الحالتان بل تسامح الترجمة الى الشاهدة بفضل
الوقت الذي يقبل الحالتين إشارة لما كان العبادة
يستقبل معه بأمر غيبه الا بشاكلة الحق من حيث هو بحالة

تفضل الترجيح في البشرة، الزيادة
مرجوحة الى الوجوه الظاهرة العارف
وجود العارف والى جلي الحضرة

والمعاش للعوالم الفرح والسرور للنفوس الفرح وبه تتم الصلاة
مجزئة عن القولية لان التبعة بالاجهار بحصلان من غير فرق
الى هنا فاذا لا بد من شارح هو بنى ذو معجزة وهذه قاعدة ثالثة
ان العوام ضعفاء العقول يستعظمون اختلاف العمل الثالثة
امور معاشهم بحسب النوح عند اسيلاء الشرق عليهم المعاشهم
اليه بحسب الشخص فيقدر منه على مخالفة الشرع اذا كان للطبع الهاوى
فيأبى وبعضا امر دنيا يجلهم الرجاء والخوف على الظاهر ترك
المعصية فالشريعة ترتب على ذلك انتظامها فلهذا وجب
يكون للمحسن والمسيء جزاء من عند الله العدل بعمل ما تهم الخير
ما يسعدهم او يعقوبهم من اكدارهم وانعالهم ما نعالهم وجزاء
يكون معرفة الجازى واجبة على المتمثلين للشريعة فى الشريعة
المعرفة العامية فقد يكون يقينية فلا يكون ثابتة فوجب ان يكون
معها سبب حافظ لها وهو التذكار المقرون بالتكرار والعمل
عليها امتا تكون عبادة متكررة للمعبود مكررة او وقائع تستتبع
كالمتلوات فما يجرى مجراها فاذن يجب ان يكون الشرع داعيا
الى المتصديق بصومها تابعا قاده بجنبه والايمان بشارع مجعول
من قبل صادق والمقارن موعد وعيد اما حسى دنيوى
بعادة يدركها الخالق بحوت جلاله والمالا نتياد لقوانين
شرعية يحتاج اليها النوع معاشا ومعادا يتم حتى يتم ذلك الكل

المعد لما يقيم بحياة النوع فهذه قاعدة رابعة ان جميع ذلك
مقدر فى العناية الاولى وحسب الحكمة الباقية هو موجود فى جميع
دهاج والا ممنه وهو المطلوب وهو نفع لا يتصور نفع اتم منه وقد
اضيف لمستلى الشرح الى هذا النفع العظيم افتيا وقال الاجهوزى
الاصل حسب ما وعدته واضيف لما وفين منهم الى الشرح الجليل
والمجد الاجيل الكمال الحقيقى المذكر فانظر الى الحكمة وحسن
على هذا الوجه تتم الاجوبة وهو ابقاء الله الجهول الجزيل بعد المنع المظلم
فلما انتهت وهو الاتصال الحقيقى المشار اليها فحظ اصاب من
هذه الخيرات بحبا بتهرك بحابته اى تقلبك وتنعمك
اذ اهل الشرع واستقم اى ذو المتجه الى ذلك الجناب المختار
داعين الفاضل الشافع فقال ابن عنيتم بالوجوب الذاتى قولكم
لما احتاج الناس الى الشارع وجب وجوده الوجوب الذاتى فمن
علم ان عندهم ما يذب وجب على الله بهم كما يقول المعتزلة وابن عنيتم
ان عندهم ما ان ذلك سبب النظام الذى هو خير ما وهو
مبداء لكل خير فاذن وجب وجود ذلك عندهم بما يتم به الكل لان
الاصلح فيما جب اذ يوجد والا لكان الناس كلهم مجبورين
على الخير فان ذلك اصلح لهم فوكم المعجزات دالة على الفاعل
بخ من قبل الله عز وجل بكم كون سبب المعجزات عند كمن شأنه
عجل الله بنماء دبره ضد اديم من السحرة كما يجئ ان شاء الله تعالى

وبيان النبي عن جنبة بمعونة الى الخير دون الشر والتمييز بين
الخير والشر يقضي فاذن لا بد له للمعجزات ان تكون اعطاها انبيا
وانتم القول بان المعجز دال على صدق صاحبه سبني على القول با
الفاعل المختار العالم بالجزئيات الزمانية وانتم لا تقولون
بذلك فالقول بالعقاب على المعاصي لا يستقيم على اصولكم فا
عقابا للعاصي هذا كره هو سبيل يفضي المسافة الى الالتباس فما
صفا ويذكر ان بيان العاصي المعصية يقتضي سقوط
عقابه والجواب على اصولهم انا نعلم الاول فان نقول استناده
تعالى الطبيعية الخفايا فانا الجد مع القول بالخفايا
على الوجه المذكور كان لا امان اثبات تلك الاخبار لذلك
شاذ فيها بما فيها كقرين بعض الاسناد مثلا لصلاحية المشبع
الحق صحتها فاذا كان ذلك الغاية مقتضية لوجوب العمل
بخبر العدل فانا نقول الاصل ان يراجع فنقول على الا
صل بالقياس الى الكل غير الاصل بالقياس الى البعض والاول
بعد الثاني فليس كون الثاني يحول بين الخبر وبين ذلك الاصل
كما تر والثاني عن الثاني فان نقول الامور الغريبة التي يدعيها
المعجزات تولية وعملية كما تر في المعجزات الخاصة بالانبياء
بالفعلية المحضة فاذن اقتران الفعلية بالقولية فما فوقهم
وهو دال على صدقهم والثالث فان نقول مضافا الى

ما ترى من القتل لا العلم ما اعتذر ان مشاهدة المعجزات
التي هي آثار لنفوس الانبياء دالة على كمال تلك النفوس وهي
مقتضية لتصديق ما تأتي به هم وما تأتي عن الاتباع فان نقول ذلك
المعاصي يقتضي وجوه ملكة راسخة والنفس هي المتصفة
وبيان الفعل لا يكون سببا لتلك الملكة فلا تكون مقتضية
لسقوط العقاب قد اعلم ان جميع ما ذكره الشيخ من اصول الشريعة
والنبوة ليست تامة لا يمكن ان يعيش الانسان الا بها على اكمل
النظام الموجب الى مصالح حال المعاش والمعاد له
بها ولا يمكن ان يكفيه ولا ان يعيش مع من ليس يحفظ عليهم
الضروري فاذا كان ذلك الشيخ منوطا بفعل او ما يجري مجراه
على ذلك فيتبين كون اطراد العادة بالتيا ما الضروري

المسألة الثالثة العارف يريد الحق الاول له بشيء من غيره وهو فيها
على غاية من عدم عنده له فقط ولا يذر بخرق العادة ولا قابلية من
اليد له بل عنده او رهبة فاذا كانت ما يكون المرغوب فيه او المرهوب عنه
هو الذاهي وهو المطلوب ويكون الوقوف عند الغاية بل الواسطة التي
غيره هو الغاية وهو المطلوب وهو الذي لما ذكر عرض الغاية
وعدها العارفون من الزهد والعبادة وانت مبادي عرض غيره العاجي
واصحاب الشاذ وهذا الفصل الذي عرض العارف وما يقصده فيقف الغاية
الكاملة المحتوي على الاتيان بالفعل والمداومة عليها الذي هو خاصة وفي

وان العارف يريد الله تعالى لا غير وهو الذي يقتضيه
حقيقة الامر فان العارف الحق لا يريد الا الله
وبالله التوفيق

لذلك الكمال والغاية لغيره وبدئه جميعا وهي حركة وطلب
القربة اليه والنهضة عبارة عن الاول بالارادة وعن الثاني بالتعبد
وذكر ان ارادة العارف ومحبته يتعلقان بالحق لا من حيث ارادته
لذاته وهو يتعلقان بعينه لذات ذلك العين بل لان تعلقا غير الحق
تعلقا لاجل الحق اي فقوله العارف يريد الحق لا لذاته يشير
عينه بيان لمتعلق ارادته بالحق لذاته وقوله وهو يوثر شيئا عليه
اي لا يوثر شيئا غير الحق على عرفانه فان الحق موثر على عرفانه
العرفان ليس بحق لذاته عندنا العارف على ما صرح به فيما سبق
فقد من ان العرفان للعرفان تعدد ذاتا وكل ما هو موثر
وليس بحق لذاته فمن موثرها له عرفانه فالعرفان موثر لعينه فالعارف
العين هو الحق لا غيره فان الحق موثر على العرفان فانما المتحقق
بانه لا يوثر شيئا عليه الحق على العرفان لان غير العارف يوثر المحبوب
على الاحتراز عن العقاب على العرفان فانه يريد العرفان لاجلهما
العارف فلا يوثر شيئا عليه الا الحق الذي هو فقط سؤله لذاته
بالقياس اليه قوله وعبده له فقط اشارة الى متعلق عبادته فانها
ايضا بالحق فقط فان قيل هذا ناقض ما ذكره فيما مر من ان عبادة
العارف رياضة لنفسه ليجرها الى جناب الحق فان قرة العين في
الحق ليس هو الحق دائما قلنا مراده ليس ان العارف لا يقصد
غير الحق مطلقا بل هو ان العارف لا يقصد غير الحق بالذات ابتدا

يقصد الحق بالذات ويقصد ان قصد غيره بالعرض ويريد الحق
كذلك فهذا حكم من حيث بلا لحظ العارف نفسه بالقياس الى الحق
الاول الذي هو مراده لذاته قد اذا لوحظ كل واحد من الحق والعباد
بالقياس الى الاخر بعد استناد العبادة الى الحق ملجأ ان الجمعية
اعني لوم لحظ الحق بالقياس الى العبادة فلما ذكره فقوله وعبده
للعبادة واما باعتبار ما لحظ العبادة بالقياس الى الحق فلما ذكره
في قوله وهو يتقاضاه شريعة الخ وقد ذكر الفاضل الشارح وهذا
الموضع ان تعبد العارفين يكون اما لذات الحق او لصفاته من حيث
او لتكميل الغير ثم وجه تطابق ذلك مرتبا اشار الشيخ الى الاول
بقوله وعبده له فقط والى الثانية بقوله وعبده مستحق العبادة
والى الثالثة بقوله وهو يتقاضاه شريعة اولك وهذا التفسير
يحتمل ان يكون للعارفين معبودا بالذات غير الحق وعبادة الصنف الاول
على خلاف ما قرر اشار الى كون غرض العارف مخالفا لغرض
غيره بقوله لا رغبة او رهبة اي لا رغبة في الثواب او رهبة من العقاب
وبين فساد كون ذلك غرضا بالقياس الى العارف بقوله وان
اي وان كانت ثم رغبة او الى جهة المذكورة ان غايتين للعبادة فيكون
الثواب المرغوب فيه او العقاب المرهوب عنه هو الداعي الى عبادة
الحق وفيه ما سلف غاية الحق ويكون الحق غير العباد بل هو
بسطة الى نيل الثواب او الخلاص من العقاب الذي هو العبادة وهو

المطلوب فيكون هو المقصود بالذات لا الخلق هذا شرح هذا الكلام
قال الفاضل الشارح من الناس من أحال القول بكون الله تعالى مريدا
لذاته وذهب الى أن الارادة صفة لا تتعلق الا بالممكنات وهذا المقتضى
ترجيح احد طرفي المراد على الآخر بمخصص لا يعقل الا في الممكنات قال
والشيخ ابو علي لما اقبل انه ظاهر التبادر بان كان من يريد شيئا فارادته
فان يكون حصوله غير مراد من يريده ويكون المقصود بالقصد
هو ذلك الحصول وهو معنى قولهم ان كل مريد مستكمل فاذن كل من الله
تعالى لم يكن مراده هو الا ذاته لاستكماله ذاته واجاب عنها بانها
معارضة بما دل على المطلوب لانها مبنية على ان الارادة لا تتعلق الا
بالممكن والا لما يكمل به المريد وهو ما ادعاه المعترض وبمن قوله
انها تتعلق بالله لا لشيء غيره وايضا اقول في بيانه ان الارادة انما
يعقل المريد بقصد ان كان المراد واكمالا المريد بها ان تعلقت الارادة
به لا كونه معلولا له لكونه مستفضلا للمريد بارادته وهما ليس المراد
كذلك فاذن سقط الاعتراض

اشارة المستحق

الحق سبحانه من وجه فانه يطعم لذة البهجة به فيستطيعها ايقاعا
معارفه مع الذات المحمودة منه حسون اليها فاذا عادوا ها
وما عادوا بالقياس الى العارفين الا مثل التبسان بالقياس الى
المحكين فانهم لما غفلوا عن طيبات يحرم عليها الباقون وهي
بهم الباقية على طيبات التعيس صاروا بحيث يرى اهل الجنة ما

ان يدفع عنها عائبين لها فاكهين على ما هي عليه ذلك من غير الفقير
بصيرة من نظارة فيجب الحق اعلق كيفيه بما يليه من الذات
لذات الرقوم فتركها لا دنياه عن كره وما تركها الا لبسا جل تعالى
وما عنا بعيدا فقد يطيعه لحقه لذا الاخرة شيعة منا فيتعا
تبقى وهو شر يبقى وسكم فيها فاسئلوه على ما هو عليه طعم لهم
واخراه الا الى الذات وتقرب وعنده به والمستحب هذا الذي
فحسون الاشياء قد هو فا البذة الحق وذي وجهه سمها منتجا
هذا الملحوظ عن هيئته الحضرة وان كان نايته فاه بكلمة مبدأ
له يجب وهذه اقول المحمية التاقي عالما لمحبة التاقة
افاحاقه به لذها فاحق الخلق والله محليح فالحسون المشتاق
البين واحكمة اي احكمة التجانب منه فتحك ومحك الله
هنا اي عدل عنه مقاس الطعام او الشراب اذا كرهه فلم يتناوله
وتحكم على الشيء اهانه قال عليه مرارا وحوله اما حوله التي اي كله
اياه وبعجم عنها اعكس عنه وطمح بصره الى الشيء ارتفع والتفت
البطن والذنب الذكر وقد لاحظ الشيخ فيها قول النبي صلى الله
عليه وآله وسلم من وقى شر اطفه وبقبيه وذنبه فقد وقى
والقلوص اللسان والحسون جمع حسن وهو طير الماء الكدر
الكدرة فا للعمل وطلب الكب والغرض من هذا الفصل
من يحتاج ان يجعل الحق واسطة في تحصيل شيء آخر غيره وهو

بسادس وضع الاصبع ما دامت درجة هذه من درجات
وهي غضبية واعلم ان العروة الوثقى اعم الاعتصام بها واعلم
الخ اراد بعد ذكر مطالب العارفين وغيرهم ان يذكر احوالهم
المترتبة في سلوكهم طريق الحق من بدء حركتهم الى غايتها التي
هي الوصول اليه تعالى ويشرح ما يسنح لهم من نازلهم فذكر احد عشر
سؤالا ان لهذا الفصل وهو مشتمل على ذكر مبادي حركاتهم
ان الارادة محل مدار امرهم الترتيبي بحسب حركاتهم وهي مبدأ
المترتب من الحركة ومبدأ خاصة كمال الذاتي الخاص بابتداء
الاقبال الغايتي آثاره على المستعدين من خلقه بقدر استعداداتهم
والقصد بن بوجوده مقدم بالذات مع سكون نون من كان
مستفادا من قولهم بعلة او كان ايجابيا مستفادا من قولهم
الايمان للعارف الى الاضافة كلا واجبه منهما اعتقادا يحتمل
صاحبه ذلك بذلك المعتقد وليتا كانت الارادة مترتبة على
القصد بن حرفها بالفاء الحالة فترتبي بعد الاستبصار او العقد
ثم شرح بالفاء رتبة فالاعتصام بالعروة الوثقى التي لا فصل
لانفصام منتهى بداءة حركة السير الى العالم القدسي وغايتها
بل فتح الاعتصام بذلك العالم واعلم ان الشرح ذكر في ضمن
الى بيان ان لحركة الارادة اربع مبادي مترتبة الاول ذوق
ثم الشوق المسمى بالتعشق والغضب ثم العزم المسمى بالارادة

يتعهد الدنيا ويعبد الحق بخشية او رغبة من الفتنا
وجه الحق بارادة مقتضية ذاتية وقد بانا الفرق بينهما بما لا مزيد
عليه بيان لبيان ما يتحاد وصف الذات الخسيسة بغضبان الخاصة
وهو غضبان لا يمكن ان يزول وسمها شبيه من لم يقنع
لذة المعرفة الحقيقية بالاعلى الذي يطلب شيئا ادنى يحلق
به بما يليه سواء كان ما يحلق به مطلوبا بالعرض كما في
التنبيه على ان زهد العارف وعدم تركه من مع كونه من مبدأ
الحرص الخلق بالقبح على الذات الخسيسة فارة الملوك بشا
جل اصحابه ارتب لما القمع به الى القناعة ومن صاحبه همته
الدنية والقنعة فارة قوله لا مطمح لبصره مشعر بانه في مرتبة
من ان يستحق تلك الذات الخسيسة وسمها البصر الباصر في
لذة النظر والفرح بالهدية ذكر قد ذكر في نحو الفصل ان هذا
المرحوم بالغا بوجوده ومطلوبه بكلية من الذات الخسيسة بحسب
وعده الانبياء عليهم السلام وقد اشار الى كيفية ذلك في البيت
الثاني من ذكر امكان صالح يحوي لبذله باجام هي من عالم
التخيلات بهم وعبر عن هذه السعادة بالسعادة التي تليق بهم

إشارة اذكر دعائن حركاتنا العارفين ما يسمونه بهمة
وهو ما يعتمد المستبصر ابتغاء الارتفاق او الناسك المتبتل
الاتباق من الرغبة او اعتلاق العروة الوثقى فيتحرك بهمة الى

الجاذبة قوة الغذاء المرتبة المنبثة في الاعضاء والمربية المكونة
ههنا ارادية كما ليست حيوانية فهما من المبادي المذكورة
الاولى وهي ما تحتمد بالاستجلاب اي العقل المعاد بين لكون
والثانية والثالثة وسماها تحتمد بالارادة ما ذكرنا انفا
همنا لا يتمالا بيانا بان الاحتمد اختلاف الدماغي والعصبي
وذلك الاختلاف لا يتصور مع سكون النفس الذي اشترطه
وسفطلس الاجابة عن هذه الحركة ليست حيوانية والفاعل
القاسر اورد في تفصيل هذا الفصل اصنافا طالب الحيوان و
الرياضات الآتية بكل صنف وذلك عند مناسب لمادته
إشارة فمن اراد ان يحتاج الى الرياضة والرياضة منه تحمد
الاشارة اعني الاقلة تحية ما معنى الحق عن مسترين الآلة
فاتاني تطويع النفس الامارة للنفس المطمئنة وتحاربت
قوى النفس واقويم الى التوهمات المناسبة للامر القدسي
نفر عن التوهمات المناسبة للامور السفلى والآلات تلطيف
السر لتتجرد ولا تزول بعين عليه الوهم الحقيقي والذي عين
عليه قدة اشارة العبادة المستغرقة بالفكرة قوة الانسان
المتخيلة لقوتها النفس المرتبة لما الحق به من الكلام ترفع
القبول من الاوهام فرفض الكلام الواعظ بن قابل تركيبها
بليغة ونغمة وحزينة وسمية رشيدة انا العرض الذاتي فهو ان

النفس اللطيف والهيئة المعينة الذي تامر شمائل المحسوس
لسلطان النفوس سنن الابناء بطريقة والك سعوقة المقرونة
بكلام بعضهم اعرج بتي بالاستجام صوته اي ليته والتقاد الماء
الخلق وجمعه شمائل والمقصود من هذا الفصل ذكر احتياج
المتارياضة وليادة الغراس فانا اذكر قبل الخوض في التقرير اهمية
الرياضة فاقول لسر رياضة البهائم منعها عن ارادتها على حركات
لا يرتضيها الرائض واجبارها على ما يقتضيه ليتمرن على طاعة
والقوة الحيوانية التي هي مبداء الافعال كانت والافعال على
والانسان اذا لم يكن له طاعة القوة العاقلة ملكة كانت القوة
الحيوانية عديمة الطاعة تحوها شهوتها وغضبها نارة الفنان
المتخيلة والمتوهمة بسبب ما تذكر نارة وبسبب ما يتاتى
ايهما من الحواس الظاهرة نارة الى ما يلايمها فتحرك الحركات
مختلفة حسبما تلك القوى تخدم القوة العاقلة
بحسب ارادتها فكون هي الارادة تصدر عنها افعالها مختلفة
المبادي والعقلية مرتبة محركة مضطربة اما اذا اطاعت القوة
العاقلة منعها عن التخيلات والتوهمات والاحساسات
فاعمل الميسر للقوة والغضبية ولجاريها على ما يقتضيه العقل
العملي الذي تتصوره تصورا تاما طاعة ذلك مبدأ تصدر عنها افعالها
وتنتهي بقيها كانت العقلية مطمئنة تصدر عنها افعالها

المبادي وبادة القوى باسرها تمرة مسالمتها وبين الحاليين
خلافات مختلفة بحسب استيلاء احدهما على الاخرى تتبع الحيوية
منها احيانا هواها غاصبة للغاية ثم تتدهم قلوبهم فتصاكون
قائمة وانما سميت هذه القوى بالقوى الامارة والقوة الملهمة
ملاحظة لما جاء من ذكرها في هذه السمات ذو التنزيل الاعلى فاذن
القوى فيهما عن هواها وامرها باطاعة ملاكها فاذا كانت الاعمال
العملية مختلفة كانت الرياضات مختلفة منها الرياضات العملية
المذكورة ذات الحكمة العملية ومنها الرياضات التحقيقية المسماة بالرياضات
الشرعية وادت اصنافها رياضات العارفين الذين يريدون وجهه
تعالى لانهم كلما سواه شاغل لهم فرياضتهم منع القوى عن اتباع
الهوى سعيا الى الحق الاول وايجادها على الهيئة التي تصير الاقوال
والافعال تطابق تماما هذه ملكة فاذا ظهر ان كل رياضة هي فاضلة
لهذه الرياضة وانه يمكن ان الف تختلف باختلاف مراتبهم
سلوكهم بيدا من اسفل اصنافها وينتهي عند ذكر اعلى هذه الانواع
الرياضة بادخال المضغة فاعلم ان القوى الانسانية رياضة
شيء واحد وهو نيل الكمال الحقيقي الا ان ذلك موقوف على حصول
امر وجودي هو الاستعداد وحصول ذلك الامر مشروط بفعل
الجوارح والجوانح اما افعال جبية واما افعال اخلاقية فاذن الرياضة بهذا
الاعتبار على حجة على ما شاع بين احدهما تجبية ما دون الموقوف

الاعتبار وهو ازالة الموانع الخارجية والثاني تطويع القوى الانسانية
لتطيعه لاجتناب الفضائل والقوى ثم من الجانب السفلي للقلب
الذي سمي بتشعبها نارا القوى غضبية وهو ازالة الموانع الداخلية
التي هي الدماغ والجنانية المذكورة والثالث لطيف الذي لتطيعه
وهو تحصيل الاستعداد لنيل الكمال فاذن مناسبة الدين مع القوى
لا يمكن الا بتلطيفها وتلطف الدين عبارة عن خضوعه لاوامر تمثل صفة
العقل بشرعة ولان يتوصل الى الاسرار الالهية المودعة القوى
والتجديد بحوالة هذا الشخص لما وقع عند ذكر انواع الرياضة فكر
ناظرين على الوصول الى كل واحد من هذه الانواع فنقول الاول فتذكر
ناظرين عليه شيئا اما ابتداء وهو العقد الحقيقي المسمى بالعارف
الذي هو الذي يتزه غايته التزه عن الحوض كما مر بعد ذلك ظاهرا وثانيا
فتذكر ما يعين عليه ملكة اشياء الاول العبادة المشفوعة بالفكر
بحق المنورة للعارف بنور ربانية انورها ما يفكر ان العبادة تحمل
بعد تكليفه منابعا للنفس فان كانت النفس مع ذلك متوجهة
الى الدنيا بالحرص بالفكر فيما لا ينبغي ان يكون عليه مقبلا على الحق ولا
تصادف العبادة سببا للاستفادة كما قال عز وجل قوبل الصابرين
الذين هم عن صلوتهم ساهون وجه اعانة هذه العبادة
على العزوف الباقي هو انها رياضة لهمهم العالية العارف وقوى
بعضها بالتعويد عن جنايتها العهود الى جنابه الحق كما مر وثانيا

وهي نوعان بالذات وبالعرض فوجه اعانتها بالذات ان النفس لما
خلقت تقبل عليها الايجابات المختلفة والنظم المتغيرة
الرابعة في الصوت الذي هو رياضة المقلق فندخل من اسماع الوحوش
الحيوانية فنأخذ من اخر امرها المخاصرة تشبيها تلك القوى وحيث كان
الانسان مستخدمة لها فوجه اعانتها بالقوى انها توقع الكلام المقارن
لها موقع القبول لان الانسان لا يعلم لاشتغالها على المحاكاة التي هي النفس
بالطبع اليها فاذا كان ذلك الكلام دالا على طلب الكمال
صارت النفس متشبهة بالذي ان يفعل فتحملت على القوى التي
اياها طوعتها والذات عن الكلام الواقع فاعني الكلام المعتدل
المتصف بما ينبغي ان يفعل على وجه الانسجام وسكون النفس فانه يشبه
النفس ويجعلها غالبة على القوى له سيما اذا اقترنت باوزان موزونة
احدها يعود الى القارئ بهو كونه ذكيا فان ذلك كفاءة وكرامة
والثاني يعود الى القول بهو كونه لا يتقطع لان وضعه يكذب قوله والثالثة اثنا
تعود الى القول بهو كونه لا يتقطع وهو كونه بسيطة بليغة
اذ يكون مستحسنة ذا نجعة الدلالة على كما انما يعضده القائل من
غير زيادة عليه ولا نقصان منه كاتبا فالب فرح هذا المعنى بعض
الاحبة المتقطع وهو ان يكون بتغيير نجعة فان دون الصوت
بعيدا النفس هيئة منها عن المساعدة في القبول وشدة يقبلها
هيئة منها عن الاستماع عن العقول وكذلك الاشعار تابعة

والثاني منه

محتاجة في النفس بابسب كل صنف منها حسنا من الحسان والنفاسة
والاخلاء والخطباء يستعملونها لمعالجة الامراض النفسانية في
ايقاع الانفعالات المطلوبة بحسب تلك المناسبات وقد اجد بعد الى
المعنى وهو ان يكون على سمت رشد اي يكون مؤديا الى صدق نافع
للامر في السلوك بسرعة واعلم ان نفس الكلام والاعراض التي في صناعة
الخطابة بالعموم والامور المذكورة اللاحقة به للجنة على الاكثر
بالاستقراء وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم ذكرنا ما يعين عليه شيئين الاول
اللطيف وهو ان يكون مقتدرا على الكلية والكيفية وقد اراني كيف
الامور البدنية كالابتداء والاستطراد المضطرتين وغيرهما شاملة
للنفس من الامور النفسانية فان كثرة الاحتمال بشيء هذا الشكل
النفس هيئة مرتاحة لادراك المطالب بسهولة والثاني الاعتبار
العنيف واعلم ان السؤال الانساني يفهم الى حقيقي مرتكز الى
عجائبي والثاني ينقسم الى نفساني والاجنبي والنفساني هو الذي
يكون مبدأه مسألة نفس العاشق اعني المعشوق في الجوهر ويكون
اكثر اعجابا بسمائل المعشوق لانها انما تضاد عن نفسه والجنبي
هو الذي يكون مبدأه شيء اجنبي وطلب لذة بهيمية ويكون
اعجاب العاشق بصورة المعشوق وخلقيته وانه موقف لطيف الا
لانها امور بدنية والنفس انما تأثر بالعشق العنيف للاوائل
زيين لان الثاني تابع في استيلاء النفس الامارة وهو معين

على استخدامها القوة العاقلة فيكون في الكاين مقارنا للجوهر
والجرمي عليه والاول يخالفه في ذلك وهو جعل النفس لزيدة
ذات وجود وفرقة منقطعة عن التعلق بالدنيا وتية معرضة عما
سوى معشوقها جاعلة جميع همومها واحدا فذلك يكون لها
قبل الاعلى المعشوق الحقيقي اشعل على اصلاحين غيره فانه لا يحب
الا محرما عن عن الاشياء كثيرة وانما شاذ من يحب عشق وهيت
وكم من مات ولم يشعر الشارة ثم اذا اذا ملتا الارض
والرياضة حقا انما عنت له خلسات من الجذب نحو الحق على ندرة
كالمفارقة تعرض اليه ثم تخمد عنه وهو المسمى عندهم بالفناء
وكل وقت بحسبه وجدان وجدا ليه ومجد عليه فرأيته تكثر على
هذه المعاني اذا امعن في الاريتاضي اول من التي اقدر
وخلس واختلس اغلب وقبض البرق ومضا وامض لمع لمعا
خفيفا غير مستمر من نواحي الغيم والبرق اخاف وهذا الفصل ان
اقل درجاته الوجدان وهو ما يحصل بحصول شيء من الاسباب
المكتسبة بالارادة والرياضة وبتزايده يتزايد الاستعداد ويقل
وتسميته بالوقت قول النبي صلى الله عليه وآله لي مع الله وقت
لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل والوجدان الثاني
يكتسبان الوقت لا بسببان لان الاول يحل اسم الوجدان
والاخر اسف على فوائته الشارة ثم انه يترقى في ذلك حتى

بقاء في غير الاريتاضي وكلما فتح شيئا عاج منه الحجاب الذي
يتذكر من امره اشرا تشيد غاشي منكاد يرى الحق في كل شيء اول
اوغل اي سار سيرا عاما ومن حيث مقر الامر من اي شاء فيها
فاعبده من حاد في الشيء بالجيم اعني ابن عقل ليتعقل نحوه اي
ابصره بتفكر خفيف وغاج اي رجع وانثنى عنه وعاج براي فما
به والمعنى ان الاتصال بحيث اذا اراد ملكة منه يحصل
به عينها الا الاريتاضي الذي كان سعد الحصوله من قبل الشارة
وصل الهدى المقدر يستعلي عليه عاشه وتندل هو من كثبه
فتشبه حليمه لا يستفزه عن قراره فاذا طال على الارتياض
لم يستقر غاشه وهو في التلبيس حيث اقول علاوة على
يعني والتكنه الوقار واستوفى في قعدته اي تمكن فيها
عنه مطمئن واستقر الحوى وما يشبهه اي استخفه التلبيس
كالذي يلبس وهو كتمان العيب والكذب بنحو ما ذكره الشيخان الا
العظيم اذا فاتهم الاريتاض بغتة فقد يستقر لكن الفرق
غائب من حجوبه عن مناهيه له فينتهز منه فرصة فاذا
تركل واستمر الف الانسان به هذا الاستغراق كوني
قد تاهب للتلبيس اذ هي ستوقعة لموجده والعارف يتكون
منه الاستغراق الذي كما يشكافه عن التمرات والكمال
فذلك هو الذي كتمان نايريد عليه ويجعل التلبيس فيه الشارة

فمرآة البلغ برياضة سلفا يقلب وقته سكينة وحيرانا
ما توفا والوسيلة بها بيتا وبحصل له معارفه مستقرة كما
محبة مستمرة وسمع يحاسبه فاذا انقلب عما انقلب
حيران اسفا (بعض النسخ بدل قوله يقلب له وقته سكينة
يقلب له وقته سكينة يقال وفد فلان على الامير اذا قدم
له تهنى والجمع وفد والرفادة الاولى اظهر والحظ الا
سندا بالكاف سهلة نادما طمعة وشعا بالتاء الفوقانية
وفي بعض النسخ ثبتا اى ثابتا ويحصل له معارفه مستقرة الى
الحق الاقدس واسفا اى تلهفا والمعنى ظاهر اشارة
وفعله الهذا المقام يظهر علينا بيانه فاذا تأملت في هذه المعارف
تجد ظهوره عليك كان وهو غائب حاضرا وهو ظاهر عن حسنا
قوله تفاعل الماء والشجر اى تخللها وطرق اى سار المعنى
انه قبل هذا المقام كان بحيث يظهر عليه انه لا يحتاج احد الا تعلم
والاستفادة الا انقلاب فصار وهذا المقام بحيث يعلم
ذلك عليه فيراه جليسه حالة الابصار بعينه بالجلال الحاضر
عنده مقيما معه وهو بالحقيقة غائب عنه ظاهر عن الاعين

اشارة لعله الهذا الحق بما ينيله هذه المعارف
احيانا ثم يتيه بالحق لكون له متى شاء في بعض النسخ انما
بتي له اى يفيض له ويتجلى عليه فيأنس اى يفرح وقد

اشارة ثم انه ينتقل من هذه الرتبة فلا يبقى وقف امره الى
مشيته بل كلما لاحظ شيئا لاحظه عبرة وان لم يكن ما يلاحظه
عبارة فتتفتح له ثغور من عالم الرقوم الى عالم الحق مستقر
حوله الغافلون يقال خرج خروجا وخرج عليه يخرج اى اقام
خرج اليه وانخرج اى مال وانعطف والمخرج هيهنا اما بالتاء
الا بتشاء وما يميل الليل والاعطاف تحف واحتف حوله
اى اطاف به واستدار حوله والمعنى ظاهر اشارة اذا
الرياضة الى الليل صارت بثرة بثرة مجلوة محاذاتها شطر الحق
عليه الذات الصلى وخرج بقيه لما هو سر الحق فكان
الى الحق ونظر الى نفسه فكان مجلوا مترددا قوله وذر الذين
اى اتعب وقاسى وتعناه ان العارف اذا تمكن من رياضته وتعنى
منها وصوله الى مطلوبه الذى هو متصل الله بالحق دائما
بثرة الحال فما لسوى الحق نكرة مجلوة بالرياضة محاذاتها
الحق بالارادة ثم تمكن هذا الحق فاضت على الذات الحقيقة
ما يتهيج بقيه لما انه من اثر الحق فكان له نظران نظر الى
الحق المتهيج به ونظر الى ذاته المتهيجة بالحق وكان بعد مقاما
الترقي بين الحالتين اشارة ثم انه ينحط عن مقامه
حتى ما تعدين فتقدا بالحظ فانه فرحت هي لا حظه كما
حيث ما يرتحلها وهذا لبعض الوجود اقول هذه احدى

لعل وار

السلوك الى الحق وهى مرتبة الوصول التام ويليها ويتبعان السالك
فيه وبهى تنتهى عند المحو والفناء وفى التحقيق على ما يأتى وفى
هذا المقام يبتدئ التردد المذكور فى الفصل السابق وتتم الغيبة
عن النفس بالوصول الى الحق واعلم ان الغيبة عن النفس فى
ملاحظتها وذلك فانه ان لحظ نفسه من حيث هى ملاحظة
لا من حيث هى بينتها وبين اداة الملاحظ من حيث هو حافظ
اذ الحفظ كونه لا يحيط فقد لحظ نفسه الا ان هذه الملاحظة
الملاحظة التى كانت قبلها لانه كان هناك ملاحظ للنفس
حيث هو منشغلة بالحق مترتبة بينه حصل له من
تلك الجهة فتح بالنفس والابتهاج بالنفس وان كان وجه الحق
اعجابا بالنفس وتوجه الى النفس فاذا هو تارة متوجه الى
النفس وتارة متوجه الى الحق وذلك حكم التردد انما هنا هو
متوجه بالكلية الى الحق وانما يلحظ النفس من حيث تلحظ
المتوجه اليه الذى يمنعك عن ملاحظة المتوجه فقط فى
ملاحظة النفس بالجملة او بالعرض وذلك حكم هذا الوجه
الحق بقى هذا شرح ما فى الكتاب وبقى علينا ان نذكر الوجه
عدد هذه الفصول والدرجات المذكورة وبيانها فاعلم ان كل
حركة فلها ابتداء ووسط ومنتهى واذا كانت المغارة بين
البداية والمرور على الوسط والوصول الى المنتهى لا منعة كان كل

واحد منها ايضا ابتداء ووسطا وانتهاء والجميع ستة فالسير قبل
ان يصير الرياضة ستة فصول مشتملة على اذكر هذه الدرجات
الثلثة الاولى التى ذكرت بينها اقل الانفصال المسمى بالوقت وتمكنه
بحيث يحصل له عنها حال الاوتاد بحيث يفضل عنه
شئ فانه مشتمل على مراتب بداية السلوك والثلثة التى بعدها
التى ذكرت بينها ايضا الانفصال الذى عرضه بعيد بعض الوقت
كجنة وتمكن ذلك بحيث يحصل منه شئ مشتمل على مراتب وسطه
الثلثة الاخيرة التى ذكرت بينها حصول الانفصال مع عدم الغيبة
واستقراره مع عدم الرياضة وبقية مع عدم ملاحظة النفس
مشتملة على مراتب المنتهى فيبقى الانفصال الى الغاية
عنه شغل والاقتدار بما هو طبع من النفس فجر والتبعيض فيه
المذات من حيث هى الذات وان كان بالحق فيه والاقبال بالكلية على الحق خلا قولنا لما فرغ عن ذكر درجات السلوك
وانتهى الى درجة الوصول اراد ان يبين على انفصال جميع الدرجات
التى قبل الوصول بالقياس اليه بدأ بالزهد الذى هو تزهة ما
تمايشغل عن الحق وذكر انه ايضا شاغل فقال الانفصال انما
عنه من ما سوى الحق شغل فاندفع الزهد من حيث هو الى ما يجرد
عنه ثم عطف بالعبادة التى هى تطويع النفس الامارة للنفس

المطمئنة لتقوتها المطمئنة على اضدادها الخاسئة باغارتها
تارة اياها على ذلك فذكر ايضا مجزا خالدا لا اجتداد ما هو
من النفس مجزا اى اعتداد النفس بما يطبعها مجزا اى اعتداد
النفس بما يطبعها مجزا فاذن العبادة ايضا موديتها الى ما هي
عنه ثم عقب باخر درجات السلوك المستعينة الى الوصول
فان التنبيه على نقصانها يتضمن التنبيه على اضدادها
قليلها وذكر ان الاجتماع بما يحصل لذاتها المنتهي من حيث
لذاته واذا كان ذلك الحاصل هو الحق سبحانه بنيه وحيرة فانه
يقتضي سفرا من جانب الحجاب يقابله وقد انتهى بذلك
الهداية عن التحيرة فقال والمنتهي بنيته الذات من حيث هي
وان كان بالحق بنيه فاذن الوصول درجة من السلوك
ايضا مغايرة لما تحته عنه بالسلوك ثم ذكر ان الولاية من
جميع ذلك بالوصول الذي ذكره واخر المراتب فعال والافعال
بالكلية على الحق خلائق وهنالك ظهر ايضا معنى قولهم المحو
على الحق عظيم اشارة العرفان سند في من تقرير و
نقض دون ترك ودفع من هي ذ جميع جميع صفات المحق الملا
المريدة بالصدق منه الى الواحد ثم دون اصول قد جمع
الشيخ جميع مقامات العارفين وهذا الفصل ما اودع في تقرير
اثبت مشهور بين اهل الذوق ان كمل الناقصين يكون

بين نفسية وتجلية كان معناه المرجى يكون بين تنفية
وتحلية الا قد سلفني ما لان اجاب مدتبا عن التخلية با
التركية وبكل واحدة منهما دعان انا ذكر جان التركية هي التي
تذكرها فقد رتبها البحر في هذا الفصل اربع مراتب تقرب
وتحقق وترك ودفع فالتقرب بالقوة القرب وهو فضل بين بين
لا ترجيح لاحدهما على الاخر منه وفي التقرب والتحقق حرك شيء
ليتصل هذا شيئا مستغرقة بالفناء بين يدي الكل لغاية التوحد
الترك تخلية وانقطاع عن شيء ما لتحقق ترك مع اهمال قريب
نالان فالفرق ان حبة رئي بين تقربين بين ذات القارين وبين
جميع ما يتعلق عن الحق باطنا فانه تحقق لان ذلك التعلق كما
والانقطاع اليها عن ذاته تكميلا لها بالتجرد عما سوى الحق فلا
بقي ترك لتحقق الكمال الا بقي ذاته رفض لذاته بالكلية هذه
جان التركية واما التخلية هي التي سماها البحر دفعا وذكر درجاتها
ذا الفصل الذي تلوهذا الفصل اجيان درجاتها بالاجمال ان الها
اذا انقطع عن غيره ما تعلق بالحق راى كل قدرة مستغرقة في قدرته
المتعلقة بجميع المقدورات تحقق علم مستغرقا في علمه الذي لا يعزب
عنه شيء من الموجودات وكل ارادة مستغرقة في ارادته التي تسع
ان تبلغ عليها شيء من الممكنات بكل وجود وكل كمال يوجد في
عباده فاطمئن لانه متصل الحق حينئذ بقدرته الذي يتصرف

الذي به يسمع وقدرته التي بها يفعل وعلمه الذي به يعلم ومحبوبه
الذي به يوجد قضاء العارف بحسب ما يخلقه الله عليه قائما
بالحقيقة وهذا معنى قوله العرفان فعلى هذا جميع صفات
الحق للذات المربية بالتدريج تعرفه بحد ذاتك يعني كونه
الشفاف وما يجري مجراها ستكثرة بالنسبة الى الكثرة مختفية
لقيامها الى مبدائها الواحد فان علة الذات هو بعينه قدرته
وهي بعينها ارادته وكذلك سائر صفاته لا موجد ذاتي لها غير
فلا صفات مغايرة للذات ولا ذات موضوعة للصفات بل الكل
شيء واحد كما قال من قال انا الله لا اله الا هو فهو كما هي
فيه وهذا معنى قوله منتهى الواحد هناك لا شيء في الوجود
ولا موصوف ولا اسم ولا مسمى ولا عالم ولا معلوم وهو معروف
مقام الموحد تنبيه من اتى العرفان بالعرفان فقد
جاء بالمعاني ومن وجد العرفان كان لا يجده بل يجد المعروف فقد
جاء بحجة المحمد الموصول وهذا الدرجات ليست اقل من درجات ما
اوتينا فيها الاختصار فمن لا يفهمها الحديث كما يترجمها
العبارة
كما كتبنا المقال فيها غير انه احببت ان يعرفها فليتدبر
الذي يصير من اهل المشاهدة ليس المشاهدة من الوصلين الى
العين دون التاسعين لانه ان اوتيت العرفان فحالة للعارف
يقيا الى المعروف حتى لا تحالة عن المعرفة حتى كان عرضت العرفان

نفس العرفان فمن ليس من الموحدين درجة لانه بريء مع الذي يشاء
وهو بحال الشيخ من نية فما يدان كان بالحيرة الناس عروطة وغاب
عن رؤية من غاب لا تحالة عن العرفان الذي هو فناء الله لذا بقي
قد وجد العرفان كان لا يجده بل يجد المعروف فقط وهو الحاجب
الموصول اي معظمة وهذا لك درجات من درجات المقلية بالامور التي
حجبته التي هي المقومات الاهية وهي ليست باقل من درجات سائر
اعني درجات التركية من الامور الخلقية التي توجد الى الاوصاف
الاهية وذلك لان الاهيات محيطة غير متناهية والخلقيات
تحاط بها متناهية والى هذا اشرنا قوله عز وجل قل لو كان البحر
مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل ان تنفد كلمات ربي ولو
جئنا بمثله مددا فتلك الدرجات سلوك الى الله تعالى وهذه سلوك
الله تعالى فمتى استوى كان بالقاء في التوحيد واعلم ان العبارة
عن هذه الدرجات عزيزة لان العبارات موضوعة للمعاني التي
لا يسمعها اهل القاني ثم يحفظونها ثم يذكرونها فيما
تعلموا وتعلموا اما التي لا سبيل اليها الا غائب من ذاته فضلا عن
يعبر فضلا عن ان يضع لها الفاظا فضلا عن ان يعبر عنها ايضا
وكما ان المعقولات لا تدرك بالاوهام والموهومات لا تدرك
بالخيال والخيالات لا تدرك بالحواس كذلك سائر شاهد
يعاين مجاني البقاء فلا يمكن ان يدرك بعلم البقاء فالواجب على

فقط غافلا عن كل ما يرد عليه فلا يحتاج الى اخذ الحاجبية والقوة
ان تكون القوة بحيث تجمع بالامرين معا فلا يتأتى الامور الخارجية
لا بد ان لا تكون غافلا تماما عن الحق وان تجعل الامشاء فلا يكون
جنس من اعشق الخلق بمحبة الحق يتلقى ما يرد عليه مع اتباعه
تنبيه العارف لا يعبد الوحشي والوحشي لا يعبد العارف جميعا
مثاله المنكر كما يعتريه الرحمة فانه يستعيد ربه تعالى فان العلة فانها
امر بالمعروف ونهي عن منكر لا يعتريه اذى لاجل المعروف فقد
غاد عليه من غير اهله اقول لا يعبده اي لا يعبده في الحديث طلب
ما لا يعنيه فانه ما يعنيه الوحشي المحض يحشر مع الحي اي يحشر
حيوانا وحشيا وهو الشيطان وغيره اي اسخامه معه اي يحشره الى العالم
وجسم اي عظم وغاد الرجل على اهله يغاد غيرة ومعناه ان العارف
لا يهتم بحشر اهل الناس وذلك لكونه مشغولا على شاهد فانه من
غير غيرة متتبع لعورة احد وهو يحشر الا فاجر او خائف او عاجز
يستعير الغضب عند مشاهدة منكر بل يعتريه الرحمة وذلك
لما يرى العلة واذا امر بالمعروف امر دون ناهي لا يوقن معبرا لما
ولده وذلك لشفقته على جميع خلق الله وان المعظم المعروف فربما
يستره غيرة عليه من غير اهله والفاضل الشارح قال في غيرة واذا عظم
المعروف لغير اهله فربما اعتراه الغيرة منه لا لحقد وهو غير بعيد
فان تنبيه العارف يحلم وكيف لا وهو يعرف من غيره

وسراد وكيف لا يكيفه لا وهو يعرف من غيره من محبة الباطل وصفاته
كيف وكيف لا ويفسده اكثر من ان يحرجها بالة شر وشاه
لله محتاد وكيف لا وهو كره مضمر بالحق اقول المكره كيف اتباعه
تبع ويجب وذلك اي كيف مبتدا لا يجب كفه والا فلا يكون اتباعا بل
وهو الجماعة ويا تيا بالمال وما يجري مجراه وهو الجود وهو اجود ويا
فاذا فكيف اتباع العادة على الامور اردى على الصحيح والعفو ما لا
مع العادة وهو سيان الاجتهاد ومما عد يتبان والعارفون من وجه
بالجميع كما ذكر الشيخ وذكر فيلله تنبيه العارفون قد يختلفون
والجميع حسب ما اختلف بينهم من الخواطر على حكم ما اختلف عندهم
من دواعي الغيرة فيما اسوى عند العارف الفشف والترف بل
ان الفشف وكذلك ربما اسوى عند الخلق والعطريل ربما
ان الخلق بذلك عند ما يكون الهاجس بالله اجتماعا لما لحقا
وربما سعى الى ان يتدعاجت من كل جنس عدية ذكره الخواجه الرسقط
وذلك عند ما يعتريه عادة من محبة الاحوال الظاهرة فهو نام
البهاء في كل شيء وهو ما يتخطوه من العوائد الاجنبي والوقوف
ان كان من قبيل ما مكف عليه هواه وهو يختلف هذا فانما
يجب وقيل بقلة فشف الرجل اذا لبحته الشمال والفقر فيجزه
واصابه فشف والمترفف الذي تبلغ به الغرور حد المرح
وازفه الفقر اي اطغته وهو افعل من الفقر اي عيره مطيب

استقل تغير الكتابة
استعمل الصيغة

اليه اى عالما وعاملا بكل شئ اكد ذلك بقوله عقيلة الجوزة والجوز
بالكسر فالسكون الزوج والزوجة وقد تزاوجا وتجوز بها
بالفتح والكسر اى قرنه مساويه وحكى عليه الحافظ على ما اطلع
ظاهره فى فعله لانه من باب خطر من العبارة لا فعل واوى الفاء
يكون من حيز لما حكى عليه بعضهم من السبب ليلى الفاء
الالهاء احدها فضل العبادة والثانى مناسبته للامر المعنوى
تنبيه العارف تجاد فعل بما يصاده به اليه تفضل عن كل شئ
فهو حكيم من لا يكلف وكيف والتكليف لمن يعقل التكليف
خالدا بعقله فمن اجتمع بخليفته هان لم يعقل التكليف فتح
اى كسب والمراد ان العارف يتجاد هل فى حال اشتغاله بعالم
عن هذا العالم فضلا عن كل ما فى هذا العالم وصدره هنا اخلالا
بكلام الشريعة فمتى لا يصير بذلك سابا لربه حكيم لا يكلف
لان التكليف لا يتعلق الا بمن يعقل التكليف فمتى يعقله
ذلك او من يتمم بترك التكليف ان لم يكن يعقل التكليف
كالنائمين والغافلين والصبيان الذين هم فى حكم المكلفين
اشارة الى جواب لما يقال كيف يكون سريعة لكل وارد وطالع
الا واجد بعد واجد وذلك فان ما يشتمل عليه هذا الفن تحكمه
للمقل عبية للمحصل فمن سمعه فانما ذهنه فليبن بهم شرطها

لا نسابه وكل مستعد لما خلق له اولست الشريعة مورد الغاية
وانما ذهنه اى تحقق بحقوق المذهوب له المراد ذكره فليبن عليها
صلبين الحق والاشارة الى ان سبب انكار الجمهور للفن المذكور
وهذا الشرط هو جهلهم بها فان الناس اعداء ما جهلوا والى ان
المزج من الكمال لم يحصل الا كما بالتحقق بل بانية بحيث
مع ذلك الوجه هو مناسب لان يجعل الفطرة
اقول ويمكن بيان وجه الاتيان بالاسم الاشارة
الاتيان الجهبذ كالاكتفاء بالعوض البسر والتفكر من الاعمال الشاقة
والاضطراب من التعجب وغير ذلك عن الاولياء بل الاجدة فى كلهم
الضرايب مطلقا هذا الفاء على سبيل الاجمال
اذا علمت ان ظاهرها امسك عن الخوض المدة وهو معنى
فاسمع المعتدين واعتبر ذلك من مذاهب الطبيعة المشهورة
يقال ما زال ما لد اى ما انفصت وادناه الشئ اسقوه منه
الدقيقة وامتاز وصف قوما العارف بكونه منفردا لا يناصبه
قلة المؤنة ولقلة رغبته فى المتهيات الحسية والا لجاء
حسن العشرة ومنه محل هم الملك فاسمع ويقال اذا رحلت فاسمع
سمع العاطف ما دون خبيئة تذكار العجمة
الق فيما اذا خلت عن تحريك المواد المحمودة هضم المواد
ثبة الحفظ المواد المحمودة قبل التخلية عن الاكلة

الفضل الثانى فى رفع هذا الاستبعاد
بالكلية

الفرض من هذا الفصل ازاحة ما يتوهم من ان الاشتغال بهذا الفن مما يشغل عن الله تعالى فيكون مذموما

الفصل الرابع في سبب الخوف

الذي نحن بيانه الى ما ذكره في النمط الثاني وهو ان كل واحد
الخوف والفكر قد يفعل من حيث يقرر في الماجلده اشارة
اذا راضت القوة المتخيلة قوى البدن بالخوف خلف القوى في
متمها التي تنتفع بها الحيوان لما عرفت فاذا اشتد الخوف شدة
الانجذاب فاشتد الانتهاء من الجزء المؤدي فوقف الاعضاء
الطبيعية المسؤولة القوة القوى الباقية فربما يقع من الخوف الاسهال
لما يقع فيها المرض وكيف وقد والمرض الحاد لا يعرض من الخوف
وان لم يكن يسير من الطبيعة مع ذلك فمن اصاب المرض صار
مستعدا للقوة لا وجوده فيه فحال الانجذاب المذكور فيما يقرب
من اشتغال الطبيعة عن المادة وزيادة امرين فقدان تحلل
سوء المزاج الحار وفقدان المزيج المصاحب للقوة وله معنى ذلك
وهو ان تكون الدفعات من حركات البدن وذلك يعم المعان والمعارف
لان بالعضل قوة فليس ما يحكى لك من ذلك بعض ما يتحلل
الطبيعة ثم قوله ان سبب كون الخوف مقتضيا للاسهال عن
الخوف هو توجه النفس بكليتها الى العالم الذي يحس المتألم عن
تشبيح القوى الحساسة اياها المستلزم بتركها افاعيلها
التي بها الهضم والنهوة والتغذية وما يجلبون بها وايقافها
بين الاسهال الخوفي والاسهال المرضي وفرق ما بين هذين
الاسهالين الخوفي لان الخوف والغم نفسانيان فلا يعرضان

الفصل الثالث في كيفية الاسهال

تنقطع عن صاحبها الغذاء مدة طويلة او انقطع سلسلة غير خائبة
بل عن قريب هلاك وهو مع ذلك محفوظ الحياة اقول لا يمكن
عن القوت قد يعرض بسبب عوارض غريبة اتفاقية كالاعراض التي
فانها نفسانية كالخوف واعتباره ذلك بيقين على ان الاسهال عن الغيرة
مع الغوارض الغريبة ليس بمتنع بل هو موجود بل ذلك لتلك
على وجوده بسبب هذين العارضين او فصلين ازالة للاستبعاد
اما اثبات وجوده فسيجيء في الموضع المطلوب في فصل اثبات بعدها اما
بين الاسهال عن الخوف الذي كلامنا في الحادة وبين غيره
وقد عرفت الغرض الطبيعية هنا واحدا لما يتفاوت بها الغرض
الغيبة وفي سائر المواضع فيه فالحاجة اليه لك فاذن امكان هذا
يمكن لا يتدل على امكان الاسهال في سائر الاعراض اذ الغرض
هذه الصفة ليس الا بيان انه فاسد الحكم باستناع الاسهال الخوفي
لامكانه طويلة على الاطلاق وهو ما اصل واختلافات بابه وحينئذ
بقي خارج فيه بحسبه الذي قلنا ان الميزان انما
الى الخوف قد هبط منها هيئات الى قوى بدنية كاندفاع
التابعة الى المعوية الدنية هيئات تنال اذان النفس وكيف
علم ما يعتري مستشعر الخوف من سقوط الشهوة وفساد الهضم
الجزء عما اصابه طبيعة كانت حاسبة اقول ذلك وهذا
على الاسهال عن الخوف الكائن عن العوارض النفسانية فانا

يكون احدهما مقتضيا للامساك اعتاف بحقيقة كذا الاحوال الثانية
سببا له اما المرض فلما له من السبب الذي ذكرناه وهو حدوث
المادة التي تحترق الغاذية وبها الشخص بيّن ان العرفان باقتضاء
الامساك انما هو لان المرض في نفسه تعرض يحتاج ان يزيل
يقتضيان الاحتياج الى الغذاء احدهما راجع الى مادة الالم
وهو تحلل الرطوبات الدمية بسبب الحرارة الغريبة المسماة
بالورم الرطوبات فان الحاجة الى الغذاء انما تكون بسبب بدل ذلك
وكلما كان التحلل اكثر كان الحاجة الى الغذاء اشد والثاني راجع الى القوة
وهو ضعف القوة الدمية بسبب حلول المرض المضاف بها يدل
على الاحتياج الى حفظ الرطوبات لحفظ تلك القوى التي هو تحللا
مع فساد الاكثار وتحذي الحرارة الغريبة بها وكلما كانت القوى
اقوى كانت الحاجة الى ما يحفظها اشد والعرفان يحقق بالامرين
انهم عدم الاحتياج الى الغذاء وهو السكون المدرك بعدم
درك القوى الدمية اذا عملها عن شابعها الغني فاذن العرفان
باقتضاء الامساك اولى بان المرض قد ظهر عند ذلك فجواز ما
العارض بالامساك عن الغذاء مدة لا يعيش عزيز غذاء تلك

المدة **اشارة** اذا بلغك ان غاذيا طاف بقوة مخلطة
محركا او حركة مخرجة عن نضج فلا تلتفت بكل ذلك الكلام
فقد يجعل سببا وباعتبارك مذاهب الطبيعة اقول

وهذه فاصيدة اخرى للغارين وقد ادعى بكلامنا وهذا القضاء
يبقى بنا فاذا قبل بعده **تنبيه** قد يكون الانسان وهو
اعتدال بين احوال بعدة من المدة يحصر المنتهى فيما بتقرر فيه
يحرك له ان يعرض لبعضه هيئة ما فيحقق فوت ما عن ذلك المنتهى
حتى يخرج عن عشرها كان مستهلا فيه كما يعرض لمن عند نضج او
او يعرض لبعضهم عيشة ما فتقضاعف مستهى عيشة يحتاج
له بكمية قوته كما يعرض له في الغضب او المنافسة وكما يعرض
له عند الابتداء المعتدل وكما يعرض له عند الفرح المطرب فان
يحب توعك للغارين هزة كما يعرض عند الفرح فان القوة
التي له سلاطة او غشية عزة كما يعرض عند المنافسة فان
خاء حيثة وكان ذلك اعظم والجسم ما يكون عند طرب او
وكيف لا وذلك يصريخ الحي ومبداء القوى واصل الرحمة
اعوان المدة القوة والابتداء الاستحاف والابتداء الكر
ومن اعتراه الخزة النشاط والارتياح فاول له اذا فهمت
يقال انه ليس عنه معرفا والسلاطة الفهم اعلم ان مبداء القوة
الدمية هو الفتح الحيواني فالعوارض المقتضية ونقيضها في
مع حركة الداخل كالحزن والحزن يقتضي انحطاط القوة
فالمقتضية حركة الخارج كالغضب والمنافسة او
بانشاطا غير مقرها كالفرح المطرب والابتداء المعتدل

المسئلة الثالثة في القرن بين الاوصاف
المسوغة لعدم قضاء الصلوة وبين سائر
الاعذار ٥

المسئلة الثانية في بيان المكون بين الاقوال
السابقة ٥

الاستدلال على ان الجهل بالوقت عذر
مطلقا سواء كان مع الشك او الظن او
الوهم وسواء كان مع التقصير او لا ٥

ادة بارادها وآتيانها قيد الانشاء والاعداد للاكل المخرج
يورث القوة بضاده بالتباخ والادراج الدماغية فيزيدها
فتح العارف بحجته التي اعظم من فتح خيبر بيمينه طاهر كانت
له وحركه اقتدارا لهيته اشدة فما يكون لغيره كان اقتداره
حركه لا يقدر عليها اما مكنا فبين ذلك بين معنى الكلام
المنسوب الى علي عليه السلام وما قلعت بابه خيبر بقوة جسدانية ما كان قلعها
بقوة ربانية اشارة الى ما بلغك ان عارفا حدث عن غيب فاضا
تعقبه ما يشوش اذنيه فصدق وقاله تعذر ذلك الامام قادر
بذاته في مذاهب الطبيعة انبا بما معلومة اخرى هذه خاتمة
امرها ذكرت من المذكورة ترجع اعادها في هذا الفصل بيتين بانية
عشر فصلا بعده

انسان التجربة والقياس خطابة ان
ان الفتى لا ينبغي ان تنال الدين الغيب بتذكاره خانة المنام فلا
نابع عنان يقع شيء ذلك انتبه خالية انقطعة الا ما كان لانه
سبب لا يكون نفاعه امكان انا التجربة فالتسامع والتعارف صحيحا
به وليس احد من الناس الا وقد جرب ذلك او سمعه فعابه بالجملة
المقدمة الا ان يكون احدهم فاسد الذهن نافر عن قبول
والتذكر ما انبا التي فاستجز فيه من تسعات اقوال
بعد بيان المطلوب على وجه مقنع فنقول ان الانسان قد يطلع على
الغيب بحالة النوم فاطلاعه عليه غير تلك الحالة ايضا ليس بعيد

من حيث ما ليس يمكن ان يوجد كالاستدلال بالمحسوسات
انما الاشكال على الغيب في الفهم فيقدم على التجربة والقياس والتجربة تثبت
بامرين احدهما باعتبار محصوله والاخر باعتبار المذكور بعد التسامع
فالاول باعتبار محصوله لانه تظاهر بعضها التعارف فانتاج جعل المانع عن
الايمان الذي هناك ايمانا بالغيب وعصمة المخيل والتذكر ليقاس بما ذكره
الناس فيه بالمعقول وبما يحفظه ويذكره بالمتكرر وذكره مضطرا
عصمة المعقول فالباقي هو الثاني فانتاجه الى الخواص بالتجربة واما
القياس على ما تجمع بيانه **بيانه** قد علمت ان ما استقرأ كان
حكمه مشتركا الحاصل تحته على وجه كلي فانه يشتمل
الجزئيات الداخلة تحته فتعرض ذلك لو كان جزئية واحدة
نقصد عن الباقي جزئي واحد ما يعلمها من حكمه والقانون الحاصل
الجزئيات من الكليات حصانا فالقاصر عنه ان كان ما يكون
غريبا من النظر مستورا الا على الفاحصين والحكم على الشيء قبل
بعد تحصيل المظان قد ينبغي لها كالبادي سوسا ناطقة فيه بطبعه
له ساد على الحاصل اعلاه تنبيها كالبقوس مع ابدانها والقانا
تبدلها العلاة كالاتحاد ما بين الاجسام الشاوية زيادة معنى
زائد ذلك ظاهر فيما جزئي واحد كلي ويجتمع لك تمام حصر
الجزئيات عند الفاحص العقلي نقف فيما حسية كلية وفي الفاحص الناقص
نقف على حسية جزئية شاهدة بالوقت والنقصان ما كان اقرب

ما اتصل في اثر جزئيات متوقف في احكام
العقل ٥

الفصل الرابع في سكان نفس كما علم
مجملة في هذا الفصل في بيان انه قد
اذا ظهر ان الفصل في بيان ما يكون
مرتبة كل قوة من القوى التي
واذا كان الامر كذلك فاعلم ان
هذه ولكن الاولى ان يقدم على

الى المآب اشارة ؛ ينبغي ان تعرف هذا الفاعل
يجب الاستعداد وذلك الحاصل وقد علمت ذلك فلا تستنكر ان يكون
بعض الحيوان تنقص بعض خاصة وبنية تلك الاعضاء التوالف
هذا الفصل مشتمل على مقدمة ثانية وثلاثة اشارات الى الفصل
الثاني وقد جعل الرئيس الجنب في النفس الانساني مقر طائر طبعي
وجود فيه وحصول الاستعداد وفقده وهو ذلك الخيال الذي
النفس انما تتم جذع الشرطين والفصل الثاني من الفاعل التام انما
يجب عند وجود قابل قد تهيأ بالقوة فاذا ارتسم الجنب في النفس
الانسانية فاجب عند حصول احدى الشرطين لكن البعث موجود بالشرطين
الشرطين يستدعي تقدمه فالبحث عن ذلك بعد هذا الحكم الذي
وعدت فصولي بتنبيه العقول الفاتنة بتجاذبه
فاذا هاج الغضب شغل النفس من الشهوة وبالعكس واذا الجزء الحسي
الباطن يحول عن الحس الظاهر فيكاد يبكي ولا يسمع واذا
اغتلب الحس الباطن الحس الظاهر اخذ العقل الذي فابت طبيعة
الفكرة التي يستعمل فيها كثيرا الآلة وعرض شيء آخر وهو ان
ايضا تتعذب الجهة المحركة القوية تتخيل عن افعالها التي تقتضيها الآلة
واذا استمكن النفس من ضبط الحس الباطن عند شيء يعيها غاية
الحواس الظاهرة ايضا وقد يزيد عنها الى النفس ما يعتاد به ترك
الموعود في الفصل الثاني من مقدمتين منها ما ذكره في هذا الفصل

وهو ان اشغال النفس بعض افاعيلها يمنعها عن الاشتغال بغيرها
ذلك الا فاعيل وهو المراد من قوله القوى النفسانية متعاندة
شديدة وتمثل بالغضب والضحك ثم بالجزء الباطن والظاهر
وقد كان تمثل المطلوب بالمثال الاخير اكثر اعادته ليذكر الحكم
وبعبارة اشتغال النفس الجزء الظاهر عن الباطن بفعله واذا انجذب
الجزء الباطن الى الجزء الظاهر امال العقل الناهي جعل الاعتدال العكس
الذي هو ان العقل بحركته العقلية مبدأ للعقل عن الظاهر
مشغلها عن تلك الحركة الى الآلة وعدة بعض النسخ امال العقل الله
اي امال ملك الاعتدال العقل الى عدة بعض النسخ اصل العقل
الله اي اصل لاسلوكه سبيله بحركته تلك ثم قال وعرض ايضا
آخر وهو مع اشغال النفس الجزء الظاهر واشغالها الفكر ايضا
شيء آخر وهو تعطيلها عما اشغالها الملابق بعمل العقل ثم ذكر الحكم
لكن هذه الصفة وهو اشغال النفس الجزء الباطن عن الظاهر فيما
واذا استمكنت النفس من ضبط الحس الباطن تحت تصرفها تاما
الحواس الظاهرة اي سمعت بقال حار الخمر فاربد اي خضاء وكرة
بعض النسخ حادت اي تحيرت وامرها ما يؤ ظاهر نبيه
الجزء المشترك هو الذي اذا تمكن منه صار النفس
المشاهدة وقد مر ان التأثير الجزئي من الحس يجب
والحس المشترك في حكم المشاهد من الوجه والبعض ذلك

ة اثر القطر النازل خطا مستقيما واستمرار القطرة الجوالبتحقق
فاذا تقلبت الصورة فى الحس المشترك حاذت مشاهدة سواء كا
ذا بتداء خالية او بشاهدها فيه من المحسوس الخارج او يقارنها مع بقاء
او اثباتها مع دفاع المحسوس لها وقوتها فيه من قبل المحسوس ان امكن
هذه مقدمة اخرى وهى تذكير ما تقرر بما مر من نحو الحس المشترك وان
الرسم فيه يكون مشاهدا اذا دام من مشاهد والا ان رسم بالخيال
اثبت من خارج واثبت من داخل مما ذكر من خارج يحاذى مع حدوث
لحصول القطر النازل من الخيال عند مشاهدة فى مكان الاول
وتبقى فادة مع بقاء الثقب بقاء صورة المنفعلة الى مكان ثان فى
عند مشاهدة فى مكان الثانى وتارة مع دفاع الثقب بحيث
الكائنة فى مكان الاول عند مشاهدة فى مكان الثانى وهذه
القوة ظاهرة الوجود فان مشاهدة القطر النازل يحط لا تم
بها وانما الامر بسام الذى يحدث من سبب داخل فحسب الا ما يدل
على وجوده كما سيأتى وهذا لا يحتاج الى هذا الفصل بوجوده

اشارة قد يشاهد كثير من المرضى والمجردين صورا محسوسة
ظاهرة خارجة ولا يشك ان المحسوس خارج فكذا انشائها
اذن من سبب باطن او سبب موثر فى سبب باطن فالحس المشترك
قد يتبقى ايضا من الصور الحاصلة فى التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك وترتيبا
يتبقى فى معادن التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك اى

تسلة مقالات فى ان المشاهدة
قد تكون من سبب داخل ٥

ة من المرايا المتقابلة ٥ ربما قامت الدلالة على وجود
د بناء الخيال من السبب الداخلى وتقرير ان الصور التى يشاهدها
المجبر حموما من المرضى والذين غلبت عليهم المرة السوداء على مزاج
الاصيل من تعذر فالا محالة اثبت بعد مفارقة ما دون المحذوف
ولا موجودة فى الخارج والا لشاهدها غيرهم حتى من سلمة فى قوة
باطنية من غير ان ترسم الصور المحسوسة بها على المشاهد بالحس
المشترك فاذا شاهدها ليس بسبب مادى بل الحواس الظاهرة تنفعل
اما من سبب باطن يعنى القوة المتخيلة المتصرفة فى خزانة الخيال
او من سبب موثر فى سبب باطن يعنى المتخيلة التى تشاهد الصور
بواسطة المتخيلة الغالبة تصاعدها الى الحس المشترك على ما مر
واذا ثبت هذا ثبت ان الحس المشترك تتبقى من الصور الحاصلة
فى معادن التخيل والتوهم اعنى الصور التى تتعلق بها انفعالات
القوتين فان المتخيلة اذا اعادت فى التصرف بها ارتسم ما
يتعلق بصورة فيها تلك الصور من الصور فى الحس المشترك كما كان
فى ايام تتبقى فى معادن التخيل والتوهم من لوح الحس المشترك اى
يتبقى ما يتعلق بالخيال والتوهم من تلك الصور او الوحها
بينها اعنى حصول تلك الصور فى الحس المشترك من الخارج وهذا
يشبه تماكس الصور فى المرايا المتقابلة هذا ما فى الكتاب هذا
الفاضل الشارح يجوز مشاهدة ما لا يكون موجودا فى الخارج خطأ

معارف بمثله فان الكل مشاهدة المرئي لذلك الشخص بالحس
والفرق بين العقلية كافية في الفرق بين الصنفين تكبيه
قد ان الصارف عن هذا الالتقاء شاغلان حتى فاعل
الحس المشترك بما يشاهده من صورة كائنة بين يديه او يحسه من
وعقلي باطن لو وهمي باطن يصيبها التخيل عن الاعتماد بها
فيه بعينه فيشغلهما بالادنى فان له عن التسلط على الحس المشترك فلا
يمكن من التقرير فيه دون حركة ضعيفة لا هذا تابعة له متبوعة
فاذا سكن احد الشاغلين بقي شاغل واحد فربما تحرر عن الصنف
التخيل على الحس المشترك فلم يخل فيه الصورة بحسب مشاهدة
او تسام الصورة في الحس المشترك من الباب الباطني بحيث ان يدوم
الوارد والمرتسم موجودين فلا مانع يمنعهما عن ذلك فلما ذكرت
ذلك وانما علم ان هناك ما بعد ذلك الشخص هذا الفصل فلا مانع
وذكر انه ينتهي الى ما يمنع القابل عن القبول وهو المانع الحسي
يشغل الحس المشترك بما يرد عليه من الصور الخارجية عن قوله العقل
من الباب الباطني كالنائم عن المخيلة مرة اي يسلبه عن تصرفه
عضبا والذي يمنع الفاعل عن الفعل وهو العقل كالانسان بالنوم
او سائر الحيوانات فانهما اذا اختلف النظر في غير الصور الحسية
اجتزء التفكر او التخيل على الحركة فيما طلبا به وشغلا الحس
المشترك فيما ضبطان التفكر او التخيل عن الاهمال لا

هذا مع اضطراب متصرفين فيه بما يصيبهما من الامور المعقولة
او المرهومة اما اذا لم يكن احدهما شاغلين على ما سبق وبقيا مجردين
عن الآخر عن الشغل وجمع التخيل الى بعده وتوجه الصنعة الحس المشترك
مشاهدة وآخر اما الفاضل الناجح بادئ الصغير ان امكن ان يشكل
الصور الكثيرة من قبل شوهي امكن ان يقبل الحس المشترك الصنفين
من الصور وان لم يمكن استحال ان يكون الجزء الصغير من الناجح
عملا للاشياء العظيمة مع ما ذكرنا في فصل مقرون
القوى الى المبادئ يمنعها عن الانتقال الى الجهات
الاخر اشارة الوهم شاغل للحس الظاهر شغلا ظاهرا قد
يشغل ما النفس ايضا بما تضعف معه المبادئ الطبيعية المرتفعة
لبعدها المستحوذة على القابلة وجد الظاهرة للاحاطة عن الحركات الا
بعدا ما قد دلك عليه فاعلم ان استولت بالهما لم يشغل
الطبيعة عن اعمالها شغلا ما على ما يجب عليه فيكون من الصور
الطبيعية ما يكون للنفس اعتداد ما الى ظاهرة الطبيعة شاذ
على ان الوهم اشبه بالمرتفع منه بالمنحط فاذا كان كذلك كان
القوى المتخيلة الباطنة قوية السلطان وحدث الحس المشترك
منفعلا فلو حدث فيه المنفعل مشاهدة فربما
لحوان في حكم المشاهدة اما لسبب بدن كالهوا الذي
يمكن
فيها احد الشاغلين المذكورين او كلاهما وبدا بالنوم فان كان

الحس الظاهر الذي هو احد الشاغلين هيئة ظاهر محسوس فوق الآلة
لا ولا يكون الشاغل الذاتي ايهم يكون اكثر ثباتا وذلك لان
دخل القوم مستغلة فاكثر الاحتمال بالتصرف فالغذاء هو منه
ويطلب الاستراحة من سائر الحركات المقتضية للاعياء فتجذب
القوى اليها السببين احدهما ان القوى لها تجذب اليها بالعادة
وشاعها شايعها الطبيعة على ما مر فاشتغلن عن تدبير الاعضاء
فاختل امر البدن لكونه المجبولة على تدبير البدن فربما تجاوزت بالجسم
حدها لا محالة والثاني ان الدم المرخي اشد منه بالصفة
خالا تعرض للحيوان بسبب احتياجه الى تدبير البدن باعداد الاغذية
واصلاح امور الاعضاء والقوى المرخي اكثر مستغلة فيها
الطبيعة بتدبير البدن ولا تفرج بعدها الفاعلة الا بعد جهد
فاذن الشاغلان في النوم يكثران وبقي المتخيلة قوية بسكان
والحس المشترك عن ما سوح عن المعقولة فلحت الصور هذه
وهذا اقلنا عنها القوى عن رؤيا انسان واما السوداوي
على الاعضاء الرئيسة مرخي لجذب القوى كل الاجذاب الى
جهة المرخي وشغلها ذلك عن الضبط الذي لها فضعف احد
الضابطين فلم يستمكن ان يلخ الصور المتخيلة في لوح الحس
المشترك لقصور احد الضابطين معانا ظاهر وهذه الحالة قد
وجود الا في المرخي الذي يكون فيه الصفة يكون القلق اكثر

مع ذلك لا يكون احد الشاغلين ساكنا تجيبه كلما
كانت القوى اقوى قوة كان ارتفاعها عن المجاذبات اسهل
وكان منبطها الطبايعين اشد وكلما كانت بالعكس كان ذلك
بالعكس كذلك كلما كانت القوى اقوى قوة كان استغالها بالقوة
اقل وكان تخيلها بما لا يحتمل اكثر فلذا كانت
شديدة القوة كان هذا المعنى فيها قويا ثم اذا كانت مزاجه

كان تخيلها عن مشاركة الرئيسة اشد وهذا ما يشاهد
اقوى انه لما ارتفع عن انسان الصورة المحسوسة المشتركة من الشيء
الغايب وبقي صورة كيفية ادراكها فاذا نام ربما انتظر اذا
ان يتصل الى الباطن كيفية ادراكها من الشيء الموجود في الشيء الكاذب
فتقدم له الدلالة مقدمة مشتملة على ذكر حاجبة القوى وحالها
كلما كانت القوى قوية لم يمنعها استغالها بما فاعل يعني فاما كانت القوة
من افعال القوى تقابلها كالغضب وهو استغالها بما فعال يعني
قواها عن افعالها الخاصة بها وكلما كانت ضعيفة كان الامر بالعكس
ولما كان القوة والضعف من الامور الصابلة للشدة والضعف
كانت مراتبها الفصول يجتمعها هي قوله انه كلما كان
القوى اقوى قوة كان ارتفاعها عن المجاذبات اقل وفي بعض
النسخ كان ارتفاعها عن الجاذبات اخل وهو الاشهر او ابلغ
الصفاء وكان الاولى تحيفظها اما على الغاية الاولى فبما

ان المتخيلة انما تنتقل عن الاشياء الى ما يشابهها من جنس
ما قبل الا يشابهها بحسب ما يشابهها الحاكاة لا غيرها فعلا
النفس من محاكاة المخيلة بمثلها عن افعالها التي تشابهها
فذكر ان النفس كلما كانت قوية وجوهرها كان انفعالها
من المحاكاة قليلا بحسب ما يحاكيها المتخيلة في افعالها الفاضلة
فاذا كان ضبطها يحتاج الى جد شديد ما على الرقابة الدائمة
فمفاده ان النفس كلما كانت اقوى كان انفعالها عن الجهات بين
المختلفة المذكورة بها من كان الشهوة والغضب والمحاربين الظاهرة
والباطنة اقل وكان ضبطها الجهات اشد وكلما كان بالعكس
كان بالعكس وكذلك كلما كانت النفس اقوى كان استعمالها بافعالها
من بدل اجزاء اقل وكان يفضل بسبب ذلك لنفسها فضلة اكثر
اذا كانت رياضة كان حفظها عن محاذات الرياضة اقل
فما يجوز عن الحالة المطلوبة بالرياضة وابقاؤها على ما يقربها
اقول تنبيه اذا تملأ الشواغل الذهنية وبعثت شواغل

لم يعد ان يكون للنفس قلنات تخلص عن شغل التخيل الاحاد
القدس فانفس بها نفس بن الغيب فاصح الى عالم التخيل او
في الحس المشترك وهذا لا يا الى التوهم او حار مرض ما يشغل
ويرهن التخيل فان التخيل قد يجهد المرض وقد يوجب كثرة
الحركة التخيل الروح الذي هو آلة ينبغي الى سكون ما وفتح

النفس الى الحاجة الاعلى سبيل الية فاذا طرأ على النفس شغل ارفع
التخيل اليه وتلقاه ايضا وعلاك ايتا الذي به من هذا الطارئ
التخيل بعد استراحة ما وهذه فانه سريع الى مثل هذا التنبه او
لا يحتاج النفس التفاتا له طبعا فانه ما دام النفس عند الحاجة
هذه الشواغل فاذا اكمل التخيل ما لا تحرج الشواغل عن النفس
ولم يبق الحس المشترك او ان يكون النفس قلنات اي وجوه بها
النفس فيها وشاع اي جرعها والخرج الشاغل وهو المعنى ان الشواغل
الحسية اذا منعت اسكن ان يفيد النفس حسنة بقيا بالعالم القدس
جملة فما من مضاعف احتجاب التخيل فيه سهم مضاعف من العجب
على ما حكي وقد يتأدى ان التخيل في حسنة التخيل الحس الذي
سوء الجوبة منا يبته لذلك المريض العقلي وهذا انما يكون
احدى هاتين الحالتين اما التوهم الشاغل للحس الظاهر وانتابه
المرض المؤمن للتخيل فان التخيل ربما انما المرض وايا على
الآلة اعني الروح المتعب لاوسط الدماغ بسبب كثرة الحركة
فاذا وهن التخيل سكن فيفرج النفس عنه متخيل بالعالم القدس
بسهولة فاذا ورد على النفس شاغل حسي عرك التخيل الذي
اصابه من التعب ما يعوقه الى التخيل وهذا اذا السراج قرا كان
وكان الوارد امرا عن يا مبتدا له بكثرة الطبع سريع التنبه
بلا مرة العزيزة وتأبيها جودة الى النفس وهو ان النفس تستعمل التخيل

بالطبع ذو جميع حركاته وافعاله فاذا فقد التخيل امكن ان يفعل
منباعدة جنب المفهم او المدرك ما تعشق منه في اوج الحس المشترك
اشارة واذا كانت القوة الحسية في هر سمع للجواب الحافظة
يعاد ان سمع هذا المخلوق لا يتمادى في خياله ان يقطع قريبا زيد
الا ان على الذكر وقف هناك وقتما استولى الا ان فاشرق في الحيال
اشراقا واسعا واختصب الخيال لوح الحس المشترك الى جهة قوة
فيه منه لها والنفس الناطقة تعطاهره له عنها فاذا قوة مثل ما قد
التوهم في المرئي والمسموعين بعد ان في واذا اضيف اضافا لا تعطى
تبصرا او هنا فا او غيره لك وقتما تكون مثالا صور الهيئة وكلا
محصل النظم وقتما كان في اجل الخيال الزينة مثال الا ان التاذ الذكر
الواقف هناك قول النبي صلى الله عليه وآله ان روح القدس نفث
في روعي كذا وكذا مثال استلاء الا ان والاسفار في الخيال والاذن
الواعية والحس المشترك ما تجلى عن الانباء عليهم السلام من سماع
صوت الملائكة وسماع كلامهم وانما يحصل سماع هذا الصوت في
والمدركين نوعهم الفاسد وتخييلهم الحرفي الصحيح وانما يحصل
فالاولياء والاخيار نفوسهم القدسية الشريفة القوية هذا
لوقوف والحق بالوجود من ذلك وهذا الامر لم يكون
والشرة منه ما يكون بمشاهدة وجه او جناب خفي ومنه ما يكون
باسماع صوت خاص فقط يقال له صوت وسنتكلم

وما نفع التخيل في التعليم
ذكر ان الخاصة بنا عن الكلام
فاما ان يكون محاكاة بمعنى
او بغير ذلك على التعليل
الثاني انما يفيد كمال
بل يفيد ذلك على الاول
وبينه كما سيأتي على ان الوجه

النسخة الثانية عشر في سبب تنوع
وكيفية التخيط ٥
بسم الله الرحمن الرحيم

بما فيه من موضوعة الجيدة ما يتلاءم كلامه محصل النظم بينه ما كان
في اجل الخيال الزينة وفي حسن التخيل واجل الخيال الزينة وما يعبر عنها
وجه الاخر الكلام ما يتلاءم كلامه من جنسه فما يطلق ان التخيل
التخيل حيلة محاكية لكل ما لها من هيئة ادراكية او هيئة مناجية
طريقة استنباط من نوع الى نوعه او الى جزئه وبالجملة الذاهنة سبب
ويقتضي اسباب بحيث متى لا محالة ما دام لم يعترضها عن باعيانها
ولم يكن هذه القوة على هذه الجبلة لم يكن لنا ما نستعين به
ايضا الا ان التركيب مستنبطا للجدد الى نسق ما جرى مجراها بوجه
وفي تذكير امور مستنبطة وفي مصالح امر في هذه القوة يجعلها كل
كل نسج الذهن الاستعانة او ضبط وهذا الضبط اما القوة من
وضبط القوى او شدة جلاء الصورة المستنبطة عليها حتى يكون
مولها شديدا في وضوح تمكن التخيل وذلك ضار عن الذلة
والتردد وضابط للخيال الى موقف ما يلوح فيه بقوة وكما يفعل الحس
ايضا ذلك اعوان محاكاة المخيلة للهيئة الادراكية
كما كانها الحيوان وامضا بل صور جبلية ومحاكاتها التردد
والتذكر لا ما ضد اوجدها محاكاتها الهيئة المناجية كما كانها
غلبة الصفراء بالاولى الصفرة وغلبة السوداء بالاولى السواد
وقوله ما نستعين به فانا لا نرى الصور مستنبطا للجدد الى نسق
او مستنبطا للجدد الى نسق ما يحاكي اظهرها الاخير لان

النسخة الثانية عشر في سبعة مواضع مجما
الى احد عشر في الشاهد ٥

١٠٠١

الخيال الا وسط لا يسمى استنباطا اذ الاستنباط هو طلب النتيجة
منه وما يجرى مجرى الحد الاوسط هو الجزء المسمى بالقياس
الاستثنائى او الشبيه الاوسط فى الاستقرات والتمثيلات من المعلم
الاخرى التى ذكرها التى تختص بالمتعقل بالفكر من الامور الجزئية
التى ينبغى ان لا تهمل هذه القوة يعنى المتخيلة بل يحفظها كما
وصفناها بشدة كل ناصح من حاج او ما يلى الامر هذا الاستنباط اذ
اما ان يضبط وللضبط سببان احدهما قوة القوى المحاربة
لذلك التاليخ فانها اذا اشتدت وقهرت التخيل على ما يريده منه
عن ان تتصاور الا على ما كان الاصحاب الاى خال تفكر بهم واجر
طبقهم وتارة بمنازعة ادناس الصورة فى الخيال فانه ضارب بقدر
عن الحفظ والذكر اذا لا نقاد عيبا وشما لا وعن الترد واى الاصحاب
مذاما وقذاء كما يفعل الحرص اهم حين مشاهدة حالة عزيزة
اثرها فى الذهن مكرة والسبب فى ذلك ان القوى الحمائية اذا
اشتدت اذا كانها فاسدت عن الادراك كانت الضعيفة كما
والغرض من ايراد هذا الفصل تمهيد مقدمة لبيان الوجه فى
احتياج بعض الناس فى ضبط الخيال من الامور العدمية الى التوهم
والمقصود الى تعبير وتاويل كما يأتى **اشارة** فانه اذا
التاليخ التى فى خاطر انتهم والتقطه قد يكون ضعيفا فيحتاج
الخيال الى التذكر ولا يبقى له اثر بعيد وقد يكون اقوى من ذلك فيحتاج

الخيال الا ان الخيال يتعين والا لغفل ويخلى عن الصور فلا يضبط
الذكر وايضا يضبط اشغال الخيال بمحاكاته وقد يكون قويا
جدا وكون القوى عند تلقيه لا يطبعه الجارى فى مزاجهم الصفرة و
الخيال اذا ساء وقد يكون القوى لها بعيدة بنية مزاجهم والذكر ايضا
قويا ولا يشوش الا بانتقالات وليس امتناع ذلك
وهذه الآثار فقط بل وبنا بباشرة من افكارك بعضا ان قد
اضبط فكرك وذكرك ورقيا اعتقدت عند الى اخيا مختيلة
تمسك معجلك فصالح الى ان تخلى بالفكر ويصير عن التاليخ
المضبوط الى التاليخ الذى يليه منتقلا عنه اليه وكذلك الى
وقتما اقتضى اصلا عن حجة الاول وقد ما انقطع عنه الى
اقتضته ضرورة من التخيل اما آخر او ليأتى الوقت
التاليخ للقوة الموهمة والبقطة مراتب كثيرة بحسب ضعفها
او شدتها وقد ذكر التاليخ مثالا ثلثة ضعيف لا يبقى له اثر يذكر
فتوهمه ينتقل عنه التخيل ويمكن ان يرجع اليه فيتذكر يكون
القوى عند تلقيه لها طبقة الجارى ذا بنية شديدة الطبع فى كون
حجة بها فيحفظه ولا يزول عنها فهذه كانت هذه المراتب
لهذه الآثار فقط بل وجميع الخواطر التاليخ على الذهن فمنها
ما لا ينتقل الذهن عنه ومنها ما ينتقل وسيأتى تقسيم الوجه
ويمكن ان يعود اليه ضرب من التخيل والى ما لا يمكن ذلك

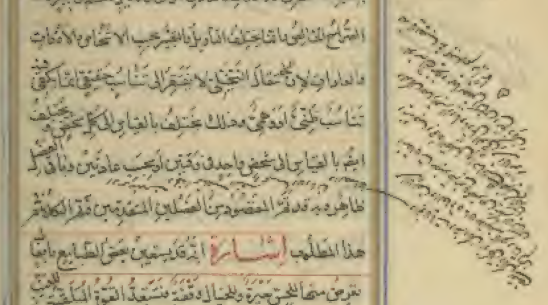

وأما القول من سلك بدن نباتي فمثاله طي الاجسام بالدهن وبالكبريت
المحترق بالعقد حتى تصير اسود بتأثيره ويقابل بالحتى المحمى
كالسراج فانه يحمر المناظر للاسود والاشياء التي تتلون كالتفاحة
المدة المملوة فانها المحمرة بخيال النفس اما النقطة والاشياء
التي منها كالماء الذي يخرج شديدا في اناء وغيره بمقدار النفخ
او اربع او للغيار التي تقرب مما يشرحه فيما قبل الكلام ظاهر اليوم
من هذا الفصل ايراد الاستشهاد للبيان المذكور فيما يحتاج الى الفصول

الفصل الثاني في سبب تغاير العادات وغرابتها وفي الفرق بين العادة والاستدلال

تنبيه الاطمئنان الاشياء ليس سبيل العقل بها الاستعادتها انما يظن ان سبب
جميع ما يرى من امور عقلية فقط فان كان ذلك امرا معتادا لم يكن
كذلك بخلاف ما اذا ثبت طلبا سببا اما دون السعادة ان المتفقة
فيحتمل الاستبعاد ان تعرض لهم هذه الاحوال فيفهم او ربما
ما راسخا لتلك عنهم حتى يجد ذلك حجة فيأتيان امر عجيب له
كدن حجة داعيا الى طلب سببه فاذا انفتح جسم الفارة يبدو
اطمأنت النفس الى وجود تلك الاسباب بخصم الوهم والخيال
العقل بما رأته عيانا من تلك الاجسام العاديد اعظم المعجزات
فاذا قد اقتضت حكمة هذا الباب بما شاهدناه وبينا
حكما من صدقناه لطائل الكلام ومن لم يصدق الحمد لله
ان لا يصدق ايضا الفصل اعوذ بالله ربنا لعنهم آمين

بقية شم وذلك اذا كنت لهم طيبة فمن شرفي وهذه استعارة
لطيفة العقول للطابع على الغيب بالقياس الى ما ترى العوض وبناء الفعل
ظاهر وهذا آخر كلامه في كيفية الاخبار عن الغيب خبيثة
ولعلك قد بلغك عن الفارابي اخبار كهذا وانه يقلب العادة
الى الكلام بين وذلك مثل ما تعادل ان عادة ابن سينا في المستقبل
او ابشتى لهم منفضا ادعاها عليهم مخيفة بهم مذ زاد وكما
بوجب الخرق عادة لهم فصيرة حتم الاباء والموتان والسعر والطوفان
او تجتمع بعضهم سبع او طير بهم هنطارا وسئل ذلك تماما تأخذ
ظاهر على المشروح الشرح موقف وله تعلق فان لا مثال هذه الكلام
السابقة اشارات الطبيعة وربما يأتي في ان اقتفى بعضها عليك
اقول لما فرغ عن بيان الايات المتقدمة المشهورة التي تنسب الى
الفارابي وعن جماعة من الاولياء اراد ان ينبه على اشياء لما يأتي
فعليك المرسومة بخوارق العادة وذكرها هذا الفصل وذكر بعضها
في الفصل الذي يليه واتى هاهنا بكلام فان يقلب العادة وهو قول
يأتي بقلب العادة لان تلك الافعال ليست خارقة من يعتقد هم
الموجبة اياها بخارقة العادة اتى بها خارقة بالقياس الى من لا
تلك العلل والموتان حلول الطوفان سنة يقع فيها بعض
الموتان حلول وزن الحيوان من نوعها بما يأتي الحيوان من المقربين
وهو في شباب هذا الموضع تذكير وجيه الدين

الفصل الثاني عشر في بيان سبب الكهانة وبعض من انتحلها

لك ان النفس انما طبعت فلانيت علامتها مع البدن علامة لبعضها
بل بعضها من العلامات الخاصة بعضها من العلامات العامة منها
قد يزاد في بعضها مع بياضه بالجمرة حمرة ومنها ما يشتد
معه بعض قوى نفسه بفعل اذا زاد قيل انه يفعله ومنها مثل ما في الجذام
قد يجيء اورام الانسان تغير مزاج ما شديد الحمرة اذا بدأت
الورم وان قال قائل فلا يبعد ان يكون بعض النفوس بكلكة يتعدى
شرها بعده فتكون لبعضها كالهام لبعض كما قيل في كيفية
مزاجية يكون فيها ذات الرئة بعد ما عدته اورام حادة فاضت الى الصدر
لا يحتاج معها صاحبها الى سبب منضم مع بدنه لا سيما وقد
انه ليس كل مخن عاد به كل مبرد يابسه فلا بد ان يكون
كذا بعض النفوس هذه الفئة حتى يفعل في الجرام ما يفعل
الفعال بزبره ولا تستنكرن ان يتعدى من قواها الخاصة الى قوى
اي تفعل فيها لا سيما اذا كانت تجد فيه مكنا يعقرها الدة
التي لها فتقهرها بنحوة او غضب او خوف من غيرها اقول
التذكرة في هذا الفصل شيئين احدهما ان النفس اذا طبقت
بمطبعة البدن اتاحت بها مادة لا تعلق لها بالبدن فيبقى
التبخير والتضرع والاعوان هيئة الاعتقاد بان الممكنة من
النفس ما يتبعها كالظنون والتوهمات بل كالحزن والفرح قد
يتأدى حالهما مع بائية النفس بالجوهر البدن والطيشان الحاصل

من تلك الحيثية بانتشاية ونحوها وكذلك ان احد
ان لا تتم الماشي على جذع يبلغه اذا كان الجذع فوق فضاء
فلا يبلغه اذا كان على قرار من الارض وما ذاك الا ان نفسه
قد صيرت راجية اياه على الكيفية او بقية فتنبه لها وتفحص
وجه قوله يصفر وقد يلتبس هذا المعنى هذا ما اخذ البدن الصحيح
بسببه او مرض شاركه البدن المريض سببه وانما اي بدنه
وانما ان يقال كالوقوف المريض من مرضه ازمانا اي اخذ واما التنبيه فمن
ان يعلم من هذا انه ليس بعيد ان يكون لبعض النفوس بكلكة تتعدى
شرها عن بدنها الى سائر الاجسام ويكون تلك النفس بعرطها فيها
كما ان نفس مدبرة ما كثيرا ما تجد اجرام الطاهرة كالرئة بها بكيفية ما
جيدة بانية الذات فكذلك ايضا يجوز ان تجد اجسام الطاهرة اجسادا
يجمع لما ترد كونه العضل التي اعني عدت منها في قولك الاولى
كيفيات شبيهة بما وجد تلك الا انها اخص وكاد جسيما اولى
طبائع عيضة مع بدنه كما كاد اياه او اشفاق عليه فان نفوسهم
ان صدر شيء هذه الافعال يجوز ان يصدر عن النفس المتأثرة
لطيفة بان العلة لا يقتضي شيئا لا يكون موجودا بها الوهاية
بالاثر فينبغي ان يتذكر انه ليس كل مخن بحاجة فان الشعاع
وليس بحاجة وكل مبرد يابس فان صورة الماء مبردة ايضا اليابس
مادة القابلة لتأثيرها فاذن ليس تستكل بوجود نفس كوجود طبيعة

وليست بباردة ح

القوة حتى تفعل في اجرام غير بدنها فعلا لا يدفعها او يقاومها
غير بدنها فقوية لا دواها ما يرها فوق بدنها خصوصا اذا كانت
مكيفا بقهر قواها البدنية اي حركت بها اكثر اي
حدة وما المراد انها اذا حصلت لها ملكة يقتدر بها على قهر قوى بدنها
كالشهوة والغضب وغيرها بل هو لا مهنى قدير حب تلك الملكة
على قهر مثل هذه القوى ان بدن غيرها قال الفاضل الشارح هذا
الاستدراك لا يفيد المقصود لان الحكم بكون الوهم مؤيدا لا
يوجب الحكم بان يكون للنفس التي بحسب ما يؤيد الوهم من ذاته
الوهم بانيه القوى التي لاجلها اختلف حال المزاج كالغضب
والفرح جسمانية فالاستدراك بكون القوى الجسمانية موجبة
قادرا على ان يكون بدن ما قوة تقتضي هذه الافعال الغريبة
بين الاستدراك بذلك على ان يكون للنفس ما هذه القوة
لا تعلق لهذا الاستدراك بالنفس وبكونها مجردة فاذا كان المقصود
ازالة الاستبعاد فقط كان الحاصل انه لا دليل عندنا على استحالة
هذا المطلوب ونحن ايضا نستبعد هذا القدر من غير هذا القول
واقول قوله هذا مبني على ملاحظة الشخصية بحيث القوى لا تترك
الجزئيات اصلا وقد مر الكلام فيه لكن لما كان عدم الشخص الشخصي
والتخيل بالغضب والفرح اذا كان وحينئذ تعرض في النفس
بواسطة الاركان البدنية كان هذا الامر من ساير الوجوه

الفاضل قدس سره هذا الموضع قوله الشيخ ان هذه الامور ليست طبيعية
البتة اذ ليست الدما امور عقلية انما اجتمعت جاز ان تكون
انما بها والا يجوز الاكتفاء بالمجمل في بيان الامور المذكورة

اشارة هذه القوة وما كانت للنفس بحسب المزاج الاعتدال
لما بينه من هيئة ثانية تصير للنفس التخيلية تشخصيا
تحصل المزاج بحيث قد تحصل بضرب من الكيف تحصل النفس كيفية
نفسانية الذكاء كما يحصل للاولياء والابرار قوة لما ثبت ان
قوة بعض النفوس الانسانية اعني القوة التي بها ابداء الافعال
المذكورة بحسب انسانها الالهية تخصص بذلك المزاج والنفوس وذلك
الشخص ان تلك العلة يجوز ان يكون امرا غريزيا متخصصا بذلك البعض
من النوع ويجوز ان يكون امرا عارضا اما حاصلا بالاكتساب او بالكسب
فاية الاقسام هذه ره ويقرر كلامه ان بقاء هذه القوة اما
كانت النفس بحسب المزاج الاصلي متسوية الى الجهة النفسانية
المستفادة من ذلك المزاج التي بحسبها التشخص الذي تصير
النفس معه شخصية وقد يحصل المزاج طارئا وقد يحصل
بالكسب كما للاولياء والفاضل الشارح ذكر ان الشيخ اقام الدليل
الا ان على هذه الخصوصية لكون النفوس البشرية متساوية
في النوع مع انه لم يذكر في شيء من كتبه على ذلك شبهة فضلا عن
حجة والجواب ان نوع النفوس البشرية تحت حد نوعي واحد كما

في الكلام على ما يليها في الشرح وذلك مع صنوجه كما ذكره الشيخ
مواضع جزء معلوم منه من كبده **الساعة** فالذي يقع لمعدة
جيلة التي تكون خيرا مثلا مركبا فنسبه فمزوجه معجونة من
اكثر من الاوتاد وزيادة تركيبه لبعضه في هذا المعنى زيادة على
معنى جيلة فبلغ المليح الاقصى والذي يقع هذا لم يكون
ويستعمله من مزاولات الحبيث وقد كثر مدة من على
في هذا المعنى هذه يطعن شاه والاوكياء حيث اقول الغلواء الغالي
الغاية والامد وهو المعنى ظاهر وهذا اعلى ان الجيلة والكلك
الا انها جانبا لحزة فلذلك كاد ذلك الجانب اعدن الوسط من الجانب
الذي يقابله **اشارة** الاشارة بالعين كما ان كما ان من هذا
الفعل والبناء فيتحالة نقاية بهجة نور لمكاذ المتعجب
بخاصته وبتاب استعداد من يقرون ان يكون الموزون الاجسام
فيها او من الحزن او ستفلكيفية في واسطة وبين تماثل الاصلان
استقطاعها القرط عن درجة الاعتبار اقول النكك المتعلمان
من المرمى ما يشبهه يقال لك فلان اوديف وحزى في مكنة
الحق اي اضمته ومن يقرون اي يوجب فاما قال الاصابة بالكلام
ان كمن من هذا الفعل لم يحرم فركوره من هذا الفعل الا اتى قائما
يحرم ما وجوه بل هي واما ثلاثة من الامور النظرية والتاثير في
الاجسام بالملاقاة كتحريك المثار الوقاية مثلا وسنه بلد العوما

طرس الحديد وعبارة الحجر كتحريك بالاوتار من والمآوما يقطعها بالحلق
ذا نفاذ الكيفية في الواسطة كتحريك التار بالمآء الذي في
الهواء بل كان ذلك الشمس سطح الارض على مقتضى الراي العالي
تنبيه ان الامور العربية تنبعث فعالم الطبيعة من جهة
احدها الهيئة الفاعلة المذكورة فانها من الاجسام العنصرية
مثل حركة الماء لطرس الحديد بقوة تحريكية وما انها قوى نباتية
بها وبين امزجة الاجسام ارضية مخصوصة هيأتها من وضعية
وبين قوى تقوى ارضية مخصوصة بالحوال عليه او بقعالية
مناسبة تحريك حدوث اما بعربية او الزحر من قبيل العنصر الاول
بل الفعرات والكرامات والبرغان من قبيل العنصر الثاني والعاشر
من قبيل العنصر الثالث اقول لما فرغ عن ذكر الترتيب بحسب
عالم العربية المنسوبة الى الاجسام الارضية حاصلا ان بين الترتيب
بسائر الحواجز العربية الحادثة هذا العالم محمل الحرب بها
محصورة في ثلاثة اقسام قسم كون مبدؤه القوى الحاصلة قسم
كون مبدأه الاجسام السفلية وقسم كون مبدأه الامور
السماوية وبدي وحدها لا يكون سببا الحادث ما لم يضم اليها
قابل يستحق ما وضع وما في الكتاب ظاهر والفاضل الشارح حمل الضمير
المنسوب الى الاجسام العنصرية باسرها بانجاب وقد جوز
طرس الحديد وجعلها من الك مخالف للعرف ولكلام البحرية

سبب التقرب فان وجدتها فليس مما انت فيه لكن اعلم ان ذلك التقرب
ذلك التقرب بعبادات وكذلك في التسليمات بصحة اياك
ان تكون كتبك مبتورة عن العامة حوارج تتعرف منكرا الكل شيء
فذلك طيش وحجر وليس الحرف ذكر بك ما لم تتعلم بك من ذلك بحالك
دون الحرف في قصد بقلبك بما لم تتعلم بك بدنك بيتة بل عليك
عظام بحر التوقف وان انعجك استكثارها بوعاء سعك ما
تبرهن استعانة لك فالصواب لك ان تشرح مثالا لك الى
الامكان ما اريد ذكره بعضها قابل الانعام وان علم ان في الجملة
وللفتحا لعالية الفعالية ما لقوها تالية المستعمل اجتماعا
على غرائب اقول لما يترى له اي اعترض له وافترقا له الطرق
والخفة والحرق ما يقابل الرقي وسرحت الماشية اي اسمتها
لهلها فذا اي طرد والعرض من طرق الخصيصة التي على مذاهب
المتفلسفة الذين يمدون الكبار ما لا يحيطون به علما حكمة وفلسفة
والتنبيه على ان الكبار احد طرق المكر من غير حجة ليس للحق
او من الاقاويل بطرف الاحزن غير مبنية بل الواجب في مثل هذا المقام
التوقف لم حتم العقل بان وجود الحجاب في عالم الخليقة ليس
بعجب وصدور الغرائب عن الفاعل الحكيم العليم القادر المتعالية
ليس بعزيز خاتمة وقيضنا لك الاخ الذي ذكرت
لك ذهن الابناء اذا يرى عن ربقة الحق والتقنك في الحكم وانطا

تكلم فلسفته عن المتقدمين والمتأخرين ومن ثم تفرق الفطنة
الوقادة والقدرة والعادة فيكون صفاؤه مع العاقبة او كان من
ملقاة هوده والمتفلسفة من فحمهم فان وجدت من تزين بقفا
تبرئه واستفادة سيرته وتوقفها تشرح اليه السؤال وتظهر
الحق بعبارة الرضاء والعقل فاتنا سألك منه مقدمة
مختارا مقرا فاستقرئ بما سألته لما يستقيل وعاجده ما لقيه
لا تخارج لها بعرق بناء تبرئه تحراك شيء بابك فاذا انفعها
العلم واسعفت فالله بيني وبينك وكفى بالله وكيلا اقول
ما محسنت الذين رضاه نزهة وانزيد نزهة الذين والقدرة لحقق
والقفي والقيضة الشيء الذي يوزن به الصيقل واستذال الثوب
وترك لها تبيه فالوقادة المتعلة بسرعة والقدرة العادة
والجراءة على الحرب وكل امر صفاؤه ميله والعاقبة من الثمار الكبيرة
المتناصرة والعدد الدين اي جانبه عنه وعدل والحرج ضيق
دابة صغير يسقط على وجوه الفهم والحمير واعينها ويقال الذي
عاج من الناس المحق اي تامهم فحص في بحثه بالكبر منهاد شرح
بيانه وافوس سنة حديث الفتى والاسم منه الوسواس وقد
كما العادة منه على الدنيا به والاستقراء طلب الفراسة وسلفت
اي اعطيت بما تقدم دنا حتى يراى تعرى به وادراج الجزاء اي
واعلم ان العقلاء اذا اعسر عليهم بالعيان الى المعارف المحسوسة

والعلوم التعينية كانوا اما معتقدين لها او اما مستبدين بضدها
واما خالين عنهما غير معتقدين بحدها وكل واحد من المعتقدين لها
لا ضدها واما ان يكونوا جامعين او مقلدين هذا حسن وبقي
للخواص الجامعين بقدر مؤد الى واصلين وطالبين والطالبون اما
طالبين يعرفون قدرها وطالبين لا يعرفون قدرها والطالبون الواصلون
مستغنون عن التعليم فحينئذ هنا شروع في شرح ان هذا الفصل
بصيانتها عن حمق فريق منهم او تعلم الطالبون الذين لا يعرفون
قدرها وهم المبتدئون والثاني المعتقدون لا ضدادها وهم الجامدون
والثالث الخالون عن الطرفين وهم الذين لم يروا الفطنة الوقادة
والذكية والعادة والرابع المقلدون لضدادها وهم الذين حصلوا
مع الفاخرة والخامس المقلدون لها وهم ملحدة هورة المتفلسفة
وجهلهم والثالث الفرقة الباقية وهم الطالبون الذين يعرفون قدرها
امر امتحانهم بأربعة امور اشار الى الجواب البهم فانضم جملة الى
عقولهم الفكرية وهو الوثوق بنقاء سريرتهم والثاني الى عقولهم
الفعلية وهو الوثوق باستقامة سيرتهم واشار الراجعان البهم بالقياس
الى طالبهم احدهما بالقياس الى الطرق المناسبة للحق وهو تخريجهم
عن مزالق الاقدام وتوقفهم عما يزيغ اليه الوسواس وثانيهما بالقياس
الى الطرق الحق وهو نظرهم الى الحق بعين الرضا والصدق فان
اجتمع هذه الشرائط بالاحتياط البالغ عقلا قد مما ذكره

وختم به وصيته وهو آخر فصول الكتاب هذا ما تيسر لي من حل
مشكلات كتاب الاشارات والتنبيهات مع قلة البضاعة وضيق الباع
في هذه الصناعة وتعذر الحال وتراكم الاشغال واتمام الشرط
كرة بعد اخرى الا قليلا وانا اتوقع ممن يقع اليه كتابي هذا ان يصلح
ما يجده عليه من الخلل والفساد بعد ان ينظر اليه بعين الرضا ويحسب طريق
العناد والله ولي السداد والارشاد وبيده المبدأ والمعاد حسبنا الله

وحده ونعم الوكيل من ستوجه
وتمت يوم الاحد حادي اثنين
سنة سبع وسبعين
والف هجرية
حامدا لربه
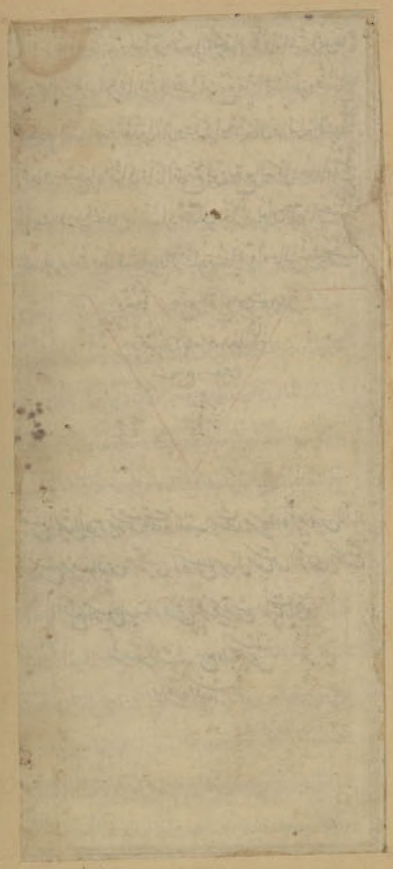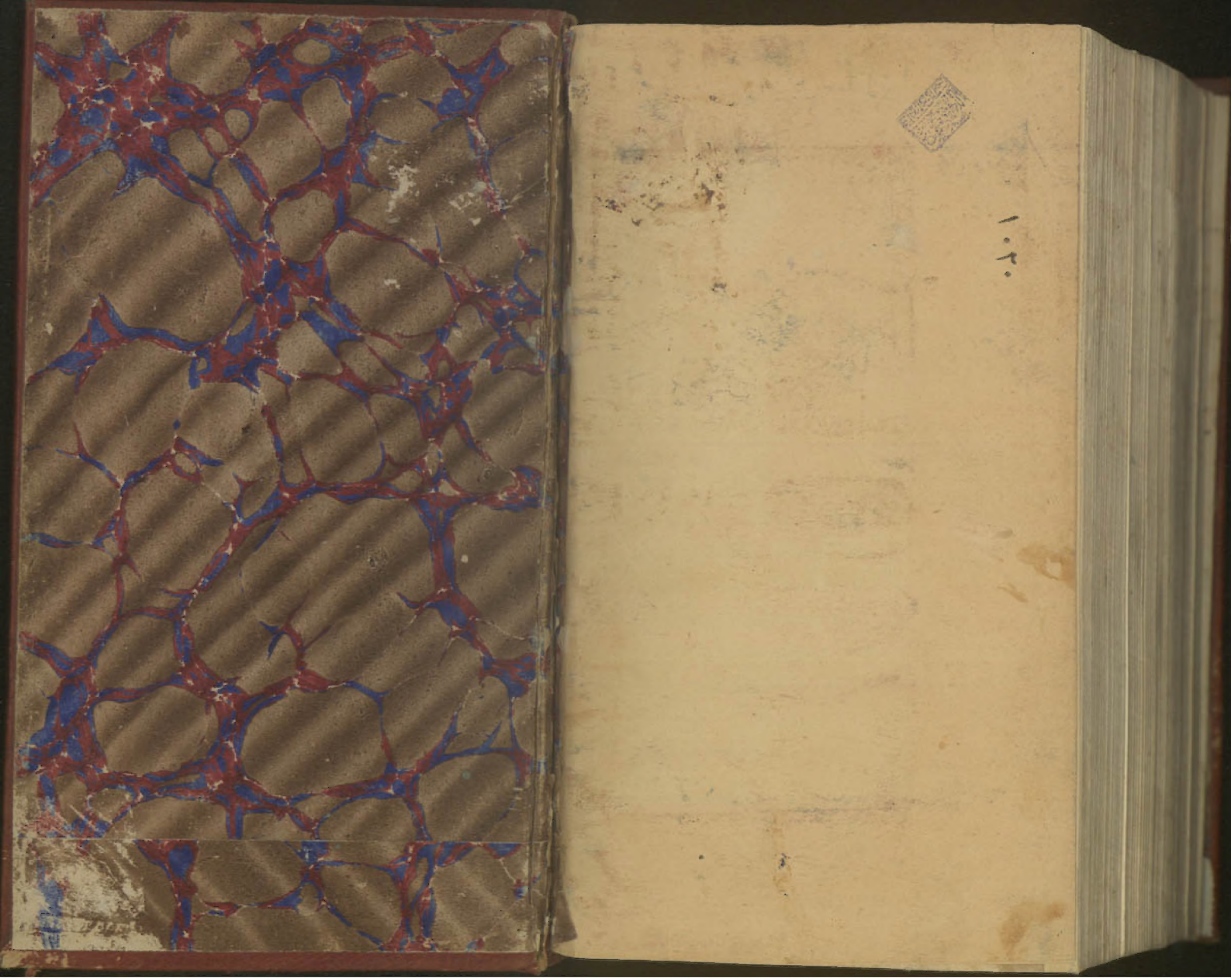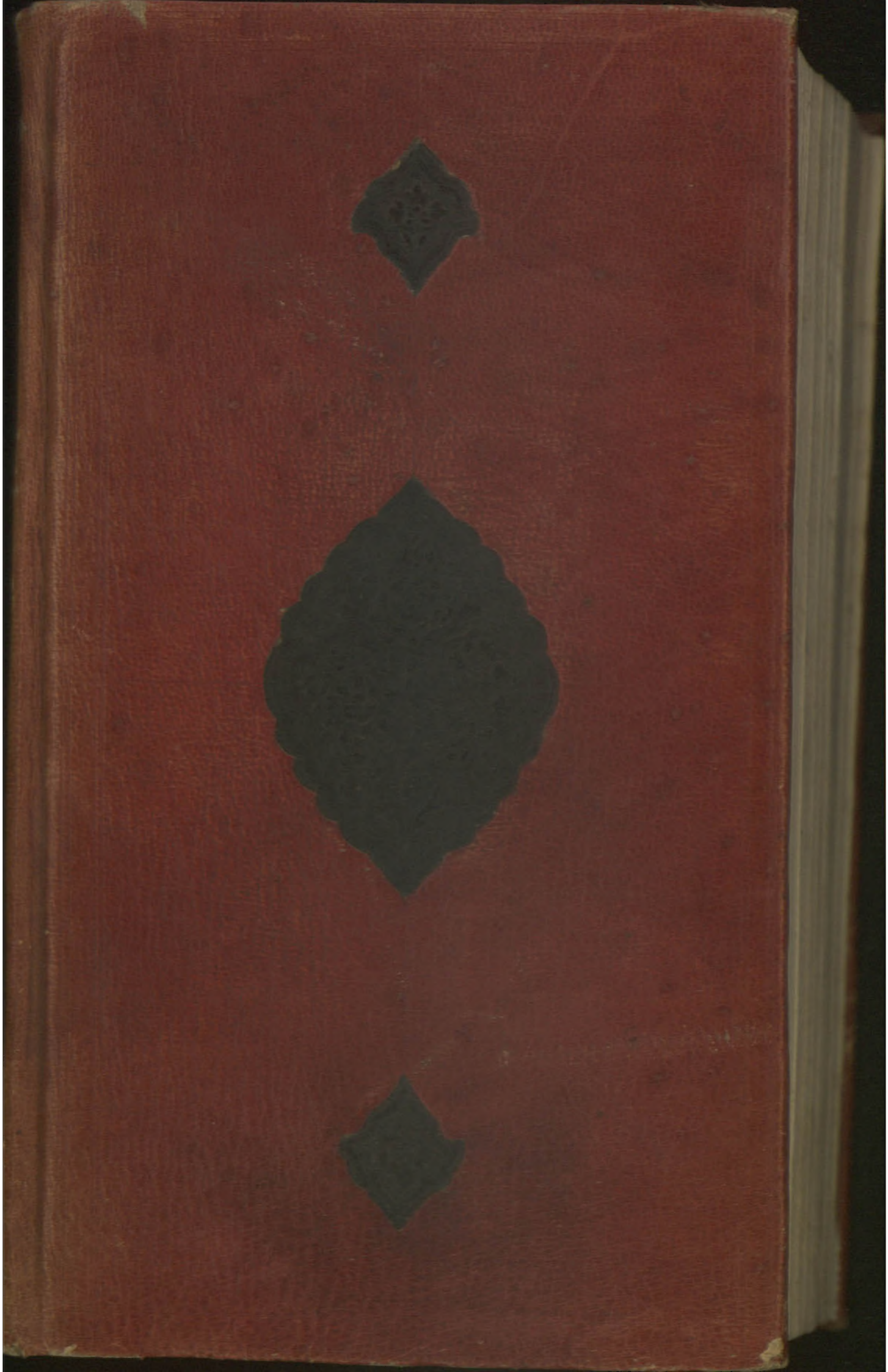
سمع الحق الطوسي قدس الله سره كتاب شارح مرستاده فرمد الدين الدامغاني
وسمع فرصة الدين الرشتي وسمع من ابي العباس القوكري وسمع من
الشيخ الرئيس طاب ثراه وفرغ فخر محرر شرح الاشارات في اواسط
شهر صفر سنة ست واربعين وستمائة
من الهجرة المقدسة